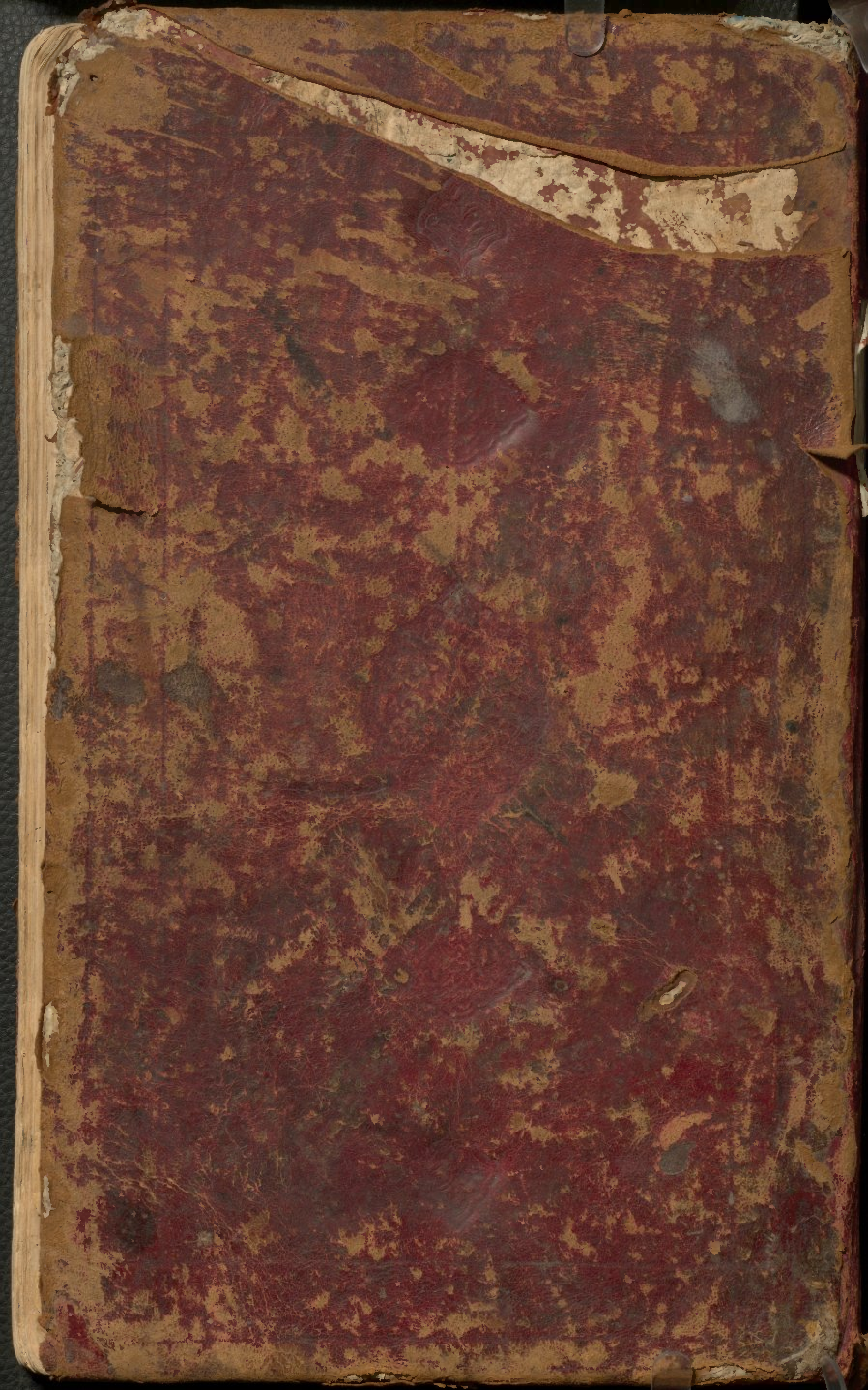


ربيع خمس بونيات

فرجناها وطبنا

قصر حاج حسن

١٣٧

١٣٧

١٢٥

١٨ ربيع ثاني

Azharī, Khālid ibn ʻAbd Allāh
al-Taṣrīḥ ʻalá sharḥ al-mawsūm
bi-al-Tawḍīḥ.

شأنه
بمنه تعالى
قد صار هذا الكتاب في ملك الحقير الفقير
الى الله الغني محمد علي ابن الشيخ محمد شلبي
دام بقاه
بالنبي

قيمته تسع
وأنا ابيض

ملك الافل حسن يوسف العاني الحسيني في ذي القعدة
١٣٠٩

ملك الافقر
الحسيني

بسم الله تعالى

بسم الله تعالى
قد ذكر جناب الوالد سلمه الله تعالى هو ولدت عند فجر الجمعة
يوم ثامن من جمادى الثاني سنة الثمانين بعد الالف
والمائتين من الهجرة
سنة ١٢٨٠



وبه نستعين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وعلى اله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الاقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بانه يكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذا اذن لك يا فلان فان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المدينة المجاز وليس هو الباني بنفسه وانما يامر العمله من ابناء جنسه وكنت انت المشار اليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه واظهر اسراره وجناياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وشحنته بعشرة امور مهمة مشتملة على فوائد جمة احدها انني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها انني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها انني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها انني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه عربيا حتى يتم منه التقريب خامسها انني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحرف وبينت جميع معانيها ومن فوائد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها انني طبقت الشرح على النظم وقد كان اغفله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها انني ذكرت حجج المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها انني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها ومن فوائد ذلك تمكنها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها انني بينت المعتمد من المواضع التي تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها انني بينت المواضع التي انتقدها

مع اسما

مع انها من ابحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عندياته اقول قولي هذا واستغفر الله مما وقع لي من الخلل في
بعض المسائل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره
واسئل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شئ طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرؤ بالحسنة السيئة ويحضر
قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه
توكلت واليه انيب وينحصر في علمي النحو والتصريف قد تظافرت الروايات على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه عن علي بن ابي طالب
وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشا ومات سنة تسع وستين واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء
وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابو الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل ثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن
يعمر العدواني والرابع والخامس ولدا ابي الاسود عطا وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي وابو
عمرو بن العلا ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف
سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفرا ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحق الجرمي وبكر بن
عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده ابو اسحق الزجاج وابو بكر بن السراج وابن درستويه وابو بكر محمد بن
مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء علي ابو الحسن بن عبد الغفار الفارسي وابو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني
ثم ابو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة
المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة ووافق وفاته خامس ذي القعدة ايضا سنة احدى
وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة المطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع
الخصاصة عن قراء الخلاصة اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى و
الصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح ملحة ابي حيان وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة وفضلا عن ان
يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة واقام الدليل على صحة التمثيل
والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام
احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ ره بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم
كل امر ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب في كتابه الجامع والتوفيق بينه وبين
حديث لا يبدا فيه بالحمد لله فهو اجزم ممكن لان كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدا فيه بذكر الله فهو حديث حسن
او يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شئ وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد البسملة
ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله قيل من اضافة العام الى الخاص
كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم به لارشاد حسن الاداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف
تقديره باسم مسمى الله ومنشاء ذلك انهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول
الاشعري وقيل الاولى وهو راي اهل النقل والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم اذا اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد
به ذات الشئ فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين
المسمى او غيره والله علم على ذات المعبود بحق وقيل وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة
وادخال الالف واللام عليه ويفخم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة
لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لان الصفة المشبهة لا تصاغ
من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم ايضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم فاشتقاقهما من الرحمة
وهي هنا مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمه وهذه قاعدة في كل
مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا
الوصف يكون بازاء نعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعل ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم
على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه
ففي الفضائل حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم

المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص
مطلقا لاختصاص تعلقه بالبارى تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف
الجميع واحدا عتبارا كالعسكر وان كانا فعلا لا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فيحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوى وعرفى
وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى وتبين لك بادنى توجه
ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين عموم مطلق
وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله وللدلالة على الدوام و
الثبات وفى تقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرا باسم ربك
وان كان ذكر الله اهم نظرا الى ذاته وال فى الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام فى لله للملك وللاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة له وعلى الثانى جميع المحامد ثابتة لاجل الله فان قيل ما معنى كون
حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا
يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو فى الاصل مصدر بمعنى
التربية وهو تبليغ الشئ الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من اسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره الا
مقيدا كرب الدار ومنه ارجع الى ربك فقد استعمل فى المالك لانه يحفظ ما يملكه العالمين جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام
لجميع المخلوقات سمى عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره الى موجد قديم وانما جمع باعتبار انواع كل جنس ما سمى به اولانه
يتوجه الى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لان الاصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قاله شارح الشراجية وقال
ابن مالك والتحقيق انه اسم جمع محمول على الجمع لانه لو كان جمعا للعالم لزم ان يكون المفرد اوسع دلالة من الجمع لان العالم اسم لما سوى
الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعلة من صلى اذا دعا والمراد هنا الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة الخير له
والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة افراد احدهما
عن الاخر ولو خطا الاتمان الاكملان نعتان للصلوة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه
فيعل واصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه
غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى اذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمى صلى الله عليه وآله
بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم اى اخر النبيين جمع نبى بغير همز
ماخوذ من النبوه بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبا وهو الخبر وامام
المتقين جمع متق وهو الخائف من الله والامام المقتدى به والمتبع وقائد اى دليل الغر جمع اغر من الغرة وهى فى الاصل بياض فى
وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وبياض فى قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء
من الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة وعلى آله هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى الفه امنقلبة عن هاء
او عن واو وقال بالاول سيبويه واصله عنده اهل وقال بالثانى الكسائى واصله عنده اول من آل اليه فى الدين يؤل ويظهر
اثر القولين فى التصغير فمن قال اصله اهل قال فى تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال فى تصغيره اويل وكلاهما مسموعان
ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف فى معناه فقال الشافعى اقاربه المؤمنون من بنى هاشم والمطلب ابنى عبد مناف لانهم اهلوه
او آل امر دينهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلوة
باقيهم اجمعين توكيد معنوى مفيد للاحاطة والشمول صلوة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة
مفيدان لتقوية عاملها وتقرير معناه دائمين نعت صلوة وسلاما بدوام اى ببقاء رب السموات جمع سماء على غير
قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا فى الشعر كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بنى سدوس خطيب فوق اعواد منبر
وجمعت ارض جمع المذكر السالم بشذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة
من النحويين لا حرف شرط انتهى وهى هنا مجردة عن معنى التفصيل كما نص عليه فى المغنى فى اما زيد فمنطلق وقول العلامة عبد القادر
المكى فى هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النصين معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول
فى الزمان جاء زيد بعد عمرو وفى المكان دار زيد بعد دار عمرو وهى هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم

واختلف

واختلف فى ناصبها فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول اما نايبة
عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثانى نايبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شئ بعد حمد الله فمهما هنا مبتداء والاسمية لازمة للمبتداء و
يكن شرط والفاء لازمة لها لما فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق
الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وابقاء لاثره فى الجملة مستحق الحمد و ملهمه نعتان لله المجرد المدح وصح نعت المعرفة
بهما لانهما للدوام الاستمرار فاضافتهما محضة وبدلان ويمتنع عطفهما بيان على الله لان عطف البيان للتوضيح المستعد بهما عما
او للتخصيص المستدعى عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والالهام ما يلقى فى الروع بضم الراء وهو القلب ومنشئ
الخلق ومعدمه فيهما الاعراب المتقدم والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشأناهن انشاء اى اوجدهن ايجادا والخلق بمعنى
المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما فى مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق والصلوة والسلام مجروران بالعطف على
حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلوة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه
معطوف على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها و
الضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء فى الاول وضمها فى الثانى فى الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور
المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف وهو ان تتفق
الكلمتان فى الحروف وتختلفا فى الهيئة واعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى انك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز
كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل لفظية خلافا لابى البقاء العسكرى حيث ذهب الى انها معنوية نبيه وخليله وصفيه نعوت
لمحمد والخليل الذى خلصت محبته والصفى المختار وعلى اله واصحابه واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع اله لطول الفصل و الاصحاب
جمع صاحب خلافا للجوهرى فى نظيره شاهد واشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الاشهاد وقال بعض اهل التفسير جمع شاهد والاحزاب جمع حزب
وحزب الرجل جنده واصحابه قال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جايز هنا اما الثانى فظ واما الاول فلقوله
تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب جمع حبيب وبين الاحزاب والاحباب نوع من الجناس اللاحق
فان كتاب الخلاصة جواب اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة
ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكورة معموله لقيم مقامه عند حذفه والتقدير فانى قائل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الخ و
اضافة كتاب الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله
سرنا ذات مدة اى مدة مختصة بهذا الاسم الالفية بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين ان البيت
اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة فى علم العربية حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف
وله حد وموضوع وثمرة وفائدة فحده علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات لانه يبحث فيه عن عوارضها
الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغاية الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وثمرته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم
نعت لكتاب او نصب للخلاصة خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتاكيد المبالغة جمال
الدين لقب ابى عبد الله كنيته محمد اسم ابن مالك نعت اول الطائى نعت ثان رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب فى كلامه مخالفة
لاصلين احدهما ان الامام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثانى انه متى اجتمع الاسم و
اللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان
صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى
الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة الخفض والجواب عن الثانى ان اللقب هنا مسوق للمدح فاذا جرى لفظ المدح اولا تشوقت النفس الى
الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان اوقع فى النفس على ان ذلك لغة كما سياتى كان خبر ان وصح الاخبار بكان عن كتاب وان تنازعا
لفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع الى الكتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب
بعدهما تمييز محول عن الفاعل والاصل كان صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا حولا الى
معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبران لا نعت لكتاب لان الجملة الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتوء
يقال ليس لمرفقه حجم اى نتوء والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج عما دخل فى
حكم دلالة المفهوم واختلف فى نصبها فى الاستثناء فنقل ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسى على الحالية وقال ابن الباذش على

التشبيه بظرف المكان ويجوز ان تكون فتحة غير هنا بنائية لان غير اذا اضيفت لمبنى جاز بناؤها الفتح كقوله لم يمنع الشرب

منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني انه بفتح الهمزة والكتاب لافراط اى مجاوز الحد الايجاز الاختصار

قد كاد يعدا اى قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم اللام وفتح العين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز في كلامه اذا عمى مراده

والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال عينه تفتح وتضم وتسكن وتقتضى رضا بل بسعف طالبيه

اى يساعدهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة بمختصر صفة لمحذوف اى بشرح مختصر

يدانيه اى يقاربه في مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لان الحسن يخالفه وتوضيح اى مبين وكاشف واشتهر يباريه

اى يجاريه وقيل يمشى مشيه ويباريه اى يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اى ابين به مفردات الفاظه واوفي به معانيه

بفتح الياء اى اكشفها وابينها واحلل اى افك به تراكيبه اى مركباته وانقح اى اهذب مبانيه بفتح الياء اثناء تحت

جمع مبنى ومبانى الكلام ما يبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اى احلى ومنه الماء العذب به موارده جمع مورد والمهما

وهى في الاصل طرف الماء بالطاء المهملة واعقل اى امنع والعقل المنع به شوارده جمع شارده اى نافره وفيه استعارة حيث

شبه ما تضمنه الالفية بالابل الشارده ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهى العقل ولا اخلى اى اترك منه مسالة

مفعلة من السؤال وهى ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب او سنة او من كلام عربى فصيح او

تمثيل اى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير انا فيه الى خلاف في

بعض المسائل او مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك ونقد بالدال اى انتقاد على الناظم وغيره كقوله في

باب الوقف في مسئلة تاتى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا او تعليل الحكم ولم آل بمد الهمزة من الالو ويحتمل ان يكون

بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون

قاصرا وانما يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهدى ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل الفراء فقال الجهد بالضم

الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اى تبيينه وتهذيبه بالذال المعجمة اى تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعلت في الاسم

والفعل والحرف حيث جعلها اقساما للكلمة لا للكلام وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعلت في باب نايب الفاعل حيث اخر الكلام على الفعل وقدم الكلام

على النايب وسميته باوضح المسالك الى الفية ابن مالك ويطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهى طريقة السلوك وبالله اعتصم اى امنع

واسئله العصمة اى المنع مما يصم بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رب غيره ولا مامول الا خيره

عليه توكلت واليه انيب اى ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة فيها حذف واصلها **هذا باب شرح ماهية**

الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو الكلم الثلاث والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص

من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه

كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عما اى مؤلف اجتمع فيه

امران اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تع لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اى انه صلى الله عليه وآله في نفسه اسوة

حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والافادة لا ان هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ

والافادة كما قال الناظم لفظ مفيد كاستقم والجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج والمراد باللفظ

هنا الملفوظ به وهو ايراد الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقا كزيد او تقديرا كالفاظ الضماير المستترة

ويسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي و

الافادة مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا والمراد بالمفيد هنا ما اى لفظ دل على معنى يحسن السكوت

من المتكلم عليه اى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظر الشئ آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان

المفيد الفايدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا لما تكلم به وبين اللفظ

والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ

كما في الاشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما جنسا والآخر فصلا فيحترز بكل منهما عما يشاركه

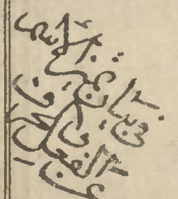
الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن

المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد والمزجي كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا

اذ كل منها لفظ وليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة الكلام عقلية
لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام
الى زيد وصور تاليف الكلام ستة اسمان فعل واسم فعل واسمان فعل وثلثة اسماء فعل واربعة اسماء وجملة القسم وجوابه والشرط
وجوابه واقل ما يتالف الكلام خبرا كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكما كزيد قائم فان الوصف مع مرفوعه المستتر في
حكم الاسم المفرد بدليل ان الضمير المستتر لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلثة
اسماء لا اسمان فقط ومن فعل واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اى من التاليف من فعل واسم استقم فانه اى فان استقم مع مرفوعه المستتر
فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب المستتر فيه المقدر بانت ولا يتلفظ به وانما
يجوز التلفظ وفصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها انه لا
فرق في التاليف بين ان يكون الجزآن مذكورين او احدهما ثالثها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط
حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الاصح
خامسها الرد على ابى حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعنى الناظم باستقم انه بسيط لان التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعى
تقدير وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون بالقوة او بالفعل والضماير المستترة الفاظ بالقوة الا ترى انها مستحضرة
عند النطق بما يلابسها من الافعال استحضارا لا اخفاء معه ولا لبس قاله الموضح في شرح اللمحة والكلم الذى يتالف الكلام منه اسم جنس
لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور لانه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التانيث ولا اسم جمع خلافا
لبعضهم لان له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك ومعناه لا يدل على اكثر من اثنين وليس بافرادى لعدم صدقه على القليل والكثير
استفيد كونه اسم جنس لانواع الثلثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جميعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدا
وما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل عنه الموضح
عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتداء محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم
ولو قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القران بهما قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر
وهى اى الكلمة جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ونقل عن الفراء كلما ليست واحدا من الثلثة بل هى بين الاسماء والافعال
وقال الفخر الرازى لا يصح ان يكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلثة لانها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلثة بفصل وجودى مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمى وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم يمتاز عن الفعل بقيد عدمى
وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وهو كونه غير دال على زمان معين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا يتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا
اللهم الا اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلثة اقسام ما يفرق بينه
وبين مفرده بالتاء والتاء فى مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى الجمع ككماء وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء
النسبة وهو فى المفرد نحو روم ورومى وزنج وزنجى فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته بدليل على ذلك قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعي
انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلثة ولم يغلب عليه التانيث انه اذا زيد على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع فصار
مع زيادة التاء دالا على الواحد فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصوغات الغير المطردة لبن ولبنة وهى طوبة اللبنة ومن المخلوقات
المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كماء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجى ومما يدل على الواحد
بياء النسبة وعلى الجمع بتركها فتبين ان الضابط المذكور الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كماء وكماة
وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل فى تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه
اللفظ والافادة وبهذا التقدير سقط ما قيل انه جعل الافادة اولا شطرا وهنا شرطا ومن انه قد يتالف من كلمتين فتبين بما هو قول
مشهور عندهم من ان اقل الجمع ثلثة من الاحاد اى من مجموع هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا
من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لاطلاقه على المفيد كضربت زيدا وعلى غيره اى غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا يطلق
على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لاطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا يطلق على غير
المفيد فنحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود الافراد الثلثة التى هى زيد وقام واب بدون الهاء بل الاربعة بالهاء من ابوه
ويلحقها انتقالية لا ارتباط اليه ولم يقل ابتداء الوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلثة وقام زيد كلام لوجود الفائدة لا كلم لعدم

التركيب

التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اى كلم لوجود الثلثة لا كلام لعدم الفائدة وفى كلامه ثلث مناقشات احدها انه ذكر هذه النسبة
ههنا قال الحلوانى تعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين بن جماعة لا بد فى الذين بينهما عموم وخصوص من وجه من معرفة امور
معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم فى الكلم
راجعة الى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظ انما هى بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغى
ان يقول الكلام اعم باعتبار اطلاقه على اللفظ المفيد وغيره واخص باعتبار عدم اطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين
الثالثة ان ماصدقا الاجتماع يفسد حد كل واحد منهما لدخول كل منهما فى حد الاخر فالمتغايران فى المفهوم ينبغى ان يتغايرا فى الماصدق
ويمكن ان يدفع بان الحيثية فى التعريفات مرعية والقول على الاصح عبارة عن اللفظ المفرد او المركب الدال على معنى يصح السكوت عليه اولا
ولهذا قال فى النظم والقول عم فهو اعم من الكلام لا طلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لا طلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن
الكلمة لا طلاقه على المفرد والمركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده فى مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفائدة
ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لانه ثنتان لا عموما من وجه دون وجه اذ لا يوجد شئ من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد
منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم فى قول الناظم والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا
من خير وشر ولى هنا تشكيك وهو ان يقال ان دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما فى المفردات الحقيقية والى عقلية كما فى المركبات وكما
المفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه فى شرح القطر والقول خاص بالموضوع
خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثانى خرج عنه المفردات الحقيقية وقد قال ان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد
مطلق الدلالة دخل نحو اح واللفظ المصحف اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حيوة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قال المرادى
فى شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأى والاعتقاد نحو قال الشافعى بحل كذا اى رأى ذلك واعتقده
ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد فى نحو قولهم من انت زيد عند سيبويه قال ابن الناظم فى نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابى
الحسين البصرى من الاصوليين ويطلق الكلم ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب ويطلق الكلمة لغة ويراد بها الكلام مجازا من تسمية الشئ باسم
جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اى ان مقالته من قال رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلعم اصدق كلمة قالها
شاعر كلمة لبيد الا كل شئ ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله صلعم وذلك كثير فى الورود لا قليل كما
يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد يفعل يشعر بالتقليل فى عرف المصنفين كما ذكره الموضح فى باب الامالة ولك ان تقول
اطلاق الكلمة على الكلام وان كان كثيرا فى نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات **فصل يميز الاسم عن**
قسيميه الفعل والحرف بجنس علامات اشار اليها فى النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وال ومسند احدها الجر وهو فى



الاصل مصدر جر وليس المراد به فى النظم حرف الجر اى دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل فى عبارة المفصل حيث قال واراد بالجر
دخول حرفه انتهى وكما قال الموضح فى الندا وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتى فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه بدليل
قوله لانه اى حرف الجر قد يدخل فى اللفظ على ما ليس باسم على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لان الغرض نفى
الاسمية فى اللفظ وان كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتامل نحو عجبت من ان قمت فدخل حرف الجر وهو من على ان قمت وهو
ليس باسم فى اللفظ وان كان اسما بالتاويل اى من قيامك بل المراد به اى بالجر الكسرة التى يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى
العامل استعارة لانه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الارادة الى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض سواء كان العامل للجر حرفا نحو
مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل الثلثة قد اجتمعن فى البسملة فاسم مجرور بالحرف
والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الاضافة
من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وانما اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست
عندنا العامل وانما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح الملحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى اباحيان ان لا يذكر
الجر بالتبعية كما لم يذكره فى باب المرفوعات والمنصوبات بها يعنى بالتبعية كجاء زيد الفاضل ورايت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر
بالمجاورة وبالتوهم لانهما يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح الملحة لكن قال فى شرح الشذور و
قسمها يعنى المجرورات الى ثلثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالتبعية فجعله قسما براسه مجاز العلامة الثانية
التنوين وهو فى الاصل مصدر نونت اى ادخلت نونا وفى الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الآخر اى تتبع لفظا لا خطا لغير توكيد فخرج

وهاتان النونان

السكون وبقيد عدم الخط ايضًا النون الاولى فى ضيفن للطفيلى وهو الذى يجئ مع الضيف متطفلا قاله فى القاموس والنون الاولى فى
رعشن للمرتعش لتحركهما وصلًا وثبوتهما خطا زائدتان فيهما للالحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض
افراد التنوين اذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورًا انظر وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا النون فى انكسر ومنكسر لانها
لم تلحق الآخر وتثبت فى الخط لا يقال يخرج بقيد الاخر قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين فان الميم اول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين
لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهى آخره ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح فى الحواشى والمراد بالآخر ما كان آخرا فى اللفظ حقيقة كزيد
او حكما كيد وخرج بقوله لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافى وسيأتى قريبا والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال توكيدا لها
المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة من كلمة اخرى نحو احمدا نطلق لثبوتهما فى الخط فلا حاجة الى زيادة الحديثى فى حد التنوين ولا يكون جزءا
غيرها ولا الى اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها فى الخط
الفا لوقوعها بعد الفتح بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت فى الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان الموضح
ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء فى الاول وكسرها فى الثانى من نسخة تلميذه الزيلعى عند القراءة عليه ولهذا
لم يوجدا فى بعض النسخ المعتمدة ولا عرج عليهما فى المغنى وغيره وانواع التنوين الخاص بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين والاولى التمكن
مصدر تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا ممكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الاسماء المعربة المنصرفة
معرفة كزيد ونكرة كرجل ورجال والذى يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاؤه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد
وفائدته الدلالة بتثليث الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا على تمكنه فى باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف شبها قويا فيبنى ولا يشبه
الفعل فى فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين والنوع الثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على
التنكير قياسا فى باب العلم المختوم بويه سماعا فى باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفى اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا
اردت شخصا معينا اسمه ذلك اى اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت
مخاطبك اى طلبت منه زيادة حديث من حديث معين فاذا اردت شخصا ما اى شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث
ما اى حديث كان نونتها فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف
بال العهدية اى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على ان مدلول اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال
نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فاذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص فاذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على
معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمى بذلك لان العرب
جعلوه فى مقابلة النون فى نحو مسلمين مما جمع بالواو والنون والياء والنون قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى
المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك انتهى والذى يدل
على انه لتمام الاسم ليس غير انه ليس بتمكين خلافا للربعى لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعرفة ولا عوض عن شئ والقول
بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت منها وقال الشارح اللبابى فى توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفى
المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة فى مفرده فزيد التنوين فيه ليوازى النون فى جمع المذكر كما ان الحركة فى مسلمات موازية لحرف
العلة فى مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التى فى المفرد ليست هى التاء التى فى الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما فى مفرده التاء
لفظا بل يكون فيه وفى ما فيه التاء تقديرا كهندات بل يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد فى الجميع وقال ابن جنى ان الالف والتاء فى مقابلة الواو
لدلالتهما على الجمع وان التنوين فى مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين التعويض وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل
الفاعل وليس هو عوضا عن شئ فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به فى المغنى ولكنه قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود
حاصل والخطب سهل وهو اللاحق لنحو غواش وجوار من المجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض
عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين
صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم فى سلك تنوين العوض عن الياء
التنوين اللاحق لمثل اعيم وبعيل مصغر اعمى وبعلى فانهما ممنوعان من الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل فى زنته نحو ابيطر
ويبيطر وتنوينهما عوض الياء المحذوفة وسيأتى بيانهما فى باب ما لا ينصرف واللاحق لاذ فى نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا
عن الجملة التى يضاف اذ اليها والاصل والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجئ بالتنوين

عوضاً عن الجملة المحذوفة ايجازاً وتحسيناً فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على التقاء الساكنين وليست كسرة اعراب باضافة
يوم اليها خلافاً للاخفش لان اذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار الى الجملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ
ونحوها من اضافة احد المرادفين للآخر خلافاً لابن مالك بل من اضافة الأعم الى الاخص كشجر اراك وفاقاً للدماميني ولم يذكر هنا العوض
عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة مع انه ذكره في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكن يذهب مع الاضافة
ويثبت مع عدمها ولا العوض عن الف كجندل اصله جنادل بغير تنوين حذفت منه الالف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في
المغني انه للصرف وهذه الانواع الاربعة فقط مختصة بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال بخص الاسم
بهذه الاربعة لنا في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني
على هذه الاربعة تنوين الترنم اى المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعياً ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن وقال شارح اللباب
انما جيء به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى و
قال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح
في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي
جمع قافية وهي من اخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره اخر كلمة في البيت
المطلقة اى التي اخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المولدات من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد تلحق الأعاريض
المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضربها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد
اصابن فلحق العروض والقافية وهو العتابن واصابن والاصل العتابا واصابا فجيء بالتنوين بدلاً من الالف والاول اسم والثاني
فعل واقلي أمر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصابن معمول قولي والجواب الشرط محذوف
والمعنى ان اصبت انا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد اصاب وقد تدخل الحرف كقول النابغة افد الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن الاصل وكان قد فجيء بالتنوين بدلاً من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من
المحققين من ان الترنم وهو التغني انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالتنوين في مكانها
في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلانهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبروا بتنوين الترنم موافقة
لابن مالك في شرح العمدة نظراً الى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانياً بترك الترنم موافقة للتسهيل نظراً الى ما صرح به سيبويه
واصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف
الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اى التي يكون رويها
ساكناً ليس حرف مد والاعاريض المصرعة زيادة على الوزن فهو في اخر البيت كالخزم بالزاي المعجمة في اوله ومن ثم يسمى غالياً وسمى
الاخفش الحركة التي قبله غلواً وزعم ابن الحاجب انما سمي غالياً لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما ان الشاعر زاد ان في اخر البيت
ايذاناً بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور
تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملاً على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربن وقال هو اشبه
قياساً على ما له اصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا
خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلواً واختلف مثبتوه تنويناً في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضاً
ورد على من جعله قسم تنوين الترنم وقال الجرجاني لحوقه امارة على الوقف اذ لا يعلم في الشعر المسكن الاخر اواصل ام واقف قال وهو
نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد ووقع في شرح اللباب ان هذا التنوين انما يلحق الكلم اذا اريد به ترك الوقف ووصل اخر البيت الاول
باول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الاول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن والفعل كقول العجاج
من طلل كالاتحمي انهجن والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيراً معدماً قالت وان فلحق العروض
والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم يا سلمى اترضين به وان كان هذا البعل فقيراً معدماً قالت نرضى به وان كان
فقيراً معدماً واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على اقوال احدها انهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة
ال والاتصال بغير الاسم والثاني ان الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه في نحو رايت زيداً قال ابن معزوز وزعم انه ظاهر قول سيبويه
وان الغالي نون تحذف الهمزة والثالث انهما نونان زائدتان وليسا بتنوين ولا بدل وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه

فی نکت الحاجبیة انهما لیسا بتنوین بل هما نونان زائدتان فی الوقف وتقدم حکایة ما فی شرح اللب کما زیدت نون ضیفن للطفیلی
فی الوصل والوقف وجه التشبیه الزیادة فی الوقف خاصة ولیسا من انواع التنوین حقیقة فی شیء لثبوتهما مع ال کالعتابن والمخترق
دون الفعل کاصابن وانهجن وفی الحرف کقدن وانّ اول الاسلة للترنم وثانیها للغالی وفی الخط والوقف ولحذفهما فی الوصل ولیس شیء
من اقسام التنوین کلیة وعلی هذا التقدیر فلا یرد ان علی من اطلق من النحویین کالناظم ان الاسم یعرف بالتنوین الا من جهة انه تسمیتهما
تنوینین اما باعتبار ما فی نفس الامر فلا یرد ان علیه وزاد بعضهم سابعًا وثامنا وهما تنوین الضرورة فیما لا ینصرف کقوله ویوم دخلت
الخدر خدر عنیزة وفی المنادی المضموم کقوله سلام الله یا مطر علیها وتاسعًا وهو التنوین الشاذ کقول بعضهم هؤلاء قومک حکاه
ابو زید وعاشرا وهو تنوین الحکایة مثل ان تسمی رجلا بعاقلة لبیبة فانک تحکی اللفظ المسمی به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم فی
قوله اقسام تنوینهم عشر علیک بها فان تقسیمها من خط ما حرزا مکن وقابل وعوض والمنکر زد واضطرر ثم وغال واحک ما همز العلا
الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع کسر النون وضمها ولیس المراد به ای بالنداء دخول حرف النداء کما یوهمه قول ابن مالک فی شرح
العمدة لان النداء قد یباشر الفعل والحرف حین یحذف المنادی انتهی لان یا خاصة قلت تدخل فی اللفظ علی ما لیس باسم حرفا کان او فعلا
فالاول نحو یا لیت قومی والثانی نحو الا یا اسجدوا لله فی قراءة الکسائی فانه یقف علی یا ویبتدی اسجدوا واختلف فی توجیه ذلک فقیل
یا فیهما حرف تنبیه لا للنداء وقیل للنداء والمنادی محذوف تقدیره یا قوم لیت قومی ویا هؤلاء اسجدوا وهو مقیس فی الامر کالا یا ذو
الدعاء کقوله الا یا اسلمی بل المراد بالنداء کون الکلمة مناداة ای مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو یا ایها الرجل ویا ایتها المراة
ویا فل بضم الفاء واللام ویا فلة بمعنی یا رجل ویا امراة وقول ابن مالک بمعنی یا زید ویا هند قال الموضح وهم ویا مکرمان بفتح الراء الکریم
الواسع للخلق حکاه سیبویه والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ویا ملأمان للئیم الدنی الاصل الشحیح النفس وانما خص هذه الاسماء
بالذکر لملازمتها للنداء فلم تقبل من علامات الاسم المذکورة الا کونها مناداة العلامة الرابعة ال بجمیع اقسامها غیر الموصولة والا
کالفرس من غیر العقلاء والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل علی الفعل المضارع اختیارا عند الناظم وبعض
الکوفیین واضطرارا عند الجمهور حتی قال الشیخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات کما نقله الموضح عنه فی شرح الشذور کقوله وهو
الفرزدق یخاطب رجلا من بنی عذرة هجاه بحضرة عبد الملک بن مروان ما انت بالحکم الترضی حکومته ولا الاصیل ولا ذی الرای و
الجدل والحکم بفتحتین المحکم یحکمه الخصمان فی الامر والترضی بادغام اللام فی التاء والبناء للمفعول وحکومته مرفوع به علی النیابة
عن الفاعل والذی سوغ دخول ال علی ترضی وهو فعل مضارع کونه یشبه الوصف نحو مرضی حجة الناظم ومن وافقه ان الشاعر من یقول
المرضی قبل وقد سبقه الی هذا التوجیه سیبویه ثم ابن السراج واما ال الاستفهامیة فقد تدخل علی الفعل الماضی نحو الفعلت بمعنی
هل فعلت حکاه قطرب العلامة الخامسة الاسناد الیه ای الی الاسم من قوله بتمییز الاسم ومعنی الاسناد الی الاسم هو ان تنسب الیه ما ای حکما
تحصل به الفائدة التامة وذلک الاسناد کما فی نسبة القیام الی تا قمت وکما فی نسبة الایمان الی انا کما فی قولک انا مومن واستفید من هذین
المثالین انه لا فرق بین تاخر المسند الیه وتقدمه ولا بین ان یکون المسند الیه فاعلا ومبتدا ولا بین ان یکون المسند فعلا او وصفا
ثم لا فرق بین الاسناد المعنوی کما مر واللفظی نحو زید ثلاثی وضرب فعل ماض ومن حرف جر اذ لا یسند الی الفعل والحرف الا محکوما بتسمیتهما
قال فی الکافیة وان نسبت لاداة حکما فاحک او اعرب واجعلها اسما فعلی الحکایة تبقیها علی ما کانت علیه من حرکة او سکون
وعلی الاعراب ترفعها علی الابتداء فصل ینجلی الفعل ویتضح من قسیمیه الاسم والحرف باربع علامات ذکرها فی النظم بقوله بتا فعلت واتت
ویا افعلی احدها تاء ضمیر الفاعل فی المعنی فالدور مدفوع والایراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل فی علامة الفعل واخذ الفعل
فی تعریف الفاعل واما الایراد فانه یصدق علی ان من قولک ما قام الا انت انها فعل لانه اتصل بها تاء منسوبة الی الفاعل مع ان ذی الفاعل
وهی اسم علی الاصح متکلما کان الفاعل کقمت بضم التاء او مخاطبا نحو تبارکت بفتح التاء واحسنت بکسر التاء العلامة الثانیة
تاء التانیث الساکنة فی الاصل کقامت وقعدت ولا التفات الی عروض الحرکة نحو وقالت امیه بنقل حرکة الهمزة الی التاء وقالت امراة
العزیز وقالتا اتینا بکسر التاء فی الاولی وفتحها فی الثانیة لالتقاء الساکنین فیهما فاما المتحرکة بحرکة الاعراب فتختص بالاسم کقائمة
وقاعدة والمتحرکة بحرکة البناء فقد یتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتین العلامتین وهما تاء الفاعل وتاء
التانیث الساکنة رد علی من زعم من البصریین حرفیة لیس کالفارسی ومن تابعه کابی بکر بن شقیر قیاسا علی ما النافیة بجامع النفی ورد
علی من زعم حرفیة عسی من الکوفیین قیاسا علی لعل بجامع الترجی والصحیح ان لیس وعسی فعلان لقبولهما التائین المذکورتین تقول
لیست ولست وعسیت وعست وبالعلامة الثانیة فقط وهی تاء التانیث رد علی من زعم من الکوفیین کالفراء اسمیة نعم وبئس لدخول

ستفهامیة

حرف

حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيء السير
نعم السير على بئس العير وتاولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والاصل ما هي بولد مقول فيه
نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على الاسم وانما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لان تاء
الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فانهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة يا ضمير المؤنثة المخاطبة كقومي يا هند وبهذه
العلامة رد على من قال كالزمخشري ان هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلين للامر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى اقبل والصحيح انهما
فعلا امر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف من آخرهما
فالمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الالف كما في اخش العلامة الرابعة نون التوكيد شديدة كانت نحو ليسجنن او خفيفة
نحو لنسفعا وجمعهما ليسجنن وليكونا بالتشديد في ليسجنن وبالتخفيف في ليكونا واما قوله وهو رؤبة ارايت ان جاءت به املودا مرجلا ويلبس البرود اقائلن
احضروا الشهودا فضرورة ودخول نون التاكيد على قائل مع انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف للواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع
نحو اتقولن وارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة وبالدال المهملة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذي شعره بين الجعودة
والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه بشاب ترزقه وجل الشعر حسن الملمس كالغصن الناعم اءنتما مرا ما احضروا الشهود لعقد نكاحها عليه بكر
وقوع ذلك منه ولقائل ان يقول لا يسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين
في نون انا والاول قصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لان الالف
الثانية في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان هذا الاحتمال انما يمشي حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان
المعنى على الخطاب كما تعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى تقولون انتهى ويؤخذ منه
ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك بالوصف مع نون التاكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد
وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على نص في ذلك فليحرر ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم والفعل
ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشير
في النظم بهذه المثل الثلاثة وبتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحروف
بالنسبة الى الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص شيئا بالاسماء ولا الافعال فلا يعمل كهل حيث لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل
على الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل فتختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام وهل يقوم واما تقديرا نحو
هل زيد قام فزيد فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور على حد وان امراة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند
الاخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها
ما لا يختص بالاسماء ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات بليس ومنها ما يختص بالاسماء فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض
ايات للموقنين وفي السماء رزقكم او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها
ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالافعال ولا يعمل فيها
كقد والسين وسوف فصل الفعل بكسر الفاء من حيث هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين و
الاخفش باسقاط الامر بناء على ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسياتي تقريره احدها الفعل المضارع اي المشابه
وسياتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علامات المضارع
فلذلك اقتصر عليها في النظم فيق فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع شم بكسر الميم لا ضمها مضارع شمم
بمعنى الافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والحاصل انه جاء من بابي فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد على
ابن درستويه حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطاء والصواب رده وممن حكاه الفراء وابن الاعرابي وغيرهما كما قاله المرادي
وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته الاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات
وعدد الحروف مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كلا
منهما ياتي بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم
سلامتها من الطعن فيها ولهذا الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان يتحلى بالا

وضاف الجميلة ليحصل التقديم على اقرانه ومتى دلت كلمة من الكلمات على معنى الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين
والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة لم فهى اسم الوصف كضارب الان وغدا واما الفعل كاوه واف بمعنى اتوجع واتضجر فاوه اسم لا توجع
واف اسم لا تضجر وفى اف اربعون لغة ذكرها فى الارتشاف وحاصلها ان الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة
فاثنان وعشرون لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوائد المجرده اما ان يكون اخرها ساكنا او متحركا والمتحرك اما
اما مشددة او مخففة وكل منهما مثلث الاخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنا عشرة فى المتحركة والساكنة اما مشددة او مخففة فهذه اربعة
عشرة واللواحق لها من الزوايد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالماء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وان كان حرف
مد فهى اما واو او ياء والف والفاء فيهن مشددة والالف اما مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة وان
كانت مكسورة فاحدى عشرة مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهى ست لغات وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة فى الامالة وان كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة فى السكون
والسادسة فى الامالة والسابعة فاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثانى الفعل الماضى ويتميز عن اخويه المضارع
والامر بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت ولست وتاء التانيث الساكنة كنعم وبئس وعسى
ليس تقول نعمت وبئست وعست وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التائين فيهما كما اوماء اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين
وبعدم تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث كما اوماء اليه ايضا بقوله وبالعلامة الثانية
وهو فى ذلك تابع لابن مالك فى شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعنى تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها
تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب البجائى ان تبارك يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله انتهى وهذا ان كان
مسموعا فذلك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتائين ان ال فى التاء فى قول الناظم وماضى الافعال
بالتاء مز وسم للعهد المتقدم فى قوله بتا فعلت واتت ومتى دلت كلمة على معنى الفعل الماضى وهو الحدث المقترن بالزمان الماضى
ولم تقبل تلك الكلمة احد التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهى اسم اما الوصف كضارب امس والفعل
كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفى هيهات اربعون لغة ذكرناها فى باب اسم الفعل
من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل
احد التائين فيلزم ان يكونوا اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحد التائين نشاء من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالاصل
النوع الثالث الفعل الامر وعلامته ان يقبل نون التاكيد مع دلالته على الامر اى الطلب بصيغته فالدلالة وحدها مدفوع وايراد الامر باللام ممنوع فان
دلالته على الطلب نشات من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قومن فانه دل على الطلب وقبل نون التاكيد وهذا معنى قول النظم
وسم بالنون فعل الامر ان امر فهم وان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذى هو الطلب فهى فعل مضارع نحو ليسجنن
وليكونا او فعل التعجب نحو احسن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان دلت كلمة على الامر الذى هو الطلب ولم تقبل النون
المذكورة فهى اسم اما مصدر نحو صبرا بنى عبد الدار بمعنى اصبروا واسم لفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هى حرف نحو كلا بمعنى انتبه
وهذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل فى قول النظم والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان
اسميتهما اى اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم فى علامات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان
ينبغى للموضح ان لا يمثل بما تقدم بالا لانهما تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التاكيد
فيه خلاف فى علامة الامر ولا فيخالف ما اختاره اولا فيهما ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة
الامر التى اغفلها الناظم **هذا باب شرح المعرب** وشرح المبنى المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم الفرع على اصله
وان كان معرفة المشتق موقفه على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الاعراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار
بذلك الى ان فى كلام النظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فمنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بان اعتبار النظم يقتضى
بظاهره ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شى اخر وهو لم يذكره ضرب معرب هو الاصل فى الاسماء وهو ما تغير اخره بسبب العوامل
الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا لتمكنه فى باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمى امكن والا سمى غير امكن وانما يعرب الاسم اذا
لم يشبه الحرف وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة يفتقر فى التميز بينها الى
الاعراب وضرب مبنى وهو ما لا يتغير اخره بسبب العوامل الداخلة عليه وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى وسموه

حصيا وليس يشبه والمبنى هو الفرع وسمى لعدم اعرابه غير متمكن فى الاسمية وانما يبنى الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها
قويا يدنيه منه اى يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول الناظم لشبه من الحروف مدنى وانواع هذا الشبه ثلاثة هنا
احدها الشبه الوضعى اى المنسوب الى الوضع الاصلى وهو المشار اليه بقوله فى النظم كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وضابطه المنطبق على
جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول وهو الموضوع على حرف واحد
كتاء قمت اى كالتاء من قمت فانها فى حال الكسر شبيه بنحو باء الجر ولامه مع الظاهر غير المستغاث وفى حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف
وفائه وفى حال الضم شبيهة بنحو م الله فى القسم فى لغة من ضم الميم اذا لم يكن محذوفة من ايمن ذكرهما فى شرح الشذور وفى الحروف المبنية على الضم
والثانى وهو الموضوع على حرفين كنا من قمتنا فانها اى فان نا شبيهة بنحو قد وبل وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوع على
حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف
ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من اعتل للبناء كم ومن بانهما
موضوعان على حرفين فاشبها هل وبل ثم قال وعلى الجملة فوضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم
فما اشار اليه هو التحقيق ومن اطلق القول فى الوضع على حرفين واثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا
بان نحو اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله وانما اعرب نحو اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بعد حذف لامهما فان اصلهما
قبل الحذف ابو واخو بدليل قولهم فى التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها فثبت انهما موضوعان
على ثلثة احرف واما ابان واخان من غير رد فتثنية ابا واخا بالقصر كما تقدم فان قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلثة
احرف كنعم وبلى فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلثة احرف فيلزم ان يكون غالب الاسماء الثلاثية مبنيا
فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتى فى بناء المضمرات النوع
الثانى الشبه المعنوى وهو المشار اليه بقول النظم والمعنوى فى متى وفى هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يتضمن الاسم معنى من معانى
الحروف اى من المعانى التى تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك المعنى الذى تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذى
تضمن معنى وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم معك وهى حينئذ اى حين اذ استعملت شرطا شبيهة فى تاديه
المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط بان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل ايضا استفهاما فلا تعمل شيئا نحو متى نصر الله وهى حينئذ
اى حين اذ استعملت استفهاما شبيهة فى تاديه المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو
ان اى الشرطية واى الاستفهامية اشبها الحرف ومع ذلك هما معربان فاشار الى الجواب بقوله وانما اعربت اى الشرطية نحو ايما الاجلين
قضيت فلا عدوان على فايا اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف اليها
وجملة فلا عدوان على جوابها واى الاستفهامية نحو فاى الفريقين احق بالامن فاى اسم استفهام مبتدا والفريقين مضاف اليها واحق
خبر المبتدا لضعف الشبه فيهما بما عارضه من ملازمتها للاضافة الى المفرد وفى بعض النسخ لملازمتها بالافراد والمراد لملازمته
اى فى الشرط والاستفهام للاضافة التى هى من خصايص الاسماء والثانى وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء
الاشارة للمكان فانها متضمنة لمعنى الاشارة اى لمعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا المعنى الذى هو الاشارة لم تضع
العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعانى التى من حقها ان تؤدى بالحروف لانه اى معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف المسماة بكاف
الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر فهنا لتضمنها معنى الاشارة مستحقة للبناء لتضمنه اى لفظ هنا
لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالتمنى والترجى الى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان
الاشارة فى بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع
لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها وانما اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما المعنى الاشارة لضعف الشبه بما عارضه
من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصايص الاسماء وهذا القول ملفق من قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة
ومن قال بانهما مبنيان قال جئ بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء الاشارة
ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور وفى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى النصب والجر وضعا على صيغة
المثنى المجرور والمنصوب فقوله اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضى انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا لمجيئهما على
صورة المثنى يقتضى انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى واذا جمع بين طرفى كلامه انتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا

قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث لشبه الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة
عن الفعل بلا تاثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة من طرايق الحروف الدالة على المعاني كان ينوب
الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه عامل من العوامل فيؤثر فيه لفظا ومحلا فاما قول زهير ونعم حشو الدرع انت اذا
دعيت نزال ولج في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب الى دخول الناشي عنه
التاثير يفهم منه ان العامل قد يدخل ولا يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح الموضح في باب
الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الاتي لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تاثر الذي لو حذف وجعل
الالف في قوله اصلا ضمير تثنية عايدا على النيابة والافتقار وللاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وكنيابة اصلت وافتقار
اصل لسلم مما نقل الشاطبي عن بعض الشيوخ حيث قال وهذا يعني بلا تاثر لا محصول له فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون
معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النايب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرح جوابه بخلاف اسم
الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب
المصدر النايب عن فعله مع ان كلا منهما نايب عن الفعل والا فما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا متاصلا الى جملة اسمية
او فعلية فالاول وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه واوه من اسماء الافعال فانها اي فان هيهات وصه
واوه نايبة عن بعد بضم العين واسكت واتوجع على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نايبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نايبة
عن فعل امر وهو اسكت واوه نايبة عن فعل مضارع وهو اتوجع ولا يصح ان يدخل عليها شئ من العوامل اللفظية والمعنوية فتاثر به على
القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نايبان
عن الفعل فليت نايبة عن التمني ولعل نايبة عن الترجي ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا ان يتاثرا به واحترز الناظم بانتفاء التاثر عن
المصدر النايب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه اي ضربا نايب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نايبا عن فعل معرب وذلك لانه
منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه تقول في
الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب زيد والخفض عجبت من ضربه وبهذا التقرير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني
وهو الذي يفتقر افتقارا متاصلا الى الجملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان وحيث في الغايم نادر وكالذي
والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها
اشبهت الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متاصلا الى الجملة لانها انما وضعت لنسبة معان الافعال
الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفاد من قول النظم اصلا من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر
هذا وهو مضاف بدليل حذف تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف ابدا مفتقر الى ذكر المضاف اليه في افادة معناه
ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويزول في بعضها الا ترى انك تقول صمت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا يحتاج في تمام معنى يوم الى
شئ اخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى جملة
تقول سبحان الله وجلست عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره اسبح سبحان والناصب
لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا
لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة وفي اخره الف ونون
انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقولهم كل عندك عندي لا يساوي نصف عندك فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريري بل كل كلمة
ذكرت مرادا بها لفظها فسايغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب ويحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا بان الذين واللتين واتا من
الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بقصد
لان جملة اساء صلة تامة فسقط القول بان ايا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف
الصدر بالصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سياتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه متعلق
بضعف من المجيء بيان لما متعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين
وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد راجع الى اي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا
معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وادخله غيره في

الناظم بقوله بلا تاثر الشارح بالعامل مع ان زهيرا قد يجب لزوم العامل قد يدخل ولا يؤثر فهذا المستلزم للفعل ان لا يكون تاما اسم الفعل ان لا يكون

عن الايجاد
يوما اذا اخبرت

الاستعمال وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قول النظم وكناية عن الفعل بلا تأثر فيق لانها يعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء
ما يعطيه الفعل لو كان للزجر والاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا
حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول
هذه ارض بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور تقول جاء الفتى بضمة مقدرة
على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في اخره
سمى بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى وهي اي سمى لغة في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها
اسم بضم سين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك الاشارة بقوله ومعرب الاسماء ما قد سلما
من شبه الحرف كارض وسما بضم السين والقصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سئل عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك حكاه صاحب
الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يفيد كونه مقصورا واما انه يفيد ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها و
بعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابي خالد القناني نسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا
اثرك الله به ايثاركا وهو ليس بنص في المقصود فلاجل ذلك قال واما قوله والله اسماك سما مباركا اثرك الله به ايثاركا فلا دليل
فيه لانه اي سما منصوب منون فيحتمل ان الاصل سم من غير قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لاسماك لانه بمعنى
سماك وقد روي به ايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى اثرك الله به ايثاركا اختصك بهذا الاسم المبارك كايثار
اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل فصل والفعل ايضا ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها
معان تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع والمبني من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي
مبني باتفاق وبناؤه على الفتح للخفة ثلاثيا كان كضرب او رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد
على ذلك وانما بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا او شرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدل
الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك بارز فالسكون فيه عارض وجب كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء وكل ضمة وهي احرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل
الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو واضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح
عند جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم والامر بناؤه
على ما يجزم على ما يجزم به مضارعه المبدو بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا
واضربوا واضربي مبني على حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز واخش وارم
مبني على حذف اخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف اخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف
الياء وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف
ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت
يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية وفي الحديث لتاخذوا مصافكم
ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان
افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت في اخوات العقود كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى
كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا مطلقا على الاصح بل بشرط
سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك الاشارة بقوله واعربوا مضارعا ان عريا من نون توكيد مباشر
ومن نون اناث فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالامر والماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب السهيلي الى انه مع نون
الاناث معرب تقديرا ومع نون التوكيد المباشرة مبني على الاصح وقيل لا يشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب
تقديرا والمختار انه مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون
الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون ثلاثة اشياء واما نون التوكيد غير المباشرة لفظا او

تقسيم الفعل الى مبني ومعرب

الواو واخش مبني على حذفه

تقديرًا فانه اى المضارع معرب معها تقديرًا نحو لتبلون مضارع بلى يبلو مبنى للمفعول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة
اصله قبل التوكيد لتبلوون كتضربون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام
الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على
التقدير الاول والالف والواو على التقدير الثانى فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة فصار
لتبلوننّ بثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التاكيد المدغمة وتعذر حذف
احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الامثال فهى مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع فهو معرب معها تقديرًا
بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو فاما ترين اصله قبل التوكيد ترايين كتمنعين نقلت
حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة
لاستثقالها او تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء
الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار ترى بسكون المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون الثقيلة
فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة الى اخر ما مر فى لتبلون ونحو ولا تتبعان
اصله قبل التوكيد والنهى تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة
فالتقى ساكنان الالف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة ولم يجز حذف
النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف فهذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير
المباشرة تقديرًا فنحو ولا يصدنك بضم الدال اصله قبل التوكيد والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار
يصدونك ثم اكد بالثقيلة فالتقى الساكنان فحذفت الواو ولدلالة الضمة عليها فصار يصدنك فنون التوكيد وان باشرت الفعل
لفظا الا انها لم تباشره فى الاصل لان الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرًا والضابطة ان الفعل المضارع ان كان يرفع بالضمة
فانه اذا اكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون يبقى على اعرابه لفظا او تقديرًا لوجود الفاصل لفظا او تقديرًا
وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين ولا تتبعان فانه فيهما لفظى وذلك خلاف ما فى كلام
والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعانى ما يحتاج معه الى اعراب وفى هذه العبارة احسن من قول النظم وكل حرف
مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شئ على شئ على صفة يراد بها الثبوت وفى الاصطلاح
لزوم اخر الكلمة حالة واحدة على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى فهو ما جئ به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فصل وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه
اشار بقوله والاصل فى المبنى ان يسكنا وانما كان الاصل فى البناء السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو عدم الحركة فلا يبنى
عليها الا بسبب كالتقاء الساكنين فى نحو امس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها
لها اصل فى التمكن كاول وكشبهها بالمعرب كضرب ويسمى عدم الحركة ايضا وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف ولخفته دخل فى
الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففى الحرف نحو هل وفى الفعل نحو قم وفى الاسم نحو كم قدم الحرف لتوغله فى البناء وثنى بالفعل لانه
الاغلب فيه والنوع الثانى الفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال
العضلتين معا الواصلتين الى طرفى الشفة والثانى انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح ايضا
فى الكلم الثلاث ففى الحرف نحو سوف وفى الفعل نحو قام وفى الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى عمل
احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين ثقيلين ودخلا
فى الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شئ واحد فالكسر فى الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر فى الاسم نحو امس عند
الحجازيين بشرطه الاتى والضم فى الحرف والاسم نحو منذ فى لغة من جر بها او رفع فان الجار للاسم حرف والرافعة له اسم وسياتى ايضا
ذلك فى باب حروف الجر الى انواع البناء الاربعة الاشارة بقوله فى النظم ومنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم و
اقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح ويسمى الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين اولا ثم رفعهما ثانيا ويسمى الثانى كسرا لانه ينشأ
من انجرار اللحى الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا ويسمى الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة

وسكونه

فى ان انواع الاعراب اربعة

قوله والنوعان الاخران الخ قد يورد عليه نحو ضربوا فانه مبنى على الضم ولا يقال انه عارض لان السكون ايضا عارض فى نحو ضربت فيقيد القول بانه يدخل فى نحو اين جميع الكلمات واما الاسم فمجرور على الصحيح واما المضارع عند اتصاله نون الاناث فالبناء ايضا عارض على الخلاف وهو انه معرب فلاحظ وتامل والله العالم احمد الشيخ محمد حسينى

كتقدير الضم فى يا سيبويه والفتح فى نحو لا فتى الا على فصل الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة
عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوى وعلى القول بانه لفظى اثر ظاهر فى اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل المقتضى له فى اخر الكلمة
هى اسم لم يشبه الحرف وفعل مضارع لم يتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث
والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف وسكون وحذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما ينوى الضمة و
الفتحة والكسرة فى نحو الفتى وكما تنوى الواو فى نحو مسلمى رفعا وكما تنوى النون فى نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة فى لم يقرا اذا كان
الابدال قبل دخول الجازم ولم يتعد به والمراد بالعامل ما يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان اخرا حقيقة كدال زيد
او مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس وانواعه الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان فى اسم وفعل
فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم فعل منصوب
بلن وجر يختص بمعنى فى اسم نحو مررت بزيد فزيد اسم مجرور بالباء وجزم يختص بمعنى فى فعل نحو لم يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى
هذه العلامات الاربع الاشارة بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد
خصص الفعل بان ينجزما ولهذه الانواع الاربعة التى هى الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع عالم
كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقى وبهذا يندفع ما يتوهم ان فى كلامه تناقضا وذلك انه جعل الاعراب
اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الخ وجعلها ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول
وهى الضمة للرفع نحو جاء زيد والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم
وذلك مستفاد من قول النظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين وعلامات فروع نائبة
عن هذه العلامات الاصول وهى عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهى الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهى الكسرة
والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف
حرف العلة وحذف النون واليها الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب فهى اى هذه العشرة واقعة فى سبعة ابواب متفرقة
الباب الاول المشار اليه بقول النظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الاسماء اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا
والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك وهن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة
وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهى ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذى والفم اذا فارقته الميم لا المتصل
بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير الهمزة والهن قال ابن مالك فى شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مختص بملازمة الاعراب بالحروف
وجعل فو قرينه فى الذكر لشبهه به فى لزوم الاضافة والاعراب بالحروف الا انه ولا يضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا
انحط عن درجة ذو واخر عنه الاب والاخ والحم مستوية فى الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينهما فى الذكر
والهن واخر الهن لان اعرابه بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه الاسماء بالحروف غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة
عن الاضافة فان افردت عنها اعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره فى الجار والمجرور قبله
والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المتقدم على اسمها والجر نحو بنات الاخ فالاخ مجرور بالاضافة بنات اليه ثم استشعر
اعتراضا بان فا جاء معربا بالحروف مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعنى العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن وتابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه
ونوى ثبوت لفظه والاضافة منوية فى المعطوف والمعطوف عليه اى خياشيمها وفاها فابقى على حاله غير مضاف اضافة صريحة
وقال ابن كيسان انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعنى التنوين وبقى مفردا على حرفين اذ الالف هى المنقلبة عن عين الكلمة
فلم يلزم من ذلك انه يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط فى الاضافة ان يكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية فى ذلك سواء
ويشترط فى الاضافة ان تكون لغير الياء الدالة على المتكلم سواء فى ذلك الظاهر وضمير المتكلم معغيره وضمير المخاطب وضمير الغايب وفروعهما
فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة فى الاحوال الثلث على الاصح فالرفع نحو واخى هرون
فاخى مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه
او عطف بيان عليه وجملة هو افصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخى له تسع وتسعون نعجة فاخى يحتمل ان
يكون مرفوعا على انه خبر ان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة انى لا املك الا نفسى واخى فاخى يحتمل ان يكون منصوبا وان يكون مجرورا

منصوبا على التمييز هذا ويحتمل ان يكون

او للكلام وجملة تسعون خبر ان

وان يكون مرفوعا

فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظم
فلا يعطف على مرفوعه ظ وجوابه انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل
بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثاني ان يكون معطوفا على ان واسمها الثالث ان يكون مبتدا حذف خبره و
التقدير واخي لا يملك الا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الاولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما ان يكون
معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد وهو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة
نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم اعادة الجار واستغنى عن اشتراط التنكير والافراد المقابل للتثنية
والجمع تبعا لاصله حيث اقتصر على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا للياء لكونه ذكرها كذلك في ذو وحالة افرادها ملازمة
للاضافة لغير الياء من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل
ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة بمعنى الذي واخواتها لزمتها الواو في الاحوال الثلثة غالبا والبناء على السكون وقد تعرب
بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون رايتهم فحسبي من ذي عندهم
ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح ابن جني بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا في الرفع والنصب وقيد
ابن الصائغ ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم يفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلث سواء افرد او اضيف ولا يختص ثبوت الميم في
الفم حالة الاضافة بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه خلافا للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك فصل والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وهي الواو والى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا
الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلث على العين وهي النون فتقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت ومنه اي من النقص في الهن الحديث
وهو قوله عليه السلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة
مفتوحة فزاء مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة
وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه
الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسبت اليه عساه ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا كناية الذكر
وهو الهن بل اذكروا له صريح الذكر وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله بهن ابيه اذ استعمله
منقوصا اي محذوف اللام معربا بالحركة وهي افصح من ان يقال بهني ابيه انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع معربا منقوصا تقول
هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل
عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو حذف اللام والاعراب بالحركات بضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول
النظم وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله
وهو رؤبة بن العجاج يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة
وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل فما ظلم في وضع الشبه موضعه وقيل
فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه قاله اللحياني
ومن مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال
الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال الموضح في الحواشي وكذا يقال اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاز اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى انه يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال ابوك
واباك قال في التثنية ابوان ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد بقول النظم
وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عنها الى هن لان الاكثر في من ان يعود الى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن ان يلزم
اخرهن الالف المنقلبة عن لامهن في الاحوال الثلثة ويعربن بحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة ان
اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره وابا ها الاول وما عطف عليه لا شاهد فيه لانه كل واحد منهما يحتمل
ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الالف والشاهد في اباها الثاني اذ
هو نص في القصر لانه مضاف اليه وهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف اذ لو جر بالياء وقول بعضهم وهو ابو خيثمة حين قال لهم
وقد بلغنا ان ناسا من اشجع في غار يشربون وهم قائلون اخوته هل لك في غار فيه ظبا لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى قام على فم الغار

ثم دفعه في الغار فوق صريعا اباخش فوق بعضهم ان باخش لبطل فقال له ابوحش مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على
ما ليس من شانه وقيل ولمن قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معوية ان يخرج الى مبارزة علي ع فلما التقيا قال عمرو مكره اخاك لا بطل
فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتداء مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول
خبر مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتداء واخاك نايب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور
البصريين واجازه الاخفش والكوفيون كما سيأتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه يستدعي ان يقول للرجل حمي لان صيغة
المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما اتصلت التاء نقل الاعراب من الالف اليها فظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر
الاعراب فيه ونظير ذلك فتي وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للاصل ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب
والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر
والنقص الباب الثاني من ابواب النيابة باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين
واغنى عن المتعاطفين فما وضع جنس ولاثنين فصل اول مخرج لما وضع لاقل كرجل او للماشي او اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل
ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم للشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح
في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى ولا يثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق
بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد والمذكر اسما كان او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر
كجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار في هذه الامثلة من استعمال الشيء في اول احواله
وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض عن تعريف العلمية لذهابه عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح فانه يرفع بالالف
ويجر وينصب بالياء المفتوحة ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها
الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف وقدم الجر على النصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين
ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما
نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث عدم
التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف
عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب
والام فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم العلم احد اللسانين فشاذ السابع
ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا
سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عند تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثان في الوجود
فلا يثنى الشمس ولا القمر واما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الالف في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الالف
ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا
عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين
مطلقا سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر ويمتنع اضافتهما الى ضمير تثنيتهما فلا يقال جاء الرجلان اثناهما ولا
المرأتان اثنتاهما او ثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قاله الموضح في شرح
اللمحة وكلا وكلتا بشرط ان يكونا مضافين الى المضمر تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورايت الرجلين كليهما و
المرأتين كلتيهما فان اضيفا الى الظاهر لزمهما الالف في الاحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور
تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورايت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا
الف كلا كالف عصى والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا فعل كمعى والفها قبل عن واو ولقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء
في التثنية عند سيبويه اذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو
هو اختيار ابن جني او ياء وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من
اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة لغتان احداهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثانية الاعراب

من ابواب النيابة المثنى وتعريفه

كذا

روز هذا لغتا يحتاج الى حفظ كلا لعل حذف من قلم الكاتب بعد هذا التمام كذا

بالحركات نظ وهي لغة بلحارث حكاها الفرا ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالالف ويجر وينصب
بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجرى مجرى سلمان فيعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه الجر بالكسرة

كقوله الا يا ديار الحي بالسبعان ومواسم موضع نقل من تثنية سبع **الباب الثالث باب جمع المذكر السالم** وهو الجمع
الذي على هجائين كالزيدون من الاسماء والمسلمون من الصفات وأتي بالمثال مع الجامد مرفوعا لان اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج
فانه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون وتقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها لفظا نحو
رايت الزيدين ومررت بالزيدين وتقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن المصطفين ولهذا اشار الناظم بقوله وارفع بواو
وبيا اجرر وانصب سالم جمع عامر ومذنب وانما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص بالفتحة
لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين
وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع وليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله ابو البقاء في شرح
اللمع لابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلثة شروط احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة
ولا من الصفات نحو علامة بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التانيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التانيث
بالتاء احترازا من التانيث بالالف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فانهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون
والحمراوون الشرط الثاني ان يكون للمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا يلتبس
جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز ان يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان نحو زيدا علما لمؤنث امتنع ان يجمع هذا
الجمع لما تقدم الشرط الثالث ان يكون لعاقل مناسبة بينهما لان هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب
وسابق صفة لفرس لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذا الشرط جارية في الاسم والصفة ثم يشترط
في انفراد كل منهما عن الاخر ان يكون ما علما لان هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لاجله وان يكون العلم غير مركب تركيبا اسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب
الاسنادي نحو برق نحره علما اتفاقا لان المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معدي كرب ونحو سيبويه على الاصح فيهما تشبيها بالمحكي في التركيب
وقيل يجوز مط وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة باخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف
ويه ويقول سيبويون وسكت عن المركب الاضافي فانه يجمع اول المتضايفين ويضاف للثاني فيقال في غلام زيد علما غلامو زيد وعلى
زيد وعن الكوفيين اجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما التوكيد نحو اجمع
فانه يقال في جمعه اجمعون واما صفة يصح جمعها بالالف والتاء وهي التي تقبل التاء المقصود بها معنى التانيث فلا يجمع نساء به لان التاء
فيهما لتاكيد المبالغة لا لقصد معنى التانيث وصفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم
من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلثة يجمع هذا الجمع كما يجمع
بالالف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وافضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا يجمع هذا الجمع نحو جريح بمعنى مجروح وصبور بمعنى
صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لان جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى و
احمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت اعلاما
جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع المذكر السالم اربعة انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله وبابه عشرونا
وبابه الحق والاهلونا اولو وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي
اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع له على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء
وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على
حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر الجوهري و
ذهب ابو عبيدة الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملئكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود الى التسعين وكلاهما في التنزيل
قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم
الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة
والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي بنون جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في التثنية
ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعلة تصريفية ادت الى حذف الهمزة واخرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة و

هذا الجمع علم

تشديد الراء جمع حرة بفتح الحا ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة
وعلى هذا يشكل المثال لان بنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واخرون جمع باعتبار اصله وهو اخرة فضلا من جمع السلامة بلا تكسير
ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك وصار نسيا منسيا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الا
ستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه اسكن الراء للضرورة وسنون بكسر
السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو وهاء وياء لقولهم سنوات وسنهات وفي بابه الجاري على سننه وضابطه مستفاد من
قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها تاء التانيث ولم يكسر تكسيرا معربا بالحركات نحو عضة وعضين
واصل عضة عضه من العضه وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصلها عضو من قولهم عضيته تعضية
اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها ها ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثاني واو
ويدل له جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشيء الى اصله وعزة وعزين فان عزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي
اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة اي تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة
وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى
الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل
بل هي محذوفة اللام ايضا من ثبيت فعلى الاول لا يجمع بالواو والنون ويجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلثة انواع
مفتوح الفا نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان
مكسور الفا لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها
وهو الاكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليها
وعلامة جره الياء الذين جعلوا القران عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين
عن اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع
جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو
زنة وعدة غير علمين لان المحذوف منهما الفاء لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على
الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدون جمع لدة واصلها ولدة وهو المساوي في السن فان كانا
علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فتقول عدون وزنون ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامهما المحذوفة واصلهما يدي ودمي
بسكون الدال والميم وذهب الكوفيين الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما
تخفيفا من غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو
وحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في الاسم واخت وبنت لان العوض فيهن عن لاماتهن المحذوف غير الهاء اسم
فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في اوله واما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو
حذفت لامهما وعوض عنها تاء التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف ها وتكتب مجردة
وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح
ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلم وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسيأتي قول ان التاء فيهما
للالحاق بجذع ونقل الحاقا للثنائي بالثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت
ولم تر هذه التاء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاة وشفة وان كانا محذوفي اللام معوضا
عنها هاء التانيث لانهما كسرا تكسيرا معربا بالحركات وذلك ان الشاة كسرت على شياه والشفة كسرت على شفاه بالهاء فيهما
واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما لقيت الواو والهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا فصار شاهة فحذفت لامها
وهي الهاء وعوض عنها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفة شفهة حذفت لامها
وهي الهاء ايضا وعوض منها هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه
والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها وزعم قوم ان لام شفة واو لقولهم في التكسير شفوات قال الجوهري ولا دليل على
صحته وانما لم يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها على ظبى ولامها واو محذوفة

والها عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة النوع
الثالث ما حمل على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كاهلون جمع اهل وهو العشيرة ووابلون
جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولان وابلا لغير عاقل وتقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل
او صفته ووقع جمع اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون من اهليكم الى اهليهم ابدا
النوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ما الجمع ثالث كعليون فانه ملحق بهذا الجمع سمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان
كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو
ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد عليين علي وعليه وهي الغرفة والاول نحو زيدون مسمى به شخص فيعرب بان ما الجر وفا اجراء لهما على
ما كان عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين حينئذ ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل
من جلود اهل النار في لزوم الياء في الاحوال الثلثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها منونة ان لم يكن اعجميا
فتقول هذا زيدين وعليين ورايت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فان كانا اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف
فتقول هذا قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة
التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا المجرى من لزوم
الياء والاعراب بالحركات على النون منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة
كحمدون قالوا هذا ما يسمون بضم النون من غير تنوين ويجري مجرى عربون بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب
بالحركات الثلاث على النون حال كونها منونة فتقول هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون كقوله طال ليلي وبت كالمجنون
واعترتني الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن بري في حواشي
الصحاح انه لابي دهبل الجمحي ردا على الجوهري حيث زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء
المهملة موضع بناحية الشام قال صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي به ودون هذه اللغة ان تلزم الواو وفتح النون مطلقا ذكره
السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معوية
يتغزل في نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون
في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في فصل النون في باب الراء بالنون في اوله وكسر النون في اخره فغير اوله
بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها يعود الى النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله خرفة
في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه
تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمار اي يجتنى وبعضهم اي العرب يجري بنين وباب
سنين وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم
حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احدا ولاد علي بن ابي طالب وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين الرواية بنين
بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله الطفيل دعاني من نجد فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه
باثبات النون ولم تسقط للاضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء والا لقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهذه لغة بني عامر
فانهم يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت مقام الذاهب ولو كان الذاهب موجودا
لكان الاعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امره ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ
الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبا وبعضهم اي النحاة يطرد
هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو
وهو اعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله ربحي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء والا لحذفت
النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه يحتمل ان يكون الاصل ضاربين ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة
المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين نفس القباب فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على
حاله ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين والاصل القبابي بياء النسبة في الجمع ثم حذفت احدى الياءين واسكن الياء الباقية

وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي اخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء
المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد و
نحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسر النون
على انها كسرة اعراب بدليل قال الاخفش الاصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها جعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل الاعراب
في اخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع
للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة اخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهم في هذا البيت لجواز ان يكون كسرة النون
فيه كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما المشار اليهما
في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما
كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين
وضمها بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان بكسر القاف واعجام الذال المشددة
جمع قذ وهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله وهو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة
على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب والرواية بفتح النون من احوذيين تثنية احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة
وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء اخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المنشمر للرعاية
الضابط لما ولي واراد بهما هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى ان
القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا يختص فتح النون بالياء اي مع الياء
بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين
اشبها ظبيانا انشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون
الموحدة وبالياء اخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد
هو لرجل من بني ظبية هلك منذ اكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح ان الفتح يجري بعد الالف اذا كانت علامة للرفع وفي نون
اثنين واثنتين فانهما محمولان على المثنى ولم اقف على نص صريح في ذلك اعتمد عليه ولا على شاهد استند اليه ونون الجمع السالم
المذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لان الجمع اثقل من المثنى والكسر جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير
لا سحيم خلافا للجوهري عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين الرواية بكسر النون من اخرين وهو جمع اخر بفتح الخاء بمعنى
مغاير وجعفر وبنو ابيه اولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي
والنون وهو القصير واراد به الادعياء الذين ليس لهم اصل واحد وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت
حد الاربعين بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف راي ابن مالك فتارة حكم عليه بانه مجرور بالكسرة وتارة بانه مجرور بالياء
وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به اولا على الاعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو
في نثر ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء مزيدتين ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط
كهندات ودعدات او بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات او بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات او بالالف المقصورة كحبليات
او الممدودة كصحراوات ويكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين ان يكون سلمت فيه بنية واحده كضخم وضخمات وتغيرت
كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالاول حرك وسطه والثاني قلبت الفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل
الموضح عن اكثر جمع المؤنث السالم الى ان قال الجمع بالف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير فان في جميع ذلك
نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل وانما تخلف الفرع عن الاصل في الاعراب
بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في اخره حرف يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند
الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح في المغني وصححه
بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده
وان كان ذاتا لان الله تعالى موجد للافعال والذوات جميعا انتهى وسبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار البلاغة اذا
قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك

قوله الباب الرابع من ابواب النيابة الجمع بالالف والتاء

ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا وانت فعلت فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن
موجودا بل كان عدما محضا والله اوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اشهر و
احتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به لا مفعول مطلق بامور اولها انا قد نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل
والمعلوم مغاير للمجهول فاذن كون الله تعالى خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله تعالى بالخالقية فلو كان خلق
العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان نقول العالم ممكن فلم يوجد
الا ان الله تعالى اوجده واحدثه وابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده جاريا
مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه وذلك نفي للصانع
قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالالف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب وربما نصب بالفتحة على لغة
كما قاله احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام ولم يرد اليه في الجمع كسمعت لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت ثباتك بفتح التاء حكاه
ابن سيدة وكقوله فلما جلاها بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثباتا منصوبة التاء الجماعات المتفرقة
منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمير المؤنث للنحل بالحاء المهملة والمراد بها
خالها حين يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء وجبرا لما فاته من حذف
لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في زعمه ان
نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصلها لغية او لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه
يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في الجمع كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات
او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زائدتين فان كانت التاء اصلية والالف زائدة كابيات جمع بيت واموات
جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زائدة كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو
انفتح ما قبلهما فقلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زائدة للتانيث فالنصب بالفتحة على الاصل
نحو رأيت قضاة وحضرت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونا بالتاء او
دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان
احدهما اولات وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله الى بضم الهمزة وفتح اللام
قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه فعات نحو وان كن اولات حمل فاولات خبر كان وهو منصوب
بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كون بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين نقلت
الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع
وما الحق به نحو رأيت عرفات وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا
على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل عليه وسكنت اذرعات
بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهو جمع اذرع و
اذرع جمع ذراع في لغة من ذكره قال ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام وقال الجوهري موضع
بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية
ولم يحذف تنوينه لانه في الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمعية و
يترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول
راعى الجمعية فقط والاخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية و
التانيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب بالكسرة ومن الاخيرة حذف التنوين
فتحصل في المسئلة ثلثة اوجه ورووا بالاوجه الثلثة قوله وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات
وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة الرسول عم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع اطلاق هذا
الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب لا مقام لكم فحكاية عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة

يقول الناظم وما بتا وألف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا كذا أولات والذي اسما قد جعل كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

الباب الخامس من أبواب النيابة ما لا ينصرف أي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان من علل تسع جمعها
ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وسيأتي شرح ذلك في بابه مفصلا والذي يخصنا هنا أنه متى
اجتمع في اسم علتان منها كأحسن فإن فيه الصفة ووزن الفعل أو واحدة منها تقوم مقامهما في منع الصرف كمساجد وصحراوات صيغة منتهى
الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالألف بمنزلة تأنيثين فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين فإن جره بالفتحة
نيابة عن الكسرة نحو فحيوا بأحسن منها ونحو عاكفين في مساجد إلا أن أضيف لفظا نحو في أحسن تقويم وفي مساجد عائشة أو تقديرا نحو
ابتداء من قول في رواية من جره بالكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه أو دخلته ال معرفة نحو وأنتم عاكفون في المساجد أو موصولة
نحو قوله وهن الشافيات الحوائم بالكسر لدخول ال الموصولة عليه وهو جمع حائمة وأما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالأعمى والأصم
واليقظان فإنها حرف تعريف على الأصح كما في المغني وغيره لا موصولة أو زائدة كقول ابن ميادة رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا
بأعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول ال الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ويحتمل أنه قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه
ال للتعريف كما قاله الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك
ابن مروان من بني أمية والأعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف والأمور
الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله يحمل ثقال الخلافة وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله وجر
بالفتحة ما لا ينصرف ما لم يضف أو يك بعد أل ردف وإذا دخله أل أو أضيف جر بالكسرة وهل يعود منصرفا أم لا أقوال ثالثها إن
كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه وإلا صرف وهو المختار

الباب السادس من أبواب النيابة الأمثلة الخمسة
سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة
على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن أن يعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين بالتاء للمخاطبين
نحو تفعلان يا زيدان أو المخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان
أو واو بالتاء للمخاطبين نحو أنتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون أو ياء مخاطبة نحو أنت تفعلين ولا فرق بين أن يكون الألف والواو
الواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طيء فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها
نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا الأول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على
الجر في المثنى والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر في الاختصاص كما مر ويفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق
الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لأنه يؤدي إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة
للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الأسماء وحملوا يفعلان
وتفعلين على يفعلون ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون
من قوله تعالى إلا أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف فأشار إلى جوابه بقوله وأما إلا أن يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة
وهي واو عفا يعفو والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة مثل يتربصن
لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في
قولك يقومون وواو الفعل محذوفة والنون علامة الرفع ووزنه يفعون فتحذف النون للناصب والجازم نحو لم يعفوا وفي التنزيل وأن تعفوا
أقرب للتقوى ووزنه يفعوا وأصله يعفووا بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت
فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله واجعل لنحو
يفعلان النونا رفعا وتدعين وتسألونا وحذفها للجزم والنصب سمة

الباب السابع من أبواب النيابة وهو خاتمتها الفعل
المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره حرف علة إما ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فإن جزمه بحذف الآخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم
يرم ولم يدع فالمحذوف من يخش الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدع الواو والضمة قبلها
دليل عليها ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يمشي على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها
الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة والألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف
الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها فعلى قوله

من ابواب النيابة ما لا ينصرف

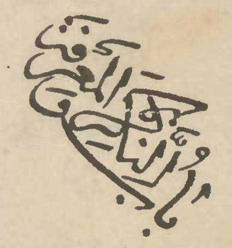
نحو الحوائم

من ابواب النيابة الفعل المضارع المتصل بحروف المد

من ابواب النيابة الفعل المضارع المعتل الآخر

سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صار المرفوع والمجزوم واحدا فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة
محذوف عنده للجازم وعلى قول ابن السراج حذف حرف العلة نفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا
بان حرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله فاما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان
ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد فضرورة لانه
حيث اثبت احرف العلة الثلثة مع الجازم ومثل هذه الاحرف اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم ومثل هذه الاحرف اصلية بناء على
قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويبقي حرف العلة على حاله والانباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث
نميا بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف
وضم اللام الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتنمي لقربه ويجوز ان يكون
ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي
وتسكين يصبر في قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم وتسكين يصبر مع انه
معطوف على مرفوع اما لتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر والفاء والهمزة من فان كما في يأمركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين
بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برفي يصبر فان منزلة
بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجري المنفصل
مجرى المتصل قال امرؤ القيس فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربع من اشرب غير منزلة عضد فسكن الباء كما
تسكن عضد واما على انه اجرى الوصل مجرى الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع انه مرفوع
باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية
لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا مسببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي ولذلك
صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذفت للجازم واما على اجراء
المعتل مجرى الصحيح بجزمه بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع خلفها حذف حرف العلة تنبيه ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو فيما
اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها نحو يقرى
مضارع اقرا او مضموم ما قبلها نحو يوضو مضارع وضو بضم الضاد بمعنى حسن وجمل فان كان الابدال الهمزة بعد دخول الجازم على
المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة ساكنة بحذف حركتها بالجازم وابدال الهمزة الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع ح
اي حين اذ يبدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل
الابدال فلا يحذف شيئا اخر وان كان الابدال قبله اي قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة بالحركة فهي ممتنعة
بالحركة عن الابدال وابدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ويجوز ح مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل والحذف له بناء
على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال هنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف
حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال تثبت حروف
العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر
غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة للاثبات وما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره
الى ان الابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة كتحقيقها **فصل** تقدر الواو وكذا الياء
في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة
واكد بالنون نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلث نعدد في الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه
منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن واو وان صورتهما الالف بالنظر الى اصلها في الاول ومجاوزتها الثلاثة في الثاني ويسمى
الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة معتلا لكون اخره حرف علة ومقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع ولكونه منع المد
المقصور يقابله الممدود وعلى هذا الاخير يخرج نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود فتقول جاء
الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الاحوال الثلثة والتقدير مختلف فيقدر في الرفع الضمة وفي النصب
الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف انما قلنا بمقارنة الاعراب لاخر المعرب هو الاصح والانعدها او موجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة

تقدر الضمة والكسرة فقط في الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة في الاحوال الثلاثة مكسور ما قبلها نحو المرتقي من مزيد الثلاثي والقاضي
من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون آخره حرف علة ومنقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه
لاجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات
وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى حذف لامه لاجل التنوين ولا يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل
نحو يخشى والحرف نحو على مما في آخره الف لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو في مما في آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب
في احدهما المبني نحو اذا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رأيت اخاك وفي الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران
بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في حد المنقوص نحو ظبي مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما آخره ياء قبلها ساكن
معتل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه
وهو الذي قد قصرا والثان منقوص ونصبه ظهر ورفعه ينوى كذا ايضا يجر وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل
بالالف نحو يخشى ولن يخشى فيخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بها الضمير لتوافق اللفظ
بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة
على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في
الاسم لان الاعراب فيه اصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول وعليه جرى في النظم فقال واي فعل
آخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف انو فيه غير الجزم وابد نصب ما كيدعو يرمي ثم قال والرفع فيهما انو
وتظهر الفتحة لخفتها في الواو والياء في الفعل وهو المنبه عليه في النظم وابد نصب ما كيدعو يرمي وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في
النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة **هذا باب**
النكرة والمعرفة وهما في الاصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته نقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم
ضربان على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج فهي باعتبار عبارة
عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا
الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك
وانما تخلف ذلك من جهة عدم وجود افراده في الخارج ولو وجد لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا كزيد وعمرو وانما
وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر واما قوله فكانه لمعان بدا وشعشع شموس قوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد
باعتبار الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس امس وقمر هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول الشهر وآخره
عبارة عن نوعين احدهما ما يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لمؤنث غير حيوان وكتاب لمذكر غير
حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب النوع الثاني ما لا يقبل ال المؤثرة في التعريف
لكنه يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك
ومررت بما معجب لك فذو ومن وما نكرات لان ذي نعت النكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل ال ولكنها
واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد تنوسي فيه
معناه الاصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يتحمل ضميرا لا تقول مررت برجل صاحب اخوه عمرو قاله الشاطبي في باب المبتدأ واما من فانها نكرة موصوفة
واقعة موقع انسان وانسان يقبل ال فتقول الانسان واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء وشيء يقبل ال فتقول الشيء للعاقل وما
لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان
ال قاله الشاطبي ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان
الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك نحو صه حالة كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا وسكوتا
يقبل ال لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى المصدري بواسطة او بلا واسطة وذهب الجمهور الى ان
اسماء الافعال واقعة موقع الافعال نفسها وكذلك نحو احد وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال ولكنها واقعة موقع
ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر
ثم رجل فهذه عشرة يقابل كل منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله نكرة قابل ال مؤثرا او واقع



باب النكرة والمعرفة

النوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف

فصل في المضمر

موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين
احدهما ما لا يقبل ال في النثر البتة بقطع الهمزة سماعا قاله الشارح للبناء والقياس وصلها ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو وما
نوله ما عدا العمر عراسيرها حراس ابواب على قصورها مضروت **والنوع الثاني** ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف
نحو حارث وعباس وضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال للمح الاصل لانه
هو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال
المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي اعلام بل على
تقدير تنكيرها لتكون المشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه
ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى التعريف تقديرا اولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب عنه بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم
يمكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم الاولى وفتح الثانية لحاضر او غائب كانا وهم
والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد
الذي في الصلة لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن او بالاضافة كاي كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس ذو الاداة للمذكر و
المؤنث كالمراة والغلام والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها اي من هذه الخمسة معنى لا لفظا او صحيحا كابني وغلامي والسابع
المزيد على قول الناظم كهم وذي وهند وابني والغلام والذي والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل المعين بناء على ان
تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام يعني
بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به والمنادى يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو
الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف
الى المضمر في مرتبة الضمير والصحيح ما نسب الى سيبويه ان المضاف في مرتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في مرتبة العلم وذهب المبرد الى
ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلاثة اقوال **فصل في** المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا
سترته واطلاقه على البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهو اصطلاح البصريين والكوفيين
يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هشام فصرح بمن هوى ودع عنك الكنا فلا خير في اللذات من دونها
ستر فالضمير والكناية بالاصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما لمتكلم كانا وزيادة الالف عند البصريين وباصالتها عند
الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التاء عند البصريين وباصالتها عند بعض الكوفيين او لغائب كهو بتمامها عند البصريين والهاء وحدها
عند الكوفيين واليه اشار في النظم بقوله فما لذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير اي للمخاطب تارة وللغائب اخرى وهو
ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف والواو والنون لما غاب وغيره وارادبغيره المخاطب كقوما للمخاطبين
وقاما للغائبين وقوموا وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ما له صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف
اكرمك وهاء غلامه وكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته والى مستتر بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل
ينوى كالضمير المقدر في اقوم وقم ونقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن اصطلحوا العبارة عنهما بلفظ
الضمير المنفصل لغلبتها للمبتدئين وليس هما اياها على الحقيقة وينقسم البارز الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا
كياء ابني وكاف اكرمك وهاء سليه وياء ه وهذا معنى قول الناظم وذو اتصال منه ما لا يبتدى ولا يلي الا اختيارا ابدا كالياء
والكاف من ابني اكرمك والياء والهاء من سليه ما ملك وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله
الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطب ومحلها
رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشيء منها ولا يقع بعد
الا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ان لا يجاورنا الاك ديار فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف اياو اتى بالكاف او
اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة
بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار ان مصدرية وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهو مفرد لا جملة ولا
حرف ايجاب والكاف في موضع النصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة
احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وانشد كان الا لسواء ويحتاج الى الجواب عن قول الشاعر

اعوذ برب العرش من فئة بغت علىّ فما لى عوض الاه ناصر فاوقع الها المتصلة موقع ايا والى منفصل من عامله وهو اى المنفصل ما يبتدى
به فى النطق ويقع بعد الا وذلك نحو انا تقول فى ابتداء النطق به انا مؤمن وفى وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا الى البارز
متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز فى باب العطف لا خلاف لهذا لكن فاته هنا ناظر الى مواقعه من الاعراب
وهناك ناظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان كلا من المتصل والمنفصل اصل برأسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل
للمنفصل محتجا بان مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب من رفع ونصب وجر
الى ثلثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث و
ثانيها الالف الدالة على الاثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع المذكر كقاموا ورابعها النون الدالة على
جمع الاناث كقمن وخامسها يا المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الاخفش والمازنى وزعما انها حرف تانيث والفاعل
ضمير مستتر ويقع فى الامر كقومى والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة يا المتكلم فانها لا تكون فى محل رفع اصلا والقسم الثانى
من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين محلى النصب والجر فقط وهو ثلثة احدها يا المتكلم نحو ربى اكرمنى فالياء من ربى فى محل جر
باضافة رب اليها وفى اكرمنى فى محل نصب على المفعولية باكرم وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك فى
محل نصب على المفعولية ومن ربك فى محل جر باضافة رب اليها وثالثها ها الغائب نحو قوله تعالى قال له صاحبه وهو يحاوره فالهاء من له
وصاحبه فى محل جر فالاول باللام وفى الثانى بالاضافة وفى يحاوره فى محل نصب بيحاور وذلك داخل تحت قول الناظم ولفظ ما جر كلفظ
ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرط
اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا فنا فى ربنا فى محل جر باضافة رب اليها وفى اننا فى محل نصب بان وفى سمعنا فى محل رفع على
الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح وقال بعضهم وهو ابو حيان معترضا على الناظم فى قوله للرفع والنصب وجر نا
صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك فانهما يقعان فى المحال الثلثة لانك تقول فى الياء فى الرفع قومى وفى النصب اكرمنى وفى الجر
غلامى وتقول فى هم فى الرفع هم فعلوا وفى النصب انهم وفى الجر لهم انتهى وما اورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة
لان المدعى ان يكون الضمير فى الاحوال الثلثة متحد المعنى ومتصلا وما اورده ليس كذلك لان يا المخاطبة غير يا المتكلم بدليلين احدهما
ان يا المخاطبة مختلف فى اسميتها ويا المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثانى ان يا المخاطبة موضوعة للمؤنث ويا
المتكلم موضوعة للمذكر وما للمذكر غير ما للمؤنث ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل ضرورة فانتفى الايراد وثبت المراد والفاظ
الضمائر كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف فى سبب بنائها فقيل شبهه الحرف فى المعنى لان
كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لان اكثر المضمرات على حرف او حرفين وحمل
الاقل على الاكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل
اختلاف صيغته لاختلاف مغايبه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار
بضمير الرفع فقط وينقسم المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه فى النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر بقرينة تمثيله
بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه فى مكانه اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر
الواحد المذكر كقم واستخرج بخلاف المرفوع بامر الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع
مبدو بتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدو بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدو بتاء خطاب
الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز فى الجمع نحو تقومين وتقوما وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدو بالهمزة كاقوم واستخرج او المرفوع بمضارع
مبدو بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل الاستثناء كخلا وعدا وليس ولا يكون نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا و
ليس بكرا ولا يكون زيدا ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق او على اسم الفاعل
المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل فى التعجب او بافعل فى التفضيل فالاول كما احسن الزيدين بفتح الدال وكسرها والثانى نحو هم
احسن اثاثا ففى احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل
او المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع
الظاهر فى مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدا وعلى هذا
فعد افعل التفضيل من امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك الظاهر او

الضمير

٢١

باب كان وأخواتها

الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او الغائبة او الصفات المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية واسم الفعل الماضي
فالمرفوع بفعل الغائب نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت وتقوم وبالصفات المحضة وهي ثلاثة اسم فاعل نحو زيد قائم او اسم
مفعول نحو زيد مضروب وصفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب او مضراب او ضروب او ضريب او باسم الفعل
الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا برز انفصل فتقول زيد قام هو وكذا الباقي
والدليل على جواز ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح زيد قام ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قام
الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله
اذا وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك وفي مجلسك وجاء الذي عندك او في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد
فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير المستتر اذا جرى ما هو له على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو **تنبيه** هذا التقسيم للضمير
المستتر الى مستتر وجوبا وجوازا تقسيم ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح
القطر وخالفهم هنا فقال وهذا التقسيم غير نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز ابرازه متصلا فانه لو برز وجب انفصاله
فيقال قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل هو على التوكيد لذلك المستتر وما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه
فزيد قام تركيبا مسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب اخر اسند فيه القيام الى سببي زيد او
الى ضميره المحصور بالا فهذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله فتركيب يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو
وزيد قام ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية المسند اليه والثاني انه نفى ان
يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في هو من نحو قوله نعم ان يحمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل
المرادي عنه ايضا في شرح التسهيل انه اجاز في هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له و
ابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين والكوفيين والنظر الجيد ان يقال ما ذهب اليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل
لانه لا يخلو اما انه يريد بجواز الاستتار انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني مخالف لما اصلوه من
القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم
العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم وتقوم ونقوم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع
الاعراب الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح التاء للمخاطب وهو للغائب وفروع
ففرع انا واحد فقط وهو نحن لانا المتعدد وفرع المفرد وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انت بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع
المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم **تنبيه** المختار في انا ان الضمير هو الهمزة
والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة وهو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير
نفس ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي الضمير
وهي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء
اشباع وفي هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم في هم والثانية كالواو في
هو والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو ايا بتشديد الياء المثناة من تحت حالكونه مردفا بما يدل على المعنى المراد
من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب المذكر وهذه
الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا لا غير وفرع اياك بفتح الكاف اربعة اياك بكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع
اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم واياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف **تنبيه** المختار من
الخلاف ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة وهو مذهب سيبويه واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او
مخاطب او غائب وايا على حدتها لا تدل على ذلك واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة وعند الاحتياج الى التمييز ردفت
بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المؤنث بتاء التانيث ومقابل المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض
البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان ان اللواحق هي الضمائر وكلمة ايا عماد اي زائدة تعتمد عليها اللواحق لتتميز الضمير المتصل
من المنفصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان ما بعده ضمير ايضا في محل خفض
باضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق لها ضمائر اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة

اوضح

من نحو مررت برجل مكرمك هو

قوله المختار ان الضمير نفس ايا وان اللواحق حروف تكلم وخطاب وغيبة

وهذه الضمائر الاربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال انا هو
وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياى والتفريع ليس مشكلا فجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك
لان البارز اما متصل او منفصل المتصل مرفوع ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثة
للمتصل واثنان للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة
للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لتثنيتهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك واذا ضربنا خمسا في اثنا عشر خرج
منها ستون امثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قامتا قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل اكرمني
اكرمنا اكرمك اكرمك اكرمكما اكرمكم اكرمكن اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهن امثلة المخفوض ولا يكون الا متصلا غلامي غلامنا
غلامك غلامك غلامكما غلامكم غلامكن غلامه غلامها غلامهما غلامهم غلامهن وقد تقدمت امثلة المرفوع
المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم احتج لذكرها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة
يا المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الاخفش والمازني ذاهبين الى انها حرف تانيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم
وقم وقد تقدم **فصل** القاعدة لغة الاساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف جميع احكامها منه وهي هنا انه متى
تاتى اي امكن اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله لان وضع الضمير على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل نحو قمت بضم التاء
واكرمتك لا يقال قام انا واكرم ايااك لان التاء احضر من انا والكاف احضر من اياك والى هذا اشار الناظم بقوله وفي اختيار لا يجي
المنفصل اذا تاتى ان يجي المتصل فاما قوله وهو زياد بن حمل التميمي وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فاوقع
الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر
الدهارير فاوقع الضمير المنفصل المنصوب مكان المنصوب المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الاول على ما قال ابن كيسان ما صحبت
قوما بعد قومي الا بالعوا في الثناء عليهم حتى يزيد واقومي حبا الي ويدل عليه انه وجد في اصل قصيدته لم الق بعدهم حيا فاخبرهم الا
وهم الاولى مفعول اول ليزيد وحبا مفعوله الثاني وهم الثانية اخر البيت فاعل يزيد والاصل يزيدون فحذف الواو والى هم للضرورة قال
ابن مالك الاصل الا يزيدون انفسهم فحذف المضاف وفصل قال الموضح في المغني وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك
فان مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبوا اولا ومراده انه ما يصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه
حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد
والباء في قول الفرزدق بالباعث متعلق بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع
اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث والوارث اليه على حد قولهم بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب
بالوارث على اعمال الوصفين تنازعاه واعمل الثاني وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكلفت بابدانهم
والارض فاعل ضمنت واياهم مفعوله والقياس اتصاله ولكن فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير الشدائد مضاف اليه
اذا لم يتات الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المنصوب نحو قوله بنصركم نحن كنتم
ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الامير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما
كان جوابهم فهو جوابنا او ان يرفع بصفة جرت على غير من هي له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو
ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انتم لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الاوائل الخ فان صلت لم ينفعك
علمك او ان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فاليتك لا انفك احدو قصيدة تكون واياها
مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي
اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل في
مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدت رتبته نحو ظننتني اياي وسيأتي او ان يتقدم الضمير على عامله نحو اياك نعبد او يتاخر عن عامله ويلي الا
لفظا نحو امر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما قام انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او
مثلي لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مثلي في احراز الكمالات ولما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع
عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود
ولا يصح حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا وليست ما موصولة وانا خبرا اذ لا

القواعد في اللغة والاصطلاح

مذكرهم الا يزيدهم

ضرورة في العدول عن لفظه من الى لفظ اياه وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد الا محمول على انه لا يرى الحصر بالا نحو
في ذلك والذائد بذال معجمة اوله ومهملة اخره من ذاد يذود اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد اي حامي الحقيقة وحامه
هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه وتعلق
به والاحسا جمع حسب بفتح السين ماخوذ من الحساب كانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة كذا في مختصر العروس ويستثنى من
هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تاتى اتصال الضمير لم يعدل الى انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تاتي الاتصال و
هو المشار اليهما في النظم بقوله وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احديهما وهي الاولى
في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير اخر اعرف منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم
الاخص في اتصال وليس المقدم مرفوعا بان كان منصوبا او مجرورا فيجوز في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان وهو الاتصال
نظرا الى الاصل والانفصال هربا من توالي اتصالين في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب
اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل لا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك للشخص في عبد سلنيه او ملكنيه و
الكاف من قولك لعبد زيد سالنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه سلني اياك ولكون الاصل ارجح لم يات التنزيل الا به قال الله تعالى
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسئلكموها كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلعم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال ملككموهم
ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلث ضمات وان كان العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالفصل ارجح
لاختلاف محلي الضميرين سوا كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو يا المتكلم واياه مفعوله
هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة لئن كان حبك لي كاذبا لقد كان حبيك حبا يقينا اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب
القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي متوقع لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الاول بغير يا
والكاف فصل اليهما من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني باليا ومنه الشاهد فانه اتى فيه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو
فصله لقال حبي اياك او كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المولينك اياه ومن الوصل قوله لا ترج او تخش غير الله ان ذي واقيكه
الله لا ينفك مامونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من
باب ظن نحو خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل قبل دخول الناسخ فيترجح بعده وهو المراد
بقول النظم عزي اختيار الانفصال كقوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول بفعل محذوف
يفسره حسبتك او مبتدا وما بعده خبره على الوجهين في الاشتغال الاصل يا اخي سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء النواحي جمع رجا
كعصى والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة وفتح الحا المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحا المهملة وهي الحقد
ايضا فهو من عطف المترادفين على الاخر والشاهد في حسبتك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل
وقد صرح بذلك في النظم وقال واتصالا اختار وحجته ان الاصل الاتصال وقد امكن وجا به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به
الشعر كقوله بلغت صنع امرء برا خالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا **المسئلة الثانية** من المسئلتين المستثنيين
من القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سوا كان قبله ضمير ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى
نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الها الوجهان الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو
خلتنيه فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق كلاهما وارد ومن ورود الوصل
الحديث وهو قوله صلعم لعمر لما طلب ان يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله و
من ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في
محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته ولا يجوز
ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص ومع
تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا معنى قول النظم وقدم من ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياي واعطاه اياك فان كلا من ضميري
المخاطب والمتكلم اخص من ضمير الغائب واعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب واما قول عثمان اذ هنئ الباسل بطانا نا ثا
والاصل ادهم الباطل اياي شيطانا والمعنى ادى الباطل القوم اي شيطار واجاز المبرد وكثير من القدما تقديم غير الاخص مع الاتصال
نحو اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم ارجح ومن ثم نفح لنا المثلثة اي من هنا اي من اجل انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاعرف وجب

في وصل الي بنون الوقاية

اذا اتحدت الرتبة بان يكون المتكلم او مخاطب او غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وَفِي اتِّحَادِ
الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده
نفسه ملكته اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضمير
تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ مع اختلاف ما كقوله لو جهك
في الاحسان بسط وبهجة انا لهماه قفو اكرم والد فبسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدا تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن
وسرور معطوف على بسط وانالهما فعل ماض معتد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى قفو
واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضمير
المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لان الاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتنابي ولا علمتينا ولا ظننتكماك وصح الاختلاف
في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاريه زيد اعطيتهما او اعطيتهوهما واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف
لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد اعطيته اياه **فصل** قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب ان يا المتكلم من
ضماير المشتركة بين محلي النصب والخفض فينتصب بواحد من ثلثة فعل واسم فعل وحرف ويخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه
العوامل على قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال وجوب وجواز مستويا ورجحان الثبوت
ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل وشبهه من نظيرها الابد خلوه وهو الكسر الشبيه بالجر
ولتقي ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في
الامر وهذه الثلثة ملازمة للفعلية وتقول فيما تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زائدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال تمل الندامى ما
عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع
بفتح اللام بمعنى مغرى حريص والمعنى تمل الندامى ملا لا يتجاوز الى غيري واما انا فلا امل فانني مغرى بكل ما يهواه نديمي وتقول في المختلف
فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية ما افقرني الى عفو الله وما احسنني ان اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
والمثال الاول شاذ والثاني منقاس وتقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان
انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر
فيه عائد على رجل ويا المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اغراء الغائب وهو شاذ لانه ليس امره بفعل وضع للامر
بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا فكما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن
فعل مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصري
وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض واما تجويز الكوفي ما احسنى بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قوله ان
احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف
نون الوقاية من ليس لجموده فلا يعول عليه واما قوله وهو رؤبة عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة
اشار اليها الناظم بقوله وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدده والطيس بفتح الطا المهملة وسكون اليا المثناة تحتية وفي
اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم ويا المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره
من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ واما نحو تامروني وتحاجوني
بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها
للجازم والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف
تخفيفا في قراءة ابي عمرو ويامركم فحذف النون ليؤمن تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره
واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدل لهم باوجه احدها ان نون الوقاية حصل
بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها ان نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثالثها ان نون الرفع لعامل
فلو حذفت لزم وجود المؤثر بلا اثر مع مكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم نحو دراكني وتراكني بكسر الكاف فيهما وعليكني بفتحها بالا
بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا نحو

يا ليتني ند مت لحولي وانما وجب النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها بما قبلها واما قوله
وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى عن رسول الله صلعم في سفره وما قال بحيرا الراهب في شأنه
فيا ليتني اذا ما كان ذاكم ولجت فكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتي فضرورة عند سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون
الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتني باثبات النون وليتي بحذفها واليه اشار الناظم بقوله وليتني فشا وليتي ندرا وان نصبها لعل اشار
اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو عدي بن حاتم الطائي او
مثل خطابا بن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته عن انفاق ماله اريني جوادا مات هزلا لعلني ارى ما ترين او بخيلا مخلدا او
المعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم يمت لعلني ارى ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم هزالا و لا
امساكه يخلد البخيل في الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل ليتي نادرا
مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلي ضرورة مع انه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا
ومخالف في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بحروف الجر في تعلق ما بعدها بما قبلها كما في
نولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها وان نصبها بقية اخوات
ليت ولعل واليها اشار في النظم بقوله وكن مخيرا في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فالاثبات
نظرا الى شبهها بالافعال المتعدية في عمل الرفع والنصب والحذف كراهية اجتماع الامثال فلما تعارض الوجهان تساقطا واستوى الامران
كقوله وهو قيس بن الملوح واني على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاني مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها منها اولا و
زار خبران وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه والمعنى اني لعاتب على ليلى واني مستديم بها على ذلك العتب وكقول
امرئ القيس كاني لم اركب جوادا للذة ويجوز كانني وكقوله تعالى ولكني اريكم قوما وكقول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وان خفضها حرف جر
فان كان ذلك الحرف من وعن وجب النون قبل يا المتكلم محافظة على بقاء السكون لانه الاصل في البناء الا في الضرورة فلا تلحقهما والى
ذلك اشار الناظم بقوله واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون
من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء
المثناة تحت وان كان الخافض ليا المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء
مما هو على حرفين وعلي مما هو على ثلثة احرف وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر
اما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بيا المتكلم بل يدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي
فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل ان لا تلحقهن نون الوقاية وان قدرت افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا واجروا
المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لاحظ لها في ذلك بل يفتح يا المتكلم بعد الالف قال الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب
بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في فتية جعلوا الصليب الههم حاشاي اني مسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة
وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان خفضها مضاف فان كان المضاف لدن او قط او قد مما آخره ساكن
فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون كما مر في من وعن ويجوز الحذف قليلا لان لدن بمعنى عند وقد وقط بمعنى حسب وعند
وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه
وغلط ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما مر ومثالهما اي الحذف والاثبات في
لدن وقد وقط وقد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا على الاثبات ومخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة
من عدا نافعا وعاصما من رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة قطني قطني بنون الوقاية
وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول
وحذفها في الثاني ولك ان تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون اصل الثاني قد باسكان الدال ثم الحق يا القافية لا يا الاضافة
وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا للمناسبة لليا قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة
وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالعمرين واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل بهما
عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلثة عبد الله واخاه مصعبا وابنه خبيبا
ذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف ايضا قد يفي وعلم ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا

انتم تفعلين بحذف نون الرفع لكانت يا المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت تدخر نا وقط ظرفا لم يتصل بهما يا المتكلم اصلا وان كان المضاف غير هن اى غير لدن وقط وقد امتنعت نون الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون اصلا **ص**

باب العلم

بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي في اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانهما لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين مقيد اما بقرينة لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فان جعل صالحا لكل شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان تذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظا لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل المعين انما يعين مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين

فصل العلم الشخصي مسماه نوعان احدهما اولوا العلم من المذكرين كجعفر فهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة والمؤنثات كخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال ابو عبيدة وهي خرنق بنت عفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما يؤلف كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء اسم قبيلة من مراد ابوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني ومن قال انه منسوب الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سهى والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال المهملة علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعوية بن ابي سفيان والغنم كذلك والجمل كيعفور كلاهما كانا للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشذقم بشين وذال معجمتين علم فحل من فحول الابل كان للنعمان بن المنذر واليه ينسب الابل الشذقمية والبقر اسم جمع كعرار بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم بقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرارا وكحلا اصطلحتا فماتتا جميعا فباءت كل واحدة منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم الكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثانيهم علم الكلب فقال كجعفر وخرنق وقرن وعدن ولاحق وشذقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

فصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل من الارتجال بمعنى الابتكار قيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو ما استعمل من اول الامر علما قال الشاطبي والمرتجل في كلام سيبويه على وجهين احدهما ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث ابن ثعلبة بن دودان بن اسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعمل من اول الامر علما وهذا الثاني هو الكثير انتهى ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد بن هلال بن سبا بن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد فاصل همزته الواو فاستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد علما للامرأة لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعمل مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة ومنقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل العلمية في غيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد اما ان يكون لحدث اي مصدر كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا وزيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما فاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل صفة مشبهة من حسن يحسن او لمفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد فيه واما ان يكون

باب العلم

في بيان العلم على قسمين علم شخص وعلم جنس

في ان العلم ايضا ينقسم الى قسمين مرتجل ومنقول

من فعل مجرد من الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس ومضارع كيشكر لجبل وهو بنوح ع او امر كاصمت لبرية قال
الرضي ع وكسر الميم منه والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت
رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة وتلك الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كشاب قرناها
اي ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او مستتر كيزيد بضم الدال من قول بني يزيد بضم الدال واسمية كزيد منطلق وليس النقل
من الجملة الاسمية بمسموع من العرب كما قاله في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل من الجملة الفعلية وجعلوه
شبيها له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول كفضل واسد هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله
ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن الزجاج
كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق صفة او غيره فهو اتفاق لا مقصود **فصل** وينقسم العلم ايضا الى مفرد غير المركب
كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى كبرق نحره
وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية قال كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر و
تحلب وقال سيبويه في حكاية الفعل المسند الى الضمير المستتر ونبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة فلولا ان في
يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما دفع على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف ومانعه من الصرف العلمية ووزن
الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلثة اولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه
وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين اي صياحين وفي الحديث ان الجفا والقسوة في الفدادين يعني
الحراثين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا تتقدم عليه
ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا والجاري على الالسنة بني يزيد بالياء الحر
وفاوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك الا ان البيت
انه يزيد بن الخزرج بن جشم ويزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فان كلا من هذين ابو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل
كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها اي ان ما قبلها مفتوح الاخر ما لم يكن يا ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول
ان يفتح اخره كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما ينتقل الاعراب مما قبل تاء التانيث
اليها والمراد صار كالجزء مما قبله كبعلبك وحضرموت كبلدين والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا ككلمة
الواحدة وحكمها ان يفتح اولهما الا ان كان يا فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي قلا لمكان وكسر الدال من معدي
شاذ والقياس فتحها كمرمي ومسعى وحكم الجزء الثاني منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا
ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فتبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين
وذلك كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى
سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا التفصيل الاشارة بقول الناظم
ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة لان الاكثر فيها الى الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل
ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة لان التنوين ملازم للسكون والمضاف
اليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما
المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلثة رفعا ونصبا وجرا
ويجر بالبناء للمفعول يعني يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالاضافة دائما والى هذه الاقسام الثلثة اشار الناظم بقوله وجملة
وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة **فصل** وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله و
اسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر باب او ام كابي بكر بن ابي قحافة وام كلثوم بنت النبي ص وزاد الامام الرازي في
العلم او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس
كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي
ابي طالب والضعة كانف الناقة لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء وبعين المهملة وهو ابو بطن من سعد بن
زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق له الا راس الناقة فقال له ابوه

بنا دخل يده في انف الناقة وجعل يجرها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم
ومن يساوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى
المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالته على
الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب
يؤخر اللقب عن الاسم لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من غير اسم انسان كبطه فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مامون
بتاخيره ولان اللقب يشبه النعت في اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يتقدم فكذا ما اشبهه كزيد زين العابدين وانف الناقة وهذا
مراد الناظم بقوله واخرن ذا ان سواه صحبا وربما تقدم اللقب على الاسم كقوله وهو اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت انا ابن مزيقيا
عمرو وجدي ابوه منذر ماء السماء فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون الياء المثناة
التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء اخر الحروف لقب عمرو مقدم عليه وعمرو عطف بيان على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان
هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا او ان يلبسهما
غيره ومنذر احد اجداده لامه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف في سبب جريانه عليه
فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كانت يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب امه واسمها ماوية بنت عوف بن جشم بن الخزرج واراد
اوس بذلك انه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم ولقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتاخيرها
عنهما قال اعرابي اجارا عن عمر بن الخطاب اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم ان كان فجر فقدم
الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له كذبت ولم يحمله
وحلف على ذلك فانشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر البعير اذا حفي فكانه
تقرح له ويقال فجر اذا حنث في يمينه قال حسان بن ثابت يرثي سعد بن معاذ وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي
عمرو فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهي ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق بسهم في الاكحل
فتالم قليلا ومات منه فقال رسول الله صلعم اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان وتقول جاءني ابو عبد الله بطه وبطه ابو عبد
الله وفي نسخة من الخلاصة ما يخالف هذا وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي ان اللقب يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف
الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية وكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح وليس الحكم
مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاتيان
به الى اللقب وهي اصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك ان تقول اما
كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان
كان اللقب وما قبله من الاسم مضافين كعبد الله زين العابدين وانف الناقة او كان الاول مفردا غير الاضافة والثاني مضافا كزيد زين
العابدين وانف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي اخره زاء
وهو في الاصل خرج الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا عن الاول بدل كل من كل او عطف بيان على الاول
او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدأ محذوف وفاقا او بنصبه مفعولا به بفعل محذوف فتقول على الاتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما
ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع و
من الجر الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهرتهما جاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا وقطعا
الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم قد يكونان مضافين ومفردين فان كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمها
ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني ان لم يمنع مانع
كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب في الاصل صفة مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني
نص على ذلك ابن خروف وجواز الاضافة مع المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو الصحيح والاتباع اقيس والاضافة اكثر وجمهور البصريين
يوجبون هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة يرده النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى
الثاني لزم اضافة الشيء الى نفسه بناء على الملازمة ان الاسم واللقب مسماهما واحد فاضافة احدهما الى الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم
باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بتنوين

باب العلم

اضافة ولا لقالوا عينين باليا واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم معنى جاءني مسمى هذا الاسم ذى بالاضافة جاءني مسمى هذا الا
وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ
واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا والى وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما
اشار الناظم بقوله وان يكونا مفردين فاضف حتما والا اتبع الذي ردف وما ذكره من النظر على القول بوجوب الاضافة ياتي مثله
في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو جواب الموجب **فصل** والعلم الجنسي الموعود بذكره اول
الباب اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذى الاداة الجنسية او ذى الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول في تعيينه تعيين
ذى الاداة الجنسية اسامة اجرأ من ثعالة وهي الشدة من ثعالة فيكون في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في
الاسد والثعلب هذين للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذى الاداة الحضورية هذا اسامة مقبلا
فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا وال في الاسد هذا لتعريف الحضور المستفاد من
الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الوضع على جملة الجنس
فاذا اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا الاسد بعينه قال سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث فانما
تريد هذا الاسد اى هذا الذى سمعت باسمه او عرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذى
كل واحد من امته له هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخصي من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول ال عليه فلا
يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم الا ان قصد فيهما الشيوع في المسئلتين لان
المانع من ذلك اجتماع معرفتين مختلفتين على معرف واحد وذلك مأمون بالشيوع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون اذا كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الالف والنون في ثعلبان وكوزن الفعل في
بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن آوى بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب
طويل المخالب والاظفار صياح يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو
مجموع المضاف والمضاف اليه قلت اجيب عنه بان الاعلام الجنسية الاضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده فانه
الدما منه ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس ويبتدأ به ويأتي الحال عنه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين
السابقين وهما اسامة اجرأ من ثعالة وهذا اسامة مقبلا ويشبه النكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد دون
آخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه وكلام ان علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخراه لا فرق بين علم الجنس
واسم النكرة من حيث المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة واسامة معاملة المعرفة
دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم بنا لا اثر يستدل على المؤثر والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها
هناك في الذهن لتطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس كا
والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسد موضوع
للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع
تشخص لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم ووضعوا لبعض الاجناس علم
كعلم الاشخاص لفظا وهو عم **فصل** ومسمى علم الجنس ثلثة انواع احدها وهو الغالب الاعيان التي لا تؤلف كالسباع جمع سبع
وهو ماله ناب والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة للثعلب وكنيته ابو
الحصين وابى جعدة كنية للذئب واسمه ذؤالة والحشرات نحو ام عريط كنية للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم
بقوله من ذاك ام عريط للعقرب وهكذا ثعالة للثعلب **النوع الثاني** اعيان تؤلف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد
الياء المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف ابوه وفي المحكم لابن سيده طامر
ابي هي بن بي هو معناه اى الخلق هو وهو من اسماء الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن بيان اسما
لولد آدم عليه السلام ويقال ايضا لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل وابى المضا بفتح الميم والضاد المعجمة والمد وتسرح ابو
الدغفاء بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا له يا ابا الدغفاء
هذا استفادا اى شيئا لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان

النوع الثالث مؤد معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان سبح فصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى نبرأ الله من السوء قاله ابن اياز وجعله علما لملازمته للاضافة قال الموضح في الجامع لصغير وكيسان بفتح الكاف وسكون اليا آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل على انهم سموا التسبيح بسبحان الله والغدر بكيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون حاصل فلا بد من حصول العلمية وبتا بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة وكسر الرا علما للمبرة بمعنى البر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما قابله وفجار بفتح الفا والجيم وكسر الرا علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الرا علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار والى هذا النوع الاشارة بقول النظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علما للفجرة

باب اسماء الاشارة

وهو كل اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة اقسام فكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة تصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بها مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذائه بها مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذائه الدفتر خير دفتر في كف قوم ماجد مصور برى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والف اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوءة بالذال وخمسة مبدوءة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولهما وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته بالاختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء للتانيث وهي التي في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة وتا بالالف وللمثنى القريب في الرفع ذان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما وفي غير الرفع ذين وتين بالياء فيهما اجرا او نصبا ونحو ان هذان بالالف وتشديد نون ان لساحران مؤول وتاويله اما على حذف اسم ان ضمير الشان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق وفلا اسم لها ولا خبر او على انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تغلب ياء او على ابن جني بعلى اول احواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة واختاره ابن الحاجب وللجمع بنوعيه في التذكير والتانيث اولاء لكونه ممدودا عند الحجازيين نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي ومقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر ذلك الفراء في لغات القران ولم يخص به تميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والاكثر مجيئه للعقلاء وقيل مجيئه لغير العقلاء كقوله وهو جرير بن عطية ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام فاشار باولاء للايام وهو مما لا يعقل وذم امر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى والعيش منصوب بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا والمد اولى

فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيدا لحقته كاف حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا ليتبين بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن وغير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى ذلك خير لكم في المجادلة ولك مع الحاق الكاف ان تزيد لاما قبلها مثنا لغته في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا بينها وبين لام الجر في نحو فذلك بفتح اللام

باب اسماء الاشارة

واللوا مصدر ... وبقصر المقصور

في اسم الإشارة

والى ذلك اشار الناظم بقوله ولدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام او معه الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى وسوّوا
في ذلك تثنية المذكر والمؤنث والا في الجمع في لغة من مدّه وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون والا فيما سبقته ها
التنبيه بالف غير مهموزة والى الاستثناء الاخير اشار الناظم بقوله واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا ياتون باللام مطلقا
في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفرّاء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احتراز من لغة من قصره غير التميميين كهؤلاء وربيعة واسد فانهم
ياتون باللام قال شاعرهم اولالك قومي لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة و
بالباء الموحدة واحد الاشايب وهم الاخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من
ان اسم الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار اليه اما قريب للمسافة او متوسطها او
بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديد
ها للبعيد ولجمعه اولاء بمد او بقصر للقريب واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط
وتلك للبعيد ولمثناه تان وتان للقريب وتانك للمتوسط بالتخفيف وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه اولى للقريب واولاك للمتوسط واولئك
للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب نحو ذلك الكتاب والثاني
نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة
وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد **فصل** ويشار الى المكان القريب بلفظين هنا
مجردة عن ها التنبيه وههنا مقرونة بها التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ هناك مجردة عن ها التنبيه وههناك
مقرونة بها التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنّ فتشبث
نونات ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر الهاء اردأ من فتحها قال السيرافي
وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم او هنّت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة
الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى الساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثمّ بفتح التاء المثلثة وتشديد الميم و
بنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الاخرين وهي ملازمة للظرفية فلا
تخرج عنها الا الى حالة تشبهها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا رايت ثم رايت فثم ظرف مكان
لرايت المتقدمة عليه لا مفعول لا مطلقا على الصواب واذا قلنا بمذهب الجمهور ان المراتب ثلثة فيشار الى المكان القريب بهنا والى المتوسط بهناك
والى البعيد بهنالك واخواته وعند الناظم مرتبتان اشار اليهما بقوله وبهنا او ههنا اشر الى داني المكان وبه الكاف صلا في البعد او بثم
فه او هنا او بهنالك انطقن او هنا **هذا باب الموصول** هو في الاصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره اذا جعله من تمامه
وفي الاصطلاح ضربان موصول حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف اول مع صلته بالمصدر ولم يحتج الى عائد وهو ستة ان
المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فان كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وان
كان جامدا اول بالكون وان كان ظرفا او مجرورا اول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم ان المخففة
من الثقيلة حكم المشددة في ذلك وان بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان او مضارعا
اتفاقا او امرا على الاصح وما المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي المصدرية
وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا او تقديرا ولو المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير امر والذي على وجه حكاه الفارسي
في التذكرة عن يونس وابن جني منه ذلك الذي يبشر الله قاله الموضح في الحواشي ومن اوضح الدلالة على ذلك قول ابي ذهيل الجمحي بالبيت
من يمنع المعروف بمنعم حتى يذوق رجال لرّ ما صنعوا وليت رزق رجال مثل نائلهم قوت بقوت وسع كالذي وسعوا وعلى القول به
فقال الرضي لا خلاف في تسمية الذي المصدرية وضبع الموضح بابه مثال ان بالتشديد نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومثال ان بالتخفيف وان
تصوموا خير لكم اي صومكم خير لكم ومثال ما بما نسوا يوم الحساب اي بنسيانهم اياه ومثال كي لكي لا يكون على المؤمنين حرج اي لعدم كون
على المؤمنين حرج ومثال لو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومثال الذي المصدرية وخضتم كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان
الاصل كالذين حذفت النون على لغة او ان الاصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصول والعائد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا
فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل
القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل

مطلب في الموصول

بجملة خبرية او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح ولى غايب اذ خلفه قال الموضح في شذوره وهو ضربان نص في معناه لا يتجاوزه الى غيره و
مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية هنا منها الذي للمفرد المذكر للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم احترز
عن الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جا بالصدق وغير العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم
توعدون وللمفرد المونث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما وليهم عن قبلتهم التي
كانوا عليها فان وقع التي على القبلة وهي غير عاقلة وللذي والتي وجهان الاثبات والحذف فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون
ساكنة واما مشددة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف
واما ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين باليا المفتوح ما قبلها جرا
ونصبا تقول جاني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما وباللتين قامتا وتثنيتهما بحذف
اليا على غير القياس وكان القياس في تثنيتهما وتثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية الذي اللذيان باثبات اليا مخففة
وفي تثنية التي اللتيان باثبات اليا مخففة وفي تثنية ذا ذيان بقلب الالف يا وفي تثنية تا تيان بقلب الالف يا كما يقال في تثنية
القاضي قاضيان باثبات اليا وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور فتيان بقلب الالف يا ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا
وتثنية المعرب كالقاضي وفتى فحذفوا الحرف الاخير وهو اليا من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي وفتى وفرقوا بين المعرب و
المبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام
الاولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتا من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا الفا في الاخر في الالفاظ الاربعة عوضا
عن ضمة التصغير التي تكون في اول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره الموضح
هنا تبعا للنظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل ان العرب استغنت عن تثنية الذي بدون
اليا وللتين عن تثنية الذي والتي باليا فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الاخر بتثنية المبني بل قد
يحذف الاخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشورا وخنفسا حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة فجمهور
العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس تشددان النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو اليا في الذي والتي والالف في ذا وتا او
تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف اليا والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا
ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون
فيهما في حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين احدى
ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة الرفع واللذان ياتيانها منكم فذانك برهانان
بالتشديد فيهما فيجوز احدهما ومنع الاخر تحكم وبلحارث بن كعب وبعض بني ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة
الرفع تصغيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشي الواحد قال الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد
اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعنى بالتثنية وهما
هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان لخاله لامه والاغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد
الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فانه من بني كليب بن عتيبة قتلا الملوك وخلصا الاسارى من اغلالهم وقال الاخطل هما اللتا لو ولدت
تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدا وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المراتان
اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخرهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنيه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان نصرانيا وجاز حذف
النون في اللذان واللتان لعدم الالباس ولا يجوز ذلك الحذف في نون ذان وتان للالتباس بالمفرد ولعدم الطول وتلخص ان في نون
الموصول ثلث لغات الاثبات والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد ولجمع المذكر العاقل كثيرا ولغيره اي لغير
العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو قال الموضح في شرح اللمحة مقصورا على الاشهر كقوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان
الدهر اذ يتقلب وقد يمد كقوله ابى الله للشم الالاء كانهم سيوف اجاد القين يوم صقالها وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها
لغير العاقل قوله فهيجني للوصل ايامنا الالى مررن علينا والزمان وريق والذين باليا مطلقا في الاحوال الثلثة وهي مبنية وان كان
الجمع من خصايص الاسما لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جا على سنن المثنى
المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جا اللذون بالواو رفعا ورايت الذين ومررت بالذين باليا جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبهه بالحرف

من المعرب المنقوص صح

عارضة

عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال شاعرهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم
النخيل غارة ملحاحا نحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير النخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم
مصدر اغار والقياس اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب دام مطره ولجمع المؤنث اللاتي واللائي باثبات الياء فيهما وقد تحذف الياء منهما
اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه الثمانية اشار الناظم بقوله موصول الاسماء الذي الانثى التي والياء اذا ما ثنيا لا تثبت
بل ما تليه اوله العلامة جمع الذي الالى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا باللات واللاء التي قد جمعا وقد يقارض الالى
واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن الملوح محا حبها حب الالى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل فاوقع
الالى مكان اللاء اي حب اللاء بدليل عود الضمير المؤنث عليها وقال رجل من بني سليم فما اباؤنا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا
فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل الموضح وقال اي الذين
انه لا فرق بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح والى تقارضهما
اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد الياء وال وذو وذا
وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طيء قد شهر ومثل ماذا اي كما ولكل منها كلام
يخصها فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب وتكون لغيره اي لغير العالم على سبيل التطفل في
ثلاث مسائل احديها ان ينزل ما وقعت عليه من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من
لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن الاحنف اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت اطير فاوقع من على سرب القطا وهو
غير عاقل وقوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل و
هو غير عاقل وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب
في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا انعم الله في صباحك ومسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون
الساكنة في اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي
الكثرة على عصور والخالي بمعنى الماضي فدعاء الاصنام في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من
يعير جناحه ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل
لما كانا منادين ولا يدعى ولا ينادى الا العالم المسئلة الثانية من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من
الموصولة نحو كمن لا يخلق فانه عام للعاقل وغيره لشموله الادميين والملائكة والاصنام فان الجميع لا يخلقون شيئا ونحو الم تر ان الله
يسجد له من في السموات ومن في الارض فانه عام يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الادميين والجبال والشجر و
الدواب وغيرها وافراد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين
فانه يشمل الادمي والطائر ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون اكثر من غيره كالمثال الاول واقل منه كالمثال الثاني او مساويه كالمثال
الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العاقل ان يقترن غير العاقل بمن اي بالعاقل في
عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة
من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من على غير العاقل لما اختلطا بالعاقل ولكن الاختلاط
فيهما على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الادمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو
من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لان الدابة لغة ما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان
شر الدواب عند الله الذين كفروا ودابة الارض تاكل منساته ويحتمل عندي ان يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم
نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور
ويجوز في من ان يكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله على حرف انتهى واما ما الموصولة فانها
في اصل وضعها لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد يكون له اي لما لا يعقل مع العاقل نحو سبح لله ما
في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي
ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب
بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح انما هو للذوات

لا للصفا نقله الموضح في الحواشي وتكون ما للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت شبحا بفتح البا الموحدة وبالحا المهملة لا تدري انسان
هو ام مدر انظر الى ما ظهر وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك في شرح التسهيل ومنه قوله اني نذرت
لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد اليا
فخالف في موصوليتها ثعلب ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني ويرده قوله
وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وحجة المرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح واذا انتفى
غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور
وابن الضايع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا اضافتها الى نكرة وجعلا منه ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون
فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والمعنى وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه ومذهب الجمهور ان ايا هنا استفهامية
منصوبة بينقلبون على انها مفعول مطلق ويعلم علق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير وسيعلم الذين
ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لا يعمل فيها الا عامل مستقبل متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين
في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في شرح التسهيل وسال
الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يتجه له وجه المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن
السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع
منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم والمستقبل ليس كذلك
وانما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لاجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لان الشرطية والا
ستفهامية لا يعمل فيها الا ما تاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعضهم فتقول ايه وايان وايتان
وايون وايات وعلى الحالين هي معربة مطلقا سوا اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها ام حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش
والزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها
ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت ما لم تضف وصدر وصلها ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبنا
على الضم فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شي وخولف سيبويه في ذلك قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا
في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان ايا في
الاية استفهامية وانها مبتدأ واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول لننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم
اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح
ذلك في المغني بما يطول ذكره والبيت السابق وقد تعرب اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما رويت الاية في
ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب وفي البيت وهو على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال
باعرابها مطلقا واما ال فنحو ان المصدقين والمصدقات فانما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور مما صلته اسم مفعول
وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها حرف تعريف على ما صحح في المغني وليست ال الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول
موصولا حرفيا خلافا للمازني في احد قوليه ومن وافقه ويرد انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قوله قد افلح المتقي
ربه والضمير لا يعود الا على الاسما واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بان حذف الموصوف مطلقا لا
يمتنع في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما ان العوامل
تتخطاها نحو الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جا الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتقول مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق
داخلة على الفعل تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل معنى وعليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها
على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها بلا شرط فلو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها
عاملا واجاب الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطي وذلك مستفاد من قول الناظم وهكذا ذو عند طي
قد شهر والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو وقد تعرب بالحروف الثلثة اعراب ذي بمعنى صاحب وحصر ابن الضايع ذلك بحالة الجر بالياء
كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا فيمن رواه بالياء وهو ابو الفتح بن جني في
كتاب المحتسب وهو مشكل فان سبب البنا قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها وان وقعت

على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت فاتى بذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على
البئر وهي مؤنثة ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند
بعض طي فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذووا
قاموا وفي الجمع المؤنث ذوات ممن حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طي على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب ونازع في ثبوت
ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه
انما هو الاطلاق في جميع لغة طي واما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طي فهو ثابت انتهى قال الفراء في لغات القران وزد قالوا هذان
ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها
هؤلاء ذوات تعرف انتهى وابن السراج وابن عصفور وابن مالك كلهم حكى عن بعض طي ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين
على انهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد يرادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا
وقال في النظم وكالتي ايضا لديهم ذات وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله وهو رجل من بني طي كما قال الفراء في لغات القران سمعنا
اعرابيا من طي نبال ويقول بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به مبني ذات على الضم ونقل حركة الهاء الاخيرة
الى ما قبلها وحذف الهاء فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف اي اسئلكم بالفضل ونحوه والكرامة بالخفض معطوف على
الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق
موارق ذوات ينهضن بغير سائق مبني ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والاينق بتقديم الياء المثناة
تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع في القلة على انوق فقدمت
الواو على النون فصار اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق وتجمع اينق على ايانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام
في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين وحكي في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات
حكى الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر بن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الاضافة فتقول جاءتني ذات قامت
ورايت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلث مع التنوين وتقول جاءتني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورايت ذوات
قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها ثلثة امور احدها ان لا
تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير
ال والامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والاخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغا
بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسما واحدا من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المقدمة بصنعت والتقدير
اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انهما في محل جر من قال لسائل عن شيء عماذا تسئل والتقدير عن اي شيء تسئل فاثبت
الالف من ما لتوسطها في اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها جار حذفت الفها
لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت
الموصولة عن الحذف لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغا الحقيقي ما ذكره بقوله ويجوز الالغا
عند الكوفيين وابن مالك على وجه اخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون
زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الالغاء مع من لمنع ابي البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبين وخصوا جواز ذلك بما وذا لان
ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا
زائدة ومن مفعولا مقدما في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبين قاله في المغني وهو ظاهر قول النظم
ومثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثالث ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او من على
الاصح عندهم لان كلا منهما للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا ابهام فيها لاختصاصها
بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان بقية ذوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لما بل لا تخصيص
من دونها واما الثاني فلانها مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة ممن يعقل والمرجع
في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة العامري الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل
انشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يحاول صلته والعائد محذوف اي يحاوله والنحب بفتح النون وسكون

كما في الابهام فلا خصوصية

في الموصول

الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى الا انسان الامر ها الذي يطلب بمحاولة
باجتهاده في الدنيا نذرا اوجبه على نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو في ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عائذ الهذلي
كما قال ابن مالك او امية بن ابي الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن ذا يعزي الحزينا انشده ابن مالك فمن مبتدا
وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا من ولا ما
الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان
هذا اسم موصول مبتدا ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلوق خبر المبتدا اي الذي تحملينه طليق
وعندنا معشر البصريين ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصول وهو مبتدا وطليق خبره وفي
جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها وتقديره وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال
وبالسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه
محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك
البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا يختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان يستعمل عندهم موصولا
نحو وما تلك بيمينك يا موسى قالوا ان تلك موصولة وبيمينك صلته اي وما التي بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه
ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل كانه قال انت الذي
(١) اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة
بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان في النكت الحسان على
غاية الاحسان والله اعلم **فصل** وتفتقر كل الموصولات الاسمية نصية كانت او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها
الا بصلة متأخرة عنها لزوما لان الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم
معمولها عليها لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة ال والتقدير وكانوا زاهدين
فيه من الزاهدين وتمتاز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها
في الافراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها تلزم بعده صلة على ضمير
لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد لعوده الى الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة
العائد لفظا ومعنى وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة
اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من
سالتك ولا تقل من سالك فيجب نحو من هي حمراء امك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان
من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة الله اطمع الاصل في رحمته
ونحو سعاد التي اضناك حب سعادها والصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية وهي المحتملة للتصديق و
التكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط
الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تاتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكرك الموصول
من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم وهو التعظيم فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك
وبين مخاطبك عهد في شخص قام ابوه والمبهم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في ذلك الى الموصول
فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ تقول للذي انعم الله عليه وان اريد به الجنس فصلته كك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد
به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها معناها كبعتكه
فلا يقال جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تاخر وجود معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا
كاضربه ولا تضربه فلا تقول جاء الذي اضربه او لا تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن ان يكون معهودا فلا
يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في التعجب من الابهام المنافي
للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة من الانشائية فيجوز الوصل بها نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا
استثناء فيهما اما التعجبية فلانها انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهو خبري

في الموصولات كلها محتاجة الى صلة

ثم الموصول

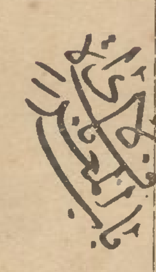
اي من البحر

في الموصول

حملة القسم انما جيء بها لمجرد التاكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جا الذي لكنه قايم او حتى ابوه قايم لان
فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعا
بما لفظه الخبر نحو جا الذي يغفر الله له وصحح الافصاح نعم وبئس وهشام ليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما شبهها فهو
الفائدة فهو ثلثة الاول والثاني منها الظرف المكاني والجار والمجرور التامان والمراد بالتام هنا ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق
هو به نحو الذي عندك وجا الذي في الدار ويتعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جا
الذي مكانا والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جابر الذكر نحو ان تقول جا الذي سكن مكانا او الذي مر بك
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها
الاسمية لان فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا
الله قرضا حسنا ونحو ام صبي قد حبى او دارج وبذلك اشبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك اشير بقول الناظم
وصفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك وغيره وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما
المفعولين والصفة المشبهة باسما الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما
غلبت عليها الاسمية من الصفات كالابطح مذكر بطحا فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الارض
المتسعة والاجرع مذكر جرعا فانه في الاصل وصف لكل مكان مستو ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية ذات الرمل
التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب
على راكب الابل دون غيره وعلى راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسما انسلخ منها معنى الوصفية انها لا تجري صفات على
موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا
كقوله وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل
ولا ذي الراي والجدل فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل مرفوع به ولا يختص بذلك عند ابن
مالك بالضرورة بل اشار الى قلته بقوله في النظم وكونها بمعرب الافعال قل وهو اختيار ثالث في المسئلة فان بعض الكوفيين يجيزونه
اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة
ما لا يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جا في الشعر ولم يجي في الكلام
سوا اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة
الخصومة **فصل** يجوز حذف الصلة اذا دل عليها دليل وقصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم
وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي اي بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوها ليوهموا
انها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ وكان مخبرا عنه
بمفرد فلا يحذف في نحو جا اللذان قاما او ضربا بالبنا للمفعول او كانا قائمين لانه غير مبتدا فانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن
فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جا الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد
لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف المضمر المنفصل المفيد للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف
للضمير جملة او شبهها وكل منهما صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور والى ذلك اشار الناظم
بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الخبر المفرد فانه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فالاي
نحو ايهم اشد فاشد خبر مبتدا محذوف تقديره هو اشد وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السما اله
فاله خبر مبتدا محذوف تقديره هو اله وذلك المبتدا هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السما متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو
في السما اله اي معبود فيها ولا يجوز تقدير اله مبتدا مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف
صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل يمتنع قاله
في المغني ولا يكثر الحذف للضمير المرفوع في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول الخبر او بغيره سوا تقدم المعمول
على الخبر وهو الذي في السما اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل وسيئتي من اشتراط الطول لا سيما زيد فلم
يجوزوا في زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد لحذف العائد وجوبا ولم تطل

الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لاسيما منزلة الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لاسيما زيد صالح
فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم تقديره ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد لطول
الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني والى اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل
وشذ قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن ابي اسحق تماما على الذي احسن بالرفع وشذ قراءة ابي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا
ما بعوضة برفع بعوضة اي الذي هو احسن والذي هو بعوضة وشذ قوله من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم
اي بما هو سفه ويعن بالبنا للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك اعني بها بضم اوله ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل و
المعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون
لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الاية والبيت ونحوهما وتبعهم الناظم الا انه
جعله قليلا فقال وان لم يستطل فالحذف نزر ويجوز حذف العائد المنصوب اذا كان متصلا وناصبه فعل او وصف غير صلة الالف
واللام فالفعل نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون اي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه ان يكون موصولا اسميا لجواز ان يكون
موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل انه قد جا مصرحا به في مكان اخر نحو قوله تعالى يعلم سركم وجهركم قيل شرط جواز
حذف العائد المنصوب ان يكون متعينا للربط فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جا الذي اكرمته في داره فان العائد احدهما لا
بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فانه متى كان العائد احدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط
الفعل ان يكون تاما فلا يحذف في نحو جا الذي كانه زيد على الاصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى
غيره نفع ولا ضرر فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتدا وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد المحذوف منصوب بالوصف
والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جا الذي اياه اكرمت لانه منفصل حذفه يوقع في الالباس بالمتصل ويفوت لما قدم له
من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وانما حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون لان الاصل رزقناهم
هم اياه لان تقديره متصلا يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جا الذي انه فاضل وكانه
اسد لان ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا وذا واني يمثلان احدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغيرها وهو
كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف واللام واسميتها خفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا
فاذا حذف الضمير فات هذا المعنى وهم يقصدون التنصيص على اسميتها قاله في قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان العائد
المنصوب ليس عائدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وانما هو عائد على الذي كما يفيده العطف باو والعائد على ال
انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان العائد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عائدا على غير ال كالمثال المذكور
جاز حذفه وان كان عائدا على ال نحو جا في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى محمود
عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العائد على ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى
المستخف اسم ما والمحمود خبرها ان كانت حجازية واتيح بالبنا للمفعول بتا مثناة فوق فيا مثناة تحت فحا مهملة بمعنى قدر والمعنى
ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل في العمل الفعل فكثر
تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج جائز وفيه
على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عائد متصل ان انتصب بفعل او وصف مسوى
بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ويجوز حذف العائد المجرور بالاضافة ان كان المضاف الجار للعائد في صفة ناصبا
للعائد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي
انت قاضيه فحذف العائد على الموصول الاسمي او هو قال الموضح في الحواشي وما هذه يحتمل ان تكون مصدرية اي فاقض قضائك او يده
قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا انتهى ولكنه هنا جار على شرح قول الناظم كذا حذف ما بوصف خفضا كانت قاض
بعد امر من قضى بخلاف جا الذي قام ابوه لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف او جا الذي انا امس ضاربه لان المضاف وصف ماض
وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جا الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا و
يجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف
لفظا ومعنى او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سوا اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا نوعا واتحدا مادة لا

الضمير عبارة عن الموصول والموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في
الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول الناظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور بمن
التبعيضية وهي متعلقة بتشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون
منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت
والتقدير لا تركنن الى الامر الذي ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لانه
نفسه في المعنى ويعصر بالمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول
كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانهما بمعنى في كذا
قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع
بمعنى امر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح
لان منها بالذي انت بائح اي به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو حاتم بن عدي الطائي ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني
فاي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه
والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول اعجبني اليوم الذي جئت به فيه وجعله بعضهم
منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا
انه على التدريج كما يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا اتصل الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكانه قال اي الدهر
ذو لم يحسدونيه ثم حذف الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن ان تخرج عليه قوله تعالى ذلك يبشر عباده اي به فحذف
الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا
قوله وهو رجل من بني همدان وان لسانا شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة
العسل بشمعه وهو مبتدأ بدل لواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة
صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى
ان لسانا مثل العسل الشهد يشتفى به الناس وانه مثل الحنظل في المرارة على من سلطه الله عليه فحذف حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع
انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله ومن حسد الخ وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق
في البيت الثاني وهو قوله وان لسانا شهدة الخ والمتعلقان بفتح اللام هما صب وعلقم ويمتنع الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا نحو
مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذي
مررت به في داره او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل يجوز لان الحذف يدل على اتفاق
الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا اوفق والله اعلم **هذا باب المعرف بالاداة**



قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر
والمشهور بين النحويين ان المعرف ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني عن بقية
النحويين ونقل بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في ان الهمزة
زائدة ام اصلية واستدل على ذلك بمواضع وردها من كلام سيبويه وتلخص ان في المسئلة ثلث مذاهب احدها ان المعرف ال والالف
اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى واسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها
واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهما حجة يعضده حجة الاول فتح الهمزة وانهم يقولون الاحمر بنقل
حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون الي كما يقولون قدي ويبقونها
مهملة في نحو الذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس بحملها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة فلان الحركة
عارضة فلا يعتد بها واما ثبوتها في القسم والنداء نحو ا بالله لافعلن ويا الله فلان ال صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر
الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلت منزلة قد واما الذكرين فلا لتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث انها ضد التنوين الدال على
التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه مثالها ولا تقوم بنفسها وانما خالفت التنوين في دخلت اولا لان الآخر محله الحذف

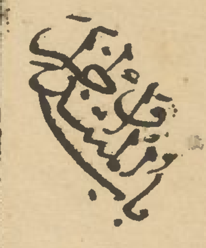
كثير المحصنت من الحذف وانما كانت لاما لان اللام تدغم في ثلثة عشر حرفا واذا ظهرت جاز وحجة الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك
حروف العلة وحركة لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير قال الرخاجي
في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث المروي الا ان المحدثين بدلوا في الصوم والسفر و
انما الابدال في البر فقط وربما وقع في اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى وزاد بالحديث المروي قولهم ليس من امبر
ام صيام في ام سفر والناظم اقتصر على قولين فقال الحرف تعريف او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلثة
وجه الحصر فيها ان يقال لا يخلو اما ان يخلفها كل حقيقة او مجازا او لا يخلفها اصلا فان لم يخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي لبيان
الحقيقة والماهية من حيث هي هي نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه و
بين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس
النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وان خلفها كل حقيقة فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان
ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو
انت الرجل علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة
كمالك في العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال ومنه الحديث كل الصيد في جوف الفرا وقال ابن هاني وليس من الله بمستنكر
ان يجمع العالم في واحد فان قيل هذا الضابط ممنوع على ان في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان
كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون
من عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي ثلثة انواع ايضا ووجه الحصر فيها ان
العهد اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفائدتها
التنبيه على ان الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الانصات
وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة
البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري و
هو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي بعض النسخ اسقاط الحضوري واثبات
علمي مكانه ومثله باليوم اكملت **فصل** وقد ترد ال زائدة اي غير معرفة او غير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم
قارنت وضعه سواء كان مرتجلا او منقولا فالاول كالسموال بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم
لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموال بالهمزة لحبر يكنى ابا ثابت او اليسع بفتح اليا المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي
معرب بلفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين واللات كانت لثقيف
بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت و
العزى كانت لغطفان وهي سمرة واصلها تانيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلعم خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة
ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على راسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عز كفرانك لا سبحانك اني رايت
الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلعم بذلك فقال رسول الله صلعم تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم الاشارة وهو
الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة التي لا يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف
التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي او كالتي في موصول
وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع قال في جميع هذه الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا يجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها
من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الامثلة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة
ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائدة انتهى والاشارة
كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك
اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة اجنيها فحذف الجار توسعا
والاكموا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمو كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين
وسكون السين المهملتين وبنات الاوبر الكماة البيض التي يقال لها شحم الارض واصله عساقيل فحذفت المدة ضرورة وبنات اوبر ك

باب المعرف بأداة التعريف

جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم و
هي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة وقوله وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري
لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا أنك
صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة أل على بنات أوبر في البيت الأول وفي النفس إذ لا تدخل
عليها لأن بنات أوبر علم لضرب من الكمأة والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبل التعريف فأل الداخلة عليهما
زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وللاضطرار كبنات الأوبر كذا وطبت النفس يا قيس السري ويلتحق بذلك ما زيد
في الشذوذ نحو قولهم ادخلوا الأول فالأول فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لأن الحال واجب التنكير
والأصل ادخلوا أول فأول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الأسبق فالأسبق وأصل أول
على الأصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون
اسما بمعنى قبل فيكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثاني أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الأسبق فيكون
غير منصرف لوزن الفعل والوصف وأما مجوزة للمح الأصل المنقول عنه وذلك أن العلم المنقول مما يقبل أل قد يلمح
أصله وهو التنكير فتدخل عليه أل للمح الأصل به وأكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من أسماء الفاعلين وحسن و
حسين من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة وعباس وضحاك من أمثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فإنه في
الأصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل وعن اسم عين كنعمان بضم النون فإنه في الأصل اسم للدم بتخفيف الميم
ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فإن قلت في كلام الموضح مخالفة لكلام ابن مالك في شرح التسهيل لأنه
جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال إنها حاصلة وأكثر وقوعها
على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من اسم عين وفي الثانية أنه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض
الأعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان فيكون أل فيه غير لازمة ومثله
ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنته الأداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الأول بأنها من اختيارات ابن مالك بل قيل إنها
عنده بانه فلا يتابع عليها وعن الثانية أن يكون سمي بنعمان مجردا من أل كقوله أيا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص إلي
نسيمها ومقرونا بها فلا مخالفة والباب كله سماعي فيقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف أن يقال فيها
المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لأنه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول أل في نحو يزيد ويشكر علمين لأن أصله
الفعل وهو لا يقبل أل غير الموصولة فأما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا بأعباء الخلافة كاهله فضرورة ودخول أل
على اليزيد سهلها تقدم ذكر الوليد وأل في الوليد للمح الصفة وقيل أل في اليزيد للتعريف وإنه نكر ثم أدخلت عليه أل كما ينكر العلم
إذا أضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يماني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل
نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف نحو زيد إذا نكر **فصل** من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه
حتى التحق بالأعلام الشخصية في أحكامها وصار علما اتفاقيا فالأول وهو المعرف بالإضافة كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن
عمرو بن العاص وابن مسعود قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة
الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من عداهم من إخوانهم فليتأمل والثاني وهو المقرون بالأداة كالنجم
فإنه في الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما للثريا فقط وأصلها قبل التصغير ثروى من الثروة أي كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغر
فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازي والعقبة فإنها في الأصل اسم لكل طريق صاعد
في الجبل ثم اختص بعقبة منى التي تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبي وقيل عقبة أيلة والبيت فإنه في الأصل يتناول
كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة الرسول ﷺ والأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان
ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة مضاف أو مصحوب أل كالعقبة وأل هذه لازمة دائما إلا في نداء أو
إضافة فيجب حذفها لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل هذه كما أشار إليه الناظم بقوله وحذف أل ذي إن تناد أو تضف أوجب
نحو يا أعشى باهلة بموحدة قبيلة من قيس عيلان بعين مهملة ويا أعشى تغلب بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام
فعاجزه با موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب وائل وقد تحذف أل هذه في غير ذلك المذكور من النداء والإضافة وهذا معنى قوله

مصدر وإلى ... على منقول من اسم عين

دون من قال غلبت على العبادلة



النظم وفي غيرهما قد يحذف سمع من كلامهم هذا عيوق وطالعا حكاه ابن الاعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل واشتقاقه من عاق يعوق
كانه عاق كواكب من المجرة ويجوز ان يكونوا سموه بذلك لانهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما
قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم ايضا هذا يوم اثنين مباركا فيه حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد
بجعله ال في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء الايام اعلام توهمت فيها الصفة
فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران **هذا باب المبتدأ والخبر** ولم يحد الناظم للمبتدأ بل
اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدا زيد وعاذر خبر وحده الموضح بقوله المبتدأ اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته
اي بمنزلة المجرد مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من يعتقد السامع عدم ايمانه الله
ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الانشاء التعظيم والافراد لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلته اي بمنزلة
الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من ان والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لانه في
تاويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانذرتهم مبتدأ وهو في تاويل
المصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل
مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن عمرون كون ءانذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء
خبرا لان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك
من الفعل المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدأ وهو في تاويل سماعك وقيل ان مقدرة والذي حسن حذفها
ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان السبك في هذا شاذ وفي الذي قبله
مطرد لان السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل اللفظية كما مثلنا للصريح
والماول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه حرف زائد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو
بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين لان وجود
الحرف الزائد كلا وجود ومنه اي من المبتدأ المجرور بحرف زائد عند سيبويه قوله تعالى بايكم المفتون فايكم مبتدأ والباء زائدة
فيه والمفتون خبره ولم يعكس لان صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة
مبتدأ مؤخر وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى الثاني الفتنة بايكم اي
الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم
والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الاول ان اغراء
الغائب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون نائبا عن الزم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما الامر
والفعل ورد بان ذلك اذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غائبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى
قاله ابو اسحق الجزيري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه المزيد نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل
صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم الزيدان وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن
في عين زيد الكحل منه في عين عمرو وما قرشي ابوك والذي بمنزلة الوصف كالوصف نحو لك ان تفعل فهو مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما
مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل به لك سد مسد الخبر وسياتي في بابه وخرج بقوله مخبرا عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال
فانه لا يخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به اقائم ابواه
زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم و
ابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك للاشتراط في العمل او في الاكتفاء
بالفاعل عن الخبر ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي
انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب حيث شرطا
ان يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور واجاب بان المراد بالظهور ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم
اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف اليه و

والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لان المعنى ما قام الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قال ابن عقيل ادخ والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحروف وبالاسم فالاستفهام بالحروف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان اذا قام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير وفي الاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع خبرا فيهن لان الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم بقوله واول مبتدا والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ لخلاف الاخفش والكوفيين في اجازتهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدم نفي او استفهام فلا حجة لهم في قول بعض الطائيين خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخر وانما صح الاخبار اي يخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبير على وزن فعيل وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم ما هو على زنته فهو على حد والملئكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على نفي واستفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله المرفوع بعده وسيأتي ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الاخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السيوطي عنه والى موافقة الاخفش والكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك لانه ان لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعله سد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان طابق اي الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسئلة التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده في الافراد تذكيرا وتانيثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السوا نحو اقائم اخوك واقائمة اختك فيجوز ان يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتدا عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا والى هذا التفصيل اشار الناظم بقوله والثان مبتدا وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدا بالابتدا وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدا عند سيبويه واليه ذهب الناظم فقال ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتدا واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان كان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدا طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للآخر واجيب بان الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به له لا اتفاق غير بالابتدا وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقا وحجة من قال به ان الابتدا رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول وللارتفاع بهما اي بالابتدا والمبتدا وحجة من قال به ان الابتدا عامل ضعيف فتقوى بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزا عند طائفة وهذه الاقوال الثلثة عند البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان اسماء الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو ايا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تاثير والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد المسرودة نحو واحد اثنان ثلثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتداءات واثبات الالف فيها ثابت من استعمال الشيء في اول احواله **فصل** والخبر هو الجزء الذي حصلت به الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع لمكتفى به فخرج بذكر المبتدا فاعل الفعل نحو

عمل في الفاعل

زيد من نحو قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدأ بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق و
خرج بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك قائم الزيدان فانه وان حصلت به الفائدة لكنه
ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد
بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم والخبر الجزء المتم الفائدة فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة
فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية او فعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يحتاج
صاحبه في حكم ما وكلها ترجع الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال ومفردا يأتي ويأتي جملة والمفرد اما جامد وهو
ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد اذا
اريد به شجاع على راى فانه وان كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه
وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الاصلي وذلك المعنى زال بحسب الاستعمال فكل من زيد واسد
وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب والى ذلك اشار الناظم بقوله و
المفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان زيد
التشبيه على اضمار الكاف او نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين
ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة
بالنظر الى القياس الاستعمالي كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يشتق
فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر
في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان
والزيدون الا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير
المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم وينفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى
سواء البس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت الهاء المفعول
للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع
ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد
جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته
تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك
الناظم فقال وابرزنه مطلقا حيث تلى ما ليس معناه له محصلا والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالباس خاصة تمسكا بنحو قوله
قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان وجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان و
بانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد
جرى الوصف وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم هم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لان اللبس مأمون
فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمع الظاهر فيكون الوصف مفردا
كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف
محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة وذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان
اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل و
المزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد انه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره
حتى يبرز وان اراد الوصف من بان يبون ويبين فقياسه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون والجملة
اما نفس المبتدأ في المعنى فلا يحتاج لرابط يربطها بالمبتدأ والى ذلك اشار الناظم وان تكن اياه معنى اكتفى بها نحو قل هو الله احد اذا
قدر هو ضمير شان فهو مبتدأ والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد ولما
اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدرت
ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة ابصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر

فليس في شيء منهما ضمير يعود على المبتدأ

رابط الخبر في المبتدا

وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة شاخصة ابصار الذين كفروا فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء وغيره
وتقدم مع الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه قول الناظم نطقي الله حسبي
نطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهو نفسه في المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو حسبي الله فلا
يحتاج الى رابط والتحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله
كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادي واما غيرها اي غير المبتدا في المعنى فلا بد من احتوائها على معنى المبتدا التي هي مسوقة
له والى ذلك الاشارة بقول الناظم وان تكن جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان يشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدا او هو
اي الاسم المشتملة عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدا حاكونا لضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد قام ابوه فجملة قام ابوه خبر
عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فالاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدا اول ومنوان
مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدا الثاني وهو وخبره خبر المبتدا الاول والرابط
بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدا وجملة وعد
الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدا والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه المفعول الاول اي
وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدا نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا تابعا للباس فلباس مبتدا والتقوى
مضاف اليها وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة الى المبتدا وخص ابن الحاجب المسئلة بكون المبتدا
موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد الآية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل
منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي والخبر خير مفرد وقال
الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدا بمعناه نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية وتمامها واقاموا الصلوة
انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدا وجملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلوة معطوفة على الصلة وجملة
انا لا نضيع اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد
بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او
ضمير محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو
الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة
الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا
ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد ونحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام
معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا وعنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها بني معها على الفتح والخبر محذوف
تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط
هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك واما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما
اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد
التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النسا
واما فاما الصبر عنها فلا صبرا من باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا
صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني **فصل** ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما
ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور
وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى سابقا على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله
والصحيح عند الموضح تبعا لطائفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش و
الفارسي والزمخشري تقديره كان او استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب على في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان يكون
فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كائن او مستقر لا كان او استقر وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في
الخبر ان يكون اسما مفردا فكل من الفريقين استند الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما
في الدار فزيد اذا لم يكن في اثنا نا الان اما لا يفصل من الفاء الا بمفرد او جملة شرط دون جوابه ولان اذا الفجائية لا يليها الا الافعال على

باب المبتدأ والخبر

الاصح وقال الموضح في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى والية يرشد قول الناظم واخبروا بظرف او بحرف جر
ناوين معنى كائن او استقر وذهب الكوفيون وابن طاهر وابن خروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب لهما المبتدا
وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما
مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول على هذين القولين على القول بان لهما متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل
منه الى الظرف والمجرور وسكن فيهما كقوله وهو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع
وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لانهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت
هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب وفي الاشكال الفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في
الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او تاخر فان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا
او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تاخر عن المبتدا اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه لو كان فيه
ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتاخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز
الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسما الذوات والمعاني نحو زيد خلفك
والخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسما المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا
امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسما الذوات نحو زيد اليوم والفرق
ان الاحداث افعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فان نسبتها الى الجميع الازمنة على السوا
فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان عن اسما الذوات ويحصل الفائدة كان يكون المبتدا
عاما والزمان خاصا اما بالاضافة نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدا وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون
اخر وفي شهر كذا خبره فهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد في ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء
في اخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما
واجب بتقدير مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية الهلال فالاخبار في الحقيقة
انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذوات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم
فقال ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك يؤول **فصل** ولا يبتدا بنكرة لانها
مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فائدة كان يخبر عنها بمختص مما يصلح للاخبار عنه مقدم نعت لمختص ظرف
او مجرور دبدل من مختص او عطف بيان عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتدا بالنكرة عند
ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو
على ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ الابتدا بهما الاخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين باضافتهما
الى ما يصلح للاخبار عنه وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال
لما يجوز ولا يجوز رجل في دار لفوات الاختصاص والتقديم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص مما يصلح للاخبار عنه
او كان تتلو نفيا نحو ما رجل قائم ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فخل مبتدا وان وسوغ الابتدا بها تقدم النفي عليها
وبذلك يحصل الفائدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية
او تتلو استفهاما نحو االه مع الله ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما
في حيز الاستفهام وبذلك تحصل الفائدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم الخاص وفيه
رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة
او تكون موصوفة سواء ذكر الموصوف والصفة نحو ولعبد مومن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتدا به وصفه
بمومن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا بالنكرة في هذه الاية انما هو معنى العموم وخير
خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله ورجل من الكرام عندنا او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة
قد اهمتهم انفسهم فمنوان وطائفة مبتدان وسوغ الابتدا بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة اي منوان منه وطائفة

من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل الآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني أو حذف الموصوف
وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم فسوداء مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف أي امرأة
سوداء فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ أو كانت النكرة عاملة كالحديث أمر
بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فأمر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لأنهما مصدران
والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لأن المضاف عامل في المضاف
إليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف إليه ومثله الناظم
بقوله وعمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود ولا ورد على الظرف والمجرور نحو عند الناس درهم
وفي الدار رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة على الأرض وعلى الموصوف رجل ذكر واضح وعلى العمل نحو
الماء نافع وغلام إنسان موجود فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة
ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام الموضح ما أشبهها في المغني فيقاس على لدينا رجل زيد وعلى أبصارهم غشاوة نحو
قصدك غلام رجل وعلى الدعاء سلام لله نحو كم رجل في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لأودى كل ذي
مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى لعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير وعلى العاملة بالنصب والجر العاملة بالرفع
نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما يتبين عليها لشبه الجملة وهي قصد غلام رجل بالظرف والمجرور في التقديم
والاختصاص بالمعمول ولشبه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقترن بحرفه وهو الهمزة ولشبه ما في لولا وهو اصطبار بالنفي
وهو رجل فيما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف وهو لعبد مؤمن لأن التصغير وصف في المغني بالصغر وكذا
ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أحض من قول النحاة ليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير
المفيدة تبعا للنظم ومن ذلك التسويغ بالنفي قوله قوم أنتم قوم منكرون ذكره الموضح في شرح بانت سعاد **فصل** وللخبر
ثلاثة حالات إحداها التأخير وهو الأصل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والأصل في الأخبار أن تؤخرا لأن المبتدأ
محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به كزيد قائم ويجب تأخير الخبر في أربع مسائل أحدها
أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان
نحو زيد أخوك فإن كلا من هذين الخبرين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع
زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد
وإذا عرف أخاه ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو
المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وإن تقدم نحو القائم زيد وقيل
إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في
المغني والنكرتان المتساويتان نحو أفضل منك أفضل مني فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر
لعمله في المجرور بعده فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم
القرينة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزءان عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما إذا كان معه قرينة لفظية
أو معنوية فالأول نحو رجل صالح حاضر فإن القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت
أو تأخرت والثاني نحو أبو يوسف أبو حنيفة فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه
وأبو حنيفة خبر لأنه مشبه به تقدم أو تأخر وقوله بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد فإن قرينة التشبيه
الحقيقي قاضية بأن بني الأبناء مشبهون بالأبناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا
على حقيقة التشبيه ويضعف أن يكون على عكس التشبيه المبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم إلا أن
يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الأول
والأباعد نعت للرجال **المسئلة الثانية** مما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم
الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لا لتبس
المبتدأ بالفاعل بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم أو كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد قام أبوه

والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد
لا بد منه في قول الناظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا **المسألة الثالثة** ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا
يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو وما محمد الا رسول فلا يجوز تقديم
الخبر لما مر والى ذلك اشار الناظم بقوله او قصد استعماله منحصرا فاما قوله وهو الكميت بن زيد فيا رب هل الا بك النصر يرتجى
عليهم وهل الا عليك المعول فضرورة لانه قدم الخبر المقرون بالا لفظا والاصل وهل المعول الا عليك ولا يجوز ان يكون المعول
مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل الا قام زيد لا يقال
هل الا في الدار زيد من باب اولى **المسألة الرابعة** مما يجب فيه تأخير الخبر ان يكون المبتدأ مستحقا للتصدير اما
بنفسه بان يكون له صدر الكلام نحو ما احسن زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب واحسن زيدا خبره ومن في
الدار فمن اسم استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم اقم معه فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الاصح وقيل الجواب وقيل هما او
كم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية وعبيد مضاف اليه ولزيد خبر كم فالخبر في هذه الامثلة واجب التأخير وهو في الاول فعل ماض
وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله او
لازم الصدر او مشبها به اي بما يستحق التصدير نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة
فله درهم خبره وهو واجب التأخير فان المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وابهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو
يأتيني وكونه اي الفعل الذي بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما ان الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في الخبر كما
تدخل في الجواب لقصد التنصيص على ان استحقاق الدرهم مسبب عن الاتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الاقرار او يكون
مستحقا للتصدير بغيره وذلك الغير الذي له الصدر اما ان يكون متقدما عليه اي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ وقائم
خبره وهو واجب التأخير لان المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره فان لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام وما اقترن
بلام الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم بقوله او كان مسندا لذي لام ابتدا واما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه
ترضى من اللحم بعظم الرقبه فاللام داخلة على مبتدأ محذوف التقدير لهي عجوز والجملة خبر ام الحليس ولا يمتنع دخول اللام في الخبر اذا كان
جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة لا لام ابتداء كقوله خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا وضعف التقدير
الاول ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين وضعف التقدير الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة
بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع
عند الجمهور او يكون ذلك الغير الذي له الصدر متأخرا عنه اي عن المبتدأ بان يكون ما له الصدر مضافا اليه المبتدأ نحو
غلام من في الدار فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار خبر المبتدأ وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدأ ومن اسم
شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدأ واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف اليها ورجل تمييزها
مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدأ وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التصدير سبعة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية و
الشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف الى ما له الصدر وبقي عليه ضمير الشان فانه يلزم صدر الكلام
والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان يتقدم عليه **الحالة الثانية** التقديم ويجب في اربع مسائل ايضا وفي غالب النسخ اسقاط
الحالة الثانية التقديم واثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في اربع مسائل احدها ان يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل ففي
الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك
غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم و
وانك فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك فان تأخير الخبر في هذا المثال الاخير وهو عندي انك فاضل يوقع
في الباس ان المفتوحة بان المكسورة لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدأ واخر
الخبر بغير انك فاضل عندي يحتمل ان يكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان تكون مكسورة لكونها و
وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل
عندي وهذا الالباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها ولهذا يؤذن
تأخيره اي الخبر عن المبتدأ بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم كقولك عندي اصطبار اما وانني جزع يوم النوى فلوجد كاد

برنبي فانه جزع بكسر الزاي فمبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض
الصبر فلو جد جار ومجرور خبر اي جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبرني من برى القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى ولما
جزعي يوم الفراق على الخل وجد قارب انه يخلني وانما جاز تاخير الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا يحيلان
فيهما لان كلا منهما مع معمولها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفا بجملة تامة وانما تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون
جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وتاخره اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلاثة الاول لتضم الهمزة وهي في الدار رجل
وعندك مال وقصدك غلامه رجل يوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور والجملة لتختص بها طلبا
حثيثا فلو تاخر الخبر فيها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالباس والى ذلك اشار
الناظم بقوله ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقدم الخبر في نحو اجل مسمى عنده لان النكرة و
هي اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في الظرف وهو عنده انه خبر لا اجل لا صفة ثانية له وفي الكشاف
ان تقديم المبتدأ هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما للشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم **المسألة**
الثانية مما يجب فيه تقديم الخبر ان يقترن المبتدأ بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد اذ فلنا خبر مقدم واتباع احمد مبتدأ
او يقترن بانما معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ موخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد و
شمل ذلك قول الناظم وخبر المحصور قدم ابدا **المسألة الثالثة** ان يكون الخبر لازم الصدارة بنفسه نحو اين زيد او
بغيره اما متقدما عليه نحو لقائم زيد او متاخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدارة نحو صبيحة اي يوم سفرك
فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدأ موخر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا
المسألة الرابعة ان يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدأ
موخر وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تاخيره لئلا تعود الها المتصلة باقفالها على قلوب وهي متاخرة في الرتبة لانها بعض متعلق
الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التاخير فيعود الضمير على متاخر لفظا
ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير بن رباح الاكبر وهو عبد اسود لبني مروان لا نصيب
الاصغر مولى المهدي يخاطب امراة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء عين حبيبها فملء خبر مقدم وحبيبها مبتدأ موخر
ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد اضيف اليها الخبر وهو متاخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز والمراد
المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المراة بعيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتاخير وذلك فيما فقد فيه
موجبهما كقولك زيد قائم فيرجح تاخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز التقديم
اذ لا ضررا **فصل** وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف
المعلوم منهما فالحذف للمبتدأ جوازا نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر
النون فلنفسه وعليها ودنف اخبار لمبتدأات محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف اي مريض
من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران ماخوذان من فعليهما السابق ودخول الفا على ما لا يصلح ان يكون مبتدأ قرينة
دالة على حذفه وان الضمير معلوم من العايد عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد
استغني عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن متبوعه لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم
نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها اخبار
لمبتدأات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا هذه النعوت
الى النصب التزموا اضمار الناصب امارة على انهم قصدوا انشا المدح او الذم او الترحم كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا الناصب
لاوهم الاخبار واجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ عما اذا يكون النعت للايضاح والتخصيص
فانه اذا قطع الى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كاظهار الناصب واضماره او اخبر عنه بمصدر جيء به اي بالمصدر بدلا اي عوضا
من اللفظ بفعله اي بفعل المصدر والمراد انهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله قالت
حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا والتقدير امري حنان

امري سمع وطاعة واصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لانها من المصادر التي جيئ بها بدلا من اللفظ بافعالها ولكنهم
قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها اخبار المبتداءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفي فاعل قال مستتر
عائد على المراة المعهودة والمعنى اني لحسن ابلك اي شي جابك هيهنا اللئقرا تبرام معرفة بالحي واماتالت ذلك خوفا من ان كان
الحي عليه فيقتلوا او اخبر عنه بمخصوص نعم في افادة المدح او بئس في افادة الذم موخر المخصوص عنهما اي عن نعم وبئس نحو نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو فسال عن المخصوص بالمدح او الذم من هو فقيل هو زيد وهو عمرو واما اذا قدر امبتدا اين وخبرهما الجملة
قبلهما او محذوف على راي ابن عصفور فلنيسا مما نحن فيه فان كان المخصوص مقدما على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو
بئس الرجل فبتدأ اي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك اي حذف المبتدا
وجوبا قولهم من انت زيدا بالرفع فزيد خبر لمبتدا محذوف اي مذكورك زيد وهذا التقدير اولى من تقدير سيبويه كلامك
زيد لان المعاني لا يخبر عنها بالذوات لان زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو
جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا للذكر فقيل
له من انت زيدا يروي برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من انت تذكر زيدا ومن ثم
قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم
حذف الناصب نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا وجوبا قولهم في
ذمتي لافعلن ففي ذمتي خبر لمبتدا محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده اي في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر
جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد فالاسد مبتدا وخبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم
وظلها فظلها مبتدا وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك فتقول زيد فزيد مبتدا
خبره محذوف جوازا للدلالة الخبر من عليه اي عندك واليه اشار الناظم بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول
درهم اي درهم عندك فقد الخبر هنا جوازا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندك درهم الا على ضعف لان الجواب ينبغي ان
يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندك
درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مامون فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا
فما سوغ الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احدها ان يكون الخبر كونا
مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالاطلاق عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح
ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد
فزيد مبتدا وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وان كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدا
فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان
زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع
الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد
منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
لولا غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زائد على الوجود وجب ذكره ان فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما
سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك
وجب ذكره وفي الحديث خطابا لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا
قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر
الخبر وحذفه ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدا دال عليها
اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا احمد بن عبد الله سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب الرعب
منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه اذ من شان غمد السيف
امساكه ويذيب بفتح يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين
مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والاسالة الجاد السيلان في

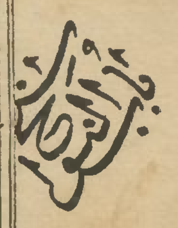
اذا قلنا اي جملة بدليه / خبر لمبتدأ محذوف / هو اي كان المخصوص / نعم الرجل وبئس الرجل

والهابي يمسكه عائذة على عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمغني ان هذا السيف تفرغ منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت
لذوبانها من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك واليه اشار في النظم بقوله
غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا لانها عندهم على انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص المقيد
مبتدأ فيقال في لولا زيد سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم لولا حماية انصاره
زيدا اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه
بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او يقدر يمسكه جملة معترضة انتهى وفي احتمال الاول نظر فقد
قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لد شولا قدره سيبويه من لدن كانت واعترض عليه في تقديره انه يلزم منه حذف
بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن حفظه نقلت وبهذا يعترض على الدماميني في قوله ويحتمل ان يخرج على حذف ان الناصبة
للاسم الرافعة للخبر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر
المحذوف لانهم لا يذكرون الحال بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش وغيره وقالوا الحديث المتقدم مروي
بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والرواية المشهورة في ذلك لولا حدثان
قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله عنه المرادي في شرح النظم وما ذكره الموضح
من ان الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا
ونيابة **المسئلة الثانية** ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى انه لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه
نحو لعمرك بفتح العين من عمر الرجل بكسر الميم اذا عاش زمانا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة وحياتك لافعلن وايمن الله بفتح
الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن الله مبتدأ ان حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله
يميني وانما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم به لان عهد الله
غير لازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو
لعمرك لافعلن ان يقدر لعمرك قسمي فيكون من حذف المبتدأ والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدر او الاول او من
الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها
داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر **المسئلة الثالثة**
ان يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع
بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف
على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وانما وجب الحذف لقيام
الواو مقام مع ولو جيء بمع لكان كلاما تاما ولو قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع فهم
من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب
الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان فاثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين
وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء
اخر البيت ضرورة **المسئلة الرابعة** ان يكون المبتدأ اما مصدرا صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق
بمفسر ذي حال بعد لضمير لا يصح كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف الى فاعله
وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير مفسر بزيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام
فلا يقال الضرب قائم واما مصدرا مؤولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على راي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل مضافا
الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها
خبرا عنه او مضافا الى شيء مؤول بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى مؤول بالمصدر وهو ما
والفعل اي خطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة السابقة مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد المستقبل عند سيبويه
وجمهور البصريين فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف وفي التقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر واذ واذا ظرف للخبر مضاف اليه
كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حال من الضمير المستتر في كان وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب

في المبتدأ والخبر

خبرها لوجهين احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث اقرب ما
يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم او مقدر بمصدر مضاف الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف
مع صحة المعنى فتقدير الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا وفي اخطب ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر
الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء مضاف اليه وهي صاحبة الحال ومفعوله وهذا وان كان اقل حذفا من الاول غير مرضي عند سيبويه وجمهور
البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان
تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وبين ضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر و
كل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر وكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى
مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل حال لا يكون خبرا عن الذي
خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فان الحال لا تسد
مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لانها من صلة المصدر
وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل و
احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما اذا صح به فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب
لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب الرفع لعدم احتياجه الى الاضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته وشذ
قولهم ليعمل حكمك عليهم واجاز واحكمه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره طاء مهملة اي مثبتا فكان
القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين احدهما
النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر والاصح
ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشد منه قراءة علي عليه السلام ونحن عصبة بالنصب
مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة **فصل** والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ
واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة او
اختلفا فالاول نحو زيد شاعر فقيه ناظم كاتب في مائة يعني انه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قائم
ضحك وعكسه المانع لجواز التعدد كابن عصفور بعد هي تقدير هو للثاني من الخبرين وبعد هي انه راي المبتدأ جامع للصفتين الشعر و
الكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر
لواحد ما ذكره ابن الناظم في شرح النظم من قوله وهو ظرف على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظة بل من تعدد الخبر
لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد وقول ابنه
في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو قولهم الرمان حلو حامض
بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي مز وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا
ترى ان المراد ليس تمام الحلاوة ولا تمام الحموضة ولكنه بينهما ولهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع العطف للثاني على الاول
على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدأ
بينهما وان يتقدما على المبتدأ على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض الرمان
وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بما يناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول
على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف
ولو صح هذا لم يصلح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وفي
هل في كل منهما ضمير او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها وتظهر
ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني فان
قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القولين وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا من نحو والذين
كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو على ما قبله والاصل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم
بكم فحذف المبتدأان وبقي خبراهما فعطف احدهما على الاخر **هذا باب الافعال الداخلة على المبتدأ**

شربه ملتوتا



باب كان واخواتها

اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او بغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالمخبر عنه بنعت مقطوع والثالث
نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقائل رجل يقول ذلك الا زيد والخامس كمصحوب اذا الفجائية والخبر اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فترفع المبتدأ تشبيها
بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا لانها اشبهت الفعل التام
المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا وهذا هو مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع
بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا
في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده
مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب
بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين
اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل
وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلتها الظرفية او لا وهي ثمانية كان وهي ام الباب لاختصاصها
بامور لا تكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا وامسيت خلاء فاصبحتم بنعمته
اخوانا واضحى يزيد انوالي وظل وجهه مسودا وبت ريان الجفون وصار السعر رخيصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمل
هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي بحرف واسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خلاف كما في
الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي
انقلبت اثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد
الا قائما هذا قول البصريين وصححه ابو البقاء والى ذلك اشار الناظم بقوله وهذي الاربعة لشبه نفي او لنفي متبعة مثالها بعد
النفي بالحرف ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين فنبرح مضارع برح
واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني لكفاه ولكنه حاول التنصيص على ان ذلك يتنوع مع ذكرها
وحذفها ومنه تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندي فقلت يمين الله ابرح قاعدا ولو قطعوا راسي لديك و
اوصالي اذ الاصل لا تفتؤ ولا ابرح ولا يقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا
وهذه الشروط مستفادة من الاية والبيت ويمين يروى بالرفع على انه مبتدأ حذف خبره اي يمين الله قسمي وبالنصب على ان اصله
اقسم بيمين الله فحذف حرف الجر واوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا ابرح جواب القسم وجواب لو محذوف
لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا راسي لا ابرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك اسير هوى كلف وان لليس يعتبر ومثالها
بالفعل الموضوع للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها بالفعل العارض النفي قوله ما برح اللبيب
الى ما يورث الحمد داعيا او مجيبا فان قل ما خلع منه معنى القليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي ابيت ازال
استغفر الله اي لا ازال قاله الفراء وجعل منه ابي شمال بفعله والا بالمستلزم للنفي ولهذا شاع بعده تفريغ الاستثناء قاله
الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس
شمر بكسر الميم امر ولا تزل نهي واسم تزل مستتر فيه وجوبا تقديره انت وذاكر الموت خبرها ومثالها بعد الدعاء قوله وهو ذو الرمة الا يا
اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والاصل ولا زال القطر منهلا
بجرعائك والا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي يا هذه او حرف تنبيه مؤكد لالا الاستفتاحية لتمامهما في معنى
التنبيه واسلمي فعل امر من السلامة وهي البراءة من العيوب وفي معناها الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امراة وليس بترخيم مية كما قد يتوهم
وعلى البلى خبره اي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء بنت الاجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة
المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع وانما قام النهي والدعاء مقام النفي
لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا عن زال ماضي يزيل بفتح الياء فانه فعل تام متعد الى
مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضانك من معزك اي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل
الزاي لانه من باب ضرب يضرب ضربا واحترازا من زال ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين ايضا لانه من باب
نصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك اي انتقل عنه ومنه ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا اي تنتقلا ولئن

مبحث كان واخواتها

زال التي بمعنى انتقل ومصدره الزوال اي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فان وزنه فعل بكسر العين لانه من باب علم يعلم ولا يوصف سعد
لاقصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء الزوال للناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال
الفراء يزيل زال التامة من زال التامة بتحويلها الى فعل بكسر العين بعد ان كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن
خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعلى هذا عينها ياء وزال يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلوة والزكوة ما دمت حيا فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها
وحيا خبرها والدليل على مصدريتها وظرفيتها انها تأول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية
لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف
هو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلوة
العصر اي وقت صلوة العصر قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما دمت مصيبا
درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا
اي يعجبني دوامك صحيحا فلو لم تذكر ما اصلا فاحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا
حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط
وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية **فصل** وهذه الافعال الثلثة عشر في التصرف وعدمه ثلثة اقسام ما لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام عند الفراء وكثير من المتاخرين لانها
صلة لما الظرفية وكلما وقع صلة لما التزم مضيه قاله ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة وما
يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر لان من شرط عملها النفي وهو لا يدخل
الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا
وهو يدوم وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى وامسى واصبح الاضحاء
والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان وللتصاريف هذه
الفعلين وهما المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ماض مثله قد عملا
ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين
والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا حجارة واصله قبل اتصال الواو اكون حذفت الواو لالتقاء الساكنين
فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة
خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا والمصدر كقوله ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير فكونك مبتدأ
وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو كاف المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد
على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة
العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير فقدم من تاخير كقوله وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا فكائنا
خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء
بمعنى تجده متعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثاني لا حال خلافا للعيني واسم المفعول كقول
سيبويه في الظرف مكون فيه قاله ابو حيان وقول حسين بن مطير الاسدي قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين
مغمض فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك خبره **فصل** وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن
جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولابن معط في دام نص عليه في الفية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول
الناظم وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر
ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم يتقدم عليها وقرا حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب
البر على انه خبر مقدم وان تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويوخذ من كلام
المغني ان دفع البر ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم

واسم الفاعل

الضمير

مبحث كان واخواتها

بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب قال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم منغصة
خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط وله ان يقول لذاته مرفوع على النيابة
عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع الا ان يكون لا يراه واولى منه قول الاخر ما دام حافظ سري
من وثقت به فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فتقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر نحو وما كان صلوتهم
عند البيت الا مكاء اي صفيرا وتصدية اي تصفيقا او لحنا اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلثة
اقسام قسم يمتنع وقسم يجب **فصل** في تقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا عرى مما يوجب التقديم والتوسط او التاخير نحو قائما كان زيد
اهؤلاء واياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان للخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز
تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل ونسبه الى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين
اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم
فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الاخبر دام فلا يجوز تقديمه
على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول
الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجيء
فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال وكل سبقه
دام حظر والاخبر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم
ومنع سبق خبر ليس اصطفى وحجتهم انهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واجاز من قدماء
البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين نحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير
الحجة منهم ان يوم ياتيهم معمول المصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا
يصح الاحيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها واجيب بالمنع وسنده ما
تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره او بان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس
مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى الجملة يعني ياتيهم وليس مصروفا خبره
واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا سواء كان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد
ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لان لها صدر الكلام والى ذلك اشار الناظم
بقوله كذا تسبق خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع
بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما تستحقها
من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو للفلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا
لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى وهو فتي بالفتح والسن
العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما ازداد عمره فرجه للخير وما يحتمل ان تكون ظرفية مصدرية وزيدت ان بعدها لشبهها
في اللفظ بما النافية وجزم فيه في المغني ويحتمل ان تكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف **فصل** ويجوز ان يلي باتفاق هذه الافعال
معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك
او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر
فان لم يكن المعمول احدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا
لان معموله في معنى معمولها وفصل ابن السراج والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوه ان تقدم الخبر معه نحو كان
طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل
ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون
بالجواز مطلقا بنحو قوله وهو الفرزدق قنافذ هداجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عودا
وعودا خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف وفتحها خبر مبتدا محذوف اي
هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي اخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا

البيت يهجو رهط جرير ويشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرج هذا البيت على زيادة كان
بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان ضمير الشأن وعلى هذا اقتصر الناظم فقال ومضمر الشأن اسما انو ان وقع
موهم ما استبان انه امتنع او يجعل ما الموصولة وعليهم بن عطية مبتدأ وعود خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ جائز عند
البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير وهو دعوى الضرورة متعين في قوله باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش
انحم لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشأن لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشأن لا يخبر
عنه بمفرد وحم بالبنا للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول
الخبر محذوف اي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه تامة اي مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك واليه
الناظم بقوله وذو تمام ما برفع يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه واكثر البصريين من ان معنى تمامها دلالتها على الحدث
والزمان وكذا الخلاف في تسميته ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الاول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الاكثرين لكونه
سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الاكثرين بعشرة اوجه مذكورة في شرحه
على التسهيل واذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وان كان ذو عسرة اي وان حصل ذو عسرة وامسى بمعنى
دخل في المساء واصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون اي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون
في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي ما بقيت وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول
عمر اما رسول الله صلعم فقد بات بمعنى عرس بها وقوله وهو امرؤ القيس بن عابس بالنون وقال ابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد اي عرس العائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع وقيل
الرمد والارمد صفة له مخصصة على الاول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم اي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل
اليوم بالرفع اي دام ظله واضحى بمعنى دخل في الضحى نحو اضحينا اي دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك اي انتقل وبمعنى
رجع نحو الا الى الله تصير الامور اي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح اي لا اذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك اي انفصل وتكون هذه الافعال التامة لغاز الخ غير ما ذكر وجميع افعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة الا ثلاثة افعال
فانها الزمت النقص ولم تستعمل تامة اصلا وهي فتئ وزال وليس وما وهم خلاف ذلك يؤول والى ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ
وليس زال دائما قفي وذهب ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال
زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو انما يجري الفتى ليس الجمل **فصل**
تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل ابن
ابي طالب وهي ترقصه انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون
زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمال الجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى
مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها
لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما
كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدأ والخبر وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل
ونائب الفاعل توكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء
فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين من السمو وهو العلو
المسومة اسم مفعول من السومة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت للمسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وترك
في المرعى والملوق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما وليس من زيادتها قول
الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وهذا مذهب ابي
العباس المبرد واكثر النحويين خلافا لسيبويه ان كان في هذا البيت ليست زائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في
موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها
في البيت زائدة واختلف في الغائها الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال
ابن مالك لا يمنعها من زيادتها اسنادها الى ضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى ضمير كما لم يمنع الفاعل في نحو زيد ظننت قائم و

67

كان واخواتها

وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه يرتفع بالفاعل
الا ترى انه لا خبر له وقال ابو الفتح محتجا للخليل وحجة زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير
مبتدأ ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم تعتقد ان الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور واصل المسئلة وجيران لنا
هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار
لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله ان لا يجاورنا الا
ديار والاصل الا اياك فاذا كان يتصل بالحرف فالاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات
متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه بما فهمه النحويون وانما اراد بالزيادة انه لو لم يدخل هذه الجملة بين جيران
وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي مجيء بقوله كانوا للتاكيد لما فهم من
المعنى قبل دخولها فاطلق الخليل الزيادة لهذا المعنى ويدل على انه يصفها لا ماضية قوله قبل هذا هل انتم عائجون بنا
لعلنا نرى العرصات او اثر الخيام ولا يمتنع ايضا ان تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجيران لنا خيرهم ثم حذف المضاف و
اقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة انتهى كلام المرادي والحاصل على الرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل
الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لجيران ثم وصل الماذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على لغة
ولنا خبرها وقيل تامة ولهذا تعمل في الفاعل كما تعمل في العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا وفهمها اي من الامور
المختصة بها كانها تحذف ويقع ذلك الحذف على انحاء اربعة احدها وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضمير كان او ظاهرا ويبقى
الخبر لا على بها وكثر ذلك بعد ان ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك
بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون
في غيرها والى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان والغالب فيها ان تكون
تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر ال مطرف ان ظالما ابدا
وان مظلوما اي ان كنت ظالما وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال وان بقية
واما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة
مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف اي ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل
حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته ويجوز ان خير فخير او ان شر فشر برفع الاول على انه اسم لكان المحذوفة مع خبرها
ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون
خيرا ورفعهما معا بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان وحدها و
اسمها بعد ان واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها بعد ان وحذف فعل
ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذا لم يذكره سيبويه والوجهان الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين
هما متكافئان يعني على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب
الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويان وقال ابن عصفور رفعهما احسن من نصبهما ومثال ان غير التنويعية
قولهم انطق بحق وان مستحا احنا اي وان كنت مستحا ومثال لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض صحابته التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان
ما تلتمسه خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب البغي ملكا جنوده كثيرة وقولهم
الا حشفا ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو اعلى مما قبلها ولا اعم فان الملك اعلى مما قبله والتمر اعم من الحشف
نقول فيهما اذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا اعم ولا اعلى على ما مثله به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من التمر
وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فتحذف يكون وخبرها ويبقى اسمها او بتقدير الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها
بعد ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها قدره سيبويه من لدن كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين
جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية واما الشائل بلا هاء
وهي الناقة تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والاتلاء مصدر اتلت الناقة اذا تلا
ها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لدن كانت شولا ولم يقدره من لدن كانت

علی انہ یا زادہ کان فالبیت
فیہ لان ذلک الاعمال والاہمال
وذلک ان واحد منہما اولان
فعلی الاہمال الفعل الاہمل
هم لنا ثم وصل الضمير بكان
اصلاح اللفظ لئلا يقع
... ابن يوسف

احوال كان واخواتها

لا يرى ضافر لذلك الى الحمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم حذف بعض الاسم وبقاء بعضه
بل نص سيبويه في باب الاستثناء على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما فيه
وقع فيه الوجه الثاني ان يحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان يحذف
مع اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد به تعليل فعل بفعل في مثل
قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام
التعليلية وما بعدها المجرور بها على انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاعتماد عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك لاختصار فانفصل الضمير الذي هو اسم كان
فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم منها للتقارب في المخرج
فصار اما انت والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب فقد يحذف متعلق الجار اذ فهم من المقام وعليه
قوله وهو عباس بن مرداس اباخراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع اي لان كنت ذا نفر فخرت ثم حذف فخرت وهو
متعلق الجار لان وما بعدها واباخراشة منادى منه سقط حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبالراء المهملة وشين معجمة كنية شاعر
مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط هنا والضبع على وزن العضد
السنين المجدبة وهنا قرينة لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو كناية عن الشدة التي تحصل من جدب السنة
شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مستحق بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيشبه الشرط
والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم
ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول اشهر ونقل ابو الفتح عن ابي علي انها الخالفة عن كان نائبة في الجزئين عمل ما خلفته وتحميه
ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه ومثل حذف كان وخلفها ما بدونها اي بدون ان المصدرية كقول عبيد
بن حصين الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي لزم الرحالة ان تميل مميلا قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف كان
النافية وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصبة له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه
خشب يتخذ المركض الشديد ويميل بفتح التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق
والوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض
من كان وادغمت نون ان فيها للتقارب بمخرجيهما ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره
فافعله قال الجاربردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم كذا ذكره في بعض شروح المفصل وهو
يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي
لان كنت فحذفت اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا عن الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وادغمت في
الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان ضرورة الضمير المتصل منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في
هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الحضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا آتيك الا من فانه جائز فيقول انا ابيه وان
ابى وان كان جائرا فحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان
كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين ومنها اي من الامور المختصة بكان ان لام مضارعها وهو النون
يجوز حذفها تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم يحذف نون
وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان
تك حسنة يضاعفها اصلهما اكون وتكون بالرفع فحذفت الضمة للجزم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل
في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف
نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم يحذف نون يكون فيهن لانها
محركة في الاولين بحركة الاعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما اذا كانت ساكنة فانها تشبهه باحرف
المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن فتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف
نحو ان يكنه فلن تسلط عليه فلا تحذف ايضا لاتصاله بالضمير المنصوب فالضمير يرد الاشياء الى اصولها فلا يحذف معها لضعف

في المشبهات بليس

الاصول وبخلاف لم يكن الله ليغفر لهم فلا يحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف والنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على
الحذف لتقويها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وخالف في هذا الاخير يونس بن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة
لالتقاء الساكنين تمسكا بنحو قوله وهو المنجز بن العجز الاسدي فان لم تك المرآة ابدت وسامة فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم
بحذف النون مع ملاقاة الساكنين والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكانه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى بانه يشبه الضيغم
وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة كقوله وهو
النجاشي فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل بحذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على ان لكن
المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقبل هذا بيت يتضمن ان النجاشي
عرض له ذئب في سفره فحكى انه دعا الذئب الى الطعام وقال له هل لك يا اخ يعني نفسه في مواساتك بطعام من غير من ولا بخل فقال
له الذئب دعوتني الى شيء لم تفعله السباع قبلي من مواكلة بني ادم ولست باتيه ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل
عما تحتاج اليه فاسقني منه **فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس** عمل ليس تشبيها لها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم
جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزئين وقال الكوفيون عملت في
الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدأ او
المنصوب خبره ونصب باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب
الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم اياها عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها
بان الزائدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم الخزف
برفع ذهب على الاهمال وانما لم تعمل لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فيخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي النفي ايجاب ولا زائدة كافة وهذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين
على ان ان المقرونة بما هي النافية جيء بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزائدة بعد الموصولة الاسمية والحرفية
تشبيها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقرونة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة
بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة وبالنون قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء
والزاء المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الجر وزاد في القاموس كلما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني
ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحد من قوله تعم وما انزلنا الاول
وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب
المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير فيهما الدهر الا
يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور محذوفا واقيم المضاف اليه دوران مقامه
والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير ان كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير
دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه اسم للدولاب التي يستقى عليها المثانة يجعل السافل عاليا وتارة بعكس واسماء
الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون لها تعلق بها نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب الحاجات الا معذبا وانه في تقدير
الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب والباعث على تاويله بالمصدر ما تقدم لان معذبا اسم مفعول
وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما سيبويه فلا لانه يرى ان صيغة المفعول تكون بمعنى
المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم التاويل وانشد ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا
وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا
وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهذا قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول
بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن
قاعد على انه خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه واقع بعد بل ولكن و
الواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل
واجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعدا نقله الموضح

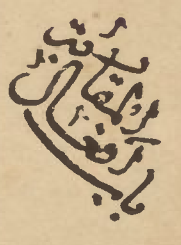
في المشبهة بليس

عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث أن لا يتقدم الخبر على الاسم خلافا للفراء وإن كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الأصح
خلافا لابن عصفور وإن تقدم بطل العمل كقولهم ما مسيء من أعتب يعني خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئا من
أعتب على الإعمال وقال ابن لغزو المعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما ساءك وقوله وما خذل قومي فأخضع للعدى ولكن إذا أدعوهم فهم
هم فخذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فأما قوله وهو الفرزدق فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم
قريش وإذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا يكاد يعرف وقيل غلط وإن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها
عند الحجازيين فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه و
قيل بشر خبر ومثلهم مبتدأ ولكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف للمبني يجوز بناؤه وإعرابه ونظيره في
البناء على الفتح إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ولقد تقطع بينكم في قراءة من فتحهما مع أنهما مستحقان للرفع على التبعية لحق في الأولى
والفاعلية في الثانية وإلى هذا نظر من لا يتوهم أن ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لأن إضافته لا تفيد التعريف وهو
في الأصل نعت لبشر ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ والخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقدم
الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع ونادر أي ما في الوجود بشر مثلهم أي مماثلهم قاله المبرد ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان
معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان و
التقدير وإذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام
ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لأنه كان جهم الوجه وقال
في كتاب طبقات الشعراء إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره قال أبو محمد بن السيد والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي
وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم إعمال ليس أعملت ما دون إن مع بقا النفي وترتيب زكن أي علم الشرط الرابع أن
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فإن تقدم بطل عملها كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى
منى أنا عارف والأصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوب على المفعولية بعارف يقال تعرف ما عند فلان بتشديد الراء أي تطلب حتى
عرف والمنازل مفعول فيه وذلك أنه رحل لما اجتمع بمحبوبته في الحج ثم فقدها فسئل عنها فقالوا تعرفها في منازل الحج من منى فقال
أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها إلا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله بأهبة حزم لذ و
إن كنت امرءا فما كل حين من توالي مواليا والأصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف
زمان منصوب بمواليا وإلى ذلك أشار الناظم وسبق حرف جر أو ظرف كما بي أنت معنيا أجاز العلما والأصل ما أنت معنيا بي ويفهم
أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع وأما لا فإعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين وإليه ذهب سيبويه و
طائفة من البصريين وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه وعلى الإعمال يشترط له الشروط السابقة في عمل ما ما عدا الشرط الأول وهو أن لا
يقترن اسمها بإن الزائدة ويشترط أن يكون المعمولان نكرتين نحو لا أحد أفضل منك وإلى هذا أشار الناظم بقوله في النكرات أعملت
كليس لا وأما قول النابغة ولا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فإن قلت كيف
جعلته نادرا وفي مثل سيبويه ما زيد قائما ولا أخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما والغالب في لا أن
يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعد بن مالك جد طرفة بن العبد من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا و
خبرها محذوف أي لا براح لي والصحيح جواز ذكره أي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا فتعز فعل أمر من التعزية
وهي التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة وليس كذلك
نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الأرض ظرف مستقر صفة لشيء ولغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الأولى وكذلك القول فيما بقي والوزر
الملجأ والواقي الحافظ وإنما لم يشترط الشرط الأول وهو أن لا يقترن اسمها بإن لأن إن لا تزاد بعد لا أصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها وأ
أما لات فأصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناها أو لهما وخصت بنفي الأحيان وزيادة التاء هنا أحسن
منها في ثمة وربة لأن لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إن قال صاحب الكافي لا فرع لا ولا فرع ليس وليس
فرع ضرب فهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة
كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة في أول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا هل هي ماضي ليت بمعنى
نقص استعملت للنفي أو هي ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبي الربيع قولان حكاهما في المغني وعملها إجماع من العرب.

في المشبهات بليس

وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمفعول لفعل محذوف وهذا احد
قولي الاخفش وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر ولها عند
هم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبر
ها واسمها محذوف وهي بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى بن عمر في الشواذ و
لات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل
كان ينبغي ان حذف المرفوع لا يجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم
يتصرفوا في اصله وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان منذ
ومنذ كذلك فتحصل في الحين ثلث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع ثلثة اقوال اما على الابتداء او على الاسمية للات ان كانت
عاملة عمل ليس او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ان وفي النصب ثلثة اقوال ايضا اما على الاسمية للات ان كانت عاملة
عمل ان او على الخبرية لها ان كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول بفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الخفض وجه
واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يؤخذ من قول الناظم وما للات في سوى حين عمل فاما قوله وهو شمردل الليثي
لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجير فان ارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور وقبله تقديرا
او على الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتداء او يحصل مجير على الفاعلية ولات مهملة لعدم دخولها على
الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال
اذ المبتدأ ههنا ذكرى بفتح الراء المقصورة وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهي هنا محتملة للمكان والزمان اي
ليس في هذا المكان او الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبرة وقيل مكبر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل وقيل
هي امراة قائل هذا البيت واو من عطف على مقدر اي جبيرة تذكر او من جاء منها بطائف الاهوال والطائف الذي يطوف بالليل و
اراد به هنا الخيال الذي رآه في النوم وكان رآها في النوم وهي غضبى ففزع من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية
فاعمالها نادر عند ابن مالك وقال غيره انه اكثر من عمل لا وهو لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما فوق نجد الى
ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي
واكثر الكوفيين وابو بكر وابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل عن سيبويه و
المبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل
العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اي ان انا قائما وكقراءة سعيد بن جبير ان
الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها بعضهم على انها المخففة من الثقيلة وانها نصبت
الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجعله احسن لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا
على اضعف المجانين انشده الكسائي شاهدا على اعمال ان عمل ليس **فصل** وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير الاستثنائية وفي خبر ما
نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين
لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم رد لان زيد القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فان الباء لا تدخل
هنا لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في
اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله وليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي
في يديه وهذا من الغريب كما قاله في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ منفي كقوله وهو سواد بن غارب
يخاطب النبي صلعم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن غارب فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط
الذي يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي بمغن اغناء ما كاحد الوجهين في ولا يظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا
عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم تجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك و
قوله وهو عمرو بن براقة الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد الباء في اعجلهم وهو خبر اكن واجشع
بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق في الجشع وهو شدة الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وهو دريد بن الصمة دعاني
اخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين

بضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وزاد الباء بعد ورد في غير ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي فان
تناء عنها حقبة لا تلاقها فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتناء من النائي وهو البعد والمعنى فان غبتها عنها ايامه
على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي حاجات الفؤاد المعذب وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية
بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لانه بدل من تناء قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار
وفي قوله ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر فزاد الباء في هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض
بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته اصبته وفي قوله وهو الفرزدق يهجو
جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمشاة اتان الحمير كما ان بني فزارة يرمون باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت
الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم فزاد الباء في دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش و
اقلولى بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على الاتان وسكنت له الا ليت
هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا ابل اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد
وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة
الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال وبعد ما وليس جر الباء الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت في خبر ان المفتوحة في
اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء
مصرحا به في موضع اخر كقوله تعالى اوليس الله الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع ما في خبرها فلبست
من النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني احد بقائم **هذا**



باب في افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم
عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلثة انواع احدها ما وضع للدلالة على قرب الخبر للمسمى باسمها
وهو ثلثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها واوشك الثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من
اضافة المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الافعال
وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في المحتسب واخلولق بالخاء المعجمة وقاف والنوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع
المسمى باسمها في خبرها وهو كثير وانهاها بعضهم الى اثنين وعشرين فعلا ومنه انشأ وانشئ وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة
وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب يعمل عمل كان من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرهن يجب كونه
جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت بن جابر فابت
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فائبا خبر كاد مفردا وهو ايبا اسم فاعل من آب اذا رجع ويروى وما كدت ابا وآب بضم الهمزة
وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء ابو قبيلة وهو فهم ابن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة
والهاء المضاف اليها ترجع الى القبيلة وتصفر من الصفير الطائر والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة
فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب والشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا
قول سيبويه وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال الاصمعي خبر يصير محذوفة
وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بابؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول
به قال الموضح في شرح الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا اي يمسح مسحا
وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ابؤسا لان في ذلك ابقاء لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن
جني فقال في البيت تقديره وما كدت اكون ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالته لقومها
عند رجوع قصير من الغزو اليها ومعه الرجال وكان الغوير وهو ما الكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل
الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان من خمر بيسان تخيرتها درياقة توشك فتر العظام انشده ابو محمد
بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك يكون فتر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف لدلالة
مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله وحذف عامل المؤكد امتنع كما سيأتي في بابه وفي
قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تعريض لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه

منه

الافعال ان تكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا بعد جعل في قوله في الحماسة وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار
مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله يقرب مرتعها فاقام الجملة الاسمية مقام
الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الاكوار متعلق بقريب هي اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او
جمع كور بفتحها وهي الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم يبعد من الاكوار
بل يرتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل الغيبة على حد اجازة الاخفش ظننت زيد قائم
وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص لامر الشان كما قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا
تلغى وشرط الفعل المشتمل عليه الجملة ثلثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك
لان افعال هذا الباب انما جائت لتدل على ان مرفوعها هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على
المرفوع ليتحقق ذلك واما قوله وهو ابو حية النميري وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وقوله وهو ذو الرمة
واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه فثوبي في البيت الاول واحجاره في البيت الثاني بدل لا انه اسمي جعل في الاول وكاد في
الثاني بدل اشتمال والفاعلان بيثقلني وتكلمني بل فاعلهما مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فعاد الضمير على
البدل دون المبدل عنه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه
ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد وتوهم ان ذلك شرط وفي البيت الاول تاويلان اخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت
الثاني ستة تاويل اخر ذكرهم الحضراوي تركنا الجميع خوف الاطالة ويجوز في خبر عسى خاصة ان ترفع السببي وهو الاسم الظاهر المضاف الى
ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير
زياد يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي
هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد بن ابي سفيان اخو معاوية
كان اميرا بالعراق بنيابة عن معوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا ليدل على الحال او الاستقبال وشذ في جعل قول ابن عباس
فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من نبه عليه و
وجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة ارسل فافهمه انتهى وفيه رد على ابن مالك
حيث قال في التسهيل وفعلية مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو محط
الشذوذ واما نفس اذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة
التصدير باذا وانما جعل شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا
ان كان الفعل الدال على الترجي حرى واخلولق لان الفعل المرجو وقوعه قد تراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى
زيد ان ياتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب
زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار وحرى زيد صاحب الاتيان
واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا منها اي من ان وجوبا ان كان دالا على الشروع نحو وطفقا
يخصفان لانه للاخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وخبر اوشك الاقتران بها اي بان لان عسى من
افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب جمهور البصريين الى ان التجريد من خاص الشعر واما اوشك فانما غلب فيها
الاقتران حيث جعلت للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته وابن الضايع والابذي وابن ابي الربيع ان اوشك
مرادفة عسى الذي هو للترجي قال ابن الضايع والدليل على ذلك انك تقول عسى زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج
الا وقد اشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح هنا تبعا للناظم و
ابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كاقتران الغالب في عسى نحو عسى ربكم ان يرحمكم ونحو قوله ولو سئل الناس التراب لاوشكوا اذا
قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى انه من
طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطا التراب بالموجد لقاربوا الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله
وهو هدبة بن خشرم العذري عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان والكرب بفتح الكاف و
سكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره

في افعال المقاربة

في القرآن قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن اياز يكون
تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير واجاز
بعض المغاربة ان يكون حالا من قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا بيكون
لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم ان شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي وقوله وهو
امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفاء والقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من ان و
من بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت
في الحرب يوشك ان يوافقه الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما يدلان على شدة مقاربة
الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه فلم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ويقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما
من الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة
هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى
فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب
عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كادت وهو مقرون بان واوله فاء فوقانية
مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثالثة على لغة قيس قاله ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيضا اذا قضى قاله ابو الفرج
ابن سهيل وغدا بمعنى صار واسمها مستتر فيه يعود على ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون
الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن ويروى فما كرب
بالمثلثة بمعنى قام وقوله وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان تقطعا خبر كربت و
هو مقرون بان وفيه رد على سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت احداهما
وسقى يتعدى الى اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبله مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون
الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والاحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا
التجرد من ان وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الى اقترانه بان وتجرده منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران
وهو حرى واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم وكعسى حرى ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حرى وما يجب تجرده
من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسى و
اوشك وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسى نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا وما يجوز فيه الامران والغالب
التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا **فصل** وهذه الافعال
ملازمة لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهو كاد وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف
كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن فلاح
في منهج الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج على انها يائية العين بقولهم لا افعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو
اصلا وسيلة الى مجيء الياء للتخفيف انتهى واوشك لقوله يوشك من فر من منيته انشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا وهو اكثر استعمالا من ماضيها
حتى ان الاصمعي وابا علي انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحويين لها الا بالمضارع وطفق حكى ابو الحسن الاخفش
طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم
حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في ارسل يسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن فلاح في منهج
الالباب وعسى يعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله الموضح
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل للثلثة وهي كاد قاله
الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول كثير بن عبد الرحمن بالباء الموحدة والتكبير اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن بالذي انا كائد وكائد
بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن
بمعنى مرهون خبر ان وكرب قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل
من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف. واوشك وعليه قصر الناظم فقال وزاد موشكا كقوله وهو كثير بن عبد الرحمن فانك موشك ان

ان لا تراها وبعد ودون غاضرة العوادي من قبل اسم فاعل من اوشك وبعد ومضارع عدا اذا جاوز وغاضرة بغين ثم ضاد معجمتين جارية
ام البنين بنت عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوادي الدهر والصواب ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة
والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على الفعل لان فعله كابد وقياس اسم الفاعل الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب بن السكيت في
شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما انشده
الناظم وقد كنت اقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه اشهى والصواب ان كارب في البيت الثاني
اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء اذا قرب وبهذا جزم الجوهري واصله كارب يوم من يوم اي قرب يوم وفاته وفي كرب استعمالات
ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد اذا ضيقته على
المقيد واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا وكعودا عمن قال طفق بالفتح فان قياس الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا
عمن قال طفق بالكسر فان قياس الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا كقال قولا ومكادا كمقال ومكادة كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء وفي حواشي
سنن ابي داود للمنذري حكاية ايشاك مصدر اوشك قاله الموضح في الحواشي **فصل** تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا
الباب بجواز اسنادهن الى ان يفعل حال كون ان يفعل مستغنى به عن الخبر فيكون تامة وهذا معنى قول الناظم بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد
غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما انه
اذا تقدم على احديهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم
المتقدم عليها فتكون مسندة الى ان والفعل ومستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير العائد
الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبر فيكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم
بقوله وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث
فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح هند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في
موضع نصب خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص
والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعمولها خبر المبتدأ والزيدون عسوا ان يقوموا وكذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من
الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ
قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا
منهن والفرع الثاني انه اذا ولي احدهن ان والفعل وتاخر عنهما اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد جاز الوجهان السابقان فيما
اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ لمؤخر لا غير وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان
ان يقدر خاليا من الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما
عن الخبر وتكون تامة والثاني انه يجوز ان يقدر ذلك الفعل متحملا الضمير ذلك الاسم المتاخر فيكون الاسم المتاخر مرفوعا بعسى ويكون ان
والفعل في موضع نصب على الخبرية لعسى مقدما على اسمها فيكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن
توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين ايضا في حال التانيث والتثنية والجمع المذكر
والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى
متقدم على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها
وعسى ان تطلع الشمس بالتانيث لا غير فالشمس اسم عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تانيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تانيثه
لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الاضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم
اخوتك وعسى ان يقمن نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم المتاخر في هذه الامثلة فاعل بيقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى
بهما عن الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول توحد يقوم لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده وفي المثال الاخير تؤنث تطلع وتذكره لانه
اسند الى ظاهر مجازي التانيث وسيأتي انه يجوز تانيثه وتذكيره لا يقال اذا تاخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا
بناء في هذا ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسيأتي ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد
وغيره **مسئلة** يجوز كسر سين عسى في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي خلافا لابي عبيدة في منعه الكسر وليس ذلك للجوهري بط

في المشبهات بالفعل

سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسي زيد بكسر السين كرضي زيد بل يتقيد بان يسند الى ضمير يسكن
معه آخر الفعل فيتمثل لما اذا كان مسندا الى التاء او النون او نا نحو عسيت بالحركات الثلاث بالتاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين و
عسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى هل عسيتم ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم ان توليتم قرأهما نافع بالكسر
لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة الشائعة والى ذلك
اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

هذا باب الحروف الثمانية

عبر بالاحرف نظرا الى هذا العدد للقلة وبالثمانية لادخال ان المفتوحة وعسي ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان ان المفتوحة فرع
المكسورة عنده الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء والتصدير ويسمى اسمها وترفع خبره
على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى خبرها فلو كان المبتدأ محذوفا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر مبتدأ محذوف
او واجب الابتداء كاي او واجب التصدير غير ضمير الشان نحو كاين وكم لم تنصبه هذه الاحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وابن زيد لم
ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا حكي من قولهم ان اين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قاله ابو حيان
وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر ولنا هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن وهو المبتدأ ولكل من الفريقين حجة فحجة
البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر
معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يسمع ان قائم زيد ولو كان الخبر معمولا لجاز ان يليها ويبتني على هذا
الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وستاتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما للتوكيد النسبة بين
الجزئين ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والانكار لها فان كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد
توكيد النسبة وان كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وان كان منكرا لها فهما لنفي الانكار لها فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار
واجب ولعبره بهما اولا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق والتوكيد قاله
جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لان من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل
وتقول ما زيد شجاع فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها اما ان
يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرو شارب
او مثلا له نحو ما قام زيد لكن عمرا قائم فالاول والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو
حيان في النكت الحسان والثاني نحو لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته واذا اردت توكيده
قلت لكنه لم يجئ فاكدت بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وان والكاف زائدة فيها
لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف بعد التشبيه نحو كان زيدا اسد
جار بما الجر فيه ارفع من الاسم والخفض منه فهنه تشبيه موكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا
كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق
الكاف بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكانت ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة
لهم في قوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا
للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفة اسمها نحو كان زيد قعد او يقعد او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد
ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا لابي الحسن الانصاري ولا للنفي نحو كانك ذا علينا اي ما انت ذا علينا خلافا للفارسي
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع
فيه لاستحالته عادة والثاني نحو قول منقطع الرجاء من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن لكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا
يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع وعبر عنه قوم
بالترجي في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا والاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك
باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قاله في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى
ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكونان لتوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فجهل منه او افك قاله
في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي

باب الحروف الثمانية

وهو التوكيد

فى المشبهات بالفعل

لعل للتعليل نحو ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك اى لنتغدى ولتاخذ اجرك ثم
منه اى من التعليل لعله يتذكر اى ليتذكر قال فى المغنى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اى اذهبا على رجائكما انتهى قال
الكوفيون وثانى لعل للاستفهام قال فى المغنى وبهذا علق بها الفعل نحو لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى
انتهى وعلى هذا فالتقدير لا تدرى ءالله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدرى جواب الله يحدث وما يدريك جواب ايزكى
قاله قريبا الموضح فى حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون وعقيل بالتصغير يجيز جر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى
واثباتها قال شاعرهم لعل ابى المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها فى حال الجر عاملة عملان وان اسمها فى موضع نصب وخالف ذلك فى
المغنى فقال ما نصه اعلم ان مجرور لعل فى موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق
بعامل وهو قوله قريب خبر ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع عسى فى لغة بالتصغير وهو بمعنى لعل فى الترجى والاشفاق فحملت فى العمل عليها كما
حملت لعل على عسى فى ادخال ان فى خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض وشرط اسمها ان يكون ضمير الغائب او متكلم او
مخاطب كقوله وهو صخر بن العود الحضرى وكان يرجى محبوبته يصيبها مرض ليكون وسيلة الى عيادته لها اباها فقلت عساها نار كاس وعلها
تشكى فاتى نحوها فاعودها فالها المتصلة بعسى اسمها ونار كاس خبره وقوله وهو عمران بن حطان الخارجى وكان سبى امراة زوج ابنه من الخوارج
فقيل له فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هى عليه واضلته عن مذهب اهل السنة ولى نفس تنازعنى اذا ما اقول لها لعلى او عسانى فالياء المتكلم اسم
عسى وخبره محذوف وقول اخر يا ابتا علك او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو فى موضع
نصب وما بعده خبره هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسى الى ان الضمير خبر عسى مقدما وما بعدها اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما
الاول الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة اوشاذ والثانى ان من قال عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير
لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يرى ان عسى التى تنصب الاسم حرف فهو نظير ان ما الاولى ولذا وذهب الاخفش الى ان الضمير منصوب فى
موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار وهو اى عسى حينئذ
اى حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للشيخ فى اكبر السنين ونقله اى نقل الشيخ القول بحرفيته عن
سيبويه خلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته سواء كان بمعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته والحاصل
ان فى عسى ثلثة اقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا والتفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها
فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى لولا الحياء وان راسى قد عسا فيه المشيب لزرت ام القاسم اى قد اشتد والحرف الثامن لا النافية للجنس
وستاتى فى باب معقود لها بعد هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا ومجرورا لعدم
تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة ما اذ دوخ من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم
اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه قال اذا انصرفت نفسى عن الشى لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان الحرف العامل غير عسى ولا لان
شرط عملها اتصال اسمائها بها والا اى ان كان الخبر ظرفا او مجرورا فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها
مؤخر والمجرور نحو ان فى ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان فى الدار مالكها
واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم التوسط تجويزهم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز
الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والى جواز التوسط بالظرف وعدمه بغيره اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا فى الذى كليت فيها اوهنا
غير البذى ولا يلى هذه الاحرف معمول خبرها الا اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا **فصل** تتعين ان
المكسورة وهى الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهى الفرع حيث يجب
ذلك واليهما اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفى سوى ذاك اكسر ويجوزان بالتثنية اى ويجوز ان المفتوحة والمكسورة
ان صح الاعتباران وهما سد المصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه فالاول وهو تعين ان المكسورة فى مواضع عشرة لا يجوز فيها ان
يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وهى ان تقع فى الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر لان المفتوحة فى تاويل
مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفى ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار او حكما وهى التى من الابتداء الحكمى الا ان اولياء الله لان ان لو وقعت
بعد الا الاستفتاحية واقعة فى الابتداء حكما او تقع تالية حيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او اذ نحو جلست اذ ان زيدا امير لان حيث واذ
لا تضافان الا الى الجمل وفتح ان يؤدى الى اضافتهما الى المفرد او تالية الموصول اسمى او حرفى نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه فما موصول
اسمى ووجب كسر ان بعدها لوقوعها فى صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان تكون جملة بخلاف لو وقعت فى حشو الصلة نحو جاء الذى

تتمة

عندك انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معمولها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جئتني
الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين فاطلاقه هذا محمول على تقييده بعده وتجلى في قولهم لا افعله ما
ان حراء مكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت لذاك اي ما ثبت ان حراء مكانه فليست في التقدير ما لية للموصول
لانها فاعل بفعل محذوف والجملة صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء
جبل على ثلثة اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير
بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او تقع جوابا لقسم لم يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
والثاني نحو اقسمت ان زيدا لقائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله لان المحكي بالقول
لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو اتقول ان زيدا
عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او تقع حالا مقرونة بالواو ولا فالاول نحو كما
اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعمولها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد انه
فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام وانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر ان بعد الا
نحو ما يعجبني منه الا انه يقرأ القرآن اشهي او يقع صفة لاسم عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر
وهي لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح نحو مررت برجل عندك انه فاضل لانه وصف
بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل معلق عن عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه
اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما اخرت لئلا يدخل حرف تأكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما
فتحت في نحو علمت ان زيدا لفقير لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وشبهها لانها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة
او تقع خبرا عن اسم ذات غير منسوخ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان او منسوخ
ومنه ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعمولها خبر ان
الذين امنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات قيل وتجيء عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق
نحو ان ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان زيدا فاضل
ان عمرا جاهل فالهاء في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله اولا ان تقع في الابتداء واقتصر الناظم
على ستة مواضع فقال فاكسر في الابتدا وفي بدء صلة وحيث ان ليمين مكملة او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من بعد فعل علقا
باللام والثاني وهو تعيين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد المصدر مسدها ومسد معمولها وهو ان تقع فاعلة نحو اولم
يكفهم انا انزلنا اي انزالنا او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول فانها واجبة الكسر
كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن اياته انك ترى
الارض اي رؤيتك الارض من اياته هذا هو مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف
على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض انتهى والثاني نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله اولا ان تقع في الابتداء وقوله هنا ان
تقع مبتدأ اذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في اول الجملة مستقلة واذا وقعت مبتدأ تكون مع معمولها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء
محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان من المسبحين ثم قيل لا يحتاج الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف
والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من
المسبحين على الخلاف في ولو انهم صبروا قاله في المغني او تقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على اسم المعنى خبرها اي خبر ان نحو
اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد
وانما فتحت ليسد المصدر مسدها ومسد معمولها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معمولها جملة
مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة
بلا رابطة بخلاف قولي انه فاضل فيجب كسرها لانها وقعت خبرا عن قول ولا تحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكايتها لفظها كانت نفس المبتدأ

في المغني والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفعل وبخلاف اعتقاد زيد انه حق يجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على اعتقاد ولا مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدأ لان الاسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها لانه يصير اعتقاد زيد كونه اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لابد ان يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو ان يقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع حذفها فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير الظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل نطقكم لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان ذلك كسرت كما تقدم في حيث واذ او تقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم فانها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم وهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل الثالث ما يجوز فيه الامران كسر ان وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوء بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان ومعموليها مبتدأ خبره محذوف او خبر مبتدأ محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف المبتدأ اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤس اي فهو يؤس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل ما قبلها المفاجأة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدأ حذف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهي طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن زيادته فلما نظرت الى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا فاذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع لكز الموضع الثالث ان تقع موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي وقرأ الباقون من السبعة بالكسر على انه تعليل مستأنف بيانيا فهو في المغني جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان على انه تعليل مستأنف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف وهو ارجح لان الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار ابي يوسف قاله في الكشاف الموضع الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله وهو رؤبة او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه واختاره الزجاج والفتح عند الكسائي والبغداديين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لانها مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل في فعل القسم وذكرت اللام او لم تذكر او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من العرب نحو والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون في هذا المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم توجيه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع السابق عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقول شخص واحد نحو قولي اني احمد الله بفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدأ في المعنى على حد قوله تعالى دعويهم فيها سبحانك اللهم وتحيتهم فيها سلام قاله الموضح في شرح الشذور ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو

فتح ان
في الاحرف الثمانية

على انى احمد الله لانها خبر غير انه بمعنى غير قول والتقدير على حمد الله وهذا مبنى على ان الحمد العملى في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا
ادعى الخصائية بخصوصه نحو صديقى زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما يكون اعم منه كالانسان حيوان او
مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقادى زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر ان فيهما يصدق على
المبتدأ والخبر الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق ولو انتفى القول الثاني روحد القولان ولكن
تختلف القائل بهما كثر وجوبا بينهما فالاول نحو قولى انى مؤمن بالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة انى مؤمن خبره وهى نفسه في المعنى فلا
يحتاج لرابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر عنه بالقول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني
قولى ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصلح الفتح لفساد المعنى اذ لا يصح ان يقال قولى حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم
فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان يقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى
وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمؤ اما على الاستيناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على
جملة ان الاولى وهى ان لك ان لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الاعراب وقرأ الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف
المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان عمرا وابا خالد فان
مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لى مالا وبخل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هى فتارة
يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر بل يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
لان حتى الابتدائية منزلة منزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل
فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان فيها مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها
عاطفة فان في موضع نصب بها والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت امورك وفضلك اما فتحها في الاولى فلدخول الجار
عليها اما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها
اى اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية وذلك تكسر ان بعدها والفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما
العامة بمعنى شئ وصارا بعد التركيب بمعنى احقا فيقدم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشى وهو قليل فالهمزة
للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب على انها حقا في قوله احقا ان جيرتنا استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق تقديره افي حق وقد
خامرحا بقى كقوله افي حق مواساتى اخاكم وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهى بمنزلتها في قوله ومن اياته
انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهى بمنزلتها في اولم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان ذلك حقا عند سيبويه
ظرف مجازى بمنزلة كيف ومصدر بدل اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم والغالب الفتح نحو
لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على معنى ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل اى وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة
للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وعلله في المغنى بان زيادة الشئ يفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به واجيب
بما اجاب به الفارسى عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة وقال المرادى في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى
حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان ما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادى عن سيبويه حكاه في المغنى عن قطرب والذى عند
الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناهما بعد التركيب لا بد او لا محالة ومن او في بعدهما مقدرة اى لا بد من
ان الله يعلم او لا محالة في ان الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على ما حكاه
الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من
ذلك على قوله بعد اذا فجاءة او قسم لا لام بعده بوجهين نمى مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول انى احمد **فصل** وتدخل لام الا
بتدا بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة بالقاف والفاء وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفاء
سميت بذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها
وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغنى وانما دخلت اللام بعد ان لانهما
للقسم في التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد ان المكسورة على اربعة اشياء احدها الخبر
وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه غير ماض ويشمل المفرد نحو ان ربى لسميع الدعاء والجملة المبدوءة بالمضارع
نحو وان ربك ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا لعندك اما اذا قدر متعلقهما اسما

فی الاحرف الثمانية

لم تدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا تدخل عليه اللام خلافا للاخفش كما يأتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي
ونميت وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني بخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ
قوله وهو ابو حزام بن غالب الحارث العكلي واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين لدخول اللام على الخبر المنفي وتعليق
الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا تعلق لان الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فادخل عليها
اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه ان يقول للاسواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم
لا سواء في الاصل بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر
المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر
ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجتمع بين متماثلين في نحو لن ولم ولما ولا وحمل الباقي عليهم ولم
تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجازها الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل مما سلب الدلالة على الحدث والزمان
وان زيدا لعسى ان يقوم مما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق
لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه
وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب المارديني حيث ذهب الى منع دخول لام
الابتداء الى قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني
بغين معجمة مفتوحة وزاء ساكنة ونون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد ظاهرة ففي الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان البصري
والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو المنقول في المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما
الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فيجب تقدم فعل القلب نحو علمت ان زيدا
لقائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسرتين هي كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون
جملة شرطية لان اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر لانه من تتمة
الخبر وذلك بثلثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر و
الحال نحو هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك
قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا
جالس في الدار لتاخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخول اللام
عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا يكون خبرا في
حال بخلاف الظرف فانه يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا تقدم على
عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعام اكول وبخلاف ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح للام لكونه
فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة ووجههما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا
فاما المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي
وينبغي ان يجري خلافهم في ان زيدا طعامك قد اكل فان خطابا يمنع دخول اللام على قد ونقدنا القول عنه وقول الاخفش والفراء بدليل
اجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله قرب مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول وان لم يجيزوا تقديم
العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان
الاسم بشرط واحد وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا
ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول الخبر على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عصفور
في اول باب ان فقال لا يجوز ان تقول ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع مما تدخل عليه اللام
الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلت
اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى وذلك بلا
شرط ولا التفات لمن يجيز تقدمه مع الخبر نحو هو القائم على ان الاصل زيد هو القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط
بين المبتدا والخبر او ما اصله المبتدا والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا وما

باب الحروف المشبهة

بعده خبر والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان الضمير لا محل له من الاعراب على الصحيح والحاصل ان لام الابتداء تدخل بعد ان المكسورة على
اربعة اشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد والى ذلك
اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا
وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على العدى مستحوذا والثاني الاسم واليه الاشارة بقوله واسما حل قبله الخبر واما المتوسطان
فهما معمول الخبر وضمير الفصل واليهما اشار بقوله وتصحب الواسط معمول الخبر والفصل فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه
الاحرف المتقدمة الا عسى ولا لان ما لا تتصل بهما وتمنع اي ان وان ولكن وكان وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الا
وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية قاله في المغني وتسمى ما الكافة عن العمل النصب والرفع للنصب المتلوة بفعل مهيئة فمثال ان وان قل انما يوحى الي انما
الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما
يساقون الى الموت ومثال لعل قوله لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل بخلاف قوله تعالى ما
ان تفتكم فابالكم ولكنما يقضي فسوف يكون فما اسم موصول لا زائدة في موضع على انها اسم لكن ويقضي صلتها وجملة فسوف يكون
خبرها ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة تشبه باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب
نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال الاختصاص منها
الا ليت فتبقى على اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وظاهر القزويني ثم لما جاز ليتما قام زيد ويجوز اعمالها
استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله وهو النابغة الذبياني قالت الا ليتما هذا الحمام
لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فيروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال
لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي
هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد الثمد ويعده
فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كهذه الحي
هي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ليت الحمام ليه
الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام مية فنظروا فاذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعدوه فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلث وثلاثون قطاة
فاذا ضم ذلك الى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصيغة الجمع وهو سراع وبه يحتمل اوله الاعجام والاهمال وبصيغة الافراد وهو وارد و
الثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العدد ندر الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي
عن العرب سماعا وهل يمتنع قياس ذلك المسموع في البواقي مطلقا اي في بقية اخواتها الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل ولكن وقوفا
مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما سمع في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج
وابن السراج والزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت
معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيها اي في لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي الربيع
فهذه اقوال اربعة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وقد يبقى العمل **فصل** يعطف
على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوفا جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو
بالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد
بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع و
الخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف ويعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف
بشرطين استكمال الخبر وكون العامل ان وان ولكن بما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله فعطف رسوله على محل
الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على محل الام بعد استكمال
الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤولة ولكن عمي الطيب الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب
وهذا معنى قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحق بان لكن وان وكون الرفع بالعطف على محل
الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك

في المشبهات بالفعل

مجمعون على ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بري ولنا الاب والنجيب والخال الطيب لا اصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك اذا كان بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بري اي بري هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين و الاب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على محل الاسم مثل عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل ولا امراة بالرفع لان الرافع لمحل رجل الفعل وهو جاءني وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزائد لان الزائد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بدخول الناسخ وهو ان ولكن والعامل اللفظي ابطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراطهم استكمال الخبر وكون العامل ان او ان ولكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشاء واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفراء الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون بعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي بعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الالف باء موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم من يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب بعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد و ضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق بعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائي والفراء لا يوافق على ان الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله ولكن اشترط الفراء اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفاء اعراب الاسم برفع الخبر ونصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفراء خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الاعراب اخذه من التسهيل واعترضه في حواشيه فقال المعروف عن الفراء انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم فلا المقصور والمضاف للياء خلاف ما في نقل المولفين ثم هي يجيز ان كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة المتقدمة وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمتنع ان كان الاسم معربا كما في نحو ان الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنع البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتاتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لان الرافع في الخبر عندهما في باب ان هو رافعه في باب المبتدأ الا انه مشكل اما على القول بالترافع وهو المشهور عن الكوفيين فلان المبتدأ قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتداء في باب ان كما نقله الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فانما هو باسمه وقعا فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون من البصريين على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون محذوفا اي والصابئون والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعلى تقدير الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه كقوله خليلي هل طب فاني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب في الاصل فاني لغريب وقيار غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فاني غريب وقيار لغريب ويتعين التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملائكته بالرفع والتقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في يصلون لانها للجماعة المشركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد ومثلها في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد

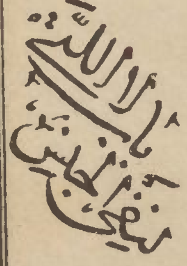
الوجهين فينافي التوجيه الاول ايضا ويصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان شرط الدليل
اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلوة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما
على التوجيه الثاني فعلى العكس لان الصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في المغني فقال
الصواب عندي ان الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملئكة الاستغفار والى الادميين
دعاء بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو انك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في
الدار فجائز بالاتفاق قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفراء الشرط الثاني وهو كون العامل
ان وان ولكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج يا ليتني وانت يا لميس في بلد ليس بها انيس فعطف وانت بكسر التاء على محل اسم ليت وهي يا
المتكلم ولميس اسم امرأة وانيس بمعنى مؤنس وخرج بتشديد الراء النباء للمفعول على ان انت مبتدأ حذف خبره واذا الاصل وانت معي والجملة
من المبتدأ والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور لان
اكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا في هجر و
شرح الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان
الاصل انا وانت فانا مبتدأ وانت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى **فصل** تخفف ان المكسورة
لثقلها بالتضعيف فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام
لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى ويجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول
الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان مخففة من المثقلة
وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير
وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سد مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله
وتلزم لام الابتداء بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل حالكون اللام فارقة بين
الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام
ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب ترك اللام كما قاله في المغني لان الخبر
المنفي لا يدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان يكون الكلام مسوقا للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم
انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح و
توهم النفي هنا ممتنع واباة جمع اب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وضرها مراعاة
للنحو والى ذلك اشار الناظم بقوله وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا وان ولي ان المكسورة المخففة من المثقلة فعل فشرطه
ان يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير نافي فخرج بذلك ليس وغير منفي فخرج بذلك زال واخواتها ونحو ما كان وغير صلة
فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع الا ان الاكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصا
رهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كدت لتردين وان وجدنا اكثر
هم لفاسقين وتدخل اللام ح على الجزء الثاني من معمولي الناسخ فانها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الاصل فلما خففت
وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان
مقتضاها موفرا عليها اذ الخبران مذكوران بعد دخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها
لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيد لقائم واما كون الماضي اكثر من المضارع فلان ان المشددة تشبهه لفظا ومعنى فقصد
بعد تخفيفها ان يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ وندر عند غير
هم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام
شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين وهو
افصح من ضمها اخبار ومعناها الدعاء وحلت وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش فانه جائز
كما قاله في المغني زاد هنا والكوفيين وهو يوهم انهم يجيزون تخفيفها ان ويدخلون المخففة على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم
فانهم لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث

ثمرة ١٦٢ في احكام الاعراب الثمانية

اللام وزعم الكوفيين ان اللام في ذلك بمعنى الا وان ان قبلها نافية اشهى وبما ورد في ذلك من قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا احكاها
الاخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به ان جاء الخاطبا فدخلت على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا
بان يكون مضارعا غير ناسخ اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل ان للام
بعد ان المخففة ثلث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني
نحو ان زيد لن يقوم والثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان واكثر البغداديين
وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا
في الاصل ولا راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالا ان محل الجزء
الاول والذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي
كان خبرا في الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل
والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان تقدم فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء
كسرت وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا ما اشار بقوله والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا
بان ذي موصلا **فصل** وتخفف ان المفتوحة فيبقى العمل وجوبا للتحقق مقتضاها وهو اقاده في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة
للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا عند ابن مالك محذوفا لا ظاهرا سواء كان للشان ام لا لان المكسورة ثبت اعمالها
في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا للشان واما قوله
هو النحض المنيم جنواخت عمرو ذي الكليب بانك ربيع وغيث مريع وانك تكون هناك الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه
غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الازمنة فربيع الشهور
شهران بعد صفر ربيع الاول والثاني وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما يأتي فيه النور والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلأ
او المطر والمريع اما بفتح الميم ان جعلت الغيث اسما للكلأ اي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال امرع الوادي وامرعه المطر والثمال
بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب في خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم
فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او دعاء لم يحتج لفاصل من الفواصل الاتية اما مع الاسمية فلانها جيء بعد ان باسم وخبر كما جيء بها
بعد المثقلة العاملة واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم
التصرف قاله الشاطبي فالاسمية نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية
التي فعلها دعاء اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في غير
السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن ليكون عوضا
مما حذفوا من ان وهو احدى النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع
الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد صدقتنا او تنفيس نحو
علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط مثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة من ضم نون تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن
نحو ايحسب ان لن يقدر عليه احد ومثال لم ايحسب ان لم يره احد ولو نحو ان لو استقاموا وان لو نشاء اصبناهم وهو كثير والحاصل ان الفعل اما
مثبت واما منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا
ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا
وقد يترك اي الفصل بواحد منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل والقياس علموا ان سيؤملون وسؤل بمعنى
مسؤل كقوله نعم ولقد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو في الفواصل الا قليل من النحويين هذا شرح قول الناظم وان تخفف ان فاسمها
استكن والخبر اجعل جملة من بعدان وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن الفصل بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل
ذكر لو وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم نشأ له اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها ورديما فصلت بلو فاعتمد
عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما نصه واكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة والفعل بلو والى ذلك
اشار الناظم بقوله وقليل ذكر لو وهو منا ولنص الموضح فلينظر **فصل** وتخفف كان فيبقى اعمالها استصحابا للاصل لكن يجوز ثبوت
اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وخبرها اشار الناظم بقوله وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله ويوما توافينا

باب لا التي لنفي الجنس

كان وريديه رشاء خلب فوريديه وهما عرقان من الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الرا والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغاني انه مثنى بالفتح
والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله ابو اسحق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باعث بالباء الموحدة فالعين المهملة فالمثلثة
ابن صريم بالتصغير اليشكري قاله النحاس وقال التبريزي هو ارقم بن علباء وقال صاحب المفصل هو علباء بن ارقم اليشكري يذكر امراته و
يمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية على انها خبر كان على حذف الاسم اي كانها ظبية و
يروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ويروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي
بين الكاف ومجرورها وعليهن فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة مع التشديد
المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطو اليه تتناول وعدى بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم
فاعل من ورق الشجر يروى مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى ناظر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك واذا خفف
الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تعليله في ان المخففة كقوله ووجه مشرق اللون كان ثدياه حقان وثدياه حقان
مبتدا وخبر في موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اي كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا ورواه غيره وصدر مشرق النحر
والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدياه صاحبه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في
الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ففصل بين كان والما
بقد والهول الفزع يقال هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفأت بها والمحذور من الحذر
وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به اي نزل به وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية
ولتباين لفظها لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا على ان ولم يسمع عن العرب ما قام
زيد لكن عمرا قام بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص فيها



باب لا العاملة عمل انّ

المشددة وتسمى التبرئة دون غيرها من حروف النفي وحق لا التبرئة ان تصدق على لا النافية كائنة
ما كانت لان كل من برا به فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصصوها بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها امكن من غيرها لعمومها بالتنصيص
وتسمى النافية للجنس وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقا انما عملت لا عمل ان لمشابهتها من اربعة اوجه احدها ان كلا منهما تدخل
على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد النفي وان لتاكيد الاثبات الثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل
على نظيره الرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا
واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا
كان ظرفا او جارا ومجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه وبنائه واسم ان متفق
في اعرابه انتهى ومنها انها لا تعمل الا بشروط ولا لا تعمل الا بشروط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها الجنس باسره وان يكون
نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقد زيد فيه من الاستغراقية لانه هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار
وانت تريد نفي الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال
النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو تنصيص على كل الجنس قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار
وهو المراد بقوله وان لا يقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرة
وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا تبنى وقد جاء في الشعر لا منها بد بالبناء مع الفصل
وليس مما يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة اربعة راجعة الى لا واثنان الى
اسمها وواحد الى خبرها وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر
فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعن سيبويه انها لا تعمل في الخبر
بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتدا والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب
الاخفش والمازني والمبرد فان كانت غير نافية لم تعمل في الاسما شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة الفزاري
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذووا احسابها عمرا فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزائدة
لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لولا
لو شرطها ممتنع والغرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم

لا التي لنفي الجنس

لا نحو ابلو اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص
فلا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة
على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي الوحدة عملت عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر نحو لا رجل قائما فالنفي هنا للواحد
دون الجنس اذ لو قلت عقبه بل رجلان فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل ليس ان اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص
بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع ان يقال بعده بل رجلا والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس و
هو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد بينته بقولك عقبه بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء
بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها
لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء بالجر فيهما بحرف
الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا و
يسميها زائدة ويعنون به انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء بالفتح على
الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا
مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب القد وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله عن ابي علي وان و
ان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها
عوضا من صاحبة ذي العموم ولان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذا الجواب نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون وانما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل وفي قوله اشاء ما شئت حتى لا
ازال لما لا انت شائية من شاننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في الضرورة للتعليل متعلقة بلم يتكرر والمعنى وانما لم يتكرر في
انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصولة في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف
وحتى بمعنى الى وازال مضارع زال منصوب باضمار ان بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره شاني في اخر البيت بنون من الشان
وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدأ وشائية من المشية خبره ومن
شاننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي تشاء حتى لا ازال شانيا للذي لا انت شائية من شاننا اي امرنا
لتاول معطوف لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل
والنوال وهو العطية مبتدأ وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوي وقال ابو حيان والذي ذهب اليه انه خبره
فاعل لان نولك ليس بوصف قال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان نولك مؤول بلا ينبغي لك ولم ينزل كتابا يانه مرفوع
هنا بابه الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله
انتهى فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرارها اذا دخلت على معرفة وان في
اعمال لا عملان اشار الناظم بقوله عمل ان اجعل للا في النكرة مفردة جاءتك او مكررة **فصل** واذا كان اسمها مفردا اي غير مضاف
ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم لا
شجر والثالث نحو لا رجال ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني على ما ينصب اي على الفتح او على الكسر ان كان جمعا بالف
وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح الشين خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا
اقوال احدها انه يجعل في البناء كما هو في الاعراب فكما انه ينخفض في الاعراب بكسرة فكذلك في البناء قاله ابن قدرة وهو قول الاكثرين وقال ابو
الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان المازني وعبارة الخصائص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاله ابو
عثمان والصواب الكسر بغير تنوين انتهى الثاني كالاول انه لا ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي البناء جزم به ابن مالك
في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل للمجموع المركب فهو لا والاسم قاله المازني
والفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا
وقال بعض المغاربة بجواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا من قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني
والكوفيين كسر ومن قال بنائية وهو الصحيح فتح وبني على الياء ان كان مثنى او مجموعا على حده اي حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف

بيان لا النافية للجنس

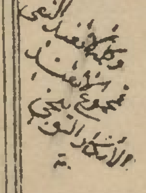
وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش ممتعا ولكن لوراد المنون تتابع والفين بكسر الهمزة
تثنية الف اسم لا مبني على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية وهو الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراد
الذين يردون وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا آباء الا وقد عنتهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على الياء ولا آباء
جمع اب عطف على ما قبله والا حرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان
وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي فامسى وهو
عريان وقوله ما احد الا وله نفس امارة فليست الا للاخلافا للعيني لان واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا قاله الموضح في باب الحال
وذهب المبرد الى ان المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناء على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او التركيب في علة البناء ولو صح ذلك
للزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل علة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية
بدليل ظهورها في قوله فقام يزود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار هذا القول ابن عصفور وعلل بان تركيب الاسم
مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه ابن الضائع بان المتضمن معنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب الاسم مع
الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا اعربوا نحو لا فيها رجلا ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم
مع الحرف المؤخر كقوله اثورا ما اصيد لكم ام ثورين ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد وما ولكم على التوسع با
والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا ابا لك فاللام
زائدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد بها من جهة وغير معتد بها من جهة اما جهة الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة واللام مزيلة لصورة الاضافة واما من جهة عدم الاعتداد
فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب بها اذا كان مضافا او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابالي بالالف مع الاضافة
الى ياء المتكلم والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا
جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة
مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخير لانه اسم تفضيل وما ذكر من نصب الشبيه بالمضاف و
تنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب وعليه يتخرج
الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني **فصل** ولك في نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما اي فتح ما بعد
لا الاولى ولا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو بن العلا والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال
لا عمل ليس كالاية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عبد الراعي ابن حصين وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في
هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منك وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضرب لبراءتها منه والثالث فتح
الاول ورفع الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قائله فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من مذحج
ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصفهاني الى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح
الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة كقوله وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معوية بن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء
يا نمير بن عامر وانت ذنابى لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون و
بعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برؤس بل اتباع لا يد لكم ولا صدر والرابع عكس الثالث
وهو رفع الاول وفتح الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تاثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم واللغو الباطل والتاثيم
من اثمته اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول باطل ولا تاثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التابيد
الخامس فتح الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل ابو عامر جد العباس لا نسب اليوم ولا خلة
اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله مستفادة من قول الناظم وركب المفرد فاتحا كلا حول ولا قوة
والثاني اجعلا مرفوعا او منصوبا او مركبا وان رفعت اولا لا تنصبا ولكل منها توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان يجعلا مركبين مع اسمها
كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر
فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان و
يجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير
سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها فيجوز ايضا ان يقدر

مرفوعة كنعته
لفتحها البنا للخبر عليها

لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانتا عاملتين لانهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا
كما في ان زيدا وان عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما فوجهان ان تجعل لا الاولى
ملغاة لتكررها وما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت
لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن احدهما وخبر الآخر
محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على
معمول واحد قاله في المغني في مسئلة لا رجل ولا امرأة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهان ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية
زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبر واحد لانه خبر مبتدأ وما عطف عليه و
عند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل
ليس واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهان ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل ان وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه
الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني فوجهان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب
منون وهو اضعفها لان نصب الاسم مع وجود لا ضعيف في القياس مخصوص بالتنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة خصه يونس وجماعة من النحويين
بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة
مؤكدة وان الاسم بعدها منتصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا الاولى لما اطرد في لا بناء اسمها
معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعدهما لان خبر ما بعد
الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده
كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد
لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى
يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع هو النصب
واذا ضربت هذه الاربعة في الثلثة الاول بلغت اثني عشر وكلها جائزة الا اثنين وهما رفع الاول على الالغاء او على الاعمال عمل ليس و
نصب الثاني وانهاها ابن الفخار في شرح الجمل الى مائة واحد وثلثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت ولم تكرر لا وجب
فتح الاول على اعمال لا عمل ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاولى والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا
كقوله وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
يروى ابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل
ولا امرأة فحذفت لا وبقي البنا بحاله على نية لا كما قالوا ولا ابيضا شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان لم تتكرر
لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى **فصل** اذا وصفت النكرة المبنية بمفرد متعلق بوصف متصل نعت مفرد جاز في الوصف
المفرد فتحه على انه ركب معها اي مع النكرة قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا و
علة البنا كون الوصف من تمام اسم لا وان ثم لا وجب له البنا لتضمنه معنى من فصار كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف
لانه اشبه المعرب وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة لانها في محل نصب بلا
وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا لان حركة البنا هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها وجاز رفعه
لمحلها مع لا لانها في محل رفع بالابتدا لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في
النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف
فيها هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتحه ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين و
ظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون ويستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هند ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق
في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنصوب بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب
والرفع على ما مر وضعف الكمال الانباري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه
جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي والبدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول
تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطأ لان الثاني

لا النافية للجنس في عمل ان واحكامها

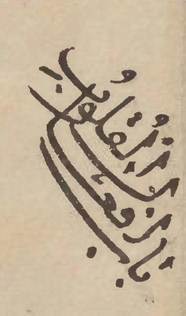
الثاني لما وصف و نفيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا ولا بدلا منه لعدم مساواته للاول وان جعلنا بارد
نعتا لماء الاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة
للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بان ابن ماجد جعل الجامد توطئة
للحال يجري على منعوت اذ كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه
التوطئة انتهى فان فقد الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا
او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او لا ماء عندنا باردا امتنع الفتح فيهن لانه
يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى لفظ المنعوت ان كان معربا والى محله ان
كان مبنيا قال ابن عصفور والحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لان الموضع للابتداء انتهى والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله ومفردا نعتا لمبني يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغير ما يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كما تقدم
في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف
بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال والعطف ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتهى وصنيع الموضح افيد من جهة التقسيم
انسب لقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف بدون تكرار لا نحو لا رجل وامراة فيها بنصب امراة ورفعها والبدل الصالح
لعمل لا نحو لا احد رجل او امراة فيها بنصب رجل وامراة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي
البدل بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل له اي لعمل لا بان كان معرفة فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها
ويمتنع النصب بالنظر الى محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب الرفع
مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امراة فيها ولا زيد لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال ابو حيان ومن قال برب شاة و
سخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا اخاه قاله صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل
وسكت الموضح عن النعت والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وحكى الخلاف فيهما **فصل** واذا دخلت همزة الاستفهام على لا
النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عملها في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب
نحو الا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والا حياء بالاوجه الخمسة ثم تارة تكون الحرفان باقيين على معنييهما من الاستفهام
والنفي اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله وهو قيس بن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي والمعنى
شعري اذا لاقيت ما لاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام لها تجلد وثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وادخل اذا
الظرفية على المضارع بدل الماضي وهو نادر وبقاء الحرفين على معنييهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في كلام العرب ورد على
الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل فلا اقماص بالعير اقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة
الحمار والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالجزء الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والهاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدماميني وتارة يراد
بهما التمني بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اي
انكف عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في
المطول والشباب في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطباء واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بفتح تغير بياض الشعر
والهرم كبر السن وكون الحرفين يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار التوبيخي هو الهمزة
وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله فنفي الثبت عدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ تسلط على ذلك فجعل فيها حرفان كل منهما يفيد
ما اختص به واجاب الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت
يد الغفلات والعمر المدة ويراب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي اخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير
العمر واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها
بمن يكسب شيئا بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الا هذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغائها والمعتمد
عند سيبويه والخليل ان الا هذه يلاحظ فيه معنى الحرف والفعل فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة
محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى ولا يعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة



بمعنى انها

افعال القلوب

فبنى ان كان مفردا ويعرب نصبا ان كان مضافا او شبيها وخالفهما المازنى والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما ركبه
ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لالا
واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب عليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فلا لازم
احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها واياما كان فهو المدعى ورد بانه لا دليل لهما فى البيت الذى استدلا به اذ لا يتعين كون
مستطاع خبر الالا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اى نائب فاعل بمستطاع لجواز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه
مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا والخبر صفة ثانية لعمر وصفته الاولى جملة ولى اذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ
من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهو المشار اليها فى النظم بقوله واعط الا مع همزة استفهما ما تستحق دون الاستفهام شرع فى الا البسيطة
على الاصح تكملة للاقسام فغير الاسلوب وقال وترد الا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا
فالاسمية نحو الا ان اولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم فالا داخلة على ليس تقديرا لان يوم
منصوب بمصروفا مقدم من تاخير والاصل الا ليس مصروفا عنهم يوم ياتيهم وترد الا عرضية بسكون الرا وتحضيضية بحا مهملة و
ضادين معجمتين فيختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا والعرضية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والتحضيضية نحو الا تقاتلون
قوما نكثوا ايمانهم وانما اختصا بالفعلية لانهما للطلب لان العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الفعلية امر
حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها
الامر اذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضى **مسئلة** اذا جهل الخبر سواء قلنا انه خبر لا ام خبر المبتدا وجب ذكره
للجهل به نحو لا احد اغير من الله عز وجل واذا علم من سياق او غيره فحذفه كثير نحو لا فوت اذ طلم قالوا لا ضير اى علينا ولو ذكر لجاز عند
الحجازيين والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر اذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر المعلوم يلزمه التميميون
والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن حزوف عن بنى تميم انهم لا يظهرون خبرها مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام
سيبويه وقال ابو حيان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله اى لنا او فى الوجود ونحو ذلك قال الزمخشرى فى جزء له لطيف على
كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب انه كلام تام ولا حذف وان الاصل الله اله مبتدا وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء باداة الحصر وقدم
الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدا معها فى لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدا مؤخرا واله خبرا مقدما وعلى هذا يخرج نظائره نحو
لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى الابدال ما
لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبر انتهى
هذا باب الافعال الداخلة بعد استيفا فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلى الى ان المفعولين فى
باب ظن ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولى اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد عمرو الا على جهة التشبيه وانما يرد
ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد ظننت زيدا عمرا مبين خلافه وذهب الفرا الى ان الثانى منصوب على التشبيه بالحال مستدلا
بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما
افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبى ينصب مفعولين بل القلبى ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو
فكر فى كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار
الناظم بقوله انصب بفعل القلب جزءى ابتدا اعنى راى خال علمت وجدا ظن حسبت وزعمت مع عد حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب
تعلم وينقسم هذا القسم المتعدى لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد فى الخبر يقينا وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله
تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثانى وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما شاع مجيء
وجد للعلم لان من وجد الشئ على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباءهم ضالين فاباءهم مفعول اول وضالين مفعول ثان
وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف فى التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الاول وقهر
عدوها مفعوله الثانى والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه
كقوله وهو زهير بن ابى سلمى بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول
وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الرا المهملة اسمها مؤخر وان وصلتها سدت مسد مفعولى تعلم وان لا الى اخره
جملة شرطية والهاء فى تضيعها عائدة على الغرة وفيما قبله والهاء فى قاتله عائدة على الصيد وقد يكون تعلم بمعنى الماضى قال يعقوب تعلمت



افعال القلوب

ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفا حميد ودريت مبنى للمفعول والتا مفعوله
الاول فى موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفى مفعوله الثانى وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه
بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعرو منادى مرخم محذوف التا فاغتبط جواب الشرط مقدر اى ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو تمنى
مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها عنه كان حسدا والاكثر فى درى هذا ان يتعدى بالبا نحو دريت به فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به وضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالبا مفعوله الثانى والقسم الثانى
ما يفيد فى الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فالملائكة مفعوله الاول
واناثا مفعوله الثانى ونحو قوله وهو تميم بن ابى مقبل وقيل ابو سنبل الاعرابى كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابا عمرو مفعوله
الاول واخا ثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل الم بمعنى نزل ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصارى فلا تعدد
المولى شريكك فى الغنى ولكنما المولى شريكك فى العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم
العين الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولى فقلت اجرنى ابا خالد والا فهبنى امرأ هالكا فيا المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثانى
وهالكا نعت امرأ والاغلب فى هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما فى المسئلة الحمارية فى الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية
الحنفى واسمه اوس زعمتنى شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فيا المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا
يدرج فى المشى درجا رويدا والاكثر فى زعم هذا وقوعه على ان بتخفيف النون وان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير فى مثل هذا
افصح من تثنيته وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثانى نحو قوله وهو كثير عزة
قد زعمت انى تغيرت بعدها ومن ذا الذى يا عز لا يتغير وعز منادى مرخم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو
اثنان وهما راى وعلم كقوله جل ثناؤه انهم يرونه بعيدا ونريه قريبا الاول للرجحان والثانى لليقين وكقوله تعم فاعلم انه لا اله الا الله فان
علمتموهن مؤمنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما اى بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلثة ظن و
حسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان عنها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله
الثانى وان شبت بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد
فى الحرب اذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما و
اليقين نحو قوله تعم يظنون انهم ملاقوا ربهم اى يتيقنون ذلك ومثال الرجحان فى حسب كقول الشاعر وهو زفر بن الحارث الكلابى وكنا حسبنا
كل بيضا شحمة عشية لاقينا جذام وحميرا فكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثانى وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم
تنصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامرى حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى
مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثانى ولم يثن لانه اسم تفضيل اذا اضيف لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالبا الموحدة
والحا المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت
التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان تخف بالارواح فاذا مات
صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان فى خال كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد اخال بكسر
الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثانى وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى
يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع فى موضع المفعول الثانى
ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم انشده خلف الاحمر من
الكوفيين فيا المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثانى وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفى نسخة ضنا
بالظا المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال فى الصحاح وظئت الى لقائكم اشفقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتنى
معترض بين الثانى ومفعوليه والمنفى هو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التا وخبرها وهو اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز
تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحا المهملة والميم وتشديد الواو الشدة والتقدير خلتنى ضمنا بعدكم ما زلت
اشكو شدة الفراق **تنبيهان** الاول لترد علم بمعنى عرف وترد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار الناظم بقوله لعلم عرفان وظن تهمة
تعدية لواحد ملتزمه وترد راى بمعنى ذهب من الراى اى من المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة لى
مفعول واحد فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اى تعرفون شيئا وثانيها نحو وما هو على الغيب

افعال القلوب

بظنين اي متهم وثالثها تقول رأى ابو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي الى حرمته و
رابعها نحو حجوت بيت الله اي قصدته مرة بعد اخرى وتردد وجد بمعنى حزن او حقد فلا يتعدى بنفسه يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان
في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة وتأتي هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر
غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين فتأتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأى بمعنى ابصر نحو رأيت زيدا
اي ابصرته وبمعنى اشار نحو رأى زيد كذا اي اشار به وبمعنى ضرب نحو رأيت الصيد كذا ضربت رئته وتأتي حجى بمعنى غلب في المحاجة نحو حج
زيد عمرا اي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الابل الى سقيها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو
حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال الحجي بماله اي بخل به وبمعنى وقف كقوله فهن يعكفن
به اذا حجا اي وقف وتأتي وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان اي استغنى وتأتي عد بمعنى
حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته حسبه بضم السين في المصباح وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي
التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمزة وتركه نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال
كقول ابو زبيد الطائي يا لهف نفسي ان كان الذي زعموا حقا وماذا يرد القوم تلهفي اي ان كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن برّي وبمعنى
سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن برّي قال ابن خالويه يقال زعم في غير
مزعم اي طمع في غير مطمع وتأتي درى بمعنى خدع نحو درى الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى منه ليفترسه وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وابيض
يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتأتي خال للتعجب يقال خال الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال
خال الفرس ظلع اي غمز في مشيه وغير ذلك قاله الموضح وانما لم يخرج عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب التنبيه الثاني من التنبيهين
العرب الحلموا اي الحلمية برأى العلمية والتعدي لاثنين بجامع ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فأرى عملت في ضميرين
متصلين لمسمى واحد احدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني كقوله وهو عمرو بن احمر يذكر جماعة من قومه
لحقوا بالشام فراهم في منامه ابيهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول
ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله اذا ما تجافى الليل
وانخزل انخزالا اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا انم ما لعلما طالب مفعولين من قبل انتمى وذهب بعضهم
الى ان رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء وهم المخالطون
والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي ومنه نوع مخالفة لما هنا ورأى الحلمية لا يدخلها
الغاء ولا تعليق خلافا للشاطبي ومصدرها الرؤيا نحو قوله تعالى هذا تأويل رؤياي من قبل ولا يختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل قد تقع
مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك الا فتنة للناس قال ابن عباس هي رؤيا عين ولكن
المشهور استعمالها في الحلمية **النوع الثاني** من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدأ والخبر مفعولين افعال التصيير وانما قيل لها
ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها الاشارة بقوله والتي كصيرا
ايضا بها انصب مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعول اول وهباء مفعول ثان ومنثورا نعت هباء وقال الله
تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف والميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله وقال الله تعالى وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا
فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر وهو ابو جندب بن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي اخره زاي اسم واد قاله العيني وانشد الموضح تخذوا ما يبون وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول
منصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا ويعجزوني يرجع الى بني لحيان
في البيت قبله وفي بمعنى الى واللام في ليعجزوني للتعليل وقال رؤبة بن العجاج ولعبت طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف مأكول وهو من
الرجز مستفعلن مستفعلن مفعولان والواو في صيروا نائب الفاعل وهو المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف
اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان تكون الكاف اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين
موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف فلم اللهم الا ان يقال انه بمنزلة
الجزء من المجرور واشار وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل

حبه ويجبي بنبه وقال الفراء ورق الورع وقالوا في الدعاء وهبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي عن العرب وهو يتلبس بنا المتكلم مفعوله
الاول ومفعوله الثاني فداك ووهب هذا ملازم للمضي لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها **فصل** لهذه الافعال ثلثة احكام
احدها الاعمال وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب لجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصيري ويختص الحكمان الباقيان
بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغا وهو ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدا والخبر او تاخره عنهما فالتوسط
كزيد ظننت قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقري ابالاراجيز يا ابن اللؤم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم
والخور فتوسط خلت بين المبتدا المؤخر وهو اللوم والخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز والمراد بها القصائد المرجزة
الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء وهو من اذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو رؤبة
او العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم اشارة الى ان ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفي اخره راء مهملة الضعف و
المعنى اتوعدني يا ابن اللؤم بالاراجيز وفيها اللوم والخور وقال ابو اسيد الدبيري وان لنا شيخين لا ينفعاننا غنيين لا يجري
علينا غناهما هما سيدانا يزعمان وانما يسوداننا ان يسرت غنماهما فاخر يزعم عن المبتدا والخبر وان حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان
الشيخان يزعمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت البانها ونسلها واجري علينا من ذلك والغا العامل المتأخر
عن المبتدا والخبر اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه اقوى من الغائه لان العامل اللفظي اقوى
من الابتدا وقيل هما اي الالغا والاعمال في المتوسط بين مفعولين سوا لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا له فلكل منهما
مرجح قاله ابو حيان تنبيه هذا الالغاء بالنسبة الى المفعولين واما بالنسبة الى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين
ويجب عند الكوفيين ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيان
وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى
ربع قاله في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول
اول مقدم وربع الظاعنينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو ابطال العمل لفظا لا محلا لمجيء ماله
صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق العامل بالمحل وتقدير اعماله في اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام وهو لام
الابتدا نحو ولقد علموا لمن اشتراه الاية وتمامها ما له في الاخرة من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل
اشتراه المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له في الاخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير
المجرور باللام وجملة من وخبره في محل نصب معلق عنها العامل باللام الابتدا لان له الصدر فلا يتخطاها عامل وانما تخطاها في باب ان
فرفع الخبر لانها موخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي
ان المنايا لا تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم
لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا
قال ابو حيان واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله لقد علمت اسد انا لهم يوم نصر لنعم النصير
بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت ان زيدا ليقوم بفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب
به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي فاخرج لام لتاتين عن كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء
مبتدا وينطقون خبره والجملة الاسمية في محل نصب بعلمت وهي معلقة عنها العامل في اللفظ بما النافية ولا وان النافيتان الواقعتان
في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قائم
والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم و
جوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام له صورتان احديهما ان يعترض حرف
الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فقريب مبتدا وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي
في محل رفع خبر المبتدا وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدا وخبره في موضع نصب بادري
المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدا واحصى خبره وهو
فعل ماض وقيل انه افعل تفضيل من الاحصا بحذف الزوائد وجملة المبتدا والخبر معلق عنها نعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في
العمدة بين المبتدا كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف اليه المبتدا نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك او فضلة بان

عطفا على عماه نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير ولا
ينقلبون اي انقلاب وليست اي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل في
في محل نصب والى ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق قبل نفي ما وان ولا لام ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم فلا
يدخل الالغاء ولا التعليق في شيء من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى
ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغاء ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد تكون بمعنى الماضي
كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم للمضي كما مر في اخر النوع الثاني ولتصاريفهن
ما لهن من الاعمال والالغاء والتعليق تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا قائما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمرا قائما وتقول في
الالغاء للمضارع مع التوسط زيد اظن قائم ومع التاخر له زيد قائم اظن ومع التوسط للوصف زيد انا ظان قائم فزيد مبتدا وقائم خبره
وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر له زيد قائم انا ظان والغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق ما اظن
ما زيد قائم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغاء والتعليق قاله ابو موسى الجزولي
وذلك ماخوذ من قول الناظم ولغير الماض من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كل ما له زكن اي علم وقد تبين بما قدمنا في حكمي الالغاء و
التعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له
عمل في المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم بالنصب لغير عطف على المحل اي
محل جملة زيد قائم فانها في محل نصب على المفعولية بعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب في هذا المثال فائدتان
احديهما انه من محل الخلاف قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان
انها في موضع نصب الثاني للكوفيين لا موضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها
ايضا الا ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل
انتهى الفائدة الثانية انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره
لا تقول علمت لزيد قائم وعمرا لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يعلق
والا فلا قال كثير عزة وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما
البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان
تدعي ان البكا مفعول وان ما زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات القلب فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم لا
اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح عطف
موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعا قلبي وهو في معنى قلبي له موجعا والوجه الثاني من وجهي
الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيدا قائما بنصبهما وسبب الالغاء
مجوز للاعمال والاهمال فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء العامل
المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الالغاء لا في الابتدا خلافا للكوفيين والاخفش فانهم اجازوا الالغاء مع التقدم نحو
ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك بقوله وهو بعض بني فزارة كذاك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب
برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الاعمال وقوله وهو كعب بن زهير ارجو
وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم اخال بكسر الهمزة والقياس
فتحها كما هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل فيهما الغي مع تقدمه على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك
محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق بلام الابتدا المقدرة والاصل لملاك ولدينا ثم حذفت اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع
وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واني اخال الاخ مستتبع بكر ابن علي تقدير اني
للاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام
مقتض ايضا للالغاء نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو وجدت في البيت الاول
واخال في البيت الثاني قد سبقا بمتقدم عليهما اما وجدت فقد سبق باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا
ونظيرهما في المسبوقية بالغير متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث ان يكون

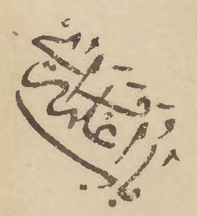
من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل انه وجدته وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم ان العرب ان بك زيد ماخوذ والاصل انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله وانو ضمير الشان او لام ابتدا في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخيران ضعيفان اما ضعف الالغا المذكور فلانهم نزلوا تقديم المسند اليه في الجملة وهو الناصب الى منزلة تقديم المبتدا المعمول المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدر داخلين على العامل بطل الالغا واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين دون الاخر وسياتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك **فصل** ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل يدل عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الاية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا تحسب لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركاء وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير تزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير بالنسبة الى تزعمونهم شركاء لان الكلام في حذف المفعولين معا لا في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي لغير دليل ففي مذهب سيبويه فيما نقل ابن مالك وعزا الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك العلم والظن واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم فتلقيها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتاتين منيتي والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة مطلقا لمجيئ ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب فهو يرى والاصل والله يعلم الاشيا كائنة وهو يرى ما يعتقده حقا او يحوذ للعلما بعطيته معنى الكلام وفي افعال الظن نحو وظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مبين للنوع وقولهم في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمغني من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف للاختصار وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري تفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة استعمالها بينها دون افعال العلم وعن ابي العلاء ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لما سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز ان يوتى بمبتدا دون خبر ولا بخبر دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما اختصارا اي بدليل فمنعه ابو اسحق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني وتاء نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قاله الموضح في الحواشي فائدة هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح للنحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فيقول وقع ظن او علم وتارة يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن او يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وح فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه شيء واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض يتعلق بافادتهما **فصل** تحكى الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها فجرى معها كالمفعولين في باب اعطيت فصح نصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلا يصح ان ينصب جزئيها مفعولين لانه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان ينصبهما مفعولا واحدا لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قال ابن الناظم وسليم بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس عيلان وسليم ايضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيها اي في الجملة الاسمية عمل ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الاتية وعليه يروى قوله وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جرى شاوين وابتل عطفه تقول هزيز الريح مرت باثاب بالنصب هزيز على انه مفعول اول ليقول وجملة مرت باثابا

في افعال القلوب وما الحق بها

مفعول ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزة
الريح دورها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي اخره با موحدة جمع اثابة وهو نوع من الشجر وقوله وهو
الحطبة بصف جملا اذا قلت اني ابيت هل بلده وصغت بها عند الولية بالحجر بالفتح لانه على انها مع معمولها سد مسد مفعولي قلت
وابيت راجع واهل بلده مفعول له والضمير في عنه يعود الى الحمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد اليا اخر الحروف البرذعة التي
توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله
واجرى القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا ثلثة وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر و
الوصف والماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب وسوية السيرافي قلت الخطابي وسوية
الكوفي فلم يجوز على قولهما اعمال الماضي المسند الى تا الخطاب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الاسناد
الى ضمير المخاطب وشرط في المضارع اسناده الى المخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب اذا استفهمته عن ظنه نفسه فلا يجوز اعمال
المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا المامر ولو قال واسناده للخاطب
وسوية السيرافي الى اخره كان ابين للتسوية ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمرو بن ابي ربيعة
اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان
وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا ظنه في الحال انتهى وهذا
مبني على ان متى ظرف لتقول والجواز متى ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لانه تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم
اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية
وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من العرب يقول
للعيا عقلا فعقلا مفعول اول وللعيا مفعول ثان على التقديم والتاخير وقال عمرو بن معد كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي
اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب
مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن
بالفتح اذا كان في النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد قوله تعالى اذا السماء انشقت والتقدير اذا لم
اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما
متصلين من غير حاجز بينهما فلو قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة وخولفا قال ابو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين
فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على
الاسمين فنصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل في ما عداه للظاهر
وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في شرح التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدر الضمير و
هو انت فاعلا بمحذوف والنصب للمفعولين بذلك جاز اتفاقا فليتامل واغتفر الجميع الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني
او مجرور او معمول القول مفعولا كان او حالا او غير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام
تقول البعد محتوما فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح البا ظرف زمان وبعد بضم البا مضاف اليه وبينهما الجناس المحرف والدار مفعول اول
لتقول وجامعة مفعول الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الاخر فاعمل تقول مرتين
والاول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك اعندك تقول زيدا
جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول نحو قوله وهو الكميت بن زيد الاسدي اجهالا تقول
بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لوي جهالا وبني لوي مفعوله
الاول والمراد بهم قريش والجهال الجمع لجاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى اتظن بني لوي جهالا ام
مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك امسرعا تقول زيدا
منطلقا لان المفعول المتقدم في نية التاخير قال التسهيلي ويشترط ايضا في المضارع ان لا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق فرفعهما
قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه يدل عليه اصول النحاة مع استقراء

المحذوف

كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابرهيم الاية بالتاء
المثناة فوق وكرانه في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروى علام تقول الرمح على الحكاية واذا اعمل القول عمل ظن فهل يجري
مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم
انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه
المرأة رات عند هذا الشاعر ضبا فقال هذا اسرائين لانها تعتقد في الضبا انه من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف
واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف اي مسخ اسرائين فحذف المضاف
الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز
في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين
فمن قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال في العمل فقط قال بالمنع قلت نقلتها ولم اره نصا **هذا باب ما**
ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة لان اضافة العدد للصفة قليلة
او ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم اللفظ وهو غير عاقل قاله الموضح
في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة النقل عليهما علم وراى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما وقوفا مع
السماع واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا ان يقال اظننت
زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما
ضمن معناهما من نبا انبا بتشديد الموحدة وانبا واخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال نحو كذلك يريهم الله اعمالهم
حسرات فيري بضم الياء مضارع اري والهاء والميم مفعول اول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو
مبني على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قاله الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال
تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانها
اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق تبدل راي الخلية سماعا نحو اذ يريكهم الله في
منامك قليلا ولو اريكهم كثيرا لفشلتم فالكاف فيهما مفعول اول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث
وفي هذه الامثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم اظفر بفعل متعد لثلثة الا وهو مبني للمفعول كما في قول النابغة نبئت زرعة والسفاهة
كاسمها يهدي الي غرائب الاشعار فالتاء نائب الفاعل وهي المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي الي مفعول ثالث وما بينهما
اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخيرا الثالث ومعنى لم
ابله لم اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير وخبرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء المفعول الاول وسوداء
الثاني ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب وما عليك اذا اخبرتني دنفا وغاب بعلك يوما ان تعوديني
فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري او منعتم ما
تسئلون فمن حدثتموه له علينا الولاء فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل في
الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال مفاعيل ثلثة اشار الناظم بقوله الى ثلثة راى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم
قال وكارى السابق نبا اخبرا حدث انبا كذا خبرا وقال الناظم في شرح التسهيل والاولى من ذلك يعني من نصب نبا واخواته ثلثة ان
يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في اية التحريم وكما في قول بعض العرب نبئت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه في نبئت عبد الله
والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز
عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه كاعلمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كاعلمت زيدا ولا تذكر
من اعلمت به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور
قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وخطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن
عصفور الى انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو ظاهر قول الاخفش لا بد من الثلثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار
عليهما ومنع الاقتصار عليه واما حذف الثلثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلثة لدليل وغيره وانه لم يجز في باب ظن
الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه كثيرا ويقال في الثاني



اوارى فى علم واخواتهما

الثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذفها احدهما اختصارا اي لدليل ومنعه اقتصارا اى لغير دليل ومن الالغا والتعليق ما
كان لها قبل النقل والى ذلك الاشارة بقول النظم وما لمفعولى علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواكان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو على الشلوبين ونسبه الى المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل و
هو ابو موسى الجزولي فانه فرق بين البنا للمفعول والبنا للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبنا
للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدى لاثنين ولا يجوز في المبني للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغى في حالة واحدة و
ذلك تناقض وقال الخطاب في التوشيح لا يلغى اعلم واخواتها لان منصوبيها لا ينعقد منهما مبتدا وخبر لبقا الاول غير مرتبط فان
بينها للمفعول او وسطها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس لنا ح الا منصوبان ينعقد منهما مبتدا وخبر ولم تؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على
الالغا في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدا ومع الاكابر خبره واعلم ملغاة لتوسطها بين
للفاعل بين المبتدا وخبره ومن النظم قوله وانت اراني الله امنع عاصم وارأف مستكفى واسمح واهب فانت مبتدا وامنع خبره واري ملغاة
لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ولنا على التعليق من النثر الفصيح قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد
فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم لفي خلق جديد في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني والثالث والفعل معلق عن الجملة باسرها
باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة
بين المفعول الاول وما سد مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف الناسخ لا يكون في اول
الجواب الا وهو مقرون بالفا نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذى ستجزى بما تسعى فتسعد
نشفى فحذار بكسر الرا اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبنا للمفعول فعل ماض والتا نائب الفاعل وهو المفعول الاول وجملة انك للذى في
موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك في النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم
منقولتين من راى البصرية وعلم العرفانية المتعدى كل منهما لواحد فعديا بالهمزة لاثنين نحو اريت زيدا الهلال اى ابصرته اياه واعلمت
زيدا الخبر اى عرفته اياه قال الله تعالى من بعد ما اريكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ يريكهم
اذ التقيتم في اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما حكم مفعولى كسا في الحذف لهما او لاحدهما لدليل
وغيره وفي كون الثاني منهما لا يكون جملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا والثاني منهما
كثاني اثنى كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني منهما غير الاول الا ترى ان الحكم غير زيد في قولك علمت زيدا الحكم كما ان الثوب غير زيد في قولك
كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول علمت الخبر واريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا واريت زيدا كما
تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت واريت كما تقول كسوت وفي منع الالغا والتعليق في المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدا
الخبر وقيل فيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم ادم الاسما والموضع الثاني
ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل دعا ويا المتكلم مفعوله الاول و
كيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان
وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياسا على المتعدى لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة
وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدى فكثير وذكر امثلة منها علم الشئ اعلمته اياه
اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما يحفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى
القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعا ان الرؤية في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الجوفي في الم تر الى
ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وتخريجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى
ذكره في سورة النسا ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شئ بل جملة كيف تحيي الموتى بتاويل مصدر منصوب على المفعولين
والتقدير ارني كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون في وان ما لك وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على انا
لا نسلم امتناع التعليق على المفعول الثاني في باب كسا لجواز ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول
برتلته بحثا ولم اره مسطورا فانصح سقط النظر الثاني وصح عموم قول النظم والثاني منهما كثاني اثني كسا ... في كل حكم ذا
انتا

هذا باب الفاعل

الفاعل لغة من اوجد الفعل واصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما
في تاويله اي الاسم اسند اليه فعل تام او متصرف او جامد او ما في تاويله اى الفعل مقدم اى الفعل او ما في تاويله على المسند اليه

باب الفاعل

في الفاعل احكامه

اصل المحل في التقديم واصل الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم قم
والمأول بالاسم ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا ان وان وما دون لو وكي نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي
انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم اي خشوع قلوبهم يسر المرء ما ذهب الليالي اي ذهابها ولا يقدر من هذه الاحرف الا
ان لسكون النون خاصة نحو وما زاغ الابيري ان يبرز ولا تقدر ان المشددة ولا ما لعدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم
من غير سابك من هذه الاحرف الثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه
حتى حين حيث اولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم
منه والتقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر بدا لي من تلك القلوص بدا والى مذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا
من نحو تبارك الله ولم يكفهم انا انزلنا وشبهه اي شبه الفعل نحو ا في زيد ونعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف كما بين والجامد كنعم والمؤكد
بالفعل يشتمل اسم فاعل نحو مختلف الوانه فمختلف في تاويل يختلف والوانه فاعل وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير
صنف مختلف الوانه ولا فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله وغير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد منيرا وجهه وهو المشار اليه
في النظم بقوله الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى فاتى فعل ماض وزيد فاعله ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا و
صح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب ومضراب وضروب وضريب وضريب زيد والصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله ما رايت امرا احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان والمصدر نحو قوله الا ان ظلم نفسه المرء بين و
اسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وافي
الله شك قال ابو حيان واسم موضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان تحرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد
بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا
لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح وقوله مقدم رافع لتوهم دخول زيد من نحو زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد
مبتدأ وقام متحمل الضمير والجملة خبره وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلما وصالا
على طول الصدود يدوم ان وصال الفاعل يدوم والمذكور لا محذوف وان الذي يسوغ ذلك الضرورة انتهى وقوله اصل المحل قيد مخرج
لنحو قائم زيد فان زيدا ليس فاعلا لان المسند وهو قائم مقدم في اللفظ واصله التاخير لانه خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين
وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر وعلى قولهم يجب ادخاله في
الحد ولا يحتاج الى قوله اصل المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اول الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها
مفرعة عن ضرب بفتحها على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية يحتاج الى قيد
لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القران فالمصدر هنا نائب عن المفعول
لانه واقع موقع فعل مبني للمفعول وصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقران نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرأ في
الجامع القران وسلم الحد بعد ذلك للفاعل وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه
لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى من سمع كلامهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله
ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بقراءة عبد الله فتلقى ادم من ربه كلمات بنصب ادم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل
لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الاخر وقد يجر باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فالله فاعل والناس مفعوله والتقدير ولولا ان يدفع
الله الناس او يجر باضافة اسمه اي المصدر نحو قول عائشة من قبلة الرجل امراته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة
بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامراته مفعوله وشيئا ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او يجر
بمن والباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى الله
شهيدا والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي بعد ما توعدون الحكم الثاني وقوعه بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد تقدم
اي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل تقدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا في
المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وعائد على زيد وزيد مبتدأ وقام و
فاعله خبر زيد واما فاعلا لكونه محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير
وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ وما بعده الخبر من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعلق فعل بفعل فهي مختصة

بالجمل

في احكام الفاعل

بالجمل الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم
الشرط عليه او نعته المجرور بعده واستجار الخبره وجاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو ابشر يهدوننا فبشر يجوزان يكون مبتدأ
وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا
بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وجاز الامران في ءانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ
وتخلقونه خبره ويجوز ان يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقونه تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود
المفسر ثم ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارجح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى
منه بالاسم وعورض بان في الفعلية تخالفا في عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من التخالف ومن ثم
قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في ءانتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه
الارجحية وان كانت بالنسبة الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء هذا كله
من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي
والبا الموحدة المشددة بنت مليكة الجزيرة وبعد من ملوك الطوائف ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام حديدا وجه التمسك ان مشيها
روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدأ اذ لا خبر له في اللفظ الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد
تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس
الوئيد الرزانة والتاني وهو عندنا معشر البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند او مشيها مبتدأ حذف خبره لسد
الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قيل او مشيها بدل من
ضمير الظرف المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما الاستفهامية في محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير
مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها للتمكن من النصب على المصدرية او الجر على
البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال و
كلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا او تقديرا وعلى تقديره تكلف ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر في الظرف
ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل مشيها منه وجب ان يقترن بهمزة الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني
فان قلت ما فائدة الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام
بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين بل لا بد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لا بد منه لان المسند حكم
ولا بد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا كان او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر
في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع اما المذكور كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله
او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن
ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا
وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع الى الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه الحال المشاهدة
فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي
الروح والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فاتني بنصب غدا وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج
خوفا على نفسه فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه مرفوع
بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الان عليه من سلامة في غد هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهده مني فهو
لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في
موضع خبرها وان جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه ان ناسا
كان غد على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء اخر
الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر فقهم منه انه لا يجوز
حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اوّلناه من الحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل
في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل

شيع على المسند
ع

فى الفاعل احكام

عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يصح حذف فعله جوازا ان اجيب

به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة الفعلية اى بلى قام زيد ليطابق

الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ احذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم

الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم

ونحوها ولم يعر بالغين والرا المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب واعظم الوجد شدة الشوق

او اجيب به استفهام محقق اى ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام

ولم يجعله مبتدأ احذف خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالله فاعل الفعل المحذوف دل

عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان مثل هذا الكلام عند التحقيق ما فرض من الشرط والجزا يكون جوابا عن سؤال محقق

قاله التفتازاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على ان المرفوع فاعل فعل محذوف

لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو

معارض بالمثل فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها

وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في

هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني

للمفعول قال السيد عبد الله كقراءة ابن عامر الشامي وابي بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل

واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو اولى مما بعده والاصال جمع اصل بضمتين والاصل

جمع اصيل ويجمع اصال على اصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها بالغدو

والاصال قيل من يسبحه قيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول

لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل

كما قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيد هو مهلهل وقال العيني هو لهشل وقال بعضهم هو الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد

ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه قيل من يبكيه

فقيل ضارع اي يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه مضارع ويزيد نائب فاعل

يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب و

الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية

والمعنى ليبك يزيد رجل ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببنا الفعل للفاعل ويزيد مفعوله و

ضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن

جهة عدم الحفظ وهو اي حذف فعل الفاعل كما في الاية والبيت قياس وفاقا للجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح

ابن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان اليا ليس منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل

الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبنا للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الاية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير

المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان وبالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز في نحو يوعظ بالبنا

للمفعول في المسجد رجل ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب ان يكون

مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية

لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم قيل

زيد اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفع الفاعل فعل اضمر كمثل زيد في جواب من قرا واستلزمه اي استلزام الفعل الرافع

للفاعل ما ذكر قبله من فعل كقوله وهو الفرزدق غداة احلت لابن اصرم طعنة حصين عبيطات السدائف والخمر فالخمر مرفوع بفعل

محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت المزيد يستلزم حلت المجرد وحكى ان الكسائي سئل بحضرة يونس بن حبيب عن

توجيه رفع الخمر في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني سمعت الفرزدق ينشد

بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بكر

باب الفاعل

من بني أصرم أو عطف بيانًا عليه وعبيطًا مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم والسدايف بالسين المهملة والفاء جمع
سقط السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطري حتى يقتل قاتل قريبه
فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطري وفسره أي فسر الفعل الرافع للفاعل ما بعده من فعل نحو وإن أحد من
المشركين استجارك فأحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وإن استجارك أحد والحذف في هذه الصورة الأخيرة واجب
لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما والحكم الخامس من أحكام
الفاعل أن فعله وهو بمنزلته يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده وكما تقول قام أخوك وقائم أخوك كذلك تقول قام أخواك
وقائم أخواك وقام إخوتك وقائم إخوتك وقام نسوتك وقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لأنه لو قيل قاما أخواك وقاموا إخوتك
وقمن نسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند
دفعًا لهذا الإيهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامة التثنية والجمع لأن
علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى وقال الظا
لمون وقال نسوة وإليه أشار الناظم بقوله وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن
طي وبعضهم عن أزد شنوءة بفتح الهمزة وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزد شنوءة
وأزد عمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزدًا وأسدًا فقيل لأنه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى إلي كذا أزدى
إلي كذا وقيل لأنه كان كثير النكاح والأزد والأسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني قومك وضربنني
نسوتك وضرباني أخواك وفي الحديث أومخرجي هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل يا ليتني أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل
أومخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية فألفيتا
بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف
بمعنى قرب متعلق بألفيتا وذا واقية حال من المضاف إليه وهو الكاف وواقية مصدر بمعنى الوقاية كالكاذبة بمعنى الكذب وأولى
فأولى لك أي قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلًا انهزم إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فتلفى عيناه
عند قفاه من شدة الالتفات وقال أمية يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم ألوم فأهلي فاعل يلومونني فألحق الفعل علامة الجمع
مع أنه مسند إلى الظاهر واشتراء مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائي النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله
وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل لي وكلهم أكثر لومًا مني واللوم العذل و
يروى وكلهم أعذل ويعذل وأهلي الذي باع يلحونه كما لحي البائع الأول وقال آخر نتج الربيع محاسنًا ألقحنها غر السحائب فغر جمع
غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح والحق علامة المؤنث وهي النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت محاسن جمع
محسن كمسا وجمع مسو على غير القياس والوصف في ذلك كالفعل إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء
دون الألف نحو أقائمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه أن الألف والواو والنون في ذلك المسموع أحرف وأن طيا وأزد شنوءة
دلوا بها على التثنية والجمع تذكيرًا وتأنيثًا كما دل الجميع من العرب بالتاء في نحو قامت على التأنيث بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع
فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في
قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهي لغة قليلة وإلى ذلك يشير قول النظم وقد يقال
سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها من الظواهر مبتدأ وهي وما قبلها خبره على
التقديم للخبر والتأخير للمبتدأ أو ما بعدها تابع لها على الإبدال من الضمير بدل كل من كل والصحيح أيضًا أن هذه اللغة وهي إلحاق
العلامات لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة بغير أو خلافًا للزاعمي ذلك بكسر الميم الجمع أي خلافًا لمن زعم أن الظواهر مبتدأ
ولمن زعم أنها أبدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وإنما كان الصحيح أنها أحرف لا ضمائر لقول الأئمة من أهل اللغة إن ذلك
لغة لقوم معينين وتقديم الخبر كما يقول به الأول والإبدال من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب ولا يختصان بلغة قوم
بأعيانهم قاله ابن مالك في شرح التسهيل وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبد الله بن قيس الرقيات
في مصعب بن الزبير بن العوام تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم فألحق علامة التثنية وهي الألف في أسلماه مع المتعاطفين
وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقًا إذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانًا إذا

مباحث الفاعل

لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة بن الورد يمدح الغنى و
يذم الفقر ذريني للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير فالحق علامة التثنية وهي الالف
في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة اي الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره و
بهذين البيتين رد ابو حيان على الحضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني و
ليس الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى و الحكم السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتا ساكنة في اخر الماضي جامدا
كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول الناظم وتا تانيث تلي الماضي اذا كان لانثى وبتا المضارعة في اول المضارع و
لم يتعرض له في النظم ويجب ذلك التانيث في مسئلتين احديهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا بغايبة حقيقية التانيث او مجازيته و
نعني بحقيقي التانيث ما له فرج والمجازي خلافه فالحقيقية كهند قامت او تقوم والمجازية نحو الشمس طلعت وتطلع وانما وجب تانيث
الفعل لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف الضمير المنفصل نحو هند ما قام
الا هي او ما يقوم الا هي والشمس ما طلع الا هي وما يطلع الا هي فانه يذكر واجبا في النثر لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان
وبخلاف نحو قول المرأة الحاضرة قمت واقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتا التانيث يجوز تركها في الشعر مع اتصال
الضمير ان كان التانيث مجازيا وهو ما ليس له فرج واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي
يصف سحابة وارضا نافعتين فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف
التا للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التا في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين الضمير و
الظاهر واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا
مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجيز في الهمزة الا التحقيق
هذا وقد يعارض بالمثل فيقال انما يثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمزة بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان
الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قائله
يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التاويل نظر لان الهاء في ابقالها
تاباه وقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معدي كرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي فاما تريني ولي لمة فان
الحوادث اودى بها وكان القياس اودت لان الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التا ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الراس دون
الجمة والحوادث جمع حادثة والجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار واودى بمعنى اهلك يتعدى بالباء و
المسئلة الثانية من وجوب التانيث ان يكون الفاعل ظاهرا متصلا بالفعل حقيقي التانيث نحو اذ قالت امرأت عمران والى هاتين المسئلتين
اشار الناظم بقوله وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر وشذ قول بعضهم قال فلانة حكاه سيبويه عن بعض العرب وهو رديء لا
ينقاس عليه فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول الناظم والحذف قد ياتي بلا فصل انه ينقاس على قلة وانما جاز في الكلام الفصيح نحو نعم المرأة في
المدح وبئس المرأة في الذم ترك التانيث لان المراد بالمرأة فيهما الجنس وهو مؤنث مجازي وسياتي ان الجنس فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث
مجازي فلذلك يجوز فيه ذلك الترك واليه اشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين ويجوز الوجهان
التذكير والتانيث في مسئلتين احديهما المؤنث الحقيقي الظاهر المنفصل من الفعل بفاصل كقوله وهو جرير يهجو الاخطل لقد ولد
الاخيطل ام سوء على باب استها صلب وشام فترك التا من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الاخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد و
جمع صليب للنصارى والشام جمع شامة وقولهم اي العرب حضر القاضي اليوم امرأة فامرأة فاعل حضر وترك التا للفصل بالمفعول وذكر الظرف
قصد الحكاية الشاهد بتمامه وانما لم يجب التانيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض
من تا التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف والتانيث اكثر من التذكير
لقوة جانبه الا ان كان الفاصل بين الفعل وفاعله المؤنث الا الاستثنائية الايجابية فالتانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واوجب
التذكير في الكلام نحو ما قام الا هند لان ما بعد الا ليس هو الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو
المستثنى منه وهو مذكر فلذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام احد الا هند وانشد الاخفش على التانيث في الشعر ما برئت من ريبة وذم في
حربنا الا بنات العم فبنات العم فاعل برئت وانثه مع وجود الفصل بالا وجوزه ابن مالك في النثر على قلة فقال والحذف مع فصل بالا
فضلا كما زكى الا فتاة ابن العلا وقرأ ان كانت الا صيحة بالرفع وقرأها مالك بن دينار والحسن وابو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وعيسى

التابعين فاصبح نحو الا ترى الا مساكنهم بنصب الناس من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل قال ابن جني انها ضعيفة في العربية المسئلة
الثانية جواز الوجهين في المجازى التانيث نحو جمع الشمس والقمر ولو ورد وجمعت بالتاء امتنع ومنه اى من مجازى التانيث اسم الجنس كشجر واسم
الجمع المعرب كقوم ونسوة والجمع المكسر كاعراب وهنود لانهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازى فلذلك جاز التانيث في الفعل مع اسم الجمع
نحو كذبت قبلهم قوم نوح ومع الجمع المكسر نحو قالت الاعراب ومع اسم الجنس نحو اورقت الشجر وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس نحو اورق
الشجر ومع اسم جنس المذكر نحو وكذب به قومك ومع اسم الجنس المؤنث نحو وقال نسوة ومع المكسر المذكر نحو قال الرجال ومع جمع التكسير المؤنث
نحو جاء الهنود فاتى في جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة
وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبنى نحو الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين امنوا بالتانيث وان قيل انه جمع الذى وانما يجب التانيث مع
المؤنث المجازى لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقى فتضعف العناية به والثانى ان هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على
المؤنث في جاءته كتابى بمعنى صحيفتى والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء مع احدى اللبن الا ان سلامة
نظم الواحد في جمعى التصحيح المذكر والمؤنث اوجبت التذكير في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المؤمنون واوجبت التانيث
في الفعل في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعى التصحيح
التذكير والتانيث وخلافا للفارسى من البصريين في جمعى التانيث جمع تصحيح المؤنث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين في وجوب تذكير الفعل
مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذى امنت به بنوا اسرائيل فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبجواز اذا جاءك المؤمنات فذكر
الفعل مع جمع تصحيح المؤنث وبنحو قوله فبكى بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون الى ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده الى جمع تصحيح المؤنث و
شجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا واجيب بان البنين في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتى لم يسلم فيهما لفظ
الواحد اذ الاصل بنو بحذف لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير
وليس الكلام فيه قال الشاطبى ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل تغيير فيهما واما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا
انتهى وبان التذكير في جاءك المؤمنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة ولان الاصل النساء المؤمنات والنساء اسم
جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته او لان ال في المؤمنات اسم موصول مقدرة باللاتى وهى كالذى في اسم جمع وتقدم
انه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلثة الاخيرة نظر اما الاول فلان الفصل بغير الا الارجح فيه التانيث
وتركه مرجوح وقد اجتمعت السبعة هنا على تركه فيلزم ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثانى فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى
لا يقول به فلعل الحسن منه ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان ال في نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف
للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب تذكير الفعل
نحو قال رجلان وان كان لمؤنث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان الحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه نزل
منه منزلة جزئه ثم يجيء المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجيء الفاعل بعدهما وقد يتاخر الفعل والفاعل ويتقدمهما
المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ستة مسائل
داخلة تحت قول الناظم والاصل في الفاعل ان يتصلا والاصل في المفعول ان ينفصلا وقد يجاء بخلاف الاصل وقد يجي المفعول قبل
الفعل فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوب الاصل
ففى مسئلتين احديهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع
هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية التباس احدهما بالاخر وضابط ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين
او اشارتين او موصولتين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول الناظم واخر المفعول ان لبس حذر فيتعين في هذه الصور ان يكون
الاول منهما فاعلا والثانى مفعولا قال ابو بكر بن السراج والمتاخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك
ابن الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شىء من هذه الاغراض الواهية محتجا بان العرب يجيز تصغير عمرو
وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقاصد العقلاء فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال
زيد وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان يقصد قاصد ضرب احدهما من غير تعيين فياتى باللفظ المحتمل وبان تاخير البيان لوقت
الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين ولغة عند اللغويين فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ثم يتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد
فانهما مجملان لتردده بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفاء جائز شرعا على الاصح خلافا للمعتزلة وكثير من اصحابنا

ووافق اصحابه

في احكام الفاعل

ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحق المروزي وابي بكر الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك
الا عند تعيين الامتثال فاما ما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين النحويين في انه يجوز في نحو فما زالت
تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين
في الاية جواز مثل ذلك في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال
في الباقي فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى او معنوية كاكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة
الثانية من مسئلتي وجوب تقديم الفاعل على المفعول ان يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على المفعول
اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا اختصاص ضرب زيد بعمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص اخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر ولم يجز ان يكون عمرو مضروبا لشخص اخر وكذا الحصر
بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتاخرين فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون و
الكسائي والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله وهو دعبل بن علي الخزاعي ولما ابى الا
جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع
والجموح من الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بن عامر تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي
كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي
الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على نائب الفاعل وهو النخل لانه بمثابة
الفاعل وينبت بضم اوله مضارع انبت والخطي بضم الخاء المعجمة وتشديد الطاء اي الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند
عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم ووشيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر وتغرس مبنيا
للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل
تبعا في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل
وما ظن من غير هذه الامثلة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الابيات ليس فاعلا في تركيبه الاصلي لانه مؤخر
من تقديم وهو واقع قبل الا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره
الا نحو ضرب غلامه زيدا والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط
المفعول بين الفعل والفاعل جوازا فنحو ولقد جاء ال فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل
ونحو قولك خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر
فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة والى ذلك اشار الناظم بقوله و
شاع نحو خاف ربه عمر والمراد به عمر بن الخطاب واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ففي مسئلتين احديهما ان
يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فابراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم
فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول وهو مؤخر
لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما
الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب المضمر
محتجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من
الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر بنحو قوله وهو
النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همارق على اختلاف فيه جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه فاعل وهو
متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير وجزاء الكلاب مفعول واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي
بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء وانما هو دعاء عليه بالابنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من الطف الهجو والصحيح جوازه
في الشعر فقط للضرورة وهو لا يضاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لحجتهما على
خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فيحتج بما يخالفه فلا يعول عليه في قياس
ما ليس من بابه عليه كما استثني تتبع العرب اياها بحرضها لما الحق اذ مما هو خارج عن القواعد والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ نحو

زان نوره

باب الفاعل

زان نوره الشجر والمسئلة الثانية من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله
من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تاخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء و
كذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تاخير الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تاخير
الفاعل المحصور بالا بقوله ما غاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا فقدم الفاعل المحصور بالا في الموضعين والاصل
ما غاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبأ وغاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم
الجيم وتشديد الباء الموحدة وفي اخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا بالنار جارهم و
هل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول لفهم المعنى والاصل ما يعذب احد احدا
بالنار الا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في
موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها
فقدم الفاعل المحصور بالا على المفعول وهو ما هيجت والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية والآناء بكسر الهمزة و
سكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشمة الكلام الشر والعداوة والوشام ايضا من الوشم تقول
وشم يده وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر المنصوب والمجرور وغير المحصور في هذه
الابيات ونحوها عاملا فقدر فعل ذي كرم غاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على ان ما قبل الا لا يعمل في
ما بعدها الا في مستثنى او مستثنى منه او تابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال وما بالا او بانما انحصر
اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما تقديم المفعول على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم على
الفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا في وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا ففي مسئلتين احديهما ان
يكون المفعول مما له الصدر كان يكون اسم استفهام نحو فاي آيات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل في عامله من جهتين مختلفتين المسئلة الثانية
من وجوب تقديم المفعول على عامله ان يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول منصوب غيره
اي لغير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفاء مثال اما مقدرة نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو
اما اليتيم فلا تقهر وانما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفاء اما الملفوظة او المقدرة ففصل بينهما بالمفعول فان قيل ما بعد
الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل هنا في المفعول فالجواب انها انما يمنع ما بعدها ان يعمل قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هنا
ليست فيه لانها مؤخرة من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت الى الفعل حذرا من ايلائها
اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول اما اليوم فاضرب
زيدا فالعامل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغني عن تقديم المفعول تنبيه يذكر [illegible]
بما تقدم اذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما كضربته فالتاء
فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا تعذر الاتصال في الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان الضمير مفعولا
والظاهر فاعلا وجب في المضمر وصله بالفعل وتاخير الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب ان
يؤتى بالضمير مفصولا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تاخير المفعول الظاهر
عن الفاعل او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا او زيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم
في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضرب موسى
عيسى في وجوب تاخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال واخر المفعول ان لبس حذر او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا
ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل والصواب ما ذكرناه من جواز نحو زيدا ضربت اذ لا لبس وامتناع عيسى ضرب
موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدأ وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الفاعل
انه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلث مسائل ان يخشى اللبس وان الفعل محصور فيه وان يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول
على عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء الشرطية وانه يجب تاخير الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما

باب النائب عن الفاعل

اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك **هذا باب النائب عن الفاعل** قال ابو
حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع اذا لم يعلم
من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد
الناس سيرته لاختلت السجعة قاله الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في قتلة كانت لرجل من
الحي من بني يزيد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى ذلك الرجل فبنى علق في المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم
به وهو الله تعالى للعلم به لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق
هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء المهملة مفعول مطلق اي تعليقا عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا
اذا هوي امراة اي اعترضتني فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القتيلة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودع هريرة ان
الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امراة غيرها او
لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم فاذا حييتم واذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنا
دها الى فاعل مخصوص بل الى اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التاخير عن فعله واستحقاقه للاتصال
وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل ينوب من اربعة بيانا لواحد الاول منها
المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين
او اللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضى الله الامر فحذف الفاعل للعلم به واقيم المفعول به مقامه فصار مرفوعا
بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التاخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والى ذلك اشار الناظم بقوله
ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط
في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه
والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط
وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدي لانه لا يتبع على المحل اي محل المجرور واذا ناب عن الفاعل فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد
وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله طلب المعقب حقه
المظلوم برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس هو النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه
مسئولا فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الفرع الا حيث يتقدم
الاصل ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدا نحو الزيت كيل وزيد
ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدا نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا يؤنث له اي
للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل
الاربع ان المجرور لا ينوب عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد سيرا بالنصب فانابوا
المجرور ولم ينيبوا المصدر الظاهر بل ابقوه منصوبا ولو انابوه لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه انزل رتبة منه
واما كونه يرجع الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعى محل يظهر اعرابه في الفصيح من الكلام وهو المجرور بحرف زائد
او غير زائد ومنه قوله ظرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا للمحل فانه يظهر اعرابه في فصيح الكلام فيقال
لست قائما والثاني نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الاولى
فان اعرابها النصب يتجدد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معدي نحو مررت بزيد الفاضل
بالنصب اتباعا لمحل المجرور والنصب على المفعولية او مررت بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل فلا يجوز خلافا
لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل اليه بنفسه من دون ان وان وفي الاشد ونحو لا يقال مررت زيدا بالنصب على
المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما قوله تبكي على نجد وغورا اعرابها بالنصب
فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي وتذكر ولكن غورا الا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم انه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم
نحو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع
الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضميرا راجعا لكل لئلا يخلو

مبحث نائب الفاعل

مسئولا عن ضمير فيكون مسندا الى عمرو وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ فلذلك حينئذ لم يمنع مانع وامتناع الابتداء
في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة وشبهها هكذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه قد يتفق في بعض الفاعل
انه لا يجوز ان يتقدم مبتدأ فالنائب عنه احق واجدر وذلك نحو نعم امرأة هند اذ لو قيل هند نعم امرأة لم يجز لان للمبتدأ حينئذ اشتمال على شيء من
الخبر مؤخرا انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون مبتدأ وذلك انهم اجازوا النيابة
في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب الا لو وقع لعدم الاثبات الا
في ضمير مسوغ لذلك كقولك اذا احد لم يغنه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء
واما قولهم ولان الفعل لا يؤنث في نحو مر بهند فلانه لما لم يظهر اثر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل
له فاما ان يغشى طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى تغشى طائفة بدليل تغشى طائفة
لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع
امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان مجرورا بحرف اصلي هذا تقدير كلام الموضح وهو معارض
بنحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها وما تخرج من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع
كفت بهند وقال الزجاج لان كفى متضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث فاعل وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مفسر بعود
على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين ثانيا
مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة وغيرها نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف
لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير
فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعل فعله المقدر على ان الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة
اذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا فان الفعل مطلق والمصدر
المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع
لان الضمير المصدر المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انهما اجازا جلس بالبناء للمفعول
فيه ضمير مجهول قال ثعلب زادا ان فيه ضمير المصدر وتبعهما ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى ظاهره فيجوز ان
تقول نيم وقعد فيضمر المصدر كانك قلت نيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله وهو امرؤ القيس لكندة وقالت متى يبخل عليك
ويعتلل يسؤك وان يكشف غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد او بصفة محذوفة والمعنى
ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه بعلل اخرى في موضع الحال من الضمير لتقيده بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه بدل
على مصدر نكرة مختصة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المختصة
للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية قال في المغني
واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الاساءة جواب الشرط
الاول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له
عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا انه صفة
هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة بن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى
حيل هو اي الحول المعهود او حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه اجاز في
لقد تقطع بينكم وما دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه ثم قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحه اعراب واستشكل وقال
غيرهما فتحه بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روي وباشر
حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه وبذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين
علي بن الحسين بن علي عليهم السلام يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضى الاغضاء المعهود او اغضاء من مهابته
ولا ينوب النائب المجرور بمن وهو مهابته لكونه مفعولا به قاله ابن جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور
على منع نيابة المفعول له خلافا للاخفش وضعفه وعلة المنع ان المفعول مبني على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل
منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان نحو لا يقال كين قائم خلافا

مبحث احكام نائب الفاعل

للفرع الرابع مما ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني نحو جلس امام الامير
فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية والمفعولية والاضافة وغيرها ومختصان بالعلمية في الاول
والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن و
خفضهن بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لان من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو
مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان و
الزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول
الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله
وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر بنيابة حري وحيث وجد المفعول به وغيره من ظرف ومصدر ومجرور فلا ينوب غير المفعول به مع
وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي ان وجد في اللفظ مفعول به وقد يرد لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يجعل مفعولا
به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم الفرع على الاصل لغير موجب واجاز الكوفي اي اجاز الكوفيون ان
ينوب غير المفعول به مطلقا مع وجوده من غير شرط اي سواء تاخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر
ليجزى قوما بما كانوا يكسبون فيجزى للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والـ
ثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الاخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله اما رضي المنيب به ما دام معتصما
بدين قلبه فعنيا مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل بقلب الواو ياء والادغام في الياء وقلب الضمة كسرة وناب فاعله المجرور
بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه وكقوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو الهدى
فيعن فعل مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر
قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما ضرورة وعن القراءة بانها شاذة
قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب عن الفاعل في الاية ضمير مستتر في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله
ليغفروا اي ليجزى الغفران قوما وانما اقيم المفعول غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى فان لم يوجد المفعول به فقال
الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر وابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور **مسئلة** وغير النائب
مما معناه متعلق بالرافع للنائب عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امام الامير ضربا شديدا
فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه يجب نصب ما عدا النائب نصب المفعول الذي
لم ينب عن الفاعل سواء كان الاول ام الثاني نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا وسمي المفعول المنصوب غير المفعول
خبر ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النائب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور نفخة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل
ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النائب ان الفاعل لا يكون الا واحدا
فكذا نائبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى النائب مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل
النصب بالرافع للنائب فيكون متعديا او برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه **فصل**
واذا تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي
الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب ان بعضهم اجازه ان لم يلبس نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فيقول اعلم زيدا كبشك سمين قاله
ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن مع حذف الاول واجرى فيه الخلاف في الثاني والزم ابن
الحاج من قال باقامة الثاني ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى وانما لم يذكر الناظم حكم الثالث
لانه داخل في حكم الثاني فياتي فيه الخلاف الاتي فيه ويكون الصحيح فيه الجواز ان لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب
كسا وهو ما ليس خبرا في الاصل عن الاول ان لبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابته اتفاقا للالتباس من تقدم او تاخر لان كلا منهما
يصلح ان يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الاخذ الا بالاعراب فلو قيل اعطي عمرو زيدا او اعطي زيد عمرا لتوهم ان عمرا اخذ وزيدا
ماخوذ والغرض العكس قال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند اليه
وان لم يلبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا اخذ
ابدا ودرهم ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل تمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب الا

تقديم غيره عليه شاذ

وهو كون

في المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه

وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فاذا اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لان نيابة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز في
صورة ودفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة قال الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا وبعضهم اعطي
زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه فاعل
معنى ونقل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا
عن الكوفيين في شرح التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطى اما من جعله منصوبا بغير اعطى وقدر له فعلا
اخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه قيامه الدرهم مقام الفاعل لانه ليس معمولا لاعطى لانه معمول لغيره انتهى وفي المفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان
خبرا في الاصل عن الاول قال قوم كثيرون يمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا
للالتباس في النكرتين نحو ظن افضل منك افضل من زيد هو الاول وفي المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا اذا كان زيد هو الاول ولعود
الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة والاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حينئذ نائب عن الفاعل مشبه
بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه
مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المنصوب الا في الشعر وهذا القول
اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل يجوز نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا ويمتنع ان ألبس نحو ظن
عمرو زيدا اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابو طلحة
والسيرافي في الافصاح وابن الانباري وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان لا يكون نكرة والاول معرفة
فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا
المعنى سيبويه في كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبي والمفعول الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة و
تلميذه ابن الحاج في الرد على المقرب ان لم يلبس فيمتنع علم زيد عمروا قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي والابذي بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة الى
ابذة بلدة في الاندلس وابن عصفور ولان المفعول الاول واقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعول به عليه حقيقة ولان
اصله الفاعلية فهو احق مما كان ملتبسا واما المفعولان الاخران فاصلهما مبتدأ وخبر شبها في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعول به عليهما
مجاز ولان السماع انما جاء باقامة الاول قال الفرزدق ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئاما صميمها فالتاء هي المفعول الاول نائبة
عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار
القبيلة وكراما خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئاما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئاما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا
والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد اعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة
باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين بما ذكر من جريان الخلاف في باب ثاني كسا واشتراط كون الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان
الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس فانه
نال وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن وارى
المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق اذ لم يذكره مع المتفق عليه وهو
الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم احتى حكى الاجماع على
الامتناع فهذه ثلاثة امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم يتعرض للثالث صريحا
فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث كان ذلك تصريحا بما علم التزاما
ففيه شائبة تكرار والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول الفصل عن الخضراوي فلا
ينسب حاكيها الى غلط غايته ما في الباب انه حكى الاتفاق ولم يقف على الاختلاف **فصل** يضم اول الفعل المبني للمفعول الذي لم يسم فاعله
مطلقا سواء كان ماضيا ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء بتاء زائدة
معتادة سواء كان للمطاوعة ام لا فالثاني كتصاب في الاول نحو تعلم وتدحرج ويفيد التاء الزائدة بالمعتادة احتراز عن التاء في نحو ترمس الشيء
بمعنى دمسه فانها زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار الناظم بقوله والثاني التالي تا
المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث المبدوء بالهمزة الوصل سواء كان متعديا او لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج

فعل ما لم يسم فاعله

واستحلي والى ذلك اشار الناظم بقوله والثالث الذى همز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفى جمل الزجاج لا يجوز ان يبنى الفعل اللازم
للمفعول عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بغير
مخبر عنه وذلك محال ويكسر ما قبل الاخر من الماضى واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر فى مضى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله
لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره مضرب قال الخضراوى هى لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل
اللام فتنقلب الياء الفا فيقول فى دوى وبذاى بنى بفتح الهمزة وهى لغة طى فتحصل فى معتل اللام ثلثة لغات كسر ما قبل اخره وتسكينه وفتحه و
بفتح ما قبل الاخر من المضارع واليه اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف واما اذا اعتل
عين الماضى وهو ثلاثى كقام من الواوى وباع من اليائى او كان على وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائى وانقاد من الواوى فلك فى
العين كسر ما قبلها باخلاص واشمام الضم فتنقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسرة لغة قريش ومن جاورهم واشمام الكسر لغة الضم كثير من قيس واكثر
من بنى اسد قال الشاطبى وفى كيفية الاشمام ثلثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو
المعروف المشهور المقروء به والثانى ضم الشفتين مع خلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبل النطق بها لان اول الكلمة مقابل لاخرها
فكما ان الاشمام فى الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام فى اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادى الاقرب قال حرف وبعض
المتاخرين فقال كيفية النطق به ان تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرادا لا شيوعا جزء الضم مقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة
وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وللناخلاص الضم فتنقلب الالف واوا والى فا الثلاثى المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فا ثلاثى
اعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه يجلى قال
روبة فى الضم الخالص ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت بوع مبنى للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا اسمها وليت الاخيرة
توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا مفعول مطلق اى نفعا وقال الموضح لا مفعول به خلافا للعينى والجملة
الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفى بدليل انه روى وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض وقال الاخر حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك حوكت من الحياكة وهى النسج مبنى للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر
النون وسكون الياء المثناة تحت وهو فى اجزاء علم الثوب ولحمته انهم فاذا نسج على نيرين كان اصفق واصفاقها تختبط الشوك ولا يؤثر
فيها وهذه اللغة وهى الضم الخالص قليلة موجودة فى كلام هذيل وتعزى اى تنسب لفقعس ودبير الجمع وهما من فصحاء بنى اسد قاله المرادى
فى شرح التسهيل وقال الشاطبى حكيت عن بنى ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم وادعى ابن عذرة وطائفة من متاخرى المغاربة امتناعها
فى افتعل كاختار وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول ابن عصفور والابدى وابن مالك
وينطق بالهمزة فى نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وعت
او ضم كعقت مبنيات للمفعول والى ذلك اشار فى النظم بقوله وما لباس خيف لبس يجتنب فى اصل المسئلة قبل بنائهن للمفعول خافنى
زيد وباعنى لعمرو وعاقنى عن كذا فحذف الفاعل ثم بنيتهن للمفعول وابدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما فى الدلالة على
المتكلم فلو قلت خفت وبعت بالكسر فى الخاء والباء وعقت بالضم فى اوله لتوهم انهن فعل وفاعل وانعكس المعنى المراد فتعين ان لا يجوز
فيهن الا الاشمام او الضم فى خفت وبعت الاولين والكسر فى عقت الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر فى الاولين والضم
فى الثالث وجعله المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر فى الفاء اذا كانت فيما سمى فاعله مكسورة فرقا بينهما او
ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه فى ذلك للالتباس بل اجاز الاوجه الثلثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديرى لان الالتباس عارض بحصوله فى
الاسم والفعل فالاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول ومع ذلك اعلوه بقلب الياء الفا واكتفوا فيه بالفرق
التقديرى فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل نحو تضار اذ يحتمل ان يكون
مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة واذ
الجمهور ضم فاء الثلاثى المضعف وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما والحق قول بعض
الكوفيين ان الكسر فى الفاء جائز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة للعرب يجرى فيها فعل من المضاعف الثلاثى مجرى
فعل من المعتل فنكسر اوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه فى الحواشى ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بنى ضبة بضاد معجمة مفتوحة
فموحدة مشددة فهاء تانيث وهو ابن اد عم بنى مرة قاله الدماميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسى ضبة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو
بطن من قضاعة ينسب اليها جماعة كذا فى مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط كل واحد منهما واحدة ولغة بعض تميم

مضموم ويختار الضم فى الفا اذا كان فيما سمى فاعله

وضم اعلمه

في الاشتغال

وقرأ علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال في التسهيل وقد يشم فاء المدغم وقال المهاباذي من اشم من العرب في قيل وبيع من المعتل اشم هنا يعني في المضعف فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والاشمام والضم الخالص كما اشار اليها الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وقد يلغز فيقال ما وجه رفع المثال في قولهم ان المثاب رفع الهمزة ورفع المثال وجوابه ان اصله ان زيدا مثابي الحوض اذا اصيب فحذف الفاعل واتيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت الينا بكسر الراء واستفدنا من تغيير الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وشبابي التصريف توجيه كل من القولين ومنها ١١٠

باب الاشتغال

وحده ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره بواسطة او غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا تقرر ذلك فنقول اذا اشتغل فعل متاخر منصب لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي لمحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل وذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل العامل مدعين ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا وصل اليه بحرف جر نصب محله والتحقيق ان نصب اللفظ او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وان الضمير لا ينصب له لفظ فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتداء وما بعده من الجملة الفعلية في موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصديرها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب فانه بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلائمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال في المغني ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل لها تفسير الشيء وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قال المرادي في تلخيص شرح ابي حيان على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتاخر ولغي الضمير وزعم تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ان زيدا مررت به وان زيدا هذه تارة تعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوي فيه الرفع والنصب ولم نذكر نحن من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في النظم بقوله وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان اشتغال السابق اول الباب لا يصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الاتي بعد فيجب النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بجامع مهملة وضابن معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته واهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيدا بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان هل اذا كان بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيد رايت الا في الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلى عنه بخلاف ما اذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل الا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره ومتى عمرو القيته فيجب النصب لما ذكر وشبيها الكلام في غير الهمزة في المسئلة الثالثة وادوات الشرط نحو حيثما زيدا لقيته فاكرمه فيجب النصب لان هذين النوعين وهما ادوات الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر عند سيبويه واما في نثر الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرو القيته وحيثما زيد القيته فاكرمه الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيدا لقيته فاكرمه وان زيدا لقيته فاكرمه ولا فرق في ذلك بين الماضي

او لمحل ذلك الاسم المتقدم

والنصب في زيدا ضربت اخاه

ما أضمر عامله على شريطة التفسير

والمضارع مع إذ تقول في إن والفعل ماض لفظا إن زيدا لقيته فأكرمه ومعنى فقط إن زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع الاشتغال في نثر الكلام بعد
إن الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو إن زيدا تلقه بحذف الألف فأكرمه لأنها لمّا جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلافها إذا لم تجزمه لفظا
أما المضي وأما الجزم بغيرها كما تقدم ويضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في الشعر بعد إن الجازمة لفعل التفسير نحو إن زيدا
تلقه فأكرمه وتسوية الناظم في النظم بين إن وحيثما مردودة لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الشعر وأما بعد إن فإنه إن كان الفعل
المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وإن كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر و
جوابه أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة
منازعه وعبارة الناظم ناطقة بذلك ونصها والنصب حتم إن تلا السابق ما يختص بالفعل كإن وحيثما ويترجح النصب في ست مسائل
أحدها أن يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الأمر والدعاء بخير أو شر ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للإنشاء فالأمر نحو زيدا اضربه والدعاء
بصيغة الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأول أو من معنى مناسب
المقصود والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان
حمل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الإخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت
استبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مر بي قوله إن الذين قتلتم أمس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وإنما وجب الرفع
في نحو زيد أحسن به لأن الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء و
كذا إن قلنا الضمير في محل نصب لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وإنما اتفق السبعة عليه أي على الرفع في
نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لأن الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فإن تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم
حكم الزانية والزاني فحذف المضاف الذي هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور ثم بعد تمام
الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا وأفصحت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية و
الزاني ولم يستقم عمل فعل من جملة مستأنفة في المبتدأ المخبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه وذلك
لأن الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو ظرف وصلة أي
غير ذلك ولذا أي ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح
فتاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا أن التقدير هذه خولان هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فانكح
فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن بابان في نتيجة المطارحة أيضا عن
الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح
التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي أبيها وحي أمها يعني أن كرمها ثابت
من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرور بالكاف اسم موصول
وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد الفاء في فاجلدوا بمعنى
الشرط لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط والمعنى إن زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك
ما أشبههما مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدأ المشبه للشرط وما لا يعمل لا
يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول
المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة أجاز النصب في زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى يا رب موسى
أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه والمعنى أظلمنا وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب وقال أبو محمد عبد الله بن
محمد بن السيد بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي وأبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح
والسرور يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى العموم بالأمر كالآية ونحوها كالسارق والسارقة فقطعوا الشبه بالشرط في العموم والإبهام ويختار
النصب في الاسم المنظور فيه إلى الخصوص بالأمر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسألة الثانية مما يترجح فيه النصب أن يكون الفعل المشتغل
مقرونا باللام أو لا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه فإن قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا الطلبيتين
لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قلت أجاب ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويستثنى
الطلب ما لفظه لفظ الخبر ومنه زيد لا يعذبه الله برفع يعذب لأنه نفي بمعنى الطلب فزيد منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لأن

علم النحو

عدم التعذيب بحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل لصاحب الطلب شامل
على شيئين على الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء والفعل على المقرون باداة الطلب كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة
ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شيء الغالب في ذلك الشيء ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب ولذلك
امثلة منها همزة الاستفهام نحو ابشرا منا واحدا نتبعه فيرجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على
الافعال وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها فان
فصلت الهمزة من الاسم المشتغل عنه فالمختار الرفع نحو ءانت زيد تضربه لان الاستفهام ح داخل على الاسم لا على الفعل هذا ان جعلت
انت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وان جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في
التقدير على الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم بنصب كل كلا فصل وحرف الاستفهام
داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما الشك
في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قوله وهو جرير يمدح تغلب ورثيا ويذم طهية والخشاب اثعلبة
الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت لتعديه بالباء قاله
الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة والفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة تحت
وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قال الموضح صح
في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سأل مروان الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمرا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال له
انما المستفهم عنه هذا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة
اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب
ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة في ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدأ وزيدا
منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدأ وامة الله منصوب بفعل
محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الامثلة النفي بما ولا وان نحو ما زيدا رايته وان زيدا رايته ولا زيدا
رايته فيترجح النصب لانهم اشبهوا حروف النفي باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع
في الاسم بعدها وقال ابو عبد الله ابن الباذش بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة وابن خروف لا يترجح النصب
مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان معها لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها
مختصة بالافعال فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا
تلقاه فاكرمه قاله في الكافية وشرحه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات الشرط
فلا يليها في الغالب الا فعل فان قرنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذ وحيث مما
يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا اوقعت الفعل على شيء من سببه نصبته في القياس تقول اذ عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده فاكرمه ونوزع
سيبويه في اذ لانها عنده مختصة بالافعال ولم يتنازع في حيث فظن الموضح ان المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه
الناظم في المغني فقال والظاهر حيث الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه النظر في قوله
فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها
فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة مما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول فذلك العاطف من الاسم باما
المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على اسم قبله والمراد ببنائه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك
الاسم والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون رافعا للفاعل
او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما يرجح
نصب المعطوف فيهما لان المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة احداهما
على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته
فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير وحكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما تقطع ما
بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام قاله الشاطبي وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون

نحو حيث
٢ الناظم في شرح
٢

في اشتغال العامل

قال الزمخشري في كشافه والبيضاوي في تفسيره بالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قراءة الحسن البصري وبالتنوين قراءة
ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيد في زيدا ضربته
لئلا يلزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم وانما يقدر بعد الفا من لفظ المذكور
الاصل واما ثمود فهدينا هم هديناهم فلما حذف الفعل المفسر بالفتح دخلت الفا على مفسره وهو واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد الفا
الجزائية لا يعمل في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفا هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من العمل ويشمل قوله العاطف الواو
والفاء وثم واو قاله الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما اكرمت زيدا
بل عمرا اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة منزلة العاطف في
اعطا حكمه **المسئلة الخامسة** مما يرجح فيه النصب ان يتوهم في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء
خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدره خيرا كان او شرا كما هو مذهب
اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر
والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيتوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما لم يتوهم
ذلك مع النصب لكل على انه مفعول بفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا
يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء نحو
كل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا ينصب كل شيء لان تقدير تسليط الفعل عليها انما يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا
كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط فعلوا على كل شيء وانما المعنى وكل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على الابتداء
والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم
تراه تفرح فزيد فيهما واجب الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما لا يعمل في ما قبله اما
الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه
لا يعمل في ما قبل المضاف وما لا يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية على الاصح متعلق بيختص وفي المسئلة
ثلثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان
لا يقترن فيمتنع حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على الثاني لفقدان قد واليها اشار
الناظم بقوله وان تلي السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا او ان وقع الاسم قبل ما له صدر الكلام ما قبله معمولا لما بعده واليه اشار الناظم بقوله
كذا اذا الفعل تلا ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه وزيد ان رايته فاكرمه وزيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد
الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا الاستثنائية
لا يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدر **تنبيهان** **الاول** ليس من اقسام مسائل
باب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا الفجائية المتقدمة لعكس ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان يكون الفعل بحيث لو
فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعلها من جملة
اقسام الباب لكن غرضه تتميم الاقسام الجائية الى ذلك التنبيه وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة لذكره التنبيه الثاني لم يعتبر
سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع
بخلاف ذلك كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله باحضر مما قدمناه بل جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة مرجوحا مثله في زيدا
ضربته فانه قال في اثنا الكلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما جا على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون
الرفع احسن من النصب قال ابن الشجري جمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب قال الكوفيون النصب فيها اجود
لانه قد تقدم على كل عامل ينصب هو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا انتهى **المسئلة السادسة** مما يرجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل
عنه جوابا للاستفهام منصوب لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يرجح نصبه لكونه جوابا للاستفهام
منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك
تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد ايهم ضربته كما
يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجرى الجواب مجرى العطف وانما يجيز سيبويه في ذلك النصب على حد في زيدا ضربته ويقال اهل ضربت

ويمتنع على الثاني

زيدا فضربته

باب الاشتغال

زيدا مقول لا ولكن عبد الله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمرا لقيته او
عمرو لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن حفظه نقلت والرفع والنصب يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول
بامّا مسبوق بفعل اذ بني الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني فعلها على
المبتدا بها ضميره او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول المشاكلة متعلق بيستويان على انه علة له رفعت او نصبت الاسم
المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا اخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا وذلك نحو زيد
قام وعمرا اكرمته لاجله او فعمرا اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها
جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز بالنظر الى خبرها فان راعيت
صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت
جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير من لاجله العائد على صدر الجملة الاولى
او الفاء المناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان الاسم
الاسم الذي في ضمنه مثل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بانهما على حد سواء وانما ذلك قول الجرمي
والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الاضمار فلكل
منهما مرجح فتساويا وبالجملة فانما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرا اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا
هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مبني
على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار فان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي يمنعان النصب بناء على العطف على
العطف على الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبرية خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وان ورد النصب فهو على جعله في
زيدا ضربته ابتداء او يكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقدمين
يجيزون النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على
الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملته على الآخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا
ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا على ذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهو معطوف على يسجدان في قوله تعالى
والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء في حصول الربط لان الواو فيها معنى
الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو وربما اتى الواو انما يكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن
خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت انشده ثعلب قضى في اجول في البلاد لعلني اسر صديقا او
بناحسن وخرج على ان التقدير او بناني حسنه وهذه امور مهمات لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل المشتغل عن الاسم السابق كما
يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا يكون
وصفا غير عامل الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل والى ذلك اشار الناظم
بقوله وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة
فالاول نحو زيدا انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت شرابه والنعمات نحارها والعبد انت ضروبه او ضريبه والقدر انت
حذره الان او غدا في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير انا ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب
العسل وانت نحار النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اياه بالمثناة تحت فلا يجوز نصب زيد
فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في
المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل
وهو الكسائي وعند من جوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد والسيرافي وعند من جوز عمل
اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا
كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيد انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية
وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة هي الضارب والصفة المشبهة وهي حسن لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لانتفائهما ولا تاخر الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة رابطة

بين العامل والاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه وكما يحصل العلقة الرابطة بضمير اي بضمير الاسم
السابق المتصل بالعامل كزيد اضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك يحصل
العلقة بضمير المنفصل من العامل بحرف جر متعلق به متصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة
من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل عن العامل باسم مضاف نحو ضربت زيدا اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم
السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري اي
المنفصل من العامل باسم اجنبي تبع بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان النعت والمنعوت
كالشيء الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل
بالاجنبي وهو رجل وجملة يحبه نعت لرجلا وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة لما
فيها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع
عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين العامل و
الاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسألة عطف
البيان زائدة على التسهيل فان قدرنا الاخ فيهما بدلا من عمرو بطلت هذه المسألة بنصب الاسم السابق ورفعه لان الاخ يصير من جملة ثانية
لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود على المبتدأ ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا
اذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان الرفع والنصب لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن ان يصح الوجهان على القول الآخر
ايضا بان يجعل العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه
حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي
من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد لا بد منه فلا يصح عوده على الاسم السابق قال الشاطبي الامر الثالث يجب
كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر
في نحو زيدا مررت به جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يتصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست مثله خالفت زيدا لست مثله
لان خالفت هو معنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا
وانما ضربت اخاه ومن لازم اهانة زيد لانه من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدما على الاسم
المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متأخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا
لضميره بحرف جر فاذا رفع فعل او وصف ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام لان اذا
الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز ان يكون
عمرو فاعلا لمحذوف لانه لا يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما
الزائدة جاز اعمالها والغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجملة الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لان ما المصدرية
يجب ان يليها فعل ظاهر او مقدر او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص
بالافعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد
ومتابعيه فانه جائز رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على المقرب لابن
عصفور متعقبا ما قيل انه لا نعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية وغيرهم من البصريين يوجب
الابتدائية لعدم تقدم طالب الفعل من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق راجح الفاعلية
على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب
والفاعلية سالمة من ذلك صرح المغني هذا كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف مقرون بلام الامر كفسره وقد
قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام الامر شاذ فكيف يكون من اجماع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع
عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو أبشر يهدوننا وانتم تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية
بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في أبشر يهدوننا راجح

من الرفع على الفاعلية في انتم تخلقونه وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في ابشر يهدوننا المعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين والله اعلم هذا باب

التعدي واللزوم في الافعال

الفعل ثلثة انواع احدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا والثاني المتعدي وله علامتان احديهما ان يصح ان يتصل به ها ضمير غير المصدر على وجه لا تكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدي ان تصل ها غير مصدر به نحو عمل العلامة الثانية ان يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد وذلك كضرب فيصح الثاني الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتتصل به اي بضرب ها ضمير غير المصدر وهو زيد خرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه يصدق على كان انه اتصل بها ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر الا ترى انك تقول هو مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر ولتقرير باطراد من نحو مرونا الدار فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الدار ممروة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب تابلهما الا ان ناب المفعول عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب برفعهما وبنا الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب مفعوله ان لم ينب عن فاعل وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين ان الاصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه بعد وقوع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله اثنتا عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشر وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا يتصل به ها ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام وانما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ها ضمير المصدر هو الخروج ومخروج به او اليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر والثالث ان يدل على السجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي السجية ما ليس حركة جسم من وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصائد واليها الاشارة بقوله وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كمرض وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن وكذا بجل اذا فرح وهم اذا صار اكولا فلنهم لا رغما واليهما الاشارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل على دنس نحو نجس وقذر بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما واليهما الاشارة بقوله وما انقضى نظافة او دنسا السابعة المذكورة في قوله او ان يدل على مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد واليهما الاشارة بقوله او طاوع المعدي لواحد كمده فامتدا والمطاوعة قبول الاثر ففاعل فعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طاوع ما يتعدى فعله لاثنين تعدى المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او يكون موازنا لافعلل بفتح اللام الاولى وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز بمعجمتين وهو بنا مقتضب وقيل ملحق باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بكسر العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فاسكنوا الاول ونقلوا حركته الى ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقا واعترض بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا يفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس الاستناد الى اتحاد المصدر ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لما الحق بزاي بافعلل وهو افوعل بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعنلل بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الاولى وهو ما كانت النون فيه زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشرة والثانية عشر المذكورتان في قوله او يكون موازنا لما الحق به اي بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كانت فيه بعد النون الزائدة حرفان احدهما زائد بالتضعيف ومن حروف سألتمونيها فالاول افعنلل بزيادة اللامين وهل هي الاولى او الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد والثاني نحو افعنلى بفتح العين وسكون النون وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سألتمونيها

في التعدي واللزوم

كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا انتفش للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيد ان افعنلى يتعدى ولا
يتعدى من تعديته قول الراجز قد جعل النعاس يغرندينى ادفعه عنى ويسرندينى قال ابو عبيدة المغرندى والمسرندى الذى يغلبك ويعلوك قلت اجيب عنه
بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعلل وافعنلل بقوله كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يعدى
بالجار وهو مستفاد من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى
الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اى الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع بحذف حرف الجر من
كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع ابو حفظة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى مع اى اشارت
الاصابع فى حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى
الفعل بنفسه وينصب المجرور ان كان فى موضع نصب وهو ثلاثة اقسام احدها سماعى جائز فى الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته و
الاكثر ذكر اللام الجار نحو ونصحت لكم ان اشكر لى وكلت له ووزنت وقال التفتازانى اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان
وفى التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثانى سماعى خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف اى هو لدن اى لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين اى
يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصلب وضمير فيه يعود الى الهز وفى للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل
على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله فى القرية السوس آليت حلفت يحتمل
ان يكون اخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وان يكون خطابا للملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك انه شخص هاجيا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف
الملك انه لا يطعمه حب العراق وهو القمح واطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لان لا
النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين دود يقع فى القمح ونحوه والشاهد فى البيت الاول
فى حذف فى ونصب الطريق والاصل يعسل فى الطريق لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اى فى الطريق وقول ابن الطراوة ان الطريق ظرف مردود
بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى و
الشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب اى على حب العراق والى هذين القسمين اشار الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا الثالث
قياسى وذلك فى ان وان بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الاولى وسكونها فى الثانية وفى كى لطولهن بالصلة نحو شهد الله انه لا اله الا هو ونحو
او عجبتم ان جاءكم ونحو كى لا يكون دولة اى بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم ولكيلا وذلك اذا قدرت كى مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل
النحويون هنا ذكر كى مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكى تكرمنى قاله فى المغنى واشترط
ابن مالك فى النظم وغيره فى حذف الجار من ان وان امن اللبس وقال فى النظم فى ان وان يطرد مع امن لبس فمنع الحذف فى نحو رغبت فى ان تفعل وعن
ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى فى او على معنى عن لان رغبت يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون
ان تنكحوهن بحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا فى المراد فبعضهم قدر فى ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على
ما ذهب اليه واجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد اشار الى هذا
فى منهج السالك والاخر ان يكون حذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد جاء
عن المفسرين التقديران ثم قال فى الكشاف ويحتمل فى ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الاول موافق لقول
الموضح فى المغنى وانما حذف الجار فى ان تنكحوهن لقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف
فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب اليه من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال بعدما اورد امثلة من الحذف و
لو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من
ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت القلم والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر على بن سليمان البغدادى
تلميذ ثعلب والمبرد ثم بعد الاخفش الصغير ابى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافش احد
عشر نحويا والسيبويهيون اربعة **فصل** لبعض المفاعيل الاصالة فى التقديم على بعض آخر واصالة المفعول الى ما يكون مبتدأ فى الاصل والآخر
خبرا كما فى باب ظن او لكونه فاعلا فى المعنى والاخر مفعول معنى كما فى باب اعطى او لكونه مسرحا اى مطلقا لم يقيد بجار لفظا او تقديرا والاخر مقيد
بحرف جر لفظا او تقديرا كما فى باب اختار فيقدم كل من المبتدأ فى الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك كزيد فى ظننت زيدا قائما
فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدأ فى الاصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل

معنى لانه الآخذ والقابل للدرهم ومن ثم أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك
في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من القوم فيقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقة ما يتعدى
اليه العامل بنفسه اقوى من علقة ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب
غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم في ذلك كله جائز واليه يشير قول الناظم والاصل سبق فاعل معنى وقد يجب الاصل يجب
التقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرى كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكأعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان
الجند ويأتي فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج وكان الثاني محصورا كما ظننت زيدا الا قائما وكما أعطيت زيدا الا درهما وما
اخترت زيدا الا القوم ويأتي فيه الخلاف المتقدم في باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننته
مجتهدا وانا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم ويأتي فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك في اخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله
بالفعل وانت بالخيار في الظاهر ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع ويجب التأخير واليه اشار الناظم بقوله وترك ذا
الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول بضمير المفعول الثاني كظننت زيدا غلامه وكأعطيت المال مالكه واخترت قومه عمرا او كان الاول
محصورا كما ظننت قائما الا عمرا وكما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخترت القوم الا بكرا او كان الثاني مضمرا والاول ظاهرا كالفائدة
ظننته زيدا وكالدرهم اعطيته زيدا والقوم اخترتهم عمرا اما الامتناع في الاول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة واما في الثاني
فلان المحصور فيه واجب التأخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل عنه الى الانفصال الا فيما يستثنى وليس هذا منه **فصل**
يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما
قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القرآن ويحتمل ان لا حذف فمفعول يخشى هو قوله
تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال في الكشاف هو معنى حسن واعراب بين انتهى والايجاز والاختصار وذلك في نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا
والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله واما لغرض معنوي كاحتقاره نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول
لاحتقاره او لاستهجانه اي لاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة ما رأى مني ولا رأيت منه تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذف المفعول لاستقباح
ذكره اي العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا لان الحذف ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت
زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول الناظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف
ما سيق جوابا او حصر **فصل** قد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف الناصبها ان علم كقولك لمن سدد
بالمهملة سهما القرطاس ولمن تأهب للسفر مكة ولمن قال من اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار تصيب ودل عليه المشاهدة ومكة منصوب
باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله
وقد يكون حذفه ملتزما وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا يجمع بين المفسر والمفسر وفي باب النداء فيما نحو يا عبد الله لان يا
عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض وفي الامثال العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب
منصوب بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما شبه مضربها بموردها لزم ان تلزم
فيها اصلها كقولهم في الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جرى مجرى الامثال
في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فاعطي حكمه في انه لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول بفعل محذوف
وجوبا اي وأتوا ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم الى ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو مخرج على قلة
لان كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك
والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا تقديره احذر اياك اي نفسك باعد على التقدير من الاثنين في باب التحذير والاسد منصوب
بفعل محذوف وجوبا تقديره فقد ما على الاسد اي احذر الاسد والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله به الا
الاسد وفي التحذير بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو رأسك والسيف فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين
وجوبا اي باعد رأسك واحذر السيف والتكرار نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء بشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف
نحو المروءة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام
العامل فالتزم حذفه لذلك **هذا باب التنازع في العمل** ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين و
حقيقته ان يتقدم فعلان متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف واسم يشبهه في التصرف ويتأخر عنهما اي عن العاملين

باب التنازع

معمول غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو ان المعمول المتأخر عن العاملين مطلوب لكل منهما من حيث المعنى والطلب
على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان فامثلتها اثنا عشر مثال الفعلين
في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والاخر المنصوب قام وضربت
زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب
وقاتل عمروا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب ابويه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع
اقائم وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمروا ومثال اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم ويضرب عمروا وعكسه
ضربت واقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا والموضح
اقتصر في الانواع الثلثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين اتوني افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له
وافرغ يطلبه على انه مفعول واعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل اتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل اتونيه ولو اعمل الاول
لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد
الافتقار تنازعا من الموصولة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه وعمل الاول في ضميره وحذفه والاصل مغيثه
وعهدت مبنيا للمفعول مسندا الى تاء الخطاب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا
كتابيه فها اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل
هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدلت من الكاف الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البخاري عن صفوان بن عسال ان النبي ناداه رجل
فقال له هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج
والحمادان ومعنى هاؤم تعال انتهى قال الموضح في الحواشي فان صح انه يرد قاصرا بمعنى تعال كما قيل في الحديث فلا تنازع في الاية ويخرج
على اسناد الى البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الاية ولكني لا استحضر الان احدا قاله غير هذا الرجل في هذا الحديث انتهى قلت قاله
الحوفي في الاية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال
ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى وقد بينا
الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي وفي
اصل التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون
وتحمدون دبر كل صلوة ثلثا وثلثين متنازع ثلثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو دبر ونائب عن مصدر وهو ثلثا فاعمل
الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل
تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح
كتاب سيبويه استقريت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول
من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ
من كلامهم اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا فعلين او اسمين او مختلفي الاسمية و
الفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله
تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط في التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشا
عن الفارسي انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله خبراها وكان كان اعناقهما مشددات بقرن ومنع التوكيد للعطف بالواو وانه هي وبنى الكلام
عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره من فعل واسم ومن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقله ابن عمرون عن
بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال التنازع الثاني ولعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب
عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنازع يقع فيه
الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمروا وجب نصب عمرو
بالثاني لا بالاول للفصل بين المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره من فعل او اسم متصرف ونقل عن المبرد في كتابه المدخل اجازته في
فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل الاول في ضميره
ويحذفه لانه فضلة والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في لفظ المجرور ويعمل الاول في ضمير المجرور ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف

باب التنازع في العمل

عنه لانه نصب ويحذف على القول بان المجرور في محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل
الاول وان لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من تقييد المعمول بالتأخير انه لا يقع التنازع في معمول متقدم
نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لم يأت الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته عديل مدخول الاستفهام
خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قاله بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى
استوفاه الاول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الاول عليه ما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان فيما قبلهما
اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف
عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف لكنها قدمت عليه لفظا
واجاب بان هذا الحكم ليس معتديا الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت
لان الاول اشتغل به قبل مجئ الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تصب فقها من بارق تشم ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم
ومفعول تصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق وما للمرادي في شرح التسهيل من جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال والاول الذي يظهر
ان تأخر المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط جاز عمل كل من العاملين فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا
لكل من العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير هيهات هيهات العقيق ومن به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا له اي للفارسي
وللجرجاني لان الطالب للمعمول وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل لمجرد التقوية
والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك
الاول واتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال
الثاني وليس متعينا لجواز ان يضمر مفردا في المهمل منهما او يستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل
بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند ابن هشام الاول ذكره في الموضح وعلم من تقييد المعمول
بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها خلافا للجماعة لانه لو قصد فيه التنازع
لاسند احدهما الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا
لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيد ضربت واكرمت اخاه لان احد العاملين
يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره ابو محمد
ابن السيد البطليوسي من ان غريمها ان رفع بمعنى يكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع بممطول فهو خطأ لانه قد وصف
بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز هذا ضارب ظريف زيدا واقول ما ذكره ابو محمد يتمشى بمثله فيما اذا كان
السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جاريا
على غير من هو له وان كان الناصب له الاول فهو خطأ لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر هذا فنقول عزة مبتدأ وليس
ممطول ومعنى خبرين لها بل غريمها مبتدأ ثان مؤخر عن خبره وممطول ومعنى خبران لغريمها خبر بعد خبر او ممطول الخبر وحده ومعنى صفة له لانه لا
يجوز وصفه على الاصح وجعله المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من الضمير المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد
الى غريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف اليه غريم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب نحو زيد
ضربت واكرمت اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير المستتر او المضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع
في السببي المنصوب وعلله بانك ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف
لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في
الاسم المرفوع الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي واضناه وتيمه الا كواعب من ذهل بن شيبانا والمانع من كونه من التنازع انه لو كان
منه لزم اخلاء الفعل العامل الملغى من الايجاب ولزم في نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل
انتهى وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد لفظا واكتفي بقصده ودلالة المعنى والاستثناء
عليه وعلم من قولنا مذكور انه لا تنازع بين محذوفين ولا محذوف ومذكور **فصل** اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت
باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب والخلاف بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني وهما على سواء قوال
اختار الكوفيون منهما الاول لسبقه واختار البصريون الآخر لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد

منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسه غيرهم ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع
ثلثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وفي سكوته عن المتوسط وهل يلتحق بالاول لسبقه على الثالث او بالثالث لقربه من المعمول بالنسبة
الى الاول ويستوي فيه الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار الكوفيين اعملنا الآخر في
ضميره مرفوعا كان ومنصوبا او مجرورا نحو قام وقعد اخواك اوقام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك وبعضهم كالسيرافي يجيز
حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من كلام التسهيل كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب
بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يعشي فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ
بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا في الجاهلية ويعشي مضارع اعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة
وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح في ما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل
وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيعشي نعم هو معارض قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني
على اختيار البصريين فان احتاج الاول المرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان لزم منه الاضمار قبل
الذكر وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا
فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة وجاء
الاضمار قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه
سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول
رتبته التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلا انني بغير جميل من خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلا
واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلا المنصوب على المفعولية والاخلا جمع خليل والجميل
الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك وخالف الكسائي وهشام الضرير والسهيلي من الكوفيين فيوجبون الحذف للضمير المرفوع على
الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكا بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها وارادها
رجال فبذت نبلهم وكليب فانه لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني
ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوي مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم
يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف اي استتر والارطى شجر فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت
نبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل لاحد العاملين في
المتنازع فيه ويعمل المهمل في ضميره سواء اتفق مطلوبهما ام اختلف والفراء يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو
كما في المغني فالعمل لهما لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك فالاخوان مرفوع عنده بقام وقعد فيكون
الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع المؤثرين على
اثر واحد ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاء عند الفراء وجه آخر وهو ان يأتي بفاعل الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع
فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان الاول هو الذي
يطلبه مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربني وانما اخر الظاهر فرارا من الاضمار قبل
الذكر ولم يحذف فرارا من حذف الفاعل هذا كله اذا احتاج الاول المرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول المنصوب لفظا
وهو ما يصل اليه الفاعل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة حرف الجر فان وقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يقع في لبس و
لكن كان العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول مؤخرا عن المتنازع فيه في المسائل الثلثة فالاولى نحو استعنت واستعان
علي زيد به فالاول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثاني يطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلي فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد مجرورا
بالباء مؤخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعنت لزم الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في اللبس فلا يعلم هل
زيد مستعان به او عليه والثانية نحو كنت وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فاعملنا الثاني فيه و
اعملنا الاول في ضميره مؤخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه فظنني يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما
مفعولين فاعملنا الثانية ونصبنا زيدا قائما وبقي الاول يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا
المفعول الثاني مؤخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسئلة الثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدأ وقيل في باب ظن

وكان يضمر مقدماً كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيداً قائماً هكذا مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير
منفصلاً ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على ما تقدم من الخلاف في الترجيح وقول الشارح تبعاً لابيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند
الجميع مخالف لظاهر التسهيل والتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الاتية في تخالف صاحب
الضمير ومفسره فيقال ظنني قائماً وظننت زيداً قائماً وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان المفسر يدل عليه قال
ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في
ظن قد تقدم الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افراداً وتذكيراً وفروعهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو
علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان يقول اياه متقدماً او متاخراً ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من غير
باب كان وظن ولم يلتبس وجب حذف المنصوب لفظاً او محلاً لانه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربني وضربت زيداً
ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهاراً فكن للغيب احفظ للود والغ اقاويل الوشاة فقلما يحاول واش غير هجران ذي ود اعمل الثاني واضمر في الاول
ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في
ضمير ما تنازعاه والتزم ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن
هو الخبر **مسئلة** اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل المهمل الى ضمير كان ذلك الضمير المحتاج اليه خبراً عن اسم وكان
ذلك الاسم المخبر عنه مخالفاً في الافراد او التذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول من
الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا الزيدين اخوين
ذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فانا اظن يطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين
فاعلاً واخوين مفعولاً ثانياً لانه اخذ مفعوله الاول وهو يا المتكلم المتصلة به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين وهما الزيدين
اخوين على انهما مفعولان لاظن واضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين وهو الالف في يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي
علينا المفعول الثاني ليظنني يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن يا المتكلم المتصلة به التي هي الان المفعول الاول بعد دخول يظن وفي
اليا مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي ناتي به فان اليا مفرد والاخوين تثنية فلذا لا بد من اضماره مفرداً ليوافق المخبر عنه وهو اليا
وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور ولا مخلص عنه يوجب العدول الى الاظهار فقلنا اخا فوافق المخبر عنه وهو اليا
في الافراد ولم يضره مخالفته لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوه في هذه المسئلة قال الموضح تبعاً لجماعة على
سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الاخوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجواب ان المتنازع فيه
مطلق الاخ من غير نظر الى كونه مفرداً او مثنى قاله صاحب المتوسط تبعاً وفيه نظر لان التنازع لا يكون في مبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا
فيه وجهين حذفه واضماره مقدماً على وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظنني الزيدين اخوين ويجيزون اخا لدلالة اخوين عليه ويقولون
على الاضمار اظن ويظنني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح الكافية مقدماً لا لان العلة المقتضية لتاخيره وهو تاخر المفسر مفقودة هنا وان
اعملنا الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخراً قاله المرادي في شرح التسهيل



وفيه البحث السابق والله اعلم **هذا باب المفعول المطلق** الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقاً منصوباً مقيد
غير مقيد بصفة صدقاً بالجار حرفاً واسم متعلق به مقيد بخلاف بقية المفاعيل فان صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول
له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولاً الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبه بالمفعول قاله
الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما افاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك او يبين نوعه اي نوع العامل
فيفيد زيادة على التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد ليس هو خبراً عن مبتدأ ولا حالاً عن غيره نحو
ضربت ضرباً او ضربت ضرب الامير او ضربت ضربتين فالاول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده
بخلاف نحو ضربك ضرب اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني لوصفه باليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولاً
مطلقاً وبخلاف ولى مدبراً فانه وان كان توكيداً لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولاً مطلقاً والى ان المفعول المطلق
يفيد المعاني الثلثة اشار الناظم بقوله توكيداً او نوعاً يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً كما تقدم من الامثلة والمصدر كما
قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علماً ولا مبدوءاً بميم الزائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح
في باب اعمال المصدر خرج بهذا القيد وهو الجريان على الفعل نحو غسلاً ووضوء وعطاء من قولك اغتسل غسلاً وتوضأ وضوء واعطى عطاء فانها

المفعول المطلق

هذه الثلثة اسما مصادر وليست مصادر لعدم جريانها على افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضا قياس مصدره
الجاري عليه التوضؤ واعطى قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وقولنا ليس مبدوا بميم
زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فانهما من اسما المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل
على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان الفعل صدر عنه اي اخذ منه كمصدر
الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنتصب على المفعولية المطلقة عامله اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء
موفورا فجزا مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل في المصدر مردود
بالاية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل نحو وكلم موسى تكليما او خرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن
زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم الفاعل او
مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا واسم المفعول نحو الخبز ماكول اكلا وامثلة المبالغة
نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لوما وابيضهم سربال طباخ
فلوما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم بقوله بمثله او فعل او وصف نصب فاذكره من ان الفعل
والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض البصريين كالفارسي
واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة
ان الفعل والمصدر اصلان وليس احدهما مشتقا من الاخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل وزيادة والفعل يدل على الحدث و
الزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لهما على الزمان المعين **فصل** ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق
ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه وناب منابه و
انتصب انتصابه واشتمل الصماء والاصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا مثل ضرب
الامير اللص فحذف الموصوف وهو ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لا يكتسب التعريف من المضاف اليه لتوغله
في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر اذا اضيف اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى وانما قدمت
لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل
وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف
الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون
الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا
مصدر والا لجاز نيابته مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي ضمير المصدر نحو عبد الله اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا
مفعوله الثاني والهاء في اظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا
او عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما يقوم مقام المؤكد حتما
وذلك كقوله من كلها نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا سراقة للقران يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب اي يدرس الدرس ونلت النيل لو
صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذا المضمر واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا
نائب عن المصدر النوعي فصار له حالتان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلته وينبغي ان يكون ال في النيل والدرس للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا
ايضا او من اشارة اليه اي الى المصدر سواء كان اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني كضربته ذلك
في المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك في شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة الى المصدر وذهب سيبويه
والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادفه معنى نحو شنئته بغضا
فبغضا مفعول مطلق نائب عن شنآنا فان الشنا مصدر شني بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة فمقة مفعول مطلق نائب عن محبته فان المقة بكسر
الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل
مقدر من لفظه والتقدير عندهم في المسئلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا او من مشارك له اي
للمصدر المحذوف في مادته حروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير علم كما تقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطى عطاء في شرح التسهيل ان

بالنصب

لان المصدر يقوم مقام الفاعل

للمصدر العلم

المفعول المطلق

ان المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لاسم آخر فاسم العين نحو والله انبتكم من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات
وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه ذكره النبات وعن سيبويه ان نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكانه نائب عن انباتا قال الشاطبي
فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدرا لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا و
الاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا وتبتلا لان فعالا مصدر انبت لا انبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل
نباتا وقياس مصدر تفعل التفعل لا التفعيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصا
بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فان القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع
الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبان عن المصدر
قلت اجيب بانهما نائبان عن المصدر الاصلي المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان نصب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا
قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات
فحذف المصدر وانيب عنه عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين وجلدة
تمييز او من لفظ دال على آلته اي المصدر كضربته سوطا او عصا والاصل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر و
اقيمت الآلة مقامه واعطيت اعرابه افرادا وتثنية او جمعا تقول ضربته سوطين او اسواطا والاصل ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله
الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة
معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى او من كل وما في معناها مضافة الى المصدر نحو
فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل فلا تميلوا ميلا كل الميل ونحو قوله وهو قيس بن الملوح وقد يجمع
الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا والاصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب او عامة الضرب او من بعض وما في
معناها مضافة الى المصدر كضربته بعض الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل
ولو تقول علينا بعض الاقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح ان النائب عن المصدر نوعان
نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة باقسامه الثلثة والنائب عن المبين ما تقدم وهو الوصف
والضمير والاشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل **مسئلة** المصدر
المؤكد العامل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لانه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير
كماء وعسل ودقيق ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته والمصدر العددي وهو المختوم بتاء التوحيد عكسه فيثنى
ويجمع باتفاق فيقال ضربت ضربتين وضربات لانه فرد الجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف في تثنيته وجمعه
الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا خفيفا وضربا ثقيلا وضربت ضروبا مختلفة وظاهر مذهب سيبويه المنع وانه لا يقال منه الا ما سمع
واختاره اي المنع الشلوبين واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والا لغيرية تشبيها للفواصل بالقوافي
والى المنع في المؤكد والجواز في غيره اشار الناظم بقوله وما لتوكيد فوحد ابدا وثن واجمع غيره وافردا **فصل** النحاة اتفقوا على انه
يجوز لدليل مقالي او حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد وهو المبين للنوع او العدد والدليل المقالي ما يرجع الى القول كان يقال لك ما
جلست فيقال بلى جلوسا طويلا وبلى جلستين فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازا للدليل المقالي وهو قول القائل
ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين والدليل الحالي
ما يرجع الى الحال من مشاهدة او غيرها كقولك لمن قدم من سفره قدوما مباركا ولمن تكرر منه اصابة الغرض اصابتين فقدوما مصدر نوعي
واصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازا للدليل الحالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا واصبت اصابتين واما
المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المبين
نوعا او عددا فانه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فاشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح
الكافية وصرح بذلك في النظم فقال وحذف عامل المؤكد امتنع وفي سواه لدليل متسع ورده ابنه في شرحه بانه اذا كان المصدر المؤكد يقصد
به تقوية عامله وتقرير معناه فلا شك ان حذفه مناف لذلك القصد ولكنه ممنوع ولا دليل عليه ولئن سلم ان المصدر المؤكد قد يقصد
به التقوية والتقرير وقد يقصد مجرد التقرير فسلم ولكن لا نسلم ان الحذف مناف لذلك المقصد لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده
بالمصدر فلانه يجوز ان يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه احق واولى بانه قد حذف جوازا اذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا

المفعول المطلق

حصر في نحو انت سيرا وجوبا مع التكرار والحصر في نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وفي غير ذلك نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا لا كفرا انتهى
مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء على ان الممنوع لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها نحو في
الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قاله ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر
يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تأت للتاكيد
اصلا وانما هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضا منها ففائدتها النيابة عن افعالها واعطاء معانيها لا تاكيدها فلو كانت مؤكدة
لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد بنفسه انتهى ملخصا مع عزوه بان انت سيرا للتاكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وذو في
المؤكد انت سيرا سيرا فظهر انه يعني العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل اقره عليه لكن اورد على نحو سقيا ورعيا مشكل وقال
ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فان جميع ما اتى به من الامثلة ليس من المصادر المؤكدة في شيء وانما هي من المصادر النائبة عن افعالها ا
والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد فهو في معنى الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قاله الموضح في تعليقه على
الخلاصة وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا
فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد وويحه وويله وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا بناء على قول المازني
ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا ويله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقاء
وقيل يقدر اهلك لانهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحم لانها كلمة ترحم وفي ويل عذب لانها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين الى
ان ويحه وويله وويسه منصوبة بافعال من لفظها وانشدوا فلا وال ولا واح ولا واس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى
ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى تركه والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء
بخير او بشر فالاول كسقيا ورعيا والثاني ككبا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكبه الله كبا وجدعه جدعا والجدع
قطع طرف الانف او الشفة او الاذن او غير ذلك او الوارد امرا ونهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا وكذلك النوعي نحو فضرب
الرقاب اي فاضربوا ضرب الرقاب ونحو قوله وهو الاحوص على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا زريق المال
ندل الثعالب اي اخطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بتقدير يا مصغر علم رجل والمال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا انتهى اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو قطري بن فجاءة الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل
الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا ووجهه انه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع وغيره واعلم انه يجري مجرى هذا
في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم
هذا الى التحذير بغيره وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلزمه
معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ المتكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه اغدة
كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية وتوبيخ للمخاطب نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك اي أتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو اخا الدب بن زيد
الكندي اعبدا حل في شعبى غريبا ألؤما لا ابا لك واغترابا اي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح
العين المهملة والبا الموحدة موضع وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشخص غائب قد بلغك انه يلعب لعبا وقد علاك الشيب الهوا ولعبا
ونوع واقع في الخبر وذلك في ضمن مسائل احدها مصادر مسموع كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة و
شدة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من امثلة سيبويه وقدره احمد الله حمدا واشكره شكرا لا اكفره كفرا كانه يتكلم بهذه الامثلة مجتمعة قال ابن
عصفور ولا يستعمل كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده وشكرا الا ان يظهر على الجواز ولا يلزم الاضمار الا مع كفرا فهذه الامور جرت
مجرى المثل فينبغي ان يلتزم فيها ما التزمت العرب اشبهي صبرا لا جزعا والتقدير اصبر صبرا لا اجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر
المرتب وكقولهم عند ظهور امر معجب عجبا اي اعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه او مغضوب عليه افعله وكرامة ومسرة اي افعله وانا
اكرمك كرامة واسرك مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر اكرم ولا افعله ولا كيدا ولا هما اي لا اكاد كيدا ولا اهم هما قاله
سيبويه واختلف في تقدير اكاد فقال الاعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى لا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من همت
الشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة الثانية ان يكون المصدر تفصيلا
لعاقبة جملة قبله من طلب وخبر فالاول نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي فاما تمنون منا وقد ذكر تفصيل العاقبة الامر بشد الوثاق والثاني

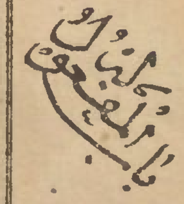
المفعول المطلق

ان نموا منا واما ان نفادوا فدا والثاني كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تحتني واما بلوغ السؤل والامل فدرا ونبلوغ ذكر التفصيل للعاقبة
الجهد اما ادرا واما ابلغ والى هذه الامثلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كاما منا عامله يحذف حيث عنا المسئلة الثالثة
ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع الثلثة وشروطها اربعة امور احدها التكرار او
الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا عنه لا مستقبلا عنه نص على ذلك سيبويه والثالث
كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه
والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا وانما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف تسير لما في
الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا التقدير انت تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار وضوا
عليه هنا وفي باب الاغراء والتحذير ولكن هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول والمتعاطفان
مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم
عنه نحو اانت سيرا والتقدير اانت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام الطالب للفعل قائم مقام
التكرير وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر
الناظم على المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا
مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى
لم يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو امرك سير سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فان ذلك يؤمن معه
اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قاله في شرح الكافية المسئلة الرابعة
ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له على الف عرفا اي اعترافا
فجملة له على الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني وهو
المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا او معرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز و
لكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو
مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر والثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا
زيد تحتمل الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الاخر وكانك قلت احق ذلك الحق او حقا فان
كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني كلا افعل كذا البتة فجملة لا افعل
كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قال
في الصحاح والف في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب لا افعله بتة والبتة اي بتة
والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومنه ما يدعونه مؤكدا لنفسه او غيره
فالمبتدا نحو له على الف عرفا والثان كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا بعد جملة مشتملة
عليه اي على الاسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط وزاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير
صالح للعمل كررت فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكا بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت و
له بكا وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول
للعمل في المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى يابى ذلك لان المراد انه مر به في حال التصويت والبكا
لا انه احدث التصويت والبكا عند مروره به واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل
لانه معنى له صوت يصوت فاتجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت
ولم ترد ان تجعل الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه مصوت فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت
فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر
المحذوف ويمتنع الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة ايضا على تقدير مثل وهل الرفع
والنصب متكافيان او لا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور
الى انهما متكافيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكاء الحكماء لانه اي الذكاء فعل معنوي لا علاجي

ومعنى الاستفهام

والمراد بالعلاجي ما يحتاج في احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضاء كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء وانما وجب الرفع
مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء فلست تريد انه يفعل شيئا بل انه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا تنصب يد فكذلك يجب هذا الرفع
ايضا في نحو له صوت صوت حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدأ وصوت حمار خبره وفي
نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار و
المجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يتحقق فاعل
الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما نصب نحو هذين المثالين لكن على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه

تنبيه مثل له صوت صوت حمار في النصب على المفعول المطلق قوله وهو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس
الهذلي يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى لان ما قبله
وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة تطوى فهي جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه معجبا ونصه ما ان يمس الارض بمنزلة
طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل
الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي المحمل بكسر الميم
الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف وقد اقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة واحال بقية الشروط على المثال فقال كذا اذن للتشبيه
بعد جملة كلي بكا ذات عضلة



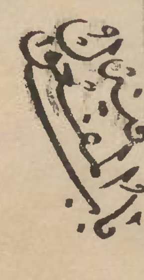
هذا باب المفعول له

ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل
مثاله جئت رغبة فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور الاول كونه مصدرا فلا
يجوز جئتك السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا
للافعال غالبا واجاز يونس بن حبيب اما العبيد فذو عبيد بالنصب زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف عندهم شخص
شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد فتأول نصب العبيد على انه مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غير فالعبيد علة للذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على
ضعفه اذا لم يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر شخص من اجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة
للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس الباطنية كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم
عليه وافعال الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال اليد وهذا الشرط قاله
ابن الخباز وغيره كالزبيدي ويجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال
الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيد اي لتضرب زيدا ويؤخذ منه ان الفارسي
لا يشترط الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي والشرط الثالث كونه علة لانه الباعث
على الفعل واستشكل جعل العلة شرطا لانها محل الشروط ومحل الشروط لا يجعل شرطا واجيب بان هذه الشروط لنفسه لا لتحقق ماهيته
عرضا كان بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف ثابت كما تقدم في باب التعدي واللزوم فسقط ما قيل الغرض
بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متاخر فلا يصلح تمثيله بقوله كرغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او
غير عرض وهو ما كان جبليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط الرابع اتحاده بالمعلل به وقتا
بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر
كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك
اصلاحا لحالك فان لم يتحد وقتا امتنع النصب فلا يجوز تاهبت اليوم السفر غدا لان زمن التاهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله
الاعلم يوسف الشنتمري والمتاخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا احد من
المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الآن والشرط الخامس اتحاده بالمعلل به فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل
المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وفاعل
الجعل والحذر واحد هم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة
المخاطب وهذا الشرط قاله المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم
البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم

ترون ففاعل الرؤية غير هذا فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين
واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي الى المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن وهو بما يعمل
فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها
ان يصلح في جواب لم الثاني ان تجعله جزاء للفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك الطمع ومبتدأ
كقولك الطمع حملني على زيارتك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان تجعل زيارة في قولك
زرتك زيارة مفعولا له لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر اللام من شروط جواز النصب
شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان يجر بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل فقال وان
شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدر نحو والارض وضعها للانام فالانام علة للوضع وليس بحدث فلذلك
جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية ولا تقتلوا اولادكم من املاق فالاملاق وهو الفقر علة للقتل وليس قلبيا فلذلك خفض بمن
التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته
صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد العلية والغرض عدمها فلذلك سقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت نحو قول امرئ
القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم
فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع واللبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي
يبقى في ثوب واحد والمعنى جئتها في حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الاتحاد
في الفاعل قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل
العرو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح وقد انتفى الاتحادان معا
اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر
عن زمن الدلوك فلذلك جر باللام التعليلية وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس
دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ويجوز جر المستوفي للشروط والى ذلك يشير قول النظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال وبقلة ان كان
مجردا منها والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منها قوله
لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه ان يكون مجرورا وقوله
من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه
ان يكون منصوبا وانما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير
قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا والنصب والجر يستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له و
هو مضاف منصوب وفي الجر نحو وان منها لما يهبط من خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور وقيل ومثله في جر المفعول
له المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهو متعلق بيعبدوا في فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين
رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت الفاء في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه
لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا ممتارين فيهما لانهم كانوا احترموا ببيت الله بخلاف غيرهم فانه يخاف عليهم
من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتأخرون لان
زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الايلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في
لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فيكون السورتان سورة واحدة ويرجحه انهما في
مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال
جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه
فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالفه في الاشتقاق
مثل قعدت جلوسا

هذا باب المفعول فيه

وهو المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعاء
وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمونه صفات ولا
مشاحة في الاصطلاح الظرف ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم وقت او من اسم مكان او من اسم عرضت دلالته على احدهما او من اسم جار



المفعول فيه

بجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسما المكان وازمنا جمع زمن من اسما الزمان و
الاسم الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان ويعبر احدها اسما العدد المميزة باحدهما اي الزمان والمكان كسرت عشرين
يوما ثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسما الزمان عرضت له اسمية الزمان و
ثلاثين مفعول فيه منصوب بنصب ظرف المكان لانه ميز بفرسخا وهو من اسما المكان عرضت له اسمية المكان والثاني ما افيد به كلية
احدهما اي الزمان والمكان او جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما اسمية الزمان والمكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان وصارا دالين على كليتهما لانهما من الالفاظ
الدالة على العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف
الزمان وظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئية الزمان و
المكان لانهما من الالفاظ الدالة على الجزئية الا ان بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار والثالث ما كان صفة
لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف الزمان والمكان
لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيانه وشرقي صفة للمكان و
ذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف
وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اي المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولا
بد من كونه معينا لوقت او لمقدار فالمعين لوقت نحو جئتك صلوة العصر او قدوم الحاج فصلوة وقدوم مفعول فيهما منصوبان بنصب ظرف الزمان
لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلوة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو
وقت المعين لوقت المجيء وانيب عنه المصدر وهو صلوة وقدوم والمعين لمقدار نحو انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما و
الاصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما فعل فيما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في المثل لا اكلمه القارظين
بالتثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها غيبة وانيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظا المشالة و
هو الذي يجني القرظ بفتح القاف والرا وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا ابك او يؤب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في
طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه
المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظرف الزمان
وقليلا في ظرف المكان لقرب ظرف الزمان من المصدر وبعد ظرف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل
يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لا بد له من مكان يقع فيه
فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي
الزمان والمكان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمن معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فحقا منصوب على الظرفية متعلقة
بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع بالابتدا عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض والاصل
افي حق هذا انك فحذف في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا ابدا بذلك الحرف الجاري في قوله افي حق مواساتي اخاكم وقال فابدا لقا ابن منذر
القشيري افي الحق اني مغرم بك هائم وانك لا خل هواك ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة
بما العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فكان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون
غرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى احدهما اشتمل الزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون
ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون الجثث فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر
بدل من اللفظ بفعله وان ما بعدها من ان ومعمولها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد ولم يكفهم انا انزلنا ورده ابو حيان فمثله
اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية غير شك انك قائم وجهد رأيي انك قائم او ظنا مني انك قائم فغير شك وجهد رأيي او
ظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي جهد رأيي او في ظن مني على وزان احقا وخرج عن الحد
المذكور في النظم بقوله الظرف وقت او مكان ضمنا في باطراد ونحو قول الموضح ثلثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذ قد يقدر في فانه يصدق
عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان النكاح ليس بواحد مما ذكرنا لانه ليس باسم زمان ولا مكان اما
اذا قدر بعن فلا يشتبه بما نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما من اسما الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته من اسما المكان فانهما وجب

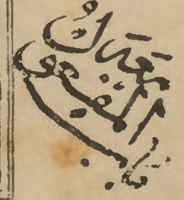
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان

المفعول فيه

وكانا من اسماء الزمان والمكان فلينصبا ظرفين فانهما لينصبا على معنى في اذ ليس المراد على ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان
وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع عليهما لا
فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع منتزع من لفظ اعلم تقديره يعلم حالكونه محذوفا لدلالة اعلم عليه لا
اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد
ابن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل الذي لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو اهدى سبيلا
ليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس ولضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى وفي الارتشاف لابي
حيان وقال محمد بن مسعود المغربي افعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى ان ربك اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعله حيث
مفعولا بها نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها
ولا مبتدا انتهى وهذا انما يتمشى ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وتبقى حيث على ما عهد لها من الظرفية
والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للارسال ولستم
كذلك انتهى ق الامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط
الخافض وهو في والاصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض نصبا على المفعول به كما يحذف الجار وينصب ما بعده
كقوله تمرون الديار ولا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد تعدي سائر الافعال الى البيت والدار على معنى في لا تقول صليت الدار ولا
نمت البيت لان الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من اسماء المكان
الا المبهم او ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجي **فصل** في الظرف الزمان والمكان حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات
احدها ان يكون مذكورا واليه اشار الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا
والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة
من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت او متى صمت اي سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب بها
تعيين المعدود مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا
وذلك في ست مسائل وهي ان يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن ففوق غصن صفة الطائر او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة الذي
او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او
مستقر الا في الصلة فيتعين استقر وهذه الامثلة الاربعة ظرف مكان ويستثنى من الظرف ما قطع عن الاضافة وبني على الضم فانه لا
يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جاء الذي اماما ولا رايت الهلال اماما ولا زيد اماما لئلا يجتمع عليه
ثلاثة اشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شيء آخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والآخر سماعي فقال او مشتغلا عنه العامل
بضميره نحو يوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت
فيه ولم يقل صمته لان ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل به او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر امرا قد
تقادم عهده حينئذ الآن فحين منصوب لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة بيان او اضافة اعم الى اخص والآن منصوب محلا او
فتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال وال الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي كان ذلك
حينئذ واسمع الآن فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن اي كان ما تقول واقعا حين اذ كان كذا
واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ منقطع من جملة والآن منقطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول ليس عبارة النظم او قولهم
لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى
من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفاعل وما جرى مجراهما وشمل مسئلتي الحذف قول الناظم والا فانوه مقدرا ان ذلك
يعم الجائز والواجب **فصل** اسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم
الخميس ومعدودها كيومين واسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس كما
مثلنا وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل بقوله صمت مدة ويوم
الخميس او يومين ويجي عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق بينهما في صحة

تتمة المفعول

تقدير في وتضبه على الظرفية قاله الشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية من اسماء المكان نوعان احدهما المبهم وهو ما افتقر الى
غيره في بيان صورة مسماه كاسماء الجهات الست فانها مفتقرة في بيان صورة مسماها الى غيرها وهو المضاف اليه وهذه العبارة اخذها
من الشارح الاضافة فيها بيانية اي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر الى غيره في بيان حقيقته ويحل الى قولنا ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان
فانه لا يعرف حقيقته الا بذكر المضاف اليه قال ابو البقاء في شرح لمع ابن جني الابهام يحصل في المكان من وجهين احدهما ان لا يلزم مسماه الا ترى
ان خلفك قد لا يكون لغيرك وقد تتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك من جهة اخرى لك لان الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فيجي
جهة له وليس لكل واحد منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثاني ان هذه الجهات لا امد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك الى اخر
الدنيا انتهى والجهات الست نحو امام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست امامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت
الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فان له ست جهات وشبهها في الشياع كناحية وجانب ومكان تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان
بكر واعترض جانب بانه مما يتعين التصريح معه بفي وكاسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما
اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل واتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح
المعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله نعم وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة
عاملها متحدة فان عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك الفعل الامر نحو قم مقام زيد والوصف نحو انا
قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من قيام زيد مقامك والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وما يقبله المكان الا مبهما واشار الى مثاله بقوله
نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل واشار الى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلفت مادته
ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز في القياس ان يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد القابلة
ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ نصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا
فعامله الاستقرار المتعلق به مني لوقوعه خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة
من النفساء وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر وفي البعد مناط الثريا من الدبران فالاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة
على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا
لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني فقعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية
المبهم منها والمختص للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان
تضمنا وعلى المكان التزاما **فصل** الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها كان يستعمل مبتدأ
او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدأ او خبرا تقول اليوم يوم مبارك بر فعهما وفاعلا تقول اعجبني اليوم ومفعولا
به تقول احببت يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف
في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد
نفي تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى
ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرفي الابتداء والغاية
وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله تعالى الى الان وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل
وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لان الدهر كلما مضى منه جزء خلفه اخر فكان عوضا عنه وبني على الحركات الثلاث
اذا لم يكن مضافا والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي عن الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصته قال في درة الغواص واختص
من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء المكان فيحكم
عليهن بعدم التصرف مع ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما اذ لم يخرجن عن
الظرفية الا الى حالة تشبهها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او
صفة او خبرا او حالا فان جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال الغربين والفرق ان من لكونها ام الباب كثرت زيادتها
فلم يعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل وبعد واخواتها زائدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذي التصرف الذي
لزم ظرفية او شبهها من الكلم **هذا باب المفعول معه** وهو اسم فضلة تالي الواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او ذات
اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالوضع فذات الفعل كسرت والنيل وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فقد علم النيل في



للمالكي

المفعول معه

المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال للواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول
وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فانه فيه معنى الفعل وهو السير وحروفه وهي السين والياء والراء ويسمى النيل مفعولا
معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل وخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قاله
الموضح في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في
المثال الاول في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه على ان الاول من ان و
الفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما
نقله عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال الواو نحو
جئت مع زيد فانه تال لنفس مع لا الواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية
او البعدية بيان في المعية ولو قال مثل جاء زيد حتى يكون عمرو منصوبا لكان اوفى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقيد
وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تالي الجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة
خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل
وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة فلا يتكلم به قال سيبويه واما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد
بالقبيح عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي في
اجازته في هذا وذاتي مطويا وسربا لا الاشارة واجاز بعضهم اعمال الظروف وحروف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في
النظم اعتمادا على المثال فقال ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه فان قلت قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا
بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير
وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدأ واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع ففي تكون
وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية فلما حذف الفعل وحده وهو يكون وتصنع برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه
من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في
تقديره ذلك هل هو مقصود له او غير مقصود فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك
ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسألة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان
المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون الا مبتدأ وزعم بعضهم
انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون وكنت
مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي و
جماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية
ونظروه بمسألة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا لا الناصب له الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت
عاملة لاتصل بها الضمير كما في سائر الحروف الناصبة والى هذا المذهب اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا
بالواو في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان
الناصب للمفعول معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لانه لما
بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز نصبها
قام زيد لا عمرو واستعجب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون
مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما يطول ذكره وانما قدر بفعل الملابسة لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى متفق عليها
والثانية طريقها خلاف لابي الفتح ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها
بمرعوي وهذا مخرج على ان فحشا معطوف على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة في ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل السلام

المفعول معه

عليك ونحو الله **فصل** للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احدها وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده لما بيناه من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فرفع عمرو بالعطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله **والعطف ان يمكن بلا ضعف احق** ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك نحو ما لك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيد من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في ما لك الا باعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام المطرد انما حذف لدليل عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما امتنع هذا لك وابا لك على الاصح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل ما لك وزيدا على ما يشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية وقد دواعا ملا تعدها لشدة طلبها للفعل المقدر ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله **والنصب ان لم يجز العطف يجب** ولامتناع العطف في الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يتوهم منه الموت ورابعها رجحانه اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكلية بضم الكاف لحما ان حمراوان لا زقتان بلحم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم يحيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر التاء ونحو قمت وزيدا العطف لضعف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيد كالاخ وعطفت زيدا على الضمير كن لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى وقال ابو البقاء كان ينبغي ان النصب اذ ليس المعنى انه يريد انهم تتبين بالسوية بموافقة بني ابيهم وبدلا على ارادة الا اكدا الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمر الجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل كان والى ذلك اشار الناظم بقوله **والنصب مختار لدى ضعف النسق** خامسها امتناعهما اي العطف والمفعول معه كقوله علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لان الماء لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجاء اذا كان حاجباها دقيقين طويلين واما امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في العلف ولانتفاء الاعلام بها في مصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة للاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم الواقع بعد الواو وهو ماء في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله **او اعتقد اضمار عامل تصب** وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبته الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبه الى بني مازن والمبرد بفتح الراء قال الزجي وسبب تسميته بذلك ان المازني سأله عن مسائل فاجاب عنها واحسن فقال له انت المبرد بكسر الراء اي المثبت للحق فقال المبرد فغيره الكوفيون اي جعلوه بفتح الراء وابو عبيدة بضم العين والاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاي انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما بعامل يصح انصبابه عليهما معا انصبابه ولحذفه فقول زججن يحسن بتشديد السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب وتاويل علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال انلتها تبنا وماء وهو من باب التضمين اخبح الاولون القائلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء والواو هو غير سائغ واجيب بانه ممنوع مسموع من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين هل هو قياسي ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام قاله المرادي في تلخيصه **هذا باب المستثنى** وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها بشرط الفائدة قال في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو كلنا الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثناء

باب المستثنى

في المستثنى

نحو فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة الى قسمي التام والمفرغ
وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء وقوله بشرط
الفائدة احتراز عن نحو جائني ناس الا زيدا وجائني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قاله الشاطبي ومعنى اخراجه ان ذكره بعد الا مبين انه
لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه
وغيره وهو الذي لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال وللاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة اقسام الاول حرفان وهما الا عند
الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفراء وابو عمرو
الشيباني الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور الكوفيين الى انها دائما فعل ويقال فيها حاش
بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف الالف الاولى واليهما اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما واعترض بان حاشا الحرفية
الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشى التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم
فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب
الفارسي وتبعه ابو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا ولا يكون
واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا واجيب بانهما لما تركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان
بين الحرفية والفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند غير سيبويه فانه لم يحفظ
فيها الا الفعلية والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى
وسواء بفتح السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة و
تبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن اياز والحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا استثني
بالا وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لالا بل يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها
فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب وان كان يطلب مجرورا بجار يتعلق به نحو ما قام
الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره و
الاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت
باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه واشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو
ان يتقدم عليه ما يخرجه عن الايجاب هو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا وهو رسول
على الخبرية والنهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير
المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا الا الحق و ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما
بعد الا وهي التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل
يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل الا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة عن
الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون ولا يأتي التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رايت الا
زيدا لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فحمل يابى في افادة النفي على لا يريد
لانهما اي لان يابى ولا يريد معناهما النفي فهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره ولا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ وفي
المعنى والى مسئلة التفريغ اشار الناظم بقوله وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي يذكر فيه المستثنى
منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله
ما استثنت الا مع تمام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا كلام تام لان المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وهو موجب
لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال كما سيجي واما قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لالهة ولكن نقل الاعراب منها لما بعدها لكونها على
صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل بالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير الا النوى والوتد برفع النوى والوتد على الابدال من الضمير المستتر
في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان تغير ولم يبق معناهما النفي فهما بمعنى واحد
والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل اذا درس وعفته

قبلها

والمبني للمجهول
الا القوم الفاسقون

باب المستثنى

المبيح درسته ينعكس ولا ينعكس والنوى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن فعل حفيرة حول الخبي تصنع لئلا يدخله المطر والوتد بكسر التا
الخاذوق يدق في الارض واختلف في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم
انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي
والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة الا واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثني زيدا
واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع ان بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا
لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان وادغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء زاد ابن عصفور فاذا
انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل لانه ان
كان الاستثناء متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى
عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند
الكوفيين لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها يخالف ما
قبلها قال في المغني ومن تعلق كلا من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد ان يكون
على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك تقول رأيت القوم بعضهم
فيكون مرئيا وقولهم ولا رأيت القوم مجاز انهم ثبت بعد ذلك من رأيته منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل
وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من حروف العطف يباشر العوامل قال
في المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد انتهى والى ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي
انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو في فعلوه بدل بعض من كل عند
البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه الا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفي النهي والاستفهام مثال
النهي ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان
قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغني عن ضمير غالبا ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في قراءة الجميع فالضالون
بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل من قوله تعالى
ما فعلوه الا قليل منهم وفي امرأتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يتأتى الاتباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه
الا قليل منهم بالرفع فمحمولة على ان شربوا في معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع نحو
وبالمردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب جوابا ردا على من قال قام القوم الا زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال قاله
المرادي عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل فيه غير مختار لان البدل
انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاءني الا
زيدا القوم فانه لا يجوز الابدال لما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما فيها من احد الا زيد
برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به بالنصب قال ابن مالك في شرح التسهيل رفع البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتدا
ولم يحمل على اللفظ فينصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب وتبعه على ذلك ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان
اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع اسمها على انهما في محل
مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه نقد به دخول لا على الجلالة والمختار عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف
العائد على اسم لا وزيد في المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في المثال الثالث منصوب على
البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان بدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين
بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذا قال فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخير
فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبيني لستما بيدي الا يدا ليست لها عضد بالخفض واما الاول فقد
قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليلا كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء
الا انفسهم الا الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل وهو ان النصب انما حقه الايجاب فاذا دخل النفي
على كلام قائم بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم بتقديره عريا عنه تعين اتباع حكم النفي لمنع

١٢٩

في المستثنى

على المستثنى

اعتبارا بحكم الايجاب لفظا وقد قرئ لا اله الا الله واحد فالرفع بتميم في له واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ لان
كان البدل نكرة موضوعة لانها موجبة لو وقعت بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يرجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى
منه نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه يختار النصب فتقول ما فيها
رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره في المجرور وصالح نعت رجل المستثنى منه اخاك منصوب على الاستثناء تقدم على صفة المستثنى
منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب لانه نزل التقديم على الصفة منزلة التقديم
على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف معتمد الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح عنه فقد قال ابو حيان
انما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما
ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا
راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يعتبر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا هذا
اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا انتهى فلو وقعت المستثنى بين صفتي
المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا ابيك بر بوالديه فالظاهر ان الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي وان كان الاستثناء
منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى فيخرج قام القوم الا حمارا او تسعة قام
القوم الا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على المستثنى
وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب
على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس ما نفع زيد
الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وصرح به في حواشيه ان المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع على الابتداء او خبر محذوف
تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شانه وما نفع زيد لكن الضر شانه وزعم الشلوبين ان المصدر هنا مفعول به حقيقة فقدره
ما زاد المال شيئا الا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى
عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال
قام حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وان النصب عليه
قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بنصب اتباع وتميم ترجحه وتجيز الاتباع ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من
العلم باعتبار الموضع ولا يجوزون ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس فابدل اليعافير والعيس من الانيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في ترجيح
الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار
فصار ذكر احد توكيدا للعلم انه ليس بها ادمي ثم ابدل من احد ما كان مقصودا من ذكر الحمار الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي
الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على
اتباع المنقطع الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول
به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان ورجح
السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل او عطف
البيان وكلاهما ضعيف وقال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الاية
وجه اخر ذكره في المغني وهو ان يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى **فصل** وان تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على
المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا
ال احمد وما لي مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون
يجيزون في المستثنى اذا تقدم على المستثنى منه غير النصب وهو الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد قال سيبويه سمع يونس بعض

باب المستثنى

العرب الموثوق بهم يقول ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال خسا لا لهم يرجون منه شفاعة اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه
ان العامل وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو ابوك في المثال والنبيون في البيت وان الموخر وهو
ناصر في المثال وشافع في البيت علم لوقوعه في سياق النفي ان يديه خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل بعض
ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا بعدما كان متبوعا ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك
تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العوامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان الموخر عام ونديه خاص لم يبقوا على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع
الوجه ان يكون بدلا من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النفي قد يا
ولكن نصبه اختر ان ورد **فصل** وان تكرر الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم يماثل ما قبلها
او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول وشملها قول الناظم والغ الا ذات
توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها عطف نسق والا الثانية
زائدة للتوكيد والاصل ما جاءني الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم
لا تمرر بهم الا الفتى الا العلي بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء وهو الهاء والميم فالارجح في الفتى كونه تابعا في جره وعلامة جره
كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه منصوبا على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل
كل من كل لانهما المسمى واحد والا الثانية زائدة موكدة للا الاولى وبدل البعض من الكل نحو ما اعجبني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى
من احد فالارجح فيه كونه تابعا ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد
الا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما اعجبني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى
من احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب في المعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله
بفتح الراء وكسر السين المهملتين بدل من عمله بدل بعض من كل عند الشاطبي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه وذهب ابن خروف الى
ان رسيمه ورمله بدل تفصيل وهما كل العمل والا المقرونة بكل منهما زائدة موكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السير السعي الكثير
والرمل في الطواف الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل فان كان العامل الذي قبل الا
مفرغا فاتم ليستعمل المعمول قبل الا اتركه يوثر في واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثناء
ما عدا ذلك الواحد الذي اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرو الا بكر ارفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه فاعل ونصبت
الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما
رايت الا زيدا الا عمرا الا بكرا فنصب واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء ولا يتعين
المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح عما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء
طرقه الخلاف وتقول ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا يتعين الاول للجر بل
يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم وان تكرر لا لتوكيد فمع تفريغ التاثير في العامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب سواه مغني
وان كان العامل غير مفرغ بل ستعمل فيما يقتضيه قبل الا وان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء
وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز في شيء
منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم
وان تاخرت المستثنيات كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا الا بكرا لما
مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحدا منها اي من المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب
او اتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا الا زيد الا عمرا الا بكرا في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من
المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب لتاخير وجيء بواحد منها كما لو كان
دون زائد واجاز الابدي رفع الجميع على الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من
حيث المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا
يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد

الامثلة

في احكام المستثنى

يدخل فيه غيره فيستثنى منه ففي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في الحكم وذلك اذا كان
مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل
في اثبات القيام له لان الاستثناء من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك اذا كان من موجب فما
بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي
وعمرو وبكر خارجان كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول وفي النوع الثاني وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض
النحاة اختلفوا على ثلثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات
مستثنى من اصل العدد وهو قول البصريين وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن اندراجه تحت قول الناظم وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون
والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى مما يليه اي من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وهذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب
متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد ويحتمل عود
كل منهما الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر منه ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالمقر به
في المثال المذكور وهو قوله عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فيكون الاربعة
والاثنان والواحد مجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهي عشرة يبقى ثلثة وسبعة على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما
يليه فاذا استثني الواحد من اثنين بقي واحد واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة
ومحتملهما اي الثلثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي
طريقان احدهما ان تسقط المستثنى الاول وتجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان ثمة مستثنى
رابع فانك تجبر به الثالث وهكذا الفعل الى ان تنتهي الى المستثنى الاخير فالمستثنى الاول في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى
ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني ثم باقيه مما يليه وهو اثنان يصير ثمانية فاسقط منها الثالث يصير واحدا يبقى سبعة والطريق الثاني من
الطريقين ان تحط المستثنى الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما حصل هو الباقي ففي المثال المذكور تحط
واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلثة تحطها من العشرة يبقى سبعة ويبقى طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع
داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين يبقى سبعة وايضا خذ عندي مائة الا خمسين الا عشرين
الا عشرة الا خمسة اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما من الوتر وادخل الثاني والرابع وما اشبههما من الشفعية فالباقي بعد
الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذا وتر وادخلنا عشرين لانها
ثانية المستثنيات فهي اذا شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذا وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابع المستثنيات
فهي اذا شفع فصار الباقي اذا خمسة وستين وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل **فصل** في
واصل غير ان يوصف بها لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى انك تقول زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف بها اما نكرة محضة
نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى الموصول لانها لا تتعرف بالاضافة او يوصف بها معرفة لفظا كالنكرة
معنى نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب صفة للذين انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم
جنس فهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى ان غير تتعرف بالاضافة اذا وقعت بين ضدين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى
قوله غير في الآيتين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء
وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله اي غير الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي
بعد الا كما انتقل اعراب الاسم الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه ويعرب غير نفسها بما يستحقه
المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسائل الاولى اذا كان الكلام تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد الثانية اذا كان
الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال الا الضرر عند الجميع في المسئلتين الثالثة اذا
كان الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجازيين الرابعة اذا تقدم المستثنى على
المستثنى منه عند الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احديهما عند قوم من الكوفيين والبغداديين في نحو
هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في الاستثناء المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو
ما فيها احد غير حمار ويضعف نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحسن نصبها

المستثنى ٢

والثالث مثلا مستثنى من الذي قبله ٢

في المستثنى

فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه واليه ذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في
مسئلة واحدة وهي ما اذا كان العامل مفرغا نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غيرا اذا كانت بمعنى الا تم
الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك انتهى بلفظه واذا كان الفراء نقله لغة العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي واقول
لا شاهد فيه لتمشية الجواز ان يكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير
معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل احدها انها لا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز عندك درهم غير
جيد على الصفة ويمتنع عندك درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة انه يجوز ان يقال ما قام
القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو حملا على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ
الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير الا بالجر ما جئتك لغير ابتغاء معروفك **فصل** والمستثنى بسوى بلغاتها
كالمستثنى بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاجي في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى
واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك وقوله فسواك بائعها
وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور وهي ظرف المكان بمعنى وسط غير متصرف فسبيل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك فليست هنا بمعنى غير
لان غير لا يدخل هنا الا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا بسوى بغير ضمير ادعي انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك
قالوا ولا يخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو سهل بن شيبان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان
بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجوز
في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الرماني وابو البقا العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب
لانه اخلص **فصل** والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما
ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء
في النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكلمة السابق عند جمهور البصريين
او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين فتقديره في اتوا ليس زيدا ليس هو اي الآتي زيدا على القول الاول ورد بانه
غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس زيدا وليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على الجميع
الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا والمعنى هو اي ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول
الثالث ورد بما رد به الاول وبان فيه تقديرا محذوفا لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كون الضمير يعود على البعض المدلول عليه بالكل نو
نظيره فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فالنون في كن اسمها وهو عائد على الاناث اللاتي هي بعض الاولاد المتقدم ذكرهم
في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فائدة في قول القائل فان كن الاناث نساء اذ
الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت اذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر نساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب
التوطئة يجري في الصفة والخبر والحال وجملتا الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم
على جملة ليس بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان في النكت الحسان او
مستانفة فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف تخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب
فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا ولا موضع له من الاعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن
ناصبا بليس وخلا وبعدا وبيكون بعد لا **فصل** في المستثنى بخلا وعدا وفيهما وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما الاشارة بقول النظم واجرر
بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن شواهده قوله تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن الى
النسور ابحنا حيهم قتلا واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير والقوافي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى الاشمط وهو الذي يخالط سواد
شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد
عيالي شعبة من عيالكا بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جار ومجرور نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام فيكون الناصب لموضعهما هو
الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في التمييز الواقع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما متعلقان بالفعل او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة حرف الجر فيكونان في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديه

نقله ابن زيد الموضع

عليهم

باب المستثنى

على جهة السلب قال الجرجاني فالمـوضح في المغني والصواب عند الاول وعلله بامرين ورد او الوجه الثاني في النصب على انهما فعلان ناصبا جامدان
لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة وانما
يجي النصب ان صح في عدا لكونها متعدية مثل الاستثناء كقولك عدا فلان طورة اي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول
به قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وفي محل نصب وفي
موضع الجملة فيهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر اما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت عدا زيدا
فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على البعض المدلول عليه بكلمة السابق اي عدا هو اي بعضهم
بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزته بعضهم
اياه خلو الكل ولا مجاوزته الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من
القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال ومستأنفتان فلا موضع لهما وقيل غلبهما
اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا جامدان لان ما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل
وعلى القول بجواز دخولها عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ والية الاشارة بقوله وبعد ما انصب كقوله
وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب فان اخذ من قوله تعم كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون
صفة للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ ظاهر قوله تمل لتكن ما عدا
فاني بكل الذي يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول
صلته نصب بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل وتلك الحال فيها معنى الاستثناء
معنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول ومجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي وعلى الاستثناء كانتصاب
غير في قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما
تقدم في بابه وقد يجر ان على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني واليه اشار الناظم بقوله وانجرار قد يرد
قال في المغني فان قالوا بالزيادة قياسا فقياسه لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ
بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا **فصل** والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور ولا غير بالياء على الضم مع لا وفي المغني ان
ذلك لحن وان صوابه ليس غير واختار ابن مالك العلم التفرقة ونقله عن العرب وانشد عليه لا غير اجمل وسمع غيره اي غير سيبويه النصب ورواه الاخفش
وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين
وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت المغفرة ترحس لا يتنزه احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته وافراطه
في قبح الحال وسوء الصنع يتنزه المغفرة عنه لعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التخابث في خساسته
لقد وقبح الفعل وهو لغة المدح قاله الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف واجازه الجرمي والمبرد
الزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام في موضعها حالكونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا ونقدم
مشروحا ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس الي ما حاشا
فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث فلبس بمدرج ورد في المغني بان ما نافية لا مصدرية والمعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة
وان ما حاشا فاطمة من كلام الراوي ويؤيده ان في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا
نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشية بمعنى استثنيته واشتقاقه
من الحاشية كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام
القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ابو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي
في شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها عنها
وكما قويت هل بام في الاستفهام نحو ام هل **هذا باب الحال** والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وتصغيرها
حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتانيث لفظا ومعنى والمذكور في هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم
تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف
وجملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وستاتي ومؤسسة ويقال لها المبنية وهي التي لا



في بيان الحال

يستفاد معناها بدون ذكرها وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل وللمفعول ولهما معا فالاول كجئت راكبا فراكبا حال مبينة
لهيئة الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد اضربه مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث نحو زيد لقيته راكبين فراكبين
مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما في
نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدا على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي
وهو مفعول معنى بتقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قاله في المتوسط وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان
مبينا لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم الا انه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف
والجار والمجرور اذا وقعت حالا فانها في تاويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان ضاحك وان كان مبينا
للهيئة فهو العمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغنى عنه الكلام ليدخل نحو كسالى من قوله تعالى قاموا
كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه وخرج بالبيان وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني
رجل راكب فان فارسا وراكبا وان حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر
النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى اخر
وقال الناظم في النظم الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كفردا اذهب كذا بزيادة كذا لبيان المراد فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال
وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه عمدة ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل
راكب فانهما وان قيدا المنعوت فليسا منصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه اي النعت
انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت لتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهم بطريق اللزوم
لان المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم منه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد انما هو
تصور المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور لانه لا يحكم
على شيء الا بعد تصوره والتصور لماهيته لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن جملتها النصب وهو حكم فجاء الدور وهو توقف الشيء
على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد واجيب باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور
بكنه الحقيقة المتوقف على الحد حتى يلزم البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لان
الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه الحقيقة ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفي في ذلك **فصل** للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها
ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار معناها
لزوما الى قسمين منتقلة وذلك لانتقال غالب فيها لا لازم كجاء زيد ضاحكا الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل
فلذلك قال وتقع وصفا ثابتا في ثلث مسائل احدها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او لعاملها نحو ويوم ابعث
حيا او لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الابوة من شانها العطف والبعث من لازمه الحيوة والعموم من مقتضيات الجمعية
المسئلة الثانية ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة بفتح الزاي افصح من ضمها يديها اطول من
رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل واطول حال لازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم تفضيل وعامل الحال
خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول بالرفع فيداها مبتدا واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين
الحالية لجواز الوصفية لان الزرافة معرفة بالجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث
وهو احد ما فسر به المحدث في قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح في شرح اللمحة تجعله مما له ضابط وسيأتي له ما يخالفه المسئلة
الثالثة ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط اذ اعرب
قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان
هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تاخره عن المعطوفين قال التفتازاني كانها الدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب
مفصلا اي مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس عليه ووهم ابن الناظم
في شرح النظم اذ مثل بمفصلا في الاية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها قال في المغني وهذا سهو منه فان القران قديم انتهى وقال الدماميني في شرحه
والسهو انما هو منه اي من الموضح فالانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل الحال
يدل على تجدد مفعوله الذي هو صاحب الحال ولا يلزم منه دلالته على تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها

فان كسالى

باب الحال

على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته لا العبارة الدالة عليه والمصنف لم يزل هو الثاني لا الاول شرط الوصف الثاني
ان تكون مشتقة من المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك والى ذلك اشار الناظم بقوله
منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة مأولة بالمشتق في ثلث مسائل احدها ان تدل على تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت
غصنا فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي احوال جامدة ومؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاع
وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدل اي شجاعا ومضيئة ومعتدلا والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان عدلي عير
عدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان او اهليا مضاف اليه وعدلي مأول بمصطحبين على
تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد ومثل
قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او على
تقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من الثلاث ان
تدل على مفاعلة من الجانبين نحو بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد تبيين قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك
بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف استونف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى في بالتشديد ففاه
حال من الفاعل والمفعول والى في بيان ومنه معنى المفاعلة اي متشافهين وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا
موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل
كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم وضع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة
موضع مشافها وذهب الاخفش الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه تقدير لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في
غيره واجاب ابو علي بانه يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده
السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان فيه ايقاع جامد موضع مشتق ومعرفة موضع نكرة
ومركب موضع مفرد والوارد منه قليل المسئلة الثالثة من الثلث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين ورجالا
رجالا وضابطها ان يأتي لتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قاله الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف فذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب
ابن جني الى انه صفة للاول وذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قاله المرادي والمختار انه وما قبله
منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى انه نصب بالعطف على تقدير حذف الفاء
والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف العطف في شيء من المكررات الا الفاء خاصة قال الرضي
او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي ان تكون موصوفة بمشتق او شبهه
فالاول نحو قرانا عربيا فقرانا حال من القران في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القران والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا فتمثل
لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا قاله
ابو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لانها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق او شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في
المغني فقال فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا لسانا حال لانه لما نعت بالساعد
والوصف والموصوف كالشيء الواحد صار الحال بشبهه بالمشتق وعربيا هو الموطئة لكون لسانا حالا وليس حقيقة لسانا ان يكون
جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه ان الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة او دالة على سعر بكسر السين
المهملة نحو هذا البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان للمد او دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة فاربعين حال من
ميقات وليلة تمييز او دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو اي حال قاله ابن الانباري واقع فيه تفضيل بالفاء المعجمة نحو هذا بسرا
بضم الموحدة وسكون المهملة اطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل اطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن و
المعنى هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا او يكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا
حال من مالك وهو نوع منه فان الذهب نوع من المال او فرعا له اي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك
وهو فرع له فان الخاتم فرع الحديد وتنحتون من الجبال بيوتا فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع للجبال وفي غالب النسخ من الجبال بيوتا و
هو سهو فان بيوتا على هذا مفعول به لا حال او اصلا له اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل له
فان الحديد اصل الخاتم وءاسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال

وكونه

باب الحال

او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين اصل للمخاوي وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع
في غير ان وان وكي وهذه المسائل العشر غير مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل وبعضهم يغني عن اشتقاقه وصفا او تقدير مضاف قبله او
دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع او تنويع وطور واقع فيه تفضيل او تشبيه اكثر هذه الانواع العشر وقوعا مسئلة التسعير
والمسائل الثلث الاول جمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تأول بلا
تكلف ويفهم منه انها تقع جامدة مؤولة في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول لو وقعت في التسعير وقد بينتها كلها بقولي ولا
وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلث مسائل وبقولي ايضا تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل لي فقولي في التنبيه والى ذلك
يشير نص النظم وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح النظم ان المسائل العشر لجميع مؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا الحق به
اي بالتأويل في المسائل الثلاث الاول وهي ما دلت على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل
فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع الباقية على القول به فان الاولى على معنى مسويا في صفة البسر والثانية على معنى مسعرا
والثالثة على معنى معدود والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصنوعا والسابعة على معنى متأصلا او
مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها
لئلا يتوهم كونها نعتا اذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم
التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة لانه ليس معرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير
قول النظم الحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحدك اجتهد وذلك ان العرب قالوا زيد جاء وحده فوحده حال من فاعل جاء المستتر
فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه ومن معناه اي متوحدا او منفردا وقالوا رجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين
حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فتؤول بنكرة من لفظه او معناه اي عائدا او راجعا وعلى بدئه حال او متعلق
رجع اي جزه على اوله قاله الجزولي وقال ابو البقا معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا الاول فالاول
فالاول المنصوب حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرفة بال فتؤولان بنكرة اي مترتبين واحدا فواحدا وقالوا جاءوا
الجماء الغفير فالجماء حال من الواو في جاءوا وهي بلفظ المعرفة بال فتؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية
والغفير فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء بالجيم والمد تانيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكان ابو العباس يقول الجم الغفير
والجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة
الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ المعرفة بال فتؤول بنكرة
اي معتركة قال لبيد وارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص
الرجل اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عاركه معاركة وعراكا اي زاحمه ووصف ابلا اوردها
الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون التاويل في الجميع على نسق واحد الوصف الرابع من اوصاف
الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والمخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا
لان الضاحك هو زيد في المعنى وامتنع نحو جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر مباين للذات وقد جاءت مصادر احوالا
بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول والاداة في الثاني وزعم سيبويه
ان الذي جوز تعريفها انها شبهت بالمصادر المنتصبة بافعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ما هي له
صفات انتهى قال ابن الشجري والاصل تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الاحوال
لا الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحده مصدر لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد عدة
مصدر الوعد واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول واجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة
اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير عبد الله
اذا احسن افضل منه اذا اساء فان لم يتقيد بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يقال جاء عبد الله ان احسن وجاءت
مصادر احوالا بكثرة في النكرات فيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا
يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل لقصد المبالغة فكذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول النظم ومصدر
منكر حالا يقع بكثرة كطلع زيد بغتة فبغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتلته صبرا اي مصبورا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى

باب الحال

تقبل حال من مفعول مثله وذلك كله مع كثرته على التاويل بالوصف فيأول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وقدر ابن عقيل
باغتا من بغت يقال بغته اي فجاءه والبغت الفجاءة قال الشاعر ولكنهم ماتوا ولم ادر بغتة واعظم شيء حين يفجاك البغت ويأول ركضا
بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل
ويأول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر المنكر حالا كثير ومع كثرة ذلك فقال سيبويه والجمهور لا
ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا او خبرا الجامع لوصف المعنوي وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل
منه لانه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء زيد ضحكا لان الضحك ليس نوعا
من المجيء قال الموضح في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل ووضع المصدر موضع الوصف لا
ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل
هذا الخلاف مبني على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى من خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك
وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما بفتح الهمزة وتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده شخص
بعلم وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه منكر ما وصفه به من غير العلم فصاحب الحال على هذا
التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر ان العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد
الفا اذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا موكدة فالتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم
فلو كان ما بعد الفا لا يعمل في ما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فانه علما
فهو ذو علم لان المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش الى ان المعرف بال
والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال
ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول اولى عندي بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب وقاسه ايضا بعد خبر شبه به مبتدأ كزيد
زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأ وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وانما حذف مثل لزوال التشبيه فيكون الكلام ابلغ
وشعرا حال في تقدير الصفة اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال الضمير المستتر في زهير لما تقرر من
ان الجامد المأول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الحفصاني في الايضاح وانتظره
ابو حيان في الارتشاف والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل
من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى
الفعل اي انت الكامل فهما وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتادب ادبا انتهى قال في الارتشاف ويحتمل عندي ان يكون تمييزا كانه
قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى فحصل فيه ثلثة اراء حال ومفعول مطلق وتمييز ويحتمل من الخلاف في المصدر المنصوب
اقوال فمذهب سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالعامل قبله وانما عامله محذوف من
لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر
على حذف مضاف والتقدير جاء زيد ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بانه حال فمذهب سيبويه عدم القياس ومذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا
من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلث مسائل بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدأ وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال **فصل**
واصل صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب
الحال نكرة بمسوغ ليقربه من المعرفة كان يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقوله وهو كثير عزة لمية موحشا طلل تمامه عند
الاعلم يلوح كانه خلل وفي هكذا لمية موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من
طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقديم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها لا لاجل تسويغ الحال منها بل لئلا
يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو او الوصف
وما ذكر من انه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف
بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملها واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال
خبر فجعلها لاظهر الاسمين اولى من جعلها لاغمضهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح وبه زعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا
او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفرا الا اذا تاخر ولا ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يوكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع

واما علما م

باب الحال

العطف بقول ابن جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطا المهملة واللام الاولى ما شخص من اثار الدار
والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه وخلل بكسر الخا جمع خلة وهي بطانة تغشى بها اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها
مخصوصا اما بوصف كقراءة بعضهم وهو ابراهيم بن ابي عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف او بالظرف
بالجار والمجرور بعده وهذا الاول لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على
ما سبق في باب المبتدا وقول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان
يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخا المعجمة الذي يشق الما شقا واليم بفتح اليا المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين
المعجمة والحا المهملة المملوء وليس منه اي من المختص بالوصف قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم في شرح التسهيل وابنه
في شرح النظم فانهما اعربا امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصوصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا ياتي الحال من المضاف اليه
الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله
من المخصص بالاضافة وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني انه على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال
من كل او من ضمير الفاعل في انزلنا اي آمرين او من ضمير المفعول وهو الها في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين او
مخصوصا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها بالاضافة الى ايام او مخصوص بمعمول غير صاحبها في البسر
نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصا بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد
الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فجملة لها كتاب معلوم حال من قرية لكونها
مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن
هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة بواو الحال
قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول النظم لا يبغ امرؤ على امرئ
مستسهلا فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به
وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا
لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة وسكون الحا المهملة والجيم النكوص والتاخير والوغى بالمعجمة الحرب والحمام
بكسر المهملة وتخفيف الميم الموت او استفهاما كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها
الاملا فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحا المهملة بمعنى قدر والابعاد بكسر الهمزة
مصدر ابعد والامل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد
يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا
ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان صفة للمائة والمقابلة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا و
صلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك
لما احتيج الى المسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل
يقاس عليه ام لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع **فصل** وللحال المؤسسة مع صاحبها ثلث حالات كما ان للخبر مع المبتدا
ثلث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجا زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا
فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جا ضاحكا زيد وضربت
مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا
تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك كان تكون محصورة نحو و
ما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونهما محصورة والمحصور
يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا اما بحرف غير زائد كمررت بهند
جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها لا تقول مررت جالسة بهند هذا هو مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل
بالحال ثان لتعلقه بصاحبها فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى بحرف واحد الى
شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير واليه الاشارة بقول النظم وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالف في هذه المسئلة

الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين فاجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا
امنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس فكافة حال من المجرور
وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام ونحو قول الشاعر تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندي فطرا بمعنى جميعا حال
من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن وقال الحق ان هذا البيت ونحوه ضرورة وطرا حال من عنكم محذوفا مدلولا عليها بعنكم
المذكور وان كافة في الاية حال من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك بان الحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا ياتي غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فان حمل على داوية فهو حمل على شاذ نقل الموضح عنه في
الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري الا رسالة كافة مصدر لنقل ابن الدهان ان كافة لا تستعمل الا حالا وان الصفة لا تتوغل في الموصوف الا اذا
كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزم منه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزم منه تعدي ارسل باللام
والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر ودفع الاول
بان تقديم المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي
والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين الحال والمفعول لا سيما الاقتران بالا يدل على المقصود ودفع الثاني بان مجيئه قليلا لا الاكثر
لا يضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها
المجرور بالحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك واسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت
تضحك بهند ومنعوه اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله ولا بحرف عن زائد عن غير الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور اتفاقا كما يجوز التقديم
على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرور باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول
كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها اذا وقع بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف و
المضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما
يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو
هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز بالاجماع ونازعه ابو حيان وذكر عليه
الموضح ذلك في الحواشي وفي الاشتغال بذلك خروج عن المقصود وانما يجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو
اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء والميم والصدر بعضه وكقوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال
من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذفها والاستغناء واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل
ونزعنا ما فيهم من غل و ياكل اخاه واتبعوا ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه
مرجعكم جميعا فجميعا حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني انطلاقك منفردا فمنفردا حال
من الكاف والميم المضاف اليها الانطلاق والانطلاق مصدر عامل في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الان او غدا
فملتوتا حال من السويق المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وفي
ذلك الاشارة بقول النظم ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه
الشروط الثلثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف
والمضاف لا يعمل في الحال الا اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد
واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله وبما نزل منزلته صار المضاف كانه هو صاحب الحال فيكون العامل فيه هو
العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال اذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة ونحو ذلك لم يجز قاله
ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض الكوفيين اجازة ذلك قال ابو حيان والذي نختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع
رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل
اما ميتا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة والدين بمعنى
او من الضمير في اتبعوا انتهى ملخصا الحالة الثالثة من الحالات الثلثة ان يتقدم الحال على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها
محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث السابق **فصل** وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احداها وهي الاصل ان يجوز فيها ان

باب الحال

يتاخر عنه كجاء زيد راكبا وان يتقدم عليه كراكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان العامل فيها فعلا متصرفا وتصرفه يكون بتنقله في الازمنة الثلاثة
اي يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قال ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كهو مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الان او صفة تشبه
الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهي علامة التانيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل اسم المفعول
والصفة المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق
في المثال الثاني ان تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه
لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها على الفعل في راكبا جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش
بالسماع في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل واجيب بان هذا لا
يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من المعربين
ويجاب بان الاصل عدم الحذف قالت العرب شتى توؤب الحلبة فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت على عاملها والحلبة
جمع حالب وتوؤب بمعنى ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا
نظر في هذه المسئلة وانه انقطع بقولهم شتى توؤب الحلبة اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن
مفرغ الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فتحملين في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر
فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة وقد تقدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه
غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في الحال فيما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفيد من
تمثيله انه لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس
طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا ينهض على راي الكوفيين لانهم قائلون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده
محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرف فجائز
تقديمه الحالة الثانية ان يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في موضع الحال من زيد
وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان كما ان سواء كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى
الى الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور في اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر
الى الاستقرار بخلاف اين ومتى قاله احمد الجباز في النهاية الحالة الثالثة ان يتاخر الحال عنه اي عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل و
هي ان يكون العامل فعلا جامدا نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التاخر عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه
فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهو اسم التفضيل فانه لما لم يقبل
علامة التانيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا
حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان يتقدم عليه لما تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني
اعتكاف اخيك صائما فصائما حال من اخيك والعامل فيه المصدر المقدر بان والفعل ومعمول المصدر المقدر بان والفعل لا يتقدم عليه
او يكون العامل لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة
وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة فتقديره اشير
اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف
تقديره انظر اليها خاوية وحروف التنبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي فرطبا
ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من معنى اشبه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب
قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب الا الناس الفواد قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا
تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردا التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهو ان ياتي بالمشبهين ثم بالمشبه بهما
وحروف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى اتمنى دون حروفه والى ذلك اشار الناظم بقوله
وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك ليت وكان او يكون العامل عاملا اخر غيرها نقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان يعمل
فيما قبله نحو لاضربن محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اضرب المستتر فيه ولاعتكفن صائما فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في
محتسبا وصائما ان يتقدما على عاملهما فان ما في خبر لام الابتداء وهو محتسبا وما في خبر لام القسم وهو صائما لا يتقدم عليهما اي على لام الابتداء

ولام القسم

مبحث الحال بأقسامه

ولام القسم لانهما من ادوات الصدر فلو وصلت للام جاز التقديم نحو لمن زيد محتسبا اضرب ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في حالين
لاثنين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضلة على الاخرى فانه يجب تقديم الحال الفاضلة خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال
ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحال من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما فيه من معنى
المفاضلة بين شيئين كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا والثاني زيد ان تفضل البسر على الرطب قال فالطيب ناب مناب
عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وفي ذلك
تصريح بان اسم التفضيل عامل في حالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج و
ابن السراج وابن السيرافي والفارسي في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذ او لاذا فان قلت ذلك وهو بلح فالمقدر اذا او وهو
تمر فالمقدر اذ وان صاحبا المضمران في كان لا المضمر في اطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم
لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه يجوز هذا بكان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل
منه المسيء فجاء معرفتين وانه لا يتعدد الحال مع افعل اذا كانا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا فعل نحو هذا بسرا اطيب منه عنب قاله الموضح في
الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو قولك زيد مفردا انفع
من عمرو معانا مفردا حال من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع وكان المتحد ونحو على القولين
السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في المثال الاول هاهنا التنبيه او اسم الاشارة لتخلفهما هنا وكان القياس جواز تاخير الحالين
في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخره لالتبسا فان قيل اجعلهما
تاليا لافعل ولا لبس قلنا يؤدي الى فصل افعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل قد فصل بين الظرف وعدليه والتمييز قلنا ذاك
فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن يهن ويستثنى من المضمن
معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا مخبرا بهما مؤخرين عن المخبر عنه فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاذ
عوف وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهو بادي ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل
هو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتاخير ليبان محل الخلاف
اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لان الحال لم تتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون
حروفه وذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفرد بين
المضاف كما تقدم في البيت وغير المضاف كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على الحال المتوسطة
بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الاجنة
وصاحب الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري والسموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال
المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب الحال الضمير المنتقل الى
الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه
الناظم في التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق المنع وهو قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم
ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور
قبلها على انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار
ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في راوية او مصدر كالعافية وقع موقع الخالص فيه نظر لان تاء المبالغة في
غير ابنية المبالغة والمصدر الاتي على وزن فاعل موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته
لتاويلها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضته والمصدر اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدأ وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل وبيمينه
معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها اي لا عامل الحال **فصل** ولشبه الحال بالخبر في المعنى والنعت في التقييد جاز ان تتعدد لمفرد و
غيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك اشار الناظم بقوله والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان تتعدد لمفرد كقوله
علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير علي زيارتي بيت
الله حال كوني رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من يا المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفي اخره
نون وقد صحفه بعض الاعاجم رجلاي بالاضافة الى يا المتكلم واعربه فاعلا للزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم في رجلاي بنية عليه

مبحث الحال

الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد صحف جماعة وجعلوا ابن خلكان الجزء وليس هذا من تعدد الحال المفرد وان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا الا ان من شرط النعت عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد المتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد اذا اتحد لفظا ومعنى فانه يثنى او يجمع فالتثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ثنيا ولا نظر لاختلافهما في التذكير والتانيث وفضل المؤنث ... والشيء في العمل على غاية جادية فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار ايتين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وقاله في شرح النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر الحال الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فمنحدرا الثاني من الحالين للاول من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا بقرينة فان قلت ما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الى الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو عندهم احسن من عدم الترتيب قلت اجيب بانه انما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الامور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك مصعدا حال من التاء ومنحدرا حال من الهاء على غير الترتيب قال لعهدت سعادات هوى معنى فردت وعا سلوانا هوا ها فذلت هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء عهدت وقرينة التذكير والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما انا فصرت الى زيادة المحبة واما هي فعادت الى السلو انا وقد تاتي الحال المتعددة على الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرؤ القيس خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التاء في خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء التي اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال كونها جارة على اثرينا ذيل مرطها لتخفي الاثر عن القائف قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال المفرد قياسا لمن بان صاحب الحال اذا كان واحدا فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقد دوا في نحو قوله حامضا في البيت صفر لرجلان وحالا من ضمير رجلان فيكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وقد تقدم الكلام فيه تنبيه الحال بالنسبة الى الزمان ثلثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا

فصل الحال ضربان مؤسسة وتسمى مبينة ايضا لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها بدونها لانها بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلثة اقسام اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ والمعنى وقوله اصبح مصيحا من ابدى نصيحته والزم توبي في خلط الجد باللعب فنصيحا حال من فاعل اصبح المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في اللفظ بالصاد المهملة والحاء المعجمة من الاصغاء وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصغ حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله ولى مدبرا فان الادبار نوع من التولي ويجمع هذين قول الناظم وعامل الحال بها قد اكدا اما مؤكدة لصاحبها نحو لامن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل امن وهو من الموصولة مؤكدة لها وهذا القسم استدركه الموضح قال في المغني وغيره واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة ومؤلفة من اسمين معرفتين جامدين فالتوكيد بها اما لبيان يقين كهو زيد معلوما او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم كهو فلان جليلا مهابا او تحقير كهو فلان ماخوذا مقهورا او تصاغر كانا عبدك فقير اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك والمعنى غير ذلك كزيد ابوك عطوفا قال ابن الناظم في شرح النظم وزاد ابوه في التسهيل جمودا محضا احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك نحو زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها لانه يمكن ان ويئول الاب بمشتق فالعامل الاب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التاخير عن الجملة المذكورة لانها المؤكدة لها وحق المؤكدة ان يتاخر عن المؤكد وهي معمولة عند سيبويه لمحذوف وجوبا مقدرة بعد الخبر تقديره احقه ونحوه كاعرف ان كان المبتدأ غيرانا وان كان انا فالتقدير احقني او اعرفني وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله بمسمى وقال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعلة تمام الجملة فالعامل اذا محذوف وجوبا لتنزيل الجملة منزلة

باب الحال

منزلة البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها مؤخر **فصل** تقع الحال اسما مفردا وجملة
وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا وضربت اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع الحال من الهلال
وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع
الظرف وعديله حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدر انه في موضع المفرد او استقر ان قدر انه في موضع الجملة وعليه الاكثرون حال كون
مستقرا او استقر محذوفا وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والاستقرار لانه
كون مطلق وشرط الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا يقال زيد اليوم ولا فيك قاله
ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم من اطلاق قول الناظم وموضع الحال تجيء جملة ولكن بثلاثة شروط احدها كونها
خبرية وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط بالاجماع لان الحال بمنزلة النعت وهو لا يكون جملة انشائية فان قلت قد تقدم ان
الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها
قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد ولهذا لم تقع الانشائية
شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحفيد وغلط من قال وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو بعض المولدين
اطلب ولا تضجر من مطلب فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية وان الواو للحال قال في المغني و
هذا خطأ والصواب في الواو انها عاطفة اما مصدرا منسبكا من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم
ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب و
الاصل ولا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى كلامه في
المغني قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم ان الاصح يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تأكل السمك
وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون توكيد محذوفة ثم انتهى الشرط الثاني ان تكون الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجامع كلا من
الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال الا في الاطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا
وذلك لا يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها
استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك القيد لا بالنظر الى زمن المتكلم كما في معانيها الحقيقية وح يظهر صحة كلامهم في
اشتراط التجريد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وغلط من اعرب كالحوفي سيهدين من قوله
تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين حالا مفعول اعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فانه يصير معنى الاية ذاهبا الى ربي
مستهديا فاقصر لتنفيس الى الذهاب وهو في الاية للهداية واجيب بان مستهديا وقع بعد الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ايضا ان يكون
فيه تنفيس كالمقيد قاله الدماميني واما قولهم لاضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل
استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه في كل حال اذ لا يصح وجود اشتراط الشيء وعدمه لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل
الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا عن ذي الحال له تقول في جاء زيد ان يسئل يعط جاء زيد وهو ان يسئل يعط فتكون الحال هي الجملة
الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر
الموت فجملة هم الوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو اهبطوا بعضكم لبعض
عدو فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا المعنى متعادين يضلل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير
فقط وهو الكاف والميم والخطاب لادم وحوا وابليس اهبطا جميعا جمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكانهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولا
للحية وصحح الزمخشري الاول ومرتبطة بالواو فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة
بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لا ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض
اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها وتجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني قبل قد
حال كونها داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال
مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي وتمتنع الواو في سبع صور احدها الواقعة
بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا

بليس

باب الحال

وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين او قائلين نصف النهار ولا يتقاؤوهم قائلون كراهة اجتماع حرفي
عطف صورة الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فجملة لا شك فيه ولا ريب
فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت
الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن
فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان
الماضي تاليا الا كقوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او مكث
فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة باو فلا تقترن بالواو لانها في تقدير شرط اي ان ذهب وان مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذا
ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو
لان المضارع المقترن بلا بمنزلة اسم الفاعل المضاف اليه غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه غير مؤمنين فكما لا
يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا اكثريا وانشد على مجيء
الواو قول مالك بن رفيع وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي اكسبته الورق البيض ابا ولقد كان ولا يدعى لاب الصورة
السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما انشده ابن مالك في شرح التسهيل
فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير صاب وصرت في حال
الشيخوخة صابيا فما كان يقتضي الحال عكس ذلك الصورة السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر فجملة تستكثر
حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لانه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذا ما اشبهه واليه اشار الناظم
وذات بدء بمضارع ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت واما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا واقتل قومها زعما لعمر ابيك
ليس بمزعم فاقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو
عاطفة لا واو الحال والمضارع مأول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل عن لفظ الماضي الى لفظ المضارع قصد الحكاية الحال
الماضية ومعناها ان تفرض ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في
التلخيص تبعا للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف اي وانا اقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي
الحال وعليه مضى في النظم وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة
والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والمزعم المطمع

فصل وقد يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك للقادم من حج مأجورا
او مقالي كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا
او ركبانا فهذه الاحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر ومأجورا منصوب باضمار رجعت وقادرين منصوب
باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة
سنة متبعة ووجوبا قياسا في اربع صور احدها الساد مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان قائما او ضربه
قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد
ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزيل الجملة منزلة البدل من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدأ
والثانية قريبا هنا الصورة الثالثة هي التي تبين ازديادا في المقدار او نقصا فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق بدينار فصاعدا
والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا او سافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا محذوفا وبقي معموله من عطف الاخبار
على الانشاء والاصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا مرادف الفاء
العطف الا الفاء الصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل للتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا
اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا اي توجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي تتحول وتحذف
سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتوكيد منصوبة بفعل محذوف اي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس او
هناك ذلك هنيئا على التاكيد وهذا التقدير ماخوذ من قول سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك
قلت ثبت لك هنيئا او هنأك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قال ابن الشجري وهنا بتخفيف النون وبالهمزة يقال

باب التمييز

باب التمييز

هنا ههنا كعلم ويعلم وهنا هنو كهراق بظرف وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله والحال قد يحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره
حظل **هذا باب التمييز** وهو في الأصل مصدر ميز إذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم
في الاسم المميز تمييز مجاز من إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء والتمييز في الاصطلاح اسم
نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكره فخرج بالفصل الأول وهو نكرة المشبه
بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فإن فيه ما في حسن وجها إلا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالأداة
أن قوله وهو رشيد اليشكري رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو محمول على زيادة أل عند البصريين
كما زيدت في باعد أم العمرو عن أسيرها وخالف في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه وخرج بالفصل
الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فإنه بمعنى في حال كذا لا بمعنى من وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة
اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني مفعولي استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل فإنهما أي رجلا وذنبا وإن كانا
على معنى من بدليل صحة اقترانها بها نحو لا من رجل واستغفر الله من ذنب لكنها أي من ليست فيهما للبيان ولا يكونا مبينين بل هي في الأول
وهو لا رجل للاستغراق للجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ منه
بالجانب المتناهي وهو الأول وترك الجانب الأعلى الذي لا تتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال استغفر الله مبتدئا من أول الذنوب إلى ما لا
تتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من أن يكون من مقدرة قبله لئلا يخرج عنه المحول عن الفاعل والمفعول
والمبتدأ وتمييز العدد وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة إذ هي وحكم التمييز النصب لأنه من
الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى
كعشرين درهما فإنه يشبه ضاربين زيدا ورطل زيتا فإنه يشبه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين و
النون وقيل شبهه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا
وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه
إلا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وصحح هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى والناصب لتمييز
النسبة عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل أو شبهه فالفعل كطاب زيد نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو
هو طيب أبوة فأبوة منصوب بطيب وهو صفة وعلى هذا التقرير والتفصيل يظهر عموم قوله في النظم ينصب تمييزا بما قد فسره
فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الإبهام اسم أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادي بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة
الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه فاندرج لهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم إلى أن العامل في تمييز
النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه واختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولا أن الناظم صرح في غير
هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على الذي اختاره ابن عصفور **فصل** والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كأحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة
لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا وشبرا وقفيزا ولا
يعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار
ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندك مقدار رطل زيتا ولا تقول عندك
مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه إما مساحة كشبر
أرضا وذراع نسجا أو كيل كقفيز برا ووقع في شرح اللمع لابن جني لأبي البقاء ومن الممسوح عندك قفيزان شعيرا لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة
في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم أره لغيره أو وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو تثنية منا بتخفيف النون والقصر
كعصا والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصى عصوان ويقال فيه من بالتشديد
كضب وتثنيته منان بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الكيل والوزن والمساحة فالأول نحو
مثقال ذرة خيرا فمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا والنحي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة
وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة لأنه يكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو لو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بما
يوزن به وليس مساحة حقيقة وإنما دل على المماثلة من غير ضبط وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة نحو إن لنا

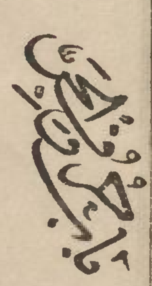
التمييز

عن هنا ابدا او وجه حمله عليه انه مميزه وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار لانا
يحملها على ما الحق به وهو المثل والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه مصنوع منه
مكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرع له ولهذا الاعتبار ونظائره كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما
يصح اطلاق الاسم عليه ومثله اى مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع
من الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليها الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب على
التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة
المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الابهام وهذا التمييز
محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد من المضاف وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف
الذي حول عنه الاسناد فضلة وتمييزا ونسبة للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الارض مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام
والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك واكثر
المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول وتبعه تلميذه الابدي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها
حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اى عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثه والثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اى بعيون وورد في الموضح
شرح اللمع ولك في تمييز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر او نون تثنية او جمع كشبر ارض من
الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوى عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي ونحوها اجرره اذا اضفتها الا
اذا كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه واجب النصب لما سياتي بخلاف ثلثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فتمييزه
واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيء من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق
وانما وجب النصب في ما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري رجل فلو اضيف الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم
هل هو تمييز ام لا ولم ينعكس نعم الاضافة الشيء الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا نحو
لو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز جرهما بالاضافة لان مثلا وملء مضافان فامتنع اضافتهما
مرة اخرى والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا **فصل** من تمييز النسبة التمييز الواقع
بعد ما يفيد التعجب اما بصيغته الموضوعة له او لا فالاول نحو ابو بكر اكرم به ابا وما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا
تمييز لبيان جنس المتعجب منه في النسبة المبهمة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا
كثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب
فمعنى قولهم لله دره فارسا ما اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضع من ثدي امه اى ما اعجب هذا اللبن الذي نشا عنه هذا
الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع واما اذا كان مجهولا كان من
تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم يحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن
تمييز النسبة التمييز الواقع بعد اسم التفضيل وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم
التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ويرفع التمييز به
مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا بخلاف ما اذا لم
يكن فاعلا معنى وهو ما اذا كان اسم التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامة ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف
الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال ولا يستقيم في هذا المثال ان يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال
مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال له مال وانما وجب نصبه في الاولى وجره في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى ما هو
بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو انه رجلا لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم
رجل فيخبر عن هو بقولك كرم رجل لانه قد بطل شرط النصب كما تحقق الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس فلو اضيف
ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته الى غيره **فصل** ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت لانه
على معناها فجاز اظهارها واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا [illegible]

[illegible]

في التمييز

من المبهم الذي تطوى عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته عطف على موضعها
نصبا قال الحطيئة طافت امامة بالركبان آونة يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح أيضا ابن الحلبي وهو ظاهر لان المنتهى من زيد الشبه بالتمييز
ما عدا الاخفش انه من لا تزاد الا في غير الايجاب ولا يمتنع جر التمييز بمن الا في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما الثانية التمييز
المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه اي من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب زيد
بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان
محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدأ نحو زيد اكثر مالا فانه محول عن
مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا واقيم المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه بخلاف ما كان فاعلا معنى ولم
يكن محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بالكسر لتلحظا بالمؤنثة اخذا من قول الاعشى اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا
فانهما اي فارسا وجارا وان كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل صناعة فيجوز دخول من عليهما
فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير المحول نعم رجلا زيد
فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم من رجل قال ابو بكر بن الاسود يحره
فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي بفتح التاء كيمان وانشد في النظم على استثناء مسئلتين فقال والجر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل
المعنى وانما امتنع دخول من في المسائل الثلاث المتقدمة لان وضع من المبينة ان يفسر لها مصحوبها اسم جنس ما تو صالح لحملها بعدها
عليه نحو ساورا من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد الا على متعدد والتمييز مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز
نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي بان يكون محولا صناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل
لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن
الاعلم انه مما انتصب على تمام الكلام وانه منقول من فاعل وتقديره ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف انه مما
انتصب على تمام الاسم فالقول بانه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل
ومنع من ذلك في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول وبعد عد وقدم قبل ذلك ان المشبه بالمنقول قولهم
نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد عن الظاهر الى الضمير وجعل له مرفوع تمييزا
لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع من دخول من عليه ومنها ان قوله اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان ان فارسا وجارا
فاعلان معنى وكان حقه ان يرفعهما ويقول اذ المعنى عظمت فروسيته وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل التمييز والى التمييز فيقول عظم
فارس وعظم جار **فصل** لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف
في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله وهو رجل من طيء انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون
ينادي جهارا فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي قال الناظم في شرح العمدة و
بقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو التصريف
نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه



الى غيره بقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان التمييز كالنعت في الايضاح و
النعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل انه يكون
نفسا منصوبا بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اتطيب نفسا تطيب واما اذا كان العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في
الفعل ان يجيزه مع الوصف الا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله
ابن الصائغ وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لان النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور **هذا باب حروف**
الجر ويسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث
صفة في الاسم من ظرفية وغيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلثة مضت في باب الاستثناء وهي خلا وعدا وحاشا الجارات فلا حاجة
لاعادتها وثلثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب بن السكيت عنهم وسمع من بعضهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذويب الهذلي في وصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج
واللجج جمع لجة بضم اللام وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخر الحروف فالجيم المر السريع مع الصوت يقال ان

في تعداد الحروف الجارة

الشخان في بعض المواضع يدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون لها صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى الجو
فيلطف لنا الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم
لعل الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة وهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله
صروف الدهر او دولاتها انشده الفراء بجر صروف وهم في لامها الثانية الفتح والكسر وانشد عليهما لعل الله يمكنني عليها جهادا من زهير او
اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث كي ولا يجر معربا ولا اسما صريحا وانما يجر ثلثة لا رابع لها احدها ما
الاستفهامية يقولون اذا سألوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الفها وجوبا وجيء بهاء السكت محافظة للفتحة الدالة على الالف
المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانها في تاويل الاسم كقوله وهو لنابغة
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر ما او لما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر و
النفع اي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويرتجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل ما فيه كافة لكي عن
عمل الجر مثلها في ربما وقول رب الموضح في حاشيته وان المصدرية مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت
كي تكرمني اذا قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها في الضرورة كقوله وهو جميل بن عبد الله
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا مبنيا للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما كل الناس وثانيهما لسانك
على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم و
جعل ابن مالك في التسهيل ظهور ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيها اذا لم يذكر ان بعد كي ان يقدر كي مصدرية
ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة
عشر الباقية من العشرين قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلثة اقسام ما هو موضوع
على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلثة احرف وهو اثنان وهو الى
وعلى بدليل انهما من لا اسماء حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها الضمير والظاهر منك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم واليه مرجعكم
ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق ورضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض ايات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال
الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر
اخصص منذ ومذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلثة الكاف والواو والتاء
وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على اربعة احرف وهي حتى خاصة وتنقسم بالنسبة الى
عملها في الظاهر اربعة اقسام ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى
والكاف في الضرورة على الضمير فالاول انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة كما
في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الهاء العائدة على الام
والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهي اسم موضع بعينه و
ام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا واو حرف
عطف والمعنى ان هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية شماله قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات وهو قريب منها وقول الاخر وهو رؤبة
يصف حمارا وحشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير الحمار الوحشي وفي الثاني
على ضمير الاتانات الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امراته والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج
كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى ذلك
اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر
مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر اي
مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب
بضم الراء واليه الاشارة بقول النظم ورب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد والتذكير
والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفروعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امراة وربه امراتين وربه نساء
كل ذلك بافراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد وقال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائما فاجابوا فاتى بالضمير مفردا مذكرا

بغير نحو

في احرف الجر

بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو قبيح هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا
وربهن نساء واختلف في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب
التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال وما رووا من نحو ربه فتى نزر كذا كها ونحوه اتى وما يختص بالله ورب نحو
التاء لكونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو الثاني في القسم واليه اشار الناظم بقوله والتاء لله ورب نحو تالله لاكيدن اصنامكم وترب
الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش وتالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه **فصل** في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين
ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ
واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين
وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قال في المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور
وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولهذا قرئ بعض ما تحبون قراءة لابن مسعود
والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقدمين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها ان بنيت معرفة نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان وان بنيت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب
بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى للابتداء عند الجمهور او زائدة على راي الاخفش ويدل له قوله تعم وحلوا اساور والمعنى الثالث
ابتداء الغاية المكانية باتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى
المسجد الاقصى وابتداء الغاية الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه خلافا لاكثر البصريين في منعهم ذلك ويدل لنا
الكتاب العزيز وهو قوله تعم من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث وهو قول انس فمطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك بن
عبد الله بن ابي نمر عن انس وقول بعض العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني في وصف السيوف تخيرن
من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب فمن لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيا للمفعول والنون المتصلة بهما
نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبل وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو
اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي شمر وخبره والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه
الادلة على حذف مضاف والتقدير في الاية من تاسيس اول يوم وفي الحديث من صلوة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان وكذلك ما اشبهها
واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون لابتداء الغاية في غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله صلعم الى هرقل عظيم الروم والمعنى
الرابع لتنصيص على العموم او لتوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو ما جاءني من رجل فهي للتنصيص
على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في نفي
الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتاكيد التنصيص
لان النكرة الملازمة للنفي تدل على العموم نصا وزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاء من احد سيان في افهام العموم من دون
احتمال فان قلت اذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها اتت في موضع يطلبه العامل بدونها وفضلها
فهمه بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى
ومن الزائدة لها ثلثة شروط عند الجمهور احدها ان تسبقها نفي باي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق الهمزة بها نظر وفي
الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل ومتى تضرب من رجل لم يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق بوقوع النسبة والثاني ان يكون مجرورها
نكرة لما مر والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما ياتيهم من ذكر فذكر فاعل ياتيهم او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد
مفعول تحس او مبتدا نحو هل من خالق غير الله فخالق مبتدا وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم ولعين رفع الخبر لان هل لا تدخل
على مبتدا يخبر عنه بفعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي و
هشام بلا شرط ووافقهم الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع نثرا ونظما والخامس معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من
الاخرة اي بدل الاخرة وانكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير ارضيتم بالحيوة الدنيا بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف
واما هي فللابتداء نقله في المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض
والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من اية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى السابع التعليل
عند جماعة كقوله تعم مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطيئاتهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص قال الفرزدق يمدح زين

حروف الجر

العابدين علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب يغضي حيا ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم اي يغضى منه لاجل مهابته والاغضاء

بالعين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واضمر في النظم على قوله يغض وبين وابتداء في الامكنة بمن وقد تاتي لابتداء الازمنة وزيد في نفي

شبهه نجح نكرة وزاد في المغني ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله (اي عن ذكر الله) وتاسعا هو الانتهاء كقولك قربت منه فانه

مساو لقولك تقربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وخرجها المانع (بغيره)

على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم

المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين

نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن يغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي

عند الله قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر (الغاية)

قال سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا لما في بعضها من الرداءة وللام اثني عشر معنى احدها الملك

نحو لله ما في السموات المغني الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو العمارة لله

لان الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين المعنى وذات والتي للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى

الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين

فصار قاصرا فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته ولم ينقل وان اللام

ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على

تعديته او لا ذهب الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله نعم وهب لي من لدنك وليا ويتبعه (ابنه)

قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وكما مثل هنا وجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية لشبه

التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمنا ان مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال

سالم من الطعن فالاولى اسقاطه كما اسقطه في التسهيل وشرحه المعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة

كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكري اياك المعنى الخامس التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله

نحو قوله وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد

اي اجار مسلما وهو بالجيم قاله الدماميني لا يتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى ولما ردف

لكم فالظاهر انه اي ردف لكم ضمن معنى اقترب فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل

ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب الاصل يا بؤس الحرب

فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل المجرور ما بعدها بها او بالمضاف قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا

يعلق انتهى وهو مشكل لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها لام المستغاث فانها زائدة عند المبرد واختاره ابن

خروف بدليل صحة اسقاطها المعنى السادس تقوية العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول و

امثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معط للدرهم ونحو فعال لما يريد ومنع ابن مالك زيادتها

مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها واما بتاخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون

والاصل والله اعلم ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام المقوية زائدة محضة

لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو

مشكل فان الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قوته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في ان واحد وهو

ممتنع لادائه الى الجمع بين المتنافيين المعنى السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لاجل مسمى اي الى اجل المعنى الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها

خلف عن التاء المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اي تالله المعنى التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك المعنى العاشر الصيرورة عند الاخفش

وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى ذهاب فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء لكن

صار عاقبتهما وما لهما الى ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعنى الحادي عشر البعدية

بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام التعليل وتقدم معنى الدلوك فيه

المعنى الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان سجدا اي عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للتبليغ نحو

في تعداد حروف الجر

لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت له اي قال ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح و
بمعنى من نحو نحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين
امنوا اي عن الذين امنوا قال ابن الحاجب والتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا او نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قال ابن مالك
في التسهيل وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النص على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية ايضا وتعليل ونفي وزيد وللبا الموحدة
اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم
الله الرحمن الرحيم لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة والقول الثاني
انها للمصاحبة وهو الاظهر عند المغني الثاني التعدية بالتاء المثناة فوق وتسمى با النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر
ما تعدي الفعل القاصر نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وهذه الاية ترد على المبرد والسهيلي حيث زعما ان بين التعديتين
فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى با المقابلة وهي الداخلة
على الاعواض والاثمان حسا كبعتك هذا الثوب بهذا العبد ومنه دخول البا هو الثمن او معنى نحو كافات احسانه بضعف ومنه دخول البا
هو العوض قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها با السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل
السنة في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين
الحديث والاية لاختلاف محلي البائين جمعا بين الادلة انتهى المعنى الرابع الالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه وانما هي للالصاق
والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه
او على ما يحبسه ثوب او نحوه ولو قلت امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت مروري بمكان
يقرب من زيد انتهى ومحل الالصاق بما يقرب منه كالالصاق به الحقيقي نوعان ما لا يصل الى الفعل الا بحرف كسطوت بزيد وما يصل الفعل
بدونه نحو امسكت بزيد فان البا افادت ان امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما يفيد منعه التصرف بوجه
ما المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتيبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي
منها فامسحوا برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام عنده من الادلة المعنى السادس المصاحبة وهي التي يصلح
في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاورة وهي التي يحسن في مكانها
عن قيل وتختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا اي عنه بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام
اي عنه وزعم البصريون انها لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية
مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه والزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها
بدل كقول بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة اي بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي يصلح في موضعها
على نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقنطار اي على قنطار قاله الاخفش ويدل له هل امنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه ونحو واذا مروا بهم
يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم
اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان با الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج احدهما في الاخر خلافا لابن مالك فانه
ادرج با الاستعانة في با السببية وعد من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو كفى بالله شهيدا ومع المفعول
نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدا نحو بحسبك درهم ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتاتي البا للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل
في القسم الاستعطافي وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد لجملة خبرية
نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فداؤك ابي وامي واقتصر الناظم
على قوله والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعد عوض الصق ومثل مع ومن وعن بها انطق ولفي ستة معان
احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف
اليه فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما بكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص
حيوة او الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو اصحاب الجنة في رحمة الله او بالعكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة في بعض النسخ لقد
كان في يوسف الاية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث

١٠ حروف الجر

للمصاحبة عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع نحو قال ادخلوا في أمم أي مع أمم والرابع للاستعلاء عند الكوفيين والقتبي
وهي التي يحسن موضعها على نحو ولأصلبنكم في جذوع النخل أي عليها وقيل إن في هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع
بالحال في الشيء كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا
قليل أي بالقياس إلى الآخرة والسادس بمعنى الباء عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر و
الكلى أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وذكر الصاد المهملة جمع بصير نعت فوارس والأباهر جمع الأبهر وهو عرق إذا انقطع مات صاحبه و
الكلى جمع كلوة وثاني في بمعنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الجوهري وللتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت
فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير تعويض أجازه الفارسي في
الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله والظرفية
استبن بباء وفي وقد يبينا السببا ولعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون أو على ما قرب
منه نحو أو أجد على النار هدى والثاني الظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو
قحيف العامري إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها أي إذا رضيت عني وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد
الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وقال أبو عبيدة إنما ساغ هذا لأن
معناه أقبلت والرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم وتأتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا
الله على ما هداكم أي لهدايته إياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب أي عندي ومرادفة من نحو إذا اكتالوا على الناس أي منهم وموافقة الباء
نحو حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق أي بأن لا أقول وبه قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالأول إن الكريم وأبيك يعتمل إن
لم يجد يوما على من يتكل أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور أبى الله إلا
أن سرحة مالك على كل أفنان العضاة تروق زاد على لأن راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد و
حجته في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرف وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه
اقتصر الناظم على قوله على للاستعلا ومعنى في وعن ولعن أربعة معان أحدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سرت عن البلد ورميت
عن القوس والمثال الأول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس
حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كان القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله في المغني والثاني البعدية
بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال ويحتمل أن يكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه
فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني والثالث الاستعلاء كقوله ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه أي عليها ويحتمل التضمين والمعنى
فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الإصبع العدواني واسمه الحرثان بن الحارث بن محرث لاه ابن عمك لا
أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني أي علي لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه ولاه أصله لله فحذفت اللامان الجارة والأخرى
شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والديان الملك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في
حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك أي لأجله قاله في المغني ويجوز أن يكون حالا من ضمير
تاركي أي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم ومرادفة الباء
نحو وما ينطق عن الهوى أي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي بدلها
وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا أي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري وزائدة
للتعويض من أخرى محذوفة كقوله أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين
جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجيء موضع بعد وعلى
وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان والثاني التعليل أثبته قوم ونفاه الأكثرون
نحو واذكروه كما هداكم فالكاف تعليلية وما مصدرية أي لهدايته إياكم وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر
والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان وهذا في الأصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله إليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية
المطلوب والثالث الاستعلاء ذكره الأخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو رؤبة كيف أصبحت فقال كخير أي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت
مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير وجعل منه أي من الاستعلاء الأخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت

في الحروف الجارة

مثله فالكاف بمعنى على وما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره هذا احد الاعاريب الثاني ان ما موصولة وانت خبر حذف مبتدأه اي
كالذي هو انت والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف جارة وانت ضمير مرفوع اُنيب عن المجرور والمغني كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك
فيما مضى الرابع ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير الخامس ان ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في
حالين المغني الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء اي ليس مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدر زائدة صار
المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا
قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا
لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الاسم لم يثبت وقيل الكاف ومثل لا زائدتيهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات و
المغني ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لان المثل والمثل بمعنى كالشبه والشبه والمغني ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس
ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول زاد في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل البيت وصل كما
يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا انتهى واقتصر الناظم على قوله شبه بكاف وبها التعليل
قد يعني وزائدا لتوكيد ورد ومعنى الى وحتى انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الى في المكان نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى
ومثالها في الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل ومثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر وقد تقدم ان من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله للانتهاء حتى ولام والى وانما يجر بحتى في الغالب اخر نحو
حتى راسها او متصل باخر نحو حتى مطلع الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها
لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري وحده واعترض عليه
بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان
كان المغني عليه لكنه لم يصرح به انتهى وناقشه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية التلفظ بها في ذلك ومعنى كي
التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو والتاء المثناة فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان
فيكونان بمعنى من ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير بن ابي سلمى لمن الديار بقنة الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن
دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها ايضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور وقنة بضم القاف وتشديد
النون اعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون
من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان وقفا امر للواحد
بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان
بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل عفت درست وامحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان
حاضرا نحو ما رايته مذ او منذ يومنا اي في يومنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في استبن ويكونان
بمعنى من والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا
نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من ابتداء هذه المدة الى انتهائها ورب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا
لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه
الصلوة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه فانه
صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بانسة
كانها خط تمثال ووجه الدليل ان الاية والحديث مسوقان للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحد منها التقليل قاله في المغني
والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من ازد السراة الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة
لا تنجلي لزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان وعن الفارسي ان عمر الجنيني سال امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال اراد بذلك
عيسى وادم عليهما السلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها واصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها لها بتاء كتف
فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا للفتحة التي قبلها او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخالة وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف للونه
وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة اذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني
ومجللة اي ذات غرة وخلال ويروى محلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكسة ويهرم اي يشيب قاله الخليلي **فصل** من هذه الحروف ما لفظه مشترك

وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن كالكاس ان ما كافة ح

الرابع من معاني الكاف الزيادة اي زيادة الاسم

فى الحروف الجارة

بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في النثر والشعر معًا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة
بالشعر كقوله وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسما
وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقرة الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن لها
وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني ان
النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل
اسما والثاني والثالث عن وعلى يستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو
قطري الخارجي ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما ودريئة بفتح الدال
المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهي الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم بن الحارث العقيلي يصف القطا
غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال
ابو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود الى مرتجها وغدت بالغين المعجمة من اخوات كان واسمها مستتر فيها يعود الى القطا وتصل
خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة اي يصوت من جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت
والقطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدو وانما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر الى العشية ويكون هنا لا قاله ابن
السيد وتم بفتح الثاء المثناة فوق اي كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني فابن السيد يستعمل
في الابد ولكنه استعارة للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب والاناء في بينهما والقيض بفتح القاف و
سكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ههنا وزيزاء بزائين معجمتين
مكسور اولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض ويروى ببيدا بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو
مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل وفي استعمال عن وعلى اسمين اشار
الناظم بقوله وكذا عن وعلى من اجل ذا عليهما من دخلا وقد يكون على فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلا يعلى علاء قاله ابن خالويه
وقد يكون الى اسما واحد آلاء الله وهي نعمه تقول الى وآلا قاله ابو البقا في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ و
ذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود
او لا نحو ما رايته مذ يومان فيومان منكر معدود ومذ يوم الجمعة فيوم الجمعة معرفة غير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع ما بعدهما
مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التاخير اجرا للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين
واختاره ابن الحاجب ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل بالعكس فيكونان
ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدا وهو مذهب الاخفش وابي اسحق الزجاج وابي القسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين
فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة
محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضا والسهيلي وقيل ظرفان
وما بعدهما خبر لمبتدا محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على ان منذ مركبة من من
الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال للبصريين
قولان قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان فمذ مبتدا ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمذ خبر ويومان مبتدا
وخبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدا وضمت الميم اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف وانتهى والموضع
الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك
خمسة الاشبار فدخلت على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع وادرك لحق والمراد بخمسة الاشبار ارتفاعها
قامته وموضع قبره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون الاعشى وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا
فدخلت على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع قاله في
القاموس والوليد الصبي والكهل من بعد الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر
ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي وهما اي حين يدخلان على الجملتين ظرفان
باتفاق مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني

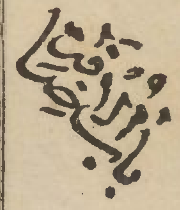
باب الحروف الجارة

وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى الضم لذال عند
ملاقات الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت
الميم وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني وقال المالقي اذا كانت مذ اسما
فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل نظرا الى ان الحرف لا يتصرف فيه ومنه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال منذ قبل متحرك
اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب ولحن الغريب في المالوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني ح من غطفان
قاله في الصحاح وجه الضم انهم قد نووا ان النون محذوفة فحركوا لفظا لابنية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين **فصل** وتزاد كلمة
ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم تعق عن عمل
قد علما فمن نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد لظهور الاعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو عما قليل والباء
نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى الى ملك خير اربابه فان لما كل شيء قرارا اي فان لكل شيء فاذا دخل شيء من هذه الاحرف المقرونة بما على
فعل او جملة اسمية اولت ما بانها موصول حرفي والجملة صلتها وتزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا وتكفهما كثيرا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء الغساني ربما ضربة بسيف صقيل
بين بصرى وطعنة نجلاء بجر ضربة مع قرانه بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد اي واسعة البينة الاتساع صفة طعنة
واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى وبصرى بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران او قوله وهو
عمرو بن البراقة النهمي بالنون المكسورة وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقرونة بما الزائدة والمجروم
بالجيم من الجرم وهو مظلوم عليه وظالم والغالب فيهما اذا زيدت بعد رب والكاف ان تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال
سيبويه جعلوها مع ما بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل بن حري يرثي اخاه اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة واراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع علي
واراد بعمرو عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء او مضرب السيف نحو شبر من طرفه
وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد والعرب يفعلون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله
وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكف رب عن الجر وادخلها على الجملة الفعلية وهو اوفيت اي نزلت وعلم اي
جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال الريح تهب من ناحية القطب وترفعن والغالب على رب المكفوفة ان تدخل على فعل ماض كهذا
لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود
الذين كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا
وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده في المغني وندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله وهو
ابو دواد الايادي بدالين مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو ثم الف ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة
بما على الجملة الاسمية فان الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع راعيها وقيل اسم جمع للابل لا واحد له
من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون والف فجيمين بينهما مثناة تحتانية
جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول
رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا برب بمعنى شيء والجامل
خبر لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة اي شيء هو الجامل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف ولم يجعل
على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف **فصل** تحذف رب ويبقى عملها بعد الفا كثيرا كقوله وهو امرؤ القيس
الكندي فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي وقاية من العين او السحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول
اي سنة وانما خص الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النساء في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان العرب تبدل من رب الواو
تبدل من الواو الفا لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرؤ القيس الكندي ايضا وليل كموج البحر ارخى سدوله علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل
برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار السدول وهي الستور واحدها سدل لما يحول
منه بين البصر وادراك المبصرات وعلى متعلق بارخى والباء في بانواع للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه

باب الاضافة

مع انواع الاحزان لحسبي بي واصبر على الشدائد لم اجزع منها وبعد بل قليلا لبعدها من الواو كقوله وهو رؤبة او العجاج بل مهمه قطعت بعد
مهمه مجرمهمه بعد بلا لحذف رب بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب بعدها بعد هذه الاحرف الثلثة اشار الناظم
بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو وشاع ذا العمل وقد بهن اقل كقوله وهو جميل بن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي
الحيوة من جلله فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من اثار الدار وقضي
اموت وكدت بمعنى قاربت الحيوة الغداة وهي ما بين صلوة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله نفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني والجليل
العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله والى الاشارة بقول الناظم وقد يجر بسوى رب لدى حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة
بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال له كيف اصبحت والاصل بخير او على خير فحذف الجار وابقى عمله
رؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو من افصح العرب للشيخ والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة المضغ لان هذين النبتين
لا يمضغهما الا دميون ومن قراءته ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة وقياسي اليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا
كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالاضافة واحتج
الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا يصلح ان تعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني
ان الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل
على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فانها لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء
وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرور بحرف جر محذوف اي وفي الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين خلافا للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيد والدار
وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف الجر والعامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس
بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف تقديره ان لا امرر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح
فطالح مثل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذ قلت ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المراد واقع فلا
بد من اضمار الكون فنقول ان لا اكن قد استقبل موصوفا بكوني مررت بصالح فانا قد مررت بطالح نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في
باب كان وافرد **هذا باب الاضافة** وهي لغة مطلق الاسناد قال امرئ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل
حاري جديد مشطب اي فلما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا اسناد
اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح في شرح الشذور ويحذف ما تلى من الاسم الذي يراد
اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل
والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا انتصاب التمييز في نحو هو احسن وجها اذ لا ينصب نحو هذا الا عن تمام الاسم بالتنوين كقولك في ثوب و
دراهم ثوب زيد ودراهم فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال
فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة الاعراب وهي نوعان الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب فيدا
تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب هي الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية
في الاعراب بالحروف وليست بتثنية حقيقة اذ لا يقال في مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث والرابع نون
جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها
تلي علامة الاعراب هي الياء والثاني نحو عشرو عمرو فعشر شبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة في انه لا مفرد له وانما
حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة الاعراب كما ان التنوين على علامة الاعراب ولهذا لا
تحذف النون التي يليها علامة الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكرنا لان النون في هذين المثالين
يليها علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد اخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد القولين في
المسئلة والقول الثاني ان الاعراب مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم بقوله نونا تلي
الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف ويجر المضاف اليه بالمضاف قال سيبويه وهو الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله
لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة خلافا للسهيلي وابن حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش
فصل وتكون الاضافة على معنى اللام بكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة

وذلك عطف على معمولي عاملين مختلفين لضعف العاطف ان يقوم مقام عاملين مختلفين م



المنزل

في الاضافة

ولهذا لم يذكر الا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول وهو
المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف
للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل ويا صاحبي في السجن وضابط الاضافة التي تكون بمعنى من ان يكون الاول وهو
المضاف بعض الثاني وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم
الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن
عن الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول والشرطان معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد و
غلامه مما الاضافة فيه بقيد الملك وحصير المسجد وقنديله مما الاضافة فيه بقيد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة
ليس بعض المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه عن المضاف ولا المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي
القسم الثاني فقط نحو يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم
او انتفى الشرط الثاني من الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد وان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه
اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان يكون الاضافة بمعنى من وفي فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه
او لام الاختصاص كما في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما صرح به ابن جني والشلوبين
والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة امتنع
فيها ان تكون بمعنى من او في فهي بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي
مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بان تاتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور الى ان
الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن ابن الضائع
الى ان الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو اصله وذهب ابو حيان
الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته **فصل** الاضافة على ثلثة انواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف
اليه ان كان المضاف اليه معرفة كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها وتخصيصه اي تخصيص
المضاف بالمضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امرأة فغلام قبل الاضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص
بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فان غلام امرأة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد قاله في المغني
والى ذلك يشير قول النظم واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا وهذا النوع هو الغالب لذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين
مؤثر في الآخر فالاول يؤثر في الثاني الجر والثاني يؤثر في الاول التعريف او التخصيص ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه وذلك قسمان
قسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله ابا الموت الذي لابد اني
ملاق لا اباك نحو مني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات الى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لان لا تعمل في
المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا تكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني ضابطه ان
يكون المضاف متوغلا في شدة الدخول في الابهام وغل في الشيء اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة
والمغايرة لا كمالهما من كل وجه قال ابو البقاء اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون واذا اريد
بهما غيرك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه انتهى فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي
وجعل المانع من التعريف شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيدا
غيره وكذا ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا او اشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات
المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك
بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك
وحسبك وشرعك والها مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو
مررت برجل مثلك وغيرك والنكرة لا توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف وتخصيصه وما يفيد
تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير
الانفصال اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في تقدير غلام لزيد مثل لك ونوع لا يفيد شيا من ذلك التعريف والتخصيص وضابطه ان

نوع يفيد ٢

تقسيم فن في الاضا

يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر والمقيد بان والفعل فان اضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا فوصف وجد وهو مصدر مضاف الى يا المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا للرياشي وخرج بتشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة عند الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الى سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة وان المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لان البدل بالمشتق يقل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فان اضافته محضة وهذه الصفة المشبهة للمضارع في ارادة الحال او الاستقبال ثلثة انواع كما يؤخذ من امثلة النظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر او المضمر فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومنه امثلة المبالغة كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سوا كان من ثلاثي ام لا فالاول كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت ام لا فالاول كحسن الوجه الان وعظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف الى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الى مرفوعهما معنى واضافة هذه الصفات الى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا والدليل على هذه الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التاويل وقوله وهو ابو كبير الهذلي يمدح تابط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحا المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الها المجرورة بالبا العائدة الى تابط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والها القليل النوم والهوجل الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا فادخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه عكس الحسد والدليل على انها اي هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب زيد بالخفض ضارب زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول قبل الاضافة موجود فلم تحدث الاضافة تخصيصا وفيه رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله لا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط والتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان تاتي بالاضافة انتهى وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب رأى فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قال في المغني او تفيد رفع القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربات عمرو ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد ونون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير يعود الى الموصوف لفظا كما قال في المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجرا وصف الفعل القاصر وهو حسن مجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصب المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود الى الموصوف ومن ثم امتنع الحسن وجهه بالجر لانتفا قبح الرفع على الفاعلية لوجود ضمير المضاف اليه الوجه لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفا قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز

باب الاضافة

بخلاف المعرفة وثانيها ان الصفة المفردة المقترنة بال لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع وهو
اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظية والى
ذلك اشار الناظم بقوله وذي الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب زيد مثلا
في تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا **فصل** تختص الاضافة اللفظية لكونها
غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس مسائل احدها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل
ال بذي المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر
بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابأنا بها قتلى وما في دمائها شفاء وهن الشافيات الحوائم بجر الحوائم باضافة الشافيات
وابانا بفتح الهمزة الاولى للوحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها وهن للسيوف وفي دمائها للقتلى والحوائم العطاش
التي تحوم حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس في دماء القتلى التي طرقتها السيوف
شفاء وانما السيوف هي الشافيات لانها آلة السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا لما فيه ال واليه اشار الناظم بقوله
او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال
ونحو قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر والقتل فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا
واقفية مضافة الى العدا المقرونة بال والامال بالمد جمع امل وهو الرجاء وملاسر اصله من الاسر فحذف نون من على لغة زبيد وبني
خثعم من قبائل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج
منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال مضافة الى صفوه وصفو مضاف لضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطاء ومنع
المبرد هذه الاخيرة لما سيأتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الصفة المضافة مثنى كقوله ان يغنيا عني المستوطنا عدن
فانني لست يوما عنهما بغني فالمستوطنا صفة مثناة مضافة الى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في
الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فانني
لست والمعنى ان يستغن عني المستوطنا عدن فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا
اتبع سبيل المثنى وطريقه وهو جمع المذكر السالم فانه يعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغير الحركات ويختم بنون زائدة بعد الاعراب
تحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر
السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلاء الاصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخلاء والرحم
القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسائل
الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فلانها الاصل في ذلك وفي ذلك لان التخفيف
فيها بحذف الضمير وحذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره او شعر منه فلما اضيفت حذف الضمير المجرور
بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك لا بالتنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فات من الضمير وبين التنوين
لان التنوين وال يتعاقبان على الاسم فهو في المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل المشابه لها من
حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرون بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه
الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان بينهما اكثر من مضاف واحد فلا
يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز زعم ابن اخت القوم واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى
ما فيه ال منزلة الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة فلان النون منهما لم تحذف
للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة كقوله الحافظوا عورة العشيرة في دوائر من نضب عورة فلذلك لم
يشترط في المضاف اليه شيء مما تقدم قال الشاطبي معناه وحكم التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة الوصف المحلى بال
الى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية ام الاشارة ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي والضاربك والضارب
غلامك اجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجل لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال
المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب عن الظاهر واذا حذف
التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال الاخفش وهشام موضع الضمير نصب لانه موجب النصب للمفعول

ولعلها اصل السفك

فصل في احكام الاضافة

وهي محضة وموجب الخفض الاضافة وهي غير محضة ولا دليل عليها الا حذف التنوين ولحذفه سبب اخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك قال سيبويه الضمير كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان المقرون بال لا يضاف عنده الا الى ما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لا نحذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل الخفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون في محل نصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل الخفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قال المرادي في التلخيص في باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال واما الضمير في نحو الضاربك والمكرموك فجائز فيه الوجهان باجماع لانهما جائزان في الظاهر لو وقع موقعه انتهى **مسئلة** قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن الصورة الاولى قولهم قطعت بعض اصابعه فبعض نائب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف اليه فيقال قطعت اصابعه بتعبير الجزء بالكل مجازا وقراءة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه بعض السيارة بتانيث تلتقط بالتاء المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من المعمرين طول الليالي اسرعت في نقضي ونقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع انه خبر عن مذكر وهو طول الا انه اكتسب التانيث من المضاف اليه وهو الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكر الموضح ثلثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس وقيس كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب كقوله فاني ابن ام اناس رحلت نافتي فمنع صرف اناس لكونه سرى اليه معنى التانيث من الام ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي ومن الصورة الثاني وهو ان يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكر بالتذكير قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مؤنث وهو انارة الا انها اكتسب التذكير من اضافتها الى العقل ويحتمل ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب لاضافتها وذكر الفراء انهم التزموا تذكير قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفراء اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف تقول هند قريبتي ولا تقول هند قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل التذكير في الاية على المعنى لان الرحمة بمعنى العفو والغفران واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الاخفش واياك ان تظن ان التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك وهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا الضمير قاله في المغني ردا على الجوهري لا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل ولا قام امرأة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف اليه فلا يقال قامت هند اذا كان القائم غلامها ولا قام زيد اذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح لابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان في الفاعلية فيلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو زيدا ظلم تريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا ان كان لحذف موهلا **مسئلة** ذهب البصريون الى انه لا يضاف اسم لما به اتحد كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا تضاف صفة لموصوفها كفاضل رجل وشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم وهذا معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان لكونهما المسمى واحد واضيف احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ ويقصد بالمقدم المسمى لتعرضه لما لا يليق بمجرد اللفظ من مدح او اسناد فلزم ان يقصد بالثاني مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى هذا الاسم يكرز هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه يجب تاويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما

لما في الاول الى المضاف

الثاني من المضافة

باب الاضافة

اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في تهذيب الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف الى الصفة قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقطعها فتطاها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم مسجد الجامع وتاويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع لما ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها وبحر جنسها بمن لامن الاضافة فيها بمعنى من لان المضاف اليه جنس المضاف لا موصوف به اذ الموصوف محذوف واي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف وجرد وسحق صفته والصفة فيهما مضاف الى جنسها معنى وصرح بمن معها البيان معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك **فصل** الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد عنها كغلام من العقلاء وثوب من غيرهم فانهما يضافان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا للخليل في نحو اياك فانه يقول هما ضميران يضاف احدهما الى الآخر وتبعه الناظم والاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من الموصولات المختصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء الاستفهام وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى المفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه في النظم بقوله وبعض ذا قد يات لفظا مفردا نحو كل اذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض واي قال الله تعالى وكل في فلك وفضلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان او نكرتان فذهب سيبويه والجمهور الى انهما معرفتان بنية الاضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائما وببعض جالسا واصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي الى انهما نكرتان والزم من قال بتعريفهما ان يقول ان نصفا وسدسا يأتي الحال منهما وثلثا ونحوها معارف لانها في المعنى مضافات وهي نكرات باجماع ورد بان العرب تحذف المضاف اليه مريدة له وقد لا تريده ولم يجيء الحال بعد كل وبعض على ان ايا ما تدعوا فايا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة النوع الثاني ما يلزم الاضافة لفظا وهو المشار اليه بقول الناظم وبعض الاسماء يضاف ابدا وهو ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر نحو كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب ولديك وقصارى الامر وقصاراه بضم القاف اي غايته وسوى زيد وسواك والثاني ما يختص بالظاهر دون المضمر كاولي بمعنى اصحاب واولات بمعنى صاحبات وذي بمعنى صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن اولوا قوة اي اصحاب قوة واولات الاحمال اي صاحبات الاحمال وذا النون اي صاحب الحوت وذات بهجة اي صاحبة بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر واليه اشار الناظم بقوله وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان احدهما ما يضاف لكل مضمر متكلم او مخاطب او غائب مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وهو وحد وهو مصدر ملازم للافراد والتذكير على المشهور فمن اضافته الى ضمير الغيبة نحو اذا دعي الله وحده ومن اضافته الى ضمير الخطاب نحو قوله وهو عبد الله بن جعد القرشي الا على وكنت اذ كنت الهي وحدكا لم يك شيء يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع ابن منيع الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لا لما قصد بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك بعد اسعاد ولا يستعمل سعديك الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك كالتوكيد لها قال المرادي اراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى وحنانيك بفتح الحاء المهملة والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة بن العبد حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى تداولا بعد تداول وهو انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة يقال اللهم ادلني على فلان وانصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا بعد اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا حتى يقضي الاجل المنقضى والمعنى ضربا هذا بعد هذا على التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل لبيك من معناها على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجب في عامل البواقي من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد

باب الإضافة

واتحنن دائما ولا يجوز سيبويه مبتدأ أو مضاف إليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم بن الحسحاس إذا
شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول لا يجوز بتقدير تفعله مبتدأ ولبى في هذين أي مع عين صفة خبر يجوز
للتعريف بالإضافة إلى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه أنه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولأن المقصود الموضوع للتكثير لم يثبت
فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه أن ذلك يحتاج إلى سماع تام وفيه عن سحيم بالتصغير بمهملتين والحسحاس بمهملات
أربع قال أبو عبيد كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما وتجويز
الأعلم وهو يوسف الشنتمري لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا في هذاذيك في البيت السابق للعجاج لو صفية لضربا
مردود خبر يجوز لذلك وهو التعريف لأن ضربا نكرة فلا توصف بمعرفة ولأن المقصود للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا
والجواب عن التعريف أن الأعلم لا يقول بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله
إلى الأعلم مبتدأ أو مضاف إليه فيه أي في هذاذيك وفي أخواته وهي لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك أن الكاف المتصلة بها حرف
المجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك لمن زعم ورد خبر قوله إنهم لقولهم بلام التعليل متعلق بمردود حنانيه بإضافة إلى ضمير الغيبة ولبي يد
بإضافة إلى الظاهر فتعين أن يكون الكاف في لبيك وأخواته اسما لقيام الاسم مقامها لأن الاسم إنما يقوم مقام مثله ولحذفهم النون
لأجلها ولم يحذفوها في ذلك وتانك فهي لذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه وبأنها أي الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحروف
كما لا تشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته لأنها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم علتان
وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودي اللام لأنها الأصل في التعليل واستعمل مع العدمي الباء تغايرا بينهما وتفننا في التعبير
والجواب عن الأولى أن حنانيه ولبي يد شاذان وخادجا عن القياس كما سيأتي فلا يصلحان للرد وقول أبي حيان في الارتشاف دعوى الشذوذ
فيهما باطلة ضعيف وعن الثاني أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم في نفس المسألة وكما في تاني وإنما لم يحذف في ذانك
وتانك للالتباس بالمفرد وشذ إضافة لبي إلى ضمير الغائب نحو قوله إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون لقلت لبيه لمن يدعوني
فندوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حالية من يا المتكلم والزوراء الأرض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض مترع بفتح
التاء المثناة فوقها الراء أي ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم الياء المثناة تحت أي واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول
لبيك ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم وشذ أيضا إضافة لبي إلى الظاهر في قوله وهو أعرابي من بني أسد
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور وإليه أشار الناظم بقوله وشذ إيلاء يدي للبى وفي شرح المواقف ابن يكي في البيت زائدة ومسور
علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وناب بمعنى أصاب في صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة
دعوت والأصل فلباني أي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا للأمر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني وأصل هذا
أن رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فلجأ به إلى ذلك وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه المال حتى تخلص من نائبته
وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فنحا الذهبي غير ذلك ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبي يديك
ليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس في زعمه أنه أي لبى مفرد وأصله لبى بألف بعد الموحدة
على وزن فعلى بسكون العين فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما قلبت في لدى وعلى لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما لديك وعليك ووجه
الرد من البيت أن لبيا قد وجد مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر إذ يقال لدى الباب وعلى زيد بتبقية الألف
على حالها وقول ابن الناظم في شرح النظم إن خلاف يونس جار في لبيك وأخواته وهم نبه عليه إلى غلط وإنما هو خاص بلبيك ومنها ما هو
واجب الإضافة إلى الجمل مطلقا اسمية كانت أو فعلية وهو إذ من أسماء الزمان وحيث خاصة من أسماء المكان وإليهما أشار الناظم بقوله
وألزموا إضافة إلى الجمل حيث وإذ فأما إذ فنحو واذكروا إذ أنتم قليل بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية واذكروا إذ كنتم قليلا بإضافة إذ إلى
الجملة الفعلية وإذ في هذين المثالين مفعول به لا ذكروا وزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل
وإذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا
كما مثل أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع إضافتها إلى الاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى إذ
أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن وقد يحذف ما أضيف إليه من الجملة بأسرها للعلم به ويجاء
بالتنوين عوضا منه أي من المضاف إليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذف جملة غلبت
الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وإنها باقية على بنائها على الأصح وإليه أشار الناظم بقوله وإذ بنون يحتمل

إذ وما جرى

باب الاضافة

اذ واما حيث نحو جلست حيث جلس زيد باضافة حيث الى الجملة الفعلية وجلست حيث زيد جالس باضافة حيث الى الجملة الاسمية ولما كان
اضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما
اضيفت حيث الى المفرد كعند كقوله ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم فاضافة حيث الى لي وهو مصدر
مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن
بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وببيض المواضي السيوف
القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال باسميتها كابن السراج وتبعه الفارسي
وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في
المغني لانها مختصة بالماضي نحو لما جاء اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح في شرح القطر
بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته وجه الدليل منه انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب و
ذلك العامل اما قضينا او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم يزعمون انها مضافة الى ما
يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها
عامل تعين انه لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه مضافا اليه ممنوع فان القائل
باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وصرح في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال
لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتهى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها تختص بالجمل الفعلية
واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان
اعرض ومضارعين نحو اذا يتلى عليهم اياتنا يخرون ومختلفين نحو واذا سمعوا ما انزل الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم ايات الرحمن
خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النساء فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول
اذا على الجمل الاسمية فمثل ان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت
السماء كما ان احد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور استجارك والاصل وان استجارك احد لان السماء مبتدأ والفعل الذي بعدها خبره
وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين وليس هو كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا
على ان احد في الاية يتعين ان يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجوزون ابتدائيته لان ان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما قاله الموضح
وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجمل الفعلية واما قوله وهو الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك
المذرع مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير اذا كان باهلي تحته
حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ورد بانه فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف
يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوب الى حنظلة وهي
اكرم قبيلة من تميم والمذرع الذي يكتنفه بلبس المدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من امراة حنظلية ولد فذلك الولد
النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه قال الدماميني والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه ولا شك
ان حنظلة اشرف من باهلة انتهى والقول باضمار كان معهود كما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قيس بن الملوح والصمة القشيري
ابن الدمينة ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد لكن ملوم عين
حبيبها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هي واسمها ضمير الشان و
التقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف
وهي شفيعها قلت ويرجح من وجه اخر وهو ان ضمير الشان موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر

فصل وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم لما مضى كما ان اذ كذلك ولما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما
يضاف اليه فما كان بمنزلة اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ اضف جوازا فلذلك
تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر وزمن كان الحجاج اميرا لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي والناصب له جئت
لانه بمعنى المضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيتك زمن يقدم
الحاج فزمن مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيتك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا مستقبل ويمتنع اتيتك زمن الحجاج قادم على

الابتداء والخبر لانه اي لان زمن بمنزلة اذ واذا لا تضاف الى الجملة الاسمية فكذا ما كان بمعناها هذا قول سيبويه في مشبه اذ واذا
ووافقه الناظم في مشبه اذ وانتصر عليه في النظم دون مشبه اذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا
في الاستقبال الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
فاضاف يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا تضاف اليها وهذا المذكور من الاية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه
المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى فيوم فيه مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا
كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض المغاربة **فصل** ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى
الجملة الاعراب على الاصل في الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار المتاصل الى جملة
واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه
اشار الناظم بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حرف
الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره وذلك ان قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه و
بعد دخولها حدث له افتقار بسبب حين واما لذاتها فالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني على حين عاتبت المشيب على الصبا
قلت الما اصح والشيب وازع يروى على حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني اصالة و
عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحها على البناء لكونه
مضافا الى مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وماضيه استصبيت فلانا اذا عددته صبيا اي جعلته في عداد الصبيان وان
كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والاخفش وواجب عند جمهور البصريين
للتناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما
في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القرائتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتح فيه اعراب مثلها في صمت يوم الخميس و
الزمن الاجل وذلك ان تكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سليمى
على حين التواصل غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر رجح على الاعراب عند الكوفيين ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من
البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم وقبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بنى فلن يفندا اي لن يغلط **فصل**
مما يلزم الاضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما استكمل ثلثة شروط احدها
التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما
الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها
اي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص صريحا كان او مظهرا فالاول نحو
كلاهما وكلتاهما والثاني نحو كلا الشيخين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا
اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وانما صح قوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى اثنين وهما الخير والشر ومثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر
عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر فالاشارة بذا في الموضعين يعود الى ما ذكر اي كلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر من الفارض و
البكر والبيت قاله عبد الله بن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل
كل شيء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة تطلق على امور منها الجهة لو اضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان
اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبله الانسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى
ان كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي والشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا وكلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين
مفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذه الشروط الثلثة اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله كلا
اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافة كلا الى متفرق وهما اخي وخليلي من نوادر الضرورة والخليل من الخلة وهي
كما قال ابو بكر بن دريد صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد الساعد وهو من
المرفق الى الكتف كني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والالمام النزول والملمات جمع ملمة
وهي نوازل الدهر وكلا مبتدا وواجدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم خبر المبتدا وعضدا مفعوله الثاني واجان

باب الاضافة

ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكررها نحو كلاي وكلاك محسنا ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين آتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة
للمعنى وافرد رابي مراعاة اللفظ ومنها اي بفتح الهمزة وتشديد الياء وتضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة ام مثناة او مجموعة نحو
اي رجل واي رجلين واي رجال وتضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي الفريقين احق وكانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا
ولا تضاف اي اليها اي الى المعرفة حال كونها مفردة عن التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع مقدر نحو اي زيد
احسن اذ المعنى اي اجزاء زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو اجزاء او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين
لتعلمن ايي وايك فارس الاحزاب اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله ولا تضف لمفرد معرفا ايا وان كررتها
فاضف او تنو الاجزا والسر في ذلك كله ان ايا الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الاجناس او
تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرق التعريف فان كان المراد بها الاول اضيفت الى منكر وطابقته في المعنى فكانت معه بمنزلة كل
لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجلين واي رجال على معنى اي واحد من
الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيفت الى معرف وامتنع تطابقه في المعنى فكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة
المعرف على العموم ولذلك وجب كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو لان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع واما
على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا للمعرفة نحو ايهم اشد لان معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان يضاف الى
نكرة لا يقال اضرب باي رجل هو افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا الا للنكرة فالاولى
كمررت بفارس اي فارس بخفض اي نعتا للفارس والثانية كمررت بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتهما الى النكرة
فيهما لان النعت نكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما اشار الناظم بقوله وتخصص بالمعرفة
موصولة ايا وبالعكس الصفة واما اي الاستفهامية والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
تكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يوتى بالمعرفة والنكرة ولهما اربعة امثلة مثال الاستفهامية
المضافة الى معرفة نحو ايكم ياتيني بعرشها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية
المضافة الى نكرة فباي حديث ومثال الشرطية المضافة الى النكرة قولك اي رجل جا لنا فاكرمه والحاصل ان اقسامها خمسة وهي ضربان ما لا
يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالاولى
نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم اي والثالثة ايا ما تدعو ومنها لدن وهي بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان
عند كذلك واليها اشار الناظم بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة لمبدأ الغايات
الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازم للغايات فمن ثم اي من اجل ان لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وان اختلفا في
اللزوم وعدمه يتعاقبان اي يتبادلان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في التنزيل قال الله تعالى في خضر و
آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ذلك ولكن ترك ذلك دفعا للتكرار بخلاف نحو جلست عنده فلا
يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لان حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا والامر الثاني ان الغالب في لدن استعمالها مجرورة
بمن ونصبها قليل حتى انها لم تات في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والامر الثالث انها مبنية على السكون وعلة
بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف الا في لغة قيس فانها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم
قرئ لينذر باسا شديدا من لدنه باسكان الدال واشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في الوصل وهي قراءة ابي بكر عن
عاصم وفي امالي ابن الشجري قال ابو علي فاما ما روي عن عاصم من قراءته من لدنه بكسر النون فان ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال
كسكان الباء من سبع وليست كسرة اعراب انتهى فظهر بهذا ان لدن مبنية دائما والامر الرابع جواز اضافتها الى الجمل كقوله وهو القطامي
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فاضاف لدن الى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على
الارض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهي الجارية التي غنيت اي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه اي اعجبهن
واعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الالف المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الف
بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قال ابن
الشجري ويؤيده تصريح سيبويه في لدن شولا ان كانت شولا ورد بان فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته الامر الخامس جواز افرادها

دائما خلافا لقيس فانها معربة دائما عندهم

باب الاضافة

عن الاضافة قبل غدوة كقوله ... لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها لدن على التمييز لان
لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات
الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز
كنصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل
قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة واليه يشير
قول الناظم ونصب غدوة او تنصبها انت على اضمار كان واسمها او ابقاء لها والاصل لدن كانت الوقت غدوة والذي دل على النون
كلمة لدن قاله ابن مالك قال هذا احسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدن شولا فالنصب على هذا التقدير
بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى الكوفيون في غدوة رفعها بعدها اي بعد لدن
على اضمار كان تامة اي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادي ظاهره انها مرفوعة بلدن والجر القياس
كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكن غدوة بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا تنصب غدوة الا مع وجود
النون في لدن دون حذفها وعنده لا ينصب شيء من المفردات بعدها الا الامر السادس انها اي لدن لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها
قد تكون عمدة نقول السفر من عند البصرة فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا يخالف تصحيحه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقها
المحذوف الا ان يقال الساد مسده اعطي ما له من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان ذلك يجعلها عمدة استقر لها من ملازمة
الفضلية ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد
معك او زمان الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفة لعند فيجرها من كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه
ذهبت من معه بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا معربة الا في ثلاثة الاصل الا في لغة
ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيلة وغنم بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل ابو حي فمبني على السكون
لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضعا لم يوضع قاله الشاطبي كقوله وهو الراعي كما قاله الشاطبي او جرير كما قال العيني فريشي منكم
وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة
وخالفه المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة تقول ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك
بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والرثيث للباس الفاخر او المال ونحوه واللمام بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت
واذا التقى مع الساكنة ساكن آخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا للاصل واتباعا نحو مع القوم بكسر
العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فافاد ما لم يفده الموضح وهو ان عينها
تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول الناظم ومع مع فيها قليل ونقل
فتح وكسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتنون وتصير بمعنى جميعا فتنصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال في [illegible]
كلبي وما لكا لطول اشتياق لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكرين والمؤنثات فالاول كقول الخنساء وافني رجالي فبادوا معا فاصبح
قلبي بهم مستفزا بفتح الفاء وبالزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم بن نويرة اذا حنت الاولى سجعن لها معا
الى اذا صوتت الحمامة الاولى هدرن جميعا لاجل تصويتها واختلف في حركة معا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب
والكلمة ثنائية في حالة الافراد كما كانت في حالة الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحة فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت
اليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا في الاضافة تاما في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين
كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون في موضع رفع كما توقع
الاسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد على من سواهم واعترض ابن معاط في موضع
الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك
لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا انتقض بنحو زيد غير عمرو فان ماهيتهما واحدة هي الحيوان
الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس وعلم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها
محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا ونصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم
غير بغير تنوين ثم اختلف في ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتأخرين ضمة بناء لانها اي غير كقبل وبعد في الابهام والقطع عن الاضافة ونية

العين

المضاف اليه

في الاضافة

المضاف اليه ونسب الى سيبويه فنحن اسم لليس او خبرلها والخبر الاخر محذوف وعلى تقدير الاسمية فهى في محل رفع وعلامة رفعها
ضمة في محلها الا هذه الضمة الموجودة لانها ضمة بنا وعلى الخبرية فهى في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى
النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الاول الخبر ومن الثانى الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله واضمم بناء غيرا ان عدمت ما
له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة اعراب وحذف التنوين للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده
لانها اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهى اسم
لليس وعلامة رفعها الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف وعلى البنا هى اسم او خبر وعلى الاعراب
هى اسم لا خبر ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهى خبر لانه منصوب واسم ليس
محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرا او غير والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غير يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت الى مبنى
فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف المضاف اليه وبقى البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان يكون اسما وان يكون خبرا نعم الفتح مع التنوين
كالضم مع التنوين والحركة اعراب بالاتفاق لان التنوين اما للتمكن فهو خاص بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا وقد حذف
ما يضاف اليه غير بقوله بعد ليس بناء على انه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به في المغنى وقال انه لحن وبالغ في الانكار على مرتكبه في شرح الشذور
ورد بان ابا العباس كان يقول لا غير بالبنا على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشرى وابن الحاجب في ابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في
باب القسم من شرح التسهيل جوابا به ينجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال وتبعهم صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما
نصبا على الظرفية او خفضا بمن فقط في ثلث صور احدها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده ولا
يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك قبل زيد او بعد داره ولذلك سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدمامينى الصورة
الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى
قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اى ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره
ثابتا وقرئ في الشذوذ لله الامر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين اى من قبل الغلب ومن بعده وهى قراءة الجحدرى والعقيلى الصورة
الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شئ لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور بحاله من النصب على الظرفية او الخفض بمن و
لكن يرجع التنوين الذى كان حذف للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد
بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لى الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبل على الظرفية والرواية المشهورة
بالماء الحميم والذى رواه الثعالبى بالماء الفرات قال الموضح وهو انسب لان العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من
الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعد على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين فيه وفى البيت قبله
للضرورة وهى المسئلة المشهورة قال المرادى مسئلة اذا نونت الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه
قوله فما شربوا بعد على لذة خمرا ومختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلا انتهى وهما نكرتان في هذا
الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا كما ينون سائر الاسماء النكرات تنوين التمكن وقال بعضهم معرفتان بنية الاضافة و
تنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندى حسن ومعرفتان في الوجهين قبله بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا
في الثانى فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقا
الساكنين وعلى الضم لتخالف حركة البنا حركتى الاعراب نحو لله الامر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه
الحالة معرفتان بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفى وانما بنيتا على الضم اذا كان
المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نويت معناه او لا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل فيهما ان
تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه متمم لها بتعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف
غاية قاله الدمامينى ومنها اول ومقابل اخر ودون واسما الجهات الست كيمين وشمال ووراء وامام وفوق وتحت وهى على التفصيل المذكور
في قبل وبعد من انها اذا اضيفت لفظا اعربت نصبا على الظرفية وخفضا بمن واذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت الاعراب المذكور و
نونت واذا حذف المضاف اليه فاذا نوى لفظه اعربت الاعراب المذكور ولم تنون وان نوى معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واحوك
خلفا وامام بالضم فيهما تريد خلفهم وامامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بنى تميم لعن الاله
تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق

الأوفية في صا

وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل وبحر وابن براجم وليش بضم اليا المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصبت وقال معن بن اوس
لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والاصل اول الوقتين وذلك لان لكل منهما وقتا يموت فيه بقا احدهما
سابقا ولا يعرف عدو المنية في اول الوقتين المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكى ابو علي الفارسي ابدا بدا من اول
بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف
لانه اسم تفضيل بمعنى الاسبق واستفيد من حكاية ابي علي ان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل وبعد والثاني ان يكون
صفة كالاسبق وقال الخرازا انا لم اومن عليك ولم يكن لقاؤك الا من ورا وورا بالضم وانشد سيبويه لا يحمل الفارس الا الملبون المحض
من امام ومن دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية الاضافة قاله الشاطبي و
تقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والاصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها في العربية
استعمالان احدهما ان تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى وتستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة فتكون نعتا للنكرة لانها لم تتعرف
بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من رجل اي كاف لك عن غيره وحالا للمعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل بنصب حسبك
على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتدا نحو حسبهم جهنم فحسبهم مبتدأ و
سوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسبهم نكرة وتنصب اسما لان
نحو فان حسبك الله فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم فحسبك مبتدأ ودرهم
خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص وبهذا الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي
فان العوامل اللفظية كان والبا في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسما الافعال باتفاق ولا العوامل المعنوية على الاصح و
الاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا غير في المعنى فتستعمل مفردة عن الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه
وحسب هذه هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على
النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية او الحالية او الابتدا وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية
رايت رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوي معناه وبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي
او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون انتهى وعني بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك ولم تنون
لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا اقبضت عشرة فحسب فحسب مبتدأ حذف خبره اي
فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا لا غير ورايت زيدا لا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفا في الاخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط
في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم واقبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا
اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد
ذكرها مع الظروف الا ان نقل عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة
لفظا اقتضى ان استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة سائغ في كلامهم واقتضى انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة
وهذان الاقتضاءان كلاهما ممنوع اما الاول فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة دائما
اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في
كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا وجه لتوقف
ابي حيان في تجويز انتصابها على الحال اي حين اذ كانت مضافة فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى
انه مذكور في كتاب الصحاح للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه تقول هذا رجل حسبك من رجل
وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال انتهى يعني بحسبك في الاول وقعت بعده نكرة فرفعت
على انها نعت لها وفي الثاني وقعت بعد معرفة فنصبت على انها حال فيها وهي في الصورتين نكرة وان كانت مضافة لمعرفة لما تقدم
من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذ ثبت لنا وقلنا ان لها حالة تعريف
وحالة تنكير لانه اراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل وبعد وهو ان تقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا
وتنصب على الظرفية بحيث يقال رايت زيدا حسبا او فحسبا ولم يسمع ذلك لاطلاق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره الموضح من ان
مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب ان يحمل عموم قوله وما من بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب

في أحكام الإضافة

على الأثير وأما علُ فإنها توافق فوق في إفادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم إذا كانت معرفة فيما إذا أريد بها علو معين
كقولك أخذت الشيء لفلان من أسفل الدار والشيء الفلاني من علُ أي من فوق الدار وكقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سددت
عليك كل ثنية وأتيت نحو بني كليب من علُ أي من فوقهم والثنية طريق العقبة وتوافق فوق أيضا في إعرابها إذا كانت نكرة فيما إذا
أريد بها علو مجهول كقوله وهو امرؤ القيس لكنه يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من علٍ بكسر اللام أي من شيء
عال وتخالفها في أمرين أحدهما أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن دائما والثاني أنها لا تستعمل مضافة بخلاف
فوق فيهما كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها في عداد هذه الألفاظ أنه يجوز إضافتها وقد صرح
الجوهري بذلك في الصحاح فقال يقال أتيته من علِ الدار بكسر اللام أي من عال وهو سهو قاله في شرح الشذور ومقتضى قوله في
النظم وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا أنها يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها كالحالية وما أظن شيئا من هذين
الأمرين وهما جواز إضافتها وجواز نصبها على الظرفية أو غيرها موجودا في كلامهم وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين
اللفظتين وهما حسب وعلُ لأني لم أر أحدا من الشراح وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك

فصل يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه فإن كان المحذوف المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه
وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصلح أن يستبد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة لا تلمني
عتيقُ حسبي الذي بي إن بي يا عتيق ما قد كفاني أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو إما فاعل نحو وجاء ربك أي أمر ربك
أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر أو مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن بالله
قاله الشاطبي وفيه نظر أو خبر عن مبتدأ نحو شر المنيات ميت بين أهله أي منية ميت أو مفعول به نحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي
حب العجل أو مفعول مطلق كقول الأعشى ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا أي اغتماض ليلة أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم أتينا طلوع
الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو جئت زيدا فضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي
وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي
يغشى عليه من الموت أو بالإضافة نحو ولا يحول عليه الموت دون غد أي دون غطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو الأكثر
وتارة يكون ملتفتا إليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالأول نحو واسأل القرية التي كنا فيها أي أهل القرية فأهل مطرح ولو
التفت إليه لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج أي كذي ظلمات بالإفراد فحذف والتفت إليه فذكر
الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل ذلك قول النظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الإعراب إذا ما حذفا ومن
غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف
بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على
مثل المذكور أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا إلى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان
العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول ذلك بالإفراد لأنه خبر اسم ما وهو مفرد وقوله وهو أبو دواد حارثة بن الحجاج
أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة أي وكل نار
وإنما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور بإضافة كل إليه لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
لأن امرئ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثان لتحسبين ومفعوله الأول كل لأنه مقدم عليه فلو عطفنا
نار المجرور على امرئ المضاف إليه كل وعطفنا نارا المنصوب على امرأ المنصوب لزم أن يعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين
وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد
وابن السراج وهشام وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز والتقدير أتحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا فحذف المضاف
وأبقى المضاف إليه على جره واختير الحذف دون العطف لأن حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه
كما قدمنا والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وربما جروا الذي أبقوا كما قد كان قبل حذف
ما تقدما لكن بشرط أن يكون ما حذف مماثلا لما عليه قد عطف وهذا الشرط أغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز
بالجيم والزاي تريدون عرض الحياة الدنيا والله يريد الآخرةِ بجر الآخرة على حذف مضاف أي عمل الآخرة فإن المضاف المحذوف وهو عمل ليس
معطوفا على مماثله بل المعطوف جملة من مبتدأ وخبر فيها المضاف وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والأصل

والله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني
فهو على ثلثة اقسام لانه تارة يزال من المضاف ما هو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو قبضت عشرة ليس غير
مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله وتارة يبقى على اعرابه ويرد عليه تنوينه وهو الغالب
نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الاحاطة او نحو اياما تدعو من اسماء الشرط وتارة يبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في الاضافة
وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي على المضاف اسم عامل في مثل المضاف اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم
خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذف ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل
الثاني المضاف اليه نصف وابقي المضاف الاول وهو ربع على حاله فلم ينون لان المضاف اليه منوي لفظا وعطف عليه نصف وهو اسم
مضاف عامل في ما حصل الجر بالاضافة اليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع
فان ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب سيبويه الى انهما من باب الفصل بين المضاف
والمضاف اليه والاصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذف الهاء
اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول
لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة قياسا وسماعا واليها اشار الناظم بقوله ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل
بشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاولا او غيره بالرفع اي غير مضاف وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت امالها
بعثت النعم بمثل او انفع من وبل الديم فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل بمثل وبل الديم او انفع من وبل الديم فحذف
وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور باعتبار العطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل
بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب قولهم ابدأ بذا من
اول بالخفض من غير تنوين على لفظ المضاف اليه اي من اول الامر وقرائة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على
الاهمال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال **فصل** زعم كثير من النحويين انه لا
يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان المضاف اليه منزل من المضاف منزلة الجزء منه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين
اجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلث
جائزة في السعة بفتح السين وهي النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسما يشبه الفعل وان الفاصل بينهما معمولا للمضاف وان يكون
منصوبا او اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم احديها ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله كقراءة
ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم
فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك
لثلثة امور كون الفاصل فضلة فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التاخير من اجل ان المضاف
اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات
لكان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم
رافة فسقناهم سوق البغاث الاجادل فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وبالمثلثة
آخره فاوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والاجادل جمع الاجدل وهو الصقر واما
ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول المضاف كما تقدم او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها
في رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى انه متعلق به وفصل به
بين المضاف والمضاف اليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شانها يوما مع هواها سعي في رداها ويحتمل ان يكون الاصل
تركك نفسك فيكون من الاضافة الى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة الثانية من الثلث ان يكون المضاف وصفا بمعنى الحال او الاستقبال
والمضاف اليه اما مفعوله الاول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله
فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف اليه من اضافة الوصف الى مفعوله الاول ووعده مفعوله الثاني وفصل
بين المضاف والمضاف اليه والاصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج

توهم انه حكاه ابو علي

سواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله الاول وهو المحتاج وفضله المفعول الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف
اليه والاصل وسواك مانع المحتاج فضله ومن الظرف عطف على مفعوله الاول اي والفاصل اما مفعوله الاول كما تقدم او ظرف وذلك
صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلوة والسلام هل انتم تاركو لي صاحبي فتاركو جمع تارك اسم فاعل مضاف الى مفعوله وهو
صاحبي بدليل حذف النون ولي جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل هل انتم تاركو صاحبي لي وقول
الشاعر فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف اليه من اضافة الوصف
الى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى انه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف اليه ورشني امر من رشت السهم اذا الزقت عليه
الريش والمعنى اصلح حالي بخير ومدحتي مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التي
يجمع بها العطر وهي كناية عن كون سعيه مما لا فائدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة ان يكون المضاف لا يشبه الفعل و
ان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري
هذا غلام ان شاء الله ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط وهو انشاء وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تأبط
شرا هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسائل الاربع الباقية من السبعة
تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان
الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بانجب
وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول
لغيره اي انجب والداه في ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا معطوف على فاعلا
اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد
لاثنين وفاعله ضمير يرجع الى ام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك مفعوله الثاني
فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا
وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقانية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحابة والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي حجارة مرصوف
بعضها الى بعض وماء الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل
فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وكف متعلق به ويقارب
او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب
فاضاف قهر الى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد والصب
العاشق ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء فان نكاحها
مطر حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح اليه والفصل بالها وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر و
رفعه فان كان بالرفع فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان نكاحها مطرا فهو
من الفصل بالفاعل والحاصل ان الها المتصلة بالنكاح اما ان يكون مفعوله فتكون في تقدير اياها او فاعله فتكون في تقدير هي فعلى
الاول فاعل النكاح مطر وعلى الثاني المرأة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالها مجرورة
باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك
ان مطرا كان اقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك المسئلة الثالثة الفصل بنعت المضاف
كقوله وهو معوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحدا من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعوية بن ابي
سفيان فقتل علي وسلم عمرو ومعوية نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت
المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه لانه نعت
للمضاف والمضاف اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو
قاتل علي عليه السلام والصلوة والاباطح جمع بطحا والمراد مكة لان ابا طالب كان شيخ مكة ومن عظماء اهلها واشرافها المسئلة الرابعة الفصل
بالنداء اي بمعنى المنادى كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط خبره و
حمار خبر كان اي كان برذون زيد حمار يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل ملغى كقوله باي تراهم الارضين حلوا االدبا

في أحكام المضاف

الارضين تراهم وشاسع وهي الفصل بالمفعول لاجله كقوله معاود جراة وقت الهوادي اراد معاود وقت الهوادي جراة والى هذا الفصل
اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت
او ندا والله اعلم **فصل في احكام المضاف للياء** الدالة على المتكلم يجب كسر آخره اي المضاف المناسبة للياء سواء كان صحيحا كغلامي و
عبدي او شبيها بالصحيح كدلو وظبي ويجوز فتح الياء واسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني والياء مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين
الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا يأتي فيها ذلك وهي
المقصور كفتى وقذى بذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر
السالم وشبهه كزيدين ومسلمين وعشرين فهذه الاربعة آخرها واجب السكون لان آخر المقصور والمثنى المرفوع الف وآخر المنقوص و
المثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في ياء المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك والياء معها
واجبة الفتح للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين والى هذا اشار الناظم بقوله آخر ما اضيف لليا اكسر اذا لم يك معتلا كرام و
قذى او يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي وقد اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي
في الوصل بسكون ياء محياي ولينا ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي والا فلا حاجة لذكره وقد كسرها بعدها اي بعد
الالف في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر الياء على اصل التقاء الساكنين وهو اي الكسر مطرد في لغة بني يربوع في ياء
المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي بكسر الياء في الوصل وذلك عقيب ياء
وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلاء قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قال المعري في رسالته اجمع اصحاب
العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قاله الموضح في شرح الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام و
لعل الذين كسروا الغنهم سكان ياء الاضافة فالتقى ساكنان ونظيره الكسر في شدة في مع لقوم وان كان الكسر في الياء اثقل انتهى
وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب وياء المجموع جمع السلامة في ياء الاضافة لاجتماع المثلين كقاضي رفعا و
نصبا وجرا ورأيت ابني بفتح النون وزيدي بكسر الدال ومررت بابني وزيدي وتقلب واو الجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو
والياء اذا اجتمعت وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت او تأخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين كقوله وهو ابو ذؤيب يرثي بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد و
عبرة لا تقلع فاودى معناه هلك وبني فاعله وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي عمل فيه ما تقدم وان كان الواو
قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بني ونحو مسلمي وعشري وظاهر قوله انه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في
ذلك تابع للترتيب الذكري في قول النظم وتدغم اليا فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني انه يبدأ بقلب
الضمة على قلب الواو كما في ادل جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجل
فلم يقدموا على الحرف الاقوى الا بعد ان قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج قلت لا
يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلاف في مسلمي فانه موجب لقلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احدهما
بالسكون وانما قدم قلب الضمة في اجرو الواو في مسلمي لان قلب الواو ياء ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب
الواو ياء او كان قبل الواو فتحة بقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفي بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر واما مصطفي
بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب ياء اتفاقا والمسلمات اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم فقال والف سلم
واجازت هذيل في الف المقصورة قلبها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي تستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وعن هذيل
انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذؤيب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء
وادغمها في ياء المتكلم والواو في سبقوا تعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا اتبع بعضهم بعضا في الموت وتخرموا بالخاء
المعجمة والراء المبني للمفعول اي خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو
المرتفع من الارض ويجوز ان يكون تصغير مهذل وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي من مضر وهو هذيل بن مدركة
بن الياس بن مضر اخو خزيمة بن مدركة امهما هند بنت مر اخت كلب وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى
ابن عمر وعن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي فتقول ربع من اتبع هدي وبها قرا ابو عاصم الجحدري وابن اسحق وتلميذه عمرو

هكذا عصي

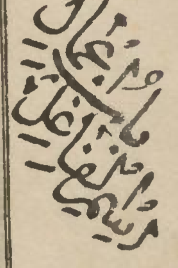
وهذه كهي وهي عصي ودويت غلامي قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك هو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم في على ولدى الظرفيتين
كما قيده المرادي وهو ظاهر فإن الكلام في المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعوى الاتفاق نظر فإن بعض العرب لا يقلب
فيقول لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الألف ياء بياء المتكلم بل هو عام في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا و
لدينا وكذا الحكم في إلى وظاهر كلام المرادي السابق أن من يقول لداي يقول إلاي فإنه قال بعد أن قال وكذلك إلى انتهى وأفرد إلى عن
أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفًا وإن كانت تقع اسمًا للواحد الآلاء وهي النعم **هذا باب إعمال المصدر**
وإعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث
إنما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما أن يقال الاسم الدال على الحدث من غير تعرض لزمان إن كان علمًا موضوعًا على
معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم والمحمدة بفتح الميم الأولى وكسر الثانية أو كان مبدوءًا بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب و
مقتل بفتح أولهما وثالثهما أو كان متجاوزًا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء بضم أولهما في قولك اغتسل
غسلًا وتوضأ وضوءًا فإنهما أي فإن الغسل بزنة القرب والوضوء بزنة الدخول في قولك قرب قربًا ودخل دخولًا فهو اسم مصدر بجواب
الشرط وهو إن كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولًا الاسم والأجود في مثل هذا التركيب قاله الموضح في الحواشي حذف الفاء
وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول الناظم والأمر إن لم يك للنون محل فيه هو اسم وما
ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور إنه مصدر ويسمى المصدر الميمي وإنما
سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا انتهى وإلا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله في التعدي واللزوم إن كان يحل محله فعل إما مع أن
المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالأول كعجبت من ضربك زيدًا أمس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدًا غدًا فالمصدر في هذين المثالين
يحل محله أن وفعل ماض في الأول أي أن ضربته أمس وأن وفعل مضارع في الثاني أي أن تضربه غدًا وإما مع ما المصدرية والزمان حال
فقط كيعجبني ضربك الآن زيدًا أي ما تضربه الآن ولا يجوز في نحو ضربت ضربًا زيدًا من المصدر المؤكد لعامله كون زيدًا منصوبًا
بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لأنه لا يحل محله فعل مع أن أو ما وإنما هو منصوب بضربت لأن المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب
عن فعله نحو ضربًا زيدًا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى جواز إعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بأن
المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن وما انتهى فزيدًا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب
عنه المصدر عند الموضح وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله بفعله المصدر ألحق في العمل مضافًا أو مجردًا أو مع أل إن
كان فعل مع أن أو ما يحل محله ويبقى من شروط إعمال المصدر أن لا يكون مصغرًا فلا يجوز أعجبني ضريبك زيدًا ولا مضمرًا فلا يجوز
ضربي زيدًا حسن وهو عمرًا قبيح خلافًا للكوفيين ولا محدودًا فلا يجوز أعجبني ضربتك زيدًا ولا موصوفًا قبل العمل فلا يجوز
أعجبني ضربك الشديد زيدًا ولا محذوفًا فلا يقال إن باء البسملة متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافًا لقوم ولا
مفصولًا من معموله بأجنبي فلا يقال إنه يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرًا عن معموله فلا يجوز أعجبني
زيدًا ضربك قاله في شرح القطر أخذًا من التسهيل وعمل المصدر مضافًا أكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف إلى الفاعل تارة
وإلى المفعول أخرى فالأول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله ألا إن ظلم نفسه المرء بين إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا وعمله
منونًا أقيس من عمله مضافًا لأنه يشبه الفعل بالتنكير نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيمًا فإطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيمًا مفعوله و
التقدير أن أطعم يتيمًا والمسغبة المجاعة من سغب إذا جاع ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب
على إضمار فعل وعمله معرفًا بأل قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه كقوله ضعيف النكاية أعداءه
يخال الفرار يراخي الأجل فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من
الموت يباعد الأجل وفي التنزيل قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم واختلف في المصدر المقرون بأل على أربعة أقوال فسيبويه يعمله
والكوفي لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسي على قبح وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كما في البيت ومنع عجبت من الضرب
زيد عمرًا وأورد أبو حيان وغيره عليهما عجبت من الرزق المسيء إلهه ومن ترك بعض الصالحين فقيرًا أي عجبت من أن رزق المسيء إلهه ومن أن
ترك بعض الصالحين فقيرًا وإلى إعمال المصدر في أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله مضافًا أو مجردًا أو مع أل واسم المصدر إن كان علمًا
لم يعمل اتفاقًا لتغيره بالعلمية والأعلام لا تعمل وإن كان ميميًا فكالمصدر في العمل اتفاقًا لأنه مصدر حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور
كقوله وهو الحارث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعًا للحريري أظلوم إن مصابكم رجلًا أهدى السلام تحية ظلم

باب إعمال المصدر

أعمال المصدر

نصبا مصدر مبين مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حذف مضاف وبعد جلوسا وظلم خبران
وظلوم منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما ساوى فعل الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل عند
البصريين لان اصله وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث ويعمل عند الكوفيين
والبغداديين لانه الآن دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرتاعا فعطاء اسم مصدر
مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الاول اي عطائك اياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية عن يد اي يعطوكم الجزية والرتاع
بكسر الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترعى نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان من خبره ان القطامي اسر فخلصه زفر ورد عليه
ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين اسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا يباينه قول الناظم و
لاسم مصدر عمل لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به ثم يأتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله
الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا ان دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون
وتعطلت المصالح ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي افنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى
مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وقاقزة بزايين معجمتين فجمعها قواقز
كهوازن بمهملتين جمع قاقوزة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه فلذلك رد في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه
فيكون من القسم الاول والتلاد بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين
المعجمة يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي لا يقدر الانسان ان يرحلها وقيل يختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر ورد بهذا
البيت وورد بالحديث وهو قوله وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله و
هو البيت ومن الموصولة فاعله اي وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه و
اما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وبالعكس وهو ان يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ فكثير فيهما
فالاول نحو ربنا وتقبل دعاء والثاني نحو لا يسأم الانسان من دعاء الخير فدعاء في مصدر مضاف الى الفاعل وهو يا المتكلم ودعاء الخير
مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه
الخير وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل
بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا كان المجرور او مفعولا يجر على اللفظ ويحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا كقوله
وهو لبيد العامري يصف حمارا او اتانا وخشين حتى يهجت في الرواح وهاجها طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر مفعول
مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع
نعت للمعقب على محله اي كما يطلب المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري لا رويد قد كنت
دائبت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف وفي مخافة ضمير
الافلاس والليانا بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله و
جر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور الى منع الاتباع على
المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر **هذا باب**

إعمال اسم الفاعل



عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على الحدث بمنزلة
الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث
وانما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على المفعول لا على الفاعل
والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب
خلافه لان الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره
معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا امس او الآن او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد المضي او يضرب
ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي
وان لم يكن اسم الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر

خلافا للكسائي فيهما والوجود ثان احدهما كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي
لا للماضي لانه لم يشبه لفظا الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة
واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فجر لدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب وقال المانعون
لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية فالمعنى يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو
في وكلبهم واو الحال اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه ونقلبهم بالمضارع الدال على
الحال ولم يقل وقلبناهم بالماضي ومحل الخلاف في رفعه الظاهر ونصبه المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا
والشرط الثاني اعتماده على استفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام والنفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد
عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا والموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والاعتماد
على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد على الملفوظ به فمن ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه
مهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا على الموصوف
المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب
صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او كسرها كفرس او كتف وقد يقال بضم
الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء
المثناة اخر الحروف المكسورة ويوهنها يضعفها ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا جبلا فطالعا نصب جبلا
اعتمادا على الموصوف المقدر وهو رجلا وقول ابن مالك وابنه ان طالعا اعتمد على حرف النداء ورد ذلك
سهو لان المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم لكونه من علاماته فكيف
يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه
بمعزل وولي استفهاما او حرف ندا او نفيا او جا صفة او مسندا واشار الى الاعتماد المقدر بقوله وقد يكون نعت محذوف
عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المغني ان اشتراط الاعتماد انما يكون وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما
للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل لئلا يرد عليه نحو زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون
الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم
في باب المبتدأ انه محمول على التقديم والتأخير **فصل** ويحول لصيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعال
بفتح الفاء وتشديد العين كضراب وفعول بفتح الفاء كضروب ومفعال بكسر الميم كمضراب بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعال او
مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى فعيل بفتح الفاء وكسر العين وبعدها يا كضريب وفعل بفتح الفاء وكسر العين من غير يا
كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعل وتسمى هذه الخمسة امثلة المبالغة فيعمل عمله بشروطه المتقدمة و
الى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل قال القلاخ بالقاف المضمومة والخاء المعجمة اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباسا لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان اخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في
البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف
بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد واراد بها البيت نفسه اعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال عقل الرجل
اذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال او الخبر لليس انه لم يمنع تعدد اخبارها والمراد انه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها
مواخاة واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلعم في مرثية ختنه امية بن المغيرة المخزومي
ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو
ضروب وانت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه كان يعرقب الابل السمان
للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار
بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبد الله بن قيس الرقيات فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا
واخرى منهما تشبه البدر فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره اما فتاة منهما فشبيهة
هلالا وقال زيد الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيفت اليها وسماه رسول الله صلعم زيد الخير بالراء المهملة ابدالا

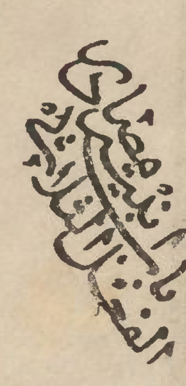
في اعمال اسم الفاعل

انهم مزقون عرضي حجاشن الكرملين لها فديد نصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة
على الفاعلية لانائبي وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه يحامي عنه والجحاش بجيم ثم حاء المهملة واخره شين معجمة
جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف اي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح
والتصويت يقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحوش هذا الموضع التي تصوت عنده واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه و
اصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شيء
منها المخالفتها لاوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب
اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن

فصل تثنية اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط
والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين
جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوب به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال الله تعالى هل هن كاشفات ضره فكاشفات
جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن وقال الله تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع
خاشع جمع تكسير في قراءة غير ابي عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي الشاتمي عرضي
ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصين ومرة
واراد بدمي قتلي والمعنى انهما ينذران على انفسهما في الخلاء انهما اذا لقيا قتلاه فاذا لقياه امسكا عنه هيبة له وجبنا منهما وقال
طرفة بن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر غفر بضم الغين والفاء جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه و
ذنبهم مفعوله واعتماده على اسم ان المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم
بانهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسوق ويقع
على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن الشهيد في شرح ابيات الجمل **فصل**
يجوز في الاسم الفضلة الذي يتلو الوصف العامل ان ينصب به اي بالوصف وان يخفض باضافته اليه للتخفيف مفردا كان الوصف
او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره قد جعل الله الخ وهل هن كاشفات ضره بالوصفين بالوجهين النصب والخفض
فالنصب على المفعولية والخفض على الاضافة فالاية الاولى قراها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض
وابو عمرو وحده بالنصب واليه اشار الناظم بقوله وانصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر
الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول النظم وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة
وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف
باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه
باضمار وصف منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمروا ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم الكوفيون وطائفة من البصريين
خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول النظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين
اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فنصب الشمس في وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل لانه فعل
فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا بالعطف على
المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او
بالعطف على محل الليل لان جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في الازمنة ففيه اضافة
اعتباران احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار
معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قال اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز
ان يكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وان يكون منصوبا باضمار فعل
ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل **تنبيه** اذا
قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان
كان نكرة وجره بالاضافة وشرع في ذلك على ثلثة انواع احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب و

باب اعمال اسم المفعول

والثاني ما يمتنع فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن ابي الربيع ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبد اي ان عبيده ظالمون وذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل لبس عبيد فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في حسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله بن رواحة تباركت اني من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قوله لا اخرما الراحم القلب ظالما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما **هذا باب اعمال اسم المفعول** هو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال فلا بشرط الاعتماد على الاستفهام او النفي او المخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الآن او غدا فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني للمفعول زيد يعطى ابوه درهما بالاوقات وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما تقول الذي يعطى ان اردت الحال والاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدأ وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى الموصول به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدأ وينفرد اسم المفعول المتعدي لواحد اذا اريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد به الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة قال في التسهيل في اخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان يجعل اسم المفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبل هذا الباب واما اسم المفعول فلجريه مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويشكل هنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول مما يراعى اذا اريد به معنى الحدوث اما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على الفاعلية وينصب السببي على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما هيهنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صفت طرفك لم ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر تمنى لقاء الجون مغرور نفسه فلما راني ارتاع ثمت عردا فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع به على التشبيه والجر بالمفعول اذ لا تصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يتوصل الى اضافته لمرفوعه الا بان يحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء الوصف المتعدي لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول النظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كمحمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمودة مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه ال على راي الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم بعد ان تنصب المقاصد تجرها وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان هذا الاوجه اصلها في الرفع وهو دونها في المغني وتتفرع عنه النصب والجر والله اعلم بالصواب **هذا باب ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد** اعلم ان للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة اوزان لا رابع لها فعل بالفتح في عينه ويكون متعديا للواحد كضربه فانه متعد الى الهاء المنفصل به وقاصرا كقعد وفعل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلم بكسر اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الهاء ولو مثل بفهمه كان اولى لما تقدم وقدم الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعل بالضم في عينه ولا يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل



ابنية مصادر الثلاثى

كنصر فبضم الراء فاما فعل المفتوح العين وفعل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعل بفتح الفاء وسكون العين والى ذلك اشار
الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلثة والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شىء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على
هذا لا انك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل
بالفاء والعين واللام والمضاعف والمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد
ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى والثانى وهو فعل المكسور العين المتعدى
كذلك والصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفاء نحو الامن مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين
نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى بفنى الشى خباه فيها لزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بان يفهم
عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما واما فعل المكسور العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل
اللازم بابه فعل ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر و
معتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوى والمضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على
حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء كولى عليهم ولاية وعداه بعلى لتصحيح التمثيل اما اذا تعدى بنفسه نحو وليهم فلا لان الكلام
فى القاصر لا فى المتعدى ولم تمثل للحرفة استغناء بتمثيل الولاية لان الولاية فى معنى الحرفة لكنهم يكتف بذلك فى المفتوح العين بل
مثل لهما كما سيجىء وبقى عليه ان يقول والا ان دل على لون فقياسه فعلة كالحمرة والسمرة والادمة وقال ابن الحاجب ان كان على اجاء وصفته
على فاعل فقياس مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصدر قدم من السفر وازق الشى وعسل بالشى اى لزمه
ولصوبه وصعد فى الجبل قال وهذا مقتضى قول سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفى قياسه ثلثة مذاهب ثالثها انه ينقاس فيما لم يسمع و
الصحيح واليه يشير قول النظم وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد وقال ابن الحاج يقل فى معتل العين كغار وبثا وغاب وانما
يقرفون من ذلك الى الفعل كالصوم والعود والادب والحلم وهو الجبن والحضر والنعيم انتهى الا ان دل على امتناع فقياس مصدره الفعال
بكسر الفاء كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق واعترض الاباء بانه متعد تقول ابيت الشى اذا
كرهته والكلام فى اللازم او دل على تقلب واهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان
مصدر غلى او دل على داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير فقياسه الفعيل بفتح الفاء كالرحيل مصدر رحل
والذميل مصدر ذمل او دل على صوت فقياسه الفعال بضم الفاء للاول كصراخ مصدر صرخ والعواء بالمد مصدر عوى والثانى نحو
الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر نهق الحمار والزئير بزاء ثم همزة مكسورة مصدر زار الاسد والى هذه المستثنيات اشار
الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية فقياسه الفعالة بكسر الفاء فالحرفة كتجر فى المثال
تجارة بالمثناة الفوقانية او له ولبس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بالنون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام فى
القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام
بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة مقيس فى الولايات والصنايع والحاصل ان فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول الا فى
هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى
الداء فعال وفى الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو
صهل صهيلا واطرد انفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرفة فعالة واما فعل بالضم فى عينه فقياس مصدره
الفعولة بضم الفاء كالصهوبة مصدر صهب الشعر اذا احمر حمرة صافية والصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل والا
والعذوبة مصدر عذب الماء والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفاء كالبلاغة مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين
مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة لفعلا وما اتى مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى
قول النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل وازاد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم فى فعل المفتوح العين المتعدى جحده
جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم فى فعل المفتوح العين القاصر مات
موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة والقياس فيها فعول وكقولهم فى فعل
المكسور العين المتعدى علم علما بكسر العين والقياس فتحها وكقولهم فى فعل المكسور العين القاصر رغب رغوبا بزيادة الواو و

في ابنية مصادر غير الثلاثي

والقياس دعنا بفتحتين ورضي رضا بكسر الزاي وبخل بخلا وسخط سخطا بضم اوليهما وسكون ثانيهما في فعل المكسور العين والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الراء والغين المعجمة وكقولهم في فعل بضم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اوليهما وسكون ثانيهما وقياسهما العغولة والفعالة وذكر الزجاج وابن عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين قياس في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر وهي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احد عشر وزنا لكل ثلثة متوازنة فيها عند حركة الفا وقد ذكرت امثلتها في شرحي على التسهيل فليطلب منه والله اعلم

هذا باب مصادر غير الثلاثي وهي مصادر الرباعي المجرد والمزيد فيه والمزيد فيه من الثلاثي

اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر مقيس فقياس مصدر فعل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم مصدر سلم والتكليم مصدر كلم والتطهير مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلثة مقيس مصدره كقدس التقديس ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير ولكن يحذف يا التفعيل التي بعد العين وجوبا ويعوض منها التا الدالة على التانيث لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض وزان التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصى على اولاده والتسمية مصدر سمى والتزكية مصدر زكى ماله واليه الاشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطا تخطية وهنا تهنية وجزا التجزية وجهوه بان تخطيا يجوز فيه ابدال الهمزة يا قياسا مطردا لانها همزة محركة بعد يا زائدة كخطية فلما اطرد الابدال المذكور صار اللام كانها وضعت يا فالحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيا وتهنيا وتجزيا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تنبا تنبيا وزعم ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والايمان مصدر امن والايعاد مصدر اوعد والايلاد مصدر ولي من زوجته واليه اشار الناظم بقوله واجمل اجمالا ومعتلها اي ومعتل العين قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح العين ولكن ينقل حركتها اي حركة العين الى الفا الساكنة قبلها فتقلب العين الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة فا الكلمة ومذهب سيبويه اولى لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التا كاقام اقامة واعان اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض واليه الاشارة بقول النظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد تحذف التا للاضافة عند ابن مالك نحو واقام الصلوة في الحديث كاسناد البد والاصل اقامة الصلوة واستفادة البد تحذف التا لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء وهما من باب الافتعال بلمه الثاني الاول وقلبت طا في الثاني لما يجي وانطلق انطلاقا وهو من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييدها اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل كاطاير او تفعل كاطير اذا ادغم التا في التا واجتلب همزة وصل فان مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا يزاد الف قبل اخره بل بضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير يطاير اطايرا واطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل ثلاثة عشر خمسة وعشرون بنا ولا تكون الا خماسية او سداسية فان كان استفعل معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعل المعتل العين من نقل حركة العين الى الفا الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقا الساكنين وتعويض التا عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا فعل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله وجا بنيها على الاصل اعتب لسما اعتبابا واستحوذ الشيطان استحواذا ابا لتصحيح وقياس تفعلل مما اوله التا وما كان كا على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وان لم يكن من بابه ان تضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعل وتفعيل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسك تمسكا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضم كسرة ان كانت اللام يا نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل اليا فقلبت الضمة

غير الثلاثي في ابنية المصدر

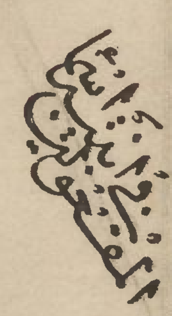
كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لأن تضاف
لياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كسلقي
دفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل
حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم شنبل شنبلة وشريف الزرع طال وترم وعذيط و
تابل وبرنا الحية خضبها بالبرنا وهو الحنا وفعلال بالكسر للفاء ان كان مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه
ولامه الثانية من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط وهو اي فعلال
في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا احسنت غذاءه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره
ولا في الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل ونبه بذلك بقيد قول الناظم فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ونحو
فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف في الاكثر ان يعنى بالمفتوح اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي
الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل لفعال بكسر الفاء
والمفاعلة نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى
نداء ومناداة والى ذلك الاشارة بقول الناظم لفاعل الفعال والمفاعله وللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون الفعال
ولا يتركون المفاعلة قالوا جالسه مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضاربه ضيرابا وقاتله
قيتالا ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسره ويامنه فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يماما لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه يجوز
منه الا ان البسائل لغة في اليسار والا اليعار جمع يعر وهو الجدي وانما يقال مياسرة ومياممة وشذ يا ومر بوا ما حكاه ابن السيد حكي مياومة
على القياس وما خرج عما ذكرناه فشاذ واليه الاشارة بقوله وغير ما مر السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس
تكذيبا وقوله وهي تنزي دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه اي تحرك دلوها تحريكا و
الشهلة بفتح الشين المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بها لتخرجه من البئر بيدي امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها
اضعف من الشابة وكقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء وتشديد الميم والقياس تحملا وتراميا القوم رميا بكسر الراء والميم المشددة و
بالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا والقياس حوقلة وهي الفتور عن الجماع للكبر واشذ منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص
بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا
وفي مصدر معتلها تنزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو تراميا تراميا وفي مصدر فوعل نحو
حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب **فصل** ويدل على
المرة من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف التام فعلة في ألفاظ بالفتح كما في فعلها كجلس جلسة ولبس لبسة وقيد بهذين المثالين على
انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في المصدر زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم تكن زيادة فواضح انك تقتصر على
زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة
حكاهما سيبويه واذا طرحت الزيادة فانك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة
من التمر والاصل في الجنس والواحد ان يفرق بينهما بالتاء الا ان كان بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل والكثير عليها اي على فعلة
بالتاء فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة اي فذة ويدل على الهيئة وهي
الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل بفعلة بالكسر في الفاء فرقا بينها وبين المرة كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل
المتقدم الا ان كان بناء المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفاء فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة او
نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي رباعيا كان او غيره بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التاء دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه
غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدر قياسي وسماعي الحقت القياسي دون السماعي فان كان
له مصدران قياسيان او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة لان بناء الفعل لا يتاتى فيه الا بتغيير
من ذلك يهدم بنية الكلمة بحذف ما قصد اثباته فيها فاجتنب لذلك واستغني عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ من قولهم اختمرت المرأة خمرة
بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة غطى جسده بالقميص

في ابنية اسماء الفاعلين

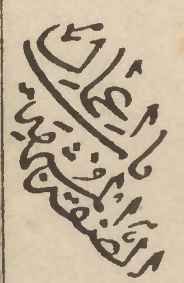
وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا ابنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البناء والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة
وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسماء الفاعلين تقدم ان هذا الجمع غير شايع والصفات المشبهة بها باب في وصف الفاعل من مضارع الثلاثي
الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفاء بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة في فعل بالفتح غير
حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين
بمعنى سال فهو غاذ يقال غذا المال اذا سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا سرع ويستعمل متعديا يقال غذا
الطعام وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه
فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم كفاعل صغ اسم فاعل اذ من ذي ثلثة يكون ويقل الفاعل في فعل بالكسر القاصر غير الفاعل كسلم فهو
سالم وفي فعل بالضم كفره بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت وفعل غير معدى وانما قياس
الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح الفاء وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح الفاء وكسر العين كفرح واشر بالشين فيهما و
الاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كاخضر واسود والكحل اي اسود العينين من غير اكتحال والمبر
اي اسود حمرة الشفتين والخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفاء وسكون العين فيما دل على
الامتلاء وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان وصديا بمعنى عطشان والى ذلك اشار الناظم بقوله بل
قياسه فعل وافعل فعلان نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف دون لي دون فعيل
فعل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء اذا غلظ ودونهما اي
دون فعيل وفعل افعل كاخضب بالخاء والضاد المعجمتين يقال خضب للون اذا كان احمر الى الكدرة وفعل بفتحتين كبطل وحسن وفعال
بالفتح في الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء وسكون العين كعفر بالعين المهملة والفاء
اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث الماكر والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل جمل
وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره كشيخ
واشيب وطيب وعفيف ولم يقولوا شايخ وشايب وطايب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك وودر وواذر وودع ووادع والسير
قول النظم ويسوي الفاعل قد يغني فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس اما اذا استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو
ما نحن فيه فهو ما يدل وامثل قال الشاطبي **تنبيه** جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا
قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا اذا اضيف فاعل الى
مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر
قلبه وشاحط داره فصفة مشبهة ايضا وقد استوعبنا الكلام فيه في باب عماله وكان ينبغي ان يؤخر هذا التنبيه الى اخر الباب لئلا يوهم ان وصف
الفاعل من غير الثلاثي المجرد لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الراي ومعتدل القامة فصل
وبابي وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي المجرد بلفظ حروف مضارعه بشرط الاتيان بميم المضمومة مكان حرف المضارعة وشذ كسرها في
من اغان ومغير من اغار ومبين من ابان وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وذلك مشهب من اشهب ومحصن من احصن و
ملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه
مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كان اسم فاعل
والى بنا اسم الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخر مطلقا
وضم ميم زائد قد سبقا واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يوقعان في الالتباس اسم الفاعل
بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى الالتباس باسم الموضع
من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الالة منه والله اعلم بالصواب **هذا باب كيفية**
ابنية اسماء المفعولين تقدم ان هذا الجمع منه سائغ باب في وصف المفعول من مضارع الفعل الثلاثي المجرد
التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به ويدل الميم المتحركة في اسم الفاعل
وفتحت للخفة وضم ما قبل الاخر نحو فاء المكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو ولئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم ومن اي من اسم المفعول

المهملة والراء

بكسر الميم فيهن اتباعا لحركة ما بعدها



الثلاثي الاتي على زنة مفعول مبنع ومقول ومزني ومدعو الا انها غيرت من صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبنع مبنوع نقلت حركة اليا
الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل
مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقا الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها
وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبنع ومقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف فيهما عين الفعل وان الضمة في مبنع قلبت كسرة
لتقلب الواو يا لئلا يلتبس بالواوي واصل مزني مزهوي اجتمعت الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو يا والضمة
التي قبلها كسرة وادغمت اليا في اليا واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين ولي بنا اسم المفعول
من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد اي يأتي وصف المفعول من غيره اي من غير
الثلاثي المجرد بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل وفتح ما قبل اخره وان شئت قلت
بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر وذلك مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وناب في
من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين
بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان كان كثيرا واليه اشار
في النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر بفتح
الذال ورحم بكسر الحا كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل فهو عقيد واعله المرض
فهو عليل اي معقد ومعل **هذا باب اعمال الصفة المشبهة** باسم الفاعل المتعدي الى واحد وجه
الشبه بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة وضاربان
وضاربتان وضاربون وضاربات ولذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لانها قاصرة عن درجة المتعدي وكان
اصلها ان لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت اسم الفاعل المتعدي
لواحد عملت عمله وهي الصفة المصوغة لغير تفضيل لافادة نسبة الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها لا
يستحسن فيها ان تضاف لما هو فاعلها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل الانف وعريض الحواجب وواسع
الفم او يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الشعر وطاهر العرض فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة
الى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه
ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا يتوهم الاضافة فيه الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد كاتب
ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان كانت لا تمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة
لا تقع على الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها
الى ضمير موصوفها فيستتر في الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر لكان الامر كذلك لزم اضافة الشي الى نفسه لان الصفة نفس مرفوعها في المعنى
واللازم باطل فالملزوم مثله والدليل الثاني انهم يؤنثون الصفة بالتا في نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند
لذكرت كما تذكر مع المرفوع قال ابن عصفور ولهذا التحويل حسن ان يقال في زيد حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن
مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جميع جملته
مجازا غير الاسناد الى الجز منه فهو من الاسناد الى الكل وارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن ابي الربيع
اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة امور كل اثنين منها بمنزلة شي واحد لان الجار والمجرور كالشي الواحد وكذا الصفة والموصوف و
الفعل والفاعل والمضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف فلم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة
فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من هي له خبرا وغيره حتى يحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب ابوه زيد كاتب
الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سري من المضاف وهو الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء وهو
الاسناد الى المضاف اليه وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجز بعض الكل فيصح اطلاقه عليها وارادة الاخر بخلاف الاب والبنوة
وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها على سبيل الثبوت
فما جا من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى مرفوعه حسنة وما لا فلا لا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة ومن ثم تلا
ورد في التعريف المذكور في النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها مشبهة اسم فاعل كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح هذه الخاصة لا



في الصفة المشبهة وأعمالها

يصلح للتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو مما
عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور فيه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان اضافتها
الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره
ان الصفة المشبهة وان كانت متوقفة على استحسان الاضافة الى الفاعل لكن استحسان الاضافة الى الفاعل ليس موقوفا على معرفة
كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول اسنادها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس
ولا قبح فتحسن الاضافة الى الفاعل **فصل** وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير
والتأنيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد اذا جردناها من ال وتختص هذه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا احدها
انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا
كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كصعب الاب ومضروب العبد فان اسمي
الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال في التسهيل في اخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به
الحدوث يصاغ منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بزمن
الحاضر الدائم كحسن الوجه دون الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل يكون لاحد الازمنة
الثلاثة نحو حاسن امس او الان او غدا والحاصل من هذه المادة انك اذا اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن واذا اردت
الحدوث قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها
تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا يشترط التوافق
في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي سواء كانت مصوغة من ثلاثي او غير الثلاثي كطاهر القلب
ضامر البطن وغير الثلاثي نحو مستقيم الرأي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل وغير مجارية له اي
للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن
الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صديق او اخ بثقة او عدو شاحط دارا بالشين
المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا انما ورد من ذلك اسم
فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا يكون اسم الفاعل الا مجاريا اي للمضارع كضارب ويضرب
وقائم ويقوم لان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا او داخل ويدخل لان توافق اعيان الحركات غير معتبر كما تقدم
الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديم
منصوبه عليه تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه صح النصب في نحو الاسم
المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه صح ان يفسر عاملا
فيه وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببه بصفة مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا
يجوز نصب الاب بصفة مشبهة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل في
متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب
الوجه الامر الخامس انه يلزم ان يكون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه
معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه
معمول لحسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد هذا رأي البصريين وقيل لا حذف وان
ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف اليه وهو رأي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة
بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي
على الصفة وهي فرح مبطل لعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود
لان المراد بالمعمول في قول النظم وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل كما افهمه قوله
وعمل اسم الفاعل المعدى لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها في الظرف وهو بك بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي
برائحة الفعل كما قاله التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طالعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها ونحو ذلك من الفضلات

في الصفة المشبهة

التي بعضها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه قوي الشبه بالفعل فيعمل في متقدم ومتأخر وسببي واجنبي وتختص ايضا بانه ومنها
انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها انها لا تعمل محذوفة ومنها انها تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره
ومنها دلالتها على الثبوت والاستمرار من غير تحلل كحسن الوجه ومع التحلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان اضافتها الى فاعلها معنى
من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انها يقبح حذف موصوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها
انه لا يجوز ان يفصل بينها وبين معمولها ظرفا وعديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالاتفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة
مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به
ومنصوب اسم الفاعل منها مفعول ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وفي الداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الاصح فيها **فصل**
لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلث حالات الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة ويرد
بعض من كل وبرد حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل حسن وابا بالرفع وليس
هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة
كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال
وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ستة حالات لانه في
المعمول اما بال كالوجه او مضاف للمعرف بها كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف للمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة
كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جائز
وممتنع فالجائز اثنان وثلثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول بال مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها
وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجه والحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد
تعريفا كما في غلام زيد ولا تخصيصا كما في غلام رجل ولا تخفيفا كما في حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط او التجوز في
العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجائز الى قبيح وضعيف وحسن فاما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او مع ال المجرد منها ومن
الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود
على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جائزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها والمضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء القاصر وصف مجرى وصف المتعدي
وجر الصفة المضافة الى ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره وذلك ست صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه
بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده
في الحديث الذي يأتي في قوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال اعور عينه اليمنى
ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى
ضمير الموصوف والى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة من ال ذي الاضافة المجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال
والمضاف الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة مع ال المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره
ونصب الصفة المعرفة بال وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب
المضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال او
الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب وحسن الوجه
حسن وجه الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن وجها والحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه الاب وفي ذلك كله مستفاد من قول الناظم فارفع
بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها وما
لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة
وذلك انه جعل الصفة اما بال او لا وهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف
ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف الى مضاف الى ضميره نحو حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف
بال نحو حسن وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف الى ضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت بامرأة
حسن وجه جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خاله او

الرفع

السابع مضاف الى موصول نحو الطيبي كلما الناشب الازر من قوله فنحن بها قبل الاخيار منزلة والطيبي كلما الناشب الازر والثامن مضاف الى موصوف بجملة نحو رايت رجلا حسنا وجه يشارع يطعن به والمجرد من الاضافة وال يشمل ثلثة انواع الموصول نحو قوله استبدلا ابدان رقاق حسنوها وشرابت ما النفت عليه المآزر والموصوف نحو جمانوال اعده من قوله تزور امرءا جمانوال اعده لمن امر مشتكينا ارضة الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربعة والعشرين مضروبة في ثلثة احوال الاعراب تبلغ اثنين وسبعين صورة ويضم اليها صور ما اذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميلة الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به لكن تكون الصفة بال نحو زيد الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا نوعت نفس الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة واذا نوعت الصفة المذكرة ايضا من جر خرج المفرد مذكر ومثناه ومجموعه الى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائزة وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى والله اعلم بالصواب

هذا باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره قال ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل صفة المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها لقولهم اذا ظهر السبب بطل التعجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في الوجود ولا يستعظم فلا يتعجب منه والتعجب له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة قوله صلعم لابي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ومن كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احداهما ما افعله نحو ما احسن زيدا واليها اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا الكلام فيها في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسماء واجمعوا ايضا على انها مبتدأ لانها مجردة عن العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها قال سيبويه وجمهور البصريين هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر فهو في موضع رفع وقال الاخفش هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة الظاهر من وجهين احدهما تقديم الافهام بالصلة او الصفة وتاخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما ان يقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى ان ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل بان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه لان قصد المتعجب الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله وما احسنني ان اتقيت الله ففتحته التي في اخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا [illegible] وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما احيسنه وما اميلحه بالتصغير ولم يصغروا غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في اخره اعراب لا بناء كالفتحة في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في

باب التعجب

المعنى تقتضي عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه
يرتفع ارتفاعه لما كان مخالفا له بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك
نصب زيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه صفة قاصرة فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في
افعل شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما بالجمود وانه لا مصدر له وانهم ذهبوا بتصغيره الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة
قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا يأتي
ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره ولما حذفوا همزة اخير حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الف ما
ويقول خيره وسمع الكسائي مجنته الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن بزيد واليها الاشارة بقول
الناظم او جئ بافعل قبل مجرور ببا واجمعوا على فعلية افعل لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما اصبع فنادر وفي كلام ابن
الانباري ما يدل على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال البصريون جمهور
هم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر فمدلوله ومدلول احسن فيما احسن زيدا من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض على صيغة
صيغة افعل بفتح العين وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد كاغد البعير اي صار ذا غدة وانقلبت الامر
الى صيغة افعل ثم غيرت الصيغة الماضوية الى الصيغة الامرية فصار احسن بزيد فقبح اسناد صيغة الامر الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر
لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها صونا
للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح كقوله
وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات عميرة ودع ان تجهزت غاديا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فحذف الباء من فاعل
كفى وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف افعل بكسر العين في التعجب لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في افعل قال ابن كيسان
من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كأنه قيل احسن يا حسن بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل
حال لان ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين
والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعى منه التعجب وكان القياس
ان يقال في التأنيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل المستتر
مع الضمير كلام جرى مجرى المثل والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها استعمال الامر
بمعنى الماضي وهو مما لم يعهد والمعهود عكسه الثاني استعمال افعل بمعنى صار وهو قليل الثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك
قول الفراء وموافقيه باربعة اوجه احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره والثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما لا يكون الآمر
بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه
لو كان امرا لوجب له من الاعلال ما وجب لأقم وابن ويجوز حذف الباء اذا كان المتعجب منه ان المصدرية وصلتها كقوله واحبب الينا ان
تكون المقدما اي بان تكون دون ان المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به ان ونظيره عسى ان يكون قال الموضح
في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بدون ما فاجازوا
تحويل الثلاثي الى صيغة افعل فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكا
بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في معنى واحد **مسئلة** لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مختصة نحو ما احسن زيدا وما
اسعد رجلا اتقى الله لان المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في ذلك ويجوز حذف المتعجب منه
اذا كان ضميرا كما في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف معناه
يضح كقوله وهو علي بن ابي طالب جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفها وما اكرمها وفي مثل افعل
ان كان افعل بكسر العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما
الى نصرة من يلينا اي واكفف بنا وانما حذف للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه الجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي وجماعة ذهبوا
الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم

بمعنى ما اخيره وما اشره

ابرازه

باب التعجب

ابرانه صرح في التثنية والجمع والثاني ان من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فانه لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه اما في افعل فلعوده
اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت ما احسن في ما اجمل لم يكن كلاما لان معناه ان شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا
يفيد التحدث به واما نحو ما افعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لانه فاعل واما قوله وهو عروة بن الورد فذلك ان يلق المنية
يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله اي فاجدر به حميدا فشاذ او قليل مسئلة وكل من ذين
الفعلين وهما ما افعله وافعل به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك واليه اشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين قدما لزما منع
تصرف بحكم حتما واجاز هشام ان يؤتى بمضارع ما افعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الاجماع وليس افعل
امرا من فعل لا خلافا لمدلولي [illegible] عند الجمهور ولا لهاء في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل فالاول وهو ما افعله نظير تبارك وعسى و
ليس في الجمود وفي ملازمة المضي والثاني وهو افعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة صيغة الامر وعلة جمودهما
تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق ان يوضع ولم يوضع مسئلة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع
ان يتقدم عليهما معمولهما وامتنع ان يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور ولا تقول ما زيدا احسن بتقديم معمول احسن عليه
ولا تقول بزيد احسن بتقديم معمول احسن اليه وان قيل ان بزيد مفعول به كما يقول به الفراء واصحابه لعدم التصرف والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك ما احسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين احسن ومعموله بلا
خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي
لما راى عمار بن ياسر فهنوا لا اعز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا اي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الارض قال ابن مالك و
هذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول ما احسن لولا بخله زيدا بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها واجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي
ولا حجة له على ذلك واجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما احسن احسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم ان يكون له مصدر واجاز الجرمي
وهشام الفصل بالحال نحو ما احسن راكبا زيدا واحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف ومجرور لكونهما متعلقين بالفعل
الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما واشار اليه الناظم بقوله وفصله بظرف او بحرف جر مستعمل والخلف في ذاك استقر فذهب
الاخفش والمبرد واكثر البصريين الى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين الى الجواز كقولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله اوس بن حجر اقيم بدار الحزم ما دام حزمها واحر اذا حالت بان اتحولا ففصل
باذا الظرفية بين احر ومعموله وهو ان وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل
به اتفاقا كما قال ابن مالك في شرح التسهيل نحو ما احسن معتكفا في المسجد واحسن بجالس عندك فلا يقال فيهما ما احسن في المسجد
معتكفا واحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله **فصل** وانما يبنى هذان الفعلان مما اجتمع
فيه ثمانية شروط احدها ان يكون فعلا فلا يبنيان من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الاصل الدني الفادغ وفي القاموس
الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فاثبت له فعلا مبنيا من فعله والحمار وهو الحيوان المعروف
فلا يقال ما اجلفه اي ما اجفاه ومنه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما اخف يدها
في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قاله في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الصحاح
على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما اذرع
المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو قمين بكذا او
الثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من
رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك
يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة فاما المزيد
فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه و
اخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه
للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ
ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو
ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كان للنقل نحو ما اذهب نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة

باب التعجب

لم يقل بها احد ولا ذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول ثالث خرق للاجماع ثم الطائي في الرد عليه وشدد
على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع في اخذ شيئي التفضيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي
لواحد الى المتعدي لاثنين قبل التعجب فاذا تعجب كان في ذلك ثلثة اوجه احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا
وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء
المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير
المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعلي التعجب من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي
نحو اتقى وامتلا وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لانه يجري المزيد بدليل
قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن عصفور وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير
الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك باشد واشدد ونحو
هما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املاها للقربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وما افقرني الى
عفو الله وما اغناني عن الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف ومليء بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف و
كسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما اخصره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثاني
ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعادم التصرف على وجهين احدهما يكون بخروج الفعل عن حقيقة الافعال
من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثاني يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا على اصله من الدلالة
على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما بماضي ترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع
فلا يقال ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من انشاء المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به
الشرط الرابع ان يكون معناه قابلا للمفاضلة في الصفات الاضافية التي يختلف فيها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد في
حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا
يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا
يكون الفعل مبنيا للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت
تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على
الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت
بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا بمعنى وجرى على ذلك ابن مالك
وقد له بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فيمنع
ان لا يستثني شيئا ويأول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل
تاما فلا يبنيان من نحو كان وصار وظل وبات وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى
هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى الجواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم
ما اكون زيدا قائما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم فلم يأت بذلك سماع الشرط السابع ان يكون
الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم للنفي ايضا
قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو علي القالي في نوادره وانشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم
ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب تستعمله مثبتا ومنفيا ام
غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج بالدواء فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم فاعله
على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع
فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبنى من الثلاثي المحض واكثر افعال
الالوان والخلق انما يجيء على افعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب في الغالب مما كان منها ثلاثيا
اجراء للاقل مجرى الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الاعضاء

في نعم وبئس

في عدم التعجب منهما وقيل لان بنا الوصف من هذا النوع على افعل ولم يبن منه فعل التفضيل منه امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما
مجرى واحد في امور كثيرة وتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول الناظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل
فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا فهذه سبعة شروط ويوخذ الثامن من قوله في ذي
ثلث فانه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلث وبقي شرط تاسع لم يذكره وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال
من القائلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد قام فانهم لا يقولون
ما اسكره واقعده واجلسه استغنا بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام
وفي عدا نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما انومه وقالت العرب هو انوم من فهد **فصل** ويتوصل الى التعجب من الزوائد على الثلاثة
ومما وصفه على افعل فعلاء بما اشد ونحوه كما اقوى وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر وما اصغر وما احسن
ما امح وما اشبه ذلك وبنصب مصدرهما اي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على افعل فعلاء بعده اي بعد اشد ونحوه او
باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقلل واعظم واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد ونحوه
بالبا لزوما فتقول على الاول ما اشد او اعظم دحرجته او انطلاقه في الزوائد على الثلاثة وحمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل
فعلا وتقول على الثاني اشدد او اعظم بها اي بدحرجته وانطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول الناظم واشدد او اشدا
شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل
الى التعجب منهما باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول يكون مؤولا بان والفعل
المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبنا للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما
ضرب فيها بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي وان يعلم ان الفعل الذي يتعجب بسببه انما
المبني للمفعول فليبقى لفظ المنفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن اللبس جاز ايراد
المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قال الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع
الثاني فيوتى له بمصدره فتقول على الاول ما اشد كونه جميلا او تقول على الثاني ما اكثر ما كان واشدد واكثر بذلك اي بكونه جميلا
وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس ويذر ويدع والذي لا يتفاوت معناه نحو مات وفنى فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب
منهما ايضا اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان
اريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما افجع موته وافجع بموته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يختص التوصل باشد مما
فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما اشد ضرب زيد لعمرو وما ورد من بنا فعلي التعجب من غير استيفا الشروط فنادر
لا يقاس عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها الناظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا
تقس على الذي منه اثر **هذا باب نعم وبئس وما جرى مجراهما** وهما لانشا المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية
الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تا التانيث الساكنة بهما
عند جميع العرب في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وتقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند
باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكا وبرها سرقة وقول
اخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير نعم السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير
فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامهما فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهي التي حررها
ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في انهما فعلان وانما اسندهما الى الفاعل فذهب البصريون
الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تابط شرا فنعم
الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم للمذموم وهما في الاصل جملتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفرا الى ان الاصل في
نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت الصفة التي هي
الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل وبئس الرجل عنده رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم
عمرو ويرد قول الكسائي والفرا انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريقة الاولى هي المشهورة واصحهما
ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس وانما لم يتصرفا للزومهما انشا المدح

باب نعم وبئس

في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين

في نعم وبئس

والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا للانشاء فنعم منقولة من قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا
ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر الثاني على الاصل المنقول عنه وفتح الاول وكسره مع سكون الثاني وكسرهما عند بني تميم و
لا يجيز الحجازيون فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في اول شرح الايضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائي واما
عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم اما
بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية
على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج
تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب الى سيبويه ورد بانه يؤدي الى التكاذب في نحو قولك
نعم الرجال زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا لانك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف
القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني فهي مشار بها الى ما في الاذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا
تريد الجنس ولا فردا معهودا تقدم والثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون والجزولي ومثالهما
نحو نعم العبد وبئس الشراب ومعرفين بالاضافة الى ما قارنها اي ال نحو لنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة
الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي ص نعم ابن اخت القوم غير مكذب زهير حسام مفرد من حمائل فغير حال وزهير مخصوص
بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبر ان لمبتدا محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان
لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها او رافعان
لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق لهما في المعنى بدل المذكور عقبا لهما والى ذلك اشار الناظم
بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير
بئس هو اي البدل وقوله في مدح هرم بن سنان نعم امرأ هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع لها وزرا ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على
الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء وهرم هو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت
قال ابن عصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت الخصلة
الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض منه شيء
كالتاء في الحديث انتهى والمراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل
الظاهر انه لا بد ان يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما
واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء
فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي بكسر السين مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل ام
لا ووجهه ان التمييز لرفع الابهام ولا ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بان من الاجماع على جواز لهم من الدراهم عشرون درهما وفي
التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب لقد علمت بان دين محمد ص من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد
جاء في الباب كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه متعين وما اورده عليه في الوجه الاول لانه من
التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب يحتمل ان يكون من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل الظاهر
جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول كقوله وهو ابو بكر ابن الاسود المعروف بابن شعوب يخبره فلم يعدل سواه
فنعم المرء من رجل تهامي فجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن لما افاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه
تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسب اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فان كسرت
شددت يا النسبة وان فتحت لم تشدد والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف
عنهم قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها
جملة فعلية فهي معرفة ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم به اي نعم الذي يعظكم به و
هو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة تامة في نحو فنعما هي اي فنعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه
والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء في الصدقات ثم حذف المضاف واقيم عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل
هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني وهو نعما هي تعد

بجملة

الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم
ان ما هذه على ثلثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة وهي
فاعل نكرة تامة تمييز وعليها فالمخصوص محذوف واي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئس ما تزويج ولا
مهر وفيهما ثلثة اقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء
وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا وفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع
نصب على التمييز والثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة فاما القائلون بانها في موضع نصب على
التمييز فاختلفوا على ثلثة اقوال الاول انها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد
قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص
ما اخرى موصولة والفعل صلتها وما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا قال المرادي ونقل عن الكسائي واما القائلون بانها في موضع رفع
على الفاعلية فاختلفوا على خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ونقله في
التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة
والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها
لاشتمالها على المسند والمسند اليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف واما القائل بانها المخصوص
فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة وهي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفرا واما القائل بانها كافة فقال انها
كفت نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية **فصل** ويذكر المخصوص وهو المقصود بالمدح والذم بعد فاعل
نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم وبئس
للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل
لقصد مزيد التقرير فجاؤا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص به ولا على سبيل الاجمال
لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير
ما يزيل ذلك الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتداء والجملة قبله خبره ولا يجوز غيره لك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش
وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب قوم منهم الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد
وابن السراج والفارسي وابن الجني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتداء حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه
ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتداء وخبر اسم ليس يبدو ابدا وغير الغالب
انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتداء على القول بفعليتهما والجملة بعده خبر نحو نعم زيد الرجل وعمرو بئس الرجل و
جوزوا على القول باسميتهما ان يكونا مبتدئين والمخصوص الخبر وقد يتقدم من الكلام ما اي شيء يشعر به اي بالمخصوص بالمدح والذم
فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي هو فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله
تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يقدم مشعر به كفى وليس منه اي من حذف المخصوص قول النظم العلم نعم المقتفى
والمقتفى وانما ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم بالابتداء اما اذا جعلناه خبر المبتدا محذوف تقديره هذا
العلم على حد سورة انزلناها اي هذه سورة او مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكره
الناظم **فصل** وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء صالح للتعجب منه فانه يجوز
استعماله على فعل بضم العين اما بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين كضرب وقتل او مكسورها كعلم
وفهم بضم العين فيهن فانها حولت لتلتحق بالغرائز لتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف ان يدغم نحو حب ويجوز النقل كاسبق وحكم معتل العين
واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوي او من باب شويت قلبت الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل
فيه ما فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص
المضموم العين نحو سرو يجوز تسكينه واما المفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل و
فهم الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي والاكثرون يجري مجرى نعم وبئس في
افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر والمستتر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز

وبالعكس

في نعم وبئس

تقديره تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم وبئس الخبيث
عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء بالمد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل كبئس ساء
فانه في الاصل سوأ بالفتح من السوء بالضم ضد السرور من ساءه الامر يسوءه اذا احزنه فهو متعد متصرف فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم
ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المقرون بال ساء الرجل ابو جهل وفي المضاف
الى المقرون بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا وفي التنزيل ساءت مرتفقا ففي ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
يعود الى النار ومرتفقا تمييز على حذف المضاف اي نار مرتفق لان التمييز لا بد ان يكون عين المميز في المعنى والمرتفق المتكأ وفيما يحتمل الفاعلية
والتمييز ساء ما يحكمون فيجري فيها الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي يحكمونه وان جعلناها تمييزا فهي نكرة
موصوفة اي ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى
فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله ال ولا الاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز في فاعل المذكور ان ياتي به اسما ظاهرا مجردا من ال وان يجر
بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في التعجب وان ياتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد حملا على ما افهم زيدا
والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد حملا على احسن بزيد وسمع من العرب مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي
بزيادة الباء في الفاعل اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء يجود جودة اذا صار جيدا واصل جاد جود بفتح
العين فحول الى فعل بضم العين لقصد المبالغة والتعجب وزيد الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل جاد بهن وابياتا تمييز
وجدن ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك تبين ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح
حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام اصل حب بالزور حبب الزور بفتح الزاي بمعنى الزائر فزاد الباء في الفاعل حملا على احبب بالزور وضم
الحاء لان الفعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فتقول
ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الراء وضرب الرجل بضم الضاد وسكون الراء وصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد
الميم هو الشعر جاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا ارفع بحب او فجر بالباء ومثال الضمير المطابق لما قبله الزيدان
كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل** ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال
الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل فجمع بين المدح والذم ومثله قول الاخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا
ذكرت مي فلا حبذا هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا ثم قال وان ترد ذما فقل لا حبذا ودخول لا في الذم على حبذا لا
يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا يكون الاسم غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه
الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب فعل ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله الفاعل ذا وانهما باقيا
على اصلهما من كونهما جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب اذا عطف على حبذا كقوله فحبذا ربا وحب دينا اي و
حبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل بحبذا ما فعل باخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان
وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة
كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه انتهى والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل
خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل بالعكس وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم
الفعل فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ
وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية اصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع واسميته ولكل
دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم الافراد والتذكير وبامتناع الفعل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية
وهو الاخفش وخطاب بتغليب جزء الاول وتغليبه لاكثر حروفا وسلامة مدعيها مما لزم مدعي غلبة الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه
ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح وبقولهم لا تحبذه بمجاراته المضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في
اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف فيستقل به الكلام ويقع بغير التركيب كثيرا واما يحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف
القائلون بعدم التركيب في علة كونه لا يتغير ذا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان في تثنية المذكر والهندان في
تثنية المؤنث وحبذا الزيدون في جمع الذكور والهندات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى
المثل السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا

ابنية فعل وسمة التفضيل رُطة

او مثنى او مجموعًا مكبرًا لبنا وافراده فالانه في الاصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تسترفده فقال لها هذا والصيف مضروب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده وقال ابن كيسان لان المشار اليه مضاف في المعنى الى المخصوص محذوف وفي حبذا حسن هند وكذا البناني ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في قط وقال الفارسي في البغداديات لان ذا جنس شامل شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل لما ذكر من انه كلام يجري مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واول ذا المخصوص اياكان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن بابشاذ انما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص فان ذاك مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم **تنبيه** اذا قيل حب الرجل زيد بحب هذه من باب فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف وعدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز ان تسكن عينه وان ينقل حركته الى فائه وان لم تكن الفا حلقية فما بالك بها اذا كانت حلقية والى هذا اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان نقل حبذا فتح الحا واجب للتركيب وجعلهما كالكلمة الواحدة والا فيجوز والله اعلم **هذا باب افعل التفضيل** وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل واما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي قلابة من الكذاب الاشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن الاخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الاخفش لانهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لافعل لهما واما قوله وحب شيء الى الانسان ما منعا فضرورة وانما يصاغ افعل التفضيل مما يصاغ منه فعل التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على افعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو اضرب ومن باب علم يعلم هو اعلم ومن باب فضل يفضل هو افضل كما يقال في التعجب منها ما اضربه وما اعلمه وما افضله واضرب به واعلم به وافضل به والى ذا اشار الناظم بقوله صغ من مصوغ منه للتعجب افعل للتفضيل وابى اللذ ابي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو احنك البعيرين بنوه من الحنك وهو سم عين والمعنى اكلهما اي اشدهما اكلا او من وصف لا فعل له كهو اقمن به اي احق بنوه من قولهم هو قمن به اي حقيق وهو الص من شظاظ بنوه من قولهم لص بكسر اللام اي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص اذا اخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ فيه وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة نحو هذا الكلام اخصر من غيره بنوه من اختصر ففيه شذوذ كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن افعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب منه فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل وسمع شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في احد شقي التفصيل هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وسمع شذوذا على الثاني هذا المكان اقفر من غيره وسمع بناؤه من فعل المفعول كهو ازهى من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح ولا يتكلم به العرب الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو اي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري قبل اسلامه فساومها فحلت نحيا مملوا فقال لها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال لها امسكيه فلما اشتغل يديها حاولها حتى قضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم فشهد بدرا وسمع هو امقت بحاجتك بنوه من عني بالبنا للمفعول فعلى هذا لا شذوذ فيه وما توصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل به الى التفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به الى تعجب وصل لمانع به الى التفضيل صل ويجاء بعد مصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد يأتي هناك ولا يأتي هنا ودل ذلك منفيا قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا الا ان المؤول بالمصدر غير فرق والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي **فصل** ولاسم التفضيل ثلاث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب كان احدها في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دائما ولو كان مسندا الى مؤنث ومثنى او مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان اباؤكم الاية الى قوله احب اليكم فافرد في الاية الاولى مع الاثنين وفي الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي من اجل ان افعل التفضيل اذا جرد من ال والاضافة لزمه الافراد والتذكير قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى اخر انه معدول وكذا اخر المؤنث لانه افعل التفضيل والبس من باب افعل

وسمع كرضي بالبنا للفاعل

باب افعل التفضيل

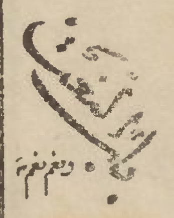
باب افعل التفضيل

التفضيل حقيقة لانه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ألحقه بالملحق به وصوّل لانه
بالنسب لانه اشبه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلثة امور احدها انه يطابق
لو كان نكرة والثاني انه لا تليه من لا لفظا ولا تقديرا والثالثة لا يتصف ومن ثم قيل في قول ابي نواس الحسن بن هاني الحكمي يصف الخمر
كان صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب انه لحن حيث انث صغرى وكبرى وكان حقه ان يقول اصغر واكبر بالتذكير واجيب
عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم
كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف بعد الالف قاف مكسورة في اخره عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة و
سبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة بعدها واو ولا همزة انه كان له ذوائبان تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعد افعل ان توتى من الجارة
للمفضول كما تقدم من الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في افضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها
لا يقع بعدها الى واختار انها للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمروا في الفضل واعترضه في المغني بانها لو كانت للمجاوزة
لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما يكون اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم
التفضيل لا يصاحب من حروف الجر الا من خاصة وقد تحذف من مع مجرورها للعلم بهما نحو والاخرة خير وابقى اي من الحيوة الدنيا وقد جاء
الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان جردا
واكثر ما تحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل
اعلم نحو زيد افضل وكان زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت زيدا عمروا افضل ويقل الحذف اذا كان افعل حالا
كقوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا فاجمل حال من تا المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان
لخلنا اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة بن الجلاح تروحي
اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل فاجدر صفة لمحذوف هو وهو عامله المعطوف على تروحي اي تروحي الى مكان اجدر من غيره بان تقيلي
منه غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية ومنه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من الترويح بمعنى الرواح وقت العشاء واجدر بالجيم اي احق وتقيلي
من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن
نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضاف الى بارد وظليل وهما وصفا الموصوفين محذوفين
والاصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم من مع مجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور بمن مستفهما به لان الاستفهام
له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن تقدم من على عاملها وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من مستفهما
فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله لمثل ممن انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا
اجنبي من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وفي نسخة ان لا تفضيل افعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل
الموضح تاخيرها له صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا الى الاستفهام
نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على افضل لانه انما اضيف الى ماله الصدر يستحق التقديم
والتصدير وما احسن قول الامين المحلي في المفتاح عليك بابواب الصدر تصدر وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الاستفهام وهو
الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على
املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اخبار التقديم نزرا وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم
يكن له ان يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية من الحالات الثلث ان يكون افعل مقرونا بال
له حكمان احدهما ان يكون مطابقا للموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق
نحو زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون والافاضل والهندات الفضليات
او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال ومع ذلك لا بد من ملاحظة
السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل
فيهما الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الاطول والافضل وكذا الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم
يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى والحكم الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان من وال يتعاقبان ولا يجتمعان كال والاضافة فاما قول ميمون
الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج جمعه بين من وال على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكثر

في افعل التفضيل

المعرف بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حالكونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور بدل نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم
او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل بين افعل
وتمييزه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير والحالة الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة
لزمه امران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد عن ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير ولكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم
بقوله وان لمنكور يضف او جردا الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل
رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل امرأة والهندان افضل امرأتين والهندات افضل نساء اذ قصد ثبوت المزية للاول
على جنس المضاف اليه واحدا واحدا او اثنين اثنين او جماعة جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان
افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء
اذا فضلن امرأة امرأة والهندان افضل من جميع النساء اذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات افضل من جميع النساء اذا فضلن نساء نساء فان
قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء العموم اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل رجل زيد افضل الناس اذا
عددوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا لما هو بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد
ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا فالجواب قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول فريق كافر به وقال الفراء
انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم لم يجز الا الجمع قال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها
اسم التفضيل يجب افرادها نحو انتما افضل رجل وانتم افضل رجل ومنه ولا تكونوا اول كافر به ومثله هو القياس
لان النكرة مميزة له وقد خصصت بالاضافة فاشبهت مائة رجل وقد اجازوا قياسا لا سماعا ان يثنى وان يجمع نحو انتما افضل رجلين وانتم
افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو ثلاثة اقسام
قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصد
به زيادة مطلقة وجبت المطابقة للموصوف تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء عن لفظ من ومعناها وقد تواردا على مثال واحد في قولهم الناقص
والاشج اعدلا بني مروان فيحتمل اعدلا ان يؤول بما لا تفضيل فيه اي عادلاهم لانهما لم يشاركهما احد من بني مروان في العدل ويحتمل انه اريد به
زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص ارزاق الجند والاشج بالشين المعجمة و
الجيم هو عمر بن عبد العزيز لقب بذلك لانه كان بجبينه اثر شجة من دابة ضربته والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لم تنو فهو طبق ما به قرن وان كان
افعل على اصله من افادة المفاضلة على ما اضيف اليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بال كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها
فاكابر مفعول اول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف اليه اكابر ولو لم يطابق لقيل اكبر مجرميها وفي بعض النسخ هم
اراذلنا ولو لم يطابق لقيل ارذلنا وجاز تركها اي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد بنيته معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس فاحرص مفعول
ثان لتجدنهم ولو طابق لقيل احرصي الناس وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل فيه افعل
كالمجرد ويلزم منه الافراد والتذكير ويرده اكابر مجرميها فان قدر اكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها مفعولا اولا كما قال ابن عطية
فيلزمه المطابقة في المجرد من ال والاضافة كما قال ابو حيان والى جواز الوجهين اشار الناظم بقوله وما لمعرفة اضيف ذو وجهين عن
ذي معرفة هذا اذا نويت معنى من وذكر صاحب الامثال السائرة ان افعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى اهم خير ام قوم تبع
اي لا خير في الفريقين انتهى **مسئلة** تتعلق بافعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز اذا كان
المخفوض كلا او افعل بعضه وعكسه واما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز ان لم يكن فاعلا معنى الا ان كان افعل
مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فانه يرفع افعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع
على الفاعلية يعود على زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه والى ذلك اشار الناظم بقوله ورفعه
الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه او افضل منه انت بخفض افعل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب وانت على الفاعلية بافضل
على معنى فاق في الفضل ابوه او انت واكثر العرب يوجب رفع افضل في ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير
مستتر فيه عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل
افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله ومتى عاقب فعلا فكثيرا
ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس مسبوق بنفي وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك الاجنبي

على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل تفضيل وهو صفة لرجل
وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين
فباعتبار كونه في عين زيد فاضل وباعتبار كونه في عين غيره مفضول والمعنى ان الكحل في عين زيد احسن من نفسه في عين غيره من
الرجال ونظيره قول الاصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلوة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد رفع افعل التفضيل الاسم
الظاهر في هذا المثال الهيئة بالقرائن التي قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رأيت رجلا يحسن في
عينه الكحل كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه ابو حيان
في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في
عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا
او تدخل على محله اي على محل الكحل وهو العين او تدخل على ذي المحل وهو زيد فتقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد
بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل او ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على محل الكحل وهو العين او ما
رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من على ذي المحل وهو زيد فتحذف مضافين اذا ادخلت من على المحل وهو العين او مضافة
اذا ادخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل
فيستغنى عما بعد المرفوع نحو قول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وذي محله اختصارا وربما ادخلوا من
على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول
وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو الجميل واقاموا المضاف
اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق فالفضل الثاني هو المفضول
وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو
فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل
اجنبي مسبوق بنفي ولكن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به
الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الآخر واذا
حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر هنا لئلا يفصلوا بين افعل التفضيل
ومن ونحو ذلك لا يجوز رفعه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل والنهي والاستفهام وتبعه الموضح
في شرح القطر ولم يرد سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب



هذا باب النعت

ويرادفه الصفة والوصف التابع التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه نحو ما قام الا
زيد ولا ولا فانهما مشتملة على التوكيد ولا تبعية فيها ودليل الحصر في خمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف او لا الاول عطف النسق
والثاني اما ان يكون على نية تكرار العامل او لا الاول البدل والثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة او لا الاول التاكيد والثاني اما ان
يكون بالمشتق او لا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في
التسهيل واختلف في عامل التابع فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب الى سيبويه وقيل العامل
فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره اذا جاء
مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو بهم بزيد وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال
ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة
الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف والى ذلك اشار الناظم بقوله يتبع في الاعراب الاسماء الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم
المشار اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق
به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح والتخصيص ومجيء البدل للايضاح
في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان فلان
الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلانه نفس الشيء لا معنى فيه قال ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني زيد التاجر
في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر في الحقيقي وتاجر ابوه في السببي واختلف في معنى

الايضاح

باب النعت

الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فانه قد يكون للايضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطايعين والعاصين او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او التوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة واجيب بان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما انما هو بطريق العرض مجازا اذ استعمال الشئ في غير ما وضع له **فصل** ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلثة الرفع والنصب والجر ومن التعريف والتنكير تقول في التعريف جاء زيد الفاضل برفعهما ورايت زيدا الفاضل بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورايت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها ايضا ونعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاءتني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة ونصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام ابا بالتمييز فوافق النعت منعوته في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلثة وفي التعريف والتنكير وبكمله الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن او اضيف الى نكرة فانه يلزم الافراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك لو قلت مررت برجل افضل شخص وبرجلين افضل شخصين وبرجال افضل اشخاص نحو الاخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الاتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوف نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل قتيل وامراة قتيل وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي الوصف حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول في الوصف مررت برجل قائمة امه بتانيث قائمة لانها مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى الاب وان كان الموصوف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابواهما بافراد قائم وان كان المنعوت مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ومن قال من العرب كطي وازدشنوءة قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف اذا اسند الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع المذكر مررت برجال قائم اباؤهم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم بافراد الفعل من علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابدي والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل اخرون فقالوا ان كان النعت متابعا الجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد او مثنى كمررت برجل قيام غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي ومررت برجل ضاربه هو كما تقول ضربته هي وضربه هو وجاءني غلام رجلين ضاربهما كما تقول ضرباهما ومن قال ضرباهما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضرابهم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير

اذا رفع الظاهر

في النعت

فصل والأشياء التي ينعت بها أربعة كما في النظم أحدها المشتق وهو المشار إليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به الفعل أو وقع عليه كضارب من أسماء الفاعلين ومضروب من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو أفضل ومما هو بمعنى اسم الفاعل المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج غير ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني مما ينعت به الجامد المشبه بالمشتق في المعنى وإليه أشار الناظم بقوله وشبهه ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق كاسم الإشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعهما وأسماء النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الإشارة ينعت به المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال وأسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأنواع أفادت من المعنى ما يفيده المشتق لأن لفظ هذا معناها الحاضر ولفظ ذي مال معناها صاحب مال ولفظ دمشقي معناها منسوب إلى دمشق فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا من وما وعلى ذي التي بمعنى صاحب ذو الطائية وفروعها وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر وتمري مما هو منسوب إلى التمر فهو من وأما أسماء الإشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل لأنها ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت به الجملة وإليها أشار الناظم بقوله ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله فجملة ترجعون ومحلها نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي أو نكرة معنى لا لفظا وهو الاسم المعرف بأل الجنسية كقوله ولقد أمر على اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي في الأصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك انتهى ويجوز أن يكون الجملة حالا نظرا إلى اللفظ وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله أو مقدرا إما مرفوع كقوله إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار أي هو عار أو منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح أي حميته أو مجرور ويتعين إن كان المنعوت اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالأول نحو شهر صمت يوما مبارك أي منه والثاني نحو عنبر كر بدرهم أي منه وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش والشرط الثاني أن تكون الجملة خبرية أي محتملة للصدق والكذب وإليه أشار الناظم بقوله فأعطيت ما أعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا الإنشاء البيع بذلك لأن الطلب والإنشاء لا خارج لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع هنا إيقاع ذات الطلب فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن أتت فالقول أضمر تصب لأن القول كثيرا ما يضمر في الكلام كقوله وهو العجاج على ما قيل يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا باللبن مخلوطا بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب حتى إذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط فظاهره أن جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب قط نعت لمذق فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول أي جاؤوا باللبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور والأصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب قط يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فإنها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فأوله بمقول عند رؤيته هذا الكلام فتقول هو صفة وجملة الاستفهام معمولة له انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال مصدر قولك مذقت اللبن إذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى جاؤوا بلبن صار منه لون الورقة التي هي لون الذئب لما سمي اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب إلى سواد والرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني أن يكون مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا فقالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح الزاي

الصفة

او بمنزلة مصدر ثلاثي

باب النعت

نظر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فان فعله نظر فهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت
كيف صح ان يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق اسم فاعل ومفعول اي عادل اسم فاعل
عدل ومرضي اسم فاعل رضي وزائر اسم فاعل من زار ومفطر اسم فاعل افطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا اصله غير مصدر نحو مررت
برجل هدك وشرعك وحسبك فانه على الخلاف معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذو كذا ولهذا التزم افراده
وتذكيره كما يلزم ما لو صرح بذي وفرع عد فيقال هذا رجل عدل وامراة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل
ذو عدل وامراة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف بل جعل
العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا
يجمع ولا يؤنث فاجري على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة ضيفة فقليل **فصل** واذا نعت
غير واحد فان كانت النعوت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي على ضربين
احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا ياتيان فيه فيقوم
العطف مقامهما واما لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد معنى النعت ولفظه استغني
بالتثنية والجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاء رجلان فاضلان ورجال فضلاء وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل
والكريم او لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها والضارب من الضرب في الارض اي
السير فيها وجب التفريق بالعطف لان اصل التثنية والجمع بالواو وخاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعت غير
واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف
احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر والبالي هو الذي ذهب بعضه وبقي شيء من اثاره
في مقصود وقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال لان الشاعر هو الذي ياتي بالكلام
منظوما والكاتب هو الذي ياتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا ياتي فيها
التفريق لا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لان نعت الاشارة
لا يكون الا مطابقا في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن الضمير في المشتق عليه قال الزيادي ومن قدره بدلا او بيانا جاز
وقد اجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي واذا تعدد المنعوت مع تفرقه المنعوت
فان كان العامل فيهما واحدا او اتحد العمل فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل وعجوز حلقيين لان العطف نائب عن التثنية
والجمع وان اختلف واختلف نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وان اتحد نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين
واتباع الاخير عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى
العامل وعمله لفظه او جنسه جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدئين او منصوبين او نحو ذلك فمثال اتحاد
عمله معنى ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورايت زيدا ورايت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو
الكريمين ومثال اتحاد معناه وعمله جنسه كجاء زيد واتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورايت زيدا بعيني وابصرت خالدا الشاعرين
وسفت النفع لي خالد وشبوه لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع في النوع الثاني وفصل في الاول فقال ان قدر الثاني فالقطع وتاكيدا للاول
هو العامل جاز الاتباع وخص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتدئين كهذا زيد وذاك عمرو
العاقلان اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في
القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك احببت زيدا وودت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فان اتحد
الاول جاز هذا انتهى وجزم به في النظم فقال ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان
او اختلف العمل فقط كهذا مؤلم زيد بالجر وموجع عمرا بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدا او بالنصب على اضمار فعل
ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى تسليط عاملين مختلفي المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت هو العامل في النعت
وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عندهم
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور العاملين اربع احدها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت زيدا
ومررت بعمرو والصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة

باب النعت

على جواز الاتباع فيهما للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع للثانية منهما والفراء بعكس ذلك الصورة الثالثة ان يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحد معنى وعملا ويحته صورتان ان يتحد لفظا اولا فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيد ابن السراج بان يقصد بالثاني توكيد والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا وهذا كله مع اتحاد جنس العامل فان اختلفا نحو هذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان وليت زيدا وان عمرا في الدار الفاضلان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي الى جوازه تفصيل اذا لم تنكر النعوت وكان المنعوت معلوما بدونها لنعت حقيقة او دعا جاز اتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو الجماء الغفير وجاء على منشأ انه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع بينهما لكن بين القطع والاتباع يشترط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية اخت طرفة بن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الازر فقومي فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة في الدعاء ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعاء له بان يبقى ذكره ولا يذهب لان بقاء ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز ان يكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد الازر جمع ازار والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها للاضياف والنازلون في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم اذا كان القتال في موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا انهم لا يخونون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على غش ولا مكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الاتباع لقومي وعلى القطع بانهما خبر مبتدأ تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا بانهما مفعول فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي وعلى القطع بانه خبر هم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع بانه مفعول امدح او اذكر على ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية ولما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفاء اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع ويقطع ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والاتباع في البعض مشروط بتقديم المتبع والى جواز الاتباع والقطع اشار الناظم بقوله واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها كلها للمنعوت لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد واليه اشار الناظم بقوله وان نعوت كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في اسمه ثلاثة من الناس لهم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع او الى النصب او الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صائدا ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة اذا خلا جيدها من القلائد وقطع

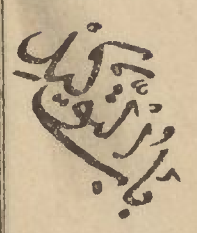
دون الاول

وقطع بعضا

باب النعت

الثاني وهو شعثان بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي آخره مثلثة جمع شعث بالمد وهي المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل
محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضعة والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم نعت لم يحسن
القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدأ او مفعولا لفعل فان كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب
حذف المبتدأ ان رفعت النعت وقدرته هو والفعل ان نصبت النعت وقدرته في المدح امدح وفي الذم اذم وفي الترحم ارحم وعلى
ذلك يحمل قول الناظم وارفع وانصب ان قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو
فهو مبتدأ والحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم وامرأته مرفوع بالفتح لعطف على فاعل
يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لان الصفة
مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح
او الذم او الترحم جعلوا اضمار العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله مثلا
لخفي معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا وان كان النعت المقطوع لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر
العامل وهو المبتدأ او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف
والنصب على المفعولية بفعل محذوف فلك ان تظهر كلا من المبتدأ والفعل فتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال
سائل يقول من هو او من تعني **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا لمباشرة العامل اما باختصاص
النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات اي
اعمل دروعا سابغات فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به وحيث حذف المنعوت
اقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشره فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب
ولقد جاءك من نبأ المرسلين اي بعض من نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة او كان النعت جملة او
شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي منا فريق ومنا اقام
ظعن ومنا فريق اقام فجملتا ظعن واقام جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء بمنا فريق ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان
بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما
قدره البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا
شكر او كفر اي الا رجل شكر او رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس كقوله وهو ابو الاسود الحماني يصف امرأة
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم
تأثم في مقالتك فحذف الموصوف بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة
من تأثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة
النعت وهو يفضلها لكون الجواب فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور وبين المبتدأ المؤخر وهو
احد المحذوف وانما قدم ما حقه التأخير لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين
المهملتين ما يعده الانسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم قلبت الواو ياء لوقوعها بعد
كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق وما تريد اي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما
منا الا على اهبة او ما فينا الا على اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف
الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل
سفينة غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك فان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة
فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع فحذف النعت
وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي احوج الى تقدير هذا النعت تحري الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع
ولكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتخلى عن رينة الكذب وعلله في المغني بدفع التناقض و
اعترض بان عدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين
مائة مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع

وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن يخفض اليوم لا يرفع فقال النبي ﷺ اقطعوا لسانه عني فزادوه
حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس والتدرء بضم التاء المثناة الفوقانية واسكان الدال
المهملة وفتح الراء السابقة على همزة القوة والعدة كقوله وهو الله في الاكبر ورب سبيله الحد بن بكر مهفهف اهاف فرع وجيد مخذف النعت
فيهما ونعي المنعوت اي فرع فاحم وجيد طويل بدليل اذا نبيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل باثباتهما
موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفا والعين الشعر والفاحم بالفا والحا الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان اليا مخفف
العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت والنعت عقل
يجوز حذفه وفي النعت يقل **فصل** ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه
الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا والنعت
بحواله نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل واذا نعت بمفرد وظرف وجملة
قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن والله اعلم بالصواب **هذا باب التوكيد** ويقال التاكيد وهو لغتان
فيه ولم ينفرد احدهما بتصرف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة
والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسياتي اخر الباب ومعنوي وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده ولم يستعمل الفاظ محصورة
وغيرها كان التابع لها اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله
بالنفس او بالعين الاسم اكدا تقول جاء الخليفة فيحتمل انه على تقدير مضاف وان الجائي جزؤه او ثقله بكسر الثاء المثلثة وسكون القاف
واحد الاثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا اكدته بالنفس فقط او بالعين فقط او بهما معا بشرط تقدم النفس فقلت جاء الخليفة
نفسه او عينه او نفسه وعينه ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه واندفع المجاز وثبت الحقيقة و
نص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق
للمؤكد بفتح الكاف ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله مع ضمير طابق المؤكدا تقول
جاءني زيد نفسه او عينه وهند نفسها او عينها والزيدون انفسهم او اعينهم والهندات انفسهن او اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم
ولا اعيانهم في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل بضم العين فيقال جاءني الزيدان والهندان
انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجاز ذلك ابن اياز
في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما اختير الجمع
في المثنى كراهة اجتماع مثنيين وعدل الى الجمع لان التثنية جمع في المعنى ويترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم
قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا او معنى الى متضمنهما لفظ الافراد على لفظ التثنية
ولفظ الجمع على لفظ التثنية انتهى كلام الناظم وغيره بعكس ذلك فرجح التثنية على الافراد ولم اقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد
قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية من الشعر كلا وكلتا للمثنى نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل و
جميع وعامة لغيره اي لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزى بنفسه او بعامله نحو جاء القوم كلهم او جميعهم او عامتهم
والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت العبد كله او جميعه او عامته ويجب ايضا اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع
والمتبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا بالضمير موصلا وليس منه اي من التوكيد خلق لكم
ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء
والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل الصواب ان جميعا في الاية الاولى حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل
من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير و
يجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاء في كل القوم ويجوز مجيئها بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز الا في الضرورة
قاله في المغني وقال ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها
عن الاضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرفي قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير
بعض مضاف الى متبوعهن فمن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز ان يكون



الاصل جا

باب التوكيد

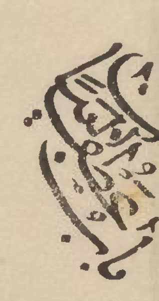
الاصل جاء احد الزيدين واحدى المرأتين وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان فمقدر يخرج من
احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
لامتناع التقدير المذكور لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم
الفائدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى اجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بان العرب قد
تاتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله لرفع
الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفائدة اذ يستحيل نسبة المجيء الى جزء المتصل به بدون البعض الآخر و
التوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة من العرب ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل قحطان والاكرمون عدنان
فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا
ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان
ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف على الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله فانه
هبنك عن هند وانت جميع وكذا التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين والتاء فيها لازمة بمنزلتها في اللزوم في
نافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة بالتاء
وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم واستعملوا ايضا ككل فاعله من عم في التوكيد مثل النافلة على
الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة على ما ذكروه فان من اجلهم سيبويه
ولم يغفله انتهى وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه فذهب ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد
فانه تخصيص والتوكيد تعميم **فصل** واذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع
فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون و
الى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو
قولك جاء الجيش اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم اجمعين و
اليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء
بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما
استغنوا عن الباب بتثنية سي بكسر السين المهملة وتشديد الياء عن تثنية سواء بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان الا نادرا واجاز
الاخفش والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعاء فتقول على رأيهم جاء الزيدان اجمعان بتثنية اجمع والهندان جمعاوان بتثنية
جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعاء واذا لم
يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك ان بعض الكوفيين اجاز توكيد
النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور
البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل وعن نحاة البصرة المنع شمل وتحصل الفائدة بان
يكون المنكر المؤكد محدودا وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول وان يكون التوكيد
من الفاظ الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكفت اسبوعا كله وقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب
يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كالناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه
لان الشاعر تمنى ان يكون عدة الحول من اوله الى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب
لان الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة
غير محدودة فان الزمان يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك
ولا يجوز هذا انا نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي دفع توهم استعمال اللفظ في
معناه المجازي الا بالنسبة الى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا
اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او
بالعين وجب توكيده اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين فبعد

باب التوكيد

المنفصل عينت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم
وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهة ايهام الفا عليه عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت عينها لتوهمت
الناظرة او نفسها لتوهمت نفس الحيوة وحملوا ما لا لبس فيه على ما اللبس كما في مسئلة ابراز الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل
والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون
انفسهم فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما
هو اضعف منه ونحو الف ضربتهم انفسهم ومررت بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب
اما الاولان فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لان كلهم المتصل بضمير
لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم بقوله واكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي
فهو اللفظ المكرر به ما قبله من لفظ ذا في التسهيل وتقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة
ولا يزيد على ثلثة مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت
سكت زيد واجل جير وقعد فجلست وفعل باسم فعل نحو انزل نزال وضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجي مكررا وان كان المؤكد جملة اسمية او فعلية فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة
كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سوف تعلمون الاية ثم كلا سوف تعلمون وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم
الدين ونحو اولى لك فاولى الاية ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض
بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يزد فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفا وياتي في الجملة المؤكدة بدونه نادرا بدون العاطف
نحو قوله عم والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلث مرات ويجب الترك للعاطف عند اللبس وايهام
التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احدهما عن الاخرى و
الفرض انه لم يقع الضرب منك الا مرة واحدة وان كان المؤكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا فواضح امره من انه يتكرر
بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله عم ايما امرأة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلث مرات و
قوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعا وللشر جالب وكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمرا بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على
التحذير ودعا بتشديد العين من امثلة المبالغة وان كان المؤكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يؤكد به كل ضمير متصل والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت انت واكرمتك انت ومررت بك انت
فيقع ضمير الرفع توكيد الجميع الضماير المتصلة وان اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور
لان اول احوال الاسم الابتدا وعامل الابتدا ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ
يعمل فيهما فيتصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشي بعينه دون من يقوم مقامه ويشبهه احتجنا الى
ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نا نحو قمنا واكرمنا وغلامنا
وهو القياس لان اصل الضماير ان تاتي على لفظ واحد كالاسما الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه انه يقول واستعير
المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا وكرر
بما وصل به موكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع اللفظ الذي به وصل نحو جعلت جعلت
واكرمتك اكرمتك وعجبت منك منك لان اعادته مجردا عما وصل به يخرجه من الاتصال الى الانفصال والفرض انه متصل وان كان
المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به في جواب نفي او اثبات فواضح امرهما من تكرر الفعل والحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى
بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل بن عبد الله لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين
وبثنة بفتح البا الموحدة وسكون الثا المثلثة وفي اخرها تا التانيث اسم محبوبته وبتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق
جمع موثق بمعنى ميثاق واصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد غير جوابي وجب انه ان يفصل بينهما
اي الحرفين المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد ان كان نحو ان ان الحرف المؤكد فضمير الكون كالجزء منه و
الى الامر الثاني اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما
انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى لو اقعت مفعولا ثانيا لا يعدكم وفصل بينهما بالظرف وما بعد

عطف البيان

واعيد مع ان الثانية الضمير المتصل به لان الاولى هو الكاف والميم ووجب ان يعاد هو اى لفظ المتصل بالحرف المؤكد انكان ما
اتصل بالحرف المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى اعيد مع ان الثانية ما اتصل
بان الاولى وهو لفظ زيدا وان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذى اتصل
بان الاولى فى عود ضمير هو الاولى من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففى رحمة الله هم فيها خالدون ففى الثانية
توكيد لفى الاولى واعيد مع فى الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد الظاهر
لان الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد
هو وانما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله فى المغنى وكذا اذا اعيد ظاهر مضافا للظاهر فانه يختار اضافة التوكيد لضمير نحو
وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام
التسهيل ان الفصل قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه وشذ اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير
فصل كقوله ان ان الكريم يحلم ما لم يرين من اجاره قد ضيما فاكدان الاولى بان الثانية من غير فصل بينهما واجازه الزمخشرى اختيارا
قال ابن مالك فى شرح التسهيل وقوله يعنى الزمخشرى مردود لعدم امام يستند اليه وسماع يعول عليه ولا حجة له فى هذا البيت
لانه من الضرورات واسهل منه اى من هذا البيت فى اتصال الحرفين قوله وهو حطائط المجاشعى وقيل الاغلب العجلى حتى
تراها وكان وكان اعناقها مشددات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو وكان فلم يتصل لفظ بمثله بل بغيره لان التوكيد
الاول وهو الواو والثانية مفصول بالمؤكد الثانى وهو كان الاول والتوكيد الثانى مفصول بالتوكيد الاول والمؤكد الثانى
قاله الموضح فى الحواشى وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارسى فى التذكرة فى هذا البيت ولا يجوز ان يكون على الزيادة
يعنى التوكيد لمكان العطف بالواو لان هذا العطف لم يرد فى موضع نقله الشاطبى عنه فى باب التنازع واقره والضمير فى تراها
واعناقها يرجع الى المطى المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير واشذ منه اى من البيت الاول قوله وهو رجل من
اسد فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف واحد فاتصل لفظه بمثله
واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن يعفر فاصبحن لا يسألنه عن بما به اصعد فى علو الهم ام تصوبا لان المؤكد بفتح
الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لانها
بمعناها فهو توكيد بالمرادف فله سهل لا حدثها انه على حرفين والثانى ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف
للما بهم قاله فى شرح الكافية **هذا باب العطف** وهو فى الاصل مصدر عطفت الشىء اذا ثنيته وعطف الفارس
على قرنه اذا انثنى اليه وهو فى الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتى فى باب يلى هذا وعطف بيان بغير حرف واليهما
اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام الان فى عطف البيان واليه اشار الناظم بقوله والغرض الان بيان
ما سبق وسمى بيانا لانه تكرار للاول لمزيد فى زيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة فى توضيح
متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا معنى قول الناظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة
فخرج بالشبه للصفة النعت لان المشبه للشىء غير ذلك الشىء فكانه قال التابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد
والنسق والبدل والاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابى حفص للايضاح وتقدم فى باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصته
قائله مع عمر بن الخطاب والثانى وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون وجماعة من البصريين منهم
الفارسى وابن جنى وجماعة من المتاخرين منهم الزمخشرى وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار فى النظم بقوله فقد
يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكون منه اى من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مساكين فيمن يوف
كفارة فطعام مساكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين
وغيرهم يوجبون فى ذلك البدلية بدل كل من كل ولا يجوزون عطف البيان فى المنكرات محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة
مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت
يوافق متبوعه فى اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهى الرفع والنصب والجر والافراد والتذكير والتنكير وفروعهن ففرع
الافراد التثنية والجمع وفرع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءنى محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والرفع



عطف البيان

واحد من ثلثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلثة ايضا وهي الافراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من
اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من
وفاقا الاول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم لان
البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المونث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا
لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام ابرهيم
او بعضها مقام ابرهيم فهو مبتدأ او خبر مبتدأ وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص
من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى ذي
الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس ايضا لان عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت
في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قال الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف
البيان ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان
يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا اذا امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فانه
يتعين كونه عطف بيان على زيد ويمتنع ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا
لهذا اذ الجملة الواقعة خبرا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد فلو سقط
لم يصح الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن
رابط او امتنع حلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع
احلاله محل الاول اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله اي ابي طالب ابا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما
بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفلا يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير
البدلية يحلان محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى اذا عطف عليه اسم مجرد من ال
وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل
في نية احلاله محل الاول ولا يجوز ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه ال كالبكري
ويجوز البدلية في هذا البيت عند الفراء لاجازته اضافة الصفة المقرونة بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه
مرضيا عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري وليس ان يبدل
بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال
الرجال محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم
التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون منهم ومن ثم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع
صفة اي مضافا نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوى احلاله محل الرجل لوجب الرفع لان الرجل في هذا التركيب
واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرورا اي بمفصل نحو باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف
عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن
بمعنى اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو ايي وايك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا اخوينا زيد
وعمرو عندي لانه لو نوى احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخوينا لزم اضافة كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى
غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على ان البدل لا بد وان يكون صالحا
للاحلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا انك انت كون انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز اانت قال ابو سعيد علي بن مسعود في كتابه المستوفي اولى ما يقال في نعم الرجل زيد ان زيدا بدل من الرجل
ولا يلزم انه يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب
سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهب الاول
لم يصح كلامك انتهى ويفترق البيان من البدل بوجوه منها ان البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف

والتنكير ومنها انه لا يقع جملة بخلاف النسق ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل الاول وليس في نية جملة
اخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع **هذا باب عطف النسق** بفتح
السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الاحرف الآتي ذكرها وهذا معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور نعتا غير
المجرد وبتقييد الحرف بالآتي ذكرها نعت التفسير من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فان اسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف
التفسير وهي اي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجلى على الاخفى وليس لنا عطف بيان
بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي الشركة في اللفظ وفي
الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهي اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد او فزيد او ثم زيد او حتى زيد فزيد
شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى وذهب الكوفيون الى
ان حتى ليست بعاطفة واما مقيد بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان المقابل
ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت
الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك مشركة
ما بعدها لما قبلها فيما يجاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا كانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى ذا شاء والصحيح
عند ابن مالك الاول والثاني ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند
الجميع من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن
من حروف العطف على ثلاثة اقوال احدها انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها
عاطفة ولا تستعمل الا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه والثالث انها عاطفة
تقدمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى انها حرف استدراك وليست بعاطفة واما لكونه بالعكس وهو ان
ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما نقله ابن عصفور ونقله
ابو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل كقوله وهو لبيد اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس
الجمل برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليس الجمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت
لفظا فحسب بل ولا لكن **فصل** في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين
من غير دلالة على ترتيب او عدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم انها تفيد
الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد
اطال الناس في الاختلاف في ذلك حتى افرد بالتصنيف واذا ثبت انها لمطلق الاجتماع في الحكم فتعطف متاخرا في الحكم على
متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم معطوف على نوح عطف متاخر على متقدم وتعطف متقدما في الحكم
على متاخر نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الله فالذين معطوف على الكاف مع اعادة الجار عطف متقدم على متاخر
وتعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى
ذلك اشار الناظم بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا وهذه ثلاث مراتب هي مختلفة في الكثرة والقلة
فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية رجحان وللتاخير رجحان
وللتقديم مرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين سائر حروف العطف بانها تختص
باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد
وعمرو واصطف زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وتساوى زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه
الامثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وتساوى زيد وجلست بين زيد اذ الاختصام
والتضارب والاصطفاف والمساواة من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت
بها بخلاف غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم واخصص بها عطف الذي لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان
وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي بفتح الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين

كلام ابن زكريا في التسهيل او
بيان ان ذلك وزهب
لمجيء ذلك ان اوهام
من كتاب في الالفاظ
لمنع

عطف النسق

والصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو على الرواية المشهورة وهي الصواب لان البينية لا يعطف فيها بالفا لانها تدل
على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا في التخريج فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول
فحومل فقال الخطاب المازني انه على اعتبار التعدد حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل على امكنة متعددة كما تقول
قعدت بين الكوفة زيد بين دورها واماكنها وان التقدير اماكن الدخول فاماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون
فالعمرون اذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندنا اصح من ان يجعل شاذا اذ ثبتت الرواية انتهى والدخول
بفتح الدال وحومل بفتح الحا موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج
ويلتوي فان قلت قد قدمت ان المساواة من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جا العطف فيها بام كقوله
نعم سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم قلنا اجيب بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية اذ الاصل سواء عليهم
الانذار وعدمه فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو وقال الموضح في الحواشي الثاني مما انفردت به الواو عطف سببي
على اجنبي في الاشتغال نحوه نحو زيد ضربت عمرا واخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الاول اذا
كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى الرابع عطف الشئ على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس
عطف عامل قد حذف وبقي معموله نحو والذين تبوأوا الدار والايمان السادس جواز فصلها عن معطوفها بظرف او عديله نحو
من خلفهم سدا السابع جواز تقدمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلثا
لست عنها بمرعوي وقيل لا يختص الواو بذلك بل الفا وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار
في الجر خاصة نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس كقوله كيف اصبحت كيف
امسيت العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق ومولا نفي
نحو ولا الضالين الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب واما الساعة الثاني عشر
عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال
الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على
الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك
ومن نوح فتشاركها فيه حتى نحو مات الناس حتى الانبيا فانها عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو
ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيدا الثامن عشر العطف
التلقيني نحو قوله تعالى من امن منهم بالله واليوم الاخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف في التحذير والاغرا نحو ناقة الله وسقيها
ونحو المروة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الاية الحادي والعشرون نحو
ابي وابيك فارس الاحزاب اما الفا للترتيب المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسويك وقد يكون للترتيب
الذكري والمراد به ان يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان المعنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول
واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون
المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره وتعقيب كل شئ بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة
الحمل وان كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد اذا لم يقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفا ايضا التسبيب
وهو ان يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني
نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالؤن منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول وهو الترتيب المعنوي
بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب بالمعنى
المراد واعترض ايضا بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى
فلو كانت الفا للترتيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها
باسنا فمجيء الباس مرتب على الارادة واراد الوضوء فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مرتب على ارادة الوضوء
الثاني ان الفا فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك
مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا

اذ مكان

اذا كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى بان اخراج
المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى اي يابسا اسود والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة والتقدير وان الذي
مضت مدة فجعله غثاء والثاني بان الفاء نائبة عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله وهو ابو داود
جرى في الانابيب ثم اضطرب اي فاضطرب وسيأتي قريبا والى افادة الترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفاء للترتيب باتصال وتختص
الفاء بانها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى ذلك الاشارة الناظم بقوله النظم واخصص بفاء
عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة
يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على
الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد ولكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لان ما في الفاء من معنى السببية اغنى عن الضمير لان الفاء تجعل
ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت اللذان ان يقوما يغضب زيد اخواك واخواك خبر
اللذان وعكسه وهو ان الفاء تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب هو زيد
فالذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة لعدم ضمير عائد على الموصول وهو الضمير المرفوع
بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في الخبر والصفة
والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فجملة تصبح الارض بالرفع جملة معطوفة على جملة انزل التي وقعت خبر ان وكان القياس ان لا يصح العطف لخلوها من ضمير
يعود على اسم ان لان المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك والثاني نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان وانسان عيني
يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه
من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ
هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا
منزلة الشرط والجزاء فاكتفى بضمير واحد في احديهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمه فالارتباط
وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد ان جاء عمرو فاكرمه فالاخبار اذا انما هو بمجموعها
والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي ثم قال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل ان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه
ونقل المكودي في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها حذفت فارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت
انسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر الماء اذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق
معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من
عائد على الموصوف وعكسه فالاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو ويعطف على
الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالاول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني
نحو عهدت يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب ان يدعى ان الفاء في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت
عن العطف كما ان الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي على الاصح فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وثم
للترتيب بانفصال نحو فاماته فاقبره ثم اذا شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بقوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها
زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الاعراف و
القصة واحدة وزعم الاخفش ان ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في
ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه
واقعة موقع الفاء وقد توضع ثم موضع الفاء كقوله وهو ابو داود جارية بن الحجاج كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب
اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه فقال وانما انه ليس كذلك بل الاضطراب
والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال
الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي
ما بين كل عقدتين من القصب واما ثم فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونها بالكلية ويحملون نحو جاء

القوم حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعد حتى على اضمار عامل و
العطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا
يجوز على العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى جعلت بعض خادما وبخل على زيد بكل شيء حتى بنعيه وانفي اجازه ابن
السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط مجرورها فلا يجوز قام القوم حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك و
هذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه اما بالتحقيق
بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع نحو قدم الحاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني
او بعضا بالتاويل كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله فان ما قبلها وهي الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله قال
ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره فالقاها على الاول توكيد وعلى الثاني
تفسير واما من رفع نعله فعلى الابتدا والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من قصة المتلمس انه وطرفة
هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة
فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فالقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او
شبيها بالبعض في شدة الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى ولدها لان ولدها ليس جزءا
منها ولا شبيها بها بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها صار كجزء منها وضابط ذلك انه حيث حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان لم
يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقول اعجبتني الجارية الا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها
على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل الاداة ما بعدها نصا وهنا
ليس كذلك فلا يصح استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية مرجعها الى الحس والمشاهدة نحو فلان يهب
الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات الناس
حتى الانبيا والملوك فان الانبيا والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي
كذلك فالاول نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني نحو غلبك الناس حتى
الصبيان والنسا فان الصبيان والنسا في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالصبى والانوثة والتحقيق كما قال في
المطول ان المعتبر في حتى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة
الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزا الاخر نحو مات كل اب لي حتى ادم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبيا او في زمن واحد نحو
جاءني القوم حتى زيد اذا جاءوك معا وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا او تاويلا
او تشبيها او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى
فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون
الا في الاطراف العالية والسافلة ولا جاء القوم حتى زيد اذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى ذلك اشار الناظم بقوله
بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلى وبقي عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى
يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي و اما ام فضربان منقطعة وتاتي ومتصلة وهي المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت
لفظة سوا او لا والمسبوقة بهمزة التسوية هي الداخلة على جملة بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل بحيث تكون الهمزة مع الجملة في محل
المصدر وتكون الجملة المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم الاية اي سواء
عليهم الانذار وعدمه او اسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي بعد موتي
ام وقوعه الان ومختلفتين بان تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء
عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قائم ام قعد اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما المسبوقة بهمزة طلب
بها وبام التعيين لاحد الشيئين لحكم معلوم الثبوت فاذا قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيد او قيل عمرو ولا يقال لا
ولا نعم لعدم التعيين وتقع ام المسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو أانتم اشد خلقا ام السماء او
متاخر عنهما ما لا يسأل عنه نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون فالسؤال في الاية الاولى وقع عن المسند اليه ولم يسئل عن المسند

في عطف النسق

وفي الثانية بالعكس فوسط ما تسئل عنه في الاولى وهو اشد تعلقا واخر في الثانية وهو ما توعدون وذلك لان شرط الهمزة المعادلة
لام ان يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا كنت تسئل
عن تعيين المبتدا دون الخبر ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تأخره لانه غير مسئول عنه وتقول اذا كنت تسئل
عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تأخره لانه غير مسئول عنه وقد
تقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل المفرد كقوله وهو زياد بن حمل بفتح المهملة وسكون الميم فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت
أهي سرت ام عادني حلم لان الارجح كون هي فاعلا لان الواقع بعد الهمزة فاعل لفعل محذوف يفسره سرت لان همزة الاستفهام بالفعل اولى من
حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال لانها متجددة واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا
ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم وطرقها الخائف وارقني اسهرني وهي بسكون الهاء بعد الهمزة
وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يعني انه قام من اجل الطيف منتبها
مذعورا للقائه وارقني لما لم يحصل التمتع محققا ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام والاسميتين كقوله وهو
الاسود بن يعفر التميمي لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر شعيث في الموضعين بالتصغير واوله شين معجمة
واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره ولهذا يكتب بالالف والجملة في موضع نصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل
اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره وحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن
ويحتمل انه ليس بممنوع الصرف نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين قال التبريزي
لانه يهجو بهذه القبيلة فيقول لم يستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر وبعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي
النسبين هو الصحيح نسب شعيث بن سهم او نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح السين المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون
وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في هذا البيت عن شرح قول الناظم وربما اسقطت الهمزة ان كان خفا
المعنى بحذفها امن ومختلفين نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور قاله
في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما ان يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما
سميت في هذين النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وقيل لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا
في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى
امر خارج عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق واطلاق الاتصال عليها انما هو باعتبار متعاطفيها
المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وعورض بان توجيه الثاني انما يأتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا
بهمزة التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية
في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق
جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة
التسوية لا تقع الا بعد جملتين وان الجملتين لا يكونان معها الا في تاويل المفردين وليس تلك كذلك والى نوعي الاتصال اشار
الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن لفظ اي مغنية وام المنقطعة هي الخالية عن ذلك المذكور في المتصلة فلا
يتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ولا يفارقها
معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله وبانقطاع وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد يقتضي مع
ذلك الاضراب استفهاما ما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والابل اسم جمع والشاء للجنس جمع شاة في اللفظ
ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل هي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما قدرنا بعدها
مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور
خلافا لابن جني وادعى ابن مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل عليه قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير مبتدا واستدل بانه قد
سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا نعرفه الا من جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان تكون متصلة وحذفت الهمزة وانتصب شاء
بمحذوف اي ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال
وهو الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي المنقطعة الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل

او منقطعة م

عطف النسق

يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول
الشاعر فليت سليمى في المنام ضجيعتي هنالك ام في جنة ام جهنم اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني
ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الاية والبيت
يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رأيت بواسط
غلس الظلام من الرباب خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رأيت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعاطفين نحو تزوج زينب او اختها
او للاباحة كجالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز الجمع بين
زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان يجمع بين العلماء والزهاد
في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو
لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام خبري واو للشك من القائلين ذلك وللابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في
ضلال مبين فانا او اياكم لعلى هدى كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني الشاهد في
الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم الثابت له احد الامرين كونه على هدى او
كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبده فهو على هدى وان من عبد غيره من جماد او
غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد المهملة بعد الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا كلام خبري وهو
مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاجمال بالضمير الذي لهما ثم فصل ما قاله كل فريق اي قالت اليهود
كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الاجمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او
حرف قاله ابن مالك في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب كبل مطلقا عند الكوفيين و
ابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة فكانك قلت لا بل اقيم حكى الفراء اذهب الى
زيد او دع ذلك فلا تبرح اليوم نقله في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لاو الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي
وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب عمرا ويكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي
وذلك عند عدم اللبس كقوله وهو حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي وسافع لان
البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو كما تقدم ويحتمل ان يكون او لاحد الامرين على بابها والمراد بين فريق ملجم
او سافع على حد اجلس بين العلماء او الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع بالسين
المهملة هو الاخذ بناصية فرسه وهو السفع بالناصية والى معاني او اشار الناظم بقوله خير ابح قسم باو وابهم واشكك واضراب
بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر فالاول نحو
تزوج اما هندا واما اختها والثاني جاءني اما زيد واما عمرو بمنزلة او في العطف والمعنى فيكون بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر
للشك والابهام وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة والى هذا اشار الناظم بقوله ومثل
او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وبرهان بفتح الباء والمنع من الصرف ليست مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما
ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيد قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل على العاطف
واما قوله وهو سعد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار فشاذ حذف الواو وكذلك
فتح همزتها وابدال ميمها الاولى ياء شاذ ايضا على سبيل الاجتماع والافصح همزتها الغير تميمية وقيسية واسدية وشالت نعامتها كناية
عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان اما
الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رأيت اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس
وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان يسبقها نفي او نهي عند البصريين والى ذلك اشار الناظم بقوله
واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو عند الفارسي والاكثرين فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر فيهما فما قبل عطف
على صالح وقيل بجار مقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره والنهي نحو لا يقم زيد لكن
عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم
السين ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن

عطف النسق

ورقا بالمد هو الحادث لصبيان الحي وورقاء ابوه والبواد جمع بادية وهي الجهة او بلدة لكن وانما هي حرف ابتداء ثم وليست عاطفة لان من شرط
عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة وقرئ
لكن كان رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو والواو الداخلة على لكن على ابا احد من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس
من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو لامتناع تعاطف الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه هنا منفي
والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو
وزعم ابن ابي الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وسبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم
فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرط وهو النفي او
النهي خلافا للكوفيين في اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها بشرطين افراد معطوفها وان يسبق بايجاب او امر او نفي او نهي
ومعناها بعد الاولين وهما الايجاب والامر سلب الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء وجعله لما بعدها كقام زيد
بل عمرو وليقم زيد بل عمرو فالقيام في المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد في معناها بعد الاخيرين والنفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من
نفي او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدى بها والى ذلك اشار الناظم بقوله
وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في ارض لا يهتدى بها ولا
يقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام واجاز المبرد وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها
فما يجوز على قوله وقول عبد الوارث ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو قاعد واستعمال العرب على خلاف ما اجازاه ويلزمهما
ان لا يعملا ما في قائما شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها
الا بعد الايجاب والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا
بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح وهي في ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو دون زيد
وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض
للشمس كسفة او افول والثاني كقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخى لا الى اجل واما لا فيعطف بها بشروط ثلثة افراد معطوفها
وان تسبق بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا وزاد سيبويه او نداء خلافا لابن سعدان بفتح
السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي
في نتائج الفكر فقال وشرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه الابدي في شرح الجزولية
وزاد فيكون الاول لا يتناول الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على زيد
ويجوز جاءني رجل لا امرأة اذ لا يصدق احدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والابدي مبني على صحة مفهوم اللقب
وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع ان بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل وزيد في
صحة التركيب فانما منع قام رجل وزيد فهي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل منه زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه
اذ قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في
صحة التركيب كان معناهما غير متعاكسين وللبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه
معمول فعل ماض فلا يجوز عنده جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء ورده بانه
لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه ان علة المنع عنده
رجوع الكلام من الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يأتي في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد
وعمرو ورأيت ابني زيد وعمرو وان زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك
جدك وقوله وهو امرؤ القيس كأنك دثار حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل يعطف عقاب القواعل على عقاب
تنوفي وهو فاعل فعل ماض ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب
واحد العقبان طائر معروف وتنوفي بفتح التاء المثناة فوق والفاء الحلو لي مقصور للضرورة تثنية مشرفة قرب القواعل قال في القاموس
وقال في المغني اسم جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كان هذا الراعي ذهبت بابله التي يرعاها عقاب
من عقبان تنوفي لطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم

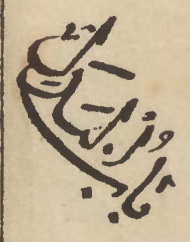
عطف النسق

على قوله ولا نداء او امرا واثباتا تلا فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم لتلا وتلا خبره والتقدير ولا تلا نداء او امرا او اثباتا واما لا ان
تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن المرادي فزل هذا اذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكور او خبرا او حالا فان
اقترنت بعاطف نحو جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق
او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله
في المغني **فصل** يعطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام
زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب
نحو جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا الا
بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين
او بتوكيد معنوي كقوله دعوتم اجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي فاصل كان بين المتبوع
وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما
الهاء او وجود فصل بلا النافية بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين نحو ما
اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان
الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف
على الواو في تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم مقول لذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او فاصل ما وبضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون ذلك لانه
يوهم العطف على عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل نزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء والعدم برفع عطفا على الضمير
المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل وهو فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد
في النظم فاشيا كقوله وهو جرير في هجو الاخطل ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على الضمير المستتر في يكن
ولم يكن بينهما فصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وفعلت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير
فصل فيحتمل انه مروي بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله وعود خافض لدى
عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك ومنصوبه كضربك اذ
الكاف مفعول به او كان لا محل له من رفع ونصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوف على الهاء المخفوضة
باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو قالوا نعبد الهك واله ابائك فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها
واعيد المضاف وهو اله مع المعطوف والاصل فقال لها والارض ونعبد الهك وابائك وانما اعيد الخافض فيهما لان الضمير
المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الجوهري وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم
وفاقا ليونس والاخفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقال وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا بدليل قراءة ابن
عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بالباء وحكاية قطرب عن العرب ما فيها
غيره وفرسه بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراءة والحكاية اعادة خافض لا حرف في الاولى ولا مضاف
في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف على سبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري
لانه صلة للصد وهو صد فانه متعلق به وقد عطف عليه اي على المصدر وكفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى يكمل معمولاته
فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لان المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر
معمولات لا يعطف عليه الا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به اذ ليس معنى سوا
هما وقد انتفى احدهما فتعين الاخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز ان يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لانا
نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وان كان بعضهم نقله عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة
ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والا
ستقبال سواء اتحد نوعاهما في الفعلية كان يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو لنحيي به بلدة ميتا

ونسقيه فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فيعطف
تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد اخوك
ام اختلفا نوعا فيعطف المضارع على الماضي وعكسه فالاول نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم
لان زمانهما مستقبل والثاني نحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك
قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك
الفعل على الفعل يصح ويعطف الفعل الماضي او المضارع على الاسم المشبه له اي للفعل في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فاثرن به نقعا
فوسطن فعطف اثرن في الاولى وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في
الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن بقابضات واثرن بمثيرات
ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا
او دارج فعطف دارج على حبا لتأوله بدارج او حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الاصل الطويلة العنق من الظباء والنوق
والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في ام الجر على البدلية من البيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها الا
على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان للبيضاء سهو لان بيضاء مجرورة برب لا منصوبة وفتحها نائبة عن الكسرة لانها غير
منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأوله بمخرج وقدر الزمخشري عطف يخرج على فالق فيكون من عطف الاسم
على الاسم ولكل منهما مرجح فمرجح الاول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء مقابله ومرجح الثاني عدم [illegible]
والتوافق بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا استعمل تجده سهلا **فصل**
تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل ويشاركهما في ذلك ام المتصلة مثاله في الفاء ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست
اي فضرب فانبجست فهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف واوحينا الى موسى اذ استسقاه
قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت وهذا
الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان فانفجرت في البقرة وليس في ايتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى
موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني
فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلائل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم
كنية النعمان بن الحرث الغساني وقولهم راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدأ وما عطف عليه في التقدير اي راكب الناقة والناقة
طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والافراد ويحتمل ان يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء مهملة من قولهم
طلح البعير اذا اعيا ومثاله في ام قول ابي ذؤيب فما ادري اشكلهم شكلي قال ابو الفتح اي فما ادري اطريقهم طريقي ام غيره فحذف و
اقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو اذ لا لبس وتختص الواو بجواز عطفها
عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن انت وزوجك فزوجك فاعل بفعل محذوف على اسكن اي وليسكن زوجك
فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والايمان فالايمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا اي
والفوا الايمان فهو من عطف جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف
على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة الثلاثة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن
انت وزوجك رفع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بناء على الملازمة لانه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه
لكان شريكه في عامله والامر للمخاطب لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء
يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني
وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو سلم فلاجتماع حذف الفعل وحكمه في الامر ثانيا
كما سياتي في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه وكذا لئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوؤا الدار والايمان كون الايمان
متبوءا بناء على الملازمة لانه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد

باب البدل

من جهة المعنى لان الايمان لا يتبوأ انما يتبوأ المنزل اذ التبوء التهيئ يقال بوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الحوفي في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا لزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج الى تقدير عامل آخر ولئلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة العطف على معمولي عاملين مختلفين بناء على المذهب ان سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان كان احدهما جارا والعطف متصل المعطوف بالعاطف او منفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني وللحوفي جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تأخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر وخالد او ان زيدا في الدار وعمرو والحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول هو حذف المعطوف عليه بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا فبك متعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة اي اهملكم بتقديم الهاء على الميم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم ومن خلفهم فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهره ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وان الهمزة في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة قدمت من تأخير تنبيها على اصالتها في التصدر ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فانضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اي اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف معطوف بها هنا استبح **هذا باب البدل** هذه التسمية للبصريين واختلف عند الكوفيين في تسميته فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه نفيا او اثباتا بلا واسطة هذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلثة توابع النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن اما الاول وهو المعطوف بلا فواضح امره لان الحكم السابق اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الآخران وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء بل المقصود به انما هو الاول دون الثاني النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله مصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع واما الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم وحده النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل لكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وانما هو تمشي على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل واذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما من شراح النظم وغيره علمت انهم غير اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل اربعة اشار الناظم بقوله اليه مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه



باب البدل

في اسم الله تعالى بخلاف الى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرا بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل الكل من الكل لانا
لم نقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي وعند الاطلاق يدل على كل ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا
يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج الى الرابط
والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كل قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبدل منه او مساويا له او اكثر منه كاكلت
الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي
وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف فلا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما
ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله مذكورا كان ذلك الضمير متصلا بالبدل او بغيره فالاول
كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط و
الواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا
من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على اجازة
حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه
ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما
انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في فعل
الغائبين من غرائب العربية كما قاله في المغني وان جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير والعمى والصم كثير منهم فهو تكلف او مقدر
كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل
منه مقدر اي منهم قال ابن بابشاذ قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد بالناس المستطيع
فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى قال الموضح في الحواشي وجماعة يقولون انه عام مخصوص ولا يضره لان
الكلام باخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال الكسائي من شرطية وجوابها
محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة الى الحذف مع مكان تمام الكلام وقال ابن سيده من فاعل حج والمصدر مضاف
الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل الثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في
بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب الثاني لكونه مالكا ورد بانه يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال
وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه وسرق زيد
فرسه وقيل الاشتمال لا لاحدهما على الآخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفى به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا القول افصح عند السيرافي وابي العباس ولهذا لا يجوز ضربت
زيدا عبده على سبيل الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق ابن ملكون
وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الايضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل
شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني
وابن البابشاذ وابن الابرش وابن ابي العافية وابن ملكون ونحوهم وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الاعجاب مشتمل
على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه وفرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب و
الفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على
المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه
زيد ماله كثير اذا اعرب ماله بدلا لا زيد الا ان يقول الاشتمال ابتداء على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافاد بهذه الامثلة ان بدل الاشتمال
تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة
يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب و
تارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير الرابط له بالمبدل منه كامر بدل البعض ثم
تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل

باب البدل

وقوله تعالى ويسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر
قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي
النار فيه وهو قول البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم ناب ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود شق في الارض
واصحابه ثلثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الارض طوله
ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الاخدود وملوه نارا وقالوا من لم يكفر والا القي فيه ومن كفر ترك قال الكواشي وهذه الابدال الثلثة
مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك ان العرب يحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه
واعجبني زيد علمه فالمعني اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما والرابع
البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه لا بد ان يكون مقصودا بالحكم لما تقدم في الحد ثم الاول وهو المبدل منه ان
لم يكن مقصودا البتة ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط
كما يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فان تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد
ظهر من هذا التقرير ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم ودون قصد غلط به
سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما
سماع وان كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصدا صحب ويسمى ايضا
بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع يختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل معطوف حذف حرف عطفه قال في الحواشي
وهو الواو او بل لانه لا يثبت حذفهما وقول الناظم في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باعتبار
التقادير بحسب الارادة وذلك لان النبل اسم جمع والمدى بالقصر جمع مدية وهي السكين فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما
اراد الامر باخذ المدى فسبق لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب
الامر باخذ المدى فبدل نسيان وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الاول وهو الامر باخذ
النبل في حكم المتروك فبدل اضراب وبدا لانه اضرب عن الامر الاول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتي ببل ليلا يتوهم
ارادة الصفة اي بدل الحاذه كما تقول رايت رجلا حمارا تريد جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم وذهب
ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت انت ورايتك اياك ومررت بك انت توكيد اتفاقا
من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في
شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع
المتصل نحو فعلت انت والمرفوع توكيد بالاجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر
مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك
انت واذا ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك ومررت بك بك فيجيء لفظ التوكيد في البدل
في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقله سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا
العرب وفهموا مقاصدها فلا يعارض هذا بقياس بان يقال ان نسبة المنفصل الى المتصل الى اخره فقال ابن مالك الشاطبي وذهب
ايضا في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه والصحيح عندي ان يكون نحو رايت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع
من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا او يجوز عكسه وهو ابدال الظاهر من المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان
كلا او بعضا او اشتمالا او اضرابا ان كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل من الواو في اسروا
بدل كل من كل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من
كل كقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي فرجلي شثنة المناسم فرجلي الاولى بدل من يا المتكلم بدل بعض من كل كان يعجبني وجهك فوجه
مرفوع على البدلية من تا المخاطب بدل بعض من كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم
الاخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام واعيد اللام مع البدل المفصل او يكون بدل اشتمال كان عجبتني
كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تا المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة الجعدي بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك
مظهرا فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة

احد الاوجه الثلثة ومثل الذين ظلموا مبتدا مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما نقله ابن مالك عن بعض اللغات علم

باب البدل

من التمام تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا فاولنا واخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك اعيد اللام مع البدل والى ذلك
اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا ويمتنع ابدال الظاهر من الضمير بدل
كل ان لم يفدها اى الاحاطة خلافا للاخفش فانه اجازه تبعا للكوفيين ورايتك زيدا على ان زيدا بدل كل من الكاف ورايتي
عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي الى ابي عبد الله شعر قال الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا **فصل**
يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة والفعل كل عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان
للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان مضاعفة
العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال
كقوله ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب والغلط
نحو ان تطعم زيدا تكسه اكرمه انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت اطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل و
الجملة كل لا في بدل الكل نحو تعال جلست في دار زيد فانه لا يعتبر لانه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود
هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الاولى
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغير الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما
فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملابسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله
في الاول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لعدم وقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين البدل الفعل
وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فالملاحظ التبعية عليها
مجاز اذ التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال
والجمل لتعذر عود الضمير عليها وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام
اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى
التقدير مفرد اي الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله فهو بدل من هاتين قال
الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستانفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام
بلاد سميت بشام بن نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا تهمز وقد تذكر
كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام وهي الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل
ذكر ذلك الحرف المفيد للاستفهام او الشرط مع البدل ليوافق المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام يكون
عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك كم مالك اعشرون ام ثلثون فعشرون وما عطف
عليها بدل من كم بدل تفصيل والثاني كقولك من رايت ازيدا ام عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل والثالث
كقولك ما صنعت اخيرا ام شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى
الاستفهام والثاني وهو الشرط فيكون للعاقل ولغيره وللزمان والمكان فالاول نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه فزيد
وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع ان خيرا وان شرا تجز به فخيرا او شرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو
متى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس ان يمين الحجرة
وان يساره اجلس معك وقرن بان في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل واعادة حرف الشرط ففي
الكشاف ان يومئذ بدل من اذا في قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها وكذا قال ابو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال
وبدل المضمن الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على ان مسئلة الشرط لا تخلو عن اشكال لانك اذا قلت من يقم
ان زيد وان عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرار
العامل ام لا فيلزم دخول ان الشرطية على المبتدا وهو غير جائز على الاصح ان جعلنا ما بعد ان مرفوعا على الفاعلية امتنعت
المسئلة لتخالف العامل ولان ان لا يضمر الفعل بعدها الا اذا كان هناك ما يفسره نحو وان امراة خافت وجوابه ان هذا
انما جيء به لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور والله اعلم بالصواب **هذا باب النداء** بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها

باب النداء

وهو الدعاء بحرف مخصوص وفيه فصول الفصل الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا
وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح الهمزة وسكون الياء خلافا لكون الهمزة واي مقصورتين وممدودتين تقول ازيد واي زيد بقصر
الهمزة فيهما وآي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا واما احكامها فالهمزة المقصورة للقريب لمسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة
خلافا لصاحب المقرب ولا اي خلافا لجماعة من المتاخرين الا ان ينزل القريب منزلة البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية
الاحرف للبعيد الحقيقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وآ كذا ايا ثم هيا والهمز للداني وذهب المبرد
الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا
للجميع واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا او على منع العكس قال الشارح واعمها يا لانها ام الباب فلهذا تدخل في كل نداء
خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما ويتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي او وا دون غيرها في باب الندبة والى ذلك اشار الناظم بقوله وللمندوب وا ويا واو واكثر استعمالا
منها في ذلك الباب لانها الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا فثبوت الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لانه منادى
مفرد وهذا مفهوم من قول الناظم وغيره والدى اللبس اجتنب ويجوز حذف الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او
جاريا مجراه او مضافا فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايه الثقلان اي يا ايها الثقلان
والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين الا في ثماني مسايل فانه يمتنع فيها حذف حرف النداء احدها
المندوب نحو يا عمراه والثانية المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما والثالثة المنادى البعيد نحو
يا زيد اذا كان بعيدا منك انما لم يحذف حرف النداء في هذه المسايل الثلث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف النداء والحذف
ينافيه والرابع اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف
وليس بشيء لان حذف حرف النداء لا يجوز الا اذا كان المنادى مقبلا ومتهيئا لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة دون النكرة
والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت الدلالة على النداء والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في اعداد هذه
الكلمات انه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال ثلثة ومحل الخلاف في ضمير المخاطب
ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر وهو الاحوص يا ابجر بن ابجر يا
انت انت الذي طلقت عام جعتا قد احسن الله وقد اساتا فابجر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس
ان يقول يا اياك لانه مفعول حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن ضمير النصب ولانهما اطرد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه
بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع عن المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا للنداء واياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول
في البيت مبتدا والثاني كذلك او توكيدا او بدلا وفصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغايب لا يجوز نداؤهما
فلا يقال يا ايا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى نحو يا الله اذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف
النداء لان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف انما يكون لدليل واجاز بعضهم
وعليه قول امية بن ابي الصلت رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وادى من الرأي في
الامر وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا وديدنا اي عادة والاصل ان ادين فحذفت ان فارتفع المضارع بعدها على
حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية او المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما
اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد لعامله بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت بك ربا يا الله فلن ارى ان اتخذ
الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف
فحقه ان لا يحذف كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا للكوفيين فيهما احتجوا بقوله
تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
يريد يا هذا ولوعة مبتدا تقدم خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرى ان النعامة في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه اي اطرق يا كرى ان راسك واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك واطول عنقا وهي النعامة
قد صيدت وحملت من البدو الى القرى واشد مخنوق وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يتخيل بانشاء نفسه

دايم لي

باب النداء

واصبح ليل وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ القيس كانت تكرهه فقالت له اصبحت اصبح
يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقوله يقولون نور صبح والليل عاتم والاصل
فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين
ضرورة في النظم وشذوذ في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على
السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء فمتاول على ان انتم مبتدا وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في
النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني
في اقسام المنادى بفتح الدال وذكر احكام المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان
معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه امران احدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو زيد في قولك
يا زيد فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل سلب
تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما
لكونهما لا يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في النداء بسبب القصد والاقبال نحو يا رجل تريد به معينا واليه ذهب الناظم
وقيل تعريفه بال محذوفة ونابت يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب
المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره تذكيرا وتانيثا فالمزجي نحو يا معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب وتجاوزه
حكى ذلك ابو الفتح عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون وتثنية المنكر وجمعه السالم
نحو يا رجلان ويا مسلمون والمكسر في التذكير نحو يا زيود وجمع السالم في التانيث نحو يا هندات وجمع تكسيره نحو يا هنود وما
كان مبنيا قبل النداء سواء كان علم مذكر ام علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او
علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت فما كان معربا صحيح الاخر غير مثنى ولا مجموع على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى
او مجموعا على حده بنيته على ما ينوب عن الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء
قدرت فيه الضمة نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا انت ضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك التقدير في تابعه فتقول
يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع
ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما
كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم في اخره فتقول يا تابط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في اخره والمقدام بالنصب
مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وهذه النعوت مقصودة فان سيبويه مبنيا سببه العلم
وزيد مبنيا سببه الفضل وتابط شرا مبنيا سببه الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت ابطه واحترز بقوله المحكي من لغة من اعربه اعراب
المتضايفين فانه ينصبه ولا يجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها
علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب انتهى وعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ اعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة
ظاهرة فيهن متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم بقوله وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادى ما يجب نصبه
وهو ثلاثة انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول
الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي فيا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان
لا تلاقيا لان الواعظ والاعمى والشاعر لم يقصدوا واحدا بعينه وانما كرر الشواهد ردا لما نقل عن المازني انه احال وجود هذا
القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما
ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا
اغفر لنا اي يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة لمعمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير
المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال ورد بان البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا
وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فيا لمحل بل في قوة يا حسنا الوجه وفي هذا التشبيه عرضة لمن
قال ان هذه الاضافة تفيد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه احسن من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به
شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع

على الفاعلية بحسن والثانى نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد فالعباد
متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلثة وثلثين فيمن سميته بذلك اى بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف
اما نصب ثلثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثانى من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف فلما كان
حرف العطف يقتضى معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كانه بعض اسم عمل فى آخر فاشبه صاد با زيدا واما نصب ثلثين
فبالعطف على ثلثة ويمتنع ادخال يا على ثلثين لانه الجزء الثانى من العلم فاشبه شمس من عبد شمس فيا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم
فى اجازة ذلك لتخلف المشبه فى بعض الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه العدة عدتها فلا يخ اما ان يكون معينة او لا فان
كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة بالقصد
والاقبال وعرفت الثانى بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال ونصبته او رفعته بالعطف
على المحل او اللفظ كما فى قولك يا زيد والضحاك قاله الفارسى الا ان عدة معرفا يجب ضمه لانه نكرة مقصودة ويجب تجريده من ال
لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه لانه ليس جزء علم والحال انه هذه ومنع ابن خروف مبتدءا اعادة يا وتخييره فى
الحاق ال فرد بوجه وبخبر منع ووجه رده ان الثانى ليس بجزء علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغى ان ينتظم فى سلك الشبيه بالمضاف
النعت المنعوت اذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فان العرب تؤثر نصبهما على ضمهما حكى الفراء يا رجلا كريما اقبل ووجهه يحتمل
ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقى على ما كان عليه حين صادفت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف فى التسمية وتعريف
القصد لا يقدح فى هذا فانه انما ورد على الصفة والموصوف معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه لو جاز ذلك لجاز
النصب فى المعرفة الموصوفة نحو يا زيدا العاقل اجيب بان حاجة النكرة الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من
قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف والصفة وعند ذلك لا بد من النصب وتارة
يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما
اختلف المدرك جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة فهى معرفة فكيف توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس
عن العرب يا فاسق الخبيث فى الخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر فى المعرفة الطارية ما لا يغتفر فى الاصلية ويحتمل ان يكون المنادى
محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يا زيد سهلا كريما اقبل واما يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا لطيفا لم يزل يا حليما لا يعجل
فقال الموضح ليس الجملة نعتا لما قبلها وانما هى فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل
صاحبها والمنادى منصوب كما فى يا طالعا جبلا وذلك فى خرف المضارعة الياء والتاء على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى والتشبيه بالمضاف
وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله والمفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب والقسم
الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اى بالعلم مضاف
الابن الى علم آخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين و
عليه اقتصر فى التسهيل او على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشرة وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر
الجرجانى واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز اضافته اليه لانه يلابسه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين
فعلى الوجه الاول فتحة اتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث
غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته فان كان على الاتباع فهو نظير امرء وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف
فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد زيد اليعملات اذا فتح الاول على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو المختار
وزعم ابن كيسان ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهرى او رجل من بنى الحرث عند العينى وزعم ان الصواب يا حكم بن المنذر
ابن الجارود سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل ويتعين الضم اذا كان
الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه حرف النداء او مفعولا بفعل محذوف تقديره اعنى ونحوه ويتعين الضم ايضا
اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم كما فى نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل فى الصورة
الاولى وانتفاء علمية المضاف اليه فى الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما فى نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو
لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف غير ابن كما فى نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهى الفاضل غير ابن و
الى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان يكون الوصف ابنا بناء على ان علة

الفتح اكثر

باب المنادى

الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا وانشد عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب بن
مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا الرواية بفتح عمر والجواد الفوائد في سفوتيرو كعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه
بالماء حتى هلك عطشا وابن سعدى هو اوس بن حارثة بن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه ويروى ابن اروى مكان سعدى قيل والمراد
به عثمان بن عفان وحكى الاخفش ان بعض العرب يضم ابنا اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم الدال في تبديل حركة ما ثقل منها
للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة
في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان
الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند بنت عمرو
واجب الضم وتمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوز ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على
الفتح للتركيب مثل يا زيد بن عمرو ويا ضغيرا بن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما
فتى انهما ترا اذا سميت بمسلمات وبزيد ابن حاكيا اعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلماتا بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن
عمرو على من ضم يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن اجرى الاعراب في النون اجرى النون مجرى الدال في فتحها
او ضمها انتهى وهذا مبني على القول بالتركيب اما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسرت ولا في المثنى والمجموع على
حده ولذلك قال في التسهيل يجوز فتح ذي الضمة الظاهرة اتباعا نحو يا عيسى بن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع
الابن بين العلمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف لفظا والالف من الابن خطا كما في
النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته في الضرورة كقول جارية بن قيس من ثعلبة زوجت شيخا غليظ
الرقبة وان كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا فتقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا ان لم يقع الابن بين علمين
فتقول جاءني ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور يتعلق بشرطين ان يقع الابن بين علمين وان يكون الابن صفة
للعلم الذي قبله فمن انتفى احد الشرطين عاد الاسم الى اصله من التنوين قاله الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى تحقيقا لكونه مضافا
نحو يا سعد سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما الضم والفتح جائزان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم
بقوله في نحو سعد سعد الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب فان ضمته وهو الاكثر لانه منادى مفرد فالثاني بيان للاول اي
منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف جهتي التعريف
لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم
يتصل به الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام
الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته و
قال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني والاصل يا سعد الاوس سعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو
نظير ما ذهب اليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني نعت بيان او بدل او توكيد
لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقيل ان الاسمان الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف
لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا الى الاوس كخمسة عشر
زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشياء وسعد الاوس هو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل بن جشم بن
الحارث بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم اذا اضطر الشاعر
الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع
بقاء ضمه على اللغة والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا بتنوين عبد مع نصبه على
الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة الغير المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها اخر وهو ان يكون حالا كانه قال يفخر عبد في حال
عبوديته ولا يليق الفخر بالعبد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو
ابن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في البيت الاول ووافقا
ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبد في البيت الثاني قال ابن مالك يمكن ان يقال الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير
والنصب راجح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير ... لتخلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني

باب المنادى

بقوله وقول لانا الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب في ضم او نصب ما اضطرارا نونا ما له استحقاق ضم تبيان
تطم زايدة تهمام في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه مسئلة ولا يجوز
نداء ما فيه ال لان النداء يفيد التعريف وال تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفتين فلا يقال يا الرجل عند البصريين الا في اربع
صور احدها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ويا الله بحذفهما معا ويا الله بحذف
الثانية فقطعوا بقاء الاولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس
الكلمة انتهى ورد هذا التعليل بما سبب اثبات الف الجلالة في النداء كما ان الفعل المبدو بهمزة وصل اذا سمي به قطعت همزته تقول
جاءني اضرب وامرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثانية ووجه حذفها في الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا
ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل في كلمة واحدة والاكثر انه يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض عنها الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف
النداء وزيادة الميم في آخره ولم يرد مكان المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول فخصت الميم بذلك لان الميم عهد
زيادتها آخرا كزرقم وابنم قال السيرافي وما ذكره من ان الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض
امنا بخير فيجوزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم امنا بخير والاصل عدم
التكرار وقد يجتمع بينهما في الضرورة النادرة اي بين يا والميم المشددة كقوله وهو ابو خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما
اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد يخرج اللهم عن النداء
فتستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او
اللهم لا والثاني ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيارة
مقرونة بتقديم الدعا قليل قاله في النهاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوة بال نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص
على ذلك سيبويه قال لانه بمنزلة تابط شرا لانه لا يتغير عن حاله وقد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمناه انه قطع
الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه في ما سمي به من موصول مبدو بال نحو يا الذي
ويا التي قامت وصوبه الناظم في شرح التسهيل مع تصويبه لم يثبته في بقية كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي الذي قام انه
لا ينادى مع انه ايضا يحكى لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما ان الذي قام يحكى بحالته التي ثبتت له قبل التسمية
وهو قبلها لا ينادى لوجود ال وذلك المانع بان نحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه وجود ال بل كونه جملة وذلك المانع قد
زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال فاذا زال احدهما بقي الآخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا
ثبت الجواز توجه ان المنادى هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فاشبه ما لو سميت بقولك عبد المطلق
واما الذي وصلته فانما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في آخر الذي ولهذا اذا
سميت بايهم ضربته واي موصولة لم تحك اعرابا لو نعم في اي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رايت ايهم ضربته كما انك اذا سميت
باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا لما كانت الصلة
لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة
اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك
حسن دخول يا عليه لانها داخلة على غير ال في التقدير قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقديره مثل مزيل لقبح الجمع بين يا وال والا جاز يا القرشي
لانه في تقدير يا اهل القرشية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان نص على انه غير صحيح انتهى وعندي ان تقدير ابن مالك
صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان تقديره ولا مثل ابي حسن فلولا ان تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا
على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزوم عمل لا في المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة الضرورة واليها
اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقول عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيتا العلا عدنان فجمع بين يا وال في
الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازته ذلك محتجين بالقياس والسماع فقد جاز يا
الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا بجامع ان كلا منهما فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشدوا فيا الغلامان
اللذان فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله ان يقول فيا غلامان اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس

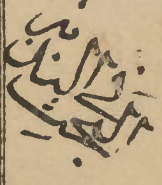
بالفرق لكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ الفصل الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة احدها ما يجب
نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله نصب وهو ما اجتمع فيه امران احدهما ان يكون التابع نعتا او بيانا او تاكيدا والامر الثاني
ان يكون التابع مضافا مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد نحو يا تميم كلهم او
كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكى عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء وابو عبد الله الطوال جواز رفع المضاف من
نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الاصل نحو يا تميم كلهم او على الحضور
باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا ايها المهدي الخنا من كلامه كانك تضغو في اذا لك خرنق تضغو بضاد
وغين معجمتين تصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الاخفش حيث منع مراعاة الحال قال واما قولهم
يا تميم كلكم فانه رفع وانه مبتدأ وخبره محذوف اي كلكم مدعو وان نصب فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب التابع المضاف
اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في
التذكير واية في التانيث ونعت اسم الاشارة فيهما اذا كان اسم الاشارة وصلة لندائه اي لنداء نعته نحو يا ايها الناس ويا ايتها
النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن المضاف اليه
مفتوحة الهاء ويجوز ضمها اذا لم يكن اسم الاشارة على لغة بني مالك من بني اسد وقرئ بهما والناس والنفس مرفوعا على التبعية
وجوبا مراعاة للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان المتبوع مبني لانه يشبه المعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه و
كذا القول في امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم بالرفع ونحو قولك يا هذا الرجل ويا هذه المراة
ان كان المراد ولا نداء الرجل والمراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الاشارة
وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان
تركها يفيت المعرفة ولذا كان المراد نداء اسم الاشارة دونهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة
ابدا في هذا الباب غيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا الرجل جوز وا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور
بان البيان يشترط ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون كون الشيء اعرف في غيره اعرف واجاب
بانه انما قد بينا انه قد حدث له فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قد حدث نعتا فقد حدث له فيه العهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل
عليه فكانت اعرف قال وهذا مقتضى كلام سيبويه ولا يوصف اي واية في هذا الباب المقصود للنداء الا بما فيه ال من معرف بها او
موصول فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايتها التي قامت ولا يقال يا ايها الحارث والصعق
مما هي فيه للمح الاصلية او الغلبة او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ولا يجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا
لابن كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه
فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الاعراب
بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير
البدل والا فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يقال
في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف
المقرون بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررناه والنوع الثاني ما كان مفردا من نعت وبيان وتوكيد
او كان معطوفا مقرونا بال فالنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا بالنصب و
التوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ارفع او انصب والمعطوف المقرون
بال كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب عطفا على محل الجبال واختاره ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن
عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقد قيل
النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد اتينا داود منا فضلا والتقدير واتيناه الطير وجملة النداء معترضة
بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي الزائدة مثلها
في اليسع فالمختار النصب في المعطوف ولغيره وهي الزائدة مثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه

انه الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرء جميع القراء ما عدا
الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في اليسع لم تفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو
الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان
ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حاله لكونه تابعا ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان
مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل
والعاطف كالنائب عن العامل فتقول في البدل المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وكذلك تقول في المنسوق
المفرد المجرد من ال يا زيد وبشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيد ابا عبد الله بالنصب كما
تقول يا ابا عبد الله وكذلك في المنسوق المضاف المجرد من ال يا زيد وابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا حكمهما
اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا عبد الله بشر
يا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين
في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل اجرو المنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها قال وهو غير بعيد من الصحة اذ لم
ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادى
المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادى المعتل بالالف والياء فان ياءه المضاف
هو اليها واجبة بالثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم
والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان
ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي
وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته
محضة وهو في ياءه اللغات الستة الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو
يا غلامي فالاكثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجرى المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو
والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البناء نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا و
انما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم ثم قلبت الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها لان الالف اخف من الياء نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا
بقلب الياء الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن الياء والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله
ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو انني فالباء في قوله بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف اصله بقولي يا لهف
منادى منه سقط حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست بالجاعل ما فات مني يعود
بالمعنى ولا بقولي يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف
الياء ويكتفي من الاضافة بنيتها ويضم الاسم المضاف كما يضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى
الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس وقراءة الجحدري رب السجن احب الي
بضم الباء لان الام والاب والرب الاكثر فيها ان لا ينادى الا مضافا الى الياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم
تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عبدي فلا يجوز يا عبد بحذف الياء وضم الدال وقاله شارح اللباب لان نداءه مضافا الى الياء لم يكثر
وظاهر كلام الموضح ان تعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعل
معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره
على خمس لغات في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر تعريفه بالاضافة المنوية لانهم جعلوه
لغة في المضاف الى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات
الست المتقدمة اربع اخر ياتي ذكرها وافصح الست حذف الياء وابقاء الكسر نحو يا اب ويا ام بكسرهما ثم اثبات الياء ساكنة او متحركة بالفتح
نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا ويا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واثالها الضم نحو يا اب ويا ام بضمهما
الاربع الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه

ما قبل ياء المتكلم ذا الحين جاءت التاء اذ لا يكون ما قبل التاء الا مفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية رده الزجاج بانه لا
يقال يا ابنتي او بفتحها وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحرك بحركة اصلها وهو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا
ابتا ويرده ما رد قول الفراء او بضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه سمع يا امت بالضم ونقلها
الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبالكسرة قرأ الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وقد يجمع بين
التاء والالف فيقال يا ابتا ويا امتا وعليه قوله يا ابتا علك او عساكا وهو جمع بين العوض والمعوض عنه فهو كقوله اني اقول يا اللهم يا
اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست
بدلا من الياء والاول قول ابن جني وقد يجمع بين الياء والتاء فيقال يا ابتي ويا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في
العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة خلافا للكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء
وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فقيل اراد يا ابت ثم اشبع فقيل اراد يا ابتا ثم قلب وقيل اراد يا ابا على لغة
القصر ثم زيد لحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي الندا يا ابت يا امت عرض واكسر او افتح ومن الياء التا عوض ولا
يجوز تعويض تاء التانيث عن ياء المتكلم الا في النداء خاصة فلا يجوز جاءني ابتي ولا رايت ابتي ولا مررت بابتي والدليل على ان
التاء في يا ابتي يا امت عوض عن الياء انهما لا يكادان يجتمعان عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث
انها يجوز ابدالها في الوقف هاء عند جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء قال ابو حيان كذا نقل اصحابنا وحجة البصريين
انها تشبه تاء صيا قلة وحجة الفراء انه عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين انتهى وقد رسمت
في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء نحو يا غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا
يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي ويا ابن خالي ويا ابنة خالي الا اذا كان
المنادى ابن عم وابن ام وابنة عم وابنة ام او بنت عم او بنت ام والاكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن عم ويا ابن
ام بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاج لا تركيب بل اضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم
حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الاضافة واحدة انتهى وان يفتحا ثم قيل للتركيب المزجي كقولك يا ابن
عم ويا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عما واما بقلب الياء الفا ثم حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب
سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابو عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال يا ابن ام بالوجهين الكسر
والفتح واليهما اشار الناظم بقوله والفتح او الكسر وحذف الياء استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون الياء و
الالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي واسمه حرملة بن المنذر في مرثية اخيه يا ابن امي ويا شقيق نفسي انت خلفتني
لدهر شديد وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وابني كما يبني خطاب الاشجع ويروى لا يخرق
اللوم حجاب مسمعي فصل في ذكر اسماء لازمة للنداء فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل
بضمتين وفلة بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل بمعنى رجل وفلة بمعنى امراة وقال ابن
مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم
يذكر ابن مالك ذلك تصريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان ويا فلانة وظاهره ان فل كناية عن
علم من يعقل لانه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم بفتح
الفاء مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني
على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول ان اصلهما
فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل ياء محذوفة فتركيبه ومادته ف ل ي وتصغيره فلي اذا سمي به ومذهب الكوفيين ان لامه نون
واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بانه لو كان اصله فلان لقيل في ترخيمه فلا ولما
قيل في التانيث فلة ولما اختص بالنداء كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي يضل منه ابلي بالهوجل في لجة امسك فلانا عن
فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل في غير النداء مجردا بعض الضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في
الشعر فل وليس كذلك والصواب ان اصل فل هذا المجرور بعض فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير امسك فلانا عن
فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الالف والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو

باب الاستغاثة

لبيد دس المتابمتالعنا بان فنقادمنه بالحبس والسوبان اى درس المنازل فحذف الزاى فى اللام ودثر ودرس عفا ومتالع بضم
الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل فى كلتا بان بالموحدة والحبس بفتح الخاء المهملة واسكان الموحدة وفى آخره سين
مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون اسماء مواضع ومنها لؤمان بضم اوله وهمزة
ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والجنت نومان بفتح اوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم
وفل بعض ما يخص بالنداء لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا
للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور كونه قياسا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعا والى ذلك
اشار فى النظم بقوله وشاع فى سب الذكور فعل ولا تقس ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة وفعيلة كفساق
وخبات سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة يهجو امرأته اطوف ما اطوف ثم اوى الى بيت قعيدته لكاع
فقعيدته مبتدأ ولكاع خبر فاستعمله فى غير النداء اضطرارا وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير وقعيدته يقال لها
يا لكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة وينقاس فعال هذا الذى
هو سب المؤنث وفعال بمعنى الامر كنزال بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف نصرفا كاملا فخرج نحو
دحرج لانه رباعى وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لانه ناقص وخرج نحو نعم وبئس لانهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع
لانهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه المبرد فى البابين فقال لا ينقاس منهما الا ما سمع ولا يقيس فيهما والاول اصح
واليه اشار الناظم بقوله واطرد فى سب الانثى وزن يا خباث والامر هكذا من الثلاثى هذا باب الاستغاثة وهى نداء من يخلص
من شدة او يعين على مشقة اذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف الذى ينادى به المستغيث يا لانها ام حروف النداء ووجب
كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت كما تقدم والحذف ينافى ذلك وغلب فى المنادى المستغاث جره بلام واجبة
الفتح لانه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه والى ذلك اشار الناظم بقوله اذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا كقوله
عمر يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومى ويا لامثال قومى لاناس عتوهم فى ازدياد الا ان كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لى
او معطوفا على مستغاث ولم تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو وللمسلمين فان اعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد ويا
لعمرو وللمسلمين وعليه البيت السابق والى ذلك اشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف ان كررت يا وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام
المستغاث له مكسورة دائما على الاصل كقوله وهو عمر يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام العجب الا ان يكون المستغاث به ولا ضميرا نحو تقول يا لك لتستغيث المخاطب لنفسك قاله
فى النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام فالاكثر ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض
من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان والغنى
مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اى من اللام والالف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير
مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقولك يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب الا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث
مضاف لياء المتكلم محذوف اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات معطوف عليه والاريب العالم بالامور ويجوز نداء
المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل اسم ذى تعجب الف وهو على قسمين احدهما ان يرى
امرا عظيما فينادى جنسه كقولهم يا للماء وللدواهى اذا تعجبوا من كثرتهما والثانى ان يرى امرا يستعظمه فينادى من له نسبة اليه ومكنة
فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت
لاعرابى اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتعهدها بذلك فانها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد
يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب هذا باب الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب
عمر بن عبد العزيز وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب وقد اخبر بجدب شديد اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه
والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس العامرى فواكبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم كقول قيس
الرقيات تبكيهم دهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه كقول القائل وامصيبتاه لان الرزية سبب الالم الذى حصل له وصوت
المندوب صوت المنادى المخاطب وليس بمنادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك



لانختار

باب الندبة والاستغاثة

لان خطاب احد المسميين يناقض خطاب الاخر ولا يجمع بين الخطابين واجازوه في الندبة واعلم فلذلك قال حكم المندوب حكم
المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيداه وينصب ان كان مضافا كما في نحو وا امير المؤمنين
او مطولا كما في نحو واضاربا عمراه واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله وافقعسا وابن مني فقعس الا انه لا يكون نكرة
كرجل فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا مبهما كاي والمضمر واسم الاشارة
والموصول فلا يقال وا اياه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا
المعرفة السالمة من الابهام والى هذا اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما الا ما كان موصولا وغير مبدوء بال صلته تشهده
فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شانه عند البصريين
واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال
فذلك يقيد قول الناظم ويندب الموصول بالذي اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في
القاموس الا ان الغالب انه يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى
المندوب صله بالالف واما الحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز في النهاية انه لا خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين
العلمين نحو وازيد بن عمراه واما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل انه لا يلحق البيان والتوكيد وعندي يلحقها اخر
البدل لانه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه انتهى وتدخل التوكيد اللفظي
كما تقدم من قوله عمرو واعمراه وتحذف لهذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها
حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه فحذف
التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على البئر وان اعتبر انه علم على البقعة فهو غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول
باب الاضافة او تنوين في مضاف اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واتابط زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله
كذا تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على
بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين مع
ابقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقولون واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين
ويحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة بنائية نحو وازيداه ووامنذاه فيمن اسمه منذ او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية
نحو واحذاماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف ياء بعد
الكسرة نحو واغلامكيه اذ لو قيل واغلامكاه التبس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهوه واغلامكموه اذ لو قيل واغلامهاه واغلامكماه
التبس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح بوهم
لابسا ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد حرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد وان وصلت حذفتها الا في الضرورة فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه
ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين
فصل واذا ندب المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبد بالضم او يا عبدا بالفتح مع حذف
الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او يا عبد بالاسكان في الياء يقال في هذه اللغات الخمس واعبدا وعلى لغة من قال
يا عبدي بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء يقال واعبديا بابقاء الفتح على الاول وهو يا عبدي بالفتح واجتلابه على الثاني
وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من جواز واعبدا وواعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في
الندبة فيقول واعبدا او يفتحها فيقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقائل واعبديا واعبدا من في النداء الياء ذا
سكون ابدى الفتح هو راي سيبويه وهو القياس واقل علا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء فان كان
ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتى بالالف الندبة وان كان مكسورا او مضموما جعل بدل الضمة والكسرة فتحة وزيدت
الالف وعلى لغة من ابدل الياء الفا حذفت الالف المبدلة وزيدت الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من اثبت الياء مفتوحة
زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت الياء الساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين
وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لان المضاف اليها وهو غلام والثاني غير منادى لانه مضاف

مطلب باب الترخيم

باب الترخيم

اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير المنادى وحكم المندوب حكم المنادى فما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة هذا باب الترخيم
وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اى سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم
الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في باب التصغير يجوز ترخيم المنادى اى حذف آخره تخفيفا وذلك
بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فناسبها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث
مجرور باللام ولا مندوب ولا ذى اضافة ولا ذى اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى يا ايها الناس خذوا بيدى لانه نكرة ولا نحو يا لجعفر
لان المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور ومثله لكان غير منادى لانه يعمل اداة النداء في لفظه
وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف وفي
السيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله
اعام لك بن صعصعة بن سعد قال ابن الصائغ وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا. وذلك ممنوع وسمع ترخيمه مع اللام كقوله
كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو وا جعفرا لان المندوب ليس منادى حقيقة وان
كان على صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله
فليس باخر المنادى حقيقة ولا يرخم نحو تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثانى ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة
ترخيم ذى الاضافة بحذف عجز المضاف اليه متمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعى ميتة فيجيب اى يا ابا
عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء واجيب بانه نادر ولا تبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين
من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر من هذا حذف المضاف اليه باسره كقوله يا عبد
هل تذكرنى ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان
عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعنى سيبويه في باب النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط
شرا يا تابط وتبعه على ترخيمه النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى ولاشتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها
ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب الذى نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة الى الحكاية قال فاذا اضفت
الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك كقولك في تابط شرا تابطى
ثم قال ويدلك على ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فكذلك تفرده في الاضافة يعنى في النسب هذا
نصه في المسئلة في باب النسب ونص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك لا تريد ان ترخم غير منادى وليس
مما يغيره النداء وذلك نحو يا تابط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا سمى يا دار عبلة بالجواء تكلمي انتهى واذا كان للمجتهد
في مسئلة واحدة نصان متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه لانه بصدد تحقيقه وايضاحه بخلاف ما يذكره في غير بابه
فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا هذا اذا لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقول
الناظم وقل ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم انه لم ينقل عن غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم هو امام النحو سيبويه
لقبه وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه
الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا بحمرة كأن خده
لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم
محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الاصفهانى وابو الحسن على بن عبد الله الكرخى المغربى ثم ان كان
المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال وسواء كان على اربعة احرف
ام اقل والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها تقول في هبة علما يا هب بحذف التاء وفي جارية
لمعينة يا جارى بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا يا شا ارجنى بالجيم المضمومة
وبالنون اى يا شاة اقيمى ولا تتوحشى يقال شاة راجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج جارى لا
تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم ان حذف حرف النداء
لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذى يحاوله الانسان

باب الأشتغال

عما بعده عليه وسيرة واشفاتي بدل تفصيل من عدة وان كان المنادى مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على احرف ثلثة
والى ذلك يشير قول النظم واحظلا ترخيم ما من هذه التاء قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة
فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا
على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل
ثلاثي محرك الوسط لانهما وان كانا علمين غير زائدين على ثلثة احرف فيحذف احدهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم
في محرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف
قياسا على اجرائهم نحو سقر لمحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز
الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياس على نحو يد في غير الترخيم فان اصلها
يدي بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخلها جوازا اولى فصل والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا جعف
ويا سعا وقرأ بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم لاهل النار ضعفهم عن اتمام الاسم لانهم في غاية
عن الترخيم واما حرفان وذلك اذا كان الحرف الذي قبل الآخر من احرف اللين وهو الالف والواو والياء كما لكون حرف اللين ساكنا
بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة او متحركة والمحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول
مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو صواب لان الاصل في القيد التخصيص زائدا لا اصليا مكملا اربعة
فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه
على الاصح لفظا كمروان ومسكين ومنصور وتقديرا كمصطفون ومصطفين علمين سواء كان الحرف الآخر زائدا ام اصليا
وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه زائدتان واسما بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته اصلية لانها بدل من لام الكلمة
واصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زائدة بوزن افعال ومنصور علما ومسكين علما منقولين من وصفي المفعول و
الفاعل فالراء من الاول والنون من الثاني اصليتان وما قبلها زائد فتحذف عند الترخيم من مروان الالف والنون فتقول يا مرو
ومن اسما الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن
مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي قال الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك
يا مروان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة والباء الموحدة
والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي او لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب يا اسم صبرا
على ما كان من حدث ان الحوادث ملقى ومنتظر اراد يا اسما فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها
ملقى وبعضها منتظر بخلاف نحو شمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام
فقط دون الهمزة لان الزائد وهو الهمزة غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو معد هل الزائد الاول او الثاني فمن قال الزائد
الاول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لان لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها
سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي اخره خاء معجمة الغلام الممتلي
وقنور بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور علمين فتقول
في ترخيمهما يا هبي ويا قنو بحذف اخرهما فقط ولا يحذف اخرهما لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور وبخلاف
نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف اخرهما فقط ولا يحذف ما قبله لاصالة الالفين فيهما فانهما
منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو وكسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين والمنقلب
عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الالف من كل منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الراهنة اي
الثابتة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها
من الياء والواو والالف وان كان كل منها حرف لين زائد لان السابق على حرف اللين حرفان لا ثلثة وهذا محترز قوله مكملا
اربعة واجاز الفراء حذف الالف والياء مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود في لغة من يجعله
اسما لا يستقر للمحذوف فيقول يا سع ويا عم ويا ثم واما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال لانه يجر
يا ثمو بحذف الدال فقط لان بقاء الواو يستلزم عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة درد

بانه يلزم بقا الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس فالواضح لانحكم لهما بحكم الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قالوه بخلاف
نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق ابيض الكون علما فتقول في ترخيمهما
يا فرعو ويا غرني بحذف اخرهما فقط ولا تحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما الجري في القرع لانه يشترط ان التجانس فيجوز ان
حذف اللين وان كان قبله فتحة فيقولان يا فرع ويا غرن لبقا الاسم المتمكن على ثلثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله والخلف
في واو ويا بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما
يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول
وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين فالحركة المجانسة وهي
الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي مقدرة والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ
كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة
او مقدرة والمحذوف للترخيم اما حرف او حرفان كما تقدم واما كلمة براسها وذلك في المركب المزجي والى ذلك اشار الناظم
بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معد ويا بعل ويا سيب ويا
خمسة ومنع الفراء من ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع الكوفيون ترخيم المختوم بويه والمنقول ان العرب لم
ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة وحرف وذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف
وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزيادتين
في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري
وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس فصل الاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا يغير ما
بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على حاله فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا
تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى
سكونه ان كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما يا ثمو ويا علاو ويا كرو
بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلثة من غير ابدال لانها ليست طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية
الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر والى ذلك اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف ويجوز ان لا ينوى
المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما براسه يجعل الحرف الذي قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا
يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان بالاخر وضعا
تمما فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبنا غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم
بدليل ان هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو بتثليث
الجيم ودلو على افعل بضم العين لاجرو والاصل والادلو الاجرو والادلو بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم
منه عدم النظير لانه ليس في العربية اسم اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب فخرج بالاسم الفعل
نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسما البلدان نحو سمندو وقمندو في الاقليم الصعيدي فالظاهر
انها غير عربية كهند وخرج بذكر نحو دلو فان ما قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك الضم فان الواو فيه ليست
بلازمة فانها تنقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علاء بابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف زائدة كما في كساء فان اصله كساو
لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكرنا وتقول يا كرا بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن
كما في العصا والعلاوة بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل
العنق وهو ذكر الحبارى فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه علميته بل مطلق التعريف
فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلثة احرف كما مر في قوله ثم ان كان المنادى مختوما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول
في هبة علما يا هب وفي جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف
قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والذي قد رخما بحذف ها وفر
بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فتاء تانيث صفة للعقاب

العلم

يقال عقاب عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم الا على نية المحذوف خوف الالتباس
بالمذكر فتقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح
فيهن ولا تقول يا مسلم يا حارث يا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى
ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول في كمسلمة فان لم يخف لبسا جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة
علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامراة همزة وفي التنزيل ويل لكل
همزة ومسلمة بفتح الميم علم لرجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتها على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم
بالضم فيهما اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من
غير ترخيم كقوله وهو امرئ القيس الكندي افاطم مهلا بعض هذا التدلل فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي اراد يا فاطمة وازمعت
بزاء معجمة وعين مهملة اي احكمت عن [illegible] والصرم القطع والاجمال الاحسان ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث
فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا يتوقف على كثرة الاستعمال

فائدة فصل ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم
المراد ترخيمه في الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا
يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام مما فيه ال لانه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول
العجاج اوالفا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية
وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان يكون حذفت منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسر الميم
الاولى للقافية والياء للاشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض الى سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في
الضرورة اما زائدا على الثلاثة وذلك ماخوذ من قول الناظم بنحو احمد او مختوما بتاء التانيث فالاول كقوله وهو امرئ القيس
الكندي لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والحصر اراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي
كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشو يسير في العشا وهو الظلام والحصر بفتح الحاء والصاد المهملتين شدة البرد و
الثاني كقول الاسود بن يعفر وهذا ردائي عنده يستعيره ليسلبني حقي امال ابن حنظل اراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة
ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على
النداء والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها
بحذف التاء على لغة من ينتظر وقوله وهو جرير الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اراد امامة بضم الهمزة علم امراة
فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل والشاسعة البعيدة وما عهد
قال ابن مالك في شرح الكافية والانصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا يرفع احديهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط
التعريف في ترخيم الضرورة انه يجيء في النكرات كقوله ليس حي على المنون بخال اي بخالد

هذا باب المنصوب على الاختصاص

والاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير
ما تاخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو
اني ايها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما
استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو
اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع حذف واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على
الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء
فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما ها التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل
كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت لاي على اللفظ
واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة
نعت لها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع النصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال
واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصابة وما ذكرناه من ان ايها وايتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص

محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال والا ينكر ان ينادى الانسان نفسه الا ترى الى قول عمر كل الناس
افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى ان انا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان يكون خبر المبتدأ والتقدير انا افعل كذا هو
ايها الرجل اي المخصوص به والثاني ان يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب
على الاختصاص غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا ام مضافا فالاول نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف
والثاني نحو قولهم انا معاشر الانبياء لا نورث فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب
واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلثة احكام احدها
افادة الاختصاص بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا يكون الا للحاضر والثالث
الاختصاص واقع في معرض التاكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في
احكام لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا بخلاف المنادى فانه
لا بخ عن ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في اثنائه او في وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم
وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء كما شرحنا في الحديث
المتقدم او بعد تمامه اي الكلام كالواقع بعد انا ولنا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة
فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا
كلام تام بخلاف المنادى فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث انه يشترط ان يكون المتقدم عليه اسما بمعنى المتكلم
والخطاب والغائب كونه اي المتقدم على المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشاركه فيه فالاول انا افعل كذا ايها الرجل والثاني اللهم
اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المتقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجو الفضل فبك متعلق بنرجو والله منصوب
على الاختصاص والفضل مفعول نرجو في هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذوذ ولا يكون المتقدم
ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما
وانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه
علما ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف والمنادى لا يكون كذلك
السابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك
الحادي عشر ان ايا هنا لا توصف باسم الاشارة وتوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في
الارتشاف وفي النداء فيها خلاف اجاز المازني نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف في ضمتها هل هي اعراب او بناء وفي النداء بناء بلا
خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء حرفه الخامس عشر ان العامل هنا المحذوف فعل الاختصاص
وفي النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون الا بالحرف للنداء وانه لا يعني به الا نفس المتكلم وانه لا
يجوز فيه الترخيم التاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث به وانه لا يندب اما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص
خبر ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان
بخلاف النداء فيها **هذا باب التحذير** وهو في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه



ويكون بثلثة اشياء بايا واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد
فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل
والتزموا معه اضمار الفاعل سواء عطف عليه المحذر منه نحو اياك والشر ام كرر نحو اياك اياك المراء ام لم تعطف ولم يكرر نحو
اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب تقول
اذا عطفت عليه المحذر منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد اياك و
الاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وذلك خاص بافعال
القلوب وما الحق بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير المخاطب المستتر فيه
فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو تلاقي وانيب عنه الثاني وهو نفسك فانتصب فصار نفسك والاسد
ثم حذف المضاف الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد ان كان مجرورا بالاضافة وانفصل لتعذر

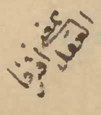
انفصاله

انصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنو من الاسد والاسد
ان يدنو منك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان اياك محذر والاسد محذر منه والعطف
يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والاخر مخوفا منه
قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن خروف وابن طاهر الى ان ما بعد الواو منصوب بفعل اخر محذوف فهو عندهما من قبيل
عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الاول بل على تقدير اتق تلاقي نفسك
والاسد فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته وتقول اذا لم
تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد والاصل باعد
نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد فحذف المضاف وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب
فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد محذوفا ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير
احذرك من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقا فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله فنحو اياك الاسد
بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير
مطرد الا مع ان وان وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي البقا لان احذر يتعدى
الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه والكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا
خلاف في جواز اياك ان تفعل على التقديرين فجوازه على الاول لصلاحية تقدير من اي من ان تفعل لان حرف الجر يحذف مع
ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل اليه بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون ايا في هذا الباب
لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه وشذ قول عمر لتذك من التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين المهملة وفي اخره لام وهو هنا
ما رق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفي الصحاح الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل
والرماح جمع رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج اصله اياي
وحذف الارنب واياكم وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى وقال الجمهور اصله اياي باعدوا عن حذف الارنب
وباعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب ثم حذف من الاول المحذور وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو
باعدوا انفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذفت اربعة اشيا واصله اياي باعدوا عن حذف الارنب وحذف
الارنب يعني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فان الواو عطفت شيئين على شيئين
وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج
فان فيه دعوى حذف اياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الموضح
ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه في اياك والاسد انهما جملة واحدة واما القول
الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم له عن حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم
يصرح به فان باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شئ خاص وكذا مباعدة حذف الارنب انما هي عنه فرجع القولين
الاخيرين الى قول واحد وان ظن الشارحون انهما غيران ولا يكون ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم
اي العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمعه من اعرابي والشواب
بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة
فلا يولع بشابة او لا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف الفعل وفاعله ثم
المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وابدل انفس بايا لانها تلاقيها في المعنى وفيه
شذوذان اخران احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام الامر لا تحذف الا في
الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد فحذفها مع مجزومها اشذ والشذوذ الثاني اقامة
الضمير وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى الشواب لان المستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة اتفاقا و
الى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف
وذهب الخليل الى ان ايا ضمير ان اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه اشذ وان ذكر

الحذر بفتح الذال بغير لفظ ايا واقتصر على لفظ المحذر منه فانما يجب الحذف للعامل ان كرر او عطف فالاول وهو ذكر المحذر بغير
لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك ومع العطف نحو نفسك ونفسك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار
نحو الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقيها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة محذوف وجوبا لان العطف
كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف وفي غير ذلك يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خل الطريق لمن يبني
المنار بها وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر فاظهر العامل وهو خل لان المحذر منه هو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار
بفتح الميم وتخفيف النون حدود الارض والبرزة الارض الواسعة والبا للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله
لن يلزما الا مع العطف او التكرار **هذا باب الاغراء** بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه المخاطب
على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب منه حكم الاسم في التحذير الذي لم يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف
او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروة والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والاكثر فيه المد
ولا يعطف في التحذير والاغراء الا بالواو خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز
اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلوة جامعة بنصبهما فنصب الصلوة بتقدير احضروا وجامعة على الحال من الصلوة
وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في الصلوة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا والخبر وبرفع
الاول على الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف والى
حكم الاغراء اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا مغرى به في كل ما قد فصلا **هذا باب اسماء الافعال** وهل هي
اسماء لالفاظ الافعال ولمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال اقوال قال بالاول
جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه الى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون
وعلى القول بانها افعال حقيقة او اسما لالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش وطائفة واختاره ابن مالك
وعلى القول بانها اسما للمعاني الافعال موضعها رفع بالابتدا واغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين و
على القول بانها اسما للمصادر النائبة عن الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع
نصب وهو قول المازني والصحيح ان كلا منها اسم لفعل وانه لا موضع لها من الاعراب واسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى
واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل وهو افترق وصه فانه ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن
فعل مضارع وهو اتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو ناب عنه من الحدث والزمان والمراد
بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية والمفعولية فخرجت الحروف نحو ان واخواتها فانها وان
نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة
عن افعالها في نحو ضربا زيدا فانه نائب عن اضرب وفي اقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية والمعنوية تدخل
عليهما فتعمل فيهما الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب واقائم مرفوع بالابتداء واسم الفعل في وروده بمعنى الامر
كثير كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قال في شرح الشذور نقلا عن غيره
ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى آمين بالمد وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب ونزال بالنون
والزاي والبنا على الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره وشذ دراك من ادرك وبدار
من بادر قال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة بناؤه من افعل قياسا على دراك وعلى بنائه من فعلى التعجب وشذ قرقار بمعنى
اي صوت من قرقر بطنه واجاز الاخفش ان يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب ودع وهاب وذاع للمجهول
لا كوان قائما للنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الاسماء ورد بانه باب واحد كثر
استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتباع وان فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل
وبنو اسد تفتحه اتباعا او تخفيفا وورود بمعنى الماضي والمضارع المبدأ بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون وفي نصيح تغلب
ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون
كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس

باب الإغراء

باب أسماء الأفعال



باب اسماء الافعال

افرقا عنه وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلثين لغة هيهاة وايهات وهيهان وايهان وهايهات وايهان بكل واحد من هذه الست مضمومة الاخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلثون وحكى غيره هيهاتا وايهاك بكاف الخطاب وايهاوايا ها وهيهاه وهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى بعد واو ومواو فاوه بمعنى اتوجع وان فيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى اتضجر واوى ووا ما الثلاثة بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى ويكانه لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية مؤكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي مخذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفى نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب او زنجبيل وهو عندك اطيب فوا اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجب من طيب شئ قلت واها له اي ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل النبيين **فصل** اسم الفعل ضربان احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما الفعل كشتان ووي وصه فانها موضوعة من اول الامر اسما لتلك الافعال والثاني منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره اليه وهو اي المنقول بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضوعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعول به على حذف مضاف اي الزموا شان انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تاخر ومن المنقول من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر ادبعة ظروف واحد متعد هو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وهي متقسمة لما انت فيه ولما تقدمك ولما تاخر عنك وذكر جارا ومجرورين احدهما متعد هو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتي بمعنى امسك متعديا بنفسها مثل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدلن به احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان يكون الباء زائدة وشذ مجيئ على اسم فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل بالزم والباب كلمة سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك واخواتها فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على اسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فالكاف في موضع خفض ورفع انتهى واستفيد منه ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيدا فانهم قالوا رويده ارواد بمعنى امهله امهالا ثم صغروا الارواد الذي هو مصدر ارود تصغير الترخيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين واوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويده وسمي تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد في الترخيم حذفوا واقاموه مقام فعله الدال على الامر واستعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد تارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا رويدا زيدا فرويد فيهما بمعنى ورد وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه ناب عن فعل امر وزيد مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي مرودين او حالا لكون السير رويدا او نعتا للمصدر مذكورا ومقدرا فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه من المصدرية وسموا به فعله فقالوا رويد زيد بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا كان معربا والدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا كان منونا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا والنوع الثاني للمهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع ودع لا مصدر له من لفظه وانما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من دعهم المجمة فما درثم قيل بعد ان نقلوه وسموه به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبنا بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر

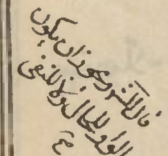
وجوبًا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيًا والدليل على بنائه كونه غير منون سكنت الموضع عن
التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المراد فة لكيف تشارك هلف البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه
اى كيف زيد فبذلك تتم لبله ثلثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روى بالاوجه الثلثة قول الشاعر يصف السيوف
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد ناتى لغير ذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من اسمائه عليكا و
هكذا دونك مع اليكا كذا رويد بله ناصبين ويعملان الخفض مصدرين فصل يعمل اسم الفعل عمل مسماه فى التعدى واللزوم غالبًا
فان كان مسماه لازمًا كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير فهيهات هيهات العقيق ومن
وهيهات خل بالعقيق نواصله فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثانى لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل
لمجرد التقوية والتوكيد للاول واذا كان مسماه مما لا يكتفى بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو
لان الافتراق من المعانى النسبية التى لا تقوم الا باثنين فصاعدًا وان كان مسماه متعديًا كان اسم فعله كذلك تقول دراك زيدًا
بنصب المفعول كما تقول ادرك زيدًا بالنصب وفى بعض النسخ تراك زيدًا بالتاء والراء والكاف وهو احسن لان دراك شاذ لانه من ادرك
وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين وايه فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائى وزدنى علمًا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها وقد يكون اسم الفعل مشتركًا بين افعال سميت به فيستعمل على اوجه باعتبارها
فيعمل عملها فيصل الى المفعول به بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد ويجر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل الثريد بالنصب بمعنى ائت
الثريد وهو خبز مغمور بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه بعلى اى اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا
بعمر فعدوه بالبا فخذفوا المضاف اى اسرعوا بذكره والمراد به عمر بن الخطاب كما قال الحريرى فى المقامة التاسعة قال وهو اثر يروى عن ابن
مسعود ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصوره
عن الفعل لكونه فرعه فى العمل والى ذلك اشار الناظم بقوله واخر ما الذى فيه العمل خلافًا للكسائى فى اجازته تقديم معموله عليه الحاقًا
للفرع باصله واما ما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقول اى الشخص وهى جارية من بنى مازن يا ايها المايح دلوى دونكا
انى رايت الناس يحمدونكا فمؤول لان يؤول الاية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل المحذوف والتقدير
كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان
التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح فى شرح القطر وتاويل البيت ان دلوى مبتدا ودونك خبره وفيه نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض
حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون منصوبًا بدونك مضمرة مدلولًا عليها بدونك الملفوظة مستندًا لقول
سيبويه فى زيدا عليك كانك قلت عليك زيدًا وفيما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفًا كما صرح به الموضح فى متن القطر واما
ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوى منصوبًا بفعل محذوف دل
عليه السياق اى تناول دلوى وسكت عن دونك والمايح من ماح بالحاء المهملة وهو الذى ينزل البئر فيملؤ الدلو اذا قل ماؤها فصل
وما نون من هذه الاسماء النائبة عن الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير فى واها وويهًا كما التزم تنكير نحو احد
عريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لاحد واطلق حدا وله استعمالات احدها مرادف الاول
وهو المستعمل فى العدد نحو احد عشر الثانى مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف انسان نحو وان احد من
المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما عاما فى جميع ما يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبًا ومن
تعريفه قوله وليس يظلمنى فى حب غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله فى الحواشى وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك التعريف
فى نزال بالنون وتراك بالتاء والزاء وبابهما وهو كل فعال ثلاثى تام متصرف كما التزم التعريف فى المضمرات والاشارات والموصوت الا المعنية
الا اذا اريد بها غير معين فانها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح
فى باب الاستثناء وفى ضمير الغايب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلًا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف نحو جاء رجل فاكرمته
فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقًا وما استعمل بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد
جاء على ذلك صه ومه وايه والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير فى نحو
كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال والاضافة معارف والى ذلك اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذى ينون
منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون منها وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية

باب اسماء الاصوات

البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف في الجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح
في الحواشي وقال ينبغي ان يقول لا به فيما كان مصدرا نحو رويدك بله انتهى **هذا باب اسماء الاصوات** والدليل على اسميتها
وجود التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها لم تستدل على معنى مفرد لان
المخاطب بها من لا يعقل وهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب ان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بالوضع معناه
وهذا كذلك اذا لم يقل ان حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لا يفهم معناه حتى يرد ما ذكر والنعيق لا حروف له فيه تمد اللفظ
قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان احدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل
مركب لتحمله الضمير واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان احدهما ان يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره فالدعاء كقولهم
في دعاء الابل لتشرب جيء جيء بكسر الجيم فيهما مكررين مهموزين كالامر من جاء قاله السمين وفي المحكم انهما امر للابل بورود الماء انتهى
يقال جاجات الابل اذا دعوتها للشرب فقلت جيء جيء نقله الجوهري عن الاموي وافرده والاسم الجيء على مثل البيع والاصل جاجا
بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الهمزة الاولى يا ويقال في الابل اذا دعيت للعلف هاها والاسم الهيء قال ابو عمرو والهيء الطعام
والجيء الشراب قال وما كان على الجيء ولا الهيء امتداحيكا وكقولهم في دعاء الضان حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء المهملة في الاول
بالعين المهملة في الثاني حالكونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت قال سيبويه ابدلوا الالف من الياء لشبهها بها لان قولك
حاحيت انما هو صوت بنيت منه فعلا يعني على فعللت وليست فاعلت قال والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر اولهما واصلهما حيحاي وعيعاي ابدلت الياء
همزة لتطرفها اثر الف زائدة قال والذي يدلك على انها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما انتهى قال الراجز وقد نطق
بالفعل والمصدر جميعا يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء والزجر كقولهم في زجر البغل عدس بفتح العين والدال المهملتين وبالسين
السين قال يزيد بن مضرع الحميري يهجو عباد بن زياد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس صوت
يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية يا عدس فحذف حرف النداء وامارة بكسر الهمزة اي امر وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل
احتراز من نحو قوله وهو النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الابد فان قوله يا دار مية خطاب لما لا
يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولذلك احتاج الى قوله اقوت وطال وتوجعا منه لما راى من تغيرها وذهب
الكوفيون الى ان قوله يا دار مية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الارض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه
حيث يسند فيرى يصعد والقائمة يعني الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والابد الدهر وقوله وهو امرؤ القيس الكندي
الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل فانها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير
مكتفى به ولهذا احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين
المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب وشيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة والقاف حكاية
لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية
لصوت وقع السيف على الضريبة وهي المدفرة والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما بالحروف المهملة كلا ام الابتداء في
انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في اول
هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ذكر فتعين حمل قول الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء
الاصوات وهما المذكوران في قوله وما به خوطب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب وربما اعرب
بعض اسماء الاصوات لتركيبه فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته او للمصوت به فيكون حينئذ مراد فالاسم
متمكن فالاول كقوله كما رعت بالجوب الظماء الصواديا يروى الجوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كما رعت بهذا اللفظ
الذي يصوت به وهو جوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر للابل واما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة
لدعاء الابل لا لزجرها والثاني كقوله اذ لمتي مثل جناح غاق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والثالث كقوله وقد وقعت
في عدس كابي لما ازل قال الموضح في حواشيه هذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يبنيا ونفيهما الا الاعراب انتهى **هذا باب**
نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند
البصريين لتخالف بعض احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو ولنكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في الثقيلة
قال سيبويه وعوض ان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة

ولها اذا خففت احكام تخصها ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد
بالخفيفة انتهى ويدل له ليسجنن وليكونا من الصاغرين فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا
ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط لانه مستقبل دائما وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن بتد
بكسر اللام والدعاء نحو فانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مط لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال فذلك
ينافي المضي واما قوله فاما ادركن احد منكم الدجال فقول الشاعر دامن سعدك لو رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلا معنى اذ
واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا
لقسم غير مفصول من لامه اي لام القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب
قسم هو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما اذا كان منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم
والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف فتفتؤ منفي بلا محذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان المضارع حالا
كقراءة ابن كثير لاقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء يزخرف قولا ولا يفعل فاقسم في الاية وابغض في البيت
معناهما الحال لدخول اللام عليهما وانما لم يؤكد بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال او كان المضارع
مفصولا من اللام بمعموله او بحرف التنفيس فالاول مثل قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة للقسم
محذوف واللام في لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرن الى الله والثاني نحو ولسوف
يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي
تبعا للزمخشري في اللام في لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لانت سوف يعطيك لا للقسم فانها
لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها
فاذا حصل بينهما امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزي الذي اسلفه المرء سيئا او جميلا انشده
ابن مالك شاهدا على ذلك والحالة الثانية ان يكون توكيده بهما قريبا من الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان المؤكدة
بما الزائدة نحو واما تخافن من قوم خيانة فاما تذهبن من السالم فاما ترين من البشر احدا فمن ترك توكيده قوله يا صاح اما تجدني
غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي اراد يا صاحبي فحذف المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم
صاحب فقط وترك توكيده في تجدني فخفف النون وهو قليل في النثر وقيل مختص بالضرورة الحالة الثالثة ان يكون توكيده
بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او عرض او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله
غافلا عما يعمل الظالمون والثاني كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة
بعد حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امراة هلا تمنن بوعد غير مخلفة كما عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر
النون الاولى بعد حرف العرض واصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات في
حذف الياء لالتقاء الساكنين وغير خال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف اليها وذو سلم موضع بالشام والرابع نحو قوله
يخاطب امراة ايتها فليتك يوم الملتقى ترينني لكي تعلمي اني امرؤ بك هايم فاكد ترينني بتشديد النون الاولى على حد فاما ترين بعد حرف
التمني الخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون قبيلة في كهلان
وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة ان يكون توكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم يسبق
بان الشرطية فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية
صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت
بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة
فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة
بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا
فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل نظما اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها فاكد ينبتن بعد
ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا انفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الاب سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله
العيني وافصح الموضح في الحواشي على عجزه فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما ابطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار

ورقها يغني ان كبار الورق انما تنبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بالم ما تختننه يقال لمن لم يفعل فعلاً
بنا لم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الاصل والها للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حملته فعلاً فاباه اي لا بد لك من فعله
بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن يخفي عنك امراً انت بصير به اي اني اراك بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلاً به ما يحمدنك
وارث اذا نال مما كنت مغنما وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن ولا يجدن
ما نبهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي
ندعمه الخشب وحفه البنا يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف الفا
والثاني كقوله من تثقفن منهم فليس بآيب ابدا وقتل بني قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف
بمعنى يجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر وكثير وقليل واقل لان آخرها مشبه
بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لسبب الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي
المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهو اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة
الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا اما تاليا فلان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في توكيده باللام
واما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكدان افعل ويفعل لا الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك و
اما الخامسة وهي المشار اليها في النظم بقوله ولم وغيرا اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه النهي معنى وغير اما من ادوات
الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل
ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله ومهما
تشا منه فزارة تمنعا اي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب **فصل** في
حكم آخر الفعل المؤكد بالنونين اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسألة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد بهما يفتح
كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال
ابن السراج والمبرد والفارسي هي للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى و
يستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون المضارع مسندا الى ضمير بارز ذي لين الف او واو او يا فانه يحرك آخره بحركة
تجانس ذلك اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما نشرحه قريبا واليه اشار الناظم بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك
قد علما والاصل الثاني ان ذلك الضمير اللين يجب حذفه ان كان يا او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه الا
الالف تقول اضربن يا قوم بضم البا واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربون واضربين بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو
والنون المدغمة في الاول والياء والنون المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على قول
من اشترط في حد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة فواضح لانه في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما
من لم يشترط ذلك فلان الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة
فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك الاصل الثاني ان يكون آخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف آخر
الفعل وهو الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لرفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذفه من رافع
هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين
حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فيهما الياء والواو في الاول والياءان في الثاني و
ان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون
المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها
وهو الضم وحركة الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو
والياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم يحذف آخره وهو الالف بل يقلب ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله منه رافعا غير اليا والواو يا فتقول اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير المستتر
ليخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون لتخشينان يا هندات **فصل** تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام
احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا فلا يقال قومان واقعدان لسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على



غير حدتها ونقل عن يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي ومماتي ونحو
اللذان ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام را وكاف ها وعين صا ثم صرح الفارسي في كتاب الحجة ان يونس
يبقي النون ساكنة ونظر ذلك بقراءة نافع ومحياي بسكون اليا وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه يكسر النون وحمل
على ذلك الكسر قرائة بعضهم فدمرانهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة
ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون المكسورة بنا على كون الواو للعطف ولا للنهي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتقع
بعدها اي بعد الالف اتفاقا من البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة بعدها
اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقرائة السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما
كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زائدة بعد الالف زائدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت في غير ذلك لانها
حرفان الاول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا تعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها لا تؤكد الفعل المسند الى
نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده فاعلا بالف فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التاكيد قصدا
للتخفيف والى ذلك يشير قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فيقال اضربنان يا نسوة وقد مضى قريبا
ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وعدل في التعليل عن تعليل تصريف الغزي للفصل بين النونات يعني الثلاثة نون جماعة الاناث
والمدغم والمدغم فيها الترتب عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون فرارا من
التقا الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منع الالف واشار الجامي
الى جوابه بان الثقيلة هي الاصل والخفيفة فرعها واذ دخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم
للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في
جميع الاحكام انتهى ولك ان تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون وهم القائلون
باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والجمهور فيما ذهبوا اليه ان الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة
تدخل بعد الالف وكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جرى على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن والى
ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقا الساكنين وابقى الفتحة دليلا عليها واصله لا
تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت
بعد فتحة قلبت الفا والى ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعم لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الاعشى
ميمون واباك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة
فابدلت في الوقف الفا بعد فتحة كما ان تنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا ومن ثم كتبت بالالف كما كتبت
رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون
وان وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ويجب ان يرد ما حذف في الاصل من واو او يا لاجلها والى ذلك يشير قول النظم وبعد
غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن
يا هند بضم البا في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربون واضربين بسكون النون فيهما فحذفت الواو واليا لالتقا
الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جا زيد ومررت
بزيد في اللغة الفصحى ثم ترجع بالواو واليا لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضراوي
وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالاشباع على لغة ازد السراة ان تقول هنا هل تضربوا
وهل تضربي فيبدل من النون واوا ويا ثم يحذف كما يحذف مع المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في المعتل على هذا للرجال
اخشوا وللمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم تستثقل واوان ولهما مضمومة فيحذف الضمة ثم تحذف
واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في اليا المكسورة ويجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم وتخشين
يا هند ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو واليا لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح في
حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي

باب ما لا ينصرف

الفان فتبدل الثانية همزة كما في حمرا فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصر ويقولون في الوقف اضربا واضربنا
فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان مد الحرف انتهى **هذا باب ما لا ينصرف** واختلف في اشتقاقه
هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين
صوت في الآخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه الفعل فمنع مما منع منه وضرب انصرف عنه او من
الانصراف الى جهات الحركات او من الصرف الذي هو القلب اقوال الاسم ان اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال
بنى كما مر في بحث المعرب والمبنى ويسمى غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف فمعرب ثم المعرب ان اشبه الفعل
في فرعيتين من تسع احديهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او في واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية
عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما سيأتي بيانه ويسمى
غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف ويسمى امكن لتمكنه في باب الاسمية واسم امكن تفضيل بنائه من مكن مكانة اذا
بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا للجاربردي ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا
حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا
معنى به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهته اي الاسم للحرف والفعل كزيد من
المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التقرير ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور ومنه فيدخل
في ذلك نحو جوار ونحو تصغير اعم ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف مع انه فاقد له اذ تنوينه
لمقابلة نون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم
وذكر انه لاجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالصرف وقال ابن مغرور واضع كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين
المقابلة يسمى صرفا وتمكينا وان من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب
الزجاج والرماني الى ان العلتين اقتضيتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال
اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة
وهو شيئان احدهما الف التانيث مط اي مقصورة كانت او ممدودة والى الاشارة بقول النظم فالف التانيث مطلقا منع صرف
الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علتين وهو الذي عبر عنه الزمخشري
في مفصله بتكرر السبب الواحد فيمنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى بالقصر مصدر ذكر وصحراء بالمد
ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكرياء بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر
جمع جريح واصدقاء بالمد جمع صديق ام اسما كما تقدم تمثيله ام صفة كحبلى بالقصر وحمراء بالمد واصلها عند سيبويه حمرى
بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال فحذف احدهما يناقض الغرض المطلوب
لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم
يبق الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم ان الالف الاولى للتانيث والثانية زيدت للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان وضعف
بانه يفضى الى وقوع علامة التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا علامة تانيث
على حرفين والشئ الثاني الجمع الموازن لمفاعل او مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا وثالثه الفا غير عوض يليها كسر اصلي
ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر
ما بعد الالف لفظا ودواب ومدار بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلهما دوابب ومدارر بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها
ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ لخروجه
عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد
العربية انك لا تجد مفردا ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا اوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء
الجمل الشديد او الالف عوض من احدى يائي النسب تحقيقا كيماني وشامي واصلهما يمني وشامي او تقديرا كتهامي فان الالف
في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض وكانه نسب الى فعل كشام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن
كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه عبالته اي ثقله او مفتوح

كبراكا بفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان
تدان واصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة واعل اعلال قاض وتالي الثلاثة محركة كطواغية وكراهية
مصدرين او الثاني والثالث عارضين للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه ان لا يسبق الالف في الوجود سواء كان مسبوقين
بالالف كظفاري وباري نسبة الى ظفار وبار قبيلتين او غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال
بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع
فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان
مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح فلا تنوين بحال
اتفاقا ويقدر اعرابه في الالف كعذارى جمع عذراء بالمد وهي البكر ومدارى جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة
تحك به المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال والاضافة اجري
في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت
بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك
اشار الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجواري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب مجرى دراهم في سلامة آخره
وظهور فتحه من غير تنوين نحو رأيت جواري قال الله تعالى سيروا فيها ليالي وسبب ذلك ان آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء
في آخر اسم لا ينصرف فاذا خلا مما هو فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض
فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بصيغة الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة
والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسورة ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة لعدم التمكن
من التعويض لان التنوين لا يجامع مع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الاخفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ
ككلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف
اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب الحركة عن الياء وان الياء محذوفة لالتقاء
الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر
بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى انهما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر فحكموا له في جوار
ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد
لان الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور
عن المبرد ان التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقله في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف مع انه مفرد واختلف في سبب
منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع
سروالة فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع
فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول سروالة وقيل
سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك
عليه ورد بانه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل والى المنع من الصرف اشار الناظم بقوله ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان
سمي شخص بهذا الجمع الذي هو على زنة مفاعل او مفاعيل او بما وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين او من
لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظ سبقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على صحاح
كشاجم كعلابط اسم انتهى ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم منع الصرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان به
سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف
على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الاول لوجود الصيغة وهو
مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع
الثاني ما يمنع صرفه لعلتين وهو نوعان احدهما ما يمنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو اما مزيد في آخره
الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المكبر وافيعل في المصغر او معدول عن لفظ آخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان في

الفا بشرط ان لا يقبل التا الدالة على التانيث اما لان مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع صرفه لانه صفة جا على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين فيه فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهى فرع عن الجمود لان الصفة تحتاج الى الموصوف بنسبة معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك واما فرعية اللفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفى التانيث فى نحو حمراء فى انهما فى بنا يخص المذكر كما ان الفى التانيث فى حمراء فى بنا يخص المؤنث وانهما لا يلحقهما التانيث فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع المجرد فلما اجتمع فى فعلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف واما ما نقل عن بنى اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدى ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردى وقال ابو حاتم لبنى اسد مناكير لا يؤخذ بها والثانى وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى تقديرا لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى اوسع من باب ندمانة والمقدر فى حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكرم مع انه لا مؤنث له وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على انه لو كان له مؤنث لكان بالتا بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم وهمزة بعد اللام وسيفان بسين مهملة فيا مثناة تحتانية ففاء للطويل الممشوق الضامر البطن والبان بفتح الهمزة وسكون اللام وبا ثنا المثناة التحتانية لكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهى المكالمة لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل غالبا بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر او فعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهى الحشفة وادر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الاصلى ووزن الفعل فان افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة تدل على معنى فى الفعل دون الاسم فكان لذلك اصلا فى الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا يلحقه تا التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تا التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصف اصلى ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا كاشهلا وانما صرف اربع فى نحو مررت بنسوة اربع مع كونه صفة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية وايضا فانه قابل للتا فى نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادى واجرع وهو المكان المستوى وابرق وهو المكان الذى فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية السودا وارقم للحية التى فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسما لانها وضعت صفات فلم يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية وفى الايضاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب تمنع صرف هذه ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوع من الحيات واجرع وابطح وابرق والى ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اى الغيبة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارية فصرفها وصرح ابن جنى بان هذه الاسما كلها تنصرف ويفترق باب ابطح صفة خاصة بالامكنة الموجودة معها فهم ذلك المعنى وباب ادهم صفة عامة ويفترق هذان البابان وباب اجدل فى الصرف وعدمه فاما ادهم وابطح فاصلهما الوصفية ثم طرات عليهما الاسمية فلهذا منعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذى خيلان بكسر الخاء المعجمة وسكون اليا جمع خال وهو النقطة المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمى اخيل لانه يتخيل فى لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف فى اشتقاقها فقال ابو على مشتقة من يافع فاصلهما يفع وقال ابن جنى من فوعة السم حرارته فاصلها افوع فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثانى الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الافعوان فلا ينقل لقولهم ارض مفعاة اى كثيرة الافاعى فانها اسم فى الاصل وفى الحال فلهذا صرفت فى لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك يشير قول النظم واجدل واخيل وافعى مصروفة وقد ينلن المنعا للمح معنى الصفة فيها وهى القوة فى اجدل والتلون فى اخيل والايذا فى افعى لكن المنع فى افعى ابعد منه فى اخيل واجدل لانهما من المخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة واما افعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور ايذائها فاشبهت المشتق قال المرادى تبعا للشارح قال القطامى كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من يرى ذلك وقال حسان بن ثابت الانصارى ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى يوما عليك باخيلا فمنع صرف اخيل والمراد انشام باخيل يقول هو اشام من اخيل ويجمع على الخايل ومن غير الغالب افعل نحو احيمر وافيضل من المصغر فانه لا ينصرف للوصف

وجواعمل على

وباب ادهم من حيث كون باب ابطح

وهو من القسمين

في أسباب منع الصرف

ووزن الفعل فانه ليس في وزن ابيط قاله المرادي تبعا للشارح واما الوصف والعدل فنوعان احدهما موازنه فعال بضم الفا ومفعل
بفتح الميم والعين وهما مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في العشرة والخمسة فذوبها
سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لانه اكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي
ان البنائين مسموعان في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان
العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرهما سمع ما لم يسمع ونقل السخاوي انه بعيد البناء على فعلان بضم الفا من
الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زرافات ووحدانا ومن معدول عن الفاظ العدد الاصول حالكونها
مكررة فاصل جاء القوم احاد جاؤا واحدا واحدا فعدل عن واحد واحد الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا
تستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا نحو اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النسا مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النسا او اخبارا نحو صلوة الليل
مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلوة ومثنى الثانية تكرير له وانما كرر لقصد التوكيد لا لافادة التكرير لانه لو
قيل صلوة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم الفراء ان هذه الاسما معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في الاية
بدل كما قال الحوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا يجي الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها الاسما فلا يستعملها
استعمال المشتقات في التبعية كقوله وحبل كفاها ولم يكفها ثنا الرجال لتوحدانها النوع الثاني اخر بضم الهمزة
وفتح الخا في نحو مررت بنسوة اخر والى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين اشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف
معتبر في لفظ مثنى وثلاث واخر لانها جمع لاخرى واخرى انثى اخر بفتح الخا بمعنى مغاير واخر بالفتح من باب
اسم التفضيل فان اصله ااخر بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا واسم التفضيل قياسه ان يكون في
حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا ولو كان جاريا على مثنى او مجموع او مؤنث فالاول نحو ليوسف واخوه احب
الى ابينا منا والثاني نحو قل ان كان اباؤكم وابناؤكم الى قوله احب اليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند احب الي من
عمرو فكان القياس ان يقال مررت بامراة اخر وبرجال اخر وبرجلين اخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التانيث
قالوا اخرى وفي جمع المؤنث المكسر قالوا اخر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا اخرون وفي المثنى قالوا اخران ورد
بذلك جا التنزيل قال الله تعالى فعدة من ايام اخر واخرون اعترفوا فاخران يقومان وانما خص
النحويون اخر بضم الهمزة بالذكر دون ما عدا لان في اخرى الف التانيث وهي اوضح من العدل في منع الصرف واما اخرون
واخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لان اعرابه بالحركات واما اخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وانما
العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى والجمع وانما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل اخر من باب التفضيل اشكال
لانه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب ان اخر مشابه لافضل من جهات ثلاث
احدها الوصف والثانية الزيادة والثالثة انه لا يقوم معنا الا باثنين مغاير ومغايره كما ان افضل انما يقوم معنا
باثنين مفضل ومفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي ان لا
تستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال والاضافة المعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى
المشابهة فعلى هذا اذا قيل مررت بنسوة اخر كان معدولا عن اخر بالفتح والمد ولا تقول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة
نعتا ولا عن اخر من لما بينا من انتفا حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسئلة انتهى وان كانت اخرى بمعنى
اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول
ذكر ذلك الفراء او لان مذكرها اخر بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ
النشاة الاخرة والقصة واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل والفرق ان انثى المفتوح لا تدل على انتهاء
كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة و
اخرى واخرى وانثى المكسور تدل على الانتهاء فلا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك
واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلثة وهي الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول
بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل

ومنع عدل مع وصف معتبر
في لفظ مثنى وثلاث واخر

على حاله وقال الاخفش في المعاني وابو العباس انه لو سمي بمثنى او احد اخواته انصرف لانه اذا كان اسما فليس في معنى
اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسي وارتضاه ابن
عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد بنا ينصرف في المعرفة ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس
وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه قال الوصف لا يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم
في الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه منع
الصرف واما قول ثعلب لقد اوعز بهما من الكوفيين مثنى وثلث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما
مرادهم بدل العدل فانهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح **النوع الثاني** ما لا ينصرف معرفة
وينصرف نكرة وهو سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج
كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى
بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد يضاف اول جزئيه الى ثانيهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر
الثاني بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمتنع صرفه كالعجمة كرامهرمز منع من الصرف والا صرف كحضرموت وان
كان اخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه يقدر فيه الحركات الثلث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب
لزيادة الثقل ما كان جائزا في الافراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره بفتح في النصب وتسكن في الرفع و
الجر كقاضي القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب في جره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسي
ممنوع الصرف لانه مؤنث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مؤنثا غير منصرف
لم يجئ فيه الصرف لانه محرك الوسط ودفع بانه قد يكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند اخرين واجاز الفارسي
الوجهين لاحتمال الامرين وقد يبنيان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح اخر الجزئين الا في نحو معدي
كرب فيفتح اخر الثاني فقط وفي البسيط ليس البنا مطردا عند عامة البصريين والكوفيين وعلى اللغات الثلث وجب
اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان اخر الجزء الاول معتلا بالياء كمعدي
كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا في الرفع والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الاضافة او مبنيا كما في غيرها وقد
تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادتين الالف والنون واليه اشار الناظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء
كان اوله مفتوحا ام مكسورا ام مضموما كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان
بفتح المعجمة والطا المهملة وبالفا اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان
واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه
الالفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لان الالف والنون فيها زائدتان معا وما كان من الاسما في اخره الف ونون واحتملت
النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان
ودهقان وشيطان اعلاما فان اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدتها من
الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت بجهة الاصالة تصرف كما اذا سميت بطحان من
الطحن او تبيان من التبن او سمان من السمن ونحو ذلك واختلف في ابان بتخفيف البا علما فمن صرفه راى ان وزنه فعال
فالهمزة والبا والنون اصول ومن منعه الصرف راى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان الشيء يبين والجمهور على المنع
كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلان
سمي به اصيلال تصغير اصيل على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله
حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث
بها مطلقا سواء كان علم مذكر ام مؤنث كفاطمة وطلحة وانما لم يصرف لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث
في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لانها في حكم الانفصال فانها تارة تجرد منها وتارة تقترن
بها او زائدا على احرف ثلثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر
ولظى اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا

ما لا ينصرف

كدار ونار علم امراة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علمي بلدين لان العجمة لما انضمت الى التأنيث
والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع الثلاثي لانها لم تؤثر منع التصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو
وجهين كهند او ثلاثيا منقولا من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التأنيث ثقل عادل خفة
اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث او
كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد وجمل من الثلاثي الساكن الوسط اذا لم يكن اعجميا
ولا منقولا من مذكر الاصل الصرف وتركه لمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو
اولى نظر الى وجود السببين في الجملة وهما العلمية والتأنيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم
تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق وقال الزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع علتين
يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى بن عمرو الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه
كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم المؤنث ثنائي اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه واذا
سمي مذكر بمؤنث وجب منع صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب وتقديرا كجيل
مخفف جيئل الثاني ان لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امراة فانها منقولة من مذكر فلو سمي
بها مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالب
كذراع فانه مؤنث بدليل ذراع رايتها فاذا سمي به مذكر صرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي
وعضدي بمعنى انت ناصري ومنجدي الشرط الرابع ان لا يكون التأنيث موقوفا على تاويل غير لازم وذلك كاسماء
الجموع كرجال فان تأنيثها مبني على تاويلها بالجماعة وذلك غير لازم لانها قد تتاول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر
انصرف الرابع العلم الاعجمي فانه فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية فيمتنع من الصرف ان
كانت علميته في اللغة الاعجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر
الخلاف في نحو قالون فينصرف على الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف
على الثاني لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزائدا على ثلاثة كابراهيم واسمعيل فلو كان ثلاثيا ضعف فرعيته
اللفظية لمجيئه على اصل ما يبنى عليه الاحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا
التفات الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالاعجمية ما نقل عن لسان غير العرب باي لغة كانت و
تعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الاسماء العربية كابرهيم والثالث ان يعرى من
حروف الذلاقة وهو خماسي او رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام
يجمعها مر بنفل والرابع ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق
والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجه والراء بعد النون اول الكلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال
نحو مهندز والى ذلك اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي بنحو لجام
بالجيم وهو الة تجعل في فم الفرس ونحوه وفرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجوهري فارسي معرب وهو
جوهر السيف صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة والتاء
المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان مصروف لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة
فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه
كهند والمحرك اي الوسط كشتر متحتم المنع كزينب قامت حركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قاله عيسى بن
عمرو الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري الخامس العلم الموازن للفعل الماضي او المضارع او الامر والمعتبر
من وزن الفعل انواع ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم او اعجمي
او نادر فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علم المكان وقال الجوهري اسم العنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب
على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم
لصبغ وبذر لماء والنادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسم القبيلة فلا يمنع وجملة هذه الامثلة

اخص من

نقالة

اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد
في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل او تاء المطاوعة كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالج حال
كونها اعلاما وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل بعد عن اصله فالتحق بنظائره من الاسماء فحكم
فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم لم يبعد عن
اصله فلم يستحق الخروج عما هو له الثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه وعلى هذين اقتصر الناظم كذاك
ذو وزن يخص الفعل او غالب فالغالب كاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل
واما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر لغات حاصلة من
ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال الباء والعاشر اصبوع وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما حال
كون الثلاثة اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن لاثمد وكالامر من ذهب
فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن لابلم الثالث الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل
على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة تقول
اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى
وهي في موازنهما من الفعل نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم فكان المفتتح باحدهما من
الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسماء ثم لا بد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته الاصلية غير مخالف لطريقة
الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرئ علما فانه في الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم
وزنا واحدا في الاحوال الثلاثة ولم يبق على حالة واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا اتباع
فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها
الاصلية فان اصلها فعل بضم الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في
قيل وبالنقل فقط في بيع ثم صارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر
الدال وسكون الياء اخر الحروف وبالكاف فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا
من ضرب بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية
هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت بضرب بضم اوله وكسر ما قبل اخره ثم خففته بتسكين ما قبل اخره فاذا فعلت ذلك
انصرف عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك خلافا للمبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف
لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بضم الباء الموحدة
فيهما وذا ما الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب قليل والاكثر ان يجمع على الباب وبوب
نبات له عروق في القلب يكون منها الرقة والبكاء لكونه علما ينصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش و
خولف فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من
اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يدخل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذ في نا
كضبب البلد ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا
انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعل بفتح العين فيهما وفعلل نحو شجر وضرب
وجعفر ودحرج وقال عيسى بن عمر والثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول
كالامر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك
نصا وخالفه في ذلك عيسى وكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف واذا كان
نازعا من فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وجه
الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من فاعله وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد وهو من باب المحكيات فهو وفاعله جملة محكية كقوله
نبئت اخوالي بني يزيد بغير يد سمي به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ان للند فخر على الحكاية الا ولو كان مجردا

عن الضمير المجرور بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون ليس بعلم بل هو وفاعله جملة
في موضع خفض صفة لمحذوف واي انا ابن رجل جلا الامور اي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان
الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض
بمن او في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل
يسمى بكعب وهو فعل امر من الكعب وهو العدو والشد به مع تقارب الخطا السادس العلم المختوم بالف الالحاق
المقصورة كعلقى بالتنوين وارطى على الاصح حال كونهما علمين فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية
وشبه الف الالحاق بالف التانيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء
كثيرا ما يلحقه به كحاميم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الالف
واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق
فليس ينصرف وقيل ان ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح وانما لم يمنع
الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق
لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة الالحاق منقلبة عن ياء وهمزة التانيث منقلبة عن الف لا عن ياء فان قيل فا
فالحكم لاجل افتراقهما في التقدير هذا علله ابن ابي الربيع وايضا ان الحرف اذا كان منقلبا عن مانع منع كالهمزة
في صحراء فانها بدل من الف التانيث وان كان منقلبا عن غير مانع لم يمنع كعلباء وعلقى بنت والارطى شجر ويقع
عليه الف التكثير كقبعثرى ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به السابع
المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين في التوكيد وهي جمع وكتع من كتع الجلد
اذا اجتمع وبصع بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع وبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق و
المانع لها من الصرف التعريف والعدل اما التعريف فانها على الصحيح معارف بنية الاضافة الى ضمير المؤكد فشابهت
بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية ظاهرة كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال ابو سليمان
السعدي من اصحاب ابن البادش انها معارف بالعلمية وهي اعلام على الاحاطة لما تتبعه وايده بعضهم بجمعها بالواو و
النون مع انها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بعقيل جمع بعلم لان العلم اما شخصي او جنسي فالشخصي مخصوص
ببعض الاشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته
باطل انتهى قلت علم الاحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي اذ تكابر نوقيه بالقاعدة وهي انه لا يعتبر في منع
الصرف من المعارف الا العلمية ويلزم من اعتبار الاضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في اول الكتاب واما العدل
فانها معدولة عن فعلاوات فان مفرداتها جمعاء وكتعاء وبتعاء وبصعاء وانما قياس فعلاء اذا كان اسما كصحراء ان يجمع على
فعلاوات كصحراوات وصحراوات واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لان جمعاء مؤنث اجمع فكما جمع المذكر بالواو
والنون كذلك كان حق مؤنثه ان يجمع بالالف والتاء فلما جاء ابو علي فعل علم انه معدول عما هو المستحق فيه وهو جمعاوات
وقال الاخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة ان مفردها فعلاء افعل كحمراء
احمر فانهما يجمعان على حمر وقال الجزولي معدولة عن فعالي من جهة ان مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح
لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه العلمية او الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها
واما الوصفية فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ عندهما
فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلاء لا يجمع على فعل الا اذا كان مؤنثا لافعل صفة كحمراء او لا على فعالي الا
اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع واخواته ليس كذلك واليها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل
التوكيد الثاني من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة نحو جئت يوم الجمعة سحر فانه
ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت وصحح
به في التسهيل وقيل لشبه العلمية لانه معرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور في كلام الموضح ايماء اليه واما
العدل فان صيغته معدولة عن السحر المعرف بال لانه لما اريد به معين كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل

عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه وقال
السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل ابو الفتح ناصر بن ابي المكارم المطرزي تلميذ
الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه في موضع
نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنبت في بعد وقبل ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب
جواز حين في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا ومنها ان
دعوى منع الصرف اسهل من دعوى البنا لان البنا ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسما ودعوى الاسهل ارجح
من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل ان
التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور
عند الجمهور معدول عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا
عليه معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم فانه منصرف اتفاقا نحو نجيناهم
بسحر اي بسحر من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة
للدلالة على التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة من ان يكون بال او الاضافة
فانه منصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره والى اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا
يعتبر الثالث ما هو المعدول فعل بضم الفا وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية و
هو المشار اليه في النظم بقوله او كثعلا نحو عمر فانه ليس بصفة في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل
وجشم وجمح وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل غالبا الا ان العلمية لا تستقل
بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فان عامرا ثابت في احاد
النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة فعل قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق و
كجمع وكتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكأخر فانها معدولة عن آخر بفتح الهمزة والخاء والمد وفائدة العدل
في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن افعل نحو ثعل فان ورد فعل مصروفا حكم
بعدم عدله كادد واما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه لا يرى العدل قد
امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلف ارتكاب العدل ويؤيده ان اعتبار التانيث من راى طوى يصرفه باعتبار المكان فلو
كان العدل معتبرا فيه لما انصرف اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما من فعل الوارد جمعا كغرف وقرب واسم جنس كصرد
ونغر او صفة كحطم ولبد او مصدرا كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا
كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع
صرفه حملا على الغالب في فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوي وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل طوى وتقدم سر حر
الرابع من المعدول فعال بفتح الفا علما للمؤنث كحذام وقطام في لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم بن مر بن اد بن طابخة
ابن الياس بن مضر فانهم يمنعون صرفه واختلف في علة ذلك فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ورجح ان الغالب في
الاعلام ان يكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب ورجح انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم
ان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار اسم لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه انه اسم الماءة وقال
الجوهري اسم لبئر وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والماء مذكر وكوبار اسم القبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم
من تميم قال الفرزدق متى ما ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعوذا وانما كان الكثير الكسر عندهم لان مذهبهم الامالة
فاذا كسروا توصلوا اليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت اللغتان الاعراب والبناء في قوله وهو الاعشى
ميمون الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار فبني وبار الاولى على الكسر واعرب وبار
الثانية رفعا على الفاعلية لهلكت ويحتمل ان تكون الواو الاولى عاطفة والثانية ضمير لا حرف اطلاق ووبار فعلا ماضيا
من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبار ثم
بادوا وهلكت على القبيلة ثانيا وبار وا على اهلها فلا شاهد فيه على لغة الاعراب وعلى هذا تكتب باروا بالواو والالف

باب ما لا ينصرف

واما هو معدول عما فيه حرف التعريف

فيما لا ينصرف

كما يكتب سار واوارم اسم قبيلة عاد واوذى لما الى هلكها واهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر تشبيها لمنزال فى
التعريف والعدل والوزن والتانيث كقوله وهو سحيم بن صعب فى امرأته اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما
قالت حذام فبناها على الكسر مع انها فاعل قالت فى الموضعين واذا سمى بنا حذام مذكر انتفى موجب البناء وهو التشبيه بنزال
لانه ليس الان مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قال سيبويه واعلم ان التشبيه بنزال فيما ذكرناه تم
على مذهب المبرد فانه يقول نزال معدول عن فعل معرفة مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الامر وظاهر كلام سيبويه انه معدول
عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن والى ذلك اشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا وهو نظير
جشما عند تميم الخامس من المعدول امس اذا كان مرادا به اليوم الذى يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالالف واللام ولم
يصغر ولم يكسر ولم يقع ظرفا فان بعض بنى تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذى يليه يومك معدول
عن الامس المعرف بال فيقولون مضى امس بالرفع بلا تنوين وشاهدت امس ومارايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت
عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالى خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس تحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاج
وهم الموضح فى ذلك فى شرحى القطر والشذور وزعم بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر فهو
منه اى مذ امسا هو اى المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للقليل من بنى تميم وجمهورهم يخص ذلك الاعراب الممنوع الصرف
بحالة الرفع خاصة دون حالتى النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذى تضمن امس
فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن اذا عرض ويروى عز بالزاى بمعنى غلب وتناس امر من التناسى و
هو ان يرى من نفسه انه نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا فى الرفع والنصب والجر على تقديره مضمنا معنى اللام المعرفة
قال اسقف نجران وتبع بن الاقرن منع البقاء تقلب الشمس وطلوعها من حيث لا تمسى وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورد
اليوم اعلم ما يجىء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى والقوافى مجرورة ومكسورة كما انشدها
ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن فى البيت السابق لان لاحدى اللغتين لا انتصار الاخرى فان اردت بامس يوما من الايام
الماضية مبهما اى اسما ما من الاموس او عرفته بالاضافة نحو امسنا يوم الخميس او عرفته بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته
نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبنى اجماعا لتضمنه
معنى الحرف فصل يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اشياء الاول ان يكون احد سببيه العلمية فينكر فيمتنع له من الصرف العلمية ثم ينكر
فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثانى وهو اما التانيث والزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب والف الالحاق المقصورة
تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعدى كرب وارطى لقيتهم بالجر والتنوين فى هذه الانواع السبعة لذهاب
احد موجبى منع صرفها وهو العلمية واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه اثرا ويستثنى من ذلك
المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير منصرف للوزن والزيادة وعود الوصف الاصلى
بناء على ان الزائل العائد كالذى لم يزل وخالفه الاخفش فى الحواشى على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة اذا
زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك فى شرح الكافية
ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه ووافقه فى كتابه الاوسط وان اكثر المصنفين لا يذكرون الا مخالفته وذكر موافقته
اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثانى التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير فى تصغير احمد وعمر
فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال
الموضح فى الحواشى ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يرد شيئا مما ثبت اذ لم يكن معتادا له فالحكم
بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك فى العدل التحقيقى اما العدل التقديرى فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم
لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا نحو تحلئ بكسر
التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذى على وجه الاديم مما يلى منبت الشعر حال كونه
علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير وهما العلمية والوزن فانه يقال فى تصغيره تحيلئ
بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه فهو على زنة يدحرج وينبغى السبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف كقراءة
نافع والكسائى سلاسلا بالصرف لمناسبة اغلالا وقوارير قواريرا بصرفهما وصلا لمناسبة الاول والخسا ايات والثانى

في ان غير المنصرف ينصرف باربعة اسباب

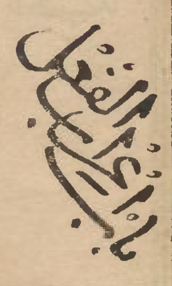
في ما لا ينصرف

الاول عند صرفه قاله الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا ويعوقا صرفهما للتناسب في ود اولا وسواعا ونسرا وافاد الجامي في القراءة
انه لا فرق فيما يمنع صرفه بين ان يكون بعلة واحدة او بعلتين وان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير
له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسرة كقوله اذا
ما غزى في الجيش حلق فوقهم عصائب طير تهتدي بعصائب القول في مجرورة او بالتنوين كقوله ويوم دخلت القبس ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلي فصرف عنيزة بالتنوين وهو بضم العين المهملة فنون فياء تصغير عنزة فتاء
تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المهملة وسكون الدال الهودج قاله الاعلم وفي
الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك تصيرني راجلا اي ماشيا لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل في امثال ذلك
على انه يجوز في المضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين
تنوين الصرف لما فاته لوجود العلتين المحققين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة حكاها
الاخفش وقال كأنها لغة الشعراء لانهم اضطروا اليه في الشعر فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى
الحامض من شيوخهم والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في الحواشي وهو الصحيح لكثرة
ما ورد منه وهو تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر البصريين اي ابوه واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق
بالكتائب اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس
الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة وسمي امير المؤمنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة
البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع ازرق بزاي فراء مفعول طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها
للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الامر طرحه وغيره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل
من غائلة ماعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه اجاز ذلك وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتأخرين
بين ما فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده انه لم يسمع الا في
وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والاخفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على اصلهم
لانهم يدعون الفعل اصل المصدر فان فيه علة الاشتقاق وما فيه الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في
فرعية واحدة وهي الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان يكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف
ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

فصل المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونونا بقاؤه
سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد ام مصغرا فالاول كجوار فان ما نعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني اعيم تصغير اعمى
فان ما نعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزن الفعل لا يتعين في الوصف فهو كذلك كما تقدم تنبيها
وكذا ان كان علما كقاض علم امرأة فان ما نعه من الصرف العلمية والتأنيث وكيرمي علما مغنويا فان ما نعه من الصرف العلمية ووزن الفعل
المنقول عنه نقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم ومررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي الرفع
والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي
اسحق وجمهور البصريين خلافا ليونس وعيسى بن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين فانهم يثبتون الياء
ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها
الضمة ويقولون في الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما يفتح في النصب احتجاجا بقوله وهو الفرزدق قد
عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا ففتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه لا ينصرف للعلمية ووزن
الفعل كيبيطر والالف للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولي
بفتح الميم المتجافي المنكمش وقال عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي النحوي ان الفرزدق لحن في فتح الياء من يعيليا ورد بانه من
اجرى المعتل مجرى الصحيح وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق في فتح غير العلم لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو
كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا فاظهر الفتح في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مول
على حد دال الفجر ولياليال

هذا باب اعراب الفعل المضارع

اجمع النحويون على انه اذا جرد من الناصب



إعراب الفعل المضارع

والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو على اقوال اصحها انه
رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء وغيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع
مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج قالوا ولهذا اذا ادخل
عليه لن ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا
مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد امر عدمي والعدم لا يكون سببا
لوجود غيره واجيب بان التجرد امر عدمي وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين
بانه غير مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف
التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا عامل
اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج
كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم و
مضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل
اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غاية
نحو لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا والا
لكان ممكنا لا محالا ولا يقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم
في قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع معها ما هو لانتهاء الغاية في نحو
قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا بالارجاء لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تأكيد
النفي خلافا للزمخشري في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بانك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم في
بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد والتابيد ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل
بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور والجرمي مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه فاجعلني
لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة
التي انعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال لنا في لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في
قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على وضعها الاصلي عند سيبويه والجمهور وليس اصلها
لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا للفراء وحجته انهما حرفان نافيان ثنائيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا نظير له في الحكم
المهمل فيجعله معملا وانما المعهود ابدال النون الفا في الشفع والعكس ولا اصلها لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا الى
معناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي وحجة
الزجي وحجتهم قرب لفظها منهما وان معناها من النفي والتخليص للاستقبال الحاصل فيها وقد جاءت على الاصل في الضرورة كما
انشد ابو زيد لجابر الانصاري فان امسك فان العيش حلو الي كانه عسل مشوب يرجي المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ابعده
الخطوب اي لن يلاقي ورد عليهم بان دعوى امور وافقوا انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر احدهما
كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الاطالة الثاني من النواصب كي المصدرية وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا
تأسوا او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي
تعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما
في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وما ذكر من ان كي مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه
والجمهور وعنهم قولهم جئتك كي انعلم وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة ورد
بقوله تعالى لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء ورد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن
الكوفيين ان كي ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف واخراج
ما الاستفهامية عن الصدر وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان
حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما يعود اي كيما يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد

نواصب المضارع في ... اربعة احدها لن تحقيقا معنى

الثاني كي المصدرية ... ناصبة

وهو غريب لا ينقاس عليه على أن الحافظ الشهاب بن حجر قال لم أقف على حذفه وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو لكيلا تأسوا
لئلا يدخل الجار على الجار وتتعين التعليلية إن تأخر عنها اللام أو أن فالأول نحو قوله وعبيد الله بن قيس الرقيات كي لتقضيني
رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتأخر اللام عنها لتقضيني عنها وتقضي منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الأخفش لكي
ما أن زيد بالرفع فمخرج على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة للام كما أكدتها الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل ما الكاف في
كعصف مأكول والثاني نحو قوله وهو جميل بن عبد الله لا أحسب إخالا قال الزمخشري يقال لشكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن
تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعول الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة
ويجوز الأمران المصدرية والتعليلية إن فقد سبق اللام وتأخر أن أو وجدا فالأول كما في نحو كيلا يكون دولة فإن قدرت قبلها
اللام فهي مصدرية وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الأول منصوبا بنفس كي وعلى الثاني منصوبا بأن مضمرة
بعد كي والأولى أن يكون مصدرية كما ذكر الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا
ببيداء بلقع فكي يحتمل أن يكون مصدرية لدخول اللام قبلها ويحتمل أن تكون مصدرية لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية
فأن مؤكدة لها لمعنى السبك وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن
تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله الموضح في الحواشي وشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول
ثان لتتركها والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفر التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفر التي لا شيء فيها
الناصب الثالث أن المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء في نحو وأن تصوموا
خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم
وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فأردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو والذي
أطمع أن يغفر لي خطيئتي أصله في أن يغفر لي فتحذف في فينتصب ما بعدها أو يبقى على جره وأكثر العرب على وجوب إعمالها
وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما أختها أي المصدرية بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي وإليه أشار الناظم بقوله وبعضهم
أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحقت عملا كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة برفع يتم والقول بأن أصله يتمون فهو منصوب لكن
النون وحذفت الواو للساكنين واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف وكقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن
لا تشعرا أحدا فأن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية
حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب فما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن هذه مصدرية مهملة قول البصريين
وزعم الكوفيون أنها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري في الفتيان حصلوا منها بعد وأحدهم لعوانها وتأتي أن مفسرة
بمنزلة أي وزائدة دخولها وخروجها سواء ومخففة من أن المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الأحوال الثلاثة ولكل ضابط
يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك أي
اصنع وانطلق الملأ منهم أن امشوا أي امشوا فليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء فخرج نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف
القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة
بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن افعل لدخول الجار عليها قال الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين
إنكار أن التفسيرية البتة وقال في المغني وهو متجه لأنه إذا قيل كتبت إليه أن افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك
هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن لم تجده مقبولا في الطبع انتهى وأعرضنا عنه وربما يسمى بما طول ذكره والزائدة هي
التالية لما التوقيتية نحو فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري ويوما توافينا بوجه
مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم فيمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر
مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك والواقعة بين فعل القسم المذكور ولو كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم أو
المتروك كقوله أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور أنها في
تلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك أفاده في المغني والواقعة بعد إذ كقوله فأمهله حتى إذا أن
كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك

باب اعراب الفعل

وانها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة
والاصل وما لنا في ان لا نتوكل على الله وانما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما
اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة غالبا بعد علم خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا فالاول
نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون الا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم ما علمت
الا ان تقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن
اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا يرون ان لا يرجع بالنصب في بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراءة
الرفع ويجوز في تالية الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف
الاصل ولهذا الترجيح اجمعوا عليه اي على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا بحذف النون واختلفوا في وحسبوا الا تكون
فتنة فقرأه غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين ان و
الفعل بلا وانما لم يقرأ بالرفع في يتركوا لعدم الفصل نعم ان التعويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين
على اعتبار المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رايت ان لا يقوم زيد لما اردت اليقين مثل افلا يرون الا يرجع وتنصب
اذا اردت الظن مثل وحسبوا ان تكون فتنة خلافا للمبرد فانه لا يجوز اجراء العلم مجرى الظن لانه تنصب ان الواقعة بعد الفعل
ولا اجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد ان الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره ولا يجري غيره مجراه والنوعان
عند سيبويه جائزان والفراء وابن الانباري ينصبان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار الناظم بقوله وبلن انصبه و
كي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين فان هذه مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا
لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية حرف
جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال لك احبك
فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا قال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في الماضي ولا مدخل للجزاء في
الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره
والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر وكان القياس الغاؤها لعدم اختصاصها
ومن ثم قال ولو اشترط لاعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام
بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها اهملت وذلك في ثلاث مسائل احديها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذن اكرمك
الثانية ان يكون جوابا للشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالثة ان تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله اذن
لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها برفع اقيلها لان اذن لم
تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لتوسطها بين القسم وجوابه
لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني تبعا للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التي قالها عبد العزيز بن مروان
لكثير وذلك ان كثيرا امتدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا فلم يجبه الى
ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيتي وامكنني منها لم اترك مقالتي الاولى وهي اتمنى عليه ان اكون كاتبا عنده
كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو ابو الوليد عمر بن عبد العزيز واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا انني اذن اهلك او اطيرا
بنصب اهلك مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها فضرورة او لا ضرورة والخبر اي خبر ان محذوف اي اني لا استطيع
ذلك او لا اقدر عليه ثم استونف باذن منصب جملة اي على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والاصل لا تتركني اذن
فيهم اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير بشين معجمة الغريب وقال الاصمعي البعيد هو مفعول ثان لتترك
لا حال والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله ان صدرت فان كان السابق عليها اي على اذن واوا او فاء جاز النصب والرفع باعتبار
فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف
جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ واذا لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب محذوف
النون فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قراء السبعة فيهما والى ذلك اشار

الناظم

باب اعراب الفعل

الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف وقع قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن
اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف
وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستانف او لان العطف على الاولى ولى انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها
مستقبلا لانها قياسا على بقية النواصب واليه اشار الناظم بقوله ونصبوا باذن المستقبلا فيجب الرفع في نحو اذن تصدق جوابا
لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم انفا الامر الثالث ان يتصلا اي يكون المضارع متصلا
اي يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها واليه اشار الناظم بقوله في النظم والفعل بعد موصلا
او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه بقول النظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب يشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم ان
الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيدة واشتريته بوالله الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل
بغير القسم ولو كان ظرفا او عديله فانه جزء من الجملة فلا يقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلاء
النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل
والارجح عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفا شروط العمل وهو
القياس لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتاخيرها عنها وتوسطها
بين جزئيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله الى السماع **فصل** ينصب المضارع بان مضمرة
وجوبا في خمسة مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنا او معنى لا لفظا منفي الاول بما والثاني بلم
دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليظلمهم لم يكن الله ليغفر لهم فيظلم ويغفر منصوبان بان مضمرة بعد اللام عند
البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام خلافا لهم
الكوفيين فيهن في ذلك وقد صرح بالخبر الذي زعم الكوفيون من قال سموت ولم تكن اهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصاب فهذا
بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل او مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لا سمع لزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجي ذلك في صريح ان
قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا والجواب احد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من قال كان
سيفعل فان اللام في مقابلة السين فكما لا تذكر ان مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف
اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله ورد بان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القرآن
هو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق ان هذا ليس مما نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه
مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز
في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فاجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل
كذا وتسمى هذه لام الجحود من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا
به الثاني والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وبعد نفي كان حتما اضمر الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا صلح في موضعها
حتى المرادفة الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك المنى فما انقادت الامال الا
لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم
وكنت اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا معنى الى لان الاستقامة
لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب
وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن المواد التي يتشاغلها فسادهم الا ان
يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا
ان تستقيم وان والفعل في هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن
مني لزوم او قضاء منك لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني
لكعوبها او استقامة منها واليه اشار الناظم بقوله كذا بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا ان خفي الموضع الثالث بعد

باب اعراب الفعل

حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال وهو الفاتر الى المخاطب به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار بقصته علينا الا انه مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معناها تارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى الى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لا سيرن حتى تطلع الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا ويحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا اضمار ان حتم ويرتفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها فضلة تم الكلام قبلها نحو مرض زيد حتى لا يرجونه فلا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى ومسبب عما قبلها لان عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبله بالجملة الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك الخ والحال المؤول تفسيره وهو ان يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال حقيقة او مجازا لان نصبه يؤدي الى تقديره ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك لانه اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لا سيرن حتى تطلع الشمس خلافا للكوفيين وما سرت الى البلد حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية فيهن اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب والشك فيه قال المرادي بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق وانما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلية فيه لانه مبتدأ وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر وكذلك يجب النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها الخبر ولم يقدر الظرف وهو امس خبر الكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فان قدرت كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلقا باستقر المحذوف على انه خبر كان رفعت لان ما بعد حتى حينئذ مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى والى اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية حال كونهما مسبوقتين بنفي او طلب محضين والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو انت غير ات فتحدثنا والرابع نحو قلما تاتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال الواو يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال الواو بعده قوله وهو الاعشى

الخليفة فيما زعم ابن يعيش او لربيعة بن جشم فيما زعم الزمخشري او لدثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان
اندى لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو وانديٰ افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت
ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال الخبر ان وداعيان تثنية داع وفاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي
ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعد داعيين معاً تداعيا جمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعم
ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك
عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان فتطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم من شيء وتكون جواب
النهي وهو ولا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال ان هذه الاية ظاهرها ان تكون جواب فتطردهم
ادعاهما بان للطلب والنفي والجواب لا يجاب في الشيء الواحد لا يكون لجوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء
قوله ربّ وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما
كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في
التحضيض زيادة توكيد وحث في العرض لين وادب فقال وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لبانا تي فارجو ان تقضي فيرتد بعض
الروح في الجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك لان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر
مستقبل منه والترجي يلحق وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد احد من اربعة وهي النفي والنهي
والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال ابو حيان ولا احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي
ان لا يقدم على ذلك بلا سماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي المتالي تقريرا بالهمزة ومن النفي
المتلو بنفي اخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت
ان تحمل مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك في لحسانك اليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة
للتقرير انك الجات المخاطب الى الاقرار بامر قد كان تقول الم اضرب زيدا ولا يكون غرضك ان يعلمك بامر لم تكن تعلمه ولكن ان
تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انك تاتيني فاحسنت اليك على حد قوله تعم اليس الله بكاف عبده
اي الله كاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص هذا مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي
انتهى فثبت بهذا ان الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم محض النفي وما ورد منه
منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا ولانه جواب الاستفهام والثاني نحو ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث
نحو ما تاتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها
النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا ولك في نحو ما تاتيني فاكرمك اربعة اوجه احدها ان يقدر الفاء المجرد
عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها فيكون الفعل شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه فكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني ان تقدر الفاء المجرد السببية وتقدر
الفعل الذي بعدها استئنافا والمعنى استئنافا ان تقدره خبر المبتدأ المحذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم
والمعنى ما تاتيني فانا اكرمك لكونك لم تاتيني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان
النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه ينصب النفي الى ما قبل الفاء خاصة الثالث ان تقدر الفاء للعطف
مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدير النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب النصب
والمعنى ما يكون اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان ولا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا للعطف مصدر
الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه وينتفي المعطوف لانه مسبب عنه
فقد انتفى والمعنى ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب
باسم الفعل والطلب بما لفظه الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو بالمعية
من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم يشعر السببية ولا معية ومن الاستئنافيتين فالفاء العاطفة على
صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها للعطف فعطف لفظ يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه له في رفعه
وفي النفي الداخل عليه فكانه قيل لا يؤذن فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو اذن لهم لاعتذروا

مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب رؤس الاى قاله الفراء وفرق ابن عصفور بانا الاذن والاعتذار منفيا بالقصد
وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما قصد نفي الاعتذار وبانه لو وقع القضاء عليهم لماتوا وليس الاذن
سببا للاعتذار والفاء الاستئنافية نحو قوله هو جميل صاحب ثنية الم تسئل الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق
فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف اى فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه للاستئناف لا للعطف ولا للسببية
اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسئل والسببية يقتضي النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع
في انتفاء السببية النصب فانه قد يجئ الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بانا نقضاءها
النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان الفاء للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا
ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح القاف والمد اكثر من قصره الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر التي
تبيد من سلك فيها اي تهلكه والسملق بفتح السين القاع الاملس الصفصف وتقول مع الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع
على الاستئناف اذا نهيته عن الاول واجبت له الثاني فكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن فان قدرت النهي عن الجمع بينهما
نصبت على ارادة المعية فكانك قلت لا تاكل السمك مع شربك اللبن او قدرت النهي عن كل منهما على حدته جزمت على العطف
فكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول
من الفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل واذا
سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم
الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق
جازمه فالجمهور يجعلونه جوابا لشرط مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم فيكون
مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه
معنى حرف الشرط كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان
النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا للزاعمي ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف والتضمين
وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف ولان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا
يؤدي معنى الشرط ولانه لا ارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف
مصدري دون ذلك النحو قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم في جواب
شرط مقدر والتقدير تعالوا ان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزي اليك
بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان
مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم تطهرهم وانما اريد خذ منهم صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة
لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس بخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قد دفع
فاعله جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا للهبة كما قدره من جزم وقس على ذلك بقية انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد
غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء والجزاء قد قصد اما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا بالجزم
تحدثنا خلافا للزجاج والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم متوقف على السببية ولا يكون انتفاء الاتيان سببا
للتحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد النهي صحة وقوع ان لا في موضعه وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا
النافية مع صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا
دون تخالف يقع انك تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي ثم بفتح الثاء المثلثة اي من اجل
هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو وقد
الرفع في نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك لان الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو
انما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر وفي ما نوله من اكل هذه الشجرة
فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم فالجزم في يؤذنا بحذف الياء على الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب بالنهي لعدم
صحة ان لا يقرب يؤذنا لان الايذاء انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي وتبعه الكوفيون ما تطلبه هذا الشرط

باب نواصب الفعل

واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول
ابي طلحة للنبي لا تشرف يصبك السهم وفي رواية لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب
البصريون بانه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف او تتطاول ويضرب بدل من ترجعوا
وفي هذا القياس نظر فانهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي بجواز النصب بالامر بالفعل ما دل على
معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام لا نحو نزال نكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن الجني وابن عصفور
بعد نزال ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه ومعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه او ما دل
على الامر من خبر مثبت نحو حسبك الحديث فينام الناس بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ والحديث خبره والجملة
متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو بدل كقولهم لان المسموع حسبك ينام الناس واختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره
محذوف اي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ بلا خبر لانه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع
النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل
على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا اسقطت الفاء لعدم مقتضى السبك
والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي
كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي بجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ
خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت
من الغثيان وقولهم اي العرب اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما
الخبر الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء
بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين ان الترجي ليس له جواب منصوب وتاولوا قراءة النصب
بان لعل اشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على
صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين **فصل** وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احرف خمسة ايضا مصدرها ماض
احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم
لا فان اعمل مظهرا او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت في لنسلم واظهرت في اكون
وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار
ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان
يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان يكون كي ولا يتعين ان لذلك ودليلهم صحة اظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان
اذا قلنا اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة وقد علمت بحث قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام ما بكون المذكور وجب اضمار ان
كما مر حكمه وتعليله وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولا من
غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة
بادغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لا المؤكدة والحاصل ان لان بعد اللام
ثلث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك بعد
لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الحروف الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء و
ثم اذا كان العطف بها على اسم صريح ليس في تاويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره وغير المصدر كقول حصين بن حمام المري
ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تاويل الفعل وهذا [illegible]
والمصدر نحو وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب باضمار ان بعد
او والتقدير او ان يرسل فان يرسل في تاويل مصدر منصوب عطفا على وحيا والتقدير الا وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس
في تاويل الفعل وقوله وهو التخص المسمى ميسون الكلابية زوج معوية بن ابي سفيان وام ابنه يزيد للبس عباءة وتقر عيني احب الي

وتوقع المرجو

من لبس الشفوف وخروف من بني عمي نحيفا احب الي من علج عنيف فتقر منصوب بان مضمرة جوازا وهي والفعل في تاويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وارضي في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء والترب الرجل من يولد في الوقت الذي ولد فيه فيساويه في سنه وفي المغني لولا توقع من يعترض عن فعل المعروف فارضاه ما اثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس بن مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله مضارع عقل منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان اعقله في تاويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ثور البقر لان البقر تتبعه فاذا عافت الماء عافته فيضرب ليرد الماء لترد بمعنى وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على وجه الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليخوض الماء فتشربه والمناسب للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل تقول الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لان الاسم وهو طائر في تاويل الفعل لان ال الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتدا نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة ال ولعطفها بالفاء لم تحتج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف الفعل على الاسم لان الاسم هنا في تاويل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه ان لاواخر ان للفاء والواو واو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعدهن وحالة يجوز فيجب اذا كانت الفاء للسببية والواو للمعية بعد نفي او طلب محضين واو بمعنى الى او الا ويجوز ان عطفن على اسم خالص من التاويل بالفعل وان ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا ينتصب الفعل المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان والخمسة المذكورة في جواز اضمارها الا شاذا وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد والثاني كقول عامر الطائي وفهنهت نفسي بعدما كدت افعله بالنصب وقول خذ اللص قبل ياخذك بالنصب وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراءة الحسن تامروني اعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى ويفهم منه الاشارة الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين الى انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذفها قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تامروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت ونصبت

فصل وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبية نهيا نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبني للفاعل بالهمزة وبالنون مطلقا لكونهما مبنيين للفاعل نادر كقوله وهو النابغة الذبياني لا اعرفن ربربا حورا مدامعها مردفات على اعقاب اكوار فلا ناهية واعرفن مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند لضمير المتكلم وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب اي لا يكن ربرب فاعرفه والربرب برائين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحوراء واراد بها العيون لانها مواضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل ومردفات حال من ربربا لوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء اخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم فلا ناهية او دعائية كما في المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى نا المتكلم المعظم نفسه وهو على التكلم نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا

باب نواصب الفعل

لمنزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال وفتح الميم وقد تكسر في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجرلشم بضم الجيم والضاد المعجمة
الاكول الواسع البطن وعني به معوتيرو ويكثر جزمهما فعلى المتكلم مبنيين للمفعول نحو لا اخرج ولا تخرج لان المنهى غير المتكلم وهو الفاعل
المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجني احد ولا يخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدو
بياء الغيبة الى المبدو بالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة الى التكلم وما ذكره من التفصيل
بين المبني للفاعل والمبني للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل المتكلم فسوى
بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل والمبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس
الاصل في الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فافتتحت خلافا لبعضهم وليست لاء النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها
وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك
او التماسا نحو ليقم فلان امر منا لا على ولا دعاء من الادنى ولا التماس من المساوي وجزمهما فعلى المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون
حال كونهما مبنيين للفاعل قليل لان المتكلم لا يأمر نفسه نحو قوله قوموا فلاصل لكم اي لاجلكم والفاء زائدة وقوله ولنحمل
خطاياكم فاصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلان مجزوم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمهما فعل الفاعل
المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة لعثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله لتاخذوا مصافكم وقول
الشاعر لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمهما الفعل المخاطب اقل من جزمهما
لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء عن هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو ازجوا وخذوا وقوموا واصل لام الطلب
السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم
فاذا دخل عليها الواو والفاء وثم رجعت الى سكونها الاصلي غالبا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية
والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه
وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وقال المبرد لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي موسى ونسب الى سيبويه وتنفرد
لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد
ولا يليه مثبت لما لا تقول ان قد قام زيد فعودل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق وقوعه
وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وتعليله الى الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى
على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح في شرح القطر تبعا
لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك
الحين لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم اي ومن اجل ان نفي منفي لم يجوز انقطاعه جاز ان يقال
لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان شيئا مذكورا وامتنع في لما ان يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لان امتداد
النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل
صحيح ولا يلزم استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما بحذف المجزوم اي
ولما ادخلها وذلك لانها نفي لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكان قد واما قوله وهو ابراهيم بن علي بن محمد الهروي
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل فضرورة والاعازب جمع عزب بالعين المهملة و
الزاي المعجمة وبالغين المعجمة والزاي المهملة التباعد وتنفرد لما ايضا بتوقع ثبوته اي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب
اي الى الان ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الايمان في قلوبكم اي الى الان ما دخل في قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضي
ذلك والعلة فيه ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب
لا لازم كما ان التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب يدم ابليس ولما ينفعه الندم ومن ثم اي ومن اجل ان لما يغلب عليها التوقع امتنع ان
يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض ان المصدرية ولم فيجزم بان وينصب بلم
وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء اصل لم لا فابدلت الالف
ميما كما قال في لن اصلها لا فابدلت الالف نونا والصحيح في لما قول الجمهور انها مركبة من لم وما وقيل بسيطة النوع الثاني جازم
لفعلين وهو احدى عشرة كلمة وهي بالنظر الى الخلاف في حقيقتها وعدمه اربعة انواع حرف باتفاق وهو ان بكسر الهمزة وسكون

في جوازم

النون وهي ام الباب حرف على الاصح وهو اذ ما فقال سيبويه انها ظرف زماني وحرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذ ما تقم
اقم معناه ان تقم اقم واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغير واجيب بان التغير قد تحقق بدليل انها كانت
للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى البتة واعترض بانه لا يلزم من تغير زمانها تغير ذاتها كالمضارع
فانه موضوع لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع بقائه على اصلها واسم باتفاق
وهو من بفتح الميم وما ومتى واي واين واذا وايان وانى وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير
اليها في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه الانواع الاربعة ستة انواع
اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان واذ ما نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة
على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما
ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ونحو مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها الاية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى
الشرط وهو متى وايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تامن غيرنا والخامس وهو اين وانى وحيثما نحو اينما
تكونوا يدرككم الموت ونحو انى تاتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان والسادس ما هو متردد بين
انواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهو في ابهامه يقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب
ما وفي اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا
لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما جوابا لانه مرتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لمضمون الشرط والى ذلك اشار الناظم
بقوله وفعلين يقتضين شرطا قدما يتلو الجزاء وجوابا وسما فمنهم من يقول وجازم لفعلين ان ذات الشرط جازمة لهما معا وهو
مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبانه ليس لنا ما
يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب واجيب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد
العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان المبتدأ
مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في
المبتدأ والخبر انهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط جزما الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما
رفعا الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يجزم احد جزئيه ويبقى الاخر وفعل الشرط وبان العامل
المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له
وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور ولا
يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين
نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين ماضيا ومضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات
لابن جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكانه قال من يرد نزد وليس مثل قولك ان تبتني ابنك
قال الموضح فتبعت ما ورد به التنزيل من فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة يكونان عكسه مضارعا فماضيا وهو قليل نص
حصة الجمهور بالشعر وهو مذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار نحو قوله من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه
البخاري ومنه ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل
فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورده الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والاية ونحوهما على الاكثرين ادخصوا هذا
النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه
هو غير جائز ولذا كثيرا ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز رواية المعنى فليس نصا في الدليل وعن الاية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في
المتبوع ويحصل من قول النظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون
ماضي اللفظ او مضارعا غير مقرون بلم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة منها ثمانية يجوز في الاختيار
اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا غير مقرون بلم كما في الحديث والاية ورفع الجواب المسبوق
بماض او بمضارع منفي بلم قوي كقوله وهو زهير يمدح هرم بن سنان وان اتاه خليل يوم مسالة يقول لا غائب مالي ولا حرم
برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك ان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط

وقال المبرد وابن السراج والفارسي انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم

ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط

لان مضمونه جزاء

يكون

احكام الشرط والجزاء

لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق وفي المسئلة مصدر سأله يسأله
سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر
كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على احد الاحتمالات ونحو ان لم تقم اقوم برفع اقوم
لان مجزوم لم لا عمل للاداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف واليه اشار الناظم بقوله ورفعه بعد مضارع وهن كقوله
وهو ابو ذويب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضيرها برفع لا يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ
اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم ووجه ضعفه ان الاداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه
على نية التقديم والتأخير واضمار الفاء والاول عنده اولى ان تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع
والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لان ما حل محلا امكن ان يكون لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لان التقديم والتاخير يحوج
الى جواب بعد دعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الاصل وخلاف فرض المسئلة لان الفرض انه الجواب واضمار الفاء مع غير القول مختص
بالضرورة فصل يشترط في الشرط ستة امور احدها ان يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت واما قوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فالمعنى ان يثبت اني كنت قلته والثاني ان لا يكون طلبا فلا يجوز ان قم ولا ان لا تقم والثالث ان لا يكون جامدا فلا يجوز
ان عسى ولا ان ليس الرابع ان لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز ان سوف تقم والخامس ان لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز ان قد قام ولا
ان قد يقم والسادس ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز ان لما يقم ولا ان لن يقوم اذا مهد ذلك فنقول كل جواب يصح
جعله شرطا بان كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها او مضارعا مجردا من تنفيس وغيرها او منفيا بلم ولا فالاكثر خلوه من
الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قال الشارح
ما الغيرة اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا فالخلو عما ذكر فان الفاء يجب فيه لترتبط
بشرطه لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها
للجزاء معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا فصل كما ان الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو
وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف يتقدم
معمولها عليها قلت قد مضى في بابها ان عملها في الظرف وعلة بيانها فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة الطلبية نحو
ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض
والتمني والترجي ولا نطيل بامثلتها فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا ينال الغبي بالف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية
طلبية في ان واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم وهو
من وطلبية لان من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم اشارة خبرها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة ومن
الموصول والجملة جواب الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح بشرح الشذور وقال الشاطبي
هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي فعلها جامد نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين خيرا من جنتك او مقرون بقد
نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او لن
نحو وما تفعلوا من خير فلن يكفروه او ما نحو فان توليتم فما سالتكم عليه من اجر او ان نحو ان تقم فان زيدا قائم والحاصل ان الفاء
تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما اقترن بها من نفي او اثبات فالاول ثلاثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية
التي فعلها جامد والثاني ثلاثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا او تقديرا والسين وسوف
وقد تحذف الفاء في الندور كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن كعب لما سأله عن اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة
كقوله وهو عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان اي فالله يشكرها وعن المبرد انه منع
ذلك نظما وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرده الحديث المتقدم ونحو قوله ومن لا يزل ينقاد للغي والهوى سيلفى على
طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفاء فسوف حذف من النفي بمعنى وحذف والى الربط بالفاء اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا
لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل ويجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفاء في الربط لانها اشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها وانها
لا تقع الا بعد ما هو متعقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة ان لانها ام باب الجوازم الشرطية او كانت الاداة
غير الجازمة اذا الشرطية لانهما تشتبهان في كونهما ام باب الشرط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونة

بان التوكيد نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فجملة اذا هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا
دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون فجواب اذا الشرطية مرتبة باذا الفجائية وقد يجمع بين الفا واذا الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك
قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفا فاذا جاءت
الفا معها تعاونتا على وصل الجزا بالشرط فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفا
اشار الناظم بقوله وتخلف الفا اذا المفاجات **فصل** واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع
مقرون بالفا او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه
على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزا لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعد الواقع بعد الاستفهام وهو
قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشا بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو
حيوة والاعرج في غير السبع بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفا وقرئ بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى من يضلل
الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم مع لينا والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم
اقف على من قرابه والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع
المقرون بالفا او الواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا ويجوز النصب بان
مضمرة وجوبا بعد الفا او الواو والية اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ان بالجملتين اكتنفا وامتنع الرفع اذ لا يصح
الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سالت الخليل عن قولك ان تاتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا
يجوز والجزم الوجه ومما النصب مصرحا به كقوله ومن يقترب منا ويخضع نووه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما الرواية بنصب
يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضمت الشي اذا لم تنصفه وبوفر حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه نوع منه
اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط امثل منه في مسئلة التاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل
الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قال الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا ثم مجرى الفا والواو
ويقولون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه
الموت فقد وقع اجره على الله بنصب يدركه وهي قراة قتادة وقد قرا بالرفع وهي قراة طلحة بن سليمان وابراهيم النخعي والجزم
قراة الجماعة وهذه القراة لم يثبتها البصريون فلذلك نادر **فصل** يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة
ان خاصة لكونها ام الباب مقرونة بلا النافية كقوله وهو الاحوص فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام فحذف الشرط للدلالة عليه واي والا تطلقها بعل وقد يتخلف ذلك
والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبا به
الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وان مرة خاف فحذف الشرط مع اقتران انتفاء ان بلا والثالث كقوله متى تؤخذوا قسرا
بظنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيد اي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة
والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد وغيره ويجوز حذف ما علم من جواب شرط ماض نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان
استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السما فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه للدلالة الكلام
عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول والمعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ منه فتطلع لهم باية
او سلما تصعد به الى السما فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزا معا وابقا الاداة كقول النمر بن تولب فان المنية من
يخشها فسوف تصادفه اينما ايي اينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب شرطين في قوله فان نجا صاحبها والا استمع بهما
من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان نجا صاحبها ازدها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان
الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعيا اما لكونه جملة اسمية مجردة من الفا نحو انت ظالم ان فعلت
او ما تاخر نحو...
نحو انت ظالم ان فعلت واما لكونه جملة منفية بلم مقرونة بالفا نحو قوله فلم ارقد ان نجا منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما
نحو اقوم ان قمت والجواب في ذلك كله محذوف وجوبا للدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لان اذا
الشرط له صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا لزام الترجيح كون الفعل الثاني للاداة ماضيا كما يلزم ذلك حيث يحذف الجواب
ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفا واما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقرونة بالفا فلان الجواب

فانهم يخرجون

اي وعن لم يسلم عليك فلا تعبا به

أحكام الشرط والجزاء

المنفي لا يدخل عليه الفا واما رفع المضارع فانه بنا في محله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفا انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفا قد تدخل على المنفي بلم اجازه الزمخشري في فلم تقتلوهم الاية ان يكون التقدير اذا فخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب المعنوي متاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب ونفيا الشرط وعكسه اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد يأتي ان المعنى فهم او كان الدال على جواب الشرط ما تأخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو ولئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان لا يأتوا بمثل هذا القران لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون بمثله جواب قسم سابق على الشرط وهو ان يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف استغنا عنه بجواب القسم كما يجب اغنا جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو ان تقم والله اقم فيحذف جواب القسم استغنا عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتنا بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر فجاء جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله ان يقم اقم وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله ان يقم لا يقوم والا رجح مراعاة الشرط تقدم او تأخر كما ذكر ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وانما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو فيها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدا او اسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم ان لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله ان قام زيد اقم خلافا لابن مالك في قوله في النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفرا في اجازته ذلك واما ما استدل به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيض للشمس باديا واركب حمارا بين سرج وفروة واعر من الخاتم صغرى شماليا فهو عند البصريين ضرورة واللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذا ان البيتان قالتهما امراة عقيلية وحذف الجواب جوازا او وجوبا اشترط في غير الضرورة مضي الشرط لفظا او معنى كما مثلنا فلا يجوز انت ظالم ان لم تفعل ولا والله ان تقم لا تومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفرا واجازه تبعه الكوفيون قياسا واخرز بقوله في غير الضرورة عما جا في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع فحذف الجواب مع ان الشرط مضارع غير منفي بلم واذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فان كان بعطف فاطلق ابن مالك ان الجواب لاولهما لسبقه وفصل غيره فقال ان كان العطف بالو او فالجواب لهما لان الواو للجمع نحو ان جاء زيد وان جاءت فاكرمه او فاكرمها وان كان العطف بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه جوابا للاول وان كان بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان تذعروا بالبنا للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل الاستفهام على الشرط نحو ان تم زيد يقوم فالجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط بناء على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان تم زيد يقوم

فصل

في او جه لو للو ثلثة اوجه وضعفها فتكون مصدرية فتراد فان المصدرية في المعنى والسبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي والمضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن اي الادهان او يعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة مصغر قتلة بالقاف والتا المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدي تخاطب النبي صلعم حين قتل اباها النضر صبرا بالصفرا بعد ان انصرف من غزوة بدر ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق اي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي اباها انه كان يقرا اخبار العجم ويقول محمد يأتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم باخبار الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي فلما سمع النبي هذا البيت وهو من جملة ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته او اوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من احنقه بالحا المهملة اذا اغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفرا وابو علي الفارسي وابو البقا والتبريزي وابن مالك

الشرح في لو

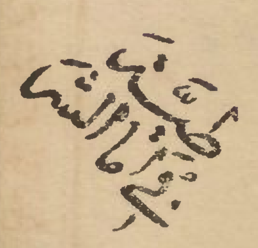
وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوف والتقدير
يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو
تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناها ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في
نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو والتقدير تود
لو ثبت ان بينها انتهى فلو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه والفعل المضارع تخلص للاستقبال كما ان ان
المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه لو ان تكون للتعليق اي تعليق الجواب على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها
لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط ولظل جوابه والاصداء جمع صدى بالقصر وهو الذي يجيبك
مثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ايضا ذكر البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب
بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية يهش يرتاح من هششت بكسر الشين قال في الصحاح هششت
لفلان بالكسر اهش هشاشة اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة تصيب المرء لصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف
مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له واذا كانت للتعليق في المستقبل ووليها فعل ماض لفظا اول بالـ
المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي ان شارفوا ان يتركوا و
انما اول الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات قاله في المغني وانكر ابن الحاج
في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق
كما تقول ذلك مع ان وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو
تركوا من خلفهم ذرية لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح في المغني بآيات وامثال وشواهد فلينظر منه وان
تلاها مضارع تخلص للاستقبال كقوله لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان ان الشرطية كذلك
الوجه الثالث ان تكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار
الناظم بقوله لو حرف شرط في مضي ويقل ايلاؤه مستقبلا لكن قبل ثم هي مع الماضي مقيدة لثلاثة امور احدها الشرطية
اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده
فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل
سابق على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي
الاسبق من الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي الحق قول الزجاج ان المتقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا
انقضى صار ماضيا انتهى الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه
وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب
جميعا ردهما في المغني والثالث انها تفيد امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا للشلوبين ولا تفيد امتناع
جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه ايضا لملازمته له شرعا او عقلا او عادة فالاول
نحو قوله تعالى في بلعم بن باعوراء ولو شئنا لرفعناه بها فلو دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها ان
يكون رفع المنسلخ منفيا اذ لا سبب للرفع الا المشيئة وقد انتفت فتكون منفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة
كما ان ثبوت السبب كذلك لما بينهما التلازم الشرعي والثاني كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس
سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى
فيكون منفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلي والثالث كقوله لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا اي السموات والارض وفسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة
عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان
القصد من الآية العكس لانها انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انه انتفى التعدد لانتفاء
الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان لجواب لو سبب غير شرطها لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته

في لو الشرطية

تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه يلزم انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه الاثر المروى عن عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم من انتفاء لم يخف الله انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له سببان احدهما خوف العقاب وهو طريقة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو طريقة الخواص والمراد ان صهيبا من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانها اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف اولى واذا تعارض هنا المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما الوارد ما روى ابو نعيم في الحلية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان سالما مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله تعالى ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه الشيخان فان حلها له عليه الصلوة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب واذا كانت لو للتعليق في الماضي وليها مضارع اول بالماضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وان مضارع تلاها صرفا نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان ويجوز ان يليها قليلا اسم مرفوع معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وكقوله وهو الغطمش الضبي اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب فغير فاعل لفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو ماسور في بعض احياء العرب فسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان يفصد لها ناقة لتاكل دم فصدها فنحرها فقبل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات سوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري فولي لو اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره قيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان تلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وهو موضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعد ما الموصولة من كونها وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل وبعده ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم بقوله لكن لو ان بها قد تقترن واختصت من بين سائرها بوليها الاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وقال عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تاخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما ان سقاطها يدل على التعجيل لان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا لان توقيه في المزن من غير تاخير والفائدة في تاخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا تشديد العقوبة اي اذا استوى الزرع على سوقه وقوي تيبسه

اي ما ثبت ان في السماء نجما

الالحاح جعلنا حطاما كما قال الله تعم حتى اذا اخذت الارض زخرفها الاية انتهى وما منفي مما عطف على مثبت فالامر بالعكس فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه والثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي وادخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على نافٍ غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قبل وقد تجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة في جواب لو وان بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الزمخشري او جواب لقسم محذوف صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال الاولى ان يكون لام مثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية نفيه تعسف انتهى وان لو في هذين الوجهين الاخيرين ربما للاستيناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح للاول الوجه الرابع من اوجه لو ان تكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضايع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس ان تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق قاله ابن هشام اللخمي وغيره **فصل في اَمّا** بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف شرط اي مضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى الاول وهو الشرط مجيئ الفا بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفا للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدائه ولو كانت زائدة لصح الاستغنا عنها ولما لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدائه تعين انها فاء الجزاء وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر وبما فاما الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وفي المعنى واما الذين كفروا فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي انزل عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية وفيه في المعنى قوله تعم والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف دونه وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الاية على قوله تعم الا الله ويبتدئ بما بعده والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني على ان المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعم بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوقيف منه سبحانه وتعم وهذا التقدير الذي قدره الموضح في هذه الاية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد به قائلين امنا به فيكون حالا وهو باطل لانه لا يخ اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعم والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعم محال او يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وح تخصيص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو ايضا غير جائز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعم الا الله واجب واذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله تعم بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعم ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون اسحق قاله العبري ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال الظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في تخصيص شيئا واحدا مما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما غيره فهو ليس كذلك واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام فضل تاكيد اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب انه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ان ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسرها بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفصيل التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا انه في



في لولا ولوما الشرطيتين

معنى الشرط انتهى وقال الطيبي اما معناه وبحرزه مهما يكن من الموانع والحوادث فانه لا يمتنع زيد من الذهاب فانه بصدد الذهاب لا محالة انه
وهي نائبة عن اداة الشرط وجملته وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست بمعنى مهما وشرطها لانها حرف
والحرف لا يصلح ان يكون بمعنى اسم وغلطه المرادي وهذا المذكور من النيابة يتول بها الى مهما يكن من شيء كما يؤخذ من تفسير سيبويه السابق
قال الموضح في الحواشي فيما في كلام سيبويه عام زاده خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر رجوعها لمحمولها
ثابت للمسند اليه فما ظنك اذا انتفت الموانع وانما عمم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حد شخاص لانه لم يفسرها باعتبار
كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتخلص لها تفيد ثلاثة امور احدها التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق
لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط اذ المراد مهما فلا من مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق
واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهو لا تشعر به مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد
تخلو من هذا بدليل قولهم اما العسل فانا شارب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما مقدرة بمهما هو قول
الجمهور وقال بعضهم اذا قلت اما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذف فعل اداة الشرط وفعل الشرط و
انيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لاما من جملة ولا بد لها من فاء تالية لتاليها اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما
فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غيرها من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل مع اما فرارا من قبح كونه
في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة احدها المبتدأ كما مثلنا والثاني الخبر
نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو
واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف
نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله اما كمهما يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوبا الفا الا ان دخلت الفاء على قول
قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول بالمقول فيجب حذفها معه للاستغناء عنها بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فاكفرتم معمول لقول محذوف والقول ومعموله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا يحذف الفاء في
غير ذلك الا ضرورة كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب الاصل فلا قتال فحذف الفاء ضرورة قال ابو
الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو اسد بن ابي العيص بن امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية
جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل وفي ندور نحو قوله ثم اما بعد فما بال رجال
يشترطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبرها والى حذف
الفا اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا **فصل** في ذكر وجهي لولا ولوما على ما في
النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصا بالجملة الاسمية واليه اشار الناظم بقوله
لولا ولوما يلزمان الابتدا اذا امتناعا بوجود عقدا نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد
سخطك في رجاك رضا وهذا رد على المالقي حيث زعم ان لوما لا تأتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو
قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل
محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان
يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله والا جاز
حذفه وذكره والخبر في هذه الآية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون ويحتمل ان يكون كونا مقيدا والتقدير لولا
انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولو
بعد بحثه والوجه الثاني ان يدلا على التحضيض مهملة ومعينين واليه اشار الناظم بقوله وبهما التحضيض مز فيختصا بالجمل الفعلية
لان التحضيض طلب بحث وازعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث
نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا مع
اولها وتشديد اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا استمع فتبادر الى ذلك اشار الناظم
بقوله وهلا الا الا واولينها الفعلا واما قوله الا نفس ليلى شفيعها ما مقدرة فهلا كان هو اي الشان وقد يلي حرف التحضيض اسم
متعلق بفعل محذوف على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل اما مضمر نحو قوله لجابر حين اخبره بانه تزوج ثيبا فهلا بكرا

باب الاخبار بالذي

تلا عبها ولا عبث فمكر متعلق بفعل محذوف اي فهلا ترض حبت بكرا او ضمير مؤخر عن حرف التحضيض نحو قوله تعم ولولا اذ سمعتموه قلتم
فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ واذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل ظاهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه
اي هلا قلتم اذ سمعتموه والى هما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق او بظاهر مؤخر **هذا باب**
الاخبار بالذي وفروعه من التي والذين واللتين واللذين واللائي بالالف واللام وكثيرا ما يقصد في الاخبار
لقصد الاختصاص او تقوي الحكم او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه بعضهم
في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحوي وهي تسمية تدبه وقد بالغ فيه النحويون ووضعوا على ابواب النحو كتاب الفاعل
والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة تقوي بها على
التصرف وهو باب في اسع وضعه النحويون للتدرب في الاحكام النحوية كما وضع لتصريف مسائل التمرين الاتية وهي كيف تبني
كذا مثل كذا في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه
الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان تدخل الموصول على اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم
ثم تعوض عن ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث ويكون ذلك الضمير عائدا
على ذلك الموصول ويكون الموصول ايضا مطابقا للضمير في ما تقدم ثم تصير لك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول
وما في الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا زيد منطلق بالذي تعلق بتخبر
فاعمد الى ذلك الكلام الذي عنه زيد فاعمل فيه اربعة اعمال احدها ان تبتدئ بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق
ذلك الموصول لزيد في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني ان تؤخر
زيدا الى اخر التركيب لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع ان تجعل في
مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي اعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو
الذي مبتدا من حيث كونه موصولا يحتاج الى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدا يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدا وخبر
على الترتيب والجملة من المبتدا والخبر صلة الذي والعائد منهما الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء الذي جعلته خلفا
عن زيد في اعرابه الذي هو الان وهو زيد مكمل الكلام والى ذلك اشار الناظم بقوله ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي
مبتدا قبل استقر وما سواهما فوسط صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور
مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق
بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا
بقولهم الاخبار بالذي ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي غير المسمى بالذي فاذا قيل اخبر عن زيد
بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن الضائع بمهملة فمعجمة الاقرب ان يكون الكلام محمولا
على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها انه
على القلب وان عن بمعنى الباء ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدا في المعنى صح ان يطلق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او
مجموعا على حده او مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وبا اللذين والذين
والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكر رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بالذي الذي
بلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن اتصاله فلا
يعدل الى انفصاله وانا خبر عن اخويك بالتثنية قلنا اللذان بلغت منهما الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك
خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلنا الذين بلغت من اخويك اليهم رسالة
العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها
اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة ان
يكون هنا منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها رسالة لكن حيث امكن الاتصال فتقدم الضمير
ويتصل بالفعل لانه اذا امكن الوصل لم يجز العدول عنه الى الفصل الا في الضرورة ورجح اي حين اذ قدمته ووصلته فيجوز لك
حذفه واثباته لانه عائد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول ان العائد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه

في الاخبار بالذي

نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد الى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر
الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الاخبار عن تاء الخطاب الذي ضربته أنت ويلزم إجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت أنا
إذ لا فرق ورد بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ ردّ لك خطاء الخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور
ونقل ابن العلج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي ومبتدأ الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند إرادة
الاخبار اعلم أن الاخبار بالذي وأحد فرعيها من اللتين والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون
قابل التأخير لما مر من أنه يجب تأخيره فلا يخبر عن أيهم في الاستفهام من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار
أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم و
الذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبر وهو الأقرب وقول ابن عصفور وإن كان الأصح عند الجمهور المنع
مطلقا وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام وأسماء الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن على القول بأن له صدر الكلام
لا يخبر عن شيء مما ذكرنا من إزالته ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك أنك تقول في الاخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم
يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي إياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية
من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام
عن صدريته وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسئلة الاستفهام فلأن
الضمير لا يستفهم به وأما في مسئلة الشرط فلأن الضمير لا يجزم وأما في مسئلة كم فلأن الضمير لا يضاف وأما في مسئلة ما التعجبية
فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسئلة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة للموصول
وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر
ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل فتقول إذا أخبرت عن التاء من قمت الذي قام أنا فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه
خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط الثاني أن يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن
الحال والتمييز مما هو ملازم للتنكير لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي جاء زيد إياه ضاحك
والتي ملكت تسعين إياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الأول على الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لأن الحال و
التمييز كل منهما واجب التنكير وكذا القول في نحوه وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله قبول تأخير
وتعريف لما أخبر عنه هيهنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منويا عنه بضمير قال
شراحه أبو حيان ومتابعوه والمرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منويا عنه بضمير أي ذلك الاسم الذي
تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل و
اسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال انتهى الشرط الثالث أن يكون المخبر عنه قابلا
للاستغناء عنه بالأجنبي في صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب
آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء
من نحو زيد ضربته لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي كعمرو وبكر لما ذكرنا وإنما امتنع الاخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت
عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو هو المتأخر في آخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الاخبار
والضمير المتصل الآن وهو الهاء خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا بالفعل ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل
المتصل وهو الهاء من ضربته إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول وهو الذي بلا عائد وإن قدرته عائدا
على الموصول بقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عائدا عليهما إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا من جهة الصناعة
وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الاخبار لأن الخبر لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها
انتهى الشرط الرابع أن يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن المجرور بحتى أو مذ ومنذ لأنهن لا يجررن
إلا الظاهر والاخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم في أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى
رأسها بالجر فلا تقل الذي أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل الذي ما
رأيته مذهما أو منذهما يومان لأن حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله كذا الغني عنه بأجنبي

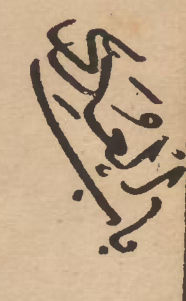
هو زيد قائم

او بضمير شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن
صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر اباذ زيد قريب من عمرو الكريم جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير
لا يخلف زيدا ولا يخلفهن تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قريب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن الاب وحده الذي
سر اباه زيد هو من عمرو الكريم قريب ولا عن عمرو الذي سر اباذ زيد قريب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر اباذ زيد قريب من عمرو هو الكريم
اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما القريب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات عند البصريين
وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل
الكريم لا يوصف به نعم ان اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما اباذ زيد او عن العامل ومعموله معا وهما قريب من عمرو او عن الموصوف
وصفته معا وهما عمرو الكريم فاخرت ذلك المخبر عنه برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في
الاخبار عن المتضايفين الذي سره قريب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله
الذي سر اباذ زيد هو قريب من عمرو الكريم ففي ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قريب وكان القياس ان يوضع في محله لكن
ضرورة الاتصال الجات الى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه تقول في الاخبار عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم
الذي سر اباذ زيد قريب منه عمرو الكريم الشرط الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد في نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي
ما جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب لانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو ضمير احد بعض في التسهيل في باب العدد على
ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا
على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدا الشرط السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل
طلب كالواقع في مثل اضرب زيدا فلا تقل في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة للموصول لما مر في بابه
الشرط السابع ان يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عاطف بالفا وذلك
نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة وقعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول
ولا هي معطوفة بالفا فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزا
نحو ان قام زيد قعد عمرو فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزا كالجملة الواحدة وبخلاف ما
اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره او كانت معطوفة بالفا فانه يجوز الاخبار لحصول الرابط بين
الجملتين بالضمير او بالفا فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو تقول في الاخبار عن زيد
الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته عمرو والثاني كالمرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول
في الاخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب هو ويكتفى بضمير واحد في
الجملتين الموصول بهما لان في الفا من معنى السببية ما نزلهما منزلة الشرط والجزا فاجاز ذلك جواز قولك الذي ان يطير فيغضب
زيد الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلاثة اخرى ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية
وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف الصريح وان يكون الفعل مقدما غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر
بال عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا
من قولك ما زال زيد عالما لان الفعل غير متقدم بل النفي متقدم عليه وال لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره والى
ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح صوغ صلة منه لال فيخبر عن المفعول
النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول
اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على
الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما
المستفز الهوى محمود عاقبة ولا اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه **فصل** وان رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال
فيه وان رفعت ضميرا فلا يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى نفس ال استتر ذلك
الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة
في المثال المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه

فهو عمرو الكريم [?] ولا عن فهو الذي سر ابا زيد [?]

وما توفيقي الا بالله

اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم المؤخر المجعول خبرا دال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم وهو ضمير المتكلم والمبتدأ في
هذا الباب نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك وجب استتاره وان رفعت صلة ال
ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل كما اذا اخبرت من تقبة شي اسما المثال المتقدم
تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ انا منهما العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك اليهم رسالة
العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير
منفصل لانه لغير ال وذلك لان التبليغ فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر الذي
اخرته وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره فتقول في الاخبار
بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضاربه انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال الثانية
في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش ان تغير الترتيب
بان يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضاربه
زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا الاول المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا
غائبا عائدا على العوض عن التاء المخبر عنها لصحة ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لان ال نفس انا
لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لان ال لا تفصل من صلتها فلا يصح ان تعطف لفظا ووصفا على
وصف هو صلة لال وابقيت مكان تاء المتكلم هنا الغيبة لتعود الى ال فصلته ضمير الفاعل وهو هو لان الصفة جرت على غير
صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا انما هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما
ذهب اليه المازني من مراعاة الترتيب الاصلي بان يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه عن خبر الاخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول
في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضارب انا هو والضاربه زيد انا وجعلنا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء
الفوقانية فصلناه واخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب كما اوقعنا ال الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته ضمير المفعول
العائد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا
هنا الغائب مكان تاء المتكلم لتعود على ال وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال المازني
بموافقة المازني في شرح كلامه بما تقدم عليك مؤاخذة من ثلثة اوجه احدها انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول
في الجملة الاولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها الى الجملة الاخرى
بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع الا بتقديم الجملة الثانية والفرض انها متاخرة واختار الموضح
في الحواشي ان يقال الضاربه انا والضاربه زيد انا فالثاني للوصف الاول مفعول يعود على زيد وهو الهاء ويفصل الفاعل و
انا ويجعله خبرا ويجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والاعراب لكن يجعل غائبا ليعود على الموصول ويجعله مستترا
لان ال هي نفس الخبر الذي هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها ويأتي للوصف الثاني بالهاء مكان تاء المتكلم و
المفعول والعائد زيد والفاعل انا الخبر انتهى **هذا باب العدد** وتفنيه هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين او
البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلثة ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب
ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ
الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين بخلاف الثلثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد
واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم وتبيان كيهما في ذلك ما ذكرن
فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة عشرة والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك
فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلثة رجال بالتاء وثلث نساء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام
قال ابن مالك انما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات
كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا وتاخر
رتبته انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود فلا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لان قولك



رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فشاذ
واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد
بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلثة نصف
ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء
للمذكر وتحذف فيها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر
كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود ومذكر فلا تستفاد العدد والجنس الا من العدد والمعدود جميعا و
ذلك لان قولك ثلثة يفيد العدد دون الجنس وقولك رجال يفيد الجنس دون العدد فاذا قصدت الافادتين ومنها العدد و
الجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبحذفها مع المؤنث والى ذلك
اشار الناظم بقوله ثلثة بالتاء قل للعشرة في عد ما احاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال
اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو ايضا عشرة الفاظ مائة والف
وثلثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو احد وعشرون وتسعة
وتسعون وما بينهما مميز العشرين والتسعين وما بينهما اي التسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والالف مفرد
مجرور بالاضافة ومميز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او
اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلثة من الشجر عرفتها وخمسة من التمر اكلتها
وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى
اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد فلا يضاف هذا الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم
الجمع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا يطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد
انه يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر انتهى وقد يخفض مميز اسم الجمع والجنس باضافة العدد اليه فاسم
الجمع نحو وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلثة انفس و
ثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي الذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشرة وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في
الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا
بها الانسان قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل بن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل اسم
جنس مخصوص بالاضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجمع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها
الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين والثالث التفصيل
في اسم الجمع فان كان مما يستعمل في القليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة
لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان المازني وعلل المبرد بان العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة واما ثلثة قردة فسمع
انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلثة رجال وثلث اماء ويعتبر التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب
حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد
وان كان مؤنثا ذكر وتقول في اسم الجنس ثلثة من الغنم عندي بالتاء في ثلثة لانك تقول غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في
كثير وثلث من البط بترك التاء من ثلث لانك تقول بط كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلثة من البقر بالتاء
او ثلث بتركها لان ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير والتانيث قال الله تعالى
ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بتانيثه وحاصل ما ذكره من امثلة اسم الجنس ثلثة انواع ما فيه لغة التذكير
فقط وهو الغنم وما فيه لغة التانيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتانيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل
ابن عصفور نقلا ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر و
التذكير والتانيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة
اصطبلات جمع اصطبل بقطع الهمزة المكسورة وثلثة حمامات جمع حمام بالتشديد بالتاء في اولهما اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما
مذكران ولا تقل ثلث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك

والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين الخ

ونقول

باب العدد

وتقول ثلث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه في التأنيث والتذكير حتى يقال
ثلث طلحات بترك التاء نظرا الى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتأنيثا حتى يقال ثلث اشخص بتركها ايضا
نظرا الى تأنيث معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره
فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلثة طلحات وثلثة اشخص بالتاء فيهما فاما قوله
وهو عمر بن ابي ربيعة وكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلثة شخوص بالتاء
لكنه كنى بالشخوص عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى
المراد وهو التأنيث ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال ان اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية
حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية اول ما ادركت وسميت بذلك لكونها دخلت في عصر
الشباب قاله الخليل واذا كان المعدود صفة منويا موصوفها فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها
فان كان الموصوف مذكرا انث العدد وان كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها بترك التاء لان الموصوف
مؤنث اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لاعتبر لقيل عشرة بالتاء لان المثل الذي هو واحد الامثال مذكر وتقدم انه
يعتبر مع الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلثة ربعات بالتاء في ثلثة ان قدرت الموصوف رجالا وبتركها ان قدرت الموصوف
نساء لان ربعات بفتح الباء في الاصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل
ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا الطويل ولا القصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار ذكره ولهذا ترى العرب يقولون ثلثة دواب
بالتاء ان قصدوا ذكورا لان الدابة وهي لغة كل ما يدب على الارض صفة في الاصل غلبت عليها الاسمية فكانهم قالوا ثلثة حمر
جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلث دواب ذكور بترك التاء لانهم اعتبروا تأنيث اللفظ واجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا الى الحال
فلا يجرونها على موصوف قاله ابن مالك اخذا من قول ابن عصفور واما ثلث دواب فعلى جعل الدابة اسما

فصل

الاعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان احدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما وذلك ثمانية الفاظ وحق مميز ما تضاف
اليه ان يكون جمعا مكسرا لبناء العدد المعدود لفظا من ابنية القلة لفظا ومعنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر
جمعا بلفظ قلة في الاكثر نحو ثلثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من المشتقات الجارية مجرى الجوامد وسبعة ابحر من المانعات
وثمانية اجمال المهور وتسعة صبية وعشرة ارغفة وقد يتخلف كل واحد من هذه الامور الثلثة وهي الجمع والتكسير والقلة
فيضاف للمفرد في مسئلتين احديهما ان يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد وذلك
اذا كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع معنى لانها عشرة عشرات وهو عدد قليل قال الموضح
في الحواشي وشذ في الضرورة قوله وهو الفرزدق ثلث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه
شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوماتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين
احديهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات فان سماء وصلوة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير
اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي جمع تصحيح لانها تفيد القلة عند سيبويه واتباعه
والثانية ان يجاور ما اهمل تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل ولكنه في
التنزيل مجاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان احديهما
ان يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلث سعادات فان جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وان نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل
الاستعمال نحو ثلث زينبات قال الموضح كذا ظهر لي فان تكسيرها على زيانب جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره
قال وفيه نظر ويضاف في بناء الكثرة في مسئلتين احديهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلث جوار واربعة رجال وخمسة دراهم فان
جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجل فجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه
شاذ قياسا او سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو ثلثة قروء جمع قرء
بالفتح على اقراء شاذ كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على
الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا نحو ثلثة شسوع بمعجمة ثم مهملة فان اشسعا وان كان قياسا لان مفرده شسع

في احكام العدد

اولا وسكون ثانيه احد سبور النغل وافعال ثمان فيه كحمل ولحمال بالحا المهملة ولكنه قليل الاستعمال النوع الثاني من
النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما
كان حقهما ذلك لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فاخذت من العشرة
الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وبني عنه بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوض عنه وقد
تضاف المائة الى جمع كقراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجه تشبيه المائة بالعشرة
اذ كانت تعشير للعشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نونه فقيل هو عطف بيان او بدل من
ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد
ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لانه يقتضي انهم اقلما لبثوا تسع مائة وتسع سنين قاله الموضح في
الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله بمائة والالف للفرد اضف ومائة بالجمع نزرا قد ردف وقد يميز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع بن الضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفناء فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال
ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب في قول ابي حنيفة ونحو مائتين
الستمائة الى التسعمائة بالنصب فاجرى ال في تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروي بخفض مائة على زيادة او بتقدير عاما
مما تقدم كون ذلك مانعا من المحفوض على التمييز المفرد عن الجمع مثل في حبات وبهرو الجواز الشيخ ضرورة والرواية شاذة

فصل فاذا تجاوزت العشرة ركبت كلمتين الاولى النيف بفتح النون وتشديد اليا المكسورة وقد يخفف كهين واصله
الواو من ناف ينوف اذا زاد وقال ابو زيد وهو التسعة وما دونها وقال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف من العدد
ما جاوز العقد الى ثلثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني
انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات او المئات او الالوف وحكمها اي الكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث ما
ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس واجريت ما دون ذلك وهو الواحد والاثنان
على القياس لانك تقول في الواحد واحد بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لا دخل للبناء والثاني مطرد على الاصح كما
ان فعلوا هذا بنوا على الاصل في احد فقالوا وحد ولم يبنوا عليه في احدى فانوا باحد واحدى مع التركيب مكان واحد و
واحدة مع الافراد خوف الالتباس بالصفة وبني الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح ليعادل خفته ثقل التركيب اما بنا الكلمة الاولى
فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما الثانية فلتضمنها معنى حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنين و
الاثنتين فتعربهما بالالف رفعا وباليا جرا ونصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل
مضافان اليه وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب كيسان وابن درستويه الى ان اثنين واثنتين مبنيان مركبا
مع العقد كسائر اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما البناء لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا الاثنين لها لللاثنين
فلذلك فتح اليا لانها مفتوحة في ثمانية قال السهيلي في الروض ولذلك اسكانها كما في معديكرب وبقل حذفها مع بقاء كسر النون لانها
يا زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فاشبهت ياء غبا ما تقون وبقل حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تفتح في
الاخر اذا كان الاخر النون كقوله لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان جعلت فتحة بناء على التركيب والثانية من الكلمتين العشرة و
يرجع بها الى القياس في التذكير مع المذكر والتانيث مع المؤنث فتجردها من التاء مع المذكر وتثبتها مع المؤنث رجوعا الى الاصل لئلا
يجمع بين علامتي تانيث وتبنيها على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها
واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو
حرف مبني على السكون وحالفته في البناء لحكماء وحذفت موقعه تنبيها على العرضية واختير الفتح لها طلبا للتخفيف واذا كانت العشرة بحرفها
بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم يسكنون لها اسكنة كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرها
في لغة اكثر بني تميم تشبيها بتاء كتف وبعضهم وهم الاقلون من بني تميم يفتحها ابقاء لها على اصلها من الفتح وبذلك قرأ ابن القعقاع
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل وقد تبين
مما ذكر انك تقول عندي احد عشر عبدا واثنا عشر رجلا فتذكرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول
وهو ثلثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة واثنتا عشرة جارية بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين و

بناءم

احكام العدد

لما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة لاختلاف لفظ العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا بدل عن اليا وليست للتانيث ولانها
زائدة للالحاق باصلها واما لان اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما
لانهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي لانهم قالوا في اسم
الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في
البواقي ودل على انهم غيروا حال الكلمتين قبل التركيب انتهى قوله تقول عندي ثلث عشرة جارية بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني
والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد اذكر الخ وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة
في التانيث استوى لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا وعشرون امة وثلثون عبدا وثلثون امة والمذاكير في التذكير
والتانيث على التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا
ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله
الشلوبين وابن ابي الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا عن اثنتي عشرة لذكر بتشديد الكاف العددان ولقيل اثني عشر بتذكير
هما وتجريدهما عن علامة التانيث لان السبط واحد الاسباط مذكر فكان يجب ان يجرد التا من عدده وذكر الناظم في شرح الكافية انه لا
حذف وان اسباط تمييز وان ذكر انما رجح حكم التانيث في اسباط لكونه وصف بامم جمع امة كما رجح اي التانيث في شخوص ذكر
كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر فكان القياس ثلثة شخوص لان الشخص مذكر
ولكنه فسره بكاعبان ومعصر وهما مونثان فرجح تانيثه وما ذكره الناظم في الاية مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل
لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا
لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب
مفرد واسباط جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت
الاسباط وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلثة انفس يعني رجالا انتهى فارتكب
الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع التمييز وظاهر الاية يشهد له ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود وقضى
في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وتخريج ابي حيان على ان بني مخاض حال من عشرين او نعت لها والتمييز محذوف
خلاف الاصل والى تمييز المركب اشار الناظم بقوله ومميز امركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

فصل

ويجوز في العدد المركب
غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني عن التمييز نحو هذه احد عشر زيد فهذه مبتدا واحد عشر خبره وزيد
مضاف اليه وانما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما ان الاضافة تمتنع مع النون
فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولانه لا يكاد يلتبس ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه
الاعراب في اخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت
احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح احد في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث والفتحة في النصب
على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه فتحة اعراب قال سيبويه في هذه اللغة هذه لغة رديئة وقال
الاخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاشياء الى اصلها من الاعراب ورده ابن
مالك في شرح التسهيل بان المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه
عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى
الكوفيون وجها ثالثا وهو ان يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني بالاضافة
كما في عبد الله نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة
وجر عشرك واجازوا اتمم هذا الوجه وهو اعراب المتضايفين دون اضافة الى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورايت
خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلثة واعراب خمسة بحسب العوامل السابقة الا بقوله وهو نفيع بن طارق على
ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام

احكام العدد

الفاعل وثماني مضافا اليها وعشرة بالتنوين مجردة باضافة ثمانية اليها ولم يضف الى مستحق العد وهو العنا بفتح العين المهملة
التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز بالاجماع ثماني عشرة الا في الشعر مردود
بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الاجماع بصحيح **فصل** ويجوز ان تصوغ اي تشتق
من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم بقوله
وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن
اللازم قاعد الا ان الاشتقاق من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاعيان كتربت يداه من التراب في الحجر
الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك الثاني اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون
مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلاث الى العشر
وهي مصادر ثلثت الاثنين الى عشرت التسعة اذا صيرتهم وفي الصحاح عشرت القوم اذا صرت عاشرهم واسم الفاعل من العدد يجب فيه
ابدا ان يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث على القياس كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين فاما ما دون الاثنين
فانه وضع على ذلك الحكم من اول الامر فقيل في المذكر واحد وفي المؤنث واحدة وهما من وحد يحد وكذلك في اسم الفاعل المذكور
وهو ثان وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب العدد الذي ترده على سبعة اوجه احدها ان تستعمله مفردا عن الاضافة ليفيد الاتصاف
بمعناه مجردا عن الاتصاف بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومفتاح واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا قال النابغة
الذبياني توهمت آيات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع والمعنى وقع في وهمي اي ذهني علامات للمرأة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض
تلك العدة المعينة لا غير والى ذلك اشار الناظم بقوله وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين فتقول خامس خمسة اي بعض
جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا زائد عليها ويجب اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى كله كيد زيد
قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني حال من الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليها وقال الله تعالى لقد كفر الذين قالوا
ان الله ثالث ثلاثة فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليه وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي وثعلب من الكوفيين انه
يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه به فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر ثلاثة ونصبها كما يجوز في
ضارب زيد بجر زيد ونصبه وزعم الناظم في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان العرب
تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت ثالثهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى
عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجل من نقل النحاة ثم هو
ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب
الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد انتهى الوجه الثالث ان تستعمله
مع ما دون اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل والى اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما
فوق فحكم جاعل له احكما تقول هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة قال الله تعالى ما يكون من
نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي الا مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اذا كان بمعنى مصير اضافته
الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان
وهما الاضافة والاعمال في جاعل ومصير ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني
واحد ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي وحكاه عن العرب فقال يقال ثان واحدا وحكى الجوهري
ثاني واحد وانما ساغ عمل فاعل من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي صيرتهم ثلاثين
اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا الى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي صيرتهم تسعين اتسعهم فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم
وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فاذا تجاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فامأيتهم على افعلتهم وكذا كانوا
تسعمائة وتسعة وتسعين فآلفتهم فانا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن الاهوازي كان القوم
عشرة فحدعشتهم الى تسعتشتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش وكذا الى العشرين فيقال معشرن ومثلثن ومن المائة
والالف ممئ ومؤلف لان فعلها امأى وآلف انتهى الوجه الرابع ان تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة

العشرة

في العدد

العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول حادي عشر بتذكيرهما على القياس وحادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا و
كذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتانيثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتانيثهما
وحيث تستعمل الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما وهي الواو الى موضع لامهما وهو الدال
فتقول حادو وحادوة وتصيرها اي الواو ياء لان الواو اذا تطرفت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك
تعلها اي حاديا اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه
عالف وحادية ووزنها عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم يلتزم القلب كذلك
العرب الوجه الخامس ان تستعمله معها اي مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو اتصاف العدد فيما ذكر وذلك في هذه الحالة
ثلثة اوجه احدها وهو الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف
مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة
وتضيف جملة التركيب الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع
العشرة فتقول ثالث عشر ثلثة عشر فالوصف هو ثالث وما اشتق منه هو ثلثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ
الاربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف
عشر من التركيب الاول استغناء به في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول لانه قد زال من اول التركيبين التركيب منه وتضيفه الى جملة
التركيب الثاني فتقول هذا ثالث ثلثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلثة عشر قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا
وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب فيه ومثله من اجاز الاعمال في ثاني اثنين ان يجيزه هنا انتهى الوجه الثالث
من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول وتحذف النيف وهو الثلثة في مثالنا من التركيب الثاني
ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذف من المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء وهو التركيب فيهما
فيجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر وتجر الثاني وهو العقد بالاضافة دائما فتقول جاءني
ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب العوامل حكم بذلك ابن عصفور
وقال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع لما فيه من الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء
الاول وهو الوصف بحسب العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن السكيت وابن كيسان
ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني فبقي البناء بحاله لنية الاضافة الصدد ونظيره لا حول ولا
قوة الا بالله بفتح قوة فانه بني مع كلمة لا اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا يقاس على هذا الوجه
لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلولهما محل المحذوف من صاحبه فتقول جاني ثالث عشر و
رايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزئين على الفتح في الاحوال الثلث وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ على انهما
على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في التسهيل هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول
والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكتاب من المذكورين انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر ابن الناظم وا
ان بعض العرب يعربه زاد ابنه حكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث وجهه
وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا
اقتصر على التركيب الاول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب احد الاولين فقد قال ابو حيان انه باطل لانه يلبس بما
اصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك في التسهيل لا يمنعه لبس وانه يقال الحادي عشر وليس في كلامهما
ما يقتضي انه منتزع من تركيبين انتهى وعبارة الناظم قاطعة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا بحادي عشر معناه
استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول النظم
يجيء بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان تحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم وفاعلا بحالتيه
اضف الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده و
وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه السادس من اوجه استعمال اسم الفاعل ان تستعمله معها اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلثة
فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع فتاتي ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون اللفظ الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول

رابع ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين ووقفوا
على السماع وعلى الجواز فتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض باضافة التركيب الاول اليه و
يمتنع النصب فيه لان الوصف فيه بمعنى جاعل لان عمل الوصف انما يثبت مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب و
من ثم اجاز بعض النحويين هذا ثالث احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة
ولك اذا اتيت بتركيبين ان تحذف العشرة من التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر ولكن لا يسمع ذلك الحذف للعشرة من
الاول ان تحذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما للالتباس بما ليس فيه تركيبين ومقتضى البناء في الجزئين
حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه ونزول الالتباس باعراب الاول كما ذكره في الوجه الخامس لهما ام مسطورا الوجه السابع
ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف عليه العقد بالواو خاصة فتقول حادي وعشرين
وحادية وعشرون ونحو كذا الباقي والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكر وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل وا
بعينه هذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين واخواتها مع النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل يؤتى به اكثر طبعا
ووجوب عطفها عليه ارتباطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع

هذا باب كنايات العدد

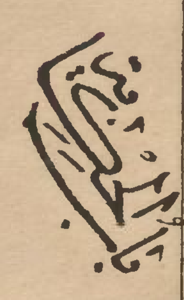
وهو ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة امرها اما كم فقسمان استفهامية
بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشيء والخبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار و
التكثير ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار والكمية والثاني كونهما
مبنيين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في المعنى وهو في الاستفهامية حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان
يستحق الوضع وفي الوضع على حرفين والثالث كون البناء فيهما على السكون وهو الاصل في البناء والرابع لزوم التصدر لكل
منهما لصدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية
تميز بمنصوب مفرد والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين نحو كم عبدا ملكت بفتح تاء الخطاب
اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل
على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الاخفش الى جواز جمعه ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت
اصنافا من الغلمان واما نصبه ففيه ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثاني
انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة
جوازا ان جرت كم بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا نحو بكم درهم اشتريت
ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه الا اذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا عن اللفظ بمن المضمرة
وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو باضافة كم اليه وصرح بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في تمييزه فكذلك
ما كان بمنزلته قال ابن خروف وتمييز الخبرية يجر باضافتها اليه حملا لكم على ما هي مشابهة له وقال الفراء على اضمار من لان من كثر دخولها
على تمييز كم الخبرية فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك في شرح الكافية عن الخليل
مفرد او مجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد تضاف الى مميزه تارة الى الجمع كالعشرة فما دونها وتارة الى المفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين
اجراء لمجرى الضربين نحو كم رجال جاؤك كما يقال عشرة رجال جاؤك وكم امرأة جاءتك كما تقول مائة امرأة جاءتك والافراد اكثر
في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل في
المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة او مائة والامر الثاني ان الخبرية
تختص بالزمن الماضي كرب بجامع التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سامملكهم كما لا يجوز رب غلمان سامملكهم لان التكثير والتقليل
انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم عبدا ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر
الثالث مما يختص به الخبرية ان المتكلم بها لا يستدعي بها لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فانه مستخبر والامر
الرابع ان المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لانه
منشئ والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يخص الخبرية ان المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى
الاستفهام فتقول كم رجال لي الا عشرون بل ثلثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى

باب كنايات العدد

الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون فكم في موضع رفع بالابتداء وما للخبر عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس و
عشرون بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوفة على عشرون **تنبيه** يروى قول
الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية
وبنصبهما فقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك من جملة حلبت وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني
بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدا وجملة قد حلبت خبر وافراد الضمير حملا
على لفظ كم والتاء في حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات ويروى برفعهما على الابتداء لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك
والمعطوف بصفة محذوفة مدلول عليها بالمذكور اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك
الاولى وقد حلبت خبر العمة والخالة وخبر الاخر محذوف والا لقيل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ونظيره
زينب وهند قامت والتاء في حلبت على هذا للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا الوجه محلها نصب على المصدرية
او على الظرفية الزمانية والتمييز محذوف اي كم حلبة على المصدرية او كم وقتا على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع
بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيهما بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة
والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر على راي ابي زيد والايمن على راي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء وهي الناقة التي
اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر ومعنى على على كره مني لان على تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين فمثل كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير وفي البناء وفي
انجرار التمييز الا ان جره بمن ظاهرة لا بالاضافة بخلاف كم قال الله تع وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب تمييز كاين كقوله اطرد اليأس
بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر فآلما بمد الهمزة على وزن فاعل من الم به اذا توجع منصوب على التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل
يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول
الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكاين تخالف كم في امور منها انها مركبة من كاف التشبيه واي المنونة وكم
بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها انها لا تقع مجرورة
خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكاين تبيع هذا الثوب ومنها ان خبرها لا يقع الا مفردا واما كذا فيكنى بها
عن العدد القليل والكثير وتوافق كاين في اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان
عجزها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان
يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجي يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفي على البدل من
ذا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله
عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى ذلك كله اشار الناظم بقوله كم كاين وكذا وينتصب تمييز ذين
او به صل من تصب

هذا باب الحكاية

وهي ايراد لفظ المتكلم على حسب ما اورده وهي ثلثة انواع حكاية
الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص باي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة
بعد القول وفرعه من الفعل والوصف بانواعهما نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال اني عبد الله ام يقولون ان ابرهيم الاية قل
ان ربي يقذف بالحق والقائلين لاخوانهم هلم الينا فتحكى الجمل عن ترتيبها للفظ ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية
زيد قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى في حكايتها على الاصح صونا عن ارتكاب اللحن و
لئلا يتوهم ان اللحن نشا من الحاكي فعلى هذا اذا قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع لكنه
خفض زيدا ونبينه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر
مراعاة للفظ وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وكقول ذي
الرمة سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع
برفع الناس وصيدح اسم ناقة قال الزجاج في جمله قال ابن مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتبوا في خط الصحابة



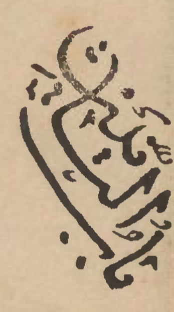
الحكاية

ثلاثين بن ابو فلان القول فيه ابو فلان فالمختار فيه عند المحققين ان يقرا بالياء وان كان مكتوبا بالواو وكما يقرا الصلوة والزكوة بالالف
ان كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب عن واو انتهى وعندي انه يقرا بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي
وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلوة والزكوة فانهما غير محكيتين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من
استعمال الاسم في اول احواله فلذلك لا يغير واما حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسؤول عنه نكرة مذكورة والسؤال بأي
او من حكى في لفظ اي ولفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتانيث وافراد وتثنية حقيقة او
صالحة لوصفها بها وجمع سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رايت رجلا وامراة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات
ايا في حكاية رجلا وايه في حكاية امراة وايين بالتثنية في حكاية غلامين وايتين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية
بنين وايات في حكاية بنات وقولنا في التثنية او صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول في حكايتهما
ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما يوصفان بالتثنية والجمع فتقول الظريفين وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل
مثل رايت رجالا او نساء فانك تقول في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما يوصفان بجمع
السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات التي
لاي فقيل حركات حكاية واي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت سؤالا عن مرفوع
بالفاعلية نحو قام رجل فقيل اي فاي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لان الاستيناف تزيل الصدر فكانك عدت ما قاله
السائل فكانك انما ذكرتها فقط ويجوز ان تصرح بالفعل موخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين انه يتعين
كونها مبتدا والخبر محذوف وتقديره اي قام لان الفعل لا يتقدم والاستفهام لا يتاخر والكوفيين يجيزونهما فان سالت بها عن
منصوب او مجرور فقياس قول البصريين انه مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح به توكيدا
مع التاخير فتقول ايا رايت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا
حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حدها تذكيرا وتانيثا كما تقدم من الامثلة الا ان بينهما فرقا
من ثلاثة اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا من قولنا رايت رجلا الى اخره وعن غيره كقول القائل
رايت حمارا او حمارين او اتانا او اتانين وحمرا او اتنا ومن خاصة بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في
الوقف والوصل يقول لمن قال جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية في من خاصة بالوقف
تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وبطلت الحكاية لما
سياتي انك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني فهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا تكون الا في الوقف فاما قوله وهو شمر الحارثي
الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما فنادر في الشعر والقياس من انتم وحمله سيبويه على
لغة من قال ضرب منو منا قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كاي مجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج
الشاعر فزاد هذه الزوائد في الوصل قال ابن خروف في توجيه سيبويه اجود وهو ان يكون معربا وجمعه كاي وحكى الكوفيون ان منهم
من يقول منو انت ومنانا انتما ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا يقاس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض العرب يقول
ضرب من منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه ازال الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا
والاخر مفعولا في الاولين وحكاهما في الوصل في الباقيين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذ اخر ان احدهما
حكى الضمير في الواو وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني انه حرك النون وحكمها السكون وعموا
بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما وجوز فيه ابن السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى و
الاول اولى ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان الغساني ورد ابن الحاجب في
الامالي على انه لا يحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انهم نعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم كلامهم وصباحهم انتهى الفرق
الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المرفوع اي وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور اي وفي من يجب
من الاشباع للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن قال رايت رجلا منا و
لمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي بمن اعراب المسؤول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام
رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو في الجمع وفي النصب منا وفي الجر مني فما ذكر من ان الواو والالف والياء التي

من حركات الاشباع وان الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا ابنا نا للحركة في الوقف اذ لا يوقف على حرف
رد دبان الحركات انما تبين لها السكت وبالالف فيما نا وجهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة ثمة وقال المبرد والفارسي الحكاية
شبيهة بالاعراب فالحروف اجتلبت ولا للحكاية فلزم تحريك ما قبلها وصوبه ابن خروف وصحح ابو حيان وقال بعضهم الحرف عوض عن
التنوين فاما قيل منونا لحكاية بالضم والواو بدل للتنوين كذا منا ومنى ورده ابو حيان بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم
بها جميع العرب وقال بعضهم الحرف عوض عن لام العهد لان فيها النكرة اذا اعيد ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها الفرع
الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول ايه وايتان كما تقول ايه وايتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها
تا الحكاية تقول منه بفتح النون وقلب التا ها ومنت بسكون النون وسلامة التا من القلب وانما قلبت مع فتحة ما قبلها ولم تقلب
مع سكونه اعتبارا بحالة الواقف ومنا بفتح النون الاولى ومنتان بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية
وانما عبرنا بتا الحكاية دون تا التانيث لان تا التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا
انها للتانيث والقول بالها في اية للتانيث وفي منة للحكاية مجرد عناية وانما كان الارجح الفتح بالمفرد لان التا فيه متطرفة فهي
ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتا منات باسكان
التا للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاني امراة ورجل فانك تقول من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة فانك
تقول من ومنو واذا قال جاني رجل وامراة فانك تقول من ومنه تلحق العلامة لاخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل
وكذا اذا قال جاني رجال ونسا قلت من ومنات فاذا قال مررت بسنور ورجل من وما فاذا خلطت ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السوال
لا يعقل باي ومن يعقل بمن فاذا قال رايت رجلا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومن واذا قال لبثت يوما
وقلما قلت ايا ومنا ذكره ما اشبهه كره الزجاجي ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله اولا فان كان
المسؤل عنه نكرة فقال وان كان المسئول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة واداة السوال من غير مقرونة بعاطف
فالحجازيون يجيزون حكاية اعرابه فيقولون من زيد لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد بالفتحة والكسرة للحكاية
والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعدمن مبتدا خبره من عند الجمهور وخبر مبتدا من عند سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقوله
من زيد لمن قال جاء في زيد برفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال
اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظ وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السوال
غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف الداخل عليها وفي نحو من غلام زيد لانتفا العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية جميع
المعارف وفي نحو من شذقم لانتفا العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع وهو النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع
ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في
الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس
وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مط ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين
ان الاعلام كثرت في كلامهم فاجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان تكون الحكاية بمن دون اي لوجهين
احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني انه من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف اي فانه
لو حكي لها اي زيدا واي زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب المبتدا والخبر قال ابن الناظم
والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كونه من علم حرفين واما شرط انتفا التابع فلانهم استغنوا
بالتابع عن الحكاية واما اشتراط انتفا اقتران العاطف بمن فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير
فاذا عطف جملة السوال على الكلام المسئول صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى ذلك اشار الناظم
بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن هذا

باب التانيث

اعلم ان من المغالب المدلول
عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان
الاصل في جميع الاشيا التذكير كما قال سيبويه المؤنث لعلامة تميزه عن المذكر وهي تا تانيث محركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسما
كقائمة وقائمة وتبدل في الوقف ها فلذلك رسمت بالها او تا ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت وقعدت واما الف



باب علامة التأنيث

مفردة في الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الالف الثانية همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب
بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتأنيث وليست بدلا من الف التأنيث والالفان
المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف اشار الناظم بقوله علامة التأنيث تاء والف ولا يجمع بينهما
فلا يقال حبلاة واما علقاة فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث والعرب قد انثوا اسماء كثيرة
بتاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا وحتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا
للسلم فاجنح لها فالنار والحرب والسلم مؤنثة بدليل عود الضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في
مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه
وبثبوتها اي التاء في تصغيره نحو عيينة واذينة مصغر عين واذن من الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها
وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب وبثبوتها في فعله نحو فلما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها وبسقوطها من
عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف قوسا عربية رمى عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي
مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التاء كالكتف ويعرف التقدير
بالضمير ونحوه كالرد في التصغير **فصل** الغالب في التاء ان تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم ومن غير الغالب
في الاسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصودين وهي الصفات المختصة بالمؤنث
كحائض وطامث فان قصد بها الحدوث في احد الازمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وان لم يقصد بها ذلك لم
تلحقها فقيل حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التاء الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في
خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفاء بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامرأة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التاء لعدم جريانه
على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي وتحرز من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا
اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء الا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته
التاء وسئل المازني في جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فاجابه
بما قاله الموضح واما قولهم امرأة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء فالتاء فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل
دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امرأة عدوة اصله عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه
محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدو في قوله لم اخل وانت صديق والمثل صديقه وهم يحملون الضد على
ضده كما يحملون النظير على نظيره ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما لحقته
وان لم يجر على الفعل فرقا بين المقصودين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما
تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء فانها بمعنى مجدودة ولحقها التاء، فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو امرأة
رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل
لان الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلاف الذي بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة [illegible] لحقت
التاء خشية الالتباس بالمذكر لانه لم يذكر الموصوف لما من معه الالتباس والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل
منحار وامرأة منحار اي كثير النحر بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو [illegible] يقال رجل ميقان لا يسمع
شيئا الا ايقنه وامرأة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه صفة لا تجري على الفعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم
في اوله قاله ابن الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امرأة مسكينة لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه
محمول على فقيرة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين
المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ومدعس بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال
رمح مدعس به وعلة عدم الحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة اشار الناظم بقوله
ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه المخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح
المثناة فوق وسكون الميم وبعكسه اي لفصل الجنس من واحده في جبأة بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة
احمر وكمأة بفتح الكاف وسكون الميم وفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة يخرج [illegible]

تانيث
فى التا

فانهما جمعا سبتا وثبتا الا من اسما الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى وجنات سيارة وعلى تقدير كونهما من اسما الاجناس
فالقيد مصروف الى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن و
لبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة والمعتدلة المعتدل من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير
وتأتي التاء عوضا من فاء كعدة واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو الى العين ثم حذفوا
الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لان تاء التانيث لا تقع صدرا وتأتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة
واصلها سنو او سنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات وسنهات فكرهوا تعاقب حركات الاعراب على الواو لاعتلالها
وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منها التاء في محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو
ياء النسب كاشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب
الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثون والاشاعثة وكذا الباقي او عوضا من حرف زائد لغير معنى وهو ياء مفاعيل كزنادقة
وزنادق فالتاء عوض من ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء يقال زناديق وزنادقة والياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية
والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا قيل وهو الذي لا يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتأتي التاء للتعريب اي بالعين المهملة اي تعريب
الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب وفي القياس موازج
فدخلت التاء في جمعه لتدل على ان اصله اعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان العرب اذا استعملت الاعجمي فان خالف ابنية الفاظها
فقد غيرته والا فلا وتأتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا انه غاية في ذلك الوصف
والغاية مؤنثة ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة بنفسه فاذا دخلت عليه التاء
افادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتأتي التاء لتاكيد التانيث كنعجة لانفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث كعجوز
واتان فكان يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه فدخول التاء فيه لتاكيد التانيث **فصل** لكل واحدة من الفي التانيث
المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا نتعرض لها في هذا المختصر لكون الناظم لم يذكرها واوزان مشهورة في الاستعمال
ويقل في بابها الانتشار فان المقصورة اصل للممدودة فلذلك قدمها فاشهر اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا احدها فعلى
بضم الاول وفتح الثاني كاربي بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية بالدال المهملة وجمعها دواه واعظمها المؤنث دادي
وشعبى بمعجمة فمهملة اسم بين لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابالك واغترابا وزعم ابن قتيبة انه لا رابع لها
في لسان العرب ويرد عليه ارنى بالنون اسما لحب من البقل يجبن به اللبن وجنفا بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجبى بالجيم
وعين المهملة والباء الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي في بعضهن حمرة افواه واسعة قاله القالي
ورحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحكي بالحاء المهملة للدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة وحكاه غيره ممدودة
جنفى العدة وقد تبين من علم اشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل لانها من الاوزان النادرة
بل قال الخطاب لما ذكر انها شاذة الوزن الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني اسما كبهمى بالباء الموحدة اسما لنبت قال
الجوهري يقال ابهمت الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر نحو الطولى انثى الاطول ومصدرا كرجعى مصدر
رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كبردى بالموحدة لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء
والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه
بشرط ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مؤنثي سكران
وسيفان للطويل فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرفه قدرها للالحاق
ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال اديم ماروط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال
اديم مرطي حكاه في الصحاح والعلقى نبت الوزن الخامس فعالى بضم اوله وتخفيف الثاني كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة
والراء المهملة وسمانى بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي الصحاح ان الفه ليست للتانيث وهو مقدم
بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس فعلى بضم
اوله وتشديد ثانيه وفتح ثالثه مفتوحا كسمهى بالمهملة للباطل والكذب وللهواء بين السماء والارض الوزن السابع فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه

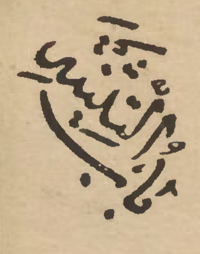
نوع ثالث في أوزان الثنا

وسكون ثالثه كسبطرى بمهملات وموحدة ودفقى بالدال والفا والقاف لضرب من المشى فالاول مشتبه فيها بتبختر والثانى مشتبه فيها بتدفق واتزاع الوزن الثامن فعلى بكسر اوله وسكون ثانيه اسم مصدر كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى ومما توافق فيه كلمتان فيما عدا الف التانيث اوجمعا وذلك شيئان حجلى بالحا المهملة والجيم جمعا للحجل بفتحتين اسم الطائر وظربى بالظا المشالة والرا والبا الموحدة جمعا الظربان بفتح اوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما فى الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تاكيد الوزن التاسع فعلى بكسر اوله وثانيه مشددا نحو حثيثى بحا مهملة وثاين مثلثتين بينهما يا مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشئ اذا حض عليه وخليفى بالخا المعجمة والسين الخلافة وفى الاثر من عمر لولا الخليفى لاذنت وحكى الكسائى هو من خصيصا قومه بالمد وهو شاذ وقياس القصر كما مثل به فى التسهيل الوزن العاشر فعلى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى بالقاف والرا وفى القاموس انه مثلث الكاف والفا والكفرى هو الكافور لوعا الطلع اى طلع النخل سمى بذلك لانه يكفره اى يستره ويغطيه والشيئان يجعله للطلع نفسه والفرا يجعله للطلع حين يتشقق قال القالى والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل على صحته وحذرى وبذرى بذالين معجمتين وذالين مهملتين وبحا مهملة فى الاول وبا موحدة فى الثانى وهما من الحذر والبذر وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن الحادى عشر فعيلى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى بالخا المعجمة والطا المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا فى خليطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبيطى بالقاف والبا الموحدة والطا المهملة اسما للناطف الوزن الثانى عشر فعالى بضم اوله وتشديد ثانيه كشقارى بالشين المعجمة والقاف والرا المهملة وخبازى بالخا المعجمة والبا الموحدة والزاى اسمين لنبتين وخضارى بالخا المعجمة والضا المعجمة والرا المهملة اسما لطائر تنبيه نحو حنيفى مما كان على وزن فعلى بضم الفا وفتح العين ونحو خليفى مما كان على وزن فعلى بكسر الفا وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعلى بضم الفا وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بدليل وجودها فى اوزان الممدودة فالاول كما فى غرواء بضم العين المهملة وفتح الرا المهملة قوة الحمى ومسها فى اول علتها كما فى القاموس زيادة على الصحاح والثانى كما فى فخيرا بكسر القاف و تشديد الخا المعجمة من الفخر والفخير الرجل الفخر والثالث كما فى دخيلا بضم الدال المهملة وتشديد الخا المعجمة ولم يحفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلا اموره اى بباطنها ومشهور اوزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان كصحرا او مصدرا كرغبا مصدر رغب بالرا المهملة والغين المعجمة او صفة كحمرا او ديمة هطلا والديمة بكسر الدال المهملة وسكون اليا المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق واقله ثلث النهار او ثلث الليل والهطل تتابع المطر او جمعا فى المعنى كطرفا بالطا و الرا المهملتين وبالفا وهو اسم جمع للغابة مقابل لطرفا الغابة وهو شجر ومنها اتخذ منبره وفى القاموس انها اربعة اصناف ومنها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفى الصحاح قال سيبويه واحد وجمع الوزن الثانى والثالث والرابع فعلا بفتح العين وافعلا بكسرها وافعلا بضمها كقولهم فى يوم الاربعا بفتح البا وضمها وكسرها سمع فيه الاوزان الثلاثة وهو يوم المعروف وفى تحشية التسهيل بخط مولفه اسم اليوم اربعا بفتح البا وكسرها وبفتح الهمزة وضم البا عمود الخيمة وبضمها موضع والوزن الخامس فعللا بضم اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعقربا اسم المكان والوزن السادس فعالا بكسر الفا كقصاصا بقاف فصادين مهملتين اسما للقصاص والوزن السابع فعللا بضم الاول والثالث كقرفصا بقاف فرا فصاد مهملتين للنوع من القعود يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه وامس الارض اليتيه الوزن الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشورا العاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيبانى فيه القصر الوزن التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعا بالقاف و الصاد والعين المهملتين اسما لاحد حجرة اليربوع وهو حيوان فوق الفارة بل اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسما حجرته نافقا ونافقا الوزن العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثانى ككبريا بمعنى التكبر الوزن الحادى عشر مفعولا كمشيوخا بالشين والخا المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحا المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثانى عشر فعالا بفتح اوله وثانيه نحو براسا بالبا الموحدة والرا والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادرى اى البراسا هو اى الناس هو وبراكا بالموحدة والرا المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا ابلهم وينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكا كل شئ معظمه وشدته يقال وقع فى براكا الامر وفى براكا القتال اى فى معظمه وشدته قال بشر ابن ابى خازم ولا ينجى من الغمرات الا براكا القتال او الفرار قاله القالى الوزن الثالث عشر فعيلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثا وكريثا بمثلثتين وراين مهملتين فيهما وبالقاف فى الاول نوعان من البسر بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بسر قريثا بالمد وهو الجيد التمر وقال ابو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولا بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقا بالدال المهملة وبالبا الموحدة والقاف للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر فعلا بفتحتين كخففا بالخا

بالخاء المعجمة والقاف والقاف اسما الموضع قاله ابن الناظم في بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والقاف كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم وضبط
ووقع الجنفا اسم مكان ولا نظير له الا دثاثا بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما للامة وقرنها بالقاف والراء اسما الموضع ذكره
في الصحاح في مادة القاف ولم يذكره في مادة القاف قال في القاموس في فصل القاف وهو قول الجوهري قرنا موضع سهو وانما هو بالفاء
وقال في فصل القاف وقرنا الجرى تمد موضع باليمامة بني امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقدير فعد الناظم لذلك في
المشهور من اوزان الممدودة مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم لابن سيده ان جنفا بالجيم والنون والقاف والقصر موضع وانه بالمد
ايضا موضع فذكره فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلاء بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيرا بالسين المهملة والياء المثناة تحت
ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برد فيه خطوط صفر وايضا نبت وايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلاء بضم اوله وفتح
ثانيه كخيلاء بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب **هذا باب المقصور والممدود**
المقصور^الاسم هو الممدود الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا تجلا اذا ورأيت اخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن
الذي اخره همزة بعد الف زائدة ككساء ورداء بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا وقصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحوي
سماعي وهو وظيفة اللغوي وقد اعتنى اللغويون بهما جميعا ووضعوا في ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ان يرجع ليه ان الاسم المعتل
بالالف ثلثة اقسام احدها ما له نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره فقياس هذا النوع مقصور بقياس والى ذلك اشار الناظم
بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها
كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوى بالجيم وهوى وعمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح وجاد وبطر او اشر اشرا
وفتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ
الغرا بالغين المعجمة المفتوحة والمد مصدر غري بكسر الراء وهو غرو في الصحاح في فصل الغين المعجمة والغراء بالشيء بالكسر اي
اولع به والاسم الغرا بالفتح والمد وانشد والكثير اذا قلت مهلا غارت العين بالبكاء غرا ومدتها مدامع تهل هذا قول ابن عصفور
وموافقيه وفيما قالوه نظر لان ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاربت بين الشيئين غرا اي والبت بينهما ثم انشد اي بيت
كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة وهذا فالمد قياسي كما سيأتي لان غاربت غرا بالكسر له نظائر من الصحيح يجب قبل اخره الف كما لك
قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاربت فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري سلو بدل نهلا وفاصت بدل غارت
وحفل بدل تهل بضم النون وتشديد الهاء في كثيرة شائعة يدل عليه رواية حفل بضم الحاء وتشديد الفاء اي ممتلئة ولا يبعد عندي
ان يقال الغرا بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من باب فاعل من باب فعل وكل
استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغرا بالفتح والمد مصدر غري والغرا بالكسر والمد مصدر غاربت لشوق واختلفوا في
الغرا في بيت كثير فابن عصفور يجزم انه بالفتح والمد وابو عبيدة يرى انه بالكسر والمد وتابعه على ذلك فلم يتواردا على محل واحد ومنها فعل
بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى بالفاء والراء الكذب ومرية ومرى بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح
قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى بالدال المهملة الصور
المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه ومدية ومدى بالدال المهملة السكين وذبية وذبى بالزاي المفتوحة
وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للاسد وكسوة وكسى بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء و
القاف فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد على ثلاثة نحو معطى من الرباعي
ومقتضى من الخماسي ومستدعى من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل
بالالف ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف فهذا النوع ممدود بقياس والى ذلك اشار الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في
نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان يكون الاسم مصدرا لافعل بسكون الفاء وفتح العين ولفعل بكسر الفاء وسكون العين وله همزة وصل
كاعطى اعطاء والثاني نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير انتهى والاصل ارتئاء اي ارتئايا قلبت الياء التي بعد
الالف لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى لانه استقصاء نبعه والى ذلك اشار الناظم
بقوله والمصدر الفعل الذي قد بدئ بهمزة وصل كارعوى وكارتأى فان نظير ذلك اي نظير ما كان مصدرا لافعل من الصحيح اكرم اكراما و
نظير ما كان مصدر الفعل اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه من افتعل واستخرج استخراجا فانه من استفعل ومنها ان يكون
مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو ام ياء فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان نظيره

في المقصور والممدود

من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومثّ ثم اى من اجل ان افعلة خصّها ان تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور قال الاخفش
ارحية جمع رحى من اليائى واقفية جمع قفى من الواوى من كلام المولدين لان رحى وقفى مقصوران والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا
مؤخر العنق يذكر ويؤنث واما قوله وهو مزة بن محكان التميمى فى ليلة من جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا
المفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل البيت ضرورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجبل وجبال بالجيم ثم جمع نداء
الممدود على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم منتف والملزوم
كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف والفتح دالا لكونه دالا على صوت كالرغا والثغا بضم المهملة والمثلثة اولهما
وفتح ثانيهما واعجامه والرغا صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضان والمعز فان نظيره من الصحيح الصراخ او دالا على ذا
نحو المشا بوى مشى بطنه مشا فان نظيره من الصحيح الدوار بضم الدال وفى اخره را مهملة ذا فى القاموس من فتح الدال قال هو شبيه
الدوران ياخذ فى الراس والزكام بضم الزا القسم الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع فمن
المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسى الضو والثرى بالمثلثة التراب والحجى بكسر الحا المهملة وبالجيم العقل وهو ضد الحمق يميز
بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود سماعا الفنا لحد انه الشى والسنا للشرف بالشين المعجمة والثرا بالمثلثة لكثرة المال والحذا
بكسر الحا المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل
كالحجى وكالحذا **مسئلة** اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذى المد اضطرارا
مجمع عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة جواب الشرط محذوف اى لا بد منه
وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر
البعير بالكسر يدبر دبرا اذا عقر ظهره وقولهم مثل الناس الذى يعرفونه واهل الوفا من خاف وقد يم فقصر الوفا للضرورة
وهو ممدود واراد ان هؤلاء الذين مثلهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون لهم مثلا فى كل نوع من انواع الخير وانهم مع
هذا اهل الوفا بالعهود من حادث بجد وقديم ماض ومنع الفرا قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلا افعل
لان فعلا تانيث افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صهبا
كلون الفرس الاشقر فقصر صهبا للضرورة وهى فعلا انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم
واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله سيغنينى الذى اغناك عنى فلا فقر يدوم
ولا غناء فمد غنا للضرورة مع انه مقصور وورد فى الاخبار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد وانفهم ابن كيسان
وابن خروف ومنعه البصريون وقالوا القراءة شاذة ومد الغنا فى هذا البيت مصدر الغانيت لانه يقال غانيت
غناء كفاتلت قتالا لا مصدر الغنى غنى كرضيت رضى وهو تعسف والى الخلاف فى ذلك اشار الناظم بقوله والعكس بخلف يقع



هذا باب كيفية التثنية وهى جعل الاسم القابل لها دالا على اثنين بزيادة فى اخره والاسم القابل
للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو ما ليس فى اخره حرف علة كرجل وامراة والثانى المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره
واوا او يا قبلها ساكن كدلو وظبى والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره يا ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضى و
القاضية وهذه الانواع الثلاثة يجب ان لا تغير عن حالها فى التثنية فتقول رجلان وامراتان ودلوان وظبيان والقاضيان
والقاضيتان وشذ فى تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخا المعجمة اليان وخصيان بحذف التا والقياس اليتان وخصيتان قال
عنترة متى ما تلقنى فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا والروانف بالرا والنون والفا اطراف الالية وقيل اليان وخصيان
ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الى وخصى المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة
من المعرب وهو نوعان ما يجب قلب الفه يا فى التثنية وذلك فى ثلث مسائل احدها ان تجاوز ثلثة احرف بان تكون الفه رابعة
كحبلى وحبليان وملهى وملهيان بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى ومستدعيان
وشذ قولهم فى تثنية قهقرى وهو الرجوع الى الخلف وخوزلى بفتح الخا وسكون الواو وفتح الزا وهو مشية فيها تثاقل وقيل
تبختر قهقران وخوزلان بالحذف للالف وقبلها يا المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة من يا كفتى قال الله تعالى
ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف يا وشذ فى تثنية حمى بكسر الحا المهملة حموان بالواو وحكاه الفرا مع ان الفه مبدلة من يا تقول
حميت المكان حماية والعبارة حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شى وهو المجهولة الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت

هما قلت في تثنيتهما مبنيان اما قلب الالف في الجميع فلان علامة التثنية لابد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان الالف
لا تقبل الحركة ولا يمكن حذفها لالف لا لتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما وجه قلبها ياء في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل
لان المضارع في الاسم محمول عليه في الفعل وانت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلثة لقلبت الالف الى الياء سواء كان اصلها
الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بجنوح
الالف الى الياء فردت اليها في التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله اخر مقصور تثني اجعله يا ان كان عن ثلثة
مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي امثل كمتى والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا و
ذلك في مسئلتين احدهما ان تكون مبدلة من واو ولم تتجاوز ثلثة احرف كعصى وعصوا وقفى وقفوان ومنا ان بالتخفيف
ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد في
شذ قولهم في تثنية رضى رضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر لا يقاس عليه المسئلة الثانية
من المسئلتين ان يكون الالف غير مبدلة من شئ ولم تمل نحو لدى ونقول اذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان واذوان وانما
قلبت الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة دليل على عدم ملاحظة اليا والى
هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف النوع الخامس الممدود وهو ما كان
اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد
الراء وضاء بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتهما من القلب والى
ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضئ الوجه ماخوذان من قراء ووضوء وانما لم تقلب الهمزة
فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها عن غيرها النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بدلا من الف التانيث كحمراء عند الجمهور
حمراوان وانما قلب هنا لان بقاءها على صورتها يودي الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلث الفات واختير قلبها
واوا لعدم شبهها بالالف لان اليا تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض بطابا والاجود ان يقال
انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم
بقوله وما كصحرا بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الف
تقول في عشوا بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواان بالهمزة وجوز الكوفيون
في ذلك الوجهين التصحيح والقلب واوا وشذ عند الفريقين حمرايان بقلب الهمزة يا وشذ قرفصان في تثنية قرفصاء بضم القاف
وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود وخنفساتن تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون فالجمهور
وفتح الفاء ومقتضى الصباح ضمها ومقتضى القاموس جواز هما وسينهما مهملة دويبة سوداء وعاشوران تثنية عاشوراء العاشر
او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة معا والى ذلك اشار الناظم نحو شذ على نقل قصر النوع الثالث ما
يترجح فيه التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل من اصل نحو كساء وحياء بالحاء
المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو وحياي فقلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان فيه
اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كساءان كساوان بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال
وهو قلب الهمزة واوا على التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة وسكون اللام والباء
الموحدة عصبة صفراء في العنق قال ابو النجم يرنى الحلق على علبائه وقوباء بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء معروف
يتقشر ويتسع يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه
او برمي له وقرناس بضم القاف وسكون الراء بعدها نون مكسورة سين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها
اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما يترجح الاعلال على التصحيح فيهما لشبههما الهمزتهما بهمزة حمراء من جهة
ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي وزعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح على الاعلال
وان سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم ونحو علباء وكساء وحياء بواو
همزة من غير رجح

هذا باب كيفية جمع المذكر السالم

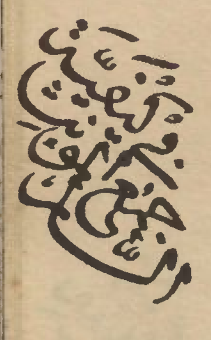
ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما
الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريق المثنى لانه اعرب بحرفين الواو والياء

جمع الاسم

في أبنية جمع المذكر السالم

وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى اعرب بحرفين الالف والبا وسلم فيه بنا الواحد وختم بنون
تحذف للاضافة اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص وكسرها ما قبلها فتقول تقضي في جمع القاضي بما يا اصلية و
الداعي بما يا وه منقلبة عن واو القاضون والداعون والاصل القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا للاستثقال ثم حذفت
اليا لالتقا الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو يا لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة
لمناسبة الواو وان شئت قلنا استثقلت الضمة على اليا فيهما فنقلت منها الى ما قبلها ثم حذفت اليا لالتقا الساكنين و يحذف
لهذا الجمع الف المقصورة دون فتحها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموسان حذفنا الالف لالتقا
الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم بقوله واحذف من المقصو من جمع على حد المثنى ما
تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون وموسون
بفتح السين وضمها فالفتح بنا على انه وزنه مفعل والفه اصلية بمنزلة وسيت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بنا على انه وزنه
فعلى والفه زائدة من ماس رأسه موسا واتفق الجميع على ابقا الفتحة فيما الفه منقلبة عن اصل يا او واو فيقولون المقتون و
الاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياوهما
المبدلتان من واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفين ثم حذفتا لالتقا الساكنين وبقيت
الفتحة دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب اثبات التصحيح فيما همزته اصلية ومن وجوب
القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في
جمع وضاء وقراء وصفين لمذكر وضاؤن وقراؤن بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتها وتقول في جمع حمراء علما المذكر عاقل حمراون
بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما لان حمراء صفة لا يجمع جمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال
في نحو علباء وكساء علمين مذكرين عاقلين فتقول علباؤن وكساؤن بالتصحيح وعلباوون وكساوون بابدال الهمزة
واوا لانه في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل وفي الارجح من الوجهين التصحيح الخلاف السابق في بحث التثنية والعلمية

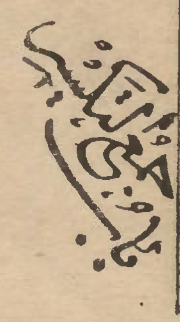
شرط الصحة الجمع **فصل باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث** السالم من التغيير ينبغي في هذا الجمع
المؤنث السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع هند علما المؤنث هندات بزيادة الف
وتاء كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف من غير حذف شيء منها الا اما ختم بتا التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف
والتا لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة فتقول في جمع مسلمة مسلمات ولا تقول في مسلمتات
لما مر وتقول في تثنيتها مسلمتان باثبات التا ولا تقول مسلمان لفقد فيها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير
فيه ما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات باليا المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما
تقول في تثنيتها حبليان باليا وصحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة يا لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر لان الكلمة
بنيت عليها وخصت بالقلب الى اليا لان اليا يؤنث بها كفومين وانما قلبوا الممدودة واوا لان بقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات
لان الهمزة من مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان اليا قريبة من الالف فلو قلبت يا ادى الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل
التا الدالة على التانيث في المفرد حرف علة اجري عليه ما يجري على حرف العلة بعد حذف التا ما يستحقه من تصحيح واعلال كما لو كان
آخرا في اصل الوضع قبل مجيء تا التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة الواو واليا من
القلب الفا لسكون ما بعدهما وتقول في جمع نحو مصطفاة وقناة بالقاف والتا المثناة فوق مصطفيات وقنوات بقلب
الالف يا فيهما رجوعا الى الاصل في قناة ولزيادتها على الثلث في مصطفيات لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم
على البغاء وتقول في جمع نحو قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها تا لثة وتقول في جمع
نحو بنات بفتح النون والبا الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة مبدلة من واو قال الجوهري في النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض
وضبطها الشيخ القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتا تانيث الصوت الخفي انتهى وفيه نظر نباات باقرار الهمزة و
نباوات بقلبها واوا والمانع من ان ما همزته مبدلة من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو نبلة بفتح الموحدة وتشديد النون
مؤنث بنا نباءات ونبايات لان الهمزة فيه بدل الياء لانه من بني يبني وتقول في جمع نحو قراءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة
قراءات بالهمزة لا غير لانها من الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتا والفا فالالف قلبها في



منتهية

بيان تثنية جمع المؤنث السالم

التثنية والتاذى لنا الزمن تحته **فصل** اذا كان المجموع بالالف والتا اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فان كانت
فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا للفتح فانه سوا في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء وغيره اللام او لحقه تا مؤنث بالتا او المعنى نحو سجدة
ودعد علم امرأة تقول في جمعها بالالف والتا سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين
جمع حسرة بسكونها وقال عبد الرحمن بن عمر والعرجي تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر بفتح البا الموحدة جمع
ظبية بسكونها والقاع المستوى من الارض وليلاى بالاضافة الى يا المتكلم مبتدأ سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بام ومنكن
خبر المبتدأ وعدل عن الاضمار الى التصريح باسمها تلذذا اما قوله وهو اعرابي من بني عذرة وحملت زفرات الضحى فاطقتها وما
لي بزفرات العشي يدان بتسكين الفا من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله
يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات من زفر زفرا اذا اخرج نفسه بانين واعتنا
اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من عادة المتيم ان تعتريه الهيام في هذين الوقتين وان كان الاسم المستوفي للشروط الخمسة
مضموم الفا نحو خطوة وجمل بالجيم علم امرأة او مكسورها نحو كسرة وهند جاز ذلك في عينه الفتح والاسكان مطرد الفيد الاتي ولاتباع
لحركة الفا ان لم تكن الفا مضمومة واللام يا كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج وزبية بالزاي والبا الموحدة
والبا المثناة تحت وهي حفرة للاسد فمتى في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تقلب اليا الفا لئلا يلتقي ساكنان
وامتناع الاتباع فيهما لثقل اليا بعد الضمة ولا مكسورة واللام واو كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وكسكوة لرا على السلو ورشوة
بكسر الرا على احدى اللغات الثلث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل
الواو بعد الكسرة وشذ جروات بالكسر في الرا اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احد اللغات الثلث وسكون الرا الانثى من ولد الكلب والسبع
والصغيرة من الضان والى ذلك اشار الناظم بقوله والسالم العين الثلاثي اسما الى الاربعة وتمتنع لتغير في العين في خمسة انواع لم تستوف
الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيا لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية
نحو ضخمات بالضاد والخا المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهي التامة الخلق لانهما
وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح في الها جمع كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا ينقاس فتحه
خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن محركات الوسط ومفردهن
شجرة وسمرة ونمرة بالنون انثى النمر نعم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كان عينه مضمومة ونمرات مما كان عينه مكسورة كما
كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمرة ونمرة باسكان الميم فاستصحب مع الجمع الا ان ذلك الاسكان حكم تجدد لحالة الجمع
حتى يقال ان التغير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة
فلا تغير لاعتلال العين قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك لذلك بالفتح ولم تستثقل الفتحة على حرف العلة لعروضها
عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح الواو وقول الشاعر الهذلي في وصف جملة اخو بيضات رائح متأوب رفيق بمسح
المنكبين سبوح بفتح اليا من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالسليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل لها ورائح من الرواح وهو
الذهاب والمتأوب من تأوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح حسن الجري ويبقى من المعتل
ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة ساكنا قبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل بفتحه في جميع الباب قاله في
المصباح واتفق جميع العرب في عيرات جمع عير بكسر العين المهملة وسكون اليا المثناة تحت وبالرا وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون
اليا المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس لانه مؤنث بدليل فلما فصلت العير فهو كبيعة وبيعات تحفز الاسكان واختلف الناس في
عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هي بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال اكثرهم عير بكسرة
اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم
فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة الحمير ثم توسعوا فاطلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون
به ايضا على قولين احدهما للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه ابي اسحق وهو انه جمع عير وهو الذي في الكتف او القدم ويقال
لراد لك مؤنث قال نعم فان يونس قال لكل شيء منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم الادغام نحو
حجات جمع حجة بفتح الحا المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحا للهيئة من الحج وجمات جمع جمة بضم الجيم الذليل فلا تغير للعين عن سكونها
لادغام عليها فلو حركنا نفك ادغامه فكان يثقل فيفوت فائدة الادغام **هذا باب جمع التكسير** ويقال له جمع



جمع التكسير في ابنية القلة والكثرة

الثلاثة في اربعة اشيا احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلا والتكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بنا المفرد ولا يسلم في التكسير
والثالث انه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير لفظا
هو ما تغير فيه صيغة الواحد اما بزيادة لبست عوضا من شي من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال في الصحاح
اذا خرج نخلتان او ثلث من اصل واحد فكل واحد منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف نحو بنون
فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص من غير تبديل شكل كتخمة بضم التا وفتح الخا المعجمة للمفرد وتخم
للجمع او بتبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون العين للجمع او بزيادة و
تبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام
فان غلمانا زيد في اخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه واسكان
عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا يحتاج فيه لان صنوانا من باب زيادة وتبديل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات
التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ وانه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الاتي والمشهور تقسيم التغيير
الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر
في فلك زوال الضمة التي للواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع فالفلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته
والباعث لهم على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حيث
قالوا هذا جنب وهذان جنب ولا جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها
وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير والتغيير اللفظي لتسعة
وعشرون بناء منها اربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا
ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة
بكسر العين كاحمرة جمع حمار وفعلة بكسر الفا وسكون العين كصبية جمع صبي وخصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها
تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبيبة بخلاف غيرها من الجموع فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع
بدليل التقليل واليها اشار الناظم بقوله افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفا و
فتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفا وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفا وفتح العين كقردة خلافا للفرا وثلثة وعشرون موضوعة
للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وستاتي مرتبة وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بنا الكثرة وضعا او استعمالا اتكالا على
القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان يكون العربي لم يضع احد البنائين استغنا عنه بالاخر والاستعمال ان
يكون وضعهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن احدهما بالاخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم واعناق جمع
عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الاعناق وافئدتهم هوا فاستغني فيها ببنا القلة
عن بنا الكثرة لانهم لم يستعملوا لها بنا كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير وقطعا
قد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بنا القلة وضعا واستعمالا
اتكالا على القرينة فالاول كرجال جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان بكسر الصاد جمع صرد بضم ففتح اسم لطائر
تقول خمسة رجال الجنة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا القسم
وهو ما لم يضع العرب له بنا قلة ما مثل به الناظم وانه من قولهم في صفاة وهي الصخرة الملسا صفي بضم الصاد وكسر الفا وتشديد
اليا لقولهم في جمع قلتها اصفا حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بنا قلة ولكنها استغنت
ببنا الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلثة قروء وفسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله ثم دعي الصلوة ايام اقرائك
وعليه يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل والعكس جا كالصفي والنها الاول من ابنية جمع القلة افعل بضم العين
وهو جمع لنوعين كل منهما بجمعه شروط احدها فعل بفتح العين حالكونه اسما لا صفة صحيح العين لا معتلها سوا صح اللام ام اعتلت
بالياء او بالواو وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر واصلهما اظبي واجرو
بضم البا والرا فقلبت ضمتها كسرة والواو في اجرو يا وحذفت اليا الاصلية في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض و
غاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قال ابن مالك وبخلاف

نحو

ابنية في جمع القلة

سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول والياء في الثاني وشذ فيهما سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى
واعينهم تفيض من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال المعروف بن عبد الرحمن او حميد بن ثور على
خلف لكل دهر قد لبست اثوبا حتى اكتسى الراس قناعا اشيبا والقياس اثوابا وثيابا وقال الاخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها
باق بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر الباء جمع ابيض ويمانية نسبة الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو
شبر من طرفه والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجراح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان
لامه مماثلة لعينه ويحفظ افعل في ثمانية اوزان فعل كذئب اسما وخلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر اوله
وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة
فضمة كضبع ثلاثة امثلة مفتوحة الفاء وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجمع مما يقع في الاسماء الا فعلا بكسر اوله وسكون
ثانيه ومؤنثه فيقع فيهما وفي الصفات النوع الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الف او ياء سواء فتح
اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو عقاب طائر معروف والياء نحو يمين فتقول
في جمعها اعنق واذرع واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وجنين من المذكر وخرج بالرباعي نحو دار ونار فادور
وانور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود وعنيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الاخر نحو
زينب والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق والذراع في
مد وتانيث وعد الاحرف البناء الثاني من ابنية القلة افعال وهو جمع لاسم ثلاثي لا يستحق افعل السابق اما لانه على فعل بفتح اوله و
سكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب واما لانه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل
ثمانية اوزان ثلاثة مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضمها نحو قفل وعنق فتقول في
جمعها اجمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب واآبال بابدال الهمزة الثانية الفا واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله
وغيرها افعال فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون
ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الراس يصطاد العصافير وقيل وهو اول طائر صام لله تعالى وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة
قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير و
خزز بخاء معجمة وزاءين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان واليه اشار الناظم بقوله
وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو
احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحباء جمع حب بالحاء المهملة والباء الموحدة و
ازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال
اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين لحمل النخل قاله الفراء وقال الله تعالى اتخذوا
احبارهم قال الحطيئة بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي اخره همزة تصغير حطاة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطاة ايضا
الصرعة يقال حطا به الرجل اذا صرعه بالارض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لانه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا
فقال الحطيئة وقيل لانه كان محطو الرجل والرجل المحطوة هي التي لا اخمص لها واسمه جرول بن اوس ويكنى ابا مليكة قاله ابن السيد
ماذا تقول لافراخ بذي مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر بن الخطاب وكان قد سجنه لهجوه اياه واراد بالافراخ
بالخاء المعجمة الاولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في جمع فرخ افرخ او فراخ ومرخ بفتح الميم والراء بالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب
من فدك وزغب بضم الزاي وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعر الصغير على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير واراد
ما قولك في اولاد صغار حيث لا ماء عندهم ولا شجر اذا شكوا اليك حالهم وقال الاخر وهو الاعشى وجدت اذا اصطلحوا خيرهم وزندك
انقب زنادها فجمع زند على ازناد وقياسه زنود وشمل نحو فعل وافعال في شكل وسمع ولفظ ولحظ ومحل ورأي وزاد وهو مثل
اللحيين وسطل وحين ولحن ولحد وفرد وجلد والفد انف وثلج وليس منه افنان في قوله تعالى ذواتا افنان انما هو جمع فنن وهو الغصن
واما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من ابنية القلة افعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر
رباعي بمدة الف او واو او ياء قبل الحرف الاخر سواء كان مفتوح الفاء ام مكسورها ام مضمومها فالالف مع فتح الفاء نحو طعام ومع
كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول في جمعها على افعلة اطعمة واحمرة واغربة

في ابنية جمع القلة

اغربة ورغيف وارغفة وعمود واعمدة وشذ كتاب واكتبة والقياس كتب لم يقولوه قال الفاربادي ووقع في الصحاح فلك اذا جمعت انهما قلت

في كثيره هزو في قليله اهزة والصواب اهزة كما في المحكم لان الهزة مذكر والى ذلك اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث افعلة

عنهم اطرد والزموا ايضا افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حالة كونهما مضعفي اللام او معتليها فالاول وهو مضاعف اللام واراد بتضعيفها

مماثلتها للعين ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الموحدة وتاءين مثناتين فوق قال الجوهري هو

الزاد والجهاز وقال ابو عبيدة متاع البيت وفي الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام قال الجوهري هو الخيط الذي يشد

في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرف المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في

عظم انف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة وازممة فالتقى مثلان فنقلت

حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء كقباء بفتح القاف والباء

الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وانية بالف بعد الهمزة والاصل ائنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت

الساكنة الفا من جنس حركة ما قبلها والى ذلك اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او اعلال ويحفظ افعلة في نحو

ونحو نجد وهو ما ارتفع من الارض ونحو صد وهو السفا اذا احترق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل ما سد به موضع وبك

وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة الكبيرة في وسط البيت ورأوا جنو وظنين ما انطا المثالة بمعنى المتهم وضنين

بنون وضاد بن معجمتين للمطر القليل وعز بفتح العين المهملة وتشديد الزاي الثانية وحر بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح

العين المهملة وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الاول فاما سجح ونجي وظنين وعيي فقالوا فيها اسجحة والجية

المثبتة واعيية مع انها صفات واما عقاب فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما نجد وهي سكسك وقدح وبن وخال وعقاب وباب

جز فقالوا فيها انجدة واوبية واسدة واقدحة واقنة واخولة وابوبة واقفية واجزة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان وبضعة فقالوا

فيها ارمضة واخونة وابضعة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عيل فانهم قالوا اعولة مع خلوه عن مدة قبل الآخر واما جائز فقالوا

فيها اجوزة والجمة مع ان المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية

بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو

ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى وحكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث لا ثنى في الصدقة اي لا تؤخذ في السنة

مرتين والثناء ايضا الثاني في السيادة وهي الثنيا بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة قاله ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو

غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل فتقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة

وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة جمعا بنقل يدرى ولعدم اطراده قال ابو بكر بن السراج هو

اسم الجمع لا جمع والبناء الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة لكونه ثلاثيا ساكن الوسط وهو جمع

لشيئين احدهما افعل مقابل فعلاء بالمذكر كاحمر وابيض او يمتنع مقابلتها لها لمانع خلقي كآدر لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهي

حشفة الذكر وآدر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو لمة بالهمزة

بكسر اللام والاصل الى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا كآدم فان المانع من الثانية بفتح الهمزة وسكون اللام وفي آخره همزة

قبلها الف مسبوقة بتاء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر آلى على وزن افعل ولم يقولوا في المؤنث اليا على وزن

فعلاء والثاني مما جمع على فعل فعلاء بفتح الفاء وسكون العين مقابلة افعل كحمراء وبيضاء او يمتنع مقابلتها له لا فعل لمانع خلقي

كرتقاء بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلاء بالعين المهملة والفاء من العفل بفتح العين

والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة شبيه الادرة للرجل بخلاف نحو عجزاء بالجيم والزاي الكبيرة العجز فان المانع من عجز تخلف الاستعمال فان

العرب قالوا في المؤنث عجزاء ولم يقولوا في المذكر اعجز فلا يقال رجال الى ولا نساء عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى

كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل نقل المرادي وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير التسهيل ان فعلاء نظير في

هذا النوع كاطراده في احمر وحمراء وما ذكره من انهم لا يقولون امرأة الياء ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكى امرأة الياء ورجل اعجز

فعلى هذا يقال رجال الى ونساء الى ورجال عجز ونساء عجز ويقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا للعين لئلا تنقلب الياء واوا وزنه فعل

بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمراء البناء الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو مطرد في

حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما

في الجمع

في وصف على فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول والثاني في اسم رباعي في
العدد بمدة الف او واو او يا قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المدة الفا الا
غير ما مدته الف ثلثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر وهو جماع مؤخر الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتان
بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير ومكسور الفا نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفا نحو قراد للمذكر وكراع للمؤنث وما مدته
يا نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو عمود للمذكر وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته يا او واو مع التضعيف نحو
سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كسا وقبا فلا يجمعان على فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم
قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كسا يا ولتسلم يا قبا فيصيرا على وزن فعل بضم الفا وكسر العين وهو بنا قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من
الضمة الى الكسرة والحق ان ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون فابدلوا
من الضمة كسرة لئلا تنقلب اليا واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل وخرج بقوله غير مضاعف ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان
فلا يجمعان على فعل لاجل تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل وسنن لما فيهما من ثقل التضعيف مع الضم وشذ عنان
بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها المطر وعنن تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحا مهملة مكسورة وجيم العظم
المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه الحاجب وحجج وطواط بفتح الواو ومهملتين الضعيف وطط ويحفظ فعل بضمتين
في فعل بفتح الفا وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير ونذر وفي فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصحف وصفة نحو نجيبة
وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو سقف وسقف ورهن ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وشرف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفا وفتحها
صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اي حاذقة وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم وفعل لاسم رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلالا فقد ما لم يضاعف في الاعم
ذو الالف البنا الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قدمه على فعل بضمتين لكان اولى لانه اخف منه وهو مطرد في شيئين احدها
في اسم على فعلة بضم اوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة وغرف والمعتل
اللام نحو مدية ومدى وزبية وزبى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفا انثى افعل صفة كالكبرى
انثى الاكبر والوسطى انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانه صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ
فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم البا الموحدة وسكون الها وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم قاله
في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا بمعنى ما رأى في منامه رؤيا على فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفي
فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو نوبة بفتح النون والبا الموحدة وقاس عليهما الفرا وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه معتل اللام نحو
قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح اللام نحو بدرة بفتح الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر بكسر اوله وفتح ثانيه
ولم اقف على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله
وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء المثناة فوق والخا المعجمة والى فعل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى
البنا الرابع فعل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على وزن فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد نحو حجة وحجج وفي التنزيل ثماني
حجج وكسرة وكسر وفرية بالفا والبا المثناة تحت وهي الكذبة وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صفرة وكذبة وعجزة وبالتام نحو
عدة وزنة فانهما نقصا الفا وعوضا منها التا واليه اشار الناظم بقوله لفعلة فعل ويحفظ فعل بالقياس في فعلة واحد فعل بكسر الفا
وسكون العين نحو بدرة وبدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على بدر وفي المعوض عن لامه تا التانيث كعزة وعزى وفي
فعلة الاجوف بفتح اوله وسكون ثانيه نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه
صحيح الاصول نحو قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة بكسر الذال المعجمة وسكون الرا و
بالبا الموحدة كما في الصحاح والضيا وصمة بكسر الصاد المهملة فيقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المراة الحديدة اللسان والصمة
الرجل الشجاع وفعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الها وسكون الدال المهملة الثوب الخلق مجموع على هدم رواه ابن السيد
وفي فعلة بضم اوله كصورة وصور بكسر الصاد لغة في الصورة بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البنا الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه
وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على زنة فاعل معتل اللام باليا او الواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة الاصل فيهن
رمية وقضية وغزوة قلبت اليا والواو الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفا وان الضمة حولت ضمة للفرق بين

في جمع الكثرة

معتل اللام وصحيحها والبه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالمذكر نحو غازية وبالعقل
نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل
نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وذادو وذاة وفي فاعل صحيح اللام نحو هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي
لا يعتد به البنا السادس فعلة بفتحتين وهو شايع في وصف المذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر وسفرة وبار
وبررة قال الله تعالى وجا السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بره جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو
كامل وكملة فخرج بالوصف الاسم نحو واد وبالمذكر نحو طالق وحايض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحيح اللام
نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ
الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شايع يتبع فيه النظم وكان الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشيوع الاطراد البنا
السابع فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على افة من هالك وتوجع ونقص نما من فعيل حال لكونه وصفا للمفعول نحو جريح
وجرحى واسير واسرى والهالك نحو قتيل وقتلى وصريع وصرعى وحمل عليه سبعة اوزان مما دل على افة من ذلك احدها فعيل
وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث
فاعل كهالك وهلكى والرابع فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين وفتحها وابدلت الفتحة كسرة او فيعل كطريق
اقوال محكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان كسكران وسكرى وهذان الوصفان مما يدل
على نقص ما وندر كيس وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك وميت
من البنا الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال لكونه اسما بضم الفا وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة
وقرطة بالقاف والرا والطا المهملتين ما يعلق من شحمة الاذن ودرج بالجيم ودرجة ومضاعفا نحو دب ودببة وقليل في اسم على
فعل بفتح الفا وسكون العين نحو غرد بالعين المعجمة والراء نوع من الكماة وهو عند الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها وفي الصحاح
ان غردة جمع لمكسور الفا او بكسرها نحو قرد وقردة بالقاف والرا وقليل ايضا في نحو ذكر بفتحتين ضد الانثى وكفء وهادر وعلج
وقفة وحظوة واليه اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح لاما فعله والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله صحيح اللام نحو ناي
نحي وهك فلا يجمع شيء منها على فعلة البنا التاسع فعل بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة حال كونهما
صحيحي اللام سوا صحت عينهما او اعتلت كضارب وصائم وموثثهما كضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم ويشمل نحو
حائض وحيض وخرج بقيد الوصفية الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل واليه اشار الناظم بقوله وفعل
لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وغزى وعاف بالعين المهملة والفاء اي سائل وعفى لاعتلال لامهما كما ندر فعل في نحو
امراة خريدة بفتح الخا المعجمة وكسر الرا المهملة وسكون اليا اخر الحروف اي امراة ذات حيا بالحا المهملة وبا المثناة التحتانية وقيل العذرا
وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس وفي نفسا ونفس ورجل اعزل ورجال العزل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان افعل لا يجمع
على فعل ورد بالسماع كقوله وابقي جالاسادة غير عزل مضا ليث مثال الاسود الضراغم وفارق باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل
لو تناول عصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البنا العاشر فعال بضم اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف مذكر على زنة
فاعل صحيح اللام سوا كانت لامه همزة ام لا كصائم وصوام وقائم وقوام وقارئ وقراء وقل وندر فعال في فاعلة جمع كقوله وهو القطامي ابصار
هن الى الشبان مائلة وقد اراهن عني غير صداد قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمونث الا في هذا البيت
حكاية مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المونث للابصار لا للنسا لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو جمع
صاد لا جمع صادة لان قياس فعال ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضماير وعود الضمير على غير المحدث
عنه وندر فعال في فاعل المعتل بالواو واليا كغزا جمع غاز وسرا جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف
زائدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون جمعا لثلاثة عشر وزنا الاول والثاني فعل وفعلة بفتح الفا وسكون العين فيهما حال كونهما
اسمين او وصفين غير يائي الفا والعين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وضخم وضخام
بالخا المعجمة والدال المهملة مثلثة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفا نحو يعر باليا المثناة تحت وبالعين
الرا المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيه ولو في المثل اذل من يعر او يائي العين نحو ضيف وضياف وضبع بالضاد المعجمة وضباع

واجوف نحو كوز وكوزة بالزاء

في جمع الكثرة

اليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما
اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفين نحو جمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار وخرج نحو فتى وعصا لاعتلال اللام
ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه صفة وشذ طلال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال ما لم يكن في لامه اعتلال او
يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس والسادس فعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذئاب وبئر وبئار وفعل بضم الفاء وسكون العين كدهن
ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت
ولا يائي اللام كمدى قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل مع فعل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى
فاعل ومؤنثه صحيحي اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومؤنثها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف
غني وولي ومؤنثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو
جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع
على فعال وان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا
اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومؤنثه فعلى بالالف وفعلانة بالتا وفعلان
وفعلان بضم الفا صفة وانثاه فعلانة بالتا فمفتوح الفا كغضبان وغضاب وعطشان وعطاش وغضبى وغضاب وندمان وندام ومضموم الفا نحو
خمصان وخماص وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدو خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا وانثييه او
على فعلانا ومثله فعلانة والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كان واوي العين صحيح اللام كطويل وطويلة ان لا يجمعا الا على فعال
بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره تقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف فلما التزم
نحو طويل في ذلك لعلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو فاؤه ولامه صحيحان الا في ثلث كلمات طويل وقويم
وصويب من قولهم سهم صويب بمعنى صائب وقال العريض فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالزم في
نحو طويل وطويلة تفي ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وائتم قيام آم
بهمزة ممدودة وميم مشددة وهو عزام بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمع اماما بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه
اجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤنثا هن كراعية ورعاء وقائمة وقيام ويحفظ في وصف على افعل نحو اعجف هزيل وعجاف ومنه
عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجرابا وابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن السكيت في شرح
اصلاح المنطق وسقطها مثل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف على فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل
جواد فقلبت الواو ياء لوقوعها اثر كسرة قاله [illegible] وفي وصف على فيعل نحو خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت
المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو بطحاء وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفا نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح الفا
نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو زخل وزخال وهو بالزاي والخاء المعجمتين الانثى من اولاد الضان وفي فعلة بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفي فعل بضم
اوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفي فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفي فعيل نحو فصيل وفصال وفي فعل بفتح اوله وضم ثانيه كسبع
وسباع وفي فعلان بفتح الفا وسكون العين كضبعان وضباع البنا الثاني عشر من ابنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد في الفاظ اربعة
احدها اسم على فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود ووعل ووعول وهو في فعول نظير اي في فعل كاللازم واليه يشير بقول النظم
وفعول فعل كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمور [illegible] على غير القياس قال في المحكم
الربعي فيها عناجيل سود ونمر انشده سيبويه فقال ابن الصائغ اراد نمرا بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره بل يكون مقصورا
مختصرا من نمور فحذف الواو للضرورة وقالوا ايضا في جمعه نمار على غير القياس فتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة
على غير القياس [illegible] بل جمع عيل واحد العيال قاله الصنعاني والثلاثة الباقية من الاربعة المطرد
فيها فعول الاسم الثلاثي ساكن العين حال كونه مفتوح الفا الذي غير معتل العين نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه حوض لانه معتل
فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جند وجنود
وبرد وبرود واليه اشار الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلثة من مضمومها الفا لم يطرد فيها فعول احدها
معتل العين كحوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدى فان جمعه امداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال في المحكم الذي من

المكايل معروف وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع مُدّاد وقال الجوهري هو القفيز الشامي وهو غير
المد وشذ في جمع نوي بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا قال الشاعر خلت الا
اياصر او نؤيا محافرها كانه الارضين فالاحرف استثنا واياصر منصوب على الاستثنا وهو بالبا المثناة التحتانية و
الصاد المهملة جمع ايصر حبل قصير يشد في اسفل الخبا وتد والنؤي بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي وهو حفيرة
تجعل حول الخبا لئلا يدخله ما المطر واصل الجمع نؤوي على وزن فعول اجتمع فيه الواو واليا وسبقت احديهما بالسكون قلبت
الواو يا والضمة كسرة لتسلم اليا ثم ادغمت احدى اليائين في الاخرى لتماثلهما فصار نؤيا وبعضهم يكسرون اتباعا لكسرة
الهمزة وناس يبعدون الهمزة ثم يقولون انا على القلب مثل ابار وابار والاصين بكسر الهمزة جمع اضا وهو الغدير قال المستثنى الثالث من
فعل بضم الفا المضاعف فانه لا يجمع على فعول لمد بضم الميم المكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حص بالحا المهملة المضمومة
والصاد المهملة وهو الورس قال الجوهري وقال عنترة الزعفران قال عمرو بن كلثوم مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الما خالطها سخينا
حصوص فاعل شذ ويحفظ فعول في فعل بفتحتين كاسد واسود وشجن بالشين والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن ايضا
الحزن والجمع اشجان والندب بفتح النون والدال المهملة وبالبا الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين
مقابل انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البنا الثالث عشر فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه ويطرد بابه في الفاظ اربعة اسم على فعال
بضم الفا كغلام وغلمان وغراب وغربان او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرذ بالجيم والرا والذال نوع من
الفيران والجمع جرذان او فعل بضم اوله وسكون ثانيه حالكونه واوي العين كحوت وحيتان وكوز وكيزان بالزا او على فعل بضم
كتاج بالجيم وتيجان وساج وسيجان وجال وجيلان وجيلان وبي لفظة الخا لقبيلة لوني البدن وجار وجيران ونار ونيران و
قاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن يا والخال اخو الام الف منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فعل بكسر اوله و
سكون ثانيه نحو حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان وربذ وربذان وشقد وشقدان وشنج
وشنجان وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال للحسل والخرص في
التكسير فعلان وهكذا قل خشفان وخيطان وربذ شقد وشنج هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان الحسل ولد الضب
الخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والربذ المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل ما الان من اغصانها والشقد الحربا و
الشنج نبت والصنو والقنو مثلان وفي فعل بفتحتين نحو خرب بفتح الخا المعجمة والرا ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب
وجمعه خربان بكسر الخا قاله في الصحاح وفي فعال بفتح اوله نحو غزال وغزلان وفي فعال بكسر اوله نحو صوار بكسر الصاد المهملة وحكي
ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعل
نحو ظليم بفتح الظا المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظا وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان او على فعال نحو شجاع وشجعان البنا الرابع عشر فعلان بضم اوله
وسكون ثانيه ويكثر في الفاظ ثلثة في اسم على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمشالة وظهران وبطن وبطنان او على فعل
بفتحتين حالكونه صحيح اللام العين كذكر وذكران وجذع المثنى من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال انوجيا
وهو خطا لان جذعا صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف لا صيلا لا باعتبار غلبة الاسمية او على فعيل كقضيب و
قضبان ورغيف ورغفان وقل فعلان بضم الفا في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب وزجالة و
رجال وفي افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفرا ان سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا
صفة لا يجمع على فعلان وفي فعال بضم الفا كحوار بالحا المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق بزاي وقافين وهو السكة وزقاق
بادغام عليه في الاسم لزوال المانع من لفا المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا في جذع
فانه جعله من قسم المحفوظ بنا على انه صفة البنا الخامس عشر فعلا بضم اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا المذكر عاقل بمعنى فاعل او
بمعنى مفعل او مفاعل حالكونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفا وكريم وكرما وبخيل وبخلا والى ذلك اشار
الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا عن فعلا
قال سيبويه ولا يقولون صغرا ولا صبحا ولا سمنا والثاني كسميع بمعنى مسمع واليم بمعنى مولم فانه يقال في جمعها سمعا والما قاله
ابن مالك وسومح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعها جلسا وخلطا وشذ اسير واسرا وقتيل و

وكثيب وكثبان

في ابنية جمع الكثرة

وقتلاء لانهما بمعنى مفعول وكثر فعلاء في فاعل دالا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الانسان عليها كعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء وشاعر وشعراء فان العقل والصلاح والشعر من الاوصاف الشبيهة بالاوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة ان كلا منها غير مكتسب وشذ فعلاء في نحو جبان وجبناء وخليفة وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء في المعنى محمول على خليف لانه لا يقع الا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره قال ابو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم اقوالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء بالحاء المعجمة خلافا لابي حيان وودود ووددا ورسول ورسلا لانها ليست على فعيل ولا فاعل البنا السابع عشر افعلاء بكسر العين وهو نائب عن فعلاء في المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد واشداء وعزيز واعزاء وفي المعتل اللام من فعيل بمعنى فاعل كولي واولياء وغني واغنياء وانما ناب افعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضاعف لانهم لو قالوا في غني غنياء لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فيقلب الفا فيلتقي الفان فيحذف احدهما فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لان حرف العلة بعده الف فلا يعل لاجلها ولو قالوا لو اشدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الادغام لان فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقواء وسخي وسخواء وشذ افعلاء في غير المضاعف والمعتل نحو نصيب وانصباء وصديق واصدقاء وهين واهوناء واما ظنين واظناء فشاذ وان كان مضاعفا لانه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة والى ذلك اشار الناظم بقوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل البنا الثامن عشر فواعل ويطرد في الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو غير ملحقة بخماسي ذلك في فاعلة اسما او صفة كناصية كاذبة خالفة فناصية اسم وكاذبة وخالفة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وخوالف وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى قال في القاموس الزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين وبينهما واو ساكنة اسم شيطان او رئيس للجن ومنه سمي الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار ترتفع الى السماء كانه عمود قال في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في الفاعل كخاتم على احدى اللغتين وخواتم وقالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر في عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة اسماء لحجرة اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة يحفرها ثم يلقي بالتراب الذي اخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف جحر يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اوتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج وهو اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم والزاي المعجمة الخشبة المعترضة بين الحائطين وسنة جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجتمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل بكسر العين لمؤنث لا تدخله تا الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف على فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع وشذ فواعل في وصف على فاعل لمذكر عاقل من ذلك قولهم فوارس في جمع فارس ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال فايقنت اني عند ذلك ثائر غداة اذ او هالك في الهوالك وزعم بعضهم ان ذلك كله غير شاذ لانه جمع لفاعلة وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي ولغيره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفا الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك فجار في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما يخرج على القياس واما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو آدم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وبخماسي نحو فدوكس فانه ملحق بسفرجل وحائض وصاهل وفاعله وشذ في الفارس مع ما ماثله البنا التاسع عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سوا كانت المدة الفا او واوا او ياء وسوا كان اسما او صفة و سوا كان تانيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثها بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمعها الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب وعجوز وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد وشذ دليل ودلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وبحيرة وحرائر لانهن ثلاثيات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبفعائل اجمعن فعاله وشبهه ذا تا او مزالة البنا التاسع عشر فعالى

ابنية في جمع الكثرة

بفتح اوله وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه كموماة وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات
فيها وجمعها موام قاله صاحب الضيا والثاني فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخبث الغيلان وجمعها
سعالي قال عجائز امثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة تحت
مخففة وهي ما يتعلق باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه
وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق الخامس ما حذف
اول زائديه من نحو حبنطى بفتح الحا والبا الموحدة وسكون النون وفتح الطا المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف للالحاق
بسفرجل فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح
الواو وما يلبس على الراس وزيد فيه النون والواو ليلحق بمقحدوة فاذا حذف اول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس ويجوز
يحذف اول زائديه من حذف ثانيهما فانه يقال في جمعهما حباطي وقلاسي على فعالي والسادس فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما
كانت كصحراء وصحارى او صفة لا مذكر لها كعذراء وهي البكر وعذارى والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى وحبالى او للالحاق
كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم و
هجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح الفاء اوله ورابعه ويشاركه الفعالي بالكسر في اربعة من
صحراء وما ذكر بعده من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وذفارى وذفار وعلاقي وعلاق
بالفتح والكسر في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالي والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وشمل فعالى الكسر من
فعلى بالفتح بما ذكر قبل صحراء وليس لفعالى بالفتح ما ينفرد به عن الفعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى بفتح اولهما نحو سكران و
سكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا يقول سكار وغضاب بالكسر ويرجح في هذين الوصفين فعالى
بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط حباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى وطاهر
بني عوف وطهارى ومهري ومهارى وشاة رئيس اذا اصاب راسها ورآمى ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى واسير واسارى و
الحاصل ان هذه الاوزان بالنسبة الى فعالى بالضم ثلثة اقسام احدها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان
وفعلى صفتين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهري ورئيس
بمعنى مرؤس الحادي والعشرون فعالي بالفتح في الفاء والتشديد في اليا ويطرد فعالي في كل ثلاثي ساكن العين اخره يا مشددة زائدة
على الثلثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون الخا المعجمة وبخاتي وكرسي وكراسي وقمري بضم القاف وقماري بخلاف نحو عربي
وعجمي لانهما متحركا العين ونحو مصري ومصري لان ياءيهما متجددة للنسب والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد
شذ قبطي وقباطي نسبة الى القبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح
البخت من الابل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الجيل في ويسقي لبن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي و
الانثى بختية والجمع بخاتي غير مصروف لانه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة
للنسب وليس بختي وبخاتي ككمثرى وقماري الا ترى ان الياء في قمري ليست للنسب الى قمر ولكنها في البختي للنسب الى بخت وبخت كزنج وزنجي
فكما لا يقال في زنجي زناجي كذا لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمالها فيه حتى يصير النسب نسيا
منسيا وكالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري والمهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله
حتى صار اسما للنجيب من الابل قاله المرادي وبه يندفع شبهة الموضح ويحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم قالوا في جمعهما اناسي وظرابي
ولما كان اناسي يتبادر الى الفهم انه جمع انسي حتى قال به بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اخره يا
النسب وتقدم ان ما ختم بيا النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا النون يا وادغموا اليا المبدلة من الف انسان فيها
كما قالوا ظربان وظرابي واصله ظرابين فابدلوا [illegible] والدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت اناسين وظرابين وهذا تبين
ان ابدال النون يا فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان اناسي جمع انسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع زنجي زناجي قاله ابن مالك
في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقوله احد انتهى والظربان بفتح الظا المشالة وكسر الرا المهملة وبالبا الموحدة قال الجوهري دويبة
كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة
تشبه الكلب اصلم الاذنين طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى الياء الثاني والعشرون فعالل ويطرد في

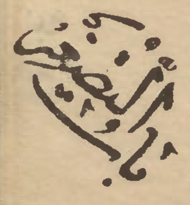
ادونه

في أبنية جمع الكثرة

انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما
فالمفتوح كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق
الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثلثة فوق وهو مخلب الضبع كالاصابع للانسان
وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة
والمرأة السمجة ويجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل حصل به تقول في جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جحمرش
جحامر بحذف الشين وانت بالخيار في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي مشبها للحروف العشرة التي تزاد في الكلم في
شبهها اما لكونه بلفظ احدها كخدرنق بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت فان
النون مواضع من نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنون خدرنق ورابعه النون وهي حرف ضعيف لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة
الا بشرط ثابتي ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد او يكون من مخرجها اي من مخرج الحرف الزائد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب
همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهي
طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وان
كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فيقول خدارق وفرازق
وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الاجود في المذهب قال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم
يكن الخامس شبيها بلفظ الزائد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج
ومتدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس مثال ابن السكيت بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح
الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية وسين مهملة الخمر ويجب في الجمع حذف هذين النوعين
الاخيرين وهي الرباعي المزيد فيه والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم
والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء
والسين الا اذا كان زائد الرباعي لينا رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزائد ياء صح نحو قنديل وقناديل
او كان واوا او الفا قلبتا ياء لوقوعهما بعد الكسرة نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء
المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم قال الفراء العظيمة وجمعه سراديح البناء السادس والعشرون شبه فعالل وهو ما ماثله عددا
وهيئة وان خالفه في زنة كفعاعل وفياعل وفواعل ونحوه في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى
وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا يجمع على فعالل ولا يحذف زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق
او لغيره وسواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف وصيارف وعلقى وعلاقي فالزيادة في الاولين
لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق وزيادتان اثنتان
من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين بقاء الزائد الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم و
التحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا يؤدي الى مثال غير موجود و
ان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر لكن ساواه في جواز الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة اللفظ وان لا يغني
حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا ام لا و
فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون وابقاء الميم لا نطالق بحذف الميم وابقاء النون لان الميم
تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحركها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين
والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما كما تقدم ولا سداع ولا تداع بحذف الميم والتاء من الاول لانه
بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء موجودا كتناصب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا
للمبرد في نحو مقعنسس مما احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون وابقاء السين ترجيحا لما للالحاق
لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وبقاء الملحق اولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين
في اول الكلمة كالندد ويلندد بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري
وصاحب الضياء ومنه خصم الد وفي التنزيل الد الخصام فتقول في جمعهما الادّ ويلادّ بحذف النون وابقاء الهمزة والياء المصدرتين

في ابنية التصغير

ويحرزكمهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا تدل على معنى اصلا فالاصل الاول وبدا في الحذف
احد المثلين في الآخر والمزية من جهة اللفظ كالناظم استخرج علما تقول في جمعه محاديج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا
وهو تماثيل ولا تقول سخاديج بحذف التاء وابقاء السين لان سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف
غيره وهي ما ذكره بقوله واذا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذف المغني حذفها كياء حيزبون
بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلث زوائد الياء والواو والنون فتقول في جمعه
حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما اوثرت الواو بالبقاء لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو
لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حبازين بحذف الواو وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك
وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو محوج الى ان تحذف الياء ايضا وتقول حزابين لصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير
ثلث احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمصابيح وقناديل فان تكافات الزيادتان في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحديهما
على الاخرى نحو نوني سرندى بفتح السين المهملة والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور وقال
الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ
الضخم من كل شيء قاله الجوهري والفهما المقصورتين الممدودة فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقدير الحركة
لالحاقها بسفرجل فلما تكافات الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي فتقول في جمع سرندى سراند بحذف الالف وابقاء النون وسراد
بحذف النون وابقاء الالف وتقول في جمع علندى علاند بحذف الالف وابقاء النون وعلاد بحذف النون وابقاء الالف فان
حذفت الالف بقي سرند وعلند فينقل الى سرهد وعلند كجعفر فتقول في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون بقي سرى
وعلدى فينقل الى سرى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض عنها
التنوين كجوار والى التخيير اشار الناظم بقوله وخيروا في زائدي سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى



هذا باب التصغير

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص ياتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وابنية اما فوائده فست تقليل ذات الشيء
نحو كليب وتحقير شانه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة
وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية
اذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبب نحو بنية واما علاماته فثلث ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه
فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما احيسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر
المضمرات ولا من وكيف ونحوها الثالث ان يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا تصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مطيطر
على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام ياتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة فلا تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه
وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والاسماء
العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلثة ابنية لا زائد عليها فعيل وفعيعل وفعيعيل فالاول للتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير
الرباعي نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية
فقال لاني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون لا ولى من دنينير ليست في مكبره قلت اصل دينار دنار فقلبت
النون ابدلت النون الاولى ياء فاذا صغر رجع الى اصله لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا
الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن احيمد في مكبره وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي
افيعل ومفيعل وفعيلل واصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد لكل تصغير من ثلثة اعمال ضم الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح
الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب ياء ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير فان كان الاسم المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي بنية فعيل
كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد الفتحة والضمة غيرهما
في المكبر كما في الفلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ويؤخذ منه انه لو كان المكبر على هيئة المصغر كمبيطر فانه يصغر بتقدير الحركات كفلك وبه
صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم اورد على
نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قلت هلا قلتم لا يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبره ولا فما الفرق فالجواب ان الفرق قد يظهر في الجمع
فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا مبيطرون فقد تلا لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه حملت ثالثة زائدة

في ابنية التصغير

نزول علم التصغير انتهى وفي هذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم اوله وفتح ثانيه لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم
اي من اجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو مزيل بضم الزاء وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت تصغيره
بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم في الاول
والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الياء غير ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل
الجبان الضعيف واللغيزى من اللغز في الكلام اذا عمى مراده والاسم اللغز وان كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر
ما بعد ياء التصغير ثم ينظر ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او واو او ياء قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعل كقولك في
تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف لين قبل الاخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود
قبل اخر المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان كان حرف اللين واوا او الفا قلبتا ياء
لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله فعيعلا
اجعل للثلاثي البنيين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود لاجل مثالي فعيعل وفعيعيل لما زاد على اربعة احرف بما توصل به في التكسير
في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثالي فعالل وفعاليل والحاق هنا من وجوب وتخيير لما له في التكسير فتقول في تصغير
سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه والفرزدق مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه ومستخرج مما يحذف فيه زيادتان وهما السين
والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والندد ويلندد مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو
الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف منه الياء ويبقى الواو وسفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الاخفش سمعت من
يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف وفريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء
الميم لفضلها عليهما واليد ويليند بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وحزيبين بحذف الياء وقلب الواو ياء وتقول في تصغير
سرندى وعلندى مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذق فيهما في احدهما سريند وعليند بحذف الالف وابقاء النون او سريد و
عليد بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح وتفتح ما قبلها لانها للالحاق كسفرجل كما ان الف الالحاق لا تبقى في
التصغير كما سياتي اعلت كياء قاض والى ذلك اشار الناظم بقوله وما به لمنتهى الجمع وصل به الى امثلة التصغير صل ويجوز ذلك في باب
التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخر ان لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فانه يخل به
فتقول في تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله وجائز تعويض يا قبل الطرف ان كان
بعض الاسم فيهما انحذف وتقول في تكسير احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف لاشتغال
محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم وما جاء في البابين التكسير والتصغير خالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد اما
في جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر وحق مثله على ان ياتي على مثال افعلة والثاني انه شبه
الاصلي بالزائد فحذف والزائد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناء مكان على افعلة ان يقال اكونة بحذف الميم الزائدة و
ابقاء عين الكلمة قال ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب في جمعهم رهطا وكراعا بضم الكاف على اراهط واكارع والقياس اكرع
واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس فيهما بواطل وحدثاء وحدث وما ذكره من ان
هذه الملفوظ بها جموع غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل وزعم ا
انا للفظ بغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكان امكن جمع مكن ككفل وكان اراهط جمع ارهط وكانه اباطيل جمع ابطول وكان احاديث جمع
احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع
على غير المفرد كنساء جمع امراة ومثاله في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشاء على مغيربان وعشيان بزيادة الالف والنون وقياسهما مغيرب و
عشي وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة الياء فيهما وقياسهما انيسان ولييلة باسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين
الى ان انسانا اصله انسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة الواو وقياسه رجيل و
صبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمع صبي وغلام وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها
وقياسها صبيبة وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها عشية ومثل هذه الالفاظ مما استغني
فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كانهما تصغير مغربان وعشيان وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة في
ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل وقال

وفعيعيل

جمع ابطلة

باسقاط الالف والنون

النظم وهما بعد الهتاس كلما خالف في البناء بين حكما منها **فصل** واعلم انه يستثنى من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما يجاوز الثلاثة
اربع مسائل احدها ما قبل علامة التانيث وهي نوعان تاء كشجرة والف كحبلى المسئلة الثانية ما قبل المدة الزائدة قبل الف التانيث
كحمراء المسئلة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسئلة الرابعة ما قبل فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح
الفاء او مكسورها او مضمومها نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها ان يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا ابقاء
على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الف التانيث فلبقائهما على حالهما واما
فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتحها قبل الالف والنون فلمشابهتهما بالفي التانيث فتقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال
وافيراس وسكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين فتقول في تصغير سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو
على خمسة احرف واخره الف ونون زائدتان وليس له مونث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف فيهما ياء لانهم جمعوها على
فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير والتصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها
الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الفا التانيث لا يتغير ما اشبههما ولما لم تكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك
حصل التغير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى وعلباء انه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط
وعليبي فرقا بين الالحاق والتانيث والدليل على ان الفهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس والى
ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به
من الحذف الى مثالي مفاعل ومفاعيل ثماني مسائل جاءت في الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشيء قدروا انفصاله عن البنية وقدروا
التصغير واردا على ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدر انفصاله ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا ام لا من الف تانيث ممدودة كقرفصاء لنوع من القعود وفي حكمها المقصورة او تاء التانيث كحنظلة
واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري نسبة الى عبقر زعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زائدتين
كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون او الياء والنون كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح للمذكر وهي
الواو والنون او الياء والنون كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح للمونث وهي الالف والتاء كمسلمات وكذلك عجز المضاف
كامرئ القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها ونقدر التصغير واقعا
على ما قبلها فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وامرئ القيس وبعيلبك
وانما لم يحذف الف التانيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هي فيه بتصغير ما هي مجردة
عنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منها فيما امكن تكسيره اذ لا لبس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما يأتي تقول قرافص بحذف
الالف وحناظل بحذف التاء وعباقر بحذف ياء النسب وجلاجل وزعافر بحذف الالف والنون فيهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي
التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب لوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير تقول في تكسير امارئ
القيس كما تقول في تصغيره امرئ القيس بلا فرق لانها كلمتان فكل منهما ذات اعراب يخصها فكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** ويثبت في التصغير الف التانيث المقصورة ان
كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغز بحذف الالف وجوبا وتعويض
الهاء جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع وزنه
فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدير وذلك لما حذفت الف التانيث بقي بردراي فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها
عند التصغير وادغمت في الياء الاخيرة عند حذف الف التانيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى معزى وبدل بردرايا حولايا بالحاء المهملة
ومثناة تحتانية اسم مكان وليسا بصواب اما معزى فلم تثبت للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه
سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة ان لم تتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين
اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل فان قيل حبيلى ليس من ابنية
التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا في ما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان تقدمتها مدة زائدة حذفت ايتهما شئت
لتكافئهما وعدم مزية احديهما على الاخرى كحبارى بضم المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة
فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف الف التانيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب كسرها فيه

بالكسر وادغامها

احكام المصغر

بالكسرة وادغامها في ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التانيث هاء فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثاء قريثاء بحذف المدة وبقي الياء
او قريث بحذف الف التانيث وادغام الياء في ياء التصغير والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التانيث البيتين **فصل**
وان كان ثاني المصغر لينا الفا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله اي الى ما انقلب عنه فرد ثاني نحو قيمة وديمة وميزان و
باب بوحديهن الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو
في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي الرابع فاذا صغرتها قلت قويمة
ودويمة ومويزين وبويب برد الواو الى اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها ورد ثاني
نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو المسن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من
النيب قلبت الياء في الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فاذا صغرتها قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء الى اصلها والى
ذلك اشار الناظم بقوله واردد لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوق مبدلة عن واو اذ اصله
موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي
فانهما يردانه الى اصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه بانه اذا قيل فيه مويعد وهم
انه مكبر موعد او موعد ومتيعد لا ايهام فيه مع ان سيبويه لم يلتفت الى اللبس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو ادم فانه منقلب عن
غير لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ادم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة
من نحو ضارب وكالالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها اويدم وصويب وصويب
والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح
غير همزة او همزة لا تلي همزة فانه لا يرد الى اصله فيرد الثاني دينار وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرها دنينير وقريريط كما
تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط واصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ورد ثاني
نحو ذيب بالياء الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان
قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط ان ما ابدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد الى اصله وما ابدل لعلة
تزول بالتصغير رد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد
بالواو لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في
تكسيره اعياد فرقا بينه وبين جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير ثابت في التكسير الذي يتغير
فيه الاول كموازين وابواب وانياب واعياد بخلاف ما لا يتغير فيه الاول من نحو قيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد
وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم **فصل** واذا صغرت ما حذف احد اصوله فاء او عينا او لاما او اثنان منها وجب رده فان كان باقيه
بعد الحذف على حرفين فالمحذوف الفاء نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه وهو الدبر والمحذوف
اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو ق وش ولو اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره
علما تقول في تصغيرها اكيل واخيذ ووعيد برد الفاء ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويدية ودمي وحريح برد اللام ووقي
وولي ووشي برد الفاء واللام ورأي برد العين واللام والى ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى اخره وانما وجب رد المحذوف في
الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما
وضع ثنائيا على حرفين فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء وهو الاولى فيقال
في تصغير هل هليل بالتضعيف او هلي بزيادة ياء وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء وقلت في هل هلي او بما لامه واو فقلت هليو ثم اعللته
اعلال سيد وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاولى قد جزم به الابدي وهو مقتضى كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما
حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين اخره
حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية اعلاما
لو وكي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم ادغمت احد المثلين في الاخر وما بالمد وذلك لانك زدت
على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل
زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرت بعد التضعيف قلت حكم دوو ودحي بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدال الباء دير والحي لقبيلة

وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها صح

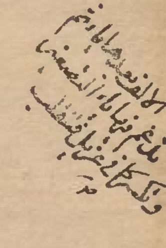
بالم

فى وزن المصغر

ثانيا المد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لوى بالتشديد لوى كما تقول في تصغير دو دوي في اصلهما قبل الادغام لويو ودويو فاجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير حي بالتشديد حيي بثلاث ياءات اولها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيي حيي بثلاث ياءات واولها وآخرها اصليتان ووسطاها ياء التصغير وتقول في تصغيرها بالمد موي بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة وتقلب الالف الاولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب موية بقلب الالف واوا ردا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب لامه هاء ردت اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس **فصل** وتصغير الترخيم حقيقته ان يحذف المزيد فيه مجردا معطى ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وظاهره ان يعمل في الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم ولعدم اخلالها بالزنة يحذف فيها ثم توقع التصغير على اصوله ومن ثم ابى من اجل انه يختص بالمزيد حمزة لا بنائه في تصغير الترخيم في نحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل الخماسي الاصول لتجردهما من الزوائد ولا بنائه ايضا في مستخرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما الا ان يحذف زوائدهما ولحق في غير تصغير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفراء وثعلب فانهما لا يصغران الا ما طهر وفما لكا واسود وغلاما على فعيل ولا تفعل ذلك في صفات لم يكن له الا صيغتان فقط وهما فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود وحمدان وحماد ولم يلتفت للالتباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم صحة قولك احيمد وحويمد ومحيميد وحميدين وحميدان وحميميد وفعيعل كقريطس تصغير قرطاس واما تصغير قبطر قبيطر فهذا مما حذف فيه مع زوائدها منه فليس تصغير ترخيم لان فعيعل لانه ذو زيادة في الثاني يحذف لهذا التصغير اصل تشبه الزوائد نحو بريهم وسميع مصغر ابراهيم واسماعيل فان الميم واللام بلفظ الزائد وان كانا اصلين بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة ورده المبرد بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وابنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير الترخيم فيقول سيبويه بريهم وسميعل ويقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والاول هو المسموع حكى ابو زيد بريهم وسيبويه يقول بحذف الآخر لانه يشبه الزائد فالمراد الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن بترخيم المصغر اكتفى بالاصل **فصل** ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلتبس من مؤنث عار منها لفظا ثلاثي في الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير نحو دار مما عينه واو وسن لمضاعف وعين مما عينه ياء واذن مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة وعيينة بن حصين او ثلاثي في الاصل دون الحال الحاضر نحو يد ودم وكذا ما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياءات اولها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بها مذكرا لقلت في تصغيره سمي بغير تاء لتذكير مسماها وحبلى وحمراء لكونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تلحق بالتاء اذ لا يجمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم واختم بتا التانيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثي كسن بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا تلحقهما وهم انهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما والتاء في ذلك من الاستقلال والى ذلك اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس وشذ ترك التاء في تصغير حرب بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين المهملة والراء المهملة ودرع بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وعرس وقوس وناب مع ثلاثيتهن وتانيثهن وعدم اللبس وجمع المتاخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطس وقوس ومثول وقدو ونصف بفتحتين وحرف وعرب ونعل وسمع في بعضها التانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ ترك دون لبس وشذ لحاقها الى التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن

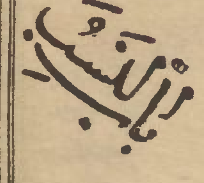
باب المصغر

على الثلاثي نيفا لواو ديته بضم الواو وفتح الرابعة بعدها يا تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية المبدلة من الهمزة التي قبل الهمزة وامية بضم الهمزة وفتح الميم ويا مشددة مكسورة فميم مفتوحة فاليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف امام وقد يديمة بضم القاف وفتح الدال وبيا ساكنة وذال مكسورة بعدها يا مثناة تحتانية وميم مفتوحة اليا الاولى يا التصغير والثانية بدل من الف قدام ووجه الحاق التا بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم تظهر التا فيها لتوهم انها مذكرة اذ لا يعلم تانيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر **فصل** التصغير من جملة التصرفات في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب علما كان او عددا فالعلم كبعلبك وسيبويه في لغة بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما من اقسام المتمكن والعدد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب يا التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشي الذي تصف بالملح كانهم قالوا زيد مليح واما المركب المزجي فلان الجز الثاني بمنزلة تا التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزلهما لها بتلك المنزلة فلذلك صغر الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع من ذلك منه في خمس كلمات ذيا في المذكر وتيا في التانيث وذيان في تثنية المذكر وتيان في تثنية المونث والاولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع الذي اللذين والاولى وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن توافق تصغير المتمكن في ثلثة امور احدها اجتلاب اليا الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي اليا مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة بوتخالف اي تصغير المتمكن في امور ثلثة ايضا احدها بقا اوله على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر ان امكن عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان اليا التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيتبع الحرف الاول على فتحه وتا في يا التصغير ساكنة مدغمة في اليا المنقلبة عن الالف ذا وتا وتزيد الف في الاخر عوضا عن ضم الحرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث يا ات الاولى عين الكلمة والثانية يا التصغير والثالثة لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف في اخره فحذفت اليا الاولى لان يا التصغير جي بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع يا التصغير اخرا اذ كانت الالف في نية حركة وهي الضمة ووقوع يا التصغير طرفا ممتنع ولانها ان ابقيت الثالثة لم يمكن بقا الالف بل كانت تقلب يا وفي ذلك وقوع فيما فروا منه اذ الالف المجعولة عوضا ووقوع يا التصغير طرفا وان حركت فيا التصغير كالالف التكسير فلا تحرك وتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي الوضع وان الفه عن يا او عينه يا محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقا اولهما على فتحه وادغام يا التصغير فيما بعدها ولم يوت بالالف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير اولا اليا بابقا اوله على ضمه في حال التكبير وبالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مده وهم الحجازيون اما لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا يا التصغير ثالثة وقلبنا الالف بعدها يا وزيدت الالف قبل الاخر ولم تزد بعد الاخر اذ ليس لنا تصغير خماسي الاول قبل اخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير اخرا لاعلى القاعدة في المبهمات لالتبست لغة المد بلغة القصر وبيانا من وجهين احدهما ان يا التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الهمزة يا كما في عطا فيجتمع ثلاث يا ات فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف التصغير والوجه الثاني ان اولا فعال فاذا خات الالف اخرا صار الاسم على فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدمت فانها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فانه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور ادخلوا الالف بعد اليا مين وقال الزجاج همزة اولا منقلبة عن الالف المد فاذا قلبت الف المد يا لوقوعها بعد يا التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقا اولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين يا التصغير والالف وادغام يا التصغير وفتح يا المكبر لاجل الالف وتقول في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يوت بالف بعد النون لطول بعلامة التثنية قال الموضح في التوضيح الي هذا الذي اراه من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر فتحذف عند سيبويه والاخفش بسوية تحذف الالف حذفا اعتباطيا المجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدر هنا البتة والاخفش يحذفها لالتقا الساكنين فتقدرها واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر الالف التصغير



باب في النسب

اجتمعت مع الف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب يا فرقا بين تثنية المتمكن وغيره او تعتقد انها حذفت قبل مجيء الف التثنية
لمجرد التخفيف الاول للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا
والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير الذين اللذيون رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ما قبل الواو وكسر ما
قبل اليا وهو قول سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها في الخارج والاخفش يفتح
ما قبل الواو واليا لانه يعتد بالحذف للساكنين والدال على المونثين مفتوح وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فقد
زادوا في اللذيين قبل اليا يا وقبل النون الفا فصار اللذيان ثم ابدلوا الفتحة ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية انتهى واذا
اردت تصغير اللاتي لجمع المونث صغرت التي لمفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم جمعت بالالف والتا فقلت اللتيات كما تقدم وعنوا
به للجمع المصغر مفرده عن تصغير اللاتي واللائي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللاتي واللذين لا يحقر استغناء بجمع التي
المحقر بالالف والتا كما في مذهم ودريهمات بل المونث اولى بهما لانه يفعل بهذا الجمع والاخفش يصغرهما ويقلب الالف يا
لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا اجري عليهما حكمه ويحذف اليا التي هي لامهما لان الالف التصغير يقع الاسم على
حشه سوي يا التصغير وانما كانت اليا هي المحذوفة لانها طرف والمحذوف في تصغيرهما ولكن يحذف الالف لانها زائدة واليا اصلية
فيصير اللائي اللايا واللاتي اللتيا وهذا لا يلتبس بتصغير الواحد ولا يصغر ذي من اسما الاشارة اتفاقا عند الجميع للالتباس
بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمر على عمير مع الالتباس ولا تصغر تي الاشارة للاستغنا عن تصغيرها بتصغير تا خلافا
لابن مالك في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم ان تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من الفاظ
المونث الا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل لانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الا اللاتي فذكرها ولم يذكر
من الفاظ المونث الا تا خاصة انتهى والحق جواز تصغير الاشارة والموصول اشار في النظم بقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا
مع الفروع وانما ساغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا
كما منعوا اعماله موصوفا قال ابو الحسن بن الباذش وحكى ابن العلج تصغيرا وه على او يروي بقي المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال
يا زبيد **هذا باب النسب** وسماه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب بالنسبة والغرض منها ان
يجعل المنسوب من المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها
معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالاخر لانها بمنزلة الاعراب
من حيث العروض في موضع زيادتها هو الاخر وانما لم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا وكذا الواو ولثقلها وانما كانت مشددة
لتدل على نسبته الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلث تغيرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشيا الحاق اليا مشددة اخر المنسوب اليه و
كسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه
المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شي من بلد او قبيلة او غيرهما فلا بد لك من عملين في اخره احدهما ان تزيد
عليه يا مشددة تصير تلك اليا حرف اعرابه فيبدأ ولها حركات الاعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الاخر والعمل الثاني
ان تكسره اي الاخر لمناسبة اليا كما في يا المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار الناظم بقوله كيا
الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسره وجب ويحذف لهذه اليا المزيدة للنسب امور في الاخر وامور متصلة بالاخر اما الامور
التي في الاخر فستة احدها اليا المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين او كانت احداهما زائدة و
الاخرى اصلية فالاول وهو ما اجزاؤه ان زائدتان سواء كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما اجزاؤه ان ليستا للنسب وشافعي
مما اخره يا ان للنسب فتقول في النسب اليهما كرسي وشافعي فتحذف اليا المشددة منهما وتجعل مكانها يا النسب فيتحد لفظ
المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فتعتقد انهما مع يا النسب غيرهما بدونها ويظهر لهذا الاختلاف
التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان بخاتي جمع بختي بيا الموحدة فخا معجمة فتا مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون
غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع البخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع
الجمع اشبه بكرسي جمع فاذا نسبت اليه انصرف لزوال منتهى الجموع لان يا التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها يا اخرى
غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي ورمزه بقوله علما اي رتب عليه بقوله نحو اذا نسب
اليه لانه جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فسقط ما قيل ان قوله علما



لا معنى له

لامفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما كان لامراة فان مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع
وهو ما احدى يائيه زائدة والاخرى اصلية نحو مرمي بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء من قبلها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الاصلية
لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب قلت مرمي هذا هو الافصح وبعض العرب
يحذف الياء الاولى لزيادتها ويبقي الثانية لاصالتها ويقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم يقلب الالف واوا لوجوب كسر ما
قبل ياء النسب والالف لا تقبل الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسرة والياءات فقول مرموي واطلق في النظم قوله ومثله
مما واه حذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا من
الاجحاف وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كراهة اجتماع الياءات
في امية اموي وحيا احيي بأربع ياءات اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد لم تحذف واحدة منهما بل تفتح الياء
الاولى كما في نمر وترد هاالى الواو ان كان اصلها الواو والا ابقيت على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات
فتقول في طي وحي طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما يحذف لياء النسب تاء التانيث تقول في مكة مكي
التاء لان بقاءها يوقع في اثبات تاء التانيث في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية
تاتانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الذهنية في النسبة الى ذات ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات التاء
فيهما لحن اي خطا لخروجه عن القاعدة يوقع للمحيط لاحسن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التاء
منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكافيجي في شرح ايساغوجي في المنطق لا يقال الذاتي منسوب
الى الذات فلا يجوز ان تكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى
يلزم ذلك وانما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال الذات مرادا بها الحقيقة لا اصل له في
اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها
المحذوفة واذا اردت عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوا ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي الامر الثالث مما يحذف لياء النسب
الالف ان كانت متجاوزة للاربعة لو كانت رابعة متحركا ثاني كلمتها فالاولى تقع في ثلاثة في الف التانيث كحبارى بالحاء المهملة والباء الموحدة
والراء بعده لطائر وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعده كاف قال الجوهري في الفرادد قال ابو زيد الطويل
الظهر القصير الرجلين فانه ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي
بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما الف رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم
والميم والزاء صفة يقع حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة
الحرف الثاني بمنزلة حرف اخر فالالف فيها في حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا وانبتهما بالف ملهى الحذف
تشبيها بتاء التانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل
الارجح في التي للالحاق كعلقى الحذف فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فان الفه منقلبة عن واو القلب الارجح انما
كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في ملهى مما الفه منقلبة عن اصل ارجح منه في
نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى ارجح منه في نحو ملهى لان الزائد اجدر من الاصلي بالحذف
الامر الرابع مما يحذف لياء النسب ياء المنقوص المجاوز اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل فتقول في النسب اليهما معتدي ومستعلي
بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فاما الياء رابعة كقاض فكالف المقصورة الرابعة من نحو مستعل ومتهي تمام ثاني ما هي فيه ساكن والف منقلبة عن
ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف لكن الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات النسب
حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دوانق عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية في النسب الى التالث وليس
من الف المقصورة المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصى ومن ياء المنقوص الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل
عمي اي جاهل وشج بالشين المعجمة والجيم من شجي اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى وعصا فان
كان اصلها الياء فلئلا يجتمع الكسرة والياءات واما في عصى فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسب اليهما فتحنا عينهما
كما في نمر فقلبنا الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا ووجب قلبنا الياء واوا فلا بد

من تقديم فتح ما قبلها على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت ما وجه فتح العين في قاض عند من قال قاضوي تقلب الياء
واوا ونظيره من الصحاح لا تفتح عينه فالجواب انه نظير شج لام تقلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ويجب قلب الفتحة كسرة
في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفا او مضمومها او مكسورها فالمفتوح الفا نحو فعل كنمر بالنون والمضموم الفا نحو فعل
كدئل والمكسور الفا نحو فعل كابل فتقول في النسب اليهما نمري ودئلي وابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي الياءين والكسرتين وذهب بعضهم
الى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع والكسرة الاصلية لان الكسرة تعمل في جهة واحدة فلا تستثقل والامر
الخامس والسادس مما يحذف لياء النسب علامة التثنية وعلامة الجمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الى زيدان وزيدون حال كونهما علمين
معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات في ياء النسب
وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا فان ما قبل التسمية بهما فانما ينسب الى مفردهما لا اليهما ومن اجرى
زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وقال وهو تميم ابن ابي مقبل
لا ابن الاحمر خلافا للموضح ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان قال في النسب زيداني باثبات الالف
والنون كما يقال سلماني والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار ومن اجرى زيدون علما مجرى غسلين في
لزوم الياء والاعراب على النون منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن اجراه اي زيدون مجرى
هرون في لزوم الواو وجعل الاعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو والاعراب
على النون منونة او الزم الواو وفتح النون كالماطرون قال في النسب على اللغات الثلاث زيدوني باثبات الواو والنون كما تقول
هروني وعربوني وماطروني واما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل فنحو تمرات بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع
ان كان باقيا على جمعيته ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تأنيثان حين ينسب مؤنثا قاله ابو حيان فيقال تمري
بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين مثل الجمع وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا ونسب اليه
على لفظه المفتوح حالة الجمع ومن منعه صرفه للتأنيث والعلمية نزل تاءه منزلة تاء مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكون ثاني ما هي
فيه متحركا فحذفهما على التدريج بحذفه اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى فقال تمري بالفتح في حكاية الاعراب وفي منع الصرف
وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في حالة نقله الى العلمية للفرق بين النسبتين جميعا والنسبة علما الا ان علامة
الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو ضخمات بما هو جمع صفة فقال الموضح يجب ان في الفه وجهان القلب واوا والحذف لانها
كالف حبلى بجامع ان كلا منهما صفة ساكن ثاني ما هي فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلي
نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف
والتاء والسرادق قال في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان المرتفع المحيط
المتصل بالآخر فستة ابنية لاحدها الياء المثناة تحت المكسورة المدغم فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه يلي العين كطيب او لاما كهين
فيقال في النسب الى طيب وهين طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين
واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى لئلا يرجع الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم يقلب الفا ويلزم زيادة
التغيير مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هبيخ بفتح الهاء والياء الموحدة وتشديد المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلي وقيل
الناعم فيقال في النسب اليه هبيخي باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغمة فيها بخلاف نحو مهيم تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه
اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل اذا هز راسه من النعاس او تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه
الحب اذا جعله هائما فتقول في النسب الى ذلك كله مهيمي باثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء
الساكنة التي هي عوض من الف مهيام او من الواو الثانية من مهوم او من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام ابي حيان وتلميذه
الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب الى طي بتشديد الياء وبالهمزة طيئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف
قلبوا الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير القياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل حذفت الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء
الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس الامر الثاني مما يحذف لياء النسب ياء فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التأنيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم
تقلب الكسرة فتحة كما في نمر فتقول حنفي وصحفي وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب والى سليمة الازد

عمري وسلمي والقياس فيهن سلمي وعمري وسلي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كان عمرة غير كاتب وسليمة غير زائدة ولكنهم فرقوا بينهما
نحو والسليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم اعراب قال سيبويه ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول
فاعرب ولا يجوز حذف الياء في طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر
التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو
ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث مما يحذف فيه لياء النسب فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا تكون العين مضعفة كجهينة وقريظة
بالمثال يحذف تاء التانيث اولا ثم يحذف الياء ثانيا فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الى ردينة رديني باثبات الياء وتقول في
النسب الى عيينة وقويمة عيني وقومي وان يشترط هنا صحة العين لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور السابق ولا
يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف الياء يودي الى الثقل لو لم يدغم احد المثلين في الاخر وزيادة
التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف فيه لياء النسب واو فعولة بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن
تحذف تاء التانيث اولا ثم تحذف الواو ثانيا لانهم لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعده لك حرفا
معتلا زائدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت
وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء الاولى فيهما وقلب الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فمذهب سيبويه
والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن
الطراوة الى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في فعولة بفتح القاف لاعتلال العين لما مر في طويلة
ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين وحذف الواو يودي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بفتحتين
واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به الامر الخامس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بفتح اوله وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت او واوا
نحو غني وعلي فتحذف الياء الاولى ثم تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا
كراهة اجتماع الياءات مع الكسرة فتقول غنوي وعلوي الامر السادس مما يحذف لياء النسب ياء فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل
اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الالف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان
النوعان وهما فعيل وفعيل المعتل اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرا هنا استطرادا وهذا الموضع موضعهما في
فان كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم
ثقفي وقرشي وهذلي في ثقيف وقريش وهذيل **فصل** حكم همزة الممدود وحكمها في التثنية فهي اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن
حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كانت للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات
مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعاء اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فابدلوا من الهمزة النون لان الالف
والنون يشابهان الف التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس او كانت اصلية سلمت من القلب غالبا لقوتها باصالتها
نحو قرائي في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف
زائد للالحاق نحو علباء او كانت بدلا من اصل نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها اثر الف زائدة فالوجهان السلامة والقلب
واوا فيهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث وعلبائي
بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على
خلاف الترتيب **فصل** ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز استثقالا للنسبة الى كلمتين معا فحذفوا الثانية كما حذفوا تاء التانيث
ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدي
وفي النسبة الى بعلبك ومعدي كرب وانما جبر في البابين بقاؤها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الاول
منقوصا وبالمنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب
الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للناظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني ان تنسب الى
عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان تنسب اليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واجازه ابو حاتم
واخرون وانشد عليه السلام في تزوجتها رامية هرمزية بفضلة ما اعطى الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلد من نواحي
خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعدي كربي الخامس ان تبني من جزئي المركب اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب

حضرمي او اضافيا كامرئ بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة ومرئي بحذف الهمزة الاولى وفتح الميم والراء في النسب الى امرء القيس قيل وامرئي شاذ
عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرء القيس اذا المرئي شب له بنات عقد
براسها ابنة وعار او استثنى محمد بن حبيب مرئي القيس الكندي فانه ينسب اليه مرئي الا ان كان المركب الاضافي كنية كابي بكر وام كلثوم
او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمرو وابن الزبير فانك تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بدلوله فتقول بكري وكلثومي وعمري
وزبيري وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل وفي النسب الى عبد مناف منافي فحذفوا صدرهما و
نسبوا الى عجزهما اذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا الى الصدر وقالوا عبدي التبس بالنسبة الى عبد غيرهما والاشهل صنم
ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلثة مواضع احدها ما كان كنية الثاني ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما
يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر وشذ بنا فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه المحفوظ
من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرء القيس بن حجر الكندي وعبد القيس وعبد
شمس فصل اذا نسب الى ما حذف عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء واصلها التشديد فخفف بحذف
عينه الساكنة مسمى به فاذا نسبت اليه قلت ربي برد العين الساكنة ولا تحرك لثقل الفك اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها
وجوبا في مسئلتين احديهما ان تكون العين معتلة كشاة اصلها شوهة بسكون الواو كصحفة ثم لما قلبت الواو والهاء الزم انفتاحها
فانقلبت الفا وحذفت الهاء وهي الهاء وعوض منها التاء بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالهاء وقلب الواو ياء للانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشياء الى اصولها فاذا نسبت الى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف في عينها هل يبقى على فتحها العارض فتسلم
الفا او ترد الى سكونها الاصلي فتسلم من القلب الفا ذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني فتقول شاهي على مذهب
سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي بل يبقي العين مفتوحة فيقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وابو الحسن يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها الاصلي فيمتنع القلب والصحيح
مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب الى قد قدي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة الثانية
مما يجب رده لامه ان يكون اللام قد ردت في تثنية كاب واب تقول ابوان او في جمع تصحيح لمؤنث كسنة وسنوات في لغة غير اهل الحجاز او سنهات
في لغة اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما رددت في التثنية والجمع بالالف والتاء لان
النسب اقوى على الرد لانه احمل للتغير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهار المزية
في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك لان لامها ياء لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل
الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت الفا وقلبت الالف واوا في النسب
وذات هي ذو بزيادة التاء وانما قيل في النسب اليهما ذووي لانه بعد اعلال العين ورد اللام في تثنية ذات نحو ذواتا افنان بالواو على الاصل
وقالوا ذاتا على اللفظ وهو القياس كقولهم ذات جمال الاغر والالف الاولى من ذاتا عين منقلبة عن واو والالف الثانية علامة رفع وتثنية
التاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حالة التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك
حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى اخ اخوي وتقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى
ابن بنوي اذا اردت محذوفة لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات محذوفة التاء والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان
ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب وسره اي وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان الصيغتين اي صيغة اخت وبنت كلتيهما
للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها اي رد صيغة اخت و
بنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التاء من كل منهما كما وجب حذف التاء في النسب الى نحو مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف والتاء
نحو مسلمات لئلا تجتمع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء فيه وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث
وفتح اولهما في النسب كما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس توافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى تاء التانيث ويحذفها ويخالف في
النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينهما وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقي اولهما على حركته ويقول فيهما اختي وبنتي محتجا بان التاء
ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا تسكن الا اذا كان
معتلا نحو قناة ومناة ولانها لا تبدل في الوقف هاء نحو رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا
صيغتهما مع تاء الالحاق معاملة غيرهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء وذلك لانهم ردوا المحذوف من

في ن
ومجاز فا
نا يكون عينه
صحة لامه اذا
نسبت رددت
لامه

وتاء الالحاق
لا تبدل في الوقف
هاء

باب النسب

ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء مزيدتين فقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير
رد ولا حذف لقالوا اختات وبنتات والزم الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع انه وغيره مجمعون على انه انما يقال في
ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا يلبس بخلاف النسب اذا حذف التاء فيه يلبس المنسوب
الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان التاء في هنت في الوصل خاصة و
تبدل ها في الوقف فليست بلازمة وفي منت في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما يثبتان وصلا و
وقفا على صورتهما وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي
بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني او بنوي كما يأتي في ابن ويجوز
رد اللام وتركها في ما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها
شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض عنها تاء التأنيث فتقول يدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات
او يدي بغير رد المحذوف ودموي بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد وشفهي بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره
في شفي وشفهي بالرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين
ان سلمنا فان المسئلة التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو
فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قدمناه من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت
الشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين فلا خلاف فيها
واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الصحاح على انها
بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه
وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بعدم رد اللام فان رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي
باسقاط الهمزة ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجتمع بين العوض والمعوض وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد الى السكون
الاصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر العين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم
وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر على الاول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تتبعها في الاعراب واذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او
عينه رددتهما اي الفاء او العين وجوبا في مسئلة واحدة وهي ان يكون اللام معتلة كشية علما واصل يري نقلت حركة
الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية وهو كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين
ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التأنيث فتقول في النسب الى يرى علما يرئي بفتحتين على الياء والراء فكسرة قبل الياء ورد
العين وهي الهمزة على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأي بفتح الياء والراء والهمزة نون
جري بالجيم والزاي فيجب حذف الالف لانها رابعة متحرك ثاني كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف
او يرأوي بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف فيرد الساكن الاصلي
فاذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جرجي والمقصورة اذا كانت الفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن
كحبلى يجوز في الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشيء بكسر الواو
وفتح الشين وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين
كابل بكسرة الهمزة والباء فقلبت الكسرة الثانية فتحة كراهة لتوالي الكسرتين والياءين كما تفعل في ابل اذا نسبت اليه فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الف المقصور الثالثة يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيي بكسر الواو
وسكون الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع قلب الياء الفا اذ لا مقتضى له ويمتنع
في غير ذلك المذكور من الوجوب فتقول في النسب الى سه بفتح السين المهملة وبالهاء وهي ما حذفت عينه وعدة بكسر العين مصدر وعد
مما حذفت فاؤه واصلهما سته ووعدة بكسر الواو فحذف من الاول عينه وهو التاء ومن الثاني فاؤه وهو الواو وعوض منهما تاء
التأنيث بدليل رجوعها الى الاصل في استاه جمع سه والوعد بفتح الواو بغير تاء سهي بلا رد لانه سهي برد العين وعدي بلا رد ولا وعدي برد
الفاء لان لامهما صحيحة وانما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين والفاء ولم يعكس لان اللام
اولى بالرد وجاء عدوي في النسبة الى عدة وليس هذا رد الفاء المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا

باعتبار الاصل وهو شفهة

بزيادة الميم

محل التغيير فيهما

سميتهما في الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسبة فزدت عليه من جنسه ومثله فتقول في لو زكي علمين لوّ زكي
بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على الواو واوا وعلى اليا ياء ثم ادغمت احديهما في الاخرى فتقول في لا علما لاء بالمد وذلك انك زدت
على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة فيهما من تجاوز ساكنين وقيل في بدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت اليهن
قلت لوي بتشديد الواو وكيوي لما تقرر ان حرف العلة المشدد اذا كان بعد الحرف الاول ان كان يا رد اليا الاولى الى اصلها وتفتح
كما مر وتقلب الثانية واوا والا يجتمع اليا آت وان كان واوا ابقيت اذ ليس اجتماع الواوين اليائين في الاستثقال كاجتماع اليا آت الاربع
ولائي او لاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل يجوز فيها التصحيح والقلب وانما هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ثم ابدل
ها همزة واما من قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي الا على حد قول بعضهم قراوي قال ابن الحاجب كما تقول
في النسب الى الدو بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية والحي بفتح الحا المهملة وهي لقبيلة والكسا بالمد دوي بتشديد الواو
وحيوي بفتح الحا وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من النظر باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان المنسوب
اليه المحذوف احد اصوله ثلثة انواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول
ما لامه معتلة نحو شية يري علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسعة والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والاول ثلثة انواع ما ترجع لامه
في التثنية كاب واخ ودم وما ترجع بالالف والتا كاخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة
والتثنية لن ثنائي الوضع خارجة عن ذلك والله اعلم **فصل** في النسب الى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد لكونها
اسم جمع لم مفرد من لفظه اولا فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي ولا يرد الى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا الى مفرده
في المعنى فلا يقال رجلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد او لكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة وحذف
التا كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل قولهم في النسب الى الشعر شعيري باثبات اليا بعد العين ولو
كان منسوبا الى الشعرة لقيل شعري بحذف اليا المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وما كان فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قال خطاب الماردي
في الترشيح او بكونها جمع تكسير حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيلي وعباديدي والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه او له
واحد ولكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه ابو زيد تنزيلا للشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه بطائفة باعيانهم
كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم باعيانهم حتى التحق بالاعلام والاصولي نسبة الى الاصول لانه غلب على علم خاص حتى
صار كالعلم عليه واما نحو كلاب وانمار علمين لقبيلتين وضباب ومداين ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص والتلبس
عنه الجمعية بواسطة العلمية فالنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي وانماري وضبابي ومدايني ومعافري
وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان امن اللبس قال في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفا والراء والدال المهملتين علما على بطن من الازد
واليه ينسب الخليل بن احمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبة الى واحده لامن اللبس اذ ليس قبيلة تسمى بالفرهود
وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من يحمد وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذ قيل فرهودي فانه
يوهم انه منسوب الى الفرهود اذ قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم يرد
الجمع المكسر الى مفرده ثم ينسب اليه ولم ينسب الى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين النسب اليه على حاله والنسب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه
وعلله غيره بان المطلوب من النسب الى الجمع الدلالة على ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين
النسب اليه جمعا وبينه مسمى به فتقول في النسب الى فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر وحمراء فرضي وقبلي
بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الى فريضة وقبيلة ونسبت اليهما فحذفت اليا المثناة تحت وتا التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في
نمر واحمري وحمراوي وذلك لان حمرا جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته
اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتانيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب انما قال يرد المكسر الى مفرده ولم يقل يرد الجمع الى
مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الى مفرده وانما يحذف منه علامة الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو تمرات وتمار فان نسبت الى تمرات قلت تمري بفتح
الميم وان نسبت الى تمار قلت تمري بالسكون **فصل** وقد يستغني عن يا النسب مجموع المنسوب اليه على فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك
غالب في الحرف جمع حرفة كبزاز وبزاز بمعجمتين لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة وعواج لبياع العاج وعطار لبياع العطر
من غير الغالب ما اشار اليه بقوله وشذ قوله وهو امرئ القيس الكندي وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال اي بذي نبل
بدليل ما قبله فاستعمل فعالا في غير الحرف بمعنى ذي كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلام للعبيد اي بذي ظلم

في النسب الى الكلمة الدالة على الجماعة على لفظها

في بيان انه قد يستغني عن يا النسب

الذی حملهم علی ذلك ان النفی منصب علی المبالغة فیثبت اصل الفعل والله تعم منزه عن ذلك وامثلة فعال كثیرة ومع ذلك ففعال
غیر مقیسة فلا یقال الصلاحب الذی یقود فاقة ولا لصاحب الفاكهة فكاهو ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعیر شعار انتهی والمراد
بقیس هذا او بصوغ للنسبة الیه علی فاعل او علی فعل بفتح اوله وكسر ثانیه ذی بمعنی كذا فالاول كتامر ای ذی تمر ولابن ای ذی لبن وطاعم
ای ذی طعم وكاس ای ذی كسا العلة والثانی كطعم ای ذی طعام ولبن ای ذی لبن ونهر ای ذی نهار قال الراجز لست بلیلی ولكنی نهر لا ادلج اللیل
ولكن ابتكر انشده سیبویه فی كتابه ای ولكنی نهاری ای عامل بالنهار والله اعلم **فصل** وما خرج فی النسب عما قررناه فی هذا الباب فشاذ
وذلك تسعة اقسام احدها بالتحریف فقط كقولهم اموی بالفتح فی الهمزة نسبة الی امیة بضم الهمزة وبصری بالكسر فی البا نسبة الی البصرة بفتح
البا ودهری للشیخ الكبیر بالضم فی الدال نسبة الی الدهر بفتح الدال والثانی بالزیادة فقط كقولهم مروزی بزیادة الزای كنسبة الی مرو
وربانی وفوقانی وتحتانی وسفلانی نسبة الی الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن احمد القزوینی والثالث بالنقص فقط كقولهم
بدوی بحذف الالف نسبة الی البادیة وخراسی بحذف الالف والنون نسبة الی خراسان وجلولی بحذف الالف والهمزة نسبة الی جلولا
بالجیم والمد قریة بناحیة فارس وحروری بحذف الالف والهمزة نسبة الی حروراء بمهملات والمد قریة بظاهر الكوفة ینسب الیها
الخوارج الحروریة والرابع بالحذف والتحریف نحو عالیة وعلوی وشتاء وشتوی وخریف وخرفی بفتح فسكون وخرفی بفتحتین والخامس
بالزیادة والتحریف نحو انف وانافی والسادس بالزیادة والحذف نحو رازی نسبة الی الری والسابع بالقلب فقط نحو طائی وصنعانی
ودهرانی وروحانی نسبة الی طی وصنعاء ودهر وروحاء والثامن بالقلب والتحریف نحو ثوب حاری نسبة فی الحیرة بالحاء المهملة فاما الاناسان
فجری والتاسع بنو فیه ما یستحق التغییر نحو امیتی نسبة الی امیة وبحرانی نسبة الی البحرین اسم موضع ولذلك اسباب اقتضی الوضع منها
علی اربعة احدها الاستغناء بشئ عن شئ ومثل له بمثالین اموی وبصری فالاول كانه منسوب الی المكبر وهو امة والثانی كانه منسوب الی
البصر وهی حجارة بیض توجد فی البصرة وثانیها الفرق بین نسبتین الی لفظ واحد قصدا الی ازالة اللبس ومثل له بمثالین دهری
ومروزی فالاول للفرق بینه وبین الدهری بفتح الدال وهو القایل بالدهر من الملاحدة والثانی للفرق بینه وبین المنسوب الی المروة وثالثها
العدول من الثقل الی الخفة ومثل له بمثال واحد هو بدوی ورابعها تشبیه الشئ بالشئ ومثل له بمثالین جلولی وحروری بحذف الهمزة
تشبیها للممدود بالمقصور **هذا باب الوقف** وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختیاری بالیاء المثناة التحتانیة لا
الاختباری بالموحدة ولا الانكاری ولا التذكری ولا الترنمی وهو یقابل الابتداء والابتداء عمل فیكون الوقف استراحة عن ذلك العمل
ویتفرع عن قصد الاستراحة فی الوقف ثلاثة مقاصد فیكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم فی الشعر ولتمام السجع فی النثر وهو
احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد ب الروم ج الاشمام د ابدال الالف ه ابدال تاء التانیث هاء و زیادة الالف ز الحاق هاء السكت
ح اثبات الواو والیاء او حذفهما ط ابدال الهمزة ی التضعیف یا نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فی بیت فقال نقل
حذف واسكان ویتبعها التضعیف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبیان الحركة ثم الموقوف علیه تارة یكون منونا
وتارة یكون غیر منون فاما اذا وقف علی منون غیر مؤنث بالتاء فالمعرب فیه ثلاث لغات حذف التنوین مطلقا والوقف بالسكون وهو لغة
ربیعة وابدال التنوین مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة ویاء بعد الكسرة وهی لغة الازد والتفصیل بین المفتوح وغیره فارجح
اللغات الثلاث واكثرها ان تحذف تنوینه بعد الضمة والكسرة وتسكن ما قبل التنوین كهذا زید ومررت بزید بسكون الدال فی
المثالین وان تبدل الفا بعد الفتحة اعرابیة كانت الفتحة كرایت زیدا او بنائیة كایها بكسر الهمزة وسكون الیاء التحتانیة بمعنی انكفف وویها
بفتح الواو بمعنی اعجب والی ذلك اشار الناظم بقوله تنوینا اثر فتح اجعل وقفا وتلو غیر فتح احذفا وانما ابدل التنوین بعد الفتحة الفا لان
التنوین یشبه الالف من حیث كان اللین فی الالف یقاربه الغنة فی التنوین فابدلوه الفا لما بینهما من المقاربة ولم تبدل بعد
الضمة واوا وبعد الكسرة یاء لمكان ثقل الواو والیاء فی انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الیاء ازداد الثقل ولم یكن فی
الفتحة مع الالف ثقل فتركوها علی حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوینه یحذف مع الفتحة كما یحذف مع غیرها وتبدل التاء هاء ومن وقف
بالتاء فانه یبدل من التنوین الفا بعد الفتحة ویقول فاطمتا علی احدی اللغتین واذا وقف علی المقصور المنون وجب اثبات الالف فی الاحوال
الثلاثة وفیه ثلاثة اقوال احدها اعتباره بالصحیح فالالف فی النصب بدل من التنوین وفی الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا
فتی ومررت بفتی وقفت علیه بالالف فالالف هی الاصلیة نظیر الدال من زید واذا قلت رایت فتی فالالف هی المبدلة من التنوین نظیره
الالف فی رایت زیدا وحذفت الالف الاصلیة لاجتماع الساكنین هذا مذهب سیبویه فیما نقل اكثرهم قیل ومعظم النحویین علیه
القول الثانی ان الالف بدل من التنوین فی الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابی

الحسن والفراء والمازني والقول الثالث انها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروي عن ابي عمرو و
والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها
الثانية قلبها ياء لان الياء ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واوا لان الواو ابين من الياء وهي لغة بعض
طي والرابعة قلبها همزة لان الهمزة اخت الالف وهي ابين الحروف فكلها وهي لغة بعض طي ايضا وليس لغتهم التخفيف وتحتمل القلب تنبيهين
ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالنون فابدلوا نونها في الوقف
الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذا منونا نصب فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها
بالنون واختاره ابن عصفور في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع القراء السبعة على خلافه فانهم
اجمعوا على الوقف في نحو ولن تفلحوا اذا بالالف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال اعني المبرد يقفون على اذن بالالف والمازني
يقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسماء قال هذا قول حسن وهو قول المبرد في الكفاية وهذا اختياره وذهب ابو سعيد علي بن
مسعود في المستوفي الى ان اصل اذن اذا الاستقبال ثم الحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعلى هذا يصح ويجب الوقف عليها
بالالف واذا وقف على هاء الضمير الموصولة بحرف ساكن من جنس حركتها فان كانت الهاء مفتوحة تثبت صلتها وهي الالف كقولك رايتها
كرايتها ومررت بها باثبات الالف بعد الهاء وان كانت الهاء مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها متحركا حذفت صلتها وهي الواو
في المضمومة والياء في المكسورة كرايته بحذف الواو بعد الهاء ومررت به بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير
كما في هو وهي او زائدتان للاشباع رجح ابن الصائغ الاول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول
والمازني نسب اليه الثاني فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي
لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا
يحتاج الى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من ان يكون قبل الهاء ساكن ثابت او محذوف للجزم او للوقف فانه يجوز
حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو
وارمه وارمهي قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمير اذا كانت واوا او ياء الا في الضرورة فيجوز ثبوتها
كقوله وهو رواية ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان صلة الضمير المرفوع والمجرور
لا صورة لهما في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والمهمه المفازة والارجاء النواحي وفي التشبيه قلب في الاصل كان لون
سماؤه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله تجاوزت هندا رغبة عن قتاله الى ملك اعشو الى ضوء ناره
باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة
غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحتها الى ما قبله اختيارا كقوله الست في لحم اخا فزارا دخانها
فنقل حركة الهاء الى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا
وقف على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احدها ان يكون المنقوص محذوف الفاء اذا سميت بمضارع وفى بالفاء والقاف
او بمضارع وعى بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان
اصلهما يوفي ويوعي بحذف فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما
غير حرف واحد المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون
ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم
اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف عينه ولامه وابقائه على اصل واحد ساكن والى ذلك اشار
الناظم بقوله وفي نحو مر لزوم رد الياء اقتفي المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا اننا سمعنا مناديا او
غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات الياء فيهما وقفا الا انها تحصنت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بالفتح فان كان المنقوص
مرفوعا او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الاصل ولم يحدث ما يوجب حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن
الارجح من الوجهين مختلف فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي ومررت بقاضي باثبات
الياء وبه قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي وما عند الله باقي وما لهم من دونه من والي باثبات الياء فيهن والارجح في غير
المنون وهو المقرون بال الاثبات للياء كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين

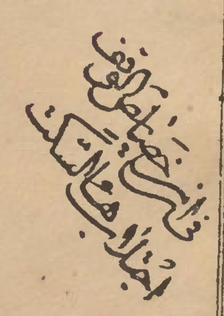
ما لم ينصب ولي من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف
الجمهور على المتعال والتلاق من قوله وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح وحجة من أثبت في المنون
حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب أن تعود وحجة من حذفها في غير المنون أنه قدر الوقف
على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها وحجة الأول أقوى واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع
أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف
مجاز ولم يكثر ويونس يختار فيه الحذف لأن النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري نصبا
فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنون والرابع ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان في المنون فإنه
لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** ولك في الوقف على المتحرك
الذي ليس هاء التأنيث خمسة أوجه أحدها أن تقف بالسكون المجرد عن الروم والإشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني وهذا
هو الأكثر والأغلب وهو الأصل لأن سلب الحركة أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه
خ والمراد خفة أو خفيف وناقشه الموضح فقال إنما هو رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر أنها رأس خاء مهملة مختصرة
من استرح لما مر من أن الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا
وكأنهم لما رأوها بغير تعريق ظنوها دالا ويتعين ذلك السكون في الوقف على تاء التأنيث إذ لا يتأتى فيها الأوجه الباقية والوجه الثاني
أن تقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الأصل قاله الجاربردي ولا يختص بحركة بعينها بل
يجوز في الحركات كلها ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفراء في منعه إياه أي الروم في الفتحة و
أكثر القراء السبعة على اختيار قوله ووافقهم أبو حاتم على المنع لأنه يشبه التنوين فيفضي إلى تشويه صورة الضم وعلامة الروم خط بين يدي
الحرف وهذه صورته والوجه الثالث أن تقف بالإشمام ويختص بالمضموم ولا يكون في المفتوح والمكسور لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة
تشويها لهيئة الضم وروي الإشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح بعض الكوفيين الآتي والإشمام حقيقته
الإشارة إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض انفراج ليخرج
منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت
يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم إشماما والتحقيق خلافه فإن الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الأعمى والبصير بخلاف الإشمام فإنه يدركه البصير دون الأعمى وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه
صورته . واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل
وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه الرابع أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم أو فعل نحو هذا خالد وهو يجعل
واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد
من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهي لغة سعدية وشرطه خمسة أمور بل ستة وهي أن يكون الحرف الموقوف عليه
متحركا لأن التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي وأن لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كخطأ ورشاء لأن الهمزة لا تدغم ولا تدغم فيها
في موضع اللام ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا ألفا كيخشى لاستثقال حروف العلة ولا تاليا للساكن كزيد وعمرو لئلا يجتمع ثلاثة
سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ لقد خشيت أن أرى جدبا بالجيم والموحدة وردنا
الموقوف عليه الألف لأن الحرف الذي كان متحركا وصلا والوجه الخامس أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم وتواصوا
بالصبر بنقل الكسرة إلى الباء وقوله أنا ابن ماوية إذ جد النقر وجاءت الخيل أثابي زمر بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر بسكون
القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت
فقال الصغاني قائله فدكي بن عبد المنقري وقال ابن سيده أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال
سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح أنه وجد بحاشية بخط شيخه بهاء الدين ابن النحاس إذ جد النقر بالفاء المضمومة
يريد النفر بإسكانها والعامل في إذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى ونقل غير المهموز شرطه خمسة
أمور أيضا بل ستة وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا لتقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى وأن يكون ذلك الساكن
لا يتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وأن يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فإن المستثقل تحريكه كالواو

والياء لانتقل اليه للاستثقال وان لا يكون الحركة التي يراد نقلها فتحة على الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح ان كان
منونا لزم من النقل اليه حذف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي وان لا يؤدي النقل الى بناء لانظير له لان ذلك لا يجوز
وان يكون المنقول منه صحيحا اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة اخرى وعن
هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ولا في نحو انسان وتستبد لان ما قبل الاخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله ان
يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الاخر مستثقل التحريك وعنه احترز بقوله ولا يستثقل لان
الالف في انسان والمدغم في يشد لا يقبلان الحركة لان الالف والمدغم واجبا السكون لان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم
عرضي والواو المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما تثقلتان في انفسهما فلو نقل
اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت العلم لان الحركة فتحة لانهم انما نقلوا الضمة والكسرة لثقلهما فكرهوا حذفهما والفتحة
خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش
طردا للباب ولا يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم
ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لان المنقول منه غير صحيح وتختص الشرطان الاخيران في
كلامه وهما ان لا يكون الحركة فتحة وانه لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله الذي يخرج الخبء فتقول الخبا
وان كانت الحركة فتحة لانك لو قلت الخبأ بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو ابدلت الجلالة بالذي لو افق التلاوة
ويجوز النقل في نحو هذا ردء بكسر الراء وضم الدال وان ادى النقل الى صيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه لثقل الهمزة واذا سكن ما قبلها
كان النطق بها اصعب ومن لم يثبت في اوزان الاسم فعل بضمة في اوله فكسرة في ثانيه وزعم ان الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو
يقفل في قولك مررت بقفل النقل لانه بعد النقل يصير مررت بقفل بضم القاف وكسر الفاء ويجيزه في بطء من قولك مررت ببطء لانه مهموز
وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة الا عند بعض تميم فيفرون منه الى تحريك الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا
ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين واذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه
مبتدأ بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فيسكنون الباء او يرومون او يشمون او يضعفون وغير الحجازيين اذا نقل لا يحذف
الهمزة لانه انما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الاعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطوء ورايت البطاء
ومررت بالبطئ بسكون الهمزة في الاحوال كلها ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورايت البطا ومررت
بالبطي والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما اختبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة واما الوقف بالنقل الى متحرك فلغة لخم وانشد
الجوهري لبعض الرجاز ما زال شيبان شديدا هطره حتى اتانا قرنه فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها الى
الصاد قبلها لتحركها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر والى ذلك اشار الناظم بقوله وغيرها
التانيث الابيات الخمسة **فصل** واذا وقف على تاء التانيث الزمت التاء وسلمت من القلب هاء ان كانت متصلة بحرف كثمت و
ربت ولعلت ولات او بفعل كقامت وقعدت وانما الزمت التاء في
الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قوله ربه وضربه وحمل لا اللبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه او
سمعت رجلا بمصر يشتم حفرته فقلت ضربتنه فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم وقبلها ساكن
صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كانها ليست للتانيث وانما جيئ بها للتلحق بنات الاثنين بنات الثلثة
فهي للالحاق بقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كان قبلها حركة ولا تكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا
بينها وبين التاء الاصلية كوقت وبيت او كان قبلها ساكن معتل ولا يكون الا الفا نحو صلوة وزكوة وذات ومسلمات
واولات لان الساكن المعتل كالمتحرك لتقديره الانة في موضعه منقلبة عنه ولان الالف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك
يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلافها اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم ها جعل ان لم
يكن بساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهندات وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به
من الجمع تحقيقا او تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات والثاني وهو ما
سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما جمع عرفة واذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثالث

وان تقف على تاء التانيث الزم التاء

وهو ما سمي به من الجمع تقديرًا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل ضامنًا معناها بعد بعُد ومثل هيهات مفردٌ واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة الارجح خبر الارجح بالتاء متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتاء لانهم لما ارادوا ان يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا الياء مع الالف لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معها لانها تصير بدلًا من الواو وكما تجمع فصارت علامة التانيث واغنت عن ان يقال في مسلمة مسلمتات فلما افادت هذه التاء الجمع والتانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة بالواحد ثبتت في الوقف ولم يبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء قولهم كيف الاخوة والاخوات وقولهم دفن البناه من المكرمات حكاه قطرب عن طي بابدال تاء الجمع هاء تشبيها بتاء التانيث الخالص وقرا الكسائي والبزي هيهات بابدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي ان من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف عليها بالتاء والهاء وفي الجاربردي ان من قدر هيهات جمعًا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردًا وقف عليه بالهاء وفي ايضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلم يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت ثم هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو قالوا لو ضربه في ضربت لالتبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرًا عليه من الوقف بتركه اي بترك الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر والله انجاك بكفي مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدما بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء ثم ابدل الالف تاء تشبيها لها بتاء التانيث فوقف عليها بالتاء وذكره انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله والغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لانها مضافة فهي متوسطة ابدا قال الكسائي والجرمي يوقف بالهاء لانها تاء تانيث في قول ذاه قال الجوني والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ذا في جميع تصحيح وما ضاهى وضرب بالعكس انتهى

فصل ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون اخر الكلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل المحذوف اخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه ما يرى من الحذف للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واصلها السنين بان لامها واو محذوفة يتسنو فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف للجازم ثم الحقت هاء السكت في الوقف هذا اختيار المبرد واما اذا قلنا ان لام سنة هاء على راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على القول بانه من الحما المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثله تظني والاصل تظنن وفي تطرد تقضي البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان عليه قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البناء كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه ما يرى من الحذف للبناء فبهديهم اقتده وهو امر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان بغير اشباع برواية ابن هشام والحاق الهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء السكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لامها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون الفعل قد دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وعى يعي فانك تقول فيه عه بحذف فائه ولامه كما حذف من المجزوم وكذا يجب هاء السكت في فعل ما السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن او الوقف على المتحرك قال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره وكذا يجب اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زائد نحو لم يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على لم اك ومن يتق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشتركا في الالزام فما كان جوابه فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بها السكت الثاني الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عم وفيم والمجرورة بالمضاف نحو مجيء م



جئت وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام
ولم يمكن تأخير المضاف وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة والشرطية في مثل سألت
عما سئلت عنه او عن مثل ما سألت عنه فما فيهما موصولة ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا
فيحذفوا في الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة
تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط وزعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شئ لغة نحو سل عم شئت فاذا حذفت الف ما
الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض لما الاستفهامية
اسما كقولك مجيء م جئت او اقتضاء م اقتضى مجيء م واقتضاء م وترجحت الهاء ان كان الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها
اي بهاء السكت قرأ البزي بخلف عنه والفرق ان المجرورة متصلة به وحرف الجر لا يستقل عنها فكانه معها كالجزء فلذلك جازت
الهاء واما المضاف فيستقل بفائدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما
ذكره الموضح من وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف واما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير
تمرغ في رماد فضرورة وحكاه الاخفش لغة واما المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيها بل يجوز ان يقال
مجيء ما جئت نص على ذلك سيبويه الا ان الاجود الحذف انتهى والى ذلك اشار الناظم بقوله وما في الاستفهام البيتين الموضع
الثالث كل مبني على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب فهذه ثلاثة قيود فخرج بالاول المعرب وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث
ما اشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت القيود جاز الحاق هاء السكت وذلك المستوفي لها كياء المتكلم وكهي وهو
فيمن فتحهن في الوصل وكاف الخطاب فانك تقول في الوقف غلاميه وهيه وهوه وبالحاق هاء السكت محافظة على الفتحة وفي التنزيل
ما هيه وماليه وسلطانيه والاصل مالي وسلطاني وقال حسان الشاعر الصحابي رضي الله اذا ما ترعرع فينا الغلام فما
ان يقال له من هوه ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردي وضربني مثل غلامي في جواز
الوجهين وكذا في الحال لو تقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه فمن الحق هاء السكت الا ان لا يجحف بالكلمة يجعلها على حرف واحد ساكن مع
انه في تقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن اسكن فلانه امتزج بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت في نحو
جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه
وقال اراد ابيض فضعف والحق الهاء والحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف وليست حركة النون
باعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف ولا تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم يضرب لانه ساكن وهاء السكت انما تدخل لبيان
الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن عارض غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة
الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت
بنا عارضا فان عله من باب قبل وبعد قاله الفارسي والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع واظلل وارمض واضحى مبنية
للمجهول وقبل الهاء في عله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من
اللازم لانه بني على حركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو
جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب ضربت كما ان المضارع كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون
في اربعة انواع في اسم لا والمنادى المفرد والظرف المقطوع عن الاضافة والفعل الماضي وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه
والجواز مطلقا لان حركته لازمة والثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمنع ان حصل اللبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول والى ذلك
اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف من اسكان مجردا او مع الروم والاشمام ومن
تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى مدهم كثير في الشعر لانه محل الخروج عن القياس فمن الاول
وهو الاسكان قراءة بعضهم وجئتك من سبأ بنبأ باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهديهم اقتده قل باثبات
هاء السكت في الدرج فيهما واتى بالنظير في الاول ومن في الثاني ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلثه اربعه بابقاء التاء على حالها ونقل حمزة
اربعه اليها ومن الثالث وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون لقد خشيت ان ارى جدبا مثل
الحريق وافق القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فقدر الوقف عليها
فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم اتى بحرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء بحاله في الوصل تشبيها

لربا الوقف في التضعيف والارشاد الناظم بقوله وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما والله اعلم **هذا باب الامالة**
وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب
بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهبت بالالف
الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كالفتى بامالة الفتحة والالف وان لم يكن بعد الفتحة الف فالممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة
قبل تاء التانيث ام لا كنعمة وسحر وللامالة فائدة وحكم ومحل واصحاب واسباب ونقيضها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه
الموانع تحول بينها وبين المنع اما فائدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة
والالف تصعدا واستعلاء فاذا املت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قربت من الياء
وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او
غيره مما سياتي واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقية فاذا اميلت ترددت
بين الالف والياء والاصل في الحرف ان لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردي واما محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وياتي
التنبيه على غير الغالب واما اصحابها فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب التي تمال الالف لها فثمانية
احدها كون الالف من ياء متطرفة في الاسماء والافعال مثاله في الاسماء الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف فيهن
مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وفي هديت واشتريت اخذا من قول الشاطبي المقرئ وتثنية الاسماء تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت
ولا يمال نحو ناب بالنون وهو المسن مع ان الفه مبدلة عن ياء بدليل قولهم في تكسيره انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان من العرب من
يميله نحو نظرت الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي وانما اميل نحو فتاة مؤنث فتى ونواة
وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف لفظا فهي متطرفة
حكما والسبب الثاني كون الياء تخلفها اي الالف في بعض التصاريف كالف ملهى مما كان بدلا من واو والف ارطى مما كان زائدا للالحاق
والف حبلى مما كان زائدا للتانيث والف غزى مما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان الياء تخلف الالف
فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسماء والبناء للمفعول في الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع
ملهيات وارطيات وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في النظم وغيره ان امالة الف تلا في والقمر اذا
تلاها لمناسبة امالة الف جلاها وقوله في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف سجى لمناسبة الف قلى بل امالتها لقولك
اذا بنيتهما للمفعول تلي وسجي بضم اولهما وكسر ما قبل اخرهما فتخلف الياء فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي عن ذلك
لما ذكر التناسب فقال لان السبب المقتضي لامالة نحو دعا انما الفه عن واو ولم يعتبره القراء يعني بالقاف ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع
انما اما لوا نحو ما جاء والممال فلما اما لوا ما قبلها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى امالته عندهم انما هو التناسب
قال هنا بجواز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى الياء اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال الا ان الاشكال على
اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون الياء تخلف الالف
في بعض التصاريف ما رجوعه الى الياء مختص بلغة شاذة او رجوعه الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد فلا يمال شيء من ذلك فالاول
وهو المختص رجوع الالف الى الياء بلغة شاذة كرجوع الف عصا وقفا المنقلبة عن الواو الى الياء في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء
المتكلم حيث يقولون عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء والثاني وهو رجوع الالف الى الياء بسبب ممازجة الالف لحرف زائد كرجوعهما اي الف عصا وقفا اليها اي الى الياء
اذا صغرا عند الجميع فقيل عصية وقفية بتشديد الياء منهما والاصل عصيوة وقفيوة ففعل به ما تقدم وقلبت بالممازجة لها ياء التصغير
وهي حرف زائد لممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصا وقفا على فعول بضم الفاء فقيل عصي وقفي بتشديد الياء منهما والاصل عصوو
وقفوو فقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما اتباعا للكسرة عينهما او قرا الحسن فاذا جاءهم
وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى اصله فالياء الثانية المدغم فيها هي الف عصي وقفي قلبت بالممازجة الياء المنقلبة عن واو فعول
وهي حرف زائد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء المثناة فوق الى قولك فلت بكسر الفاء وحذف
العين سواء كانت تلك الالف المبدلة من عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو

هابا ام عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا اسندتها الى تا الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسرها
في لغة الجميع ومت في لغة من قال امت بالكسر في المبهم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة
كما في هبت وخفت وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم تنقل
الكسرة في الجميع الى فا الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في ياء العين لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركة الفا بكسرة مجتلبة
للدلالة على ان العين يا فهذه وما اشبهها تمال الماذكرنا بخلاف المنقلبة عن يا او مفتوحة نحو قال عن واو مضمومة نحو طال في لغة
الجميع ومات في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفا فيهن اما في قلت فبا
لتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وتبين ان مات تمال في لغة الكسرة ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل
اليا المفتوحة متصلة كبايعته وسايرته ذكره ابن الدهان ومثله بايعه وقد اهمله الناظم في النظم وسيبويه والاكثرون وذكره
في التسهيل فقال او متقدمة على يا تليها السبب الخامس وقوعها اي الالف بعد اليا اما لكونها متصلة بها من غير حاجز بينهما
كسيان بتخفيف اليا وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرر السبب ومنفصلة عنها بحرف واحد كشيبان علماء
الشيب وجارت يدا والاقوى ولان انخفاض الصوت بالساكنة اظهر منه في المتحرك لقربها من حرف المد او منفصلة عنها بحرفين احدهما وعبارة
التسهيل ثانيهما الها نحو دخلت هندبيتها وشرطه ان لا يفصل بين اليا والها بحرف مضموم نحو هند اتسع بيتها قاله الموضح في الحواشي
السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما
بحرف واحد نحو كتاب وسلاح فالفاصل بين الكسرة والالف في الاول التا وفي الثاني اللام او منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني ها
غير مضموم فيمال نحو يريد ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بكسر الشين المعجمة وهي الناقة
الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رايت عبا الاعلى وجبر شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وباالها
نحو درهمان وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وها وغيرها وذكر ابن الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة
وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان ينزلا منزلة حرف واحد متحرك غيرها وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح
ان امالة درهمان بالنون شاذة مع نصه على الامالة للكسرة السابقة لا الكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا
للكاف تبعا لقول النظم فدرهماك من يمله لم يصد السبب الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرها والى ذلك اشار
الناظم بقوله وقد اما لوا لتناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها او وقعت في كلمة اخرى تجاورتها قد اميلتا
اي الالفان بسبب من الاسباب المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت الالف الاولى بسبب كرايت
عمادا وقرات كتابا فان الالف الاولى فيهما قد اميلت بسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال
الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف
لكونها واقعة بعد الف في كلمة اخرى وقد اميلت بسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها منقلبة عن واو والضحى
لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما فان رعاية التناسب في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من ارادة التناسب ان الالف الممالة بسبب
اما ان تكون سابقة على الالف التي لا سبب فيها او تالية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال كما في عمادا فيمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية
المنقلبة عن التنوين لاجل تلك الممالة وان كانت تالية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى لمناسبة
ما بعده وان لم يكن في الفواصل فلا يمال ولذلك اذا اما لوا فتحة ذال بجاذر لكسرة رائه لا يجيزون امالة الف مع انهما في كلمة واحدة
فكيف اذا كانا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من الكسرة واليا الظاهرتين والمقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي
الراء غير المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخا والغين المعجمتان والصاد والضاد والطا والظا والقاف وانما منعت المستعلية الامالة
طلبا لتجانس الصوت كما اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك فلو اميلت الالف في صاعد لانحدرت بعد اصعاد
ولو اميلت في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثاني اشق ولذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى مانعا كما سيجي واما الراء
وان لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذي فيها بل قيل هو اشد مانعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها
غير مكسورة والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء منعت السبب المتقدم في الاول والمتاخر في
الثاني وبعدها وتكون مضمومة ومفتوحة نحو هذا حمارك ورايت حمارك وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة
بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف نحو صالح و

اولاما ان يقع في الفواصل

باب الامالة

ضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم او ينفصل بحرف في احد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف الاستعلاء
مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخباء وصباء من المنفصل بحرف فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة
لان الكسرة في التقدير بعد الحرف فناسب صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فان الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح
معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والتاء الفوقانية
وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لمجاورته وهو ساكن قدرت انها اتصلت به فنزلت لذلك منزلة
المكسور ومن العرب من لا ينزل هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء الساكن بعد الكسرة المؤخر عنها
اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب وحاظل بالحاء المهملة فيهما وناقف او منفصلا من الالف بحرف في احد كنافق و
نافخ وناعق وبالغ او منفصلا من الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين لتراخي الاستعلاء والمنع بما تاخر
اقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان التصعد بعد
التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها
كسرة مقدرة كخاف فان الفه منقلبة عن واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة عن ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلب
عنها الالف وسبب امالة الف طاب الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما فان السبب مقدر هنا وهو الكسرة
او الياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما
لان اي السبب الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كاتب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكائن في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها
والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب مع تقدم حرف الاستعلاء وخاق وزاغ مع تاخره لان السبب المقدر في نفس الالف فجعل لها اذا
مقدر بعد الالف كما في نحو جاد من جد في الامر وجواد جمع جادة اصلهما جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظ
بها فلا تجوز الامالة على الافصح وبعضهم اجاز امالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى ما تقدم ان المانع يكفه لان السبب المقدر
متاخر عن الالف مستقلة ويؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا في كلمة اخرى مستقلة بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة
يكون متصلا بالالف غير حاجز نحو منا قاسم فلا تمال لاتصال المستعلي في اللفظ اذا ادرجت فهذا مثل مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما
بحرف واحد نحو منا فضل ويمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط
قاله الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب ولذا يمال نحو اتى قاسم لوجود القاف
المستعلية وان كان منفصلة عن الالف في كلمة اخرى ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة والكسرة في كلمة اخرى
هذا ملخص كلام الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم وعليهما اعتراض من وجهين احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك
انهما مثلا باتى قاسم مع اعترافهما بان الياء المقدرة في اتى المنقلبة عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لما تقرر من ان شرط الامالة التي يكفها
المانع ان لا يكون سببها ياء مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك مع انفصاله والمثال الجيد السالم من الطعن كتاب
قاسم فان سبب الامالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان نصوص النحويين كابن عصفور وغيره
مخالفة لما ذكرا من الحكمين المذكورين وهما يؤثر مانع الامالة وان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه
بعد ان ذكر اسباب الامالة ما نصه وسواء كانت الكسرة متصلة ام منفصلة نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة كانت ما كانت اقوى قال
ايضا واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم او فيما اميل من الالفات
التي هي صلات الضمائر نحو اراد ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان القاف بعدها من قبل ما نعرض من الامالة وان انفصلت وهذا
النص بحروفه في الحكمين وقع في شرح الجزولية لابي عبد الله المنفزي بالنون والفاء والزاي ولولا ما في شرح الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر
منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى قاسم بترك الامالة لحملت قوله في النظم والخلاصة والكافية والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين
الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والمنفزي وهما ما اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضمائر
لا اشعار قد يفيد من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالتقليل وانما اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا
لان ترك الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى سبب فلم يخرج عنه الا لسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الراء المكسورة المجاورة للالف بعدها
تمنع الحرف المستعلي وتمنع الراء ان يمنعا الامالة لان الراء من شانها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها
كسرتين فيكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة فهذا اميل وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد والغين

كانت الكسرة م

تقدير م

الاول والغين في الثاني وامبل ان كتاب الابرار مع وجود الراء المفتوحة قبل الالف وامبل ابو القرار مع وجودهما اي القاف والغين
والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي
العرب يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع مانع الامالة وسمع سيبويه الامالة في قوله وهو سماعة النعامي يهجو
رجلا من بني عمرين قادر عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر بمنهمر جون الرباب سكوب بامالة قادر مع وجود الفصل بين الالف والراء
المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة التي قبل حرف من ثلاثة احدها الالف وقد مضت وشرطها ان لا يكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان
الامالة نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا يمال الا بكسرة الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي
هي من اسباب الامالة ولا يمال نحو على للرجوع الى الياء في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا يمال الى لاجتماع الامرين وهما
الكسرة والرجوع الى الياء فيها في نحو اليك واليه وانما امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها
حروفا فلو سميت بشيء منها فان كانت الف رابعة كالا املتها لان الالف الرابعة في الاسم يحكم عليها بانها عن يا وان كانت ثالثة
كعلى والى لم يجز امالتها لان التثنية يجعل الالف من بنات الواو ولان بنات الواو اكثر من بنات الياء ولذلك تقول في تثنيتهما علوان
والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي من المشبه للحرف ها للغائبة ونا للمتكلم المعظم نفسه او معه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة
فيهما اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مر بنا وبها ونظر الينا واليها بالامالة لو قوع الالف مسبوقة بالكسرة والياء مفصولة بحرف فلذلك
كررهما مرتين واما اما التهم انى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من احرف الجواب ولا النافية في قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم
التمكن لكونها مبنية وانتفاء السبب المحوج للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن ان يكون منقلبة عن يا ولا ترجع
الى الياء ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها مباينتها عن الجمل فصارت لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة
قبلها الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة تحتانية وكونهما اي الفتحة والراء متصلتين من غير حاجز بين الحرف المفتوح
والراء ولا فرق بين ان يكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو لشرر او في غيرهما نحو من الكبر او منفصلتين بساكن غير يا مثناة
تحتانية نحو من عمرو وزاد المرادي او بمكسور نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن قبح السير لان الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك
سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط ايضا ان لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فانه
مانع من الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها
فيمال نحو من الضرر قال المرادي والتحرير ان يقال تمال كل فتحة في غير يا قبل راء مكسورة متصلة بها او مفصولة بمكسور او ساكن غير ياء
وليس بعد الراء حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في النظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك خبط رباح
بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه والحرف الثالث من
الاحرف الثلاثة التي تمال الفتحة قبلها هاء التانيث وانما يكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل الهاء في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما املت
الفتحة قبل هاء التانيث وان لم يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا هاء التانيث بالف التانيث المقصورة لاتفاقهما في المخرج وهو
اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة على اصول الكلمة والتطرف في اخر الكلمة والاختصاص باسماء الجامدة والمشتقة
ولا فرق في ذلك بين هاء التانيث وهاء المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل هاء السكت ايضا تشبيها بهاء التانيث في الوقف والخط نحو
كتابيه الصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرا ابو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي وفي
غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما بينا والله اعلم **هذا باب التصريف** وهو في اللغة تغيير مطلق
وفي الصناعة تغيير خاص في بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي الصيغة خرج النحو فانه لا
يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف فالتغيير
الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك كتحويل زيد مثلا الى الزيدان والزيدين وتغيير المصدر الى الفعل والوصف و
ذلك كتحويل الضرب مثلا الى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل وتضرب وتضارب واضرب وضارب ومضروب
وكغزا ومضارب ضروب وضراب وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص الى قال وغزا
بقلب حرف العلة الفا لتحركه وانفتاح ما قبله والابدال في اتقد والحذف في قل والادغام في رد وكتثنية المصغر والتكسير والنسب والوقف
والامالة يتعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكره معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو اولى ولهذين التغيرين
للغرضين المذكورين احكام كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كالباء في بياض وابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو

تكثر استعمالها

مبحث التصريف

تغيير الحرف عن جوهره وصيغة الاصلي كقلب الثلاثي في بان وابان وموقن وبايع وقلب الواو في فم واقام وقيام وشبه ذلك كقلب لحد الاصول من كلمة
اخرى كانيق جمع ناقة وحادى وتسمى معرفة تلك الاحكام علم التصريف ووجه مناسبة هذا العلم تصريفها لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في امرى
اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه بالتقلبات
الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال
المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة لان التصريف
من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام
لعدم معرفة اشتقاقها ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف فيما اشبهها اي اشبه الحروف
وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضمائر واسماء الاستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة
وهي التي لم تختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة كنعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما
اشبهها فهو شاذ يوقف عنده ما سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في جاء في عينا وهمزة انها والحذف والابدال في
لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام عسى والحذف في عين ليس عند اتصال تا الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف
لا يدخل الحروف وما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في
الوضع على حرف واحد او على حرفين الا الحرف كبا الجر ولام الامر فانهما موضوعان على حرف واحد وكما من ثمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم
معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف
بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى الاصل فصغر نحو يد ودم بحذف لاميهما في الاسماء ونحو قه ونحو تبد بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف
عينهما في الافعال وقس غير ذلك **فصل** ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف يبتدا به وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدا به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة
كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين الثلاثي والخماسي
الرباعي كجعفر ولم يجوزوا اسداسيا لئلا يتوهم انه كلمتان والى مزيد فيه واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخراج وبينهما ذو الخمسة
كاكرام وذو الستة كانطلاق وامثلته كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلثمائة مثال وثمانية امثلة وزاد الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا
وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا نشتغل بها وروما للاختصار بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة
تكون واحدة وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا
يخلو من ان تقع متفرقة او مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو اجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو
غزال وما بعد اللام نحو ملقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما
الفاء والعين نحو اعصاد وبينهما العين واللام نحو جرلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو اجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين
الفاء والعين نحو جواهر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو
مستخرج وبعد العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو اغدودن والاربعة نحو اشهيباب
مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية تقتضي ان يكون اثنا عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب
الحركة لانه مبتدا به والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلثة والحركات الخالصة ثلث الفتحة والكسرة والضمة والحرف الثاني يكون متحركا
وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلثة احوال الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنى عشر بناء واما الحرف الاخير فلا
عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها وامثلتها في الاسم والصفة فلس سهل بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر
بفتحة فكسرة عضد طمع بفتحة فضمة حبر نكس بكسرة فسكون عنب زيم بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو بضم فسكون
صرد حطم بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين مثلا بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع
الاربعة والمهملة منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضم لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة
الى السمال بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفي اخره لام والسماء ذات الحبك بكسر الحا وضم البا ونسبها ابو الفتح بن جني في المحتسب الى ابي
مالك الغفاري وقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها قيل اتبع الحاء من الحبك التاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين بكسر الحا

اذ هو متعلق

اتباعا للكسرة التي قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين كما اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل
لا اتباع وانما الكسر على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال الحبك بضمتين والحبك بكسرتين فركب هذا القارى منهما هذه القراءة فاخذ
من لغة الكسرتين كسر الحا ومن لغة الضمتين ضم البا واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي كلمتين لا بين حرفي كلمة واحدة ووجهه الجاربردي
بانه لما تلفظ بالحا المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالبا المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحا والبا
فبعد نطقه بالحا المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالبا مضمومة ورده ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شي كالرمل
والما اذا مرت بهما الريح وزعم قوم اهمال فعل بضم الفا وكسر الثاني في العين لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا عن دئل اسم دويبة
سميت به قبيلة من بني كنانة ورئم بضم الرا وكسر الهمزة اسم خبيث للاست بانهما ليسا من اصول الاسما وانما هما منقولان من الفعل المبني
للمفعول واعترض بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في الاعلام دون اسما الاجناس و
اجيب بان السيرافي ذهب الى ان النقل قد يجي في اسما الاجناس بلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل في اصول الاسما بوعل بضم الواو
وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو حكاه الخليل فثبت بهذا ان فعل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل وعلى القول
فانه مما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول اما على الاول او غالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول والثالث
اسما كجعفر وصفة كسهلب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الزاي وسكون الموحدة وكسر الراي وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمراة
الحمقاء ومضمومهما اسما كبرثن بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول ومفتوح الثاني اسما كفطحل بالفا والطا والحا المهملتين لزمن
الطوفان وزمن خروج نوح عم من السفينة وصفة كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل به
لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد صفدع وصندد وهبلع للاكول وقيل الهاء زائدة
وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخا المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر الطويل
الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد والجسيم السمين من الابل والمختار عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع عن مضمومهما
استثقالا للضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين لانه لم يسمع فتح الثالث في شي من الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب
وطحلب للاخضر الذي يعلو الما وبرقع من الاسما وجرشع بالجيم والرا والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل
ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وسكون الرا وضم الثا المثلثة احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة و
سكون الرا وضم الجيم وبالدال المهملة لكسا مخطط وعرفط بضم العين المهملة وسكون الرا وضم الفا وبالطا المهملة لشجر البادية الا الضم
بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع وللخماسي اربعة من الابنية مثلها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما كسفرجل وصفة كشمردل للطويل و
سبحطل للطويل وسبحطل للتبن الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول والثالث ومكسور الرابع اسما كجحمرش للعجوز وصفة كجحمرش
بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الرا وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل للافعى العظيمة وقيل لم يات هذا الوزن الا صفة و
قهبلس للمراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الرا وفتح الطا المهملة وبالموحدة للشي التافه الحقير
يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما قذعمل للاسد وصفة قذعمل بضم القاف
وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة
للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفا مكسور العين متفقا عليه لما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما التعليل
بما ذكر من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون فذهبوا الى ان كل اسم زادت حروفه على ثلثة ففيه زيادة حرف
وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفرا الى الاول والكسائي الى الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قال الشاطبي وما
خرج عما ذكرنا من الاسما العربية الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه كظريف وفيها نحو مخرنجم او في اخره نحو حبلى
او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمو او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر البا الموحدة وبالطا المهملة للغنم
الضخم اصله علابط بدليل انهم يطقونه على اصله ولدليل على وجود الالف بعد اللام انهم لا يوالون اربع متحركات في كلمة واحدة الا ان يعرض
عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه نحو جخدب بضم الجيم وسكون
الخا المهملة المعجمة وفتح الدال او بكسر اوله نحو خروع بكسر الخا المعجمة وسكون الرا وضم الفا وبالعين المهملة للقطن الفاسد وكتغيير مكسورهما
اي الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزا وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة واصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد وفي ما
سرجس بفتح السين المهملة والزا وسكون الخا المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخا المعجمة وبالشين المعجمة

فان كان على اربعة كجعفر ففيه زيادة حرف

لنوع من الجواهر فاعجبنا ان لا عربنا ان ذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوايد واقله ثلثة كضرب
وبعد واكثره اربعة كدحرج ودربخ اي ذل والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي
اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاخرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة
تفعلل كتدحرج وافعنلل كاخرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باخرنجم وزاد بعضهم
في مزيد الرباعي وزنا آخر هو افعلل نحو اجرمز واوزان الثلاثي المجرد ثلاثة مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف لان الفاء لا تكون
الا مفتوحة لو ضمت لا ابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام مفتوح ايضا لانها للخفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين
في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فرد الى الاصل لضرب من
الخفة والاصل فيهما بكسر العين واما نحو ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون و
نقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه فرع عن فعل الفاعل واليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه فمن قال انه وزن
فعل مستقلا ... بان نحو جن وبهت وطل واهدر دمه واولع بكذا وعني بحاجته بمعنى اغنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم وعك
وثلج وسقط في يده ووهصت الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها لم تستعمل الا مبنية للمفعول اجرا
عليه وزنا رابعا وتقرير الدليل انه لو كان فعل المفعول فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع مستلزم
وجوده وجود اصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة ان الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ونحن وجدنا افعالا
مبنية للمفعول غير متغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو ان لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعبابيد وابابيل والجمع فرع الافراد اتفاقا
فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا براسه وانتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل الفاعل
مستدلا بانه ترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو ووري لم يعده وزنا رابعا وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احدهما
بالسكون فانها الواو وتقلب ياء وتدغم الياء في الياء وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة لزوما فلما لم يحصل الادغام ولا
الابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما
واجاب الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول
ساير او سير واما ترك الابدال فلان الواو الثانية في نحو ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف وارى وللرباعي وزن واحد
كدحرج وزلزل وياتي في دحرج بالضم في اوله والكسر في ما قبل الاخر على الخلاف السابق في فعل المفعول فصل في كيفية الوزن ويسمى التمثيل
لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيئتها وفائدة الوزن بيان احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات
والاصول والزوائد والتقديم والتاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء والعين واللام على الترتيب المستفاد من
الفاء لكون حروف الميزان معطاة ما للموزون من تحرك وسكون اصليين فيقال في وزن فلس من الاسماء فعل بسكون العين وفي
وزن ضرب من الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل
القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في
الثاني ويقال في وزن علم فعل بكسر العين وكذا يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم
من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول
وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات الاصلية والسكنات فان بقي من حروف الاصلية
اصول الكلمة زدت في الميزان لاما ثانية في وزن جعفر فعلل ... لاما ثالثة في وزن الخماسي فقلت في وزن جحمرش فعلل وما ذكر الموضح
في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكره وهو قول البصريين بناء على ان الجميع اصول
وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم ان منتهى الاصول ثلثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلثة مذاهب
احدها انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل الاخير بلفظه الثالث انه يوزن ويقابل ما الذي قبل الاخر بلفظه وهو
مبني على ان الزائد هل هو الاخير او ما قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون او فعلل بزيادة
ر او فعفل بزيادة الفاء او لا يذكر ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد بلفظه ليتميز عن الاصل الا انما يستثنى فيقال في وزن
افعل بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة الواو وافعل وفيعل وفوعل على طريق اللف والنشر على الترتيب ويقال في وزن
اقتدر بزيادة الهمزة والتاء افتعل وكل يقال في وزن اضطرب فانها فاؤه صاد فقلبت تاء الافتعال طاء واذكر ما فاؤه ذال معجمة وقلبت

فعل بكسر العين فيهما
لان اصلهما هيب وملل

تاء الافتعال فيه ذالا مهملة افتعل لان الاصل فيهما اصتبر وادتكر قلبت تاء الافتعال في الاول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء وفيها
وزن استخرج مما تساوى فيه عدد الزيادة والاصول استفعل الا ان الزائد اذا كان تكرار الاصل سواء كان للالحاق ام لا فانه يقابل
عند الجمهور بما قوبل به ذلك الاصل لان تكرار الاصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما ان ذلك يعطى حكم الذي
متبوعه في اعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الاصل علما بان هذا تكرار لما سبق كقولك في وزن جلبيت بكسر الجاء المهملة وهو
صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل فعليل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة
سنونين وهو اول المطر والريح ودنيء وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا
اخضر فعليل وفعلول وافعوعل لفا ونشرا مرتبا فالثاء في جلبيت للالحاق بقنديل والنون في سحنون للالحاق بعصفور والدال في
اغدودن لغير الالحاق وذهب بعضهم الى ان الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الاصل فيقال في وزن جلبيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون
وفي وزن اغدودن افعودل واذا كان في الموزون تحويل من مكان الى مكان ويسمى القلب المكاني او حذف لبعض الاصول اتيت بمثله في
الميزان فتقول في وزن ناء بالمد بمعنى بناء فلع لانه من النأي والاصل نأي بتحويل اللام وهو الياء الى موضع العين وهو الهمزة فصار نيأ فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مقلوب الواحد عالف لانه من الوحدة والاصل الواحد فحول
الفاء وهي الواو الى موضع اللام وهو الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة
فصار الحادي وتقول في وزن يهب مما حذف فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل
بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازاني في نظائره واخواته وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل بيع حذفت
عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض مما حذفت لامه فاع والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعدد وزن بعض
الكلمات كاسطاع واهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والقلب في ذلك اصلهما السكون والسين والهاء ما كان فيلزم في
الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان يقال في وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واروق والسين والهاء زائدتان **فصل** فيما يعرف به الاصول
والزوائد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل تا احتذى يعرف الحرف الاصلي بانه يلزم الذي في جميع التصاريف
ويعرف الزائد بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فانها زائدة لانها تحذف في بعض التصاريف تقول حذى حاذ
والاحتذاء الاقتداء ولبس النعال وفي كلا التعريفين نظر اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل
زائدتان كما ستعرفه وتلازمانهما لا تسقطان في جميع التصاريف واما التعريف الثاني وهو تعريف الزائد فلان الفاء من عدة والعين من
قال واللام من غد اصول مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل
اذا سقط لعلة مقدر الوجود بخلاف الزائد فالزائد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ما هو ساقط في اصل الوضع
تحقيقا او تقديرا وتحرير المؤلف فيما يعرف به الزائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تستوفي بقية اصول حروف الكلمة عند الرد
بنيها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص بحرف بعينه بل يكون في جميع الحروف الا الالف
فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها ام لا والزائد لتكرار الاصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب من زيادة الباء الثانية
للالحاق بدحرج وجلباب مصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين مع الاتصال كقتل بالتشديد وفي زيادة احدى التاءين على الخلاف في
انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بينهما كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل
او يماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميمين وسكون الراء الاولى وكسر الثانية وفي اخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهي الداهية
وهو مرتبث للبقر ولا ثالثهما او يماثل العين واللام كصمحمح بمهملات الشديد قال الجرمي الغليظ القصير وقال ثعلب صمحمح الراس اي اصلع
غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة ولهما اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين وفي تعيين الزائد خلاف وذكر في التسهيل
انه يحكم بزيادة ثاني المماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية
والراء التي تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل
عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعللل واصله صمحح ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد بمهملات اسم رجل ولم يجيء على فعلع بتكرير العين
غيره فاصلي جواب اما واذا بني رباعي من حرفين فان لم يصلح سقاط ثالثه فالجميع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين ووزنه فعلل لان اصالة
الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكمل للاصول وليس احد الباقيين باولى من الاخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان وزنه فعفل

تكرير فاء وهو بعيد وان صح اسقاط ثالثة كلمة فانه يصح اسقاط ثالثه وبقا الله وهو انه من لملمت بمعنى لممت فقال الكوفيون ذلك
الثالث الصالح للسقوط زايد مبدل من حرف مماثل للثاني فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلثة امثال فابدلوا من احدها حرفا
مماثل للفاء ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على تفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الصالح
للسقوط زايد غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال انه اولى من جعله بناء مكررا لموافقته في
المعنى للثلاثي المضاعف كما يقول البصريون في امثاله كصفصفت وكبكبت انتهى وكفكفت والنوع الثاني من نوعي الزوايد وهو
ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات من اراد بها هم يتساءلون يا هول استنم اسلمني وتاه هويت السمان هويت سليمان
سالتمونيها نوبت اليمين هانوبت للاستمرار انت وسهيل سالتهن اتشد ولي منها وجمعها الناظم في بيت واحد اربع مرات فقال
هنا وتسليم هنا يوم انسه نهاية مسئول امان وتسهيل وينبغي ان يعد الشين المعجمة في نحو اكرمتكش في خطاب المؤنث فان قالوا انه
مختصة بالوقف قلنا وها السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دون غيرها لان اولى ما زيد حروف المد واللين لانها اخف
الحروف وغيرها من الاحرف العشرة ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج وتنقلب الى حروف اللين عند التخفيف والهاء ايضا مجاورة
للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس ابدلت
من الواو في تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج التاء واللام وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وفي نهر من مخرجها
اسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وامكان النطق كهمزة الوصل وها السكت في قرب بيان الحركة كسلطانيه
والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قال ابن عصفور ولها شروط فتزاد الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا يكون في الاول
لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو غماد ورابعة نحو غضبى وخامسة نحو سلامى بضم السين المهملة عظام صغار
في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف الرباعي نحو
ضوضى فالها فيه بدل من الاصل لا زائدة بخلاف قال وغزا الا ان الالف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين وتزاد الواو والياء
ايضا بثلاث شروط احدها ما ذكر في الالف وهو ان تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا تكون الكلمة التي هما فيها من باب سمسم من الرباعي
المضاعف والثالث ان لا تتصدر الواو مطلقا سواء كانت قبل اربعة اصول ام لا ولا تتصدر الياء قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك نحو
صيرف وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة
وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة المعترضة على راس الدلو
بخلاف نحو بيت وسوط فان الواو والياء فيهما لم يصحبا اكثر من اصلين بخلاف يؤيؤ ووعوعة فانهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم اليائين
التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين اذا صوت وورنتل
يتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق
الشر وزعم قوم ان الواو فيه زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة
واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى القولين وزنه فعنلل الا ان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية لما
يستعور بمثناة تحتانية وسين مهملة فواو وفراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله
الا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يستاك بعيدانها قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير
واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور اي في الباطل قاله الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان تتصدر ويتاخر عنها ثلاثة اصول فقط
وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد لمكان السجود ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع بخلاف نحو ضرغام
لعدم تصدر الميم ومهد لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول والضرغام الاسد والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانه لم يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط
بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المرزجوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي اخره
شين معجمة بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم والعين المهملة وفي اخره زاي وهو ما لان من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز فاثبتوها في الميم
لزومها في الاشتقاق ولهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا يكون كلمتها رباعية موافقة من
حروف كرم ومهم وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتاخر عنها ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني
لكفى لان فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرطه تصدرها لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال اخذه
الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة

الا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب وابنه هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة الى الاعادة
وامرأ اسم تام لم يحذف منه شيء الا انه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المرء علوه لذلك ولكثرة
الاستعمال وامرأة هي امرء بزيادة الهاء واثنان واثنتان اصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي فتحذف
فحذفت اللام واسكن الفاء وجيء بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل
عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن واسم
وابنم وبعضها عن لام هي يا وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي ها وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في
امرء وامرأة وبعضها من حذف واقع احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيد ال الموصولة بالضم كالضارب والمضروب وايم لغة في ايمن
فان قلت في ابنم هي ابن فحذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يتخلصوا بالفرق بان ابنما حذف
له بزيادة الميم اتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصارا كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ايم
لغة في ايمن فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فانه مؤنثات هذه الاسماء هي مذكر لفظا بزيادة الهاء وحيث نظر الى
لغات الكلمة وكان ينبغي ان يقول ولم في لغة ال عند طي فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل ام رجل وانما المرجع الى الضابط
وهو ان كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع والا فهي همزة وصل وتركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بال التعريف
صورة مسئلة اختلف في اصل همزة الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي وابن خنادة والشلوبين والثاني مذهب
سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به بخلاف الابتداء وعلى هذا فاصل حركة الهمزة القطع الكسر كما في اضرب واذهب وانما
ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج من كسر الى ضم وعلى الاول جرت بحركتها قبل الاخر بكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع الفتح
في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانه اخف من الضم ويتحصل لهمزة الوصل بالنسبة الى حركتها في الاسم والفعل و
الحرف سبع حالات الاولى وجوب الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم نحو انطلق واستخرج حال
كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن
غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب وجهلا بان الاصل لم يتلقوا بالكسرة والضمة لفصل
الساكن بينهما والوجهان مرجحهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا واقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما
في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا اسكنت اليا للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وضمت العين لمناسبة الواو ولتسلم من القلب يا وان شئت قلنا استثقلت الضمة على اليا فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاعلال الاول مجتلبة وعلى الثاني منقولة والثالثة رجحان الضم على الكسر فيما عرض
جعل ضمه عينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا قال ابن الناظم في شرح سبعة الابيات في الكافية وشرحها وبعضهم ان
زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بيا المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان اجودهما الضم لان الاصل اغزوي
فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر
كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا الا ان كان
كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغي العارض لمعارضته اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع الاصل هو الكسر فجاز الاعتداد
بردونا الضم في اشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب اشمام ما قبل يا المخاطبة تنبيها على الضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير
اشمام وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير وانقيد تشم قبل الضمة المشمة يعني اذا اشممت الثالث اشممت الهمزة و
الا فلا ففيه مخالفة لكلام ابي علي من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم لثقل
الخروج من كسر الهمزة الى يا ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة رجحان الكسرة على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال
عضلة واحدة والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في اختار وانقاد حال كونهما مبنيين للمفعول
فالضم في اختود وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسما العشرة والمصادر والافعال و
الكسر هو الاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليهما همزة الاستفهام كما
حذفت همزة الوصل المكسورة نحو سحر في قراءة غير ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت في قراءة الجميع والاصل ااسحر
واستغفرت بهمزة مفتوحة للاستفهام مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغنا عنها بهمزة الاستفهام و

كما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر همزة مضمومة فلما دخلت همزة حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة لئلا يلتبس الاستفهام
بالخبر ولا تحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت
همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان تبدل الفا قال الخضراوي لم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يز الخليل فرو الا جا في كلامهم وقد
تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الالف بدل من الساكنة وقال ابن الباذش هذا التسهيل فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل
الشلوبين عن ابي عمرو ان هذه الفا اجتلبت للفرق كالف اضربان وانه خطا من قال انها مبدلة من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين
بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من اجتلاب همزة اجنبية
واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن عندك فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز كما لا يجز في اضربان ولا فرق في ذلك بين
همزة ال وهمزة ايمن تقول الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قول الحوان
ذا الرباب تباعدت او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق ان شرطية وجوابها محذوف وان قلبك طائر خبر الحق وقد
تقدم انها قرئ بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الان في السبع **هذا باب الابدال** بكسر الهمزة مصدر ابدل وهو في
الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق
القلب فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا للادغام وهو جميع الحروف الا الالف وما يبدل
ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحا والخا والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهي بيت القطا في الجبل وقنة
وفي اغن اخن وفي ربع ربح وفي خطر عطر وفي حلبه صلبه وفي تلعثم تلعذم وما يبدل ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير
ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون حرفا يجمعها هجا قولك لجد صرف شكس امن طي ثوب عزته وما هو ضروري في التصريف وهو
تسعة يجمعها هجا قولك هدات موطيا وهي الها والدال المهملة والهمزة والتا المثناة من فوق والميم والواو والطا المهملة واليا المثناة من تحت
والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان اصيلال تصغير اصيل على غير قياس كما بحثته في شرح الهاد وذكر ان كلام سيبويه
يدل عليه وقال ابن السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس القياس لم يصغر لان حكم الجمع ان يصغر على لفظ واحده وهذا جا مصغرا
على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان مثل بعير وبعران ثم
صغروا الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال انتهى وبهذا رد لان فعلان مخالفا لصيغ الموضع وصيغة ولي رح
كون الحمل على التصغير المفرد شذوذا اولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذا الكثرة كمغيربان تصغير مغرب وعشيشيان تصغير عشي ونحوهما وصيغتهما
اولى من وجه لسلامته من دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع الطجع انام على جنبه وفي نحو علي بتشديد اليا علج في الوقف و
ما يجري مجراه اصيلال ما يبدل اللام من النون لقرب المخرج وكان الفرا يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذف ولهم
لو جاوا به على الاصل لقالوا اوصيال وشبهه بدهر ودهارير قالوا دهادير وزعم انهم ارادوا اذاهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج
بابدال الجيم من اليا المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك بالوقف لانه محل خفا ولم
قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع من احد والمعنى وقفت بها العشية حينا وسالتها عن الحبيبة فعجزت
عن الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن مرثد الاسدي في ذئب لما راى ان لادعه ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة العيش
والها عوض عن الواو والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف واحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب
يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان
اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجرا الوصل مجرى الوقف قال ابن السيد في شرح الكافية واتى
هذه اللغة عجعجة قضاعة قال الجوهري وعجعجة قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج معج اي هذا راعي خرج معي انتهى
وقد يحولون اليا جيما وان لم تجتمع مع العين قال ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مرج يريد فقيمي
مري وقد تبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج ياتيك بج اقمر نهات ينزي وفرتج
يريد اللهم ان كنت قبلت حجتي فلا يزال شاحج ياتي بي شاحج هذه صفة والشاحج بمعجمة ومهملة فجيم من شحيج البغل اي صوت والاقمر الابيض والنهات
النهاق وينزي يحرك وفرتج اي وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدات سكنت من السكون ضد الحركة قال العجوز ما هدات الصبي اذا
جعلت تضرب عليه وتربته لينام وموطيا حال من التا في هدات وهو اسم فاعل من وطات جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدالها
يا لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكره لها في النظم زيادة على ما في التسهيل اذ جمعها فيه في هجا قولك طويت دايما

دينه مناقشة من ثلثة اوجه اسقاط المناكما مر وتكرار الالف واعمال الماضي في ذا لما وهو مثل ابدال الالف الموضع في الخبر اتيتم ثم اخبر بما ذكر الحاكم
يتكلم هنا في باب الابدال عليهما مع عدم اتيانها فيه ووجه اي وجه علم يتكلم عليهما هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف عن نحو
رحمه ونعمه وذلك مذكور في باب الوقف فاستغني به واما ابدالها من غير التا فممنوع لانه سماعي قليل كقولهم في ايا لا هيا لفعلى لانك تام لهذه
قايم في ارقت لما هرقت الما وفي اردت الشي هرذت الشي وفي ارحت الدابة هرحت الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما في المخرج
لانهما من اقصى الحلق **فصل في ابدال الهمزة** تبدل من الواو واليا وجوبا في اربع مسائل احدها ان تتطرفا بعد الف زائدة للكلمة
بعد الف زائدة سوا كسر اول الكلمة او فتح او ضم نحو كسا وسما ودعا فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء وظباء
فالهمزة فيهن مبدلة عن يا والاصل بناي وظباي وفناي فابدلت الواو واليا همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو
واليا ابدلتا الفين لتحركهما وفتح ما قبلهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن وهو زائد فلم يعتد به فوقعا في مظنة التغير وهو الطرف فقلبا الفين فاجتمع
ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن احذفنا الاولى ويفوت لام الكلمة ان حذفت الثانية والمانع
الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لان بعد اوجه احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغير في الاخر اولى الثالث
ان حرف الاعراب محل التغير فلا بعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علبا
ودوبا فالهمزة فيهما مبدلة عن يا زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة وهداية لان الواو واليا لم يتطرفا فيهن
اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخيران فلان كلمتهما بنيت على تا التانيث بخلاف تا التانيث العارضة فانه لا يمنع الابدال كبنا وبناية وبخلاف
نحو غزو وظبي لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو واسما الحروف واي جمع ايه لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل فيحتمل ان يكون عينه
يا او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله ايي فيحتمل قلبت اليا الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو واليا يشاركانها في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمرا واصلها
حمرى بالف مقصورة كسكرى فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت الالف الثانية همزة لانها من
مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها المسئلة الثانية من ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع احدهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت فيه
في الفعل نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا اعينهما فاعلهما
الفا لوقوعهما متحركتين بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول الاكثرين وقال المبرد دخلت الف
فاعل على قال وباع ونحوهما فالتقى الفان ولم يمكن الحذف للالباس فوجب تحريك العين لانها كانت العين لان اصلها الحركة والالف اذا حركت
صارت همزة وتكتب يا على حكم التخفيف ولا تنقط قال المرادي بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور فلان العين لما صحت في الفعل
خوف الالباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما
ان اسم الفاعل قد يدخله الاعلال ولم يكن له فعل اصلا كجائز بالجيم والزاي فهو البستان وجائزة موشورى الخشبة في وسط البيت فان
ادعوا انهما نقلا من اسما الفاعلين فقد كثر النقل في اسما الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان الوصف فرع عن
المصدر لا عن الفعل المسئلة الثالثة من ابدال الهمزة من الواو واليا ان تقع احديهما بعد الف مفاعل وقد كانت احديهما مدة زائدة في الواحد
نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف وسحابة وسحائب بخلاف قسور وهو الاسد وقساور لان الواو ليست بمدة ومعيشة ومعايش لان المد في
الواحد اصلية فلا تبدل لان اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتمتنع عن الابدال وشذ مصيبة
ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المد في الواحد اصلية لانها عين الكلمة والذي سهل ابدالهما تشبيه الاصلي بالزائد وتشارك الواو واليا
في هذه المسئلة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل وذلك لانه لما جمعت رسالة وقلادة على مفاعل
ووقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها فلو حذفت الالف الاولى
فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بنا الجمع لان هذا الجمع لا بد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون
كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز ويا صحيفة بالف قلادة ورسالة
لان قبلها حركة من جنسها وهما ساكنان تجريا مجرى الالف هذا تعليل ابن جني قال الخليل انما همزت الالف والياء في رسائل وصحائف وعجائز
لان حروف اللين فيهن ليست اصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعت بعد الالف همزن ولم يظهرن لان لا اصل لهن في الحركة
انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة من الواو واليا ان تقع احديهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كان اللينان يائين كنيائف
جمع نيف وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من باب ينوف وتقدم في العدد بيانه او

دابن كلاوال

واوين كأوايل جمع اول او مختلفين بان تكون احديهما ياء والاخرى واوا كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلث
لينات متصلة بالطرف واما قوله وهو جندل ابن المثنى الطهوي حتى عظامي وحزه ثاغري وكحل العينين بالعواور يريد ابدل ان اصله بالعواوير
بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك
صح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف الياء عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود
فاعل كحل بالتخفيف ضمير يرجع الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم بن معية الربعي فيها عيائيل اسود ونمر فابدل الهمزة
من ياء مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيائيل جمع عيل بكسر الياء المشددة قبلها عين مهملة مفتوحة على وزن فيعل واصله عيول قلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء واحد العيال قال صاحب الضياء والياء زائدة في عيائيل للاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق تنفي يداها الحصا
في كل هاجرة نفي الدراهم تنقاد الصياريف بزيادة الياء فلذلك اعل بابدال الهمزة من الياء ونفي مصدر نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله
تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل كنفي الدراهم نقد الصياريف وما ذكر من انه لا فرق في اللينين بين اليائين والواوين و
الواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في اليائين ولا في الواو مع
الياء فتقول بيايع وسيايد وصوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين
اول الكلمة واما اذا اجتمعت الياءان او الياء والواو اول الكلمة فلا همزة نحو يين اسم موضع ولا نحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال
مطرد للقياس والسماع اما القياس فلانه لا مدخل في ابدال الهمزة انما هو بالحمل على كساء ورداء لتشبهه من جهة قربه من الطرف في كساء ورداء والفرق
بين الياء والواو وكذا هنا واما السماع فحكي ابو زيد في سيقة سيائق بالهمزة وهي فيعلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد
وجيائد بالهمزة ومنهم من اطلق مفاعل ان هذا الابدال لا يختص بتالي الف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمزة
هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع وهنا مسئلة خاصة
بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان وكانت الاولى مصدرة في اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متاصلة الواوية ابدلت الواو الاولى
همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف معدودة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة
امتنع في الواو لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون الابدال في وجوه ونحو وري واو مفردة لاجل الضمة كالواوين كانوا اخلقا ان
يلتزموا الابدال اذا وجد الواوان لان الواوين اثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان احدهما ان
تكون الواو الثانية ساكنة متاصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول اواصل واواق كضوارب وضوارب في اصلها
وواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى همزة واعل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبت ياؤه كقوله ضربت صدرها الي وقالت
يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول مقابل الاخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولهما مضمومة والثانية
عين ساكنة متاصلة الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها اول واصله وول فعل بما تقدم بخلاف نحو ووفي وووري مبنيين
للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية ساكنة منقلبة عن الف فاعل بفتح العين وهو وافي ووارى فليست متاصلة
الواوية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي انثى الاول افعل التفضيل من وال
اذا لجأ فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة في الواوية ويفهم من نفي الوجوب الجواز و
خرج باشتراط التصدير نحو هووي ونووي في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها **فصل** في عكس
ذلك وهو ابدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على وزن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة
بعد الفه وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة نحو المرائي والمرائي فان
الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر الميم من الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال العروض
فيه على انه سمع مرايا بالابدال شذوذا كقولهم مثل المرايا وللغايا لا اطراد وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع
صحيفة وعجوزة ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة الابدال الاتية واما ما حصل فيه ما شرطنا من
وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في
ثلث مسائل وهي ان يكون لام الواحد همزة او ياء اصلية او واوا منقلبة ياء وقلبها همزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان يكون لام الواحد
واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ

فلا ابدال الا انه اذا
التقت الياءان
او الياء والواو
م

في ابدال الزاي من الهمزة

اصلها خطائی على فعائل بياء مكسورة هي ياء خطيئة فهي بعد ها همزة هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة همزة على حد الابدال المتقدم في
صحائف جمع صحيفة فصار خطائي بهمزتين الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة ياء لما ثبت من ان
الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد همزة مكسورة فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف
اذ كانوا قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيح نحو مداری جمع مدری بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء المسلة تكون مع الماشطة
تصلح بها قرون النساء وعذاری جمع عذراء وهي البكر في المداری والعذاری بكسر الراء فيهما قال امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذاری
مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداری في مثنى ومرسل ففتح الراء فيهما فاذا فعل ذلك في
ما لامه راء وهو حرف صحيح ففعل ذلك الفتح هنا فيما لامه غير صحيح اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل
بخلافه والعرض بيان كثرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف
لكونهما من مخرج واحد وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلث الفات وذلك مستكره فابدلت الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها
فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها ابدال الياء همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى فتحة ورابعها قلب
الياء الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل الى ان ياء الواحد لا تبدل في هذا
همزة لئلا يلزم اجتماع الهمزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يفعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء الفا ثم
قلب الالف ياء وعرض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع من كلامهم اللهم اغفر خطائي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية
البتة ومثال ما لامه ياء اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة
كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة فصار قضاءي ثم قلبت الياء الفا فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم قلبت الهمزة المتوسطة
بين الالفين ياء لرجوعها الى الثلث فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال الياء الاولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث
قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان اصلها مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر اومن المطو وهو المد سمي بها لانها تمطو في السير اي تمد اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون
ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيد وميت اذ قيل فيهما سيود وميوت فقلبت الواو ياء
وادغام الياء في الياء وجمعها مطايا واصلها مطايو بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار مطائي
ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو
ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم ترجع الى اصلها لان
الواو اثقل من الياء ولانها لما اعلت في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة في الواحد هراوة وهي العصا وجمعها هراوى
اصلها هرائو بواوين وذلك انا قلبنا الالف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلنا الواو ياء
لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي ثم انقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين الفين
ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل الجمع الواحد فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث
قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف
كقوله حتى ازروا المنائيا والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائي
بهمزتين والقياس خطايا اي هذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف واوا فلا يقتضيه القياس نحو هداوى وهذا واو القياس هدايا
الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل منهما ابدا هو
الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلها ثلثة احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون
الاولى متحركة والثانية ساكنة او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او يكونا متحركتين ويمتنع ان يكونا ساكنين معا فان كانت
الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او واوا او ياء من جنس حركة الاولى كراهة اجتماع الهمزتين مع
عسر النطق بالثانية الساكنة فتبدل الفا بعد الفتحة نحو آمنت فالاصل أأمنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها و
انفتاح ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية قول عائشة وكان يعني النبي صلعم يأمرني اذا حضت ان اتزر وهو بهمزة مفتوحة فالف مطرزة
وعام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالف مهموزة وتاء مشددة ولا وجه له في العربية لانه فعل مضارع ووزنه افتعل بكسر العين مشتق من الازار
ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وادغام التاء في التاء ... وائتزر

وامثلة من الآذان والامانة والاهل بقلب الهمزة الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع
كاتكل وانه جائز في الماضي جائز في المضارع وفي حديث فليتزر وان كان قصيرا فليتزر به رواه مالك في الموطأ بهذا اللفظ في جميع الروايات ويجب
ان تبدل الهمزة الثانية ياء بعد الكسرة نحو ايمان اصله ائمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
وشذ قراءة بعضهم وهو الاعمش راوي ابي بكر صاحب عاصم ائمة بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ ائت بهمزتين نقله عنه ابن الانباري
في كتاب الوقف والابتداء وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منها ساكنة انتهى وتبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو
اوتمن بالبناء للمفعول اصله اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها واجاز الفارسي ان
يبتدأ اؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري في كتاب الوقف والابتداء ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منها
ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته ان يبتدأ ائت بقران بهمزتين لا في اؤتمن وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية
متحركة وهو النوع الثاني ولا يكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان كانتا في
موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سأال بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال
ولآل ورآس بفتح اولهما وتشديد ثانيهما على فعال للنسب لبايع اللؤلؤ والرؤس وان كانتا في موضع اللام ابدلت الثانية ياء مطلقا
سواء كانت طرفا ام غير طرف فتقول في بناء مثل قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرأ قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون
الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها
بحيث تصير مع التي بعدها كالشيء الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأال قال الشارح وتقول في بناء
مثال سفرجل منه اي من قرأ قرأيا بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية ياء لانها
في موضع اللام وصحت الاولى والثانية قال المرادي وان كانتا متحركتين وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثانية مكسورة
ابدلت الثانية في الصورتين ياء مطلقا سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لا يجوز ابدالها واوا لان الواو الاخيرة لو كانت اصلية
وولي كسرة او ضمة لقلبت ياء اذا كانت ثالثة فصاعدا وكذا تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا لما يمكن بقاؤه
لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء وان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة ابدلت واوا مطلقا سواء انضم ما قبلها او انفتح او انكسر
وان كانت الثانية مفتوحة فان انفتح ما قبلها او انضم ابدلت واوا فيهما وان انكسر ما قبلها ابدلت ياء والحاصل ان الهمزتين المتحركتين
لا تخلو اما ان يكون في الطرف او لا فالاول ثلثة انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع قائمة من
ضرب ثلثة احوال الاولى في ثلثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع انواعها وغير المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد
كسرة والمكسورة بعد فتحة او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة وامثلة
المتطرفة بعد فتحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن فتقول قرأأ وقرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية
ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فيصير قرأي في نحو الاول وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم ان كان قبل الياء فتحة كما في المثال الاول
فان الياء تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان الياء تحذف حركتها للاستثقال
ويعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان ما قبلها ضمة كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب ثم تعل اعلال الثاني
ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة ان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح
الهمزة او كسرها او ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو فتح الهمزة اءمم بهمزتين مفتوحة فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة و
كسر الباء ثم تنقل حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة قبلها ليتمكن من ادغامها في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم تبدل الهمزة الثانية
المنقول اليها كسرة الميم ياء لما تقدم من ان المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء وكذا تفعل في الباقي فتقول في بناء مثل اصبع بكسر الهمزة
والباء من ام ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذا اجتماعهما مقتض
للادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر الباء من ام اؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى
الى الهمزة الساكنة قبلها توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب في ما قرأه ابن عامر والكوفيين كعاصم وحمزة و
الكسائي وخلف الاحمر والاعمش ائمة جمع امام بالتحقيق من غير ابدال فيما يوقف عنده ولا يتجاوز وقيل انه تقلب الهمزة ياء فان قلت كان
القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآدم جمعا قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي
الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة

اوب بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الباء الموحدة وعلى مرعى وان تبني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وسكون الباء او ان تبني
من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل فتقول او بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة فيه في
الاقسام الثلاثة وصار ذكو اوب مستدركا فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر اوب واصل الاول وهو اوب أأبب بهمزتين
مفتوحة فساكنة وضم الباء الاولى على وزن افلس واصل الثاني والثالث ام وام بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهن حركة
اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الآخر لاجتماعهما
ومثال المفتوحة بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله اأدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف فقلبت الثانية واوا لما تجيء ومثال المفتوحة
بعد مضمومة اويدم تصغير ادم اصله اأيدم بهمزتين مضمومة ففتوحة قلبت الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم
تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل بالجمع ادم وتصغيره مبني على انه حرفي و
اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل ومثال
المفتوحة بعد مكسورة ان تبني من ام مثال اغلى وزنا اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ايم بهمزة مكسورة ثم مفتوحة والاصل ائمم بهمزتين
مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى الى الفتحة الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية ياء وان كانت الهمزة
الاولى من الهمزتين المتحركتين همزة مضارعة للمتكلم متعديا كانا او لازما نحو ام وان كنا مضارعي امّ القوم وانّ فمن كذا جاز في
الهمزة الثانية التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم لدلالتها على معنى زائد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ءانذرتهم وذلك مطرد في خمسة افعال
رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين **فصل** في ابدال الياء من اختيها الالف والواو اما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احدهما ان ينكسر
ما قبلها كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكل تصغير هما كقولك في تصغير مصباح مصيبيح وفي تصغير مفتاح
مفيتيح فقلبت الالف في التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها الثانية ان يقع قبلها ياء التصغير كقولك في تصغير غلام غليم لان ما بعد ياء
التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا ساكنة فوجب قلبها الالف حرفا يتحرك
بعد ياء التصغير ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيد واما
ابدالها اي الياء من الواو ففي عشر مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول وذلك نحو
رضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في اسم الفاعل فقلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها
طرفا بعد كسرة واصلها رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو لانهما من الغزو والدعوة او
تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعل من الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن واكسية جمع كساء وغازية اسم فاعل من الغزو وعريقية و
رتيقية في تصغير عرقوة وترقوة فقلبت الواو في الجمع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء
فيه يبنى الكلمة عليها ام لا وكان ينبغي في عريقية ان لا تقلب الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو
قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة عنفوان وشذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة
في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا اسواسية على الاصل في الاعلال ووقع للجوهري
انه جعل سواء كلمة وسية كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن بعضها والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسية سواء الوجوه كانهم ظربى عربان
بجر وبذا النخل وورنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير
في عشيشية والثانية جمع فعال على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقفيا واقبية الثالثة ان قياس الفاء اذا تكررت زائدة ان تكون العين
مكررة معها انضم كمريمريس والتكرر وحدها فقياسها ان تكون اصلا كخورنق وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع
سواء على غير الواحد كباطل واباطيل كانه جمع سوساء ووزن سوساء فعللاء كثوشاء الا فعلا لانه ورد يا سلسل ولا فوعلاء لانه وجه بالكوكب لا فعفلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل ان كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح
في الحواشي وشذ مقاتوة بقاف فعد تاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة اصله مقتو وقلبت الواو ياء لتطرفها
بعد الكسرة ثم اعل اعلال قاض فالمجيء كنا لاهلك مقتوين اي خدما وقال الزمخشري خدمة لا احسن فبنو الملوك والجبال بعمدة الملوك وكان
حق الجمع مقاتية ولا ثالثة لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع مثل مقاتوة الا حرفا لم اخبرني به ابو عبيد
وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى وتقع الواو حشوا لف التانيث المقصورة كان تبني من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا والمهديا
كان تبني من الغزو مثل اربعا فتقول اغزيا او قبل الالف والنون الزائدتين المضاعتين لا لغير التانيث كقولك في مثال ظربان بفتح القاف

فصل في ابدال الياء من الالف والواو

وكرامها

وكسر الطاء من الغزو غزيان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الف التأنيث وما ضارعها في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء
من الواو ان تقع الواو عينا لمصدر الفعل الذي اعلت عينه اي في الفعل ويكون قبلها كسرة وبعدها الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام
من مصادر الثلاثي وانقياد واعتياد من مصادر المزيد والاصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لانها لما اعلت في
فعلها الفا استثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد فاعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في
الاعلال ليجري العمل في اللفظ من وجه واحد بخلاف نحو سوار وسواك مكسر اوليهما اسمي حلين فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية و
بخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا وان كانا مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف نحو راح رواحا
لعدم الكسرة قبلها وبخلاف نحو حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما
الفا لا تقلب الواو فيهما ياء لعدم الالف بعدها وقل الاعلال اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وارزقوهم و
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قواما قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قوله نارت الظبية تنور نوارا بالنون والزاء المهملة بمعنى نفرت والقياس
نيارا لكنه جاء بالتصحيح قال العجاج انشده ابن جني وتخلطن بالتأني النوارا قال في شرح الكافية ولم يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان
تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية وحيل
وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجميع كانت في المفرد معلة بقلبها الفا
في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا ي
شترط وقوع الالف بعدها كما في ديار خلافا للرازي في مختار الصحاح وشذ حاجة وحوج والقياس حيج لان ما قبلها كسرة والواو معلة
في الواحد واما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه ان يكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض و
روض ورياض والاصل فيهما سواط وحواض ورواض لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع كانت الواو في الواحد ساكنة ضعف فتسلطت
الكسرة عليها وقوي تسلطها وجود الالف فان فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة بفتح اوله وهو العين المهملة المسن من الابل
وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد
الكسرة فصحت ولم يجر اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وشذ قولهم في جمع ثور
ثيرة بابدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور
من فعالة والاصل ثيارة فلهذا اعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عندهم انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على انه جمع
ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا
ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي وتصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال و
شذ قياسا واستعمالا قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها فابدل الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي في شرح
واما الطيال جمع طويل فيمكن ان يجعل من باب جواد وجياد كانه جمع طائل من طال اذا فاق في الطول انتهى والقماءة بالمد القصر وقيل و
الحق شذ وذا اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة في
الخيل لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض ووصفها بالصفون والجودة ليجمع
لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها
وكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو متحركة في الواحد وقيل الجياد في الاية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد
والحاصل ان الواو تصحح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامها في الواحد بالياء او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان
فعلان من الري اصله رويان اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والثاني كجمع جو
بفتح الجيم وبتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء كرهاء بالتصحيح للعين وهي الواو في
الاصل رواي وجواو ابدلت الياء والواو همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين
بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على اعلال اللام لانه
محل التغيير وكل ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت
عينا الى اخره ليس محررا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتأمله بكلامه في الخلاصة في دعوى القياس في نقل السماع مما

كلامه في التسهيل الثاني في دعوى القياس فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البنا على الغالب

القياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة العين انه لا تعتر و لا تقلب واوه يا في التسهيل على خلاف ذلك لانه قال

تبدل اليا بعد كسرة من واو وهي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى

ان فعلا تقلب واوه يا في القياس لانه لم يستند الا في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الاعلال

حيث قال والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الاعلال

من فعل مصدرا او جمعا فان تقيد المشعر بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية وشذ تصحيح ما وزنه فعل

كالحول على ان المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في غير فعال

نحو انقاد انقيادا والاصل انقوادا او اطلوفا لا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح نحو رواء وجواء المسئلة الرابعة ان يقع الواو طرفا رابعة فصاعدا لا

ما هي فيه اذ ذاك لا يعد نظيره يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في اسم او فعل تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت

بمعنى نمت باقرار الواو على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة او التضعيف قلت اعطيت وزكيت بابدال الواو يا لانها صارت رابعة وتقول

في اسم المفعول من اعطيت وزكيت اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو يا وانما ابدلت في الفعل الماضي المزيد واسم المفعول يا وان

لم تكن بعد كسرة لانهم حملوا الماضي وهو اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان ومزكيان

بكسر الطا والكاف فان كلا منهما اي من المضارع واسم الفاعل قبل اخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله كما يحملون الاصل على فرعه وسال

سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو يا مع ان المضارع وهو يتغازى

ويتداعى لا كسر قبل اخره حتى يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل عن جواب سيبويه بان الاعلال وهو قلب الواو يا ثبت في تغازى وتداعى قبل

مجيء التا في اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا اغازينا وادعينا حملا على نغازي وتداعى بكسر ما قبل الاخر ثم ما قبل مجيء التا ثم استصحب

الاعلال معها اي مع التا كاستصحابه مع تا التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو ساكنة مفردة غير مثلها

نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما يا لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف نحو

صوان وهو وعا الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع سرعة واعلواط بالعين

والطا المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلواذ شاذ لا يقاس عليه قاله في

التسهيل المسئلة السادسة ان تكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو انا ذينا السما الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا والاصل

الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما يا لاستثقال الواو والضمة وعلامة اليا بينت في الصفة تخفيفا لانها بقلبها يا

والدليل على كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل وهذا هو الاصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف نزاع عن الاصل ومعاملة معاملة

واما قول الحجاز بين المسافة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الاصل وهو الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ

وفي الاسم نحو القود بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال

على القياس فان كانت فعلى بالضم اسما اي غير صفة لم تغير لامها بابدالها يا بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لان

الاسم احف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة اذا الحزوى هيجت للعين عبرة فما الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى بحا

مهملة مضمومة فزاي ساكنة اسم موضع وقدر امنا دي بالهمزة وحذف الضم لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ

نصبه لان النكرة المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وما الهوى بمعنى

ولكونه يبعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجيء ويذهب وفي ما ذكره الموضح من ان لام فعلى اذا

كانت واوا تبدل يا في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادي انه مخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون ويبدلونها في الاسم

دون الصفة فيجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيدا بالدليل موافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفرا وعن ابن

السكيت انهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه باليا فانهم يستثقلون الواو مع ضمة اوله وليس فيه خلاف الا ان اهل الحجاز

الجهور الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا المسئلة السابعة ان يلتقي هي اي الواو واليا ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن

متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو وتقدمت الواو وتاخرت لانها اثقل من اليا فعند ذلك لا تخفيف

ما امكن ويجب ح اي حين اذ قلبت الواو يا ادغام اليا المنقلبة عن الواو في اليا السالمة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه اليا على

الواو سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود يسوو وماتت يموت على احد المذهبين ووزنهما عند المحققين من اهل البصرة فيعل

بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بكسر العين
وهذا ضعيف لان المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه نوع على انفراده فيجوز ان يكون هذا البناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل
منه بفعلة كقضاة ورماة وكان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء ولي بالتشديد مصدر
لويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانتا اي الواو
والياء من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد بتقديم الياء على الواو وكان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا
نحو طويل بتحريك الواو بالكسر وعيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات جوازا وهو ثلثة المبدلة عن الف نحو سوير والمبدل
عن ياء كما اذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل عن همزة نحو روية بضم الراء وفتح الياء المثناة
تحت مخففة من روية بالهمزة فجميع ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف ايام مخففا ايم وهو مثال ابلم من الاوم
ابدلت الهمزة الثانية واوا للانضمام التي قبلها فصار اويم وهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الابدال
والادغام واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان العروض الذي يجوز الابدال انما هو العروض الجائز لا الواجب او
كان السابق منهما عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه سكن للتخفيف كما يقال في علم بكسر اللام علم
بسكونها واجاز بعضهم في بالادغام بعد القلب وشذ مما ذكرنا ثلثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم ان كنتم للرؤيا تعبرون
بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح الكافية
وحكى بعضهم اطراده على لغة ونوع صحح مع استيفائه الشروط نحو ضيون بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما
بدغم لانه اسم وليس على وجه الفعل قال الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على وزن افعل لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل فيه
شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعوى بفتح الواو الكلب عوية بنح ورجا بالجيم والمد ابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وانما لم
يدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوى الكلب
عوة والقياس عية وهو بضم النون والهاء ونشد بدل الواو عن المنكر والقياس نهي لان اصله نهوي لانه مفعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر
على فواعل من تحرك الواو نحو جدول وقد جداول واسود اسم للحية واساود الاعلال والتصحيح على الطرد فتقول في تصغير جدول واسود
جديول واسيود بالتصحيح وجديل واسيد بالاعلال اما الاعلال وهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس واما التصحيح فلانه جرى
هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد من ياء التصغير والف التكسير جيء به لمعنى فلو كان اسود صفة تعين فيه الاعلال لانه لم يجمع
على اساود قال الشارح واحترز بقوله من تحرك الواو نحو عجوز وعمود فانهما وان كسرا على فعائل فالاعلال واجب في مصغرهما نحو عجيز
عميد ولا يجوز التصحيح في الزيادة قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قال ابن اياز المسئلة الثامنة عشر ان تكون الواو
لام مفعول الفعل الذي ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه وهو مرضي والثاني نحو قوي على
زيد وهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لام قلبت لامه ياء حملا للاسم على الفعل فانه
انما وجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الاخر مكسور فصار مرضويا ومقويا فاجتمعت فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل
مرجوحا فان كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو والاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فادغمت
الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا
فاصله معدوا معدوو وعرس الرجل زوجته ومليكة بالتصغير اسمها وانشد المازني معدوا بالتصحيح وانشده غيره بالاعلال ولى
جوازهما اشار الناظم بقوله وصحح المفعول في نحو عدا واعلل ان لم تتحر اجودا فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل
المفعول والتصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة عشر ان تكون الواو لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصي دعصي ففا
وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء ثم اعلت الاولى بالقلب ياء والادغام
وكسر ما قبل الياء للتصحيح والتصحيح شاذ قالوا ابو واخو جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نحو بالحاء المهملة جمعا لنحو وهو الجهة حكى ذلك
عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونحو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر
وجمعه بهو حكاه ابو حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها ابوو واخوو ونحوو ونجوو وبهوو
بواوين ادغمت الاولى في الثانية فان كان مفردا وجب التصحيح نحو عتا عتوا كبيرا الا يريدون علوا في الارض وتقول نما المال

نموا اذا زاد وسما يسمو سموا اذا علا وجميع هذه الامثلة مصادر مفردة مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو و
نموو وسموو بواوين دعمت ولا قلبا في التاسعة وقد يعل بقلب الواو الاخيرة يا واعلال كاعلال عطي نحو عتى الشيخ عتيا اذا كبر وقسا
قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذو وجهين جا المفعول من ذي الواو لام جمع او فرد يعن الا ان
الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته المسئلة العاشرة ان يكون الواو عينا لفعل بضم الفا وتشديد العين حال كونه
جمعا صحيح اللام كصيم جمع صايم ونيم جمع نايم وغيبها فان واصلها صوم ونوم فاجتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات
مع ثقل الجمع فعدل الى التخفيف بقلب الواوين يايين لان اليايين اخف من الواوين والاكثر فيه التصحيح على الاصل تقول صوم ونوم والكثير
الشايع لا اعلال واليه يشير قول الناظم وشاع صوم نيم في نوم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال
اللام كشوى وغوى باعجام اولهما وضمه وتشديد ثانيهما جمع شاو وغاو واسمي فاعل من شوى وغوى يغوى والافصح في الماضي فتح
الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوى وغوى فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لها
لالتقا الساكنين فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى اعلالين وذلك مستكره عندهم او فصلت من العين عطف على قوله اعلت
اي ويجب التصحيح ان فصلت اللام من العين بالف نحو صوام وقوام لبعدها اي العين ح اي حين اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو
ابو النجم الكلابي الا طرقتنا مية بنة منذر فما ارق النيام الا كلامها والعين عين النوام بالتصحيح واليه اشار الناظم بقوله ونحو نيام شذوذه
نمي اي رفع **فصل** في ابدال الواو من اختيها الالف والياء اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سوا كان في
فعل واسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلها قبل البنا للمفعول بايع وضارب فلما بنيتها للمفعول ضممت اولها
فعند بقا الالف تعذر لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة حركة ما قبلها وفي التنزيل ما وودي
عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب انه لم يكن الالف ثانية منقلبة عن واو او يا نحو ناب وهو السن فانها ح ترجع الى اصلها وهي اليا فتقول
نييب واما ابدالها اي الواو من اليا ففي اربع مسائل احديها ان تكون اليا ساكنة مفردة غير مثلها في غير جمع سوا كانت في اسم و
فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من ايقن وايسر ابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني
نحو يوقن ويوسر ويجب سلامتها من الابدال ان تحركت لانها تتحصن بالحركة عن الابدال نحو هيام بضم الها وتخفيف اليا قال الجوهري
هو اشد العطش والهيام كالجنون من العشق والهيام ذا ياخذ الابل فتهيم في الارض ولا ترعى او ادغمت اليا في مثلها كحيض جمع حايض فلا
تبدل اليا فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز ان يجمع بين ساكنين اذا كان
الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان اللين للحرف الاول واشتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على
قلبها واوا وهذا المثال خارج ايضا بقوله في غير جمع والمثال الجيد ان يبني من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا او كانت اليا
المفردة في جمع ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة قبل اليا المفردة في الجمع كسرة لثقل الضمة واليا والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما
بيض جمع ابيض وبيضا في جمع افعل وفعلا او غيرهما كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل والعايط بالمهملة من النوق التي لا تحمل
ويجمع على عيط وعوط المسئلة الثانية ان تقع اليا بعد ضمة وهي لام لفعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجبت من عقله و
قضايه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي احكمه والقضا الحكم والاصل نهى وقضي من نهيت وقضيت فابدلت اليا فيهما
واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتا التانيث بنيت الكلمة عليها من اول الامر ولم يسبق لها حذف كان يبني من الرمي اسما مختوما
بالتا مثل مقدرة بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف
ما اذا دخلت التا بعد بنا الكلمة فيجب ح قلب الضمة كسرة لتسلم اليا نحو توانى توانية فان اصله قبل دخول التا توانيا بالضم نحو التوزن
لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا بضم السين فابدلت ضمته اي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم طرات
التا لافادة الوحدة بعد الاعلال ويعني الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها و
ابدال اليا واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في اخره واو قبلها ضمة لا ذنه لان التا العارضة في حكم الانفصال لا يعتد بها او لام
اسم مختوم بالالف والنون الزايدتين كان يبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم البا الموحدة اسم الموضع الذي
يقول فيه خلف الابن الاحمر بل عتيم بن ابي مقبل عين الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلي الملوان وهما الليل والنهار فانك تقول
رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة وكذلك ان تقول اذا بنيت من الغزو مثل ظربان بكسر الظا المعجمة وكذلك
قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا عضا كرضي ومقتضى هذا ان يقلب في مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقال في مثال عضد

في ابدال الواو والياء من الالف

الرمي موي لانه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم وكذا يجب ان يقوى رميا باعلال
الحركة دون الحرف قال الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة
بمعنى المثل يقال لك شرواه اى مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة الفوقانية والاصل تقيى وشريى وفتيى
لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالاعلال لانه اخف من الصفة فكان احمل للثقل
قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وشذ سعيا اسم المكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقر الوحشية انتهى كلامهما
في الشرحين المذكورين وفيه نظر اما الاول وهو سعيا فلانه علم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان واستصحب
التصحيح بعد جعله اسما كما قاله الفارسي واما الثاني وهو ريا من الرى فقال النحويون سيبويه وغيره هو صفة غلبت عليها الاسمية وليس
بنادر لانه الاصل اذ يحتمل رابية مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا
للتخفيف كذا تعقبوه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال فاني قرات بخط حاشية هنا ابدلت
الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب وسئل لم سمى بذلك النقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواه ضبط بعضهم فقال الاصمعي
يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قال الرابع المسئلة
الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى طيب مصدر لطاب يطيب او اسما للجنة بالجيم او منه شجرة
طوبى او صفة جارية مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف واتلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى والكوسى والخورى بالخاء
المعجمة والراء المهملة مؤنثات الاطيب والاكيس والاخير اسما تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة
افاكل والاصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت فعلى بالضم صفة محضة اى
جارية على موصوف وجب قلب ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا كلمتان قسمة ضيزى بالضاد
والزاى المعجمتين اى جائرة بالجيم والراء المهملة من قولهم ضاز حقه يضيزه اذا بخسه حقه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى بالحاء المهملة
اى يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيته اذا حرك منكبيه فاصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في
جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان يكن عينا لفعلى وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه يجوز
في عين فعلى صفة ان تسلم الضمة فتقلب الواو ياء او ان تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء من القلب فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى
والخورى والخيرى تردد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى وفيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه واتباعه من
وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا باحدهما اتفاقا لو انقلبت يا فعلى اسما او كطوبى و
كوسى ولا تنقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثاني انهم ذكروا ان فعلى افعل في باب الاسماء
لكون لها حكم الاسماء في اقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين ونص على ان الوجهين مسموع
من العرب قال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا الا فعلى افعل **فصل** في ابدال الالف من اختيها الواو والياء في الاسماء والافعال فذلك
الابدال مشروط بعشرة شروط ذكرها في النظم الاول ان يتحركا اى الياء والواو واليه الاشارة بقوله بتحرك فلذلك الشرط وهو التحرك
صحتا في القول والبيع مصدرى قال وباع لسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله اصل فلذلك الشرط
وهو اصالة الحركة صحتا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما خالكين لهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة
بعدها الام اسم للضبع وتوءم بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان
ولم يعتل لعروض الحركة والشرط الثالث ان ينفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صحتا في العوض والحيل والسولان
لكسرة في الاوليين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل اى في كلمتهما
ولذلك صحتا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في كلمة والواو والياء في كلمة اخرى والشرط الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانا عينين
وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي ان سكن كفا اعلال غير اللام وهي لا يكف اعلالها
بساكن غير الف او ياء التشديد فيها قد الف ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخورنق اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو
في بيان والياء في طويل والراء في خورنق وصحت اللام في رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في الاسماء لسكون الالف وعلوى وفتوى
لسكون ولى ياء النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف لاجتمع ساكنان فيجب حذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد واما نحو فتيان

وعصوان فمحمول عليه واما نحو علوى وفتوى فلا تبدل واوه الفا لانه يؤدى الى التسلسل لان يا النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان
تحرك الواو وانفتاح ما قبلها الفا لكنا الانزال فى قلب الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين فى قال وباع من الافعال وفى باب من الاسما
لتحرك ما بعدهما واعلت اللام فى غزا ودعا من الواوى ورمى وبكى من اليائى اذ ليس بعدهما الف ولا يا مشددة وكذلك تعل اذا وليت عين
الالف واليا المشددة من السواكن كما فى يخشون ويمحون واصلها يخشيون ويمحوون فقلبتا الى اليا فى يخشون والواو فى
يمحون الفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا اى الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من نحو يمحون بالواو
المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية ولم يثبت لغة الا ان يقرا باليا للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احديهما اى
الواو واليا عينا لفعل بكسر العين الذى الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات المحمودة وعور فهو اعور من الصفات
المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على افعل من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف و
الشرط السابع ان لا يكون احدى الواو واليا عينا لمصدر هذا الفعل الذى الوصف منه على افعل كما تحيف بفتحتين وهو ضمور البطن و
دقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد احد العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلاء ذا افعل كاعيد واحولا
وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل الموافقة له فى المعنى فى اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول فحمل المصدر
على فعله والشرط الثامن ان لا يكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل اى التشارك فى الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا
بالجيم من المجاورة واشتوروا بالشين المعجمة من المشاورة لان حركة اليا فى حكم السكون فانه فى معنى تجاوروا وتشاوروا فلم يبدل
على التفاعل وجب على الافتعال مطلقا نحو اختان من خان واجتاز من جاز فاما اليا فلا تشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل فيها
من الالف فى المخرج ولهذا اعلت فى استافوا مع ان معناه تسايفوا اى تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف من الواو فكانت احق بالاعلال
منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبن تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا تكون احدهما
اى الواو واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما كذلك اى متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صححت
الاولى واعلت الثانية نحو الحيا والهوا والحوايا بالحا المهملة المفتوحة مصدر حوى اذا اسود والاصل فيهن الحيى والهوى والحوو لانه من
الحوة وهى سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالى اعلالان اعلال
العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احديهما لالتقا الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير
الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على اعلال اللام لان محل التغيير الطرف فالعين محصنة بوقوعها حشوا والى ذلك اشار
الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد
يحق نحو اية فى اسهل الاقوال لشاهدها ان اصلها ايية بفتح اليا الاولى كقصبة فالقياس فى اعلالها اياة فصح العين وتعل اللام
لكن عكسوا شذوذا فاعلوا اليا الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثانى ان اصلها ايية بسكون العين
كحية فاعلت بقلب اليا الاولى الفا اكتفا بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها قاله الفرا وعزى لسيبويه واختاره ابن
مالك وقال فى التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اختزال شطر العلة واذا كانوا قد يعلون اعلالا فيما لم يجتمع فيه يا ان نحو
طائى وسمع للهم تقبل تابى فيما اجتمع فيه يا ان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها ايية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالى
يائين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره فى الحذف بالة الاصل بالية قاله الكسائى ورد بانه كان يلزم قلب
اليا همزة لوقوعها بعد الف زائدة فى قولهم اى الرابع ان اصلها ايية بكسر اليا الاولى كنبقة فقلبت اليا الاولى الفا ورد بانه كان يلزم
يجوز فيه الفك والادغام كحيى وحى الخامس ان اصلها ايية كقصبة كالاول الا انه اعلت الثانية على القياس فصارت اياة كحياة ونواة
ثم قدمت اللام الى موضع العين فوزنها فلعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال قلنا اسهل منه وهو قول بعضهم
انها فعلة كنبقة فان الاعلال فى الاولى بقلبها الفا وهو على القياس لانها متحركة وقبلها مفتوح واعلال الثانية يمتنع لعدم انفتاح
ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح اليا او ايية بسكونها او ايية على فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلثة محذور اما على
القول بان اصلها ايية بفتح اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الاول دون الثانى وهو شاذ كما تقدم واما القول بان اصلها ايية
بسكون اليا الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو اليا الاولى بقلبها الفا والقاعدة ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها و
انفتاح ما قبلها ولم يوجد الا احدهما واما على القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهى اليا الاولى لغير موجب لحذفها
القول الاول هو ان اصلها ايية كنبقة سالم من ذلك وقد يلزم على هذا القول الاول شئ لغيره وهو تقديم الاعلال وهو قلب اليا الاولى الفا

على الادغام

بوجب قلبها

بضم اليا الاولى كنبقة نقلب العين الفا ورد بانه كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها ايية

على الادغام وهو ادغام اليا في اليا وذلك لانه لما اجتمع فيه موجب الاعلال وهو تحرك اليا الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام
وهو اجتماع المثلين الساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعرف ان العكس هو تقديم الادغام على الاعلال بدليل ابدال الهمزة
يا لا الفا في ائمة وجه الدلالة من ذلك ان ابدال الهمزة يا انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجل حركة الميم الاولى للساكن قبلها
الى الهمزة الثانية قلبت يا مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وانما قلبت يا لانها من جنس الكسرة فلو بدئ بالاعلال لابدلت الهمزة الثانية
الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها يا بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال
لانهم اذا كانوا يقدمون ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب الاولى وفي شرح
الشافية للجاربردي واما لم يجئ الادغام في باب قوي مع حصول شرطه وهو ولانا الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان
سبب الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رضي وجواز الفك في حيي انتهى و
محصل بعضهم هنا انه قال اذا اجتمع موجب الاعلال والادغام فلا يخلو اما ان يكون في العين او في اللام فان كان في العين او في اللام
قدم موجب الادغام وان كان في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في
العين والشرط العاشر ان لا يكون احد الواو واليا عينا لما اخره زيادة تختص بالاسما كالالف والنون والف التانيث واليه اشار
الناظم بقوله وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك صحتا اي الواو واليا في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشي
اذا طاف به والهيمان مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصورى بفتح الصاد المهملة والواو والرا المهملة اسم واد او ما
الصنعا وقال المرادي اسم ما وخالفه صاحب الصحاح والقاموس في الحيدى بفتح الحا المهملة واليا المثناة التحتانية والدال المهملة اسم لمايد
حمار حيدى اي يحيد لغير ظله للنشاط لان الاسم بزيادة الالف والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل
وشذ الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد ان القياس فيما كان مختوما
بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران لا شذوذ فيهما وان تصحيح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا يخرجان الاسم
عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقيان في التصغير ولم يجد فاو ميلا يا
صح انزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير صح العين في بعض المواضع كالجولان اذا العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش
الى ان تصحيح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا يقاس عليه لان هذه الالف في اخر الاسم لفظا كالف ان تصلت بفعل دالة على
التثنية نحو رميا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورته عند تمامه مذهب سيبويه وابن عصفور تصحيح هذا النوع قياسا لان الف التانيث مختصة بالاسم
فهي كالالف والنون في الموتان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع مثل على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى
وباعى وعلى قول سيبويه قولى وبيعى لان تصحيح نحو صورى عنده قياس **فصل في ابدال التا المثناة فوق من الواو واليا المثناة**
تحتا اذا كانت الواو واليا فاء للافتعال غير مبدلتين من همزة ابدلت فا الافتعال تا مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التا
المنقلبة في تا الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق
بحرف اللين الساكن مع تا الافتعال لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل اتعد اي قبل الوصل والوعد فانهما واولان لانهما من الوصل
والوعد واصلهما اوتصل واوتعد فقلبت الواو تا مثناة فوقانية وادغمت في تا الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو يا
مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت يا ولم تقلب لزم قلبها تا في هذه اللغة فالاولى الاكتفا باعلال واحد ذكره
ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لانه لو قلبت الواو يا تحتانية لا يجوز قلب اليا التحتانية تا فوقانية لعدم ثبوته كما في اليا المنقلبة عن الهمزة
لان الهمزة لا تبدل بالتا ثم حذف الواو والنون اصله ايتسر فقلبوه يا لانه من اليسر قلبت يا وه تا وادغمت في تا الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون بن قيس يهجو علقمة بن علاثة فان تتعدني اتعد بمثلها وسوف ازيد الباقيات
القوارضا اصل تتعدني وانتعد توتعدني واوتعد لهما من الوعد ابدلت الواو تا وادغمت في التا والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة
المؤذية وقال طرفة بن العبد فان القوافي يتلجن موالجا تضايق عنها ان تولجها الابر اصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول
ابدلت الواو تا وادغمت في التا المثناة والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط ولذلك اشار الناظم
بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا بهذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة ما
قبلها فيقولون ايتعد وياتعد وموتعد وموتسر ايتسار وقيدنا الواو واليا بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا
من نحو ايتمن ائتمانا وايتزر وهو المراد بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ايتكلا وتقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة يا تحتانية ولا يجوز ابدال اليا التحتانية

تا فوقانية وادغامها في التا لان هذه اليا التحتانية بدل من همزة وليست باصلية وقول من قال اتزر من ايزر خطا قال التفتازاني
وشذ قولهم في افتعل من الاكل اتكل بتشديد التا فوقانية واليه اشار الناظم بقوله وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا وجعله في التسهيل
قليلا فقال وقد يبدل اوى بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي اليا قول بعضهم اتزر
انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ لوجب ان يقال ايتخذ بغير ادغام قال التفتازاني وانما
التا اصل وهو من تخذ بمعنى اتخذ كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان اتخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه لغة وهي وخذ بالواو
فالتا ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكى عن البغداديين انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا
اتزر واتمن واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا فليتزر كذا في جميع روايات الموطا
وقد تقدم **فصل في ابدال الطا** ابدل وجوبا من تا الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طا او ظا وتسمى هذه الحروف الاربعة
حروف الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت بين اللسان وما حاذاه من الحنك الاعلى وعدل عن قول غيره
الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها لان المطبق انما هو اللسان واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تا الافتعال اثر
المطبق طا لاستثقال اجتماع التا مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التا من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلا
من مخرج مطبق واختير الطا لكونها من مخرج التا والى ذلك اشار الناظم بقوله طاتا افتعال رد اثر مطبق بقولك في افتعل من الصبر اصطبر
واصله اصتبر قلبت التا طا ولا تدغم الصاد في الطا لان الصاد صفير وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي
واذا ابدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه
حدثنا هرون ان بعضهم قرا ان يصلحا بينهما يريد اصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التا طا ولا تدغم الضاد في
الطا لان الضاد المعجمة فيها استطالة فادغامها في غيرها يفوت استطالتها وجا قليلا اضجع واضرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام
قال التفتازاني هذا عكس الادغام فعل ذلك رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطا المهملة اطهر والاصل اطتهر ابدلت التا
طا ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاآن في كلمة واحدة اولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم بمعجمة فمهملة
والاصل اظتلم ابدلت التا طا ثم لك ثلثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو ظا معجمة طا مهملة من جنس الثاني
على القياس مع عكسه وهو ابدال الثاني وهو الطا المهملة ظا معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلثة اوجه وقد روى
بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح هرم بن سنان المري هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم روى فيطلم
بتشديد المهملة فيظلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قال الجيلي والمعنى ان هرما
هو الجواد الذي يعطيك عطاه عفوا اي سهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبنا للمجهول اي يطلب منه في غير موضع
الطلب فيظلم فيتحمل ذلك من سائله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي
فصل في ابدال الدال المهملة من تا الافتعال الذي فاؤه دال او ذال او زاي لاستثقال مجي التا بعدها فتقول في افتعل من دان ادين
ادان ثم تدغم الدال في الدال لما ذكرنا في الاظهر من ان اجتماع المثلين في كلمة واحدة اولهما ساكن يوجب الادغام ومن زجر اي منع
ازدجر والاصل ازتجر قلبت التا دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حروف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب
الدال زايا نحو ازجر ضعيف ومن ذكر اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة ويدغم عكس
القياس فتقول اذكر بتشديد المعجمة وقد قرا شاذا فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذكر بالدال المعجمة بقلب
المهملة اليها وادكر بالمهملة بقلب المعجمة اليها **فصل في ابدال الميم** ابدل الميم وجوبا من الواو في فم واصله فوه بدليل
تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشيا الى اصولها حذفوا الها لخفائها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونهما من مخرجها فان اضيف
الى ظاهر او مضمر رجع به الى اصله وهو الواو فقيل فوزيد وفوك لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما ابقي الابدال مع الاضافة
الى المظهر والمضمر نحو قوله لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك وقوله يصبح ظمآنا وفي البحر فمه وزعم الفارسي ان الميم
لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم وابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سوا كانتا في كلمة او في
كلمتين فالاول نحو انبعث اشقيها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلبهما النون اذا كان
مسكنا وانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لين النون وغنتها
لشدة البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من مخرج البا وكالنون في الغنة وابدلت الميم من النون في نحو قوله

وطاتا افتعال رد اثر مطبق

د هود وتربا هال ذات المنطق النمنام وكفل المخضب البنام اراد بالهال الفرخ محذوف التاء لانه علم المرأة والمنطق النطق والنمنام
النمنمة والبنام الاصابع واصله البنان فابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم تبقها بالموحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من
الميم في قولهم في صفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتاء الفوقانية والنون واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا آخر الابدال وحاصل ما ذكر
ان الهمزة تبدل من ثلثة احرف وهي الالف والواو والياء والياء تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والالف والواو تبدل من ثلثة احرف
وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل من ثلثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل
من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر **هذا باب نقل**
حركة المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسائل احديها ان يكون الحرف
المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الاربع ان تبقى الحرف المعتل ان جانس الحركة المنقول منه بان كان واوا والحركة المنقولة
ضمة او ياء والحركة المنقولة كسرة نحو يقول ويبيع اصلهما يقول بسكون القاف وضم الواو مثل يقتل ويبيع بسكون الموحدة وكسر الياء
مثل يضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء الى الساكن الصحيح
قبلهما وهما القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس
الضمة والياء تجانس الكسرة ويجب ان تقلب الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف
ويخيف مضارع اخاف اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون الخاء وكسر الواو كيكرم نقلت حركة الواو
وهي الفتحة في الاول والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلبت الواو في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
الان وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن صح انقل التحريك
من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوق وبين بتشديد الواو والياء اما نحو بايع وطاوع
فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوق وبين فلانه لو نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء لوجب قلبهما الفا
لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلت عوق وبين وان حذف الثاني قلت عاق وبان فلما كان الاعلال
يؤدي الى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح وكان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به في الياء وما اقومه واقوم به
في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من نحو الاسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من
غيره واقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال لئلا يلتبس مثال بمثال لان ابيض لو نقلت الفا
يصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة
وكذلك يلتبس سود بساد من السيادة وكان معتل اللام نحو اهوى واحيى فلا يعل لئلا يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى
استثناء هذه الثلثة اشار الناظم بقوله ما لم يكن فعل تعجب ولا كابيض او اهوى بلام علل المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه
دون زيادته او في زيادته دون وزنه فالاول وهو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال
مقوم بفتح الميم وسكون القاف على مثال المذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا الواو الفا لتحركها
الاصلي وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة دون الوزن نحو ان تبني من القول او البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء الفوقانية
وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبهمزة بعد اللام الذي هو جلد الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين متواليتين
بعدهما ياء تحتانية ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقول كذلك
تقيل بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه
نقلت كسرة الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب واعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع و
تقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لان في اولهما التاء ولان فعلا لا يكسر الاول والثالث من الابنية المختصة بالاسماء فان اشبه في
الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح ليمتاز عن الفعل فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفين فانهما اشبها
اكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا لقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو ان يقال وجدنا
من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فانما
الى جوابه بقوله واما نحو يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا الا انه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان
عند من لم يصرفه فان وزنه افعل اعل في حالة الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب والثاني وهو المباين في

حركة عين الياء الى ما قبلها لانقلبت

دون وزنه

الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف المضارعة لقلته وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة واللفظ له وكان حقا نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسماء مشبه لتعلم اي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون آلة وصنفه مقصود للمبالغة كمعطار للكثير العطر فسوى بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث البحث انه لو صح ما قاله الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال تحلى لانه يكون مشبها لتحسب وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادة التاء واللازم باطل فالملزوم مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال كان لازما لما ذكر الناظم وابنه من زيادته خاصة بالاسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة فقط دون غيرهم ويحكى ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط زاد هما انه مقصور منه كما نحا اليه الخليل قال سيبويه سئلته يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لان مفعلا انما هو مفعال لانهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمت لما زعم الخليل من انها مقصورة من مفعال انتهى وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض بمثال تحلى لانه ليس مبنيا على مفعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تبنع ويقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يعل حملا على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون في المحذوف منهما والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول الاستثقال بها واليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوف بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء اللازم عوضا عن الالف المحذوفة ثم قلنا انها الاولى والثانية ولكن المعهود في التاء انها انما تعوض من الاصول وهذا يقوي ما ذهب اليه الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد تحذف التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه اراء واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلوة والاصل اقامة الصلوة فحذفت التاء لاجل الاضافة فهي مثل ولمشاكلة وايتاء الزكوة والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله والف الافعال واستفعال ازل لذا الاعلال والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل بالحذف والنقل ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدى الواوين لالتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زائدة وقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان المحذوف هو عين الكلمة لان العين كثيرا ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى ويجب ايضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فيلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش ويظهر اثر الخلاف في الميزان فوزنه على الاول مفعل وعلى الثاني مفول ومثال اليائي مبيع ومدين اصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا تنقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولى لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لعدم مفعل في كلامهم الا مكرما ومعونا فتعدت ضمة الواو الى ما قبلها والعلامة انما هي الميم بدليل ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو فان قيل اذا اجتمع الزائد والاصلي فالمحذوف هو الاصلي كالباء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم تصحح اليائي دون الواوي لان الياء اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة مطيوبة وكان القياس ان يقال مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال العباس بن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون وكان القياس ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين فانا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو

سمع ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اى مبلول وفرس مقوود من قاد يقود وقول مقوود من قال والى هذه الجملة اشار الناظم بقوله وما من الافعال من الحذف ومن نقل مفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر تصحيح ذى الواو وفى ذى اليا استمر

هذا باب الحذف

وفيه ثلث مسائل احدها يتعلق بالحرف الزائد وذلك ان الفعل على وزن افعل فان الهمزة تحذف فى امثلة مضارعه ومثالى صيغة اعنى وصفى الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هى حروف المعانى زيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو اكرم ثم حملوا بقية اخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم ونكرم ونكرم ويكرم ومكرم بكسر الرا ومكرم بفتحها واصلها اكرم ونؤكرم ويأكرم وتأكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر فى مضارع وبنيتى متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسى فانه اهل لان يؤكرما فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفا الفعل وهى المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف وفى كعدة ذاك اطرد وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واويا لفا مفتوح العين فى الماضى مكسورها فى المضارع فانه يحذف فى امثلة المضارع الاربعة وفى الامر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفا وسكون العين ويجب فى المصدر تعويض الها من المحذوف تقول فى المضارع الغايب يعد والاصل يوعد حذفت فاؤه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين يا مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى اليا اخواتها وهى نعد وتعد واعد وامره ومصدره الكاين على فعلة بكسر الفا وسكون العين تقول عد عدة واصل عدة وعدة بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركته فانه وهى الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا تا التانيث ولذلك لا يكادان يجتمعان وللحذف الواو من المضارع ثلثة شروط احدها ان يكون اليا مفتوحة فلا يحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم يحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين كون ماضيه مكسورا وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطا ويضع ويدع ويقع لانها فى الاصل بكسر العين فى المضارع وفتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كنحو عيد مثل يقطين من وعد وللحذف الواو من فعلة بكسر الفا شرطان احدهما ان يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للارض الموحشة والثانى ان لا يكون لبيان نحو الوعدة الوقعة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجهة فاسم للمكان المتوجه اليه فهى بمعنى الجهة لا اسم مصدر المتوجه قاله المازنى والمبرد والفارسى وعلى هذا لا شذوذ فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم الى انه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازنى ايضا وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه الواو اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده وقيل وجهه ورجح الشلوبين القول بانه مصدر فقال لان وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن ان يقال فى جهة ان يقال انها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه يا لا حظ له فى هذا الحذف الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصله ييئس فحذفت اليا وبس مضارع يبس واصله ييبس وقد تترك تا المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهو ابو امية الفضل ابن عباس بن عتبة بن ابى لهب ان الخليط اجدوا البين فانجردوا واخلفوك عدا الامر الذى وعدوا قال الفرا اراد عدة الامر فحذف تا التانيث عند الاضافة شذوذا وخرجه الدنى كلثوم على انه على جمع عدوة كانه اراد نواحى الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهى المشار اليها بقول الناظم ظلت وظلت فى ظللت استعملا وقرن فى اقررن وقرن نقلا وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه يستعمل فى حال اسناده الى المضمر المتحرك على ثلثة اوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها الى الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسند الى ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقا الساكنين وظلت بكسر الفا وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهى العين بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان الثقل انما يحصل عندها اما فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مكسورة وكذلك تقول فى ظللت وظللت وظللتما وظللتم وظللتن بلا فرق وتقول ظلت لعمل بكسر الظا ظلوا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغى العكس فان الفتح جا فى القران والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وقالهم

الطلاق الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم
يرد الا في اللفظين من الثلاثي وهما مست وظلت في ظللت ومسست في لفظ ثالث من الزائد على ثلثة وهو احسست في احسن وممن
ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت
واطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور وللثلاثي ومزيده وان كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعا او امرا و
اتصل بنون النسوة جاز الوجهان الاول الاتمام وحذف العين بعد نقل حركتها الى الفا نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن
بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفا وهي القاف ولا يجوز في
نحو قلن ان ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء او في نحو يظللن ذكدا بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل فان ابن الانباري
في الارتشاف الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف فمن قرئ بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع
فلما اريد ان اجتمع مثلان اولهما مفتوح ففعل فيه ما فعل من حذف عينه ما فعل باحست وهو قليل لانه تخفيف المفتوح ولان المشهور
قرئ في المكان بالفتح اقر بالكسر واما عكسه فهو قرئ بالكسر اقر بالفتح فهي قرئت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب بعضهم الى ان قرن على
قراءة الفتح امر من قاد يقاد والى ان قرن على قراءة الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفا نحو عدن واجاد
الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بمكسورها فاجاز في اغضضن ان يقال غضن واحتج بان فك المضموم اثقل من
فك المكسور وان كان فك المفتوح قد فر منه الى الفتح في قرن المفتوح لفا ففعل ذلك بالمضموم احرى بالجواز قال ولم اره منقولا

هذا باب الادغام

للابنوي بالتصريف هو ادغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه
واصحابه والاولى عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال اصطلاحا رفع اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد
ادخال احدهما في الاخر يجب ادغام اول المثلين الساكن اولهما متحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين ها
سكت فان كان ها السكت فانه لا يدغم لان الوقف عليها منوي الثبوت وقد روي عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف
من جهة القياس والثاني ان لا يكون همزة منفصلة عن الفا نحو لم يقرا احد فان الادغام في ذلك ردي فلو كانت الهمزة منفصلة عن الفا
وجب الادغام نحو سال الثالث ان لا تكون في اخر ومبدلة من غيرها دون لزوم فان كان مدة في الاخر نحو يعطى ياسر وبدعو
واقد الثلاثة ذهب الى ان الادغام فان لم تكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزو وعدو من مفعول واغتفر ذهاب المد في
هذا النوع الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلتبس نحو اثاثا وريا في
وقف حمزة ويمتنع ان التبس نحو قوول بالبنا للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بالقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدا الا انها
نحو اوب نحو اصله وب بهمزتين مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك
اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين با
عشر شروطا احدها ان يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كطب وطب وحب والثاني كشد وملى وحب اصلهن شدد
بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين وادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في
اخر كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ايه فان
الادغام في الهمزتين ردي والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين
وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك ونحوه ولو على اخفاء الحركة واجاز الفرا ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدر
اولهما اي اول المثلين كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز ادغامه لان الادغام يستدعي
سكون اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع
جاس فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر مدغما في اول المتحركين فلو ادغم فيه الثاني ساكنا
وبطل الادغام السابق الشرط الرابع ان لا يكونا في وزن ملحق سواكان احد المثلين كقردد وهو المكان الغليظ المرتفع
مهدد علما لامراة او غيرهما اي المثلين كهيلل اي قال لا اله الا الله او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع
والملحوق فيه احد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان يقول او كلمة بها
بالعاطف على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى بها بلا الفا على لغة كنانة لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد المثلين
اسم كان ومجزا والملحق خبرها مقدما فانها اي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد وكرمهدد فان احدهما الحقهما

الباب عشر

وجب الادغام

مزيدة للالحاق بجعفر فما هيلل فان الياء مزيدة فيه للالحاق بنحو دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين
والهمزة والنون مزيدة للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في شيء من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب
مثال الملحق به والشرط الخامس والسادس والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطاء المهملة وهو
الشاخص من آثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شيء زاد في شيء او على فعل بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعب
وجدد بالجيم جمع جديد او على فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الاذن وكلل
جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهو الستر الرقيق كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية او على فعل بضم
اوله وفتح ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال وهي الطريقة في الجبل وشرط في
هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة المختتمة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن فانها يمتنع الادغام فيها
اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل
لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في الاسماء واما الثلاثة الباقية فانها باقية مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع الاظهار
يختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره
لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو خششاء العظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو ضعف قال المرادي
وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشاء اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونحو ددان من اللهو فانه موازن بصدره لفعل بضمتين
نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر دج
بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط الثلاثة الباقية من الاحد عشر هي ان لا يكون حركة ثانيهما
عارضة نحو اخصص ابي واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الاخر ثم نقلت حركة الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من
اخصص وحركة الفاء في اكفف بالكسرة لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان يائين تحتانيتين
لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تائين فوقانيتين في افتعل كاستتر واقتتل من الستر والقتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز
الادغام والفك قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرأ ايضا من حي بالادغام فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في
كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لانه مختص بالماضي دون المضارع والامر والعارض
لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني اليائين غير لازمة نحو لن يحيي ورأيت محييا لم يجز الادغام
خلافا للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك فاذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى الى الفاء وهي السين والقاف فاسقطت
الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستر وقتل بفتح اولهما وتشديد
ثانيهما وتقول في المضارع يستر ويقتل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره وتقول في المصدر ستارا وقتالا بكسر
اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما اصله التشديد وبين ما عرض فيه وذلك ان نحو ستر يحتمل ان
يكون على اصله ويحتمل ان يكون اصله استتر ولا فرق بينهما الا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر المتعدي وزنه فعل
يستر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستر بفتح اوله لان ماضيه
على خمسة احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستارا واصله استتارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة ويجوز
الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل اخر احدها اولى التائين الفوقانيتين المزيدتين في اول المضارع نحو تتجلى و
تتذكر مضارع تجلى وتذكر فذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح النظم انك اذا ادغمت التاء الاولى في الثانية اجتلبت
همزة الوصل ليتوصل بها الى النطق بالتاء المسكنة للادغام فتقول في تتجلى اتجلى انتهى وفيه نظر فانه لم يخلق الله احدا من الفصحاء فيما
نعلم ادخل همزة الوصل في اول المضارع وانما ادغم هذا النوع في الوصل دون الابتداء قال ابو حيان فان وقفنا نبتدأ بالاظهار ولا
يجوز ادخال الف الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسئلة على الصواب
فقال يجوز ادغام تاء المضارع في تاء اخرى بعد مدة او حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز انتهى ومنه قراءة البزي في الوصل نحو ولا
تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتائين ادغمت الاولى في الاخرى منهما فان اردت التخفيف في الابتداء
حذفت احدى التائين وهي الثانية وفاقا لسيبويه والبصريين لان الاستثقال بها حصل لا الاولى لدلالتها على المضارعة خلافا
لهشام الضرير واصحابه من الكوفيين وحجتهم ان الثانية في تتفعل لمعنى كالمطاوعة مثلا وحذفها مخل بهذا المعنى وذلك تجاوز في

الوصل انتهى قال الله تعالى نارا تلظى الاصل تتلظى فحذفت احدى التائين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لاجل التانيث واجمع مع المجازى
اذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون والاصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف مع النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه
على القول الاظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء اصله ننجي بفتح
النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية وضعف بانه لا يجوز في مضارع نبات ونبئت نزلت
ونحوهن اذا ابتدأت بالنون ان تحذف النون الثانية الا في شذوذ ذكره ابن بعضهم ونزل الملئكة تنزيلا اصله الملئكة وقيل
الاصل نجي بسكون ياء النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة بتشديد الجيم فيهما والاصل انجاصة فادغمت النون
في الجيم والاجاصة واحدة الاجاص والاجانة واحدة الاجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية تغسل فيها
ويعجن ويقال انجانة كما يقال انجاصة وهي لغتان ثابتة فيهما انكرها الاكثرون قال ابن السيد وادغام النون في الجيم لا يكاد
يعرف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا بحو بتخفيف عينه وهي الجيم ثم ضعفت عينه وبني للمفعول
واسند لضمير المصدر والتقدير نجي هو اي النجاء وفيه ضعف من جهات احدها انه لو كان كذلك لفتحت الياء لانه فعل ماض مبني
للمجهول نحو قضي الامر الثاني والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول به مع وجوده قاله
في المغني ويجاب عن الاول بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون
الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فان النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
فاناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان تكون الكلمة
فعلا مضارعا مسبوقا بجازم او بحرف جزم بالسكون وفعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز فيه الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد
منكم عن دينه يقرأ بالفك وهو لغة اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الاحوال نحو لم يردا
القوم واردد القوم واهل الحجاز لا يعتدون بذلك وقال الله تعالى واغضض من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف
انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى
الكسائي انه سمع من عبد القيس اردد واغض وافر بهمزة الوصل ولم يحك احد ذلك من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع
نحو ردوا او ياء مخاطبة نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان الفعل
مبني على هذه العلامات وليس محركا بعارض فاذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح
المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليها الالف نحو ردا
وحكى الكوفيون رده بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الا وجه لئلا تدل الهاء الغائبة و
غلطوه في تجويزه الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغة سمعها الاخفش من ناس من بني عقيل مدوعضه بالكسر والتزم اكثرهم الكسر قبل ساكن
فقال ردّ القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل ومنهم من فتح وهم بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت و
الضم فقال في الشهاب ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم يتصل بالفعل هاء الغ
او الساكن ففيه ثلث لغات الفتح مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وعض وفر وهي لغة كعب و
نمير والاتباع لحركة الفاء نحو رد وعض وفر وهذا كثير في كلامهم والتزم الادغام في هلم لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف
قال الجمهور البصريون مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل امر من قولهم لم الله شعثك اي جمعه فكانه قيل اجمع نفسك الينا
فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان لام لم السكون وقال الخليل مركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للتدرج فكانت همزة وصل
فحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال بعضهم مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فخففت
الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط
القول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم اي من اجل ثقلها بالتركيب التزموا في اخرها الفتح للتخفيف ولم
يجيزوا فيه اي في اخرها ما اجازوا في اخر نحو رد وشذ من الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب وحكى
الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه ثم تضم بل تفتح واختلف فيها العرب على لغتين احديهما
ان تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم
هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم

اسم فعل بمعنى احضر فى المتعدى وبمعنى ايت فى اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضماير البارزة بحسب من هى مسندة اليه فتقول
هلما وهلموا وهلمى وهلممن بالفك وهى لغة بنى تميم وهى عندهم فعل امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم فى لغة بنى تميم اسم غلب
جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد فى جواز الضم والكسر والاظهار واجيب بان التزام احد
الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد الجائزين فى كلام العرب كثير ويجب الفك فى الفعل فى افعل بكسر العين فى التعجب باجماع العرب
محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض وجه المتقين والثانى نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل
بالجار والمجرور والاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا اسكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع البارز وجب فك الادغام فى لغة
غير بكر بن وايل لان ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت فى قل ان ضللت وشددنا اسرهم والفرق بينه وبين رده
ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم عارض بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما فى لغة بكر بن
وايل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وايل يقولون ردن ومدن ووددت وهذه لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام قبل
دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما وقد يفك الادغام فى غير ذلك شذوذا نحو لحجت عليه بجائين مهملتين

اى لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى الموق فان سال فهو غمص وان جمد فهو رمص قاله فى
الصحاح وألل السقاء اى تغيرت رائحته وضبب البلد اى كثر ضبابه وذببت للانسان اى نبت
شعره فى جبينه وصككت الفرس اى اصطككت عرقوباه وقطط الشعر اى اشتدت
جعودته وغير ذلك مما جاء باظهار التضعيف ليبان الاصل كالقود بالتصحيح او فى ضرورة
كقوله وهو ابو النجم العجلى الحمد لله العلى الاجلل الواسع الفضل الوهوب
المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذى منه هذا قد وقع الفراغ
والاسوداد والاتمام بتوفيق الله القادر العالم على يد اقل
الانام المملو من الذنوب الاثام الراجى شفاعة جده
يوم القيام ان الواصل الى جوار رحمة الله القادر
الغنى محمد هاشم محمود الموسوى الخوانسارى
فى عصر يوم الاربعاء الثانى و
العشرين من شهر شوال المكرم
من شهور سنة خمس وثمانين
ومائتين بعد الالف
١٢٨٥

در عهد دولت جاوید مدت شاهنشاه السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان السلطان ناصر الدین شاه قاجار
خلد الله ملکه و سلطانه و در زمان وزارت علوم و کتابخانه مبارکه اشرف امجد والا اعتضاد السلطنه وزیر علوم
و صنایع تجارت علیقلی میرزا دام اجلاله الکریم امور دار الطباعه دولتی دار الخلافه ناصره بسعی مالک الممالک افتخار الکلیه
متعهد الکتاب نفوس و کذا به توسعی اهتمام و مباشرت افضل الطلبه محمد علی برکار خانه استاد الماهر الطباعه استاد
محمد تقی کتاب تصریح سمت انطباع یافت امید است که بدعای خیر مباشرین اشاره بدانند السلام علی من اتبع الهدی ١٢٨٢

بسم الله تعالى يا قاضي الحاجات بالله

عمر وانه نبلك

ابتغوا وصل حرف الجارية ماله بعم سنتي وانه نبلك ٣

بلاستانه
بسم الله تعالى

قد صار في ملك الافقر
محمد على نجل الشيخ محمد حسين
دام والسالم بقاه

قيمتي وانه نبلك صاع

عبد المجيد

